

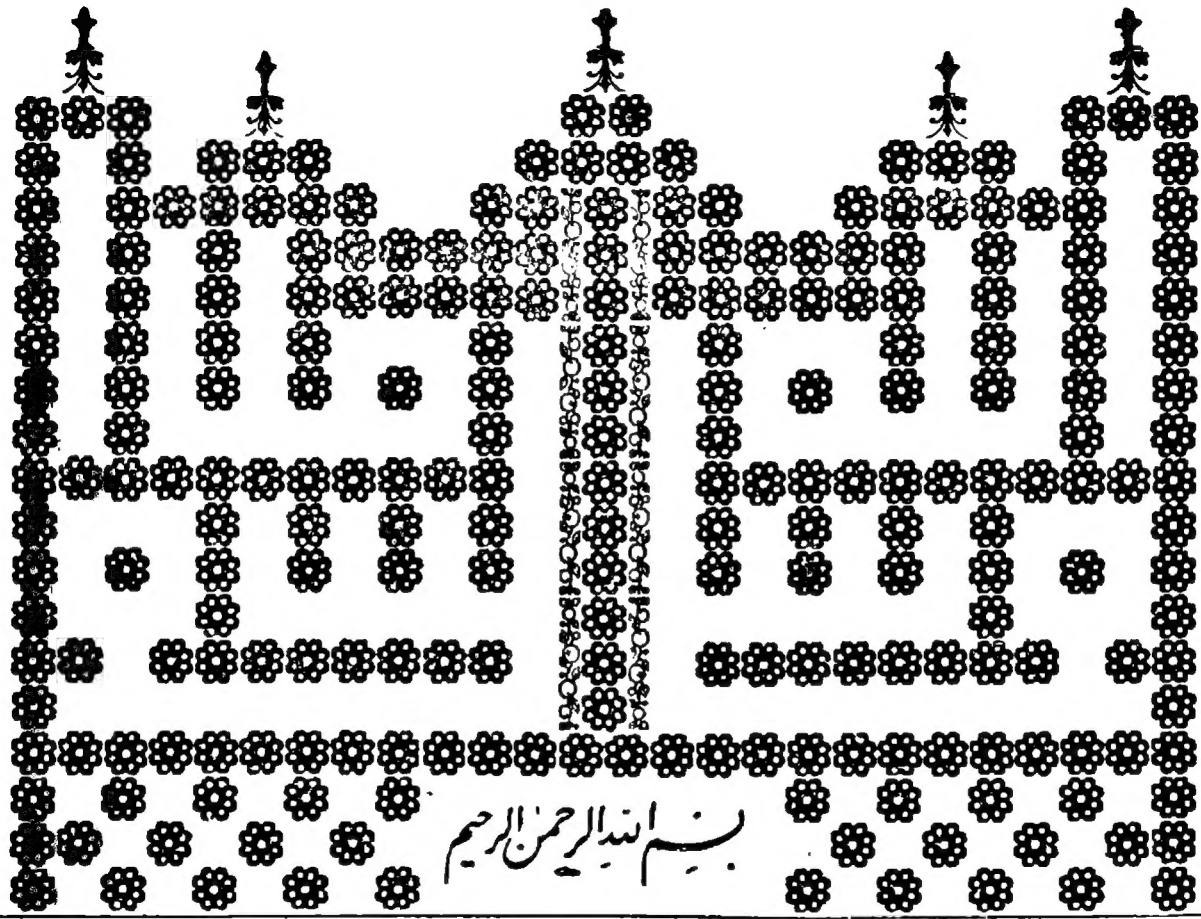
حاشية
مشويق الخلان

على شرح الآجرومية للسيد أحمد زيني دحلان
تأليف الشاب النجيب والفاضل اللبيب
الحاج محمد معصوم بن الشيخ
سالم السماراني السفاطوني
نفع الله بها الطالبين
آمين

﴿ وبهامشها الشرح المذكور للسيد أحمد زيني دحلان ﴾

(لا يجوز طبع هذا الكتاب الا باذن مؤلفه)

طبع بمطبعة عيسى البائي الحلبي وشركة بمصر



حمدا لله الذي بتحميده ينال أرفع الدرجات. وبتسبيحه وتمجيده وتعظيمه تدفع أنواع الدركات. على نعمه التي لا تحصى بنص صريح وشواهد واضحات. ومن جملة نعمه تعالى رفع أهل الإسلام وخفض أهل الكفر والبدع والضلالات. وأشهد أن لا إله الا الله وحده لا شريك له شهادة فاز بالنعم العظمى قائلوها وارثي بالشراب الهني وارثوها. وأشهد أن سيدنا محمد عبده ورسوله المنزل عليه آيات وحجج قرآن عربي غير ذي عوج صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه ما ترنم شخص بكلام الذبيح. وأعرب الكلام لأعراب القرآن الفصيح (أما بعد) فيقول العبد الفقير الفاني محمد معصوم بن سالم السماراني: طالما وقفت على شرح الأجرومية لشيخ شيخنا علامة الزمان فريد العصر والاوان ناشر شريفة ولد عدنان مولانا وسيدنا السيد أحمد بن السيد زيني دحلان أطال في عمره الرحمن. وتمنيت أن أرتغ في ذلك البستان اذ وجدته أعذب الشروح وأحلاها وأسهلها فهمها وحفظا وأجلاها. ثم تركته زمانا طويلا وصرفته في غيره صرفا جميلا لأنني غير متأهل لسلوك ذلك الطريق اذ هو والله بحر عميق. ثم انه طلب مني بعض الاخوان فتح الله عليه وعلى فتوح أهل العرفان أن أخدمه وأبينه بعض بيان. وأن أذيل كلام المتن بشواهد من ألفاظ القرآن وتفكرت في قول النبي ﷺ اذ مات ابن آدم انقطع عمله الا من ثلاث: صدقة جارية أو علم ينتفع به أو ولد صالح يدعو له فشددت جبال العزم وأنايلد الله الحرام وقضيت حجتى حجة الاسلام وصاحبت العزم الى ان ارجعنى الله الى بلدى فبذلت في ذلك جهدى مستعينا بحول الله وقوته لا بحولى وقوتى. ولنبدا قبل الشروع في المقصود ببعض من مآثر الشارح أعاد الله علينا وعلى جميع المسلمين من بركاته وعلومه وأسراره فأقول: هو رضى الله عنه من آل البيت النبوى من الذين أذهب الله عنهم الرجس وطهرهم تطهيرا، ومن الذين حرروا العلوم تحريرا، وهو رضى الله عنه من العلماء العاملين الناصحين، الباذل همته ونفسه وماله في تربية المريدين وتعليمهم ما ينفعهم من أمور الدنيا والدين حتى أنه بعد أن ظهر على طلبته بالمسجد الحرام آية النجابة وحثمهم على تعليم الطلبة انتقل الى تعليم أهل البرارى والفقار من أرض الحجاز والشام واليمن، وصار يذهب بنفسه اليهم ويتردد عليهم ويرسل اليهم من يعلمهم ما يحتاجون اليه من الأمر اللازم من الصلاة والصيام والزكاة والحج والقرآن، حتى أنه انتهى الأمر الى أن صار المعلمون ستين قتيها في كل قرية فقيه يؤذنون ويقيمون الصلاة ويصلون الجماعة فانتشروا لله الحمد يركته في تلك الجهات الدين، وتاب على يديه كثير من أجلاف العرب المذنبين، فآله يحزبه عن الاسلام وأهله أفضل

الجزء وله تأليف عديدة في كل العلوم مفيدة منها السيرة النبوية ومنها الفتوحات الإسلامية ومنها الفتح
المبين في سيرة الخلفاء الراشدين وله حاشية على السمرقندية في علم البيان وحاشية على الاظهار في التجويد
وشرح على ألفية بن مالك في النحو وشرح على العقائد وله رسالة في علم الوضع وفي علم الجبر والمقابلة ورسالة
في المبيّنات ورسالة في وعيد تارك الصلاة ومتن صغير في علم البيان ورسالة في المقولات ورسالة في مباحث
البسملة عظيمة وله تأليف عظيم في الرد على الوهاية وله رسالة في صيغ الصلوات على النبي ﷺ
ورسالة تتعلق بجاء زيد وله رسالة متعلقة برؤية الباري ورسالة متعلقة بقوله تعالى ما أصابك من حسنة فمن
الله وله حاشية عظيمة على الزبد في الفقه كما نقلها عنه شيخنا العلامة المحقق السيد أبو بكر بن السيد محمد شطا
في حاشيته على فتح المعين ولم تكمل وله هذا الشرح على الأجرومية وقد ألفه وهو في الطائف عند مسجد
سيدنا عبد الله بن عباس رضي الله عنهما سنة احدى وتسعين ومائتين بعد الألف من الهجرة النبوية كما في
بعض نسخ الشيخ لأجل أهل القرى من العرب ومن أراد أن يعرف مسائله فعليه بهذه الحاشية فانها تشوق
الحلّان لاجتناء ثمار ذلك البستان وتهل العطشان اذ ما فيها الا الجمع من أقوال العلماء المشار اليهم بالبنان
والمعهودين بالجنان وجل مأخذ حاشية العلامة المحقق والخبر البحر المدقق أبي بكر الشنواني على شرح
الشيخ خالد على الأجرومية وشرح العلامة الرضى الأسترابادي على كافية ابن الحاجب ومغنى ابن هشام
وغيرهم والله حسب من توكل ونعم الوكيل وجميع أموري كفيل وهذا أو ان الشروع في المقصود بعون
الملك المعبود وبالله التوفيق لأقوم طريق ولما كانت التسمية مأمورا بها في كل أمر ذي بال بقوله صلى الله
عليه وسلم كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه ببسم الله الرحمن الرحيم فهو أقطع أو أترأ أو أجدم روايات وفي رواية
بالحمد لله وفي رواية بذكر الله بدأ بها المؤلف رحمه الله تعالى رحمة واسعة بقوله ﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾
ولم يبدأ بها الشارح العلامة أبقاه الله بالسلامة لأنها كتنى ببسملة المؤلف فيكون الشرح كالتابع للتمن ويصير
يمتزج الشرح والتمن امتزاج الأرواح بالأشباح ثم الكلام على البسملة شهير لا يحتاج الى تسطير وقد أفردته
بالتأليف جم غفير ومنهم الشارح لكن لا بأس بذكر طرف منه تحصيل البركة فنقول الباء حرف جر اما
زائد وإما أصلي فالقائل بالزيادة قال انه لا يتعلق بشيء فاسم مبتدأ مرفوع بالضمّة المقدرة على آخره منع من
ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد وخبر المبتدأ محذوف تقديره اسم الله مبدوء به ومن قال بالثاني
وهو الأصلي قال انه يحتاج الى متعلق يتعلق به والمتعلق اما فعل واما اسم وعلى كل اما عام واما خاص وعلى كل
اما مقدم واما مؤخر فالفعل العام ابتدى والخاص أو لف والاسم العام ابتدأ والخاص تألني وأولها الفعل
الخاص المؤخر أما الفعل فلا أنه الأصل في العمل ولكثرة التصريح به ومنه أقرأ باسم ربك ولقلة المحذوف لأنه
عليه كلمتان الفعل والفاعل وهما لفظ أو لف ولفظا نامضرا وعلى مقابله ثلاث وهي المصدر والمضاف اليه والخبر
لأن التقدير بسم الله تألني حاصل وأما الخاص فلا أن الشارع في كل شيء يضر ما كانت التسمية مبدأ له
فالشارع في الأكل اذا قال بسم الله ينوي آكل وفي الشرب أشرب وفي الركوب أركب فلا جرم كان التقدير
في التأليف أو لف أولى وأما التأخير فلا اهتمام باسمه تعالى وليكون اسمه مقدما ولا يرد تقدم الباء ولفظ اسم
عليه لأن الباء وسيلة لذكره على وجه يؤذن بالبدء فهي من تنمة ذكره على الوجه المطلوب: ولفظ اسم دال
على اسمه تعالى لأجنبي عنه بدليل واذا ذكر اسم ربك والمراد واذا ذكر ربك كما هو موجود في آية أخرى
والله أعلم وأيضا في تقدير تأخير الفعل افادة الحصر فان تقديم المفعول قديفيد الحصر ويسمى عند علماء
المعاني قصرا وقسموه على ثلاثة أقسام قصر افراد وقصر قلب وقصر تعيين فاذا قيل بسم الله أو لف والمخاطب
يعتقد اشتراك الحق سبحانه وغيره في كون البدء باسمه وباسم غيره يسمى القصر قصر افراد لقطع الشركة
التي اعتقدها المخاطب واذا قيل ذلك والمخاطب يعتقد أن البدء يكون باسم غير الله لا باسمه يسمى القصر قصر
قلب لقلبه ما عند المخاطب واذا قيل ذلك والمخاطب يعتقد أن البدء يكون باسم الله أو باسم غيره على وجه

(بسم الله الرحمن الرحيم)

التردد بلا تعيين يسمى القصر قصر تعيين فقصر الأفراد لقطع من يعتقد الشركة وقصر القلب لقطع من يعتقد العكس وقصر التعيين لتعين المتردد وهذا الحصر يشمل هؤلاء والرحمن والرحيم بالجرفيهما نعتان للفظ الجلالة وبالرفع فيهما خبران لمبتدا محذوف أى هو الرحمن الرحيم وبالنصب فيهما مفعولان لفعل محذوف أى أمدح الرحمن الرحيم فهذه ثلاثة أوجه وبجر الرحمن مع رفع الرحيم أو نصبه و برفع الرحمن مع نصب الرحيم وبنصب الرحمن مع رفع الرحيم وهذه أربعة أوجه ويمتنع رفع الرحمن أو نصبه مع جر الرحيم لمنع القطع قبل الاتباع لأنه رجوع للشيء بعد الانصراف عنه وقد نظمت الأوجه مبينا للجائز والممتنع فقلت

وأوجه الرحمن والرحيم * تكون تسعة لدى التقسيم
جرهما الثابت في الكتاب * وستة تسوغ في الاعراب
أى جر أول ونصب مائلا * ورفع كذا أو انصب أولا
مع رفع تال ثم عكسه أتى * رفعهما نصبهما قد ثبتا
وجر ثان مع رفع أول * أو نصبه امنعنه فلتدع لى

وفي هذا القدر كفاية للمبتدى وقد بسطت الكلام على هذا في شرح المطالب فانظره ثمة (قوله الكلام الخ) أل فيه للحقيقة لأن أل الداخلة على المعارف لها كفاي المطول ويعضده تعريف المتن والشرح بقولها بعد هو اللفظ وقيل للعهد والمعهود كلام العرب فعلم أن تفسير الوضع بالعربي يعضده والكلام هنا بفتح الكاف وأما بالضم فهو الأرض الصعبة وبالكسر هو الجرح وقال ابن يعيش يسمى كلاما لأنه يكلم القلب بمعنى يجرحه اه ومنه قول الشاعر

جراحات السنان لها التام * ولا يلتام ما جرح اللسان

الكلام هو اللفظ

ومعناه بالفتح لغة القول وما كان مكتفيا بنفسه كفاي القاموس والمراد بالقول ما يتكلم به قليلا كان أو كثيرا وبقوله وما كان مكتفيا بنفسه ما يفيد معنى وليس بلفظ واطلاقه على المعنى الأول حقيقة عند اللغويين وعلى الثانى مجاز فعلى هذا اذا نطقت بزيد كان كلاما فى اللغة حقيقة وان كتبتة فهو كلام مجاز اقال الرضى الكلام موضوع لجنس ما يتكلم به سواء كان كلمة على حرف كواو والعطف أو على أكثر أو كان أكثر من كلمة وسواء كان مهملا أو لا أما اطلاقه على المفردات فكقولك لمن تكلمه بكلمة كزيد أو كلمات غير مركبة تركيب الاعراب كزيد عمر وبكر هذا كلام غير مفيد وأما اطلاقه على الهمل فكقولك تكلم فلان بكلام لا معنى له اه (قوله هو) ضمير فصل يفصل بين المبتدأ والخبر على الأصح لا عمل له من الاعراب ويصح أن يكون مبتدأ ثانيا واللفظ خبره والجملة خبر للفظه الكلام هذا وقال فى المغنى زعم البصريون أنه لا عمل له من الاعراب ثم قال أكثرهم انه حرف فلاشكال وقال الخليل اسم وقال الكوفيون له محل ثم قال الكسائى محله بحسب ما بعده وقال الفراء بحسب ما قبله فمحله بين المبتدأ والخبر رفع وبين معمولى ظن نصب وبين معمولى كان رفع عند الفراء ونصب عند الكسائى وبين معمولى ان بالعكس ويشترط أن يكون بلفظ المرفوع وأن يطابق ما قبله فلا يجوز زيديااه الفاضل وكنت هو الفاضل ويشترط كون ما قبله أن يكون مبتدأ فى الحال أو فى الأصل وكونه معرفة اه مفرقا فى مواضع (قوله اللفظ) هو فى الأصل مصدر من لفظت الشيء اذا طرحته ومنه لفظت الرحى الدقيق اذا طرحته وهذا على القول بأن اللفظ مطلق الرمى أعم من أن يكون من الفم أو غيره ويقال أيضا أكلت التمرة ولفظت النواة قال الشيخ يس ولو بدون ادخالها الفم كذا فى الحواشى العصامية على الجامى وقال فى شرحه للعضدية انه الرمى من الفم لا مطلقا كما يتوهم من لفظت الرحى الدقيق لأنه مجاز صرح به فى الأساس وكلام الشارح يعنى الفا كهى موافق للأول لكن قوله يعنى قول ألفا كهى ثم خص مراده فى الاستعمال اللغوى لافى أصل اللغة لأن هذا المعنى يحتمل أنه حقيقة وأنه مجاز من حيث خصوص الرمى كونه من الفم أما من حيث كونه رميا فهو من أفراد الموضوع له اه ثم قال فى حواشى التصريح قال السعد فى بعض كتبه واللفظ فى أصل اللغة الرمى يقال لفظت الرحى الدقيق ثم استعمل فى الرمى من الفم الى أن

قال وأما غيره فمنقول اليه من ذلك المعنى فهو فرعه وقال في الثاني ثم استعمل ولم يقل وضع لاحتمال كونه حقيقة إلى آخر ما مر وقيل انه جمع لفظه تأمل (تنبيه) اختار اللفظ على القول مع أن القول جنس قريب لأن القول يطلق على الرأي والاعتقاد كما تقول قال الشافعي كذا معنى اعتقده ورآه حقا انظر شرح ابن هشام على القطر (قوله أيضاً اللفظ) بمعنى الملفوظ كالحلق بمعنى الخلق في أنه مصدر بمعنى اسم المفعول إلا أن الأول حقيقة والثاني مجاز مرسل من اطلاق اسم التعلق بكسر اللام وهو الخلق الذي هو المصدر على التعلق بفتحها وهو الخلق الذي هو اسم المفعول كذا قالوا (فائدة) قال الرازي اللفظ إما أن يكون مهيلا وهو معلوم أو مستعملا وهو على ثلاثة أقسام أحدها أن لا يدل شيء من أجزائه على شيء من المعاني البتة ١ وهذا هو اللفظ المفرد كقولنا فرس وجمل وثانها أن لا يدل شيء من أجزائه على شيء أصلا حين هو جزؤه أما باعتبار آخر فانه يحصل لأجزائه دلالة على المعاني كقولنا عبد الله فانا إذا اعتبرنا هذا المجموع اسم علم لم يحصل شيء من أجزائه دلالة على شيء أصلا أما إذا جعلناه مضافا ومضافا إليه فانه يحصل لكل واحد من جزأيه دلالة على شيء آخر وهذا القسم نسميه بالمركب وثالثها أن يحصل لكل واحد من جزأيه دلالة على مدلول آخر على جميع الاعتبارات وهو كقولنا العالم حادث والسماء كرة وزيد منطلق وهذا نسميه بالمؤلف (قوله المركب) مأخوذ من التركيب وهو لغة وضع شيء على شيء سواء كان بينهما مناسبة أو لا بخلاف التأليف فانه وضع شيء بازاء شيء بينهما مناسبة فبينهما العموم والخصوص المطلق فكل تأليف تركيب ولا عكس فالمفيد الذي سيبينه الشارح لاحاجة إلى ذكر التركيب قبله لانه يستلزمه لا يقال القصد من التعريف شرح الماهية ببيان أجزائها فلا يكفي دلالة الالتزام ولهذا قالوا انها مهجورة في التعاريف لأننا نقول أهل هذه الفنون يتسارعون كثير في أمثال ذلك وانما صرح بذلك لانه لو لم يصرح بذلك يرد عليه الاعداد المسرودة فانها مفيدة ولا تركيب فيها لالفاظ ولا تقديرا (واعلم) أن التراكيب كثيرة منها تركيب اسناد كقام زيد وتركيب اضافة كغلام زيد وتركيب مزج كعبلبك والمراد هنا الأول كما سيأتي (قوله المفيد) يستلزم التركيب كما مر وقول ابن طلحة ان نعم كلام مفرد مفيد مردود وانما هي دليل على كلام محذوف بعدها اه أمير والافادة قيل بالفعل بناء على اشتراط تجدد الفائدة كما قاله ابن هشام في تعاقبه على الألفية والحق أنه لا يشترط تجدد الفائدة والالادى الى أن الكلام الواحد يسمى كلاما اذا خوطب به من لم يعرف مدلوله وغير كلام اذا خوطب به من يعرف مدلوله وكلام الشيخ خالد مال الى الاشتراط حيث جعل السماء فوقنا والأرض تحتنا غير كلام وفي بعض الحواشي انه استثنى بعضهم من غير المفيد المحال نحو حملت الجبل فانه كلام نص عليه سيديوه ومال اليه أبو حيان ونقل ذلك من النكت (فائدة) قال الرازي المسموع المفيد ينقسم الى أربعة أقسام لأنه إما أن يكون اللفظ مؤلفا والمعنى مؤلفا كقولنا انسان حيوان وغلام زيد وإما أن يكون المسموع مفردا والمعنى مفردا وهو كقولنا الوحدة والنقطة بل قولنا الله سبحانه وتعالى وإما أن يكون اللفظ مفردا والمعنى مؤلفا كقولنا انسان فان اللفظ مفرد والمعنى ماهية مركبة من أمور كثيرة وإما أن يكون اللفظ مركبا والمعنى مفردا وهو محال اه أقول لو مثل بقولنا نصف الاثنين لم يبعد لأن لفظه مركب والمعنى واحد وينظر من جهة التأليف فانه غير مراد عنده والله أعلم (قوله بالوضع) معناه لغة الولادة يقال وضعت هذا اذا ولدت ويطلق على الاسقاط تقول وضعت الدين عن فلان أى أسقطته عنه ويطلق على الحط ومنه وضعت الدين بمعنى حطت عنه (قوله أيضا بالوضع) الظاهر أن مراده الوضع العربي الذي هو قيد لا بد منه في تعريف الكلام كما قاله الشاطبي وغيره ليخرج كلام الأعاجم لا القصد لأنه أدرجه في الافادة كما سيأتي لكن لا وجه لزيادته في بيان انطباق التعريف على المثال مع تركه في نفس التعريف فكان الأولى زيادته في التعريف أيضا ثم حمل الوضع على الوضع العربي مبنى على أن المركبات موضوعة وهو الصحيح لكن وضعها نوعي فهو المراد في التعريف اه صبان وسيأتي اني أبين ذلك بمزيد بسط ان شاء الله تعالى (قوله يعني الخ) في المصباح عنيته عنيا من باب رمى

المركب المفيد بالوضع
يعنى

١ قوله المعاني البتة أى
بخلاف القسم الثانى
فانه وان لم يدل عليها
لكن بالنظر الى أجزائه
يفيد كما سيأتى اه
تقرير

قصدته واعتنيت بأمره اهتممت واحتفلت وعنيت به أعنى من باب رمى أيضا عناية كذلك اه والمراد ههنا الأول أى يقصد المصنف (قوله أن الكلام) بفتح همزة أن وهى وما بعدها من اسمها وخبرها فى محل نصب مفعول ليعنى وأ كذا الشارح العلامة مخالفا لمادة المتن (قوله عند النحويين) فى المصباح عند ظرف مكان ويكون ظرف زمان اذا أضيف الى الزمان نحو عند الصبح وعند طلوع الشمس ويدخل عليه من حروف الجر من لا غير تقول جئت من عنده وكسر العين هو اللغة الفصحى وتكلم بها أهل الفصاحة وحكى الفتح والضم الى أن قال وتكون بمعنى الحكم فتقول هذا عندى أفضل من هذا أى فى حكمى اه والمعنى الأخير هو المراد ههنا (قوله عند النحويين) جمع نحوى نسبة للنحو ومعناه كما فى تهذيب ابن يعيش يكون خمسة وهى نحو بمعنى القصد فى مثل قولهم نحوت البيت الحرام أى قصدته ونحو بمعنى دون فى مثل قولك سرت فرسخا أو نحوه أى أودونه ونحو بمعنى مثل فى العبارات فى مثل قولهم الاسم ما دخله الألف واللام نحو الرجل والغلام وما شا كل ذلك ونحو بمعنى عند نحو قولك زيد نحو عمرو أى عنده ونحو وهو هذا العلم المشار اليه الذى اختص بتسميته هذا الفن دون سائر الفنون انتهى وفى الأشمونى وغيره ما يخالف ذلك فى بعض التقريرات قال الشيخ أبو الحسن طاهر بن أحمد بن بابشاذ النحوى رحمه الله تعالى النحو علم مستنبط بالقياس والاستقراء من كلام الله عز وجل والكلام الفصيح والغرض به معرفة صواب الكلام من خطئه وفهم معانى كتاب الله تعالى وفوائده فالعلم واضح والاستنباط هو الاستخراج والقياس حمل الشيء على الشيء لضرب من الشبه والاستقراء هو التبع وعنى به تتبع النصوص من الكتاب والسنة وديوان العرب وهو شعرهم ويقال ان هذا الحد ناقص والله تعالى أعلم انتهى فانظره اذ لم يصرح به أحد فيم أرائناه غيره والله تعالى أعلم (ثم اعلم) أن أرائنا فى تليفق ابن هطيل كلاما مانصه قوله والغرض معرفة الصواب الخ مثال الأول ان القائل اذا قال ان زيدا قائم فهذا صوابه ولو قال ان زيد قائما بالعكس أو ان زيد قائم برفعهما أو ان زيدا قائم بجرهما أو غير ذلك لكان كله خطأ لخروجه عن كلام العرب ومثال الثانى قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا اذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم الى المرافق وامسحوا برؤسكم وأرجلكم الى الكعبين من قرأ وأرجلكم بالنصب فقد عطفه على الوجوه والأيدى فيجب الغسل ومن قرأ وأرجلكم بالجر فقد عطفه على الرؤس فيجب المسح وذلك لأن حكم المعطوف حكم المعطوف عليه اه (قوله فاللفظ) هذه الفاء تسمى فاء الفصيحة باضافة فاء الى الفصيحة من اضافة الموصوف للصفة وفصيحة فعلية بمعنى فاعلة أى مفصحة بمعنى مبينة لأنها أفصحت عن شرط مقدر والتقدير ههنا اذا أردت بيان كل واحد من الأمور الثلاثة التى هى مبنى الكلام فأقول لك اللفظ الخ أو هى ما أفصحت عن مقدر أعنى من أن يكون شرطا أو غيره نحو وأوحينا الى موسى أن اضرب بعصاك الحجر فانفجرت أى فضرِب فانفجرت ويصح أن تقول الفاء الفصيحة بالتركيب التوضيحي والمعنى واحد اه من بعض الحواشى (قوله أيضا فاللفظ) أل للهد الذ كرى وهو ما قاله المؤلف وهو من القاعدة المشهورة وهى أنك اذا ذكرت شيئا سواء كان مع أل أو لا ثم ذكرته ثانيا مع أل فالثانى هو عين الأول أو بغير أل فالثانى غير الأول فالجُمُوع أربعة من ضرب اثنين فى مثله وهذا مثاله قام رجل ورأيت الرجل قاعدا وقام الرجل ورأيت الرجل قاعدا وقام الرجل ورأيت رجلا قاعدا وقام الرجل ورأيت رجلا قاعدا قال العلامة جلال الدين السيوطى رحمه الله تعالى

ثم من القواعد المشتهرة * اذا أتت نكرة مكررة

تغايرا وان يعرف ثانى * توافقا كذا المعرفان

(قوله فاللفظ هو الصوت) قال الرازى وأقول أظن أن اطلاق اللفظ على هذه الأصوات والحروف على سبيل المجاز وذلك لأنها انما تحدث عند اخراج النفس من داخل الصدر الى الخارج فان الانسان عند اخراج النفس

أن الكلام عند
النحويين هو اللفظ
الى آخره فاللفظ

من داخل الصدر الى الخارج بحسبه في المحابس المعينة ثم يزيل ذلك الحبس فتولد تلك الحروف في آخر زمان حبس النفس وأول زمان اطلاقه والحاصل أن اللفظ هو الرمي وهذا المعنى حاصل في هذه الأصوات والحروف من وجهين الأول أن الانسان يرى ذلك النفس من داخل الصدر الى خارجه ويلفظه وذلك هو الاخراج واللفظ سبب لحدوث هذه الكلمات فأطلق اسم اللفظ على هذه الكلمات لهذا السبب والثاني أن تولد الحروف لما كان بسبب لفظ ذلك الهواء من الداخل الى الخارج صار ذلك تشبيها بما أن الانسان يلفظ تلك الحروف ويرميها من الداخل الى الخارج والمشابهة احدى أسباب المجاز اه (قوله هو الصوت الخ) فيه نظر فان العبارة لاتشمل الضمائر المستترة فانها ألفاظ بالقوة ألا ترى أنها مستحضرة عند النطق بما يلابسها من العوامل استحضارا لاختفاء فيه ولا تكون صوتا كما علمت ويمكن أن يجاب بأن المراد بالصوت مطلقه وهو ما يشمل الصوت المصوت بالفعل والصوت المصوت بالقوة فعلم أن لماهية اللفظ أفرادا محقة وأفرادا مقدرة قال الروداني واستعماله في كل منهما حقيقة لأنه في المقدر مجاز اه ومن التحقيق المحذوف على ما قاله البعض لتيسر النطق به صراحة وكذا كلامه تعالى اللفظي قبل التلفظ به لا كلامه القديم على قول جمهور أهل السنة من أنه ليس بحرف ولا صوت فالتحقيق اما منطوق به بالفعل أو بالقوة والتقديرى ما لا يمكن النطق به فان الضمير المستتر كما قاله الرضى لم يوضع له لفظ حتى ينطق به قال وانما عبروا عنه باستعارة لفظة المنفصل للتدريب صبان وفيه مخالفة بين مناقشتي التي أجبنا عنهما مع قوله فانظر ذلك ولا تكن من القاصري المهمم (قوله أيضا هو الصوت) ان قيل الصوت فعل الصائت لأنه مصدر صات يصوت وهو ليس بلفظ بل اللفظ هو الكيفية الحاصلة من المصدر أجب بأن الصوت يستعمل كما أفاده التعريف الماربعينين بمعنى المصدر المذكور وبمعنى اسم الفاعل الذي هو الكيفية الحاصلة من المصدر وهو المراد هنا وعبارة الشيخ خالد في شرح الأزهرية والصوت عرض يقوم بمحل يخرج من داخل الرئة الى خارجها مع النفس بفتح الفاء مستطيلا ممتدا متصلا بمخرج من مخرج حروف الحلق واللسان والشفيتين والمخرج محل خروج الحروف وهي سبعة عشر كما قاله المجودون وفي الجزرية مخرج الحروف سبعة عشر * على الذي يختاره من اختر

لكن المجموع أربعة الهواء والحلق واللسان والشفتان كما في الجزرية حيث قال مؤلفها
فألف الجوف وأختاها وهي * حروف مد للهواء تنتهي

فما قاله الشيخ خالد في شرح الأزهرية ك بعض أهل الصرف قصور (قوله المشتمل) اعترض بنحو واو العطف فانها تسمى لفظا ولا يقال ان الصوت مشتمل على هذا الحرف لأن الشيء لا يشتمل على نفسه فالأحسن في التعريف أن يقال الصوت المشتمل على تقطيع وأجب عنه بأن الصوت فيه جهة عموم وهو كونه صوتا أعم من أن يكون لفظا أولا كما في أصوات الغفل وهو الساذج وجهة خصوص وهو كونه لفظا فالصوت مشتمل من جهة عمومه ومشتمل عليه من جهة خصوصه وهو من قبيل اشتمال العام على الخاص بمعنى تحققه فيه (قوله الهجائية) نسبة الى الهجاء وهو تقطيع الكلمة لبيان الحروف التي تركبت فيها بذكر أسماء تلك الحروف التي هي حروف ابث وهي بديهية تعرف من غير احتياج الى معرفة اللفظ والكلمة فاندفع ما قيل الحرف كلمة كذا والكلمة لفظة كذا فيلزم ذكر اللفظ في تعريف اللفظ وهو باطل كما أفاده يس (قوله كزيد) أي كلفظة زيدا أي اذا نطقت به فيوافق قوله فانه صوت اذ لو كتبت صورة زيدا ولم ينطق به لا يسمى صوتا (قوله فانه) أي لفظة زيدا اذا نطقت به صوت كما مر (قوله اشتمل) فيه ما مر فانه لو قيل ان لفظ زيدا مشتمل على الزاي والياء والبدال لا معنى له فانظر المراد هناك (قوله على الزاي الخ) لو قال على زه يه ده كان أوضح ويمكن أن يجاب بأن المراد مسميها وهي ما ذكرناه (قوله فان لم يشتمل الخ) محترز قوله السابق في التعريف هو الصوت المشتمل الخ فأخرج بما في التعريف ما لم يشتمل على بعض الحروف الهجائية (قوله كصوت الطبل)

هو الصوت المشتمل
على بعض الحروف
الهجائية كزيد فانه
صوت اشتمل على
الزاي والياء والبدال فان
لم يشتمل على بعض
الحروف كصوت الطبل

تمثيل لما لم يشتمل على بعض الحروف الهجائية أي مثال ما لم يشتمل على البعض المذكور صوت الطبل فانه لا يشتمل على البعض المذكور ودخل في الكاف المفيدة للتمثيل أصوات الحيوانات والمزامير والطبل معروف جمعه طبول مثل فلس وفلوس وجاء أطلال أيضا مثل أفران كافي الصباح (قوله فلا يسمى لفظا) جواب اذا الناصب لها لانها خافضة لشرطها منصوبة بجوابها كما سيأتي ان شاء الله تعالى أي بل يسمى صوتا كما أفهمه كلامه أي لأن الصوت كل ما يسمع لكن يقال لغير صوت الانسان صوت الطيور وصوت الطبول وصوت المزامير وانظروا تكلم الطائر أي صوت بصوت اشتمل على بعض الحروف الهجائية كما حكى الدميري في حياة الحيوان في مادة الدرة عن علي الحريري أنه رأى درة تقرأ سورة يس وعن محمد بن محمد النصيبي كان غراب يقرأ سورة السجدة فاذا جاء الى عمل السجدة سجد ويقول سجد لك سوادى واطمأن بك فوادي فهل هو كلام أولا فانظر ذلك (قوله فخرج الخ) شروع من الشارح في بيان محترزات حد الكلام ولا تكرار مع ما مر لأن الشارح العلامة أبقاه الله بالسلامة بين فيما تقدم حد اللفظ وبيان محترزات ذلك الحد فلا يشبه ذلك الأمر (قوله ما كان مفيدا) ما موصولة فاعل خرج بمعنى الذي أو نكرة موصوفة بمعنى شيء أي فخرج باللفظ الذي كان مفيدا على الأول أو شيء كان مفيدا على الثاني والأولى للشارح أن يقول ما كان مفيدا مركبا بالوضع ليكون أخرج غير اللفظ فقط وان كان ينظر في جهة الوضعية اذ يمكن أن يكون ما ذكره الشارح من الوضع بمعنى أن الصانع وضعه دلالة على أمر مخصوص تأمل (قوله ولم يكن لفظا) أي سواء كان صوتا أو غيره على وفاق ما تقدم في حد اللفظ ولا يقدح ذلك في تمثيل الشارح الغير الشامل للصوت الذي لم يشتمل على بعض الحروف الهجائية اذ في الكاف أفراد أخر غير مستقصاة كما لا يخفى على كل عاقل (قوله كالإشارة) أي وان كان يسمى كلاما عند الفقهاء حيث يصح البيع بها ويحتمل إذا حلف أنه لا يتكلم فتكلم بالإشارة حال كونه أخرس حال الحلف والتكلم فان كان أخرس حال التكلم فقط فلا حث كما بينا في الذخيرة (قوله والكتابة) أي بأن كتبت لشخص قام زيد فان المكتوب اليه فهم من الكتاب قيام زيد الذي هو فائدة الخبر وفهم أيضا ان الكاتب يعلم قيام زيد الذي هو لازم الخبر كما هو مقرر في علم المعاني فلا يسمى ذلك كلاما عند النحاة (قوله والعقد) اصطلاح عليها القوم في إفادة أعداد مخصوصة بالأيدي بجميع أنواعها أي فانها وان أفادت الا أنها غير صوت أي غير لفظ فلا تسمى كلاما عند النحاة وكذا صوت الطيور الغير المشتمل على بعض الحروف الهجائية ولم يبين الشارح فيها هنا علمه في حد اللفظ (قوله والنصب) بضم النون والصاد وقد تسكن وقد تفتح النون وتسكن الصاد وأما ضم النون مع فتح الصاد فلا أعرفه قاله شارح المهارونية قاله عبد المعطى المالكي في حاشيته على شرح الشيخ خالد على الآجرومية وهي مثل المحراب للقبلة والخشبة التي توضع على أبواب المساجد وتخلع النعال عند الوصول اليها والستارة التي على أبواب الحمامات ليفهم أن فيها نساء ونحو ذلك من الأشياء المعروفة والإفادة إنما يعرفها أهل البلد التي اعتادوا وضعها وتواطأوا على فهمها فانها مختلفة على حسب أحوالهم واختراعاتهم (قوله عند النحاة) جمع ناح جمع تكسير أصله نحوه بضم النون وفتح الحاء والواو قلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار نحاة قال ابن مالك

في نحو رام ذواطراد فعله * وشاع نحو كامل وكمله

والمراد أهل النحو المتقدم ذكرهم في أول الكتاب (قوله والركب ما تركب من كلمتين) أي هو أقوله ومثل الشارح فيما سيأتي ذلك بقوله قام زيد وزيد قائم ولم يمثل بتركب من أكثر من كلمتين وذلك نحو ضرب زيد عمرا وإن قام زيد قام عمرو (قوله فأكثر) الفاء عاطفة وأكثر معطوف على قوله من كلمتين مجرور وعلامة جره فتحة ظاهرة في آخره لأنه اسم لا ينصرف والمانع له من الصرف الوصفية ووزن الفعل (قوله كقام زيد) مراد لفظه مجرور بالكاف وعلامة جره كسرة مقدرة على آخره للحكاية (قوله وزيد قائم)

فلا يسمى لفظا فخرج
باللفظ ما كان مفيدا
ولم يكن لفظا كالإشارة
والكتابة والعقد
والنصب فلا تسمى
كلاما عند النحاة
والركب ما تركب من
كلمتين فأكثر كقام
زيد وزيد قائم

هذا يصح جعله مثالا لا أكثر من كلمتين لأن فيه ثلاث كلمات وهو لفظة زيد ولفظة قائم والضمير المستتر في قائم العائد للبند الكن جعله مثالا فيه كلمتان أولى لأن الضمير المستتر في الوصف لما يبرز بكل حال أى حال الافراد وحال الثانية وحال الجمع صار كأنه كلمة واحدة بخلاف الضمير المستتر في الفعل فإن قيل يرد على قولك منع نحو زيد قائم أبواه كما يمنع قاما الزيدان ولا يمنع قامت هند أجيب بأن الوصف لما كان بشديد التشبه بالمضارع حيث أعطى المضارع الوصف معنى الاستقبال وأعطى اسم الفاعل الفعل المضارع الاعراب صار يمنع في الوصف ما يمنع في المضارع والله أعلم ولعلنا نزيد في باب الفاعل إن شاء الله تعالى (قوله والمثال الأول) أى وهو قوله قام زيد (قوله وكل فاعل مرفوع) هذه القضية كل يصح استثناءه وهو نصب الفاعل في قولك خرق الثوب السمار فإن الثوب هو المخروق وهو مفعول والسمار هو الخارق وهو فاعل منصوب ويصح أن تكون هذه القضية كلية فلا يصح الإخراج عنه وجواب ما أوردناه يأتي في باب الفاعل إن شاء الله تعالى (قوله والمثال الثاني) أى وهو قوله زيد قائم (قوله وكل مبتدأ مرفوع) هذه القضية كلية لا محالة وإن وجد المبتدأ مجرورا في رب رجل كريم لقيته فلتفتن (قوله مرفوع بالابتداء) هذا أرجح الأقوال الآتية في باب المبتدأ والخبر إن شاء الله تعالى (قوله وخرج بالمركب) شروع لإخراج القيد الثاني من حدود الكلام (قوله المفرد) فاعل خرج (قوله كزيد) أى إذا نطقت به وقديقال ان هذا إنما لم يسم كلاما لأنه غير مفيد ولو أخرج به الأعداد المسرودة لكان أولى كما تقدم الكلام عليه في قول المتن المركب فلا تغفل (قوله فلا يقال له كلام الخ) أى لأنه غير مركب وغير مفيد كما تقدم الكلام (قوله والمفيد ما أفاد فائدة الخ) منه المعلوم للمخاطب خلافا لما نقل عن سيويه وجرى عليه قوم منهم الشيخ خالد في كتبه كالأشموني والفاكهى فنحو السماء فوقنا غير كلام عندهم وفي يس على التصريح كلام وهو قوله قضية جعله يعنى المعلوم للمخاطب غير مفيد أنه غير كلام وصحح أبو حيان أنه كلام ومبنى الخلاف أنه هل تشترط الفائدة الجديدة بأن يفيد المخاطب ما يجمله أو تكفى الفائدة الوضعية بأن يحسن السكوت بالمعنى السابق ولو فيما لا يجمله أحد وقال الأصفهاني مثل هذا كلام لأنه خبر وكل خبر كلام فإن قلت إنما يكون خبرا إذا أفاد السامع وهذا ليس كذلك أجيب بأن المراد بالمفيد أن يكون بحيث يفهم منه معنى يصح السكوت عليه وإن كان حاصله عند السامع ولئن سلم اشتراط عدم حصوله عنده لكن في ظن المتكلم لا في نفس الأمر فإن قلت لا يتصور ذلك في ظن المتكلم وهو من الأمور المعلومه لكل أحد قلت لا يلزم أن يكون المدرك منتقشا بها دائما فيجوز أن يظن المتكلم بذلك حين الكلام عدم حصوله عند السامع فيخبر به وأيضا مثل هذه الضروريات عائد إلى المحسوس باحدى الحواس الخمس فيفيد بالنسبة إلى فاقد ذلك الحس الذى يدرك به هذا النوع من المحسوسات فيكون كلاما وليس من شرط الكلام أن يكون مفيدا عند كل أحد أقول قوله وأيضا مثل هذه الضروريات الخ هل يجرى في مثل الجزء أقل من الكل لأنه غير عائد إلى ما ذكر قال أبو حيان ومحل الخلاف ما إذا ابتدئ به فيصح أن يقال زيد قائم كما أن النار حارة انتهى بحروفه وأقول الذى أعتقد أن المفيد لا يشترط فيه الفائدة الجديدة في كل حال لأنه يلزم أن يكون التركيب كلاما من وجه وغير كلام من وجه آخر إذا خوطب به من لا يخفى عليه ذلك ومن خفى كما بينا ذلك عند قول المتن المفيد على أن المراد بالفائدة في باب المبتدأ ذلك فيصح الابتداء بكل معرفة مطلقة أفهم (قوله فائدة) أى تامة لإخراج نحو غلام زيد فإن فيه فائدة أى فائدة لكن غير تام فلا يسمى كلاما أيضا (قوله يحسن السكوت) معنى حسن السكوت بحيث لا ينتظر السامع شيئا آخر انتظارا تاما كما لوح به كلام الشارح الآتى (قوله من المتكلم والسامع عليها) هذا أحد الأقوال الثلاثة ثانيها أنه من المتكلم فقط وعليه جرى الشيخ خالد والثالث من السامع ولم أر من قال به فانظر الكتب التى تصرح بذلك فمن قال بالثاني قال لأن السكوت خلاف التكلم فكما أن التكلم صفة المتكلم يكون السكوت صفة له أيضا قيل ان الخلاف لفظى فحسن السكوت أى

والمثال الأول فعل
وفاعل وكل فاعل
مرفوع والمثال الثاني
مبتدأ وخبر وكل مبتدأ
مرفوع بالابتداء وكل
خبر مرفوع بالمبتدأ
وخرج بالمركب المفرد
كزيد فلا يقال له كلام
أيضا عند النحاة والمفيد
ما أفاد فائدة يحسن
السكوت من المتكلم
والسامع عليها كقام
زيد وزيد قائم فإن

سكوت المتكلم يلزمه حسن سكون السامع وبالعكس ومعنى حسن السكوت أن لا يصير السامع منتظر الشيء آخر كما سيأتي في قول الشارح (قوله عليها) أي على تلك الفائدة (قوله أفاد فائدة) أي تامة كما وصفه بقوله يحسن السكوت (قوله وهي) أي تلك الافادة الأخبار بقيام زيد أي في كل من المثاليين أي بمطلق قيام زيد فإن في كل منهما اسناد القيام إلى زيد ولا ينظر هنا إلى قوة القضية الاسمية بالنسبة للقضية الفعلية لأن البحث عنها لا يناسب هنا بل في علم المعاني فلذا جمع قوله وهي الأخبار في المثاليين فليتنظرن (قوله الأخبار) بكسر الهمزة مصدر أخبر خبره وأنت البتة أنظر إلى الرجوع ولو ذكره فقال وهو الأخبار مراعاة للخبر المذكور لكان حسناً أيضاً سائناً (قوله إذا مع ذلك) أي مع قول القائل قام زيد أو زيد قائم (قوله لا ينتظر شيئاً آخر) أي أن السامع إذا سمع القائل يقول قام زيد أو زيد قائم فهم فائدة الخبر وهو قيام زيد ولا ينتظر شيئاً آخر فافهم ذلك (قوله أيضاً لا ينتظر شيئاً آخر) أي انتظارك تماماً كما لا تنظر الذي يبقى مع المسند كقيام بدون المسند إليه كزيد ومع المسند إليه كزيد بدون المسند كقيام وتقييد الانتظار بالتمام ليدخل مجرد الفعل مع الفاعل في الفعل المتعدي فإنه كلام مع أنه يبقى انتظار المفعول به وفيه وغيرهما من الفضلات مطلقاً أي سواء كان الفعل متعدياً أم لازماً لكن هذا الانتظار أقل من الانتظارات المذكورة فإن قيل تعقل الفعل المتعدي موقوف على المفعول به كما صرح به ابن الحاجب في الكافية ومن تبعه فمالم يذكر المفعول به لم يفهم معنى المسند فيبقى الانتظار التام فلا بد وأن يعد غير كلام بدونه فالجواب أنه إن سلم فالمراد الانتظار التام بعد ما فهم ما ذكر كما في المسند إليه بدون المسند فالانتظار لفهم المعنى لا يضر كما إذا تكلم بكلام لا يفهم المخاطب معناه والحق في الجواب أن تعقل المعتدى إنما يتوقف على تعقل شيء ما وهو معلوم لكل شخص فلا ينتظر أن يذكره المتكلم أصلاً وإنما ينتظره لأجل الربط وبيان حال الواقع وبذلك الفاعل قد علم في الجملة وحصل الربط فلا يبقى انتظار تام لا يقال لو ذكر المفعول لعلم منه حال الواقع وحصل الارتباط أيضاً فلا يحتاج إلى الفاعل ولا ينتظر أيضاً فيصير الفعل مع المفعول كلاماً تاماً لا ناقول الاحتياج إلى ذكر خصوص الفاعل لأجل أن بناء الفعل المبني للفاعل كالأصل في الافادة حتى لو بنى الفعل للمفعول لكن المفعول فقط على أن الفاعل أكثر من المفعول به فإن الفاعل له كل فعل لازماً ومعتدياً والمفعول به لا يكون له إلا الفعل المعتدى فافهم واحفظ ذلك فإنه مهم جداً (قوله يتوقف عليه تمام الكلام) فيه ما قدمناه فلا تغفل (قوله ويحسن سكوت المتكلم) أي الذي هو المقصود الأعظم وفيه نظر على أنه يمكن أن يكون الكلام محذوف العطف أي والسامع كما يعلم مما جرى فيما مر (قوله وخرج بالمفيد) شروع لاخراج القيد الثالث من حدود الكلام (قوله المركب غير المفيد) بنصب غير حال لأن غير بمعنى مغاير وهو لا يتعرف بالاضافة قال ابن مالك

وان يشابه المضاف يفعل * وصفاً فعن تنكيره لا يعزل

ويجوز أن يقرأ بالرفع نعتاً للمركب وجعل مغاير بمعنى الماضي وهو يتعرف بالاضافة وإذا أردت تحقيق المقام فانظر ما سيأتي في المعرفة والنكرة ان شاء الله تعالى (قوله من غير اسناد شيء إليه) أما إذا أسند إليه فعل أو وصف بأن يقال جاء غلام زيد أو أسند إلى شيء بأن قيل هذا غلام زيد فهو كلام وكذا إذا نون الاسمان وجعل غلام خبراً وزيد مبتدأ مؤخر (قوله وان قام زيد) أي يسمى كلمات ولم يذكر المؤلف وكذا لم يذكر الكلمة اتكالا على الشروح والحواشي ولأن المقصود هو الكلام وأما الكلمة فهي جزء وإذا كملت ثلاثاً فهو كلم وفيه يلغز فيقال لنا كلام ان نقص زاد وان زاد نقص أي ان زاد لفظه نقص معناه وان نقص لفظه زاد معناه ونظمت ذلك فقلت

يا قارىء النحو ما ان زيد ذا نقصا * وان أردت كماله فنقص أجب

وقلت عجباً جوابه ان أردت ناقص وترد * فكمال يا أخى اجتهد واجاهد تصب

(قوله فان تمام الفائدة الخ) قد تفيد هذه العبارة أن قوله ان زيد قام يفيد أي فائدة لكن لاتم كما هو ظاهر

كلا منهما أفاد فائدة
يحسن السكوت عليها
من المتكلم والسامع
وهي الأخبار بقيام
زيد فان السامع اذا
سمع ذلك لا ينتظر شيئاً
آخر يتوقف عليه تمام
الكلام ويحسن أيضاً
سكوت المتكلم وخرج
بالمفيد المركب غير
المفيد نحو غلام زيد
من غير اسناد شيء إليه
وان قام زيد فان تمام
الفائدة فيه يتوقف

(قوله على ذكر جواب الشرط) أى فاذا ذكر الجواب صار كلاما تاما (قوله كل من المثالين) أى فى قوله غلام زيد وان قام زيد (قوله وقوله) مبتدأ وجملة فسرهم بعضهم من الفعل والمفعول والفاعل خبره وقوله بالوضع موضعه نصب مقول القول (قوله فسرهم بالقصد) أى كابن عصفور ومن شرط القصد ابن مالك فى التسهيل وابن هشام فى المغنى والشذور وتبعه الشيخ خالد فى متن الأزهرية زاد فى التسهيل لذاته فخرج جملة الخبر نحو زيد قام أبوه فان قام أبوه وان كانت فى ذاتها تفيد لكنها غير مقصودة بالافادة لأن القصد الأخبار بأن زيدا قام أبوه لا بأن أباه زيد قام وان تلازما لأن البحث المعلوم فى الأول زيد وفى الثانى الأب وكذا خرج جملة الصلة نحو جاء الذى قام أبوه فان القصد الأخبار بمجيء من علمت قيامه لا الأخبار بأن أباه قام كما خرجت جملة الشرط بقوله مفيد اذ هى وحدها غير مفيدة وكذا جملة القسم بقى أنه هل الكلام مجموع الشرط والجواب والقسم وجوابه أو الكلام انما هو الجواب والشرط انما ذكر للتقيد والقسم للتأكيد اختار السيد فى القسم الثانى واختار أن جملة الشرط والجواب هى الكلام لأن الفائدة المقصودة وهى تعليق هذا على هذا انما تؤخذ منهما اه أمير على الشذور (قوله فخرج غير المقصود) أى بالذات ليكون موافقا على ما قاله ابن مالك المتقدم فنحو قام أبوه غير كلام فليتأمل (قوله كلام النائم والساهى) تبع فيه الشيخ خالد فى التعريف المفهوم من الاخراج فانه قال فى متن الأزهرية وشرحها القصد الارادة وهى أن يقصد التكلم افادة السامع أى سامع كان فخرج بذلك كلام النائم والساهى ونحوهما وذهب ابن الضائع بمعجزة ثم مهملة شيخ أبى حيان صاحب البحر والنهر الى أن القصد لا يشترط فانه مستفاد من حصول الفائدة لأن قول النائم قام زيد مثلا لا يستفاد منه شيء والتأخرون على خلاف ذلك منهم الجزولى فى مقدمته وابن مالك فى تسهيله وابن عصفور فى مقربه اه (قوله فلا يسمى كلاما عند النجاة) مثله كلام من سبق لسانه حيث لا قصد فيه (قوله وبعضهم فسره بالوضع العربى) أى كابن الضائع قال الشيخ خالد فى شرح المتن وهذا الخلاف له الثفات الى الخلاف فى أن دلالة الكلام هل هى وضعية أم عقلية ثم قال الأصح الثانى فان من عرف مسمى زيد مثلا وعرف مسمى قائم وسمع زيد قائم باعرابه المخصوص فهم بالضرورة معنى هذا الكلام اه أى اذا كان دلالة الكلام وضعية يكون المراد بالوضع الوضع العربى أو عقلية فيكون المراد منه القصد أقول الراجح أن المركبات موضوعة بالوضع النوعى كالمجازات بخلاف المفردات فانها بالوضع الشخصى والفرق بينهما أن الواضع ان وضع ألفاظا معينة لمعان مخصوصة كالقرء للحيض والطهر فهو وضع شخصى لتعلقه بالشخص أى بفرد مشخص من الألفاظ وان وضع قانونا كليا كأن يقول وضعت جملة الفعل والفاعل لنسبة الأول للثانى أو متى اجتمع المضاف والمضاف اليه قدم الأول على الثانى فهو وضع نوعى لتعلقه بالنوع وبه أخرج الشيخ خالد ما أفاد بالفعل كاللفظ المفيد لحياة التكلم من وراء جدار أى فانه لا يسمى كلاما بالنسبة الى هذه الافادة وان سمي كلاما بالنسبة لافادة المعنى الذى طريقته الوضع ومن العجب أن الشيخ خالد مع جلالة قال فى شرح الأزهرية ولا أى لا يحتاج الى ذكر الوضع لأن الصحيح اختصاصه بالمفردات والكلام خاص بالمركبات ودلالاتها غير وضعية على الأصح مع اخراجه ماذ كرفيفيد فى الأول أن المراد بالوضع النوعى وههنا الشخصى وشارحنا العلامة أبواه الله بالسلامة أطلق الوضع العربى فليحمل على ماذ كرناه لكن المراد أن الوضع على قول شارحنا لغة العرب أى لأنه المقصود فليتأمل (قوله فخرج كلام العجم) أى خرج بقيد الوضع العربى كلام العجم وهو بالضم وبالتحريك خلاف العرب (قوله كالترك والبربر) دخل فى الكاف أنواع كثيرة كالفرس وغيرهم (قوله مثال ما اجتمع فيه القيود الخ) المثال جزئى لا يوضح القاعدة ويرد على الشارح بحث وهو أن ماذ كره المؤلف ليس من قبيل القواعد بل من قبيل التعريف لأنه عرف الكلام بأنه هو اللفظ الخ فكيف يحتاج التعريف الى تمثيل لأن المثال انما يكون للقواعد والجواب أن

على ذكر جواب الشرط
فلا يسمى كل من
المثالين كلاما عند
النجاة وقوله بالوضع
فسره بعضهم بالقصد
فخرج غير المقصود
ككلام النائم والساهى
فلا يسمى كلاما عند
النجاة وبعضهم فسره
بالوضع العربى فخرج
كلام العجم كالترك
والبربر فلا يسمى كلاما
عند النجاة مثال
ما اجتمع فيه

التعريف الذي ذكره تضمن قاعدة كلية وهو أن كل ما وجد فيه هذه القيود التي ذكرت يسمى كلاما عند النحاة (قوله القيود الأربعة) أي وهي اللفظ والتركيب والافادة والوضع بتفسيره (قوله قام زيد) هو خبر المبتدا الذي هو مثال وإنما أظهر الفاعل لأن شرط حصول الفائدة مع الفعل والضمير المنوي كقوله الشيخ خالد في التصريح أن يكون الضمير واجب الاستتار فقام على تقدير أن يكون فيه ضمير لا يسمى كلاما على الأصح قال يس فيه نظر قال والظاهر أن ذلك لا يشترط فنحو قام في جواب هل قام زيد أو ما فعل زيد كلام ولا وجه لنفي كلاميته مع تحقق التركيب والاسناد المقصود فيه ولما ذكر امام الحرمين أن الكلام يتألف من حرف واسم نحو ما قام قال الجلال المحلى أثبت بعضهم ولم يعد الضمير في قام الراجع الى زيد مثلا لعدم ظهوره والجمهور على عدمه كلمة اه أي لتوقف الفائدة الكلامية عليه وبه يفارق على عد الضمير في قائم من زيد قائم انتهى أقول وفي جعل قام جوابا لمن قال هل قام زيد كلاما نظر لما علمت أن نعم لا يسمى كلاما بل يدل على الكلام المحذوف فلم لا يكون هذا كذلك فانظره لكن يمكن الجواب عنه بأنه ظهر الفرق بين نعم وبين قام السالفين لأن نعم إيجاب وقام تصريح لبعض الاسنادية وهو ظاهر بين (قوله قام زيد وزيد قائم) انما مثل بالمثالين ليكون قد استوفى أقسام الجمل وهي الفعلية والاسمية ولم يمثل بالجملة الشرطية وهو كقولك ان قام زيد قام بكر وبالجملة الحرفية كقولك ما قام زيد (قوله فالثالث الأول) أي قوله قام زيد وقوله فعل وفاعل ذكر الاعراب أولا وكان حقه أن يذكر وجه كونه جامعا للشروط أولا ثم يذكر الاعراب (قوله والثاني مبتدأ وخبر) أي قوله زيد قائم فزيد مبتدأ مرفوع بالابتداء وقائم خبره مرفوع بالمبتدا وفيه مامر (قوله وكل من المثالين) أي من قوله قام زيد وزيد قائم (قوله لفظ) أي اذا نطقت به لأنك لو لم تنطق به لم يكن صوتا فضلا عن كونه كلاما واذا نطقت به سمي لفظا لكونه صوتا مشتملا على الحرف المهجائي وهو القاف والألف والميم والزاي والياء والذال وقس على ذلك في الثاني (قوله مركب) لتركبه من كلمتين في الأول وهو لفظة قام ولفظة زيد ومن ثلاث كلمات في الثاني وهو لفظة زيد ولفظة قائم والضمير المستتر في الوصف على ما بحثناه أولا (قوله مفيد) أي لأن كلا المثالين أفاد الأخبار بقيام زيد اذ من عرف مسمى زيد ومسمى قائم أو قام ثم سمع زيد قائم أو قام زيد باعرا به الخصوص فهم بالضرورة معنى هذا الخبر الذي هو فائدته وفهم أن قائله عالم به الذي هو لازمه (قوله بالوضع) أي لأنه مقصود بالأخبار ولأنه باللغة العربية على القولين المتقدمين (قوله فهو كلام) أي لأن هذا الحد صادق طردا وعكسا فكل لفظ مركب مفيد بالوضع كلام وكل كلام لفظ مركب مفيد بالوضع ولا يخرج عن الكلامية ما استوفى الأربعة القيود ولا يدخل فيها ما لم يستوفها (قوله وأقسامه) الأوائل الاستئناف البياني وهو الواقع في جواب سؤال مقدر كقولك زيد جاء في جواب من جاء كأن سائلا سألته وقال له ما أجزاء الكلام التي يتألف هو منها فقال وأقسامه أي أقسام أجزائه بخلاف الاستئناف النحوي وهو ما ليس واقعا في جواب سؤال مقدر كقولك زيد قائم وعمر وجالس وهو مبتدأ خبره ثلاثة اه عشاوى (قوله أيضا وأقسامه) ان جعل الضمير عائدا على الكلام فهو من تقسيم الكل الى أجزائه كاتقسام السكنجيين الى خل وعسل وان جعل عائدا على اللفظ من حيث هو لا باعتبار التركيب وما بعده فيكون من تقسيم الكل الى جزئياته كاتقسام الحيوان الى انسان وفرس وجمل ونحو ذلك والفرق بين الكل والجزء والكلية والجزئية والكلية والجزئية ان الكل ما فهم منه الاشتراك كأسد والجزء ما لا يكون كذلك كزيد والكلية ثبوت الحكم لكل واحد بحيث لا يبقى فرد ويكون الحكم ثابتا لكل بطريق الالتزام والجزئية الثبوت لبعض الأفراد والكل هو المجموع المحكوم عليه والجزء ما تركب منه ومن غيره كل ومن علامة الثاني أعني تقسيم الكل الى جزئياته صدق اسم المقسوم على كل من أقسامه بخلاف الأول قال بعضهم

ان صح اخبار بمقسم فذا * تقسيم كل لجزئى خدا

أولم يصح فهو كل قد قسم * بغير ياء أى لأجزاء قد علم

القيود الأربعة قام زيد
وزيد قائم فالثالث الأول
فعل وفاعل والثاني
مبتدأ وخبر وكل من
المثالين لفظ مركب
مفيد بالوضع فهو كلام
(وأقسامه)

وماوردما ظاهره يوم الصدق فهو مؤول نحو الحج عرفة أي معظم أركانه عرفة ووجه إirاده على ما هنا باعتبار استلزامه للأخبار عن عرفة بالحج وأن يقال عرفة الحج قال يس والافنفس التركيب إنما حمل فيه القسم على القسم ويرد نصاعلي كون الخاص لا يصح الأخبار به عن العام (قوله ثلاثة اسم وفعل وحرف) وهي الكلمات الثلاث ولا رابع لها وذهب أبو جعفر بن صابر إلى أن اسم الفعل قسم رابع ومما خالفه لأنه خلف عن الفعل وهذا القول حدث بعد انعقاد الإجماع على الثلاثة فلا يعتد به اه خالده على الأزهري أقول إبطال قول أبي جعفر من وجهين الأول أنه خرق للإجماع كما صرح به ومفهومه أن خرق الإجماع ممتنع أي بناء على أن إجماع النحاة في الأمور اللغوية معتبر يتعين اتباعه ويمتنع خرقه لا كإمتناع خرق الإجماع في المسائل الفقهية والوجه الثاني أن ما زاده وإن سمى بالخالفة لكنه داخل في أول الثلاثة وهو الاسم كما ينأى عليه تسميته باسم الفعل فليس خارجا عن حقيقة الثلاثة على أن الإمام ابن مالك صرح باسميته بقوله والأمر أن لم يك للنون عمل * فيه هو اسم مخصوصه وحيل

(قوله اسم) بدل من ثلاثة بدل مفصل من مجمل وذلك لأن الثلاثة مبهم ففصل بقوله اسم أو هو بدل بعض من كل وذلك لأن الاسم بعض الثلاثة يقال إذا كان كذلك فلا بد من اشتماله على ضمير يعود على المبدل منه كما في أكلت الرغيف ثلثة لأننا نقول إن عمل ذلك إذا لم تستوف الأجزاء فإن استوفيت كلها فلا يحتاج إليه وأيضا يصح أن يقدر الضمير بأن يقال اسم منها ويصح أن يكون خبرا لمبتدأ محذوف تقديره أحدها اسم الخ وأن يكون مفعولا لفعل محذوف تقديره أعنى اسم وفيه نظر لأن الرسم المثبت لا يساعده ويمكن أن يجاب بأنه حمل على لغة ربيعة فأنهم يسمون المنصب بصورة المرفوع والمجرورو يوقفونه بالسكون (قوله وفعل) بكسر الفاء اسم لكل كلمة معروفة وأما الفعل بالفتح فهو من الأحداث مصدر فعل ولا يشتبه عليك الأمر لكن الكسور في اللغة بمعنى المفعول كما ذكره في الكشف قال تعالى وأوحينا إليهم فعل الخيرات وقدينا ذلك في شرح حلل الكلام في علم الصرف (قوله وحرف) عطف على اسم على ما هو القاعدة وهي إن كان العطف بالواو وتكررت المعاطيف تكون معطوفة على الأول بخلاف ما إذا كان العطف ببقية حروف العطف فيعطف كل واحد على ما قبله لكنه لا طائل تحته فافهم (قوله أيضا اسم وفعل وحرف) قدم الاسم على الفعل والحرف لحصول الفائدة الكلامية من نوعه دون أخويه نحو زيد قائم وقدم الفعل على الحرف لأنه وإن لم يتأت من الفعلين كلام كما تأتى من اليمين لكنه يكون أحد جزأى الكلام نحو ضرب زيد بخلاف الحرف فإنه لا يتأتى منه ومن كلمة أخرى كلام لا يقال إن قولك زيد في الدار كلام مع أنه لم يوجد فيه غير الأسم والحرف لانا نقول إن التركيب من اليمين فقط قد حصل الفائدة الكلامية فضلا عن كونه مع حرف آخر (قوله أيضا) وأقسامه ثلاثة اسم وفعل وحرف جاء لمعنى قال ابن يعيش إن هذه قسمة صحيحة يدل على صحتها السماع والقياس والإجماع فالسماع عن أمير المؤمنين على بن أبي طالب رضي الله عنه فيما روى عنه بالأسناد الصحيح أنه قال لأبي الأسود الدؤلى انحلهم نحووا قسم الكلام ثلاثة أشياء اسما وفعل وحرفا جاء لمعنى والقياس أن هذه الثلاثة عبارات والعبارة على حسب المعبر عنه والمعبر عنه لا يخلو من أن يكون ذاتا أو حدثا أو واسطة بين الذات والحدث فالأسماء عبارة عن الذات والأفعال عبارة عن الأحداث والحروف عبارة عن الوسائط والإجماع هو ما أجمع عليه أهل العلم من المتكلمين والعروضيين والنحويين واللغويين وغيرهم أجمعوا على أن الكلام كله ثلاثة أشياء اسم وفعل وحرف جاء لمعنى اه قال ابن هشام في شرح شذوره قال ابن الجباز ولا يختص انحصار الثلاثة في الأنواع الثلاثة بلغة العرب لأن الدليل الذي دل على الانحصار في الثلاثة عقلی والأمر العقلية لا تختلف باختلاف اللغات اه (قوله يعنى أن أجزاء الكلام) في هذا فائدتان الأولى أنه نبه على أن الأقسام بمعنى الأجزاء لا بمعنى الأقسام حقيقة لأن الاسم لا يكون قسيما

ثلاثة اسم وفعل
وحرف) يعنى أن
أجزاء الكلام التي

للكلام كما يتبادر من عبارة المؤلف فان أقسام الكلام هو كون الكلام خبراً أو طلباً أو انشاءً فالخبر قسم
للكلام وكذا الطلب والانشاء ففي كلام المصنف استعارة مصرحة واجراؤها أن يقال شبهت الأجزاء
بالأقسام بمجامع الاندراج فان الأجزاء مندرجة تحت كلها والأقسام مندرجة تحت مقسمها واستعير اللفظ
الدال على المشبه به وهو لفظ الأقسام واستعمل في المشبه وهو الأجزاء ورد على تسمية هذه الثلاثة أجزاء فان
أجزاء الشيء لا يكون بدونها والكلام يوجد بدون الفعل والحروف كما سيأتي فلا يصح تسمية هذه الثلاثة
أجزاء ويمكن أن يجاب بأن يقال هذا السؤال مسلم لو أريد بالأجزاء حقيقة ونحن لانسلم ذلك بل المراد
الأجزاء العرفية التي اشتهر اطلاق الأجزاء عليها في عرف النحاة وهي التي لا يلزم من عدمها عدم ما هي
جزء له ألا ترى أنه يعد في العرف الشعر والظفر واليد والرجل وغير ذلك أجزاء لزيد مثلاً ومع ذلك لانسلم أن يقال
بانعدام زيد بانعدام هذه الأجزاء ولذا قال العلامة الشيخ خالد رضى الله عنه في شرح المتن بقوله أى أجزاء
الكلام من جهة تركيبه من مجموعها لا من جميعها اه ومعنى كون هذه الثلاثة أجزاء للكلام أنه يتركب من
جملتها وهو يصدق من تركبه من كلها كافي هل قام زيد ومن اثنين منها نحو ضرب زيد وزيد في الدار أو من
واحد نحو زيد قائم وقال أيضاً في شرح الأزهرية معللاً لقوله من جهة مجموعها لا من جميعها مانصه فان التركيب
الواقع بينها على ضرب بين أحدهما غير مفيد فائدة الكلام وهو ستة أقسام أحدها تركيب حرفين نحو ليتما
والثاني تركيب حرف واسم نحو الرجل والثالث تركيب اسمين إسناد بينهما كغلام زيد والرابع تركيب
فعل وحرف نحو قلما والخامس تركيب فعل واسم نحو جذا والسادس تركيب اسم وحرف نحو ذاك
والضرب الثاني ما يفيد فائدة الكلام وهو قسمان أحدهما تركيب فعل واسم على وجه يكون الفعل حديثاً عن
الاسم نحو قام زيد وتسمى جملة فعلية والثاني تركيب اسمين على وجه يكون أحدهما خبراً عن الآخر نحو
زيد عدل وتسمى جملة اسمية ولا مدخل للحرف في ذلك لأنه ليس مقصوداً بالذات وإنما يؤتى به لمجرد الربط
بين اسمين نحو زيد في الدار أو فعلين نحو ان تضرب أضرب أو فعل واسم نحو مررت بزيد أو جملتين نحو
ان قام زيد أكرمه اه والفائدة الثانية أنه جعل الهاء في وأقسامه عائداً للكلام وقدمراً أنه من تقسيم الكل
إلى أجزائه وأنه يجوز أن يعود على اللفظ فله دره (قوله يتألف منها) أى يجمع منها بفتح المثناة التحتية
والفوقية مبنياً للمعروف (قوله وهو كلمة) أشار الشارح إلى أن الكلام يتألف من الكلمة فالكلمة جزء من
الكلام والكلمة معناها قول مفرد والمفرد ما لا يدل جزؤه على جزء معناه وبعضهم عرفه بأنه لفظ وضع لمعنى
مفرد وهو غير واضح في العبارة انظر شرح القطر لمؤلفه (قوله في نفسها) في بمعنى الباء أى دلت على معنى
بنفسها أو الظرفية مجاز عن دلالة اللفظ عليها بلا حاجة إلى الغير ومعنى النفس ذكرناه في حواشينا على شرح
الشارح على رسالة التوحيد (قوله أيضاً في نفسها) المراد أنه لا تحتاج الدلالة عليه إلى ذكر المتعلق المخصوص
بأن لا يتوقف فهم معناه عليه فخرج الحرف لاحتياجه إليه وقول السيد في شرح المفتاح إن الحرف دال
بنفسه أراد به أن الواضع جعله وحده بازاء المعنى فعدم الاحتياج فيه بالنظر إلى اعتبار الواضع والاحتياج
بالنظر إلى فهمه منه في نفس الأمر وإنما احتاجت من مثالي الدلالة على الابتداء إلى كلمة أخرى لأنه لم يوضع
لمفهوم الابتداء المطلق أو المخصوص كلفظهما أى لفظ الابتداء من بل لكل واحد من الابتداءات المخصوصة
كالكاثن بين السير والكوفة وتخصيص الابتداء بخصوصية فمالم يكن طرفاه المخصوصان لم يفهم المعنى
فاحتاجت في الدلالة على المعنى إلى كلمة أخرى فظهر أن تعقل معنى الحرف يتوقف على تعقل كلمتين إحداها
الفعل أو شبهه والأخرى ما يذكر بعده لاعتدال ذكرها وإنما لم يجوزوا حذف ما بعده مع القرينة كافي المبتدأ
والخبر وغيره وجوزوا حذف الفعل أو شبهه لأن معنى الحرف لا ينفك عن غيره تحقفاً وتعقلاً فلا ينفك
لفظه عن لفظ غيره للمحاذاة بينهما فيكون اللفظ على وفق المعنى بذكر ما بعده لحصول المحاذاة في الجملة دون

يتألف منها ثلاثة أقسام
الأول الاسم وهو كلمة
دلت على معنى في نفسها

العكس لأن معنى الفعل كثيرا ما يكون أمرا عاما يظهر كل الظهور ويكون كالمذكور بخلاف ما بعدها غالبا فهو بالذكر أولى وقد يخذف متعلق بعض الحروف كما في حروف الإيجاب نحو نعم وبلى فإن قيل حيث كان من موضوعا لكل ابتداء مخصوص فهو يدل وضعا على الابتداء المطلق والخصوصية والمطلق مما يستقل بالمفهومية ولذا صار لفظ الابتداء اسما فالحرف كالفعل دال تضمننا على معنى مستقل قلت لم يؤخذ الابتداء في مفهومه مطلقا أي لا المطلق ولا المقيد من حيث كونه آلة لملاحظة الغير وما كان كذلك لم يستقل بخلاف الحدث في الفعل والابتداء في لفظ من فلا يفهم منه أصلا إلا ما كان رابطا به يس بحروفه (قوله) ولم يقرن بزمن خرج به الفعل لا نحو أمس فإن مدلوله نفس الزمان لأنه مقترن به (قوله) وضعا قيد لا بد منه فإنه لا يمتنع زمن لثلا يخرج نحو الصبح وهو الشرب أول النهار والغبوق وهو الشرب آخره والقيل وهو الشرب وسطه فإن معناها مقترن بمطلق زمن كالصبح ولا يعلم أهو ماض أم غيره أما الفعل فيقرن وضعا بأحد الأزمنة على التعيين وكون المضارع للحال والاستقبال لا يضر لأنه لم يوضع إلا لأحدهما ووضع للآخر بوضع ثان فلذا يحصل فيه اللبس ودخل بقولنا وضعا الوصف كاسمى الفاعل والمفعول فإن كونه حقيقة في الحال ليس من وضعه بل بطريق اللزوم من حيث إن الحدث المدلول له لا بد له من زمن ولا يكون حاصل حقيقة الافي حال اطلاقه وأما اسم الفعل فمدلوله لفظ الفعل عند الجمهور ولا زمن فيه أصلا وخرج به نحو عسى وليس ونعم وفعل التعجب لا اقترانها به وضعا ولذا ثبت لها آثار الفعلية فتلحقها التاء وترفع الفاعل لكن لما خرجت إلى معنى الانشاء أو التني تجردت عنه ولا يخرج العلم المنقول من فعل كأمحمد لأنه لم يقرن بالزمان في وضع العلمية وأما وضعه الأصلي فقد انسلخ عنه فتدبر اهـ خـ ض (قوله) كزيد وأنا وهذا) الأول اسم علم منقول من المصدر تقول زاديزيد زيد أو زيادة فهو من الزيادة والثاني ضمير المتكلم وحده مذكرا أو مؤنثا والثالث مركب من كلمتين الأولى التنييه وهو حرف والثاني اسم الإشارة وهو لفظة ذا اللذ كـ القريب (قوله) والثاني أي من الأقسام الثلاثة (قوله) بكسر الفاء كما قدمنا فلا تغفل (قوله) وهو كلمة دلت على معنى في نفسها) إن قيل إن الأفعال الناقصة مثل كان أما أن تدل على وقوع حدث في زمان أو لا تدل فإن دلت كانت تامة لناقصة لأنه متى دل اللفظ على حصول حدث في زمان معين كان هذا كلاما تاما لناقصا وإن لم يدل وجب ألا يكون فعلا أجاب الفخر الرازي بقوله الذي أقول به وأذهب إليه أن لفظة كان تامة مطلقا لأن الاسم الذي يسند إليه لفظ كان قد يكون ماهية مفردة مستقلة بنفسها مثل قولنا كان الشيء بمعنى حدث وحصل وقد تكون تلك الماهية عبارة عن موصوفية شيء أو شيء آخر مثل قولنا كان زيد منطلقا فأن معناه حدوث موصوفية زيد بالانطلاق فلفظ كان ههنا معناه أيضا الحدوث والوقوع إلا أن هذه الماهية لما كانت من باب النسب والنسبة يمتنع ذكرها إلا بعد ذكر المنتسبين لاجرم وجب ذكرها ههنا فكما أن قولنا كان زيد معناه أنه حصل ووجد فكذا قولنا كان زيد منطلقا معناه أنه حصلت موصوفية زيد بالانطلاق وهذا بحث عميق عجيب دقيق غفل الأولون عنه اهـ ولقائل أن يقول أسماء الأفعال تدل على ألفاظ دالة على الزمان المعين والدال على الدال على الشيء دال على ذلك الشيء فهذه الأسماء دالة على الزمان المعين كما قد يتبادر من المعنى الحاصل منه أجيب بأن المعبر في كون اللفظ فعلا دلالة على الزمان ابتداء وهذه الأسماء وإن دلت على المعنى المذكور لسكن بواسطة وهو المعنى الذي هو فيه من الأمر والماضى ولقائل أن يقول اسم الفاعل والمفعول دالان على الزمان المعين وهو الحال والاستقبال أجيب بما ذكرناه في حد الاسم ثم اعلم أن الفعل مشتمل على ثلاثة معان أحدها الحدث الذي هو معنى المصدر وثانيها الزمان وثالثها النسبة إلى فاعل ما ولا شك أن النسبة إلى فاعل ما معنى حرفي هو آلة لملاحظة طريقها فلا تستقل بالمفهومية أجاب الجامي بأن المراد بمعنى في نفسها ليست تلك النسبة ولما وصف ذلك المعنى بالاقتران بالزمان تعين أن يكون المراد به الحدث اهـ (قوله) واقترنت في عبارة الشارح نقص لأنه لم يذكر الحدث ويمكن أن يجاب بأن الحدث حاصل في الاقتران فمعناه الحدث مقارن

ولم تقترن بزمن وضعا
كزيد وأنا وهذا
والثاني الفعل وهو كلمة
دلت على معنى في نفسها
واقترنت بزمن

للمزمان في الوضع أي اصطحاب في الوضع لهما فساوى قول بعض المصنفين ما دل على حدث وزمان ولذا قيل
 ان مثل ما قاله الشارح جزء معنى الفعل (قوله وضعاً) قد تقدم البحث في حد الاسم فلتطالع ثمة ان شئت
 (قوله فان دلت) هذا تفصيل للمجمل وسيأتي بمزيد بحث تقريره في باب الأفعال ان شاء الله تعالى (قوله
 على زمن ماض) وهو الزمن الذي قبل زمانك الذي أنت فيه (قوله فهي الفعل الماضي) راعى في هي التأنيث
 في الكلمة وجاز أن يراعى الخبر فهو مما يجوز فيه الوجهان كما علمت (قوله وان دلت) معطوف على قوله فان
 دلت وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي يعود على الكلمة (قوله يحتمل الحال والاستقبال) أي في
 الأصل وخرج به قولك يقوم الآن أو غدا فالأول يختص بالحال والثاني يختص بالاستقبال وسيأتي أني
 أبسط الكلام على هذا في باب الأفعال ان شاء الله تعالى (قوله والحال والاستقبال) بالنصب فيهما مفعول
 يحتمل الواقع صفة للفظه زمن (قوله فهي الفعل المضارع) راعى فيه المرجع ويجوز أن يراعى الخبر كما تقدم
 فلا تغفل (قوله نحو يقوم) أي فان الأصل فيه يحتمل القيام في الحال والاستقبال أي يحتمل أحدهما والآخر
 بوضع ثان كما تقدم في تعريف الاسم (قوله وان دلت) أي تلك الكلمة على طلب شيء كالقيام في مثل قم وهو
 معطوف أيضا على قوله فان دلت على الكلام المتقدم في قول المؤلف وهي اسم وفعل وحرف ثم الطلب ان
 كان من الأعلى إلى الأدنى فالفعل يسمى أمرا وان كان من الأدنى إلى الأعلى فالفعل يسمى دعاء وان كان من
 المساوي فالفعل يسمى التماسا ونسب بعضهم هذا التفصيل إلى مذهب المغزلة مع كلام ستقف عليه ان شاء
 الله تعالى في باب الأفعال (قوله في المستقبل) أي لأن الأمر طلب حصول الشيء في المستقبل لأن طلب
 ما حصل في الماضي لا يتصور وجوده فهو غير قيد بل بيان الواقع الا أن يقال قد يتعلق الأمر بما حصل في نحو
 قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا آمنوا ولا أن الإيمان حاصل قبل الأمر والالماخو طوبا بما يدل على حصوله ولك
 أن تجيب بأنه الأمر بالدوام وهو غير حاصل قبل (قوله نحو قم) أمر من القيام معناه أنشي القيام الغير الحاصل
 في الماضي (قوله الثالث) أي من الأقسام الثلاثة (قوله الحرف) بفتح الحاء مع سكون الراء (قوله وهو كلمة
 دلت على معنى) قال الرازي قالوا الحرف ما جاء لمعنى في غيره قال وهذا لفظ مبهم لأنهم ان أرادوا أن الحرف
 ما دل على معنى يكون المعنى حاصل في غيره وحال في غيره لزمهم أن تكون أسماء الأعراس والصفات كلها
 حروفا وان أرادوا به أنه الذي دل على معنى يكون مدلول ذلك اللفظ غير ذلك المعنى فهذا ظاهر الفساد وان
 أرادوا به معنى ثالثا فلا بد من بيانه قال الرضى في المراد الأول بأنه لا يصح الاعتراض على حد الحرف بالصفات
 وذلك بأن يقال ان معنى طويل مثلا في جاءني رجل طويل موجد معناه أي الطول في موصوفه حتى صار
 الموصوف متضمنا له وذلك أن معنى طويل ذو طول فهو دال على معنيين أحدهما قائم بالآخراد الطول قائم
 بذو فعناه الطول وصاحبه لا مجرد الطول الذي في رجل وانما ذكر الموصوف قبله ليعين ذلك صاحب الذي
 دل عليه طويل وقام به الطول لا يقوم به الطول اه كلام الرضى فتدبر وقال أيضا في المراد الثاني ان الحرف
 موجد لمعناه في لفظ غيره اما مقدم عليه كفاي نحو بصرى أو مؤخر عنه كفاي الرجل والأكثر أن يكون معنى
 الحرف مضمون ذلك اللفظ فيكون متضمنا للمعنى الذي أحدثه فيه الحرف مع دلالة على معناه الأصلي الا
 أن هذا تضمن معنى ثم يدل عليه لفظ المتضمن كما كان لفظ البيت متضمنا لمعنى الجدار ودال عليه بل الدال
 على المضمون فيما نحن فيه لفظ آخر مقترن بالمتضمن فرجل في قولك الرجل متضمن لمعنى التعريف الذي
 أحدث فيه اللام المقترن به وكذا ضرب زيد في هل ضرب زيد متضمن لمعنى الاستفهام اذ ضرب زيد مستفهم
 عنه ولا بد في المستفهم عنه من معنى الاستفهام وموجده فيه هل وقد يكون معنى الحرف ما دل عليه غيره
 مطابقة وذلك اذا كان ذلك الغير لازم الاضمار كادل همزة أضرب ونون نضرب على معنى الضميرين اللذان
 اضمارهما اه فافهم ذلك فانه عزيز المثال صعب المنال (قوله دلت على معنى) أي وذلك المعنى الذي
 يدل عليه هو المصادر التي هي النفي والایجاب والتأكيـد والشرط والاستفهام والامتناع لأن كل

وضعا فان دلت تلك
 الكلمة على زمن ماض
 فهي الفعل الماضي
 نحو قام وان دلت على
 زمن يحتمل الحال
 والاستقبال فهي
 الفعل المضارع نحو
 يقوم وان دلت على
 طلب شيء في المستقبل
 فهي فعل الأمر نحو
 قم الثالث الحرف وهو
 كلمة دلت على معنى

حرف لا بد وأن يكون له معنى ومعناه لا يكون في لفظه الا مصدرا لانك تقول لم معناها النفي والنفي لا يكون الا مصدرا من قولك نفي ينفي نفيا وتقول ان معناها التأكيدي من قولك أكديؤ كدتا كيذا وعلى هذا القياس سائر الحروف من عامل وغير عامل اه ابن يعيش (قوله في غيرها) أى في لفظ غير هارضى قال في غير صفة للفظ وقد يكون اللفظ الذى فيه معنى الحرف مفردا كالعرف باللام والنكر بتنوين التنكير وقد يكون جملة كقافى هل زيد قائم لأن الاستفهام معنى فى الجملة اذ قيام زيد مستفهم عنه وكذا النفي فى مقام زيد اذ قيام زيد منى اه (قوله على معنى فى غيرها) اعترض بشموله الأسماء الموصولة وضمير الغائب والكاف الاسمية وكم الخبرية وأسماء الاستفهام والشرط لأن كلا منهما دال على معنى فى غيره وأجيب بأن الأسماء الموصولة وضمير الغائب وان احتاجا ضرورة الى لفظ آخر كاحتياج الحروف اليه لكن لا يفيد معناها الذى هو الشئ المبهم ويحدثاه فى ذلك اللفظ فان لفظه الذى مثلا تفيد معناها الذى هو الشئ المبهم وهو حاصل بنفسها حصول سائر الأسماء فاحتياجها للحصول فى ذلك الشئ المبهم فى صلتها وانما تحتاج الى صلتها لكشف ذلك الابهام ورفعها منها لا لاثبات ذلك الابهام فى الصلة كما مرو وكذا ضمير الغائب فهما مبهمان لكن اشترط فيهما من حيث الوضع أنه لا بد لهما من معنى غنص فلذا عدا من المعارف والكاف الاسمية معناها المثل وهو معنى مستقل بخلاف الحرفية فمعناها المشابهة الحاصلة فى الغير وكذا كم الخبرية معناها شئ كثير لا الكثرة التى هى من معنى رب وأما اسم الاستفهام والشرط فكل منهما يدل على معنى فى نفسه وعلى معنى فى غيره نحو أيهم ضرب وأيهم تضرب فان معنى الاستفهام متعلق بمضمون الكلام ومعنى الشرط موجود فى الشرط والجزاء وأى فى الموضعين دالة على ذات وهى معنى مستقل ولا يلتفت الى أن له معنى فى غيرها من جهة أخرى فلم الحد لكن لو زاد الشارح العلامة أبقاه الله بالسلامة بقوله فقط كالتا كى تبعا للجزولى كان أسلم فافهم (قوله نحو الى وهل ولم) فيه اشارة الى أن الحرف ثلاثة أقسام مشترك بين الأسماء والأفعال وهو هل تقول هل زيد قائم وهل قام زيد وغنص بالأسماء ولا مدخل له فى الأفعال وهو الى وسائر الجارات تقول اليه الى زيد وغنص بالأفعال ولا مدخل له فى الأسماء وهو لم وسائر الجازمات تقول لم يضرب زيد عمرا (قوله وقوله) مبتدأ وقوله يعنى به خبره والعائد اليه الضمير فى به (قوله جاء لمعنى) هذا القيد معلوم بمقابلته فلا احتياج الى ذكره فاكى وهل يدخل فيه نحو ليس زيد بقائم وبسم الله اذا جعل مبتدأ حذف خبره فيقال مبدوء به محتمل ولمعنى يعضده وكذا ادخال همزة التكلم (قوله جاء) أى وضع لمعنى وفى ذلك وصف الشئ بوصف ناقله لأن المجبى لا يتصف به الحرف بل ناقله أعنى واضعه فافهم (قوله لمعنى) أصله معنى كفتى أصله فتى فتحركت الياء وانفتح ما قبلها قبلت الفاء مع شروط وفوائد جملة ذكرتها فى شرح الحلل وقد أعلننا فى الزلال فانظرهما وجاء لمعنى فى محل نصب حال من حرف باعتبار أنه علم على الكلمة التى دلت على معنى فى غيرها فقط وهل هو من قبيل علم الأشخاص أو الأجناس كل محتمل والظاهر الثانى (قوله يعنى به) أى يقصد بقوله جاء لمعنى لكن من جهة الأعراب لا يصح ارجاع الضمير اليه بل يجب ارجاعه الى وقوله فليتنظن (قوله أن الحرف) بفتح الهمزة لأنه واقع موقع مفعول يعنى فهو ساد مسد المصدر قال ابن مالك

وهمزان افتتح لسد مصدر * مسدها وفى سوى ذاك اكسر

(قوله دخل فى تأليف الكلام) بفتحين أى انتساب يعنى أن الحرف ليس له فى تأليف الكلام مجال كما يؤخذ من كتب اللغة ونص الصحاح وهم دخل فى بنى فلان اذا انتسبوا معهم وليسوا منهم اه فانظر اليه (قوله فان هل معناها الاستفهام) ان حرف توکید وهل اسمها منصوب وعلامة نصبه فتحة مقدرة للحكاية ومعناها بدل من هل بدل اشتغال وبدل المنصوب منصوب وقوله الاستفهام خبران ويجوز أن يقال معناها مبتدأ والاستفهام خبره والجملة من المبتدأ والخبر فى محل رفع خبران ثم انظر أيهما أولى قال الزمخشري فى الفصل

فى غيرها نحو الى وهل
ولم وقوله (جاء لمعنى)
يعنى به أن الحرف لا
يكون له دخل فى تأليف
الكلام إلا إذا كان
له معنى كهل ولم فان
هل معناها الاستفهام

عند سيويه أن هل بمعنى قد إلا أنهم تركوا الألف قبلها لأنها لاتقع الا في الاستفهام وقد جاء دخولها عليها في قوله
 سائل فوارس يربوع بشدتنا * أهل رأونا بسفح القاع ذى الأكم
 وسفح الجبل وجهه قال الرضى ان هل تدخل على الجملة الاسمية لكن لا تدخل على اسمية خبرها فعل نحو هل
 زيد قام الاعلى شذوذ ذلك لأن أصلها أن تكون بمعنى قد فقل أهل قال * أهل عرفت الدار بالعربين *
 وكثر استعمالها كذلك ثم حذفت الهمزة لكثرة الاستعمال استغناء بها عنها واقامة لها مقامها وقد جاءت
 على الأصل نحو قوله تعالى هل أتى على الانسان أى قد أتى فلما كان أصلها قد وهى من لوازم الأفعال ثم
 تطفلت على الهمزة فان رأت فعلا في حيزها تذكرت عهدا بالجمي وحت الى الألف المألوف وعانقته وان لم تره
 في حيزها تسلت عنه ذاهلة اه وقول الزمخشري ان تأملته مع قول الرضى بأدنى تأمل وجدت المخالفة بينهما
 بمخالفة لطيفة (قوله ولم معناها النفي) في اعراب هذا كاعراب قوله هل معناها الاستفهام فلا تغفل
 (قوله فان لم يكن له معنى) هذا عتري قوله الا اذا كان له معنى (قوله لا يدخل في تركيب الكلام) أى بل
 يدخل في مبانيه (قوله حرف مبنى) أى حرف مبنى الكلام والمبنى هو الذى يدخل في عدد الكلمة سواء
 كان أصليا أو زائدا (قوله فالاسم) الفاء فاء الفصيحة واقعة في جواب شرط مقدر كما مر في قوله فاللفظ
 اعلم أن علامات الاسم ثلاثون علامة تلتبس من أوله وآخره وجملته ومعناه فالتى من أوله سبع علامات وهى
 الألف واللام وحروف الجر وحروف النداء وحروف النصب ولولا الامتناعية وأما للتفصيل وواو الحال
 ومن آخره عشر علامات وهى ياء النسب وتاء التانيث والمتقلة والألف المقصورة والهمزة الممدودة للمؤنث
 وتنوين التمكين فى العربات وتنوين التكثير فى البنيات وفيما لا ينصرف اذا كان معرفة ثم نكر مثل صه
 وصه وايه وايه وسيويه وسيويه آخر وحروف التثنية والجمع هذه التى من آخره والتى من جملته خمس
 وهى التكسير والتصغير والاضمار مثل أنا وانت وأتم وما شا كل ذلك والابهام مثل ذا واذن والنقصان مثل
 الذى وما أشبه ذلك والتى من معناه ثمان وهو كونه فاعلا ومفعولا أو مخبرا عنه ومنعوتا أو مذكرا أو مؤنثا
 أو معرفا أو منكرا فهذه جميع علامات الاسم التى حصرها ابن يعيش فى تهذيبه ولم يذكر المؤلف الا خمسة
 وهى الحذف والتنوين ودخول ال وحروف الحذف وحروف القسم وأربعة اذا جعل حروف القسم من
 الحروف الجارة كما سيأتى (قوله يعرف) الفرق بين الحد والعلامة أن الحد يحمل على المحدود حمل مواطاة
 ويترد وينعكس والعلامة لا يلزم انعكاسها لكن ذكر الحد هنا يحتاج الى جنس وفصل وكونه جامع مانعا
 مطردا ومنعكسا والجنس اما قريب أو بعيد والفصل وهو ما يعسر على المبتدى كما يخفى فذكر الثانى هنا
 كالفعل تسهلا على المبتدى والكتاب جدير بذلك وفى الملوى ولم يعرف سيويه الا بقوله الاسم كرجل
 وفرس والفعل كقال وقام والأفعال أمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء فبنيت لما مضى ولما يكون
 ولم يقع ولما هو كائن ولم ينقطع اه قال ابن هشام وهو كلام حسن عال اه قول الملوى (قوله بالحذف)
 تتبع كلام المؤلف فلم أجده عدل عن الحذف الى الجر غير مرة فى باب الاستثناء وسيأتى أنى أذكر معناه
 فى الاعراب مستوفى ان شاء الله تعالى وفى التوضيح المراد به الكسرة التى يحدثها عامل الجر اه قال يس
 قال ابن قديفيه نظر لأن الكسرة التى يحدثها عامل الجر أعم من أن يكون لفظيا أو تقديريا أو محليا
 وحينئذ يرد عليه نحو هذا يوم ينفع فان ينفع فى محل الكسر وليس باسم فان قال هو اسم تأويلا قلنا وكذا
 ان قمت اسم تأويلا ولذا قالوا انه مبتدأ فى قوله تعالى وأن تصوموا خير لكم قال وأيضا يرد الكسرة فى نحو
 مسلمات فانه مختص بالاسم أيضا ولم يحدثه عامل الجر فالصواب أن يقول الكسرة التى يحدثها عامل الاسم
 وحينئذ يدخل مسلمات ويخرج عنه نحو يوم ينفع فانه يصدق عليه أنه لم يحدثه عامل الاسم اه ونظر
 فيه فى التوشيح لأن المقصود بذكر الجر ما يكون علامة ظاهرة يعرفها المبتدى المخاطب بهذا الكلام
 ليميز الاسم من غيره ومعلوم أن الجر التقديرى والمحلى لا يحصل به التمييز لكونه ليس بظاهر ومتى يدرك

وم معناها النفي فان لم
 يكن له معنى لا يدخل
 فى تركيب الكلام
 كحروف المباني نحو
 زاي زيد ويائه وداله
 فان كلامها حرف مبنى
 لا حرف معنى (فالاسم
 يعرف بالحذف

المبتدى أن موضع الجملة جراه قول يس وأقول الحصر في الكسرة قصور لعدم اشتماله الفتحة في صورة الاسم الغير المنصرف والياء في الأسماء الستة والجمع المذكور السالم والثنية ويجاب بأنه لا يظهر في الفتحة عند فهم المبتدى أنه علامة للاسم لأنه يوجد في الفعل في مثل ضرب وكذا الياء يوجد في الفعل أيضاً في مثل تضر بين وأيضاً الكسر أصل وذكر الأصل كاف (قوله أيضاً بالخفض) اختص بالاسم لأنهم قصدوا أن يوفوا الاسم لأصلته في الاعراب حركاته الثلاث وينقصوا من المضارع الذي هو فرعه فيه واحداً منها فنقصوه ما لا يكون معمول الفعل وهو الخفض وأعطوه ما يكون معموله وهو الرفع والنصب فليتأمل (تنبيه) الخفض يتناول الخفض بالحرف وسيأتي قريباً والاضافة والتبعية وسيأتان في باب المخفوضات والتوهم وسأذكره في ذلك الباب أيضاً ان شاء الله تعالى (قوله والتنوين) أي الغير العالي والترنم لأنهما لا يختصان بالاسم بل يدخله والفعل والحرف كما سيأتي عند تعرض شارحنا العلامة أبقاه الله بالسلامة لذلك (قوله ودخول الخ) أي وجوده لأنه لا معنى للدخول (قوله أيضاً ودخول الألف واللام) اعترض من ثلاثة أوجه الأول أنه لا يقال للشائ كهل الهاء واللام وبل الباء واللام وكذلك هنا الثاني هذا التعبير لا يشمل أم في لغة طي ومنه الحديث ليس من امبرامصيام في امسفر الثالث أن منه الموصولة فتدخل على الفعل نحو

ما أنت بالحكم الترضى حكومته * ولا الأصيل ولاذى الرأى والجدل

والاستفهامية تقول أل فعلت بمعنى هل فعلت فتدخل على الفعل الماضي حكاة قطرب أجيب عن الأول بأن ذلك مسلم لومشينا على أن المعرف الهمزة واللام أو كون الهمزة أصلية وصلت لكثرة الاستعمال وأما ان مشينا على أن المعرف اللام وحدها والهمزة زائدة للوصل فتعير المؤلف أصل بالنسبة الى من عبر بال أو قلنا ان المعرف اللام والهمزة زائدة معتد بها في الوضع فلا اعتراض عليه لأنه يجوز أن يعبر بال نظر الاعتداد بها وهو الأقيس وبالألف واللام نظراً لزيادتها فليتأمل وعن الثاني بثلاثة أجوبة الأول أنه ترك ذلك لعدم شهرته والكلام هنا فيما اشتهر وأين يعرف المبتدى ما لا يشتهر والثاني أن أم اختص ببعض اللغات وهو لغة طي وتركه ذلك لا ينافي الأولوية لكن لم ينلها بذلك الثالث وهي الحق التحقيق أن العلامة في الحقيقة صحة دخول أل لدخولها بالفعل وأين الكلمة التي يصح دخول أم ولا يصح دخول أل عليها اذ كل ما دخلت أم تدخل أل ضرورة فان جميع العلامات حتى في الفعل المراد بها صحة القبول لا الحلول بالفعل فافهم ذلك فانه مهم وقد صرح بذلك المؤلف رحمه الله تعالى في علامة الحرف وعن الثالث بأن ذلك كما قاله ابن هشام ضرورة قبيحة حتى قال الجرجاني ما معناه أن استعمال مثل ذلك في النثر خطأ باجماع أي أنه لا يقاس عليه وفيه نظر وسيأتي أني أذكر الألف واللام بمزيد بحث ان شاء الله تعالى في التعريف مع مناسبة المقام (قوله وحروف الخفض) من اضافة السبب للمسبب أي الحروف التي هي سبب في الخفض أي الكسرة التي تحدث عند دخول هذه الحروف كما تقدم ذلك وإنما اختصت هذه الحروف بالاسم وجعلت علامة لأنها توجد الخفض المختص به لا يقال لا حاجة الى ذكرها فان الخفض يعني عنها لا نا نقول عدم الاحتياج اليها غير مسلم لأنه نص عليها التدخل الأسماء البنية نحو هذا وهذه وهؤلاء فان الخفض لا يظهر فيها بل هي في محل خفض لأن اعراب المبني على وأين يعرف المبتدى هذا الكلام فاذا قلت مثلاً مررت بهذا الرجل وبهذه المرأة أو بهؤلاء القوم كان كل مبني على السكون في الأول والكسر في الآخرين في محل جر ولا أثر للخفض هنا ظاهر أفا لخفض لا يعني عن ذكر حروف الخفض اذ الذي في محل خفض ليس مخفوضاً فلا يتناوله التعبير بالخفض فيحتاج له كحروف الخفض لأجله فان قلت وجدنا حرف الخفض يدل على ما ليس باسم نحو

والله مالي بنام صاحبه * ولا غلط البيان جانبه

ونحو على بئس العير قلت ان الحرف هنا دخل على اسم محذوف والأصل في الأول مالي بليلى نام صاحبه

والتنوين ودخول
الألف واللام وحروف
الخفض (يعني أن
الاسم يتميز عن الفعل
والحرف

والثاني نعم السير على غير مقول فيه بئس العير (قوله بالخفض) أي فالحفض هو المميز للاسم من بين قسيميه الفعل والحرف (قوله يزيد) قد يوجد خفض والتنوين معاً في لفظ زيد فلهذا لا معنى لاقتصار الشارح العلامة ببقاء الله بالسلامة بأنه دخله الجرو لم يزد على قوله والتنوين وأيضا دخله الجار فالأولى أن يمثل بنحو مررت بـ غلام صاحب الدار فإن صاحب اسم لدخول خفض عليه أي وجوده (قوله وغلام زيد) أي الجرو بما جر المعطوف عليه وهذا هو مقصود الشارح بالتمثيل إذ لفظة غلام مجرور ولذا قال لوجود خفض أي فيهما أعني في لفظة زيد ولفظة غلام فالذي وجد فيه الجر فقط بلا ظهور الجار هو لفظة غلام فليفتن (قوله والتنوين) معطوف على بالخفض أي أن الاسم يتميز عن قسيميه الفعل والحرف بالتنوين ولو وحده فقوله نحو زيد ورجل أي من قولك جاء زيد ورجل ولذا قال لوجود التنوين أي فقط (قوله والتنوين نون ساكنة) هو في الأصل مصدر نونت الكلمة إذا ألحقت آخرها النون المذكورة لا مطلق النون كما يوهمه بعض العبارات ثم غلب حتى صار علما للنون المذكورة وبذلك يندفع اعتراض السهيلي في نتائج الفكر حيث قال تصحيح العبارة عندي أن يقال التنوين الحاق الاسم نونا ساكنة لأن التنوين مصدر نونت الحرف أي ألحقته نونا كما أن التنجيل مصدر نعلت الرجل إذا جعلت لها نعلا وليس التنجيل هو النعل وكذلك التنوين ليس هو النون بمجرد ما وهذا يطرد في الحروف تقول سينت الكلمة أي ألحقت بها سينا وكفوتها أي ألحقت بها كافا اه قال بعض من كتب على القطر معترضاً على جعله علماً بالغلبة مانصه وفيه أنه إنما يحس كونه علماً بالغلبة أن لو كانت النون المذكورة جزئياً من جزئيات المعنى الكلي الذي وضع اللفظ بازائه أعني الحاق النون المذكورة وليس فليس ولا يرد على هذه العلامة قوله * ألام على لو * لأن لو هنا على لفظه ولذلك شدد آخرها وجرت كذا في الحواشي الحفاوية وهو مبني على أن الكلمة إذا قصد بها لفظها دون معناها كانت علماً على ذلك اللفظ لأنها موضوعة بوضع ضمني لشيء بعينه غير متناول ما أشبهه وقدرده السيد السند أفيض عليه رحمة الواحد الأحد فقال في بحث تنكير المسند إليه من شرح المفتاح في بحر كلام ذكره وإن أريد به اللفظ كان أيضاً معرفة لأنه مؤول بهذا اللفظ لا لأنه علم حقيقة بناء على ما توهم من أن وضع اللفظ لمعنى يتضمن وضعه لنفس ذلك اللفظ علماً له وأنه باطل قطعاً اه انظر حواشي الفا كهى (قوله ساكنة) أي أصالة والتقييده لتلايخج ما حرك لعارض التقاء الساكنين كتونين عادة الأولى وإنما لم تحذف كما حذف نون التوكيد الخفيفة عند ملاقة الساكن لتكون للنون اللاحقة للاسم مزية على النون اللاحقة للفعل لشرفه وخرج بقيد الساكنة المتحركة نحو النون الأولى في ضيفن وعرشن الأول للطفيلي الذي يتبع الضيفان والثاني اسم لكثير الارتعاش أي الارتعاد وأما الثانية فتونين كما نبه عليه شارحنا العلامة بقاء الله بالسلامة في شرح الألفية (قوله تلحق الآخر) خرج به النون اللاحقة لغير الآخر نحو نون انكسر ومنكسر (قوله لفظاً) صفة لمصدر محذوف تقديره لحواف مملوفاً (قوله لا خطأ) لا عاطفة وخطا معطوف على لفظا قال الشارح في شرح الألفية خرج به تنوين الترتم نحو * أقلل اللوم عاذل والعتابن * وهو اللاحق للقوافي المطلقة أي التي آخرها حرف مد عوضاً عن مدة الاطلاق وأصله العتاب وكذا خرجت نون التوكيد في نحو لنسفعاً لأنها تكتب هي أو بدلهما وهو الألف اه ومن تأمل كلامه بقاء الله بالسلامة في ذلك الشرح بأدنى تأمل يظهر له أن المراد بالخط في قوله لا خطأ أن تكتب بصورتها أو بعوضها من الألف أيضاً ولا يرد عليه زيد في الوقف حيث تكتب بعوضها لأن السقوط خطأ يكفى في بعض الأحوال كالدرج هنا قال يس في حواشي الفا كهى لا يرد رأي زيد في الوقف لأنه يسقط رفعاً وجراً وأما سقوطه في الدرج فلا يكفى في دفع الإيراد المبني على ثبوته خطأ لما تقرر أن حق الكلمة أن تكتب بتقدير الابتداء بها والوقف عليها فتدبر ولا نحو قال زيد بن عمرو والتعريف مبني على الأعم الأغلب اه وكذا

بالخفض نحو مررت
زيد وغلام زيد فزيد
المجرور بالباء وغلام
اسمان لوجود خفض
والتنوين نحو زيد
ورجل فزيد ورجل
كل منهما اسم لوجود
التنوين فيه والتنوين
نون ساكنة تلحق
الآخر لفظاً لا خطأ

في حواشي التوضيح وقوله الأعم الأغلب هو مرادنا بالكفاية في بعض الأحوال واعلم أن أنواع التنوين المختصة بالاسم أربعة * أحدها تنوين التمكين أي التمكين وهو اللاحق للاسم المعرب المنصرف غالباً قال ابن هشام فائدته الدلالة على خفة الاسم وتمكنه في باب الاسمية لكونه لم يشبه الحرف فيبنى ولا الفعل فيمنع من الصرف ويسمى تنوين الأمكنية أيضاً وتنوين الصرف وذلك كزيد ورجل ورجال والذي يدل على أن تنوين رجل للتمكين لا للتكثير بقاؤه مع العلمية بعد النقل قاله ابن الحاجب قال الشيخ ورد اهأى من أن التنوين مع العلمية هو ما كان قبلها وفيه نظر فتأمل ثم رأيت الشيخ الرضى قال أنا لا أرى منعاً من أن يكون تنوين واحد للتمكين والتكثير معاً فرب حرف يفيد فائدتين كالألِف والواو في مسلمات ومسلمون فتقول التنوين في رجل يفيد التكثير أيضاً فإذا سميت به الاسم تمحض للتمكين قال يس فيهرد على من استدل بنبوت التنوين بعد العلمية على أنه ليس للتكثير ويمكن الانتصار لابن الحاجب لأن الأصل بقاء ما كان على ما كان اه قلت كالدنو شري يمكن أن يقال تنوين نحو رجل قبل العلمية للتكثير فقط وبعدها يخلفه التمكين * وثانيها تنوين التكثير وهو اللاحق لبعض الأسماء المبنية فرقا بين معرفتها ونكرتها تقول سيبويه بلا تنوين إذا أردت شخصاً معيئاً اسمه ذلك وبه إذا أردت شخصاً ما اسمه سيبويه واية بلا تنوين إذا استردت مخاطبك من حديث معين وبه إذا أردت استزادة من حديث ما فاية بلا تنوين معرفة من قبيل المعرفة بالعهدي أي الحديث المهود كذا قالوا وهو كما قاله الشيخ خالد مبنى على أن مدلول اسم الفعل المصدر وأما على القول بأن مدلوله الفعل فلا لأن جميع الأفعال نكرات ورده العلامة الدنو شري * وثالثها تنوين المقابلة أي مقابلة نون جمع المذكر السالم في جمع المؤنث السالم نحو مسلمات وفي تفرقة بين رجال ومسلمات وقفة ويمكن أن يقال فرق لأن جمع المؤنث السالم مع جمع المذكر السالم في جعل النصب والجرسواء فيهما ولا كذلك في جمع التكسير وإنما قالوا أنها تنوين المقابلة اذ لو كانت للتمكين لم تثبت في نحو قوله تعالى من عرفات ولو كانت للتكثير لم تثبت في الأعلام وليست عوضاً عن المضاف إليه ولا لترتم فلم يبق إلا أن يقال هي في جمع المؤنث في مقابلة النون في جمع المذكر السالم لأن هذا معنى مناسب ألا ترى إلى جعلهم نصب هذا الجمع تابعاً للجركما في جمع المذكر كالمرفالنون في جمع المذكر قائمة مقام التنوين الذي في الواحد في المعنى الجامع لأقسام التنوين فقط وهو كونه علامة تمام الاسم كما أن النون قائمة مقام التنوين الذي في الواحد في ذلك قاله الرضى لا يقال قد وجدنا في مفرد المؤنث ما ليس فيه تنوين نحو فاطمة فلم يقل تنوينه عوض عن تنوين الاسم المفرد لأنه جعل مقابلاً لجمع المذكر لأننا نقول كما وجدنا ذلك أيضاً في مفرد الجمع المذكر السالم ما ليس له تنوين كإبراهيم فيطابق التقابل قال الرضى أيضاً قال الربيعي وجار الله يعني الزمخشري أن التنوين في نحو مسلمات للصرف قال جار الله وإنما لم تسقط في عرفات لأن التانيث فيها ضعيف لأن التاء التي لها كانت لمحض التانيث سقطت والتاء فيه علامة لجمع المؤنث وفيما قاله نظر لأن عرفات مؤنث ثم قال والأولى عندي أن يقال إن التنوين للصرف والتمكين وإنما لم يسقط في نحو من عرفات لأنه لو سقط لاتبه الكسر في السقوط وتبع النصب وهو خلاف ما عليه الجمع السالم إذا الكسرية متبوع لا تابع فهو فيه كالتنوين في غير المنصرف للضرورة لم يحذف ما منع هذا اه فانظره * ورابعها تنوين العوض وهو اللاحق عوضاً من حرف أصلي أو زائد أو مضاف إليه مفرداً وجملة فالأول كجوار وغواش فانه عوض عن الياء قال في المغني وفاق السيبويه والجمهور لا عوضاً من ضمة الياء وفتحها التانيث عن الكسرة خلافاً للمبرد اذ لو صح لعوض عن حركات نحو حبل ولا هو تنوين التمكين والاسم منصرف خلافاً للاخفش وقوله لما حذفت الياء التحق الجمع بأوزان الأحاد كسلام وكلام فصرف مردود لأن حذفها عارض للتخفيف وهي منوية بدليل أن الحرف الذي بقي أخيراً لم يحرك بحسب العوامل اه والثاني كجندل قال في المغني فان تنوينه عوض من ألف جندل قاله ابن مالك والذي يظهر لي خلافه وأنه تنوين الصرف ولهذا لم يحرك بالكسرة وليس ذهاب الألف التي هي علم

الجمعية كذهاب الياء من نحو جوار وغواشاه والثالث تنوين كل وبعض إذا قطعاً عن الإضافة نحو وكلا ضربنا له الأمثال فضلنا بعضهم على بعض والرابع اللاحقة لاذ نحو ويومئذ يفرح المؤمنون عوضاً عن الجملة التي تضاف إليها والإصل والله أعلم ويومئذ غلبت الروم يفرح المؤمنون فحذفت جملة غلبت الروم وجيء بالتنوين عوضاً عن الجملة المحذوفة إيجازاً وتحسيناً فالتقى ساكنان ذال اذ والتنوين فكسرت الذال على أصل التقاء الساكنين وليست هذه الكسرة كسرة اعراب باضافة يوم إليها وبقي من أقسام التنوين ما محله في المطولات (قوله ودخول الألف واللام) لو عبر بدخول أل كان أولى وسيأتي الكلام على هذا في المعرفة والنكرة إن شاء الله تعالى وقد سبق بعض ذلك عند قول المتن والتنوين (قوله نحو الرجل والغلام) أي من نحو قولك جاء الرجل والغلام (قوله لدخول أل) أي وجوده إذ لا معنى للدخول كما قدمنا هناك فلا تغفل (قوله عليهما) لو قال عليه عائد أعلى كل كان أولى (قوله لدخول حرف الحذف) وهو الباء الظاهر في الأول والمقدر في الثاني لعطفه على مجرور فهو مجرور بما جر المعطوف عليه والمراد بالدخول الوجود كما مر آنفاً (قوله عليهما) لو قال عليه كان أولى كما سبق وإنما قال عليهما ولم يقل على الأول لما ذكرناه (قوله ثم ذكر الخ) عطف على متوهم أي قال كذا ثم ذكر ومثله سائق ونبه الشارح عليه بأن المصنف ذكر ذلك على جهة الاستطراد وهو أن يذكر عند سوق الكلام لغرض ما يكون له نوع تعلق به ولا يكون السوق لأجله وإنما قلنا له نوع تعلق اذ لو لم يكن له نوع تعلق بالمرّة لكان الكلام عن البلاغة بمنزلة ولعلنا نذكر معنى الاستطراد على وجه آخر عند تكلم شارحنا عليه في باب النعت إن شاء الله تعالى (قوله جملة من حروف الحذف) أي لاجمعها كما أفادته العبارة بمن وقد زاد المؤلف رحمه الله تعالى ونفعنا بعلومه في باب المحفوظات مذومندوا ورب كما هو لا تقي بذكرها هناك كما لا يخفى (قوله وهي من) الخبر مجموع المعطوف والمعطوف عليه فلا يشكل الحمل على حروف الحذف وتقديم العطف والاختبار وذلك بأن يجمع المتعدد أولاً في هذه الصورة بأن يعطف أولاً ثم يجعل خبراً فإن قيل في كلام المصنف الاختبار بالحرف والحرف لا يصلح للاختبار به ولا عنه لأنه موضوع النسب مخصوصة لآلذاتها قلت معنى قولهم الحرف لا يخبر به أنه لا يخبر بمعناه معبراً عنه بمجرد لفظه كما أن معنى قولهم الحرف لا يخبر عنه أي لا يخبر عن معناه معبراً عنه بمجرد لفظه وإلا فلفظ الحرف خبر به كقولنا الحرف في ولا ولفظ الفعل يخبر عنه كقولنا ضرب فعل ماض وكذا المعنى إذا لم يعبر عنه بمجرد لفظه كقولنا بعض ما لا يخبر به معنى في ومعنى ضرب لا يخبر عنه اه شنواني على شرح الشيخ خالد لهذا المتن والحاصل أن كلاماً من الحرف والفعل أن أريد معناه لا يخبر عنه كما لا يخبر بالحرف وإن أريد لفظه فيخبر عنه كما يخبر بالحرف فإن قيل ما معنى قولهم قد حرف بقصد اللفظ والاختبار بأنه حرف لا يساعده كما تقول ضرب فعل لأن الخبر المؤلف عين المبتدأ والاختبار عنهما بأنهما حرف وفعل قد يفيد المغايرة والتفارق بينهما أوجب بأن معناه أعني معنى قولهم قد حرف ما صدق عليه قدم من الأفراد الواقعة في غير هذا التركيب من نحو قد قام وقد قعد وغير ذلك حرف لا قد الواقعة هنا فإنها اسم لارادة لفظها وكذا يقال في مثل ضرب فعل فلتأمل إن كنت ذافهم لأنك إذا تأملت وجدته في كلامنا فاسداً (قوله أيضاً من) معناه ابتداء الغاية قال الرضى كثير أما يجري في كلامهم أن من لا ابتداء الغاية والى لا انتهاء الغاية لفظ الغاية يستعمل بمعنى النهاية وبمعنى المدى والمراد بالغاية في قولهم ابتداء الغاية وانتهاء الغاية جميع المسافة إذ لا معنى لا ابتداء النهاية وانتهاء النهاية فمن الابتداء في غير الزمان عند البصريين سواء كان المجرور بها مكاناً نحو سرت من البصرة أو غيره نحو قولهم هذا الكتاب من زيد إلى عمرو وأجاز الكوفيون استعمالها في الزمان أيضاً واستدلوا بقوله تعالى لمسجد أسس على التقوى من أول يوم أحق أن تقوم فيه وقوله تعالى إذ نادى للصلاة من يوم الجمعة ثم قال وأنا لأرى في الآيتين معنى الابتداء إذ المقصود من معنى الابتداء في من أن يكون الفعل المتعدي بمن الابتداءية شيئاً ممتداً كالسير والمشي ونحوه ويكون المجرور بمن الشيء الذي منه ابتداء ذلك الفعل نحو سرت من البصرة ويكون

ودخول الألف واللام
نحو الرجل والغلام
فكل منهما اسم
لدخول أل عليهما
وحروف الحذف نحو
مرت بزيد ورجل
فكل منهما اسم
لدخول حرف الحذف
وهي الباء عليهما ثم
ذكر جملة من حروف
الحذف فقال (وهي
من

الفعل المتعدي بها أصلا للشيء الممتد نحو تبرأت من فلان إلى فلان وكذا خرجت من الدار لأن الخروج ليس شيئا ممتدا اذ يقال خرجت من الدار اذا انفصلت منها ولو بأقل من خطوة وليس التأسيس والنداء حدثين ممتدين ولا أصلين للمعنى المتبدل هما حدثان واقعان فيما بعد من وهذا معنى في فمن في الآيتين بمعنى في وذلك لأن من في الظروف كثيرا ما تقع بمعنى في نحو جئت من قبل زيد ومن بعده وعلامة كونها للابتداء أن يحسن في مقابلتها إلى أو ما يفيد فائدتها نحو قولك أعوذ بالله من الشيطان الرجيم لأن معنى أعوذ به ألتجئ إليه وأفر إليه فالباء هنا أفادت معنى الانتهاء اه بعض حذف واء عراب الآية الأولى اللام للابتداء ومسجد مبتدأ وأسس في محل رفع نعت لمسجد وهو المسوخ لكونه مبتدأ نكرة وأحق خبره من أول يوم متعلق به ونائب الفاعل الضمير المستتر في أسس على حذف المضاف أي أسس بنيانه وقد صرح به في أمكن أسس بنيانه حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه وأضمر (تنبيهان) الأول انما بدأ المؤلف بمن لأن من معانيها الابتداء فناسب الابتداء بها ولأنها أقوى حروف الجر بدليل أنها دخلت على ما لم يدخل عليه غيرها من سائر الحروف الجارة نحو من عندك وما لازم النصب على الظرفية نحو من قبل ومن بعد والثاني أنها تدخل على الضمير نحو منك والظاهر نحو من نوح ولعلنا نزيد على هذا في باب المحفوظات (قوله والى) قال الرضى تستعمل في انتهاء غاية الزمان والمكان بخلاف نحو ثم أتموا الصيام إلى الليل والأكثر عدم دخول حدى الابتداء والانتهاء في المحدود فاذا قلت اشتريت من هذا الموضع إلى ذلك الموضع فالموضعان لا يدخلان ظاهرا في الشراء ويحوز دخولهما فيه مع القرينة وقال بعضهم ما بعد إلى ظاهره الدخول فيما قبلها فلا تستعمل في غيره إلا مجازا وقيل إن كان ما بعدها من جنس ما قبلها نحو أكلت السمكة إلى رأسها فالظاهر الدخول والافالظاهر عدم الدخول نحو ثم أتموا الصيام إلى الليل والمذهب هو الأول اه قول الرضى وعلل ابن هشام المذهب الأول بأن الأكثر مع القرينة عدم الدخول فيجب الحمل عليه عند التردد فخال المذاهب في إلى ثلاثة الأول الدخول إن كان من الجنس الثاني الدخول مطلقا الثالث عدم الدخول مطلقا وعلى كل إذا دلت قرينة على الخروج أو الدخول عمل بها وهو الحق الذي لا شك في مثله فتنبه لهذا الموضع والله الحمد (قوله سرت من البصرة إلى الكوفة) قد علمت أنه متى دخل بعد من ما يقابلها فهي بمعنى الابتداء وإلى بمعنى الانتهاء فهما هنا كذلك أي سرت مبتدئا من البصرة منتها إلى الكوفة وعلمت أنه لا يحسن هنا أن يقال لا يدخل المحدود إذا القرينة لا تساعد عدم دخوله فيه فلتتظن (قوله من البصرة) بفتح الباء وإذا نسب الشخص إليها قيل البصري بالكسر اه شرحى الصغير للألفية لابن مالك (قوله لدخول) أي وجود كما قدمنا (قوله على الأول) أي لفظ البصرة والثاني أي لفظ الكوفة (تنبيه) اعلم أن إلى تدخل على المضمر نحو إليه والظاهر نحو إلى الكوفة (قوله وعن) من معانيها المجاوزة وقال الرضى أي بعد شيء عن المجزور بها بسبب إيجاد مصدر المتعدي بها قال يس نقلا عن الدنوشرى هي حقيقة في مجاوزة جرم عن جرم وتعديه عنه وقد تستعمل في المعانى على طريق التشبيه في مثل قوله تعالى ومن أعرض عن ذكرى فإن له معيشة ضنكاشبه انصراف البصرة عن تأمل ذكره بانصراف المجاوز عما يجاوز اه وضنكا مصدر وصف به فيستوى فيه المذكور والمؤنث ومعناه ضيقا وقرى كسكى كسكى ومعيشة اسم إن وله خبرها قال في المغنى ولم يذكر البصريون سواها أي سوى المجاوزة ولعلنا نزيد على هذا في باب المحفوظات إن شاء الله تعالى (قوله رميت السهم عن القوس) أي بعدت السهم عن القوس بسبب الرمي قال الرضى وكذا أطعمه عن الجوع أي بعده عن الجوع بسبب الإطعام وكذا أدت الدين عن زيد وقولهم رويت عنه علما وأخذت عنه مجاز كأنك نقلته وقولك جلست عن يمينه أي تراخيت عن موضع يمينه بالجلوس وقوله تعالى يخالفون عن أمره مضمين معنى يتجاوز وطبقا عن طبق أي طبقا متجاوزا في الشدة عن طبق آخر دونه في الشدة فيكون كل طبق أعظم في الشدة مما قبله وقوله عن طبق صفة طبقا وليس المراد طبقين فقط بل المقصود جنس أطباق كل واحد منها أعظم من الآخر فهو

والى) نحو سرت من
البصرة إلى الكوفة
فكل من البصرة
والكوفة اسم لدخول
من على الأول وإلى
على الثاني (وعن) نحو
رميت السهم عن
القوس فالقوس اسم

مثل التثنية في ليك قال أبو عبيدة وما ينطق عن الهوى أي بالهوى والأولى أنها بمعناها والجار والمجرور صفة
للمصدر أي نطقا صادرا عن الهوى فمن في مثله تفيد السببية كما في قولك قلت هذا عن علم أو عن جهل أي قولا
صادرا عن علم اه وفي يس على التوضيح كلام طويل في مسألة التضمين فانظره فإنه مهم جدا (قوله
لدخول عن) أي وجوده كما مر غير مرة أي ولوجود ال في أوله (قوله وعلى) من معانيها الاستعلاء أي العلو
أما حقيقة نحو زيد على السطح أو مجازا نحو عليه دين كما يقال ركب دين كأنه يحمل ثقل الدين على عنقه
أو على ظهره قال الرضى ومنه على قضاء الصلاة وعليه القصاص لأن الحقوق كأنها ركة لمن تلزمه وكذا
قوله تعالى كان على ربك حتما مقضيا تعالى عن استعلاء شيء عليه ولكنه إذا صار الشيء مشهورا في
الاستعمال في شيء لم يراع أصل معناه نحو ما أعظم الله ومنه توكلت على فلان كأنك تحمل ثقلك عليه ثم
صار بمعنى وثقت به حتى استعمل في البارى تعالى نحو توكلت على الله واعتمدت عليه وأما قوله

* إذا رضيت على بنوقشير * فيحمل رضيت في التعدي على ضده أي سخطت كما حمل بعث منه على
اشترت وقربت منه على انفصلت منه وقولهم فلان على جلالته يقول كذا أي معها وكأن المعنى أنه يلزمها
لزوم الراكب لمركوبه من قولهم ركبته الديون أي لزمته ومنه سر على اسم الله أي ملتزمابه فكأنه مركب
يحملك إلى مقصودك ومنه قولك مررت على زيد لا يفيد أن مرورك به كان من جهة الفوق بخلاف معنى
مررت به اه وقوله بخلاف مررت به أي أن قولك مررت عليه لا يخالف معنى مررت به بأن زاد عليه
بالاستعلاء تأمل (قوله ركب على الفرس) هو استعلاء حقيقى كما علم مما تقدم وظاهر كلام المصنف في
باب المفعول به مع كلام شارحنا العلامة أبقاه الله بالسلامة التسوية بين ركب الفرس وركب عليه وهو
كذلك وفي الصباح ركب الدابة وركب عليها (قوله لدخول على) أي وجوده كما تقدم غير مرة (قوله
عليه) أي على لفظ الفرس أي مع وجود ال ولكن لم يذكره لوضوحه وللتقريب على البتدى (قوله وفي)
من معانيها الظرفية وهى حلول شيء في شيء حقيقة في الأجسام بأن كان للظرف احتواء والمظروف تحيز
مكانية أوزمانية فالمكانية نحو في أدنى الأرض والزمانية نحو في بضع سنين أو مجازية بأن يفقد التحيز
والاحتواء أو أحدهما فهى على ثلاثة أنواع إما يكون الظرف والمظروف معنيين نحو ولكم في القصاص
حياة أو الظرف معنى والمظروف ذاتا نحو أصحاب الجنة في رحمة الله أو بالعكس نحو لقد كان لكم في رسول
الله أسوة حسنة ومعنى أسوة والله أعلم اقتداء وهو اسم كان ولكم خبرها قال الرضى في الحديث في النفس
المؤمنة مائة من الأبل معناه أي في قتلها فالسبب الذي هو القتل متضمن للدية تضمن الظرف للمظروف وهذه
هى التى يقال أنها للسببية وقوله تعالى ولأصلبنكم في جذوع النخل قيل إن فى بمعنى على فيه والأولى بمعناها
لتمكن المصلوب فى الجذع تمكن المظروف فى الظرف وقيل إنها بمعنى الباء فى قوله

وتركب يوم الروع منافوارس * بصيرون فى طعن الأباهر والكلاب

والأولى أن تكون بمعناها أي لم بصارة وحقق فى هذا الشأن وقيل هى بمعنى إلى فى قوله تعالى فردوا أيديهم
فى أفواههم والأولى أن تقول هى بمعناها والمراد التمكن وقيل هى بمعنى مع فى قوله تعالى فادخلنى فى عبادى
والأولى بمعناها أي حاصلة فى زمرة عبادى أو بمعنى ادخلنى إليها الروح فى أجسام عبادى وقوله أنت أخى فى الله
أي فى رضا الله أي رضا تعالى مشتمل على مؤاخاتنا لانخرج عنه إلى الأغراض الدنيوية وكذا قولهم الحب
فى الله والبغض فى الله اه ببعض حذف (قوله الماء فى الكوز) الكوز معروف جمعه كيزان وأكواز وكوزة
مثل عود وعيدان وأعواد وعودة قاله فى الصحاح فهو بضم الكاف وسكون الواو (قوله لدخول فى) أي
وجودها كما تقدم غير مرة (قوله عليه) أي على لفظ الكوز مع كونه مجرورا وقد وجد فيه ال أيضا وقد مر غير
مرة (قوله ورب) قال الرضى فى رب ثمان لغات أشهرها ضم الراء وفتح الباء المشددة والثانية ضم الراء وفتح
الباء المخففة والثالثة ضم الراء وضم الباء المخففة والرابعة ضم الراء واسكان الباء المخففة والخامسة فتح الراء وفتح

لدخول عن عليه
(وعلى) نحو ركب
على الفرس فالفرس
اسم لدخول على عليه
(وفى) نحو الماء فى
الكوز فالكوز اسم
لدخول فى عليه (ورب)

الباء المشددة والسادسة فتح الراء وفتح الباء المحففة والسابعة والثامنة ضم الراء وفتح الباء مشددة ومخففة بعدها تاء مفتوحة اه وقد تجمع لغاته بتفتيش من كتب اللغة مع زيادة ما في عشرين وهذا نظمها لبعضهم

من اللغى اللاتى لرب خالوا * وكلها عشرون قد تنال

رب رب رب رب * رب رب رب رب رب

رب ربما رب رب ربما * فربما رب ربما ربما

خذ ربما يصاح بالتمام * فحفظها صعب لدى العوام

فالأول ضم الراء وفتح الباء المشددة والثاني بلا تشديد والثالث فتح الراء وفتح الباء المشددة والرابع بلا تشديد والخامس فتح الراء وفتح الباء المخففة وبعدها تاء ساكنة مع ميم مفتوحة وألف ساكنة والسادس ضم الراء وفتح الباء المشددة آخره تاء ساكنة والسابع بلا تشديد والثامن فتح الراء وفتح الباء المشددة آخره تاء ساكنة والتاسع بلا تشديد والعاشر ضم الراء وفتح الباء المخففة فتاء ساكنة بعدها الميم والألف والحادي عشر ضم الراء واسكان الباء والثاني عشر ضم الراء وفتح الباء المشددة بعدها الميم والألف والثالث عشر ضم الراء وضم الباء المشددة والرابع عشر بلا تشديد والخامس عشر ضم الراء وفتح الباء المشددة واسكان التاء وبعدها الميم والألف والسادس عشر فتح الراء وفتح الباء المشددة آخره الميم والألف والسابع عشر فتح الراء وسكون الباء والثامن عشر فتح الراء وفتح الباء المخففة آخره الميم والألف والتاسع عشر فتح الراء وفتح الباء المشددة واسكان التاء آخره الميم والألف والعشرون ضم الراء وفتح الباء المخففة آخره الميم والألف قال ابن هشام في المغنى ان رب حرف جر خلافا للكوفيين في دعوى اسميته وقولهم انه أخبر عنه في قوله

ان يقتلوك فان قتلك لم يكن * عارا عليك ورب قتل عار

بعاربل عار خبر لمخذوف والجملة صفة لمجرور أو خبر للمجرور اذ هو في موضع مبتدأ كسبأ تى انتهى ولذا قال في

كفاية المعاني وهو على الراجع حرف جر * لا أنه أضيف للمنجر

مبتداً ورب قتل عار * أى هو عار ما به اعتبار

قال الرضى ووضع رب للتقليل تقول فى جواب من قال مالتيت رجلا رب رجل لقيت أى لا تنكر لقائى للرجال بالمرّة فأنى لقيت منهم شيئا وان كان قليلا قال ابن السراج النحاة كالمجعين على أن رب جواب لكلام اما ظاهر أو مقدر فهى فى الأصل موضوعة لجواب فعل ماض منى فلهذا لا يجوزون رب رجل كريم أضرب بل ضربت وانما كان محذوفا فى الغالب لدلالة الكلام السابق عليه هذا الذى ذكرنا من التقليل أصلها أى أصل معنى رب ثم تستعمل فى معنى التكثير حتى صارت فى معنى التكثير كالحقيقة وفى التقليل كالحجاز المحتاج الى القرينة وذلك نحو قوله * رب هيضل لجب لففت بهيضل * والهيضل الجيش الكثير واللجب الصوت والجلبة واللف الخلط والجمع وقال فى المعنى ان رب ليس معناه التقليل دائما خلافا للاثنتين ولالتكثير دائما خلافا لابن درستويه وجماعة بل ترد للتكثير كثيرا وللتقليل قليلا أه وهو فى غاية الحسن وكلام الرضى فى غاية الدقة ولا مخالفة بين كلاميهما اذا تأملته وفى كافية ابن الحاجب مانصه ورب للتقليل أى لانشاء التقليل ولهذا وجب لها صدر الكلام كما أن كم لها صدر الكلام لكونها لانشاء التكثير مختصة بنكرة لعدم احتياجها الى المعرفة موصوفة ليتحقق التقليل الذى هو مدلول رب لأنه اذا وصف الشئ صار أخص وأقل مما لم يوصف على الأصح وفعلها يعنى الذى تعلق به رب فعل ماض لأنها للتقليل المحقق ولا يتصور ذلك الا فى الماضى نحو رب رجل كريم لقيته أو رب رجل كريم لم أفرقه محذوف ذلك الفعل الماضى غالبا لوجود القرائن نحو رب رجل كريم أى لقيته وقد تدخل على مضمر مبهم لا مرجع له مميز بنكرة منصوبة على التمييز والضمير مفرد وان كان المميز مثنى أو مجموعا مذكرا كان المميز أو مؤنثا نحو رب رجلا أو رجلين أو رجلا أو امرأة أو امرأتين أو نساء خلافا للكوفيين فى مطابقة التمييز فى الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث فانهم

يقولون ربهما رجلين وربهم رجلا وربها امرأة وربهما امرأتين وربهن نساء وتلحقها ما الكافة
 المانعة عن العمل فتدخل بعد لحوق ما على الجمل نحو قوله تعالى ربما يود الذين كفروا وقد تكون مازائدة
 فتدخل على الاسم وتجر نحو ربما ضربة بسيف صقيل اه زيادة من شرح الجامى عليها والصقيل قال في
 المصباح صقلت السيف ونحوه صقلا من باب قتل وصقلا أيضا بالكسر جلوته والصقيل صانعه اه (قوله رب
 رجل كريم لقيته) رب حرف جر شبه بالزائد ورجل مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على آخره
 منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد وكريم مخصص مسوغ لكونه مبتدأ ولقيته
 فعل وفاعل ومفعول والجملة خبر المبتدأ وكرابن هشام في المغنى أن مجرور رب يجوز أن يكون مفعولا على
 حد زيدا ضربته قال ويقدر الناصب بعد المجرور لا قبل الجار لأن رب لها الصدر من بين حروف الجر اه
 وعلى كل فكريم نعت لرجل وانما كان مكسورا للجوار كما في قوله تعالى وأرجلكم الى الكعبين عطفا على
 الوجوه والايدي ولذا كانت الأرجل مغسولة لا ممسوحة ويجوز أن يقرأ كريم بالرفع على الأول وعليه فلا
 اشكال (قوله لدخول رب عليه) أى مع كونه ممنونا مخفوضا والمراد بالدخول الوجود كما مر غير مرة (تنبيه)
 يدخل رب على النكرة لا غير وباقي الكلام عليها أتى في باب المخفوضات ان شاء الله تعالى (قوله والباء)
 ومعناها اللصاق وهو أصل معانيها قال سيويه وانما هى للالصاق والاختلاط ثم قال وما اتسع من هذا في
 الكلام فهذا أصله قاله في التصريح قال في المغنى ثم اللصاق حقيقى كأمسكت يزيد اذا قبضت على شئ من
 جسمه أو على ما يحبسه من يدا وثوب ونحوه ولو قال أمسكتة احتمل ذلك وأن تكون منعته من التصرف
 أى الانصراف ومجازى نحو مررت بزيد أى ألصقت مرورى بمكان يقرب من زيد اه فجعل اللصاق بما
 يقرب منه كاللصاق ونازع الدمامين في كون اللصاق في صورة القبض على نحو الثوب حقيقيا واستظهر
 أنه مجازي يجعل الصادق الامساك بالثوب الصاقا بزيد لما بينهما من المجاورة ثم الحقيقى نوعان ما لا يصل الفعل
 الا بحرفه كسطوت بزيد وما يصل الفعل بدونه نحو أمسكت بزيد فان الباء أفادت أن امساكك بزيد كان
 بمباشرة منك له بخلاف أمسكت زيدا فانما يفيد منعه الانصراف بوجه ما (قوله نحو مررت بزيد) يحتمل أن
 الباء للالصاق فالمعنى أنه جالس وأنت مررت عليه أو للمعية فالمعنى أنه مر معك لسكن يحتمل أنه هو الذى حملك
 على المرور وأنت أنت الذى حملته وجعلته مارا قال في المغنى وعن الأخفش أن المعنى مررت على زيد بدليل
 وانكم تلمرون عليهم مصبحين وأقول ان كلا من اللصاق والاستعلاء انما يكون حقيقيا اذا كان مفضيا
 الى نفس المجرور كأمسكت بزيد وصعدت على السطح فان أفضى الى ما يقرب منه فمجازي كمررت بزيد في
 تأويله بالجماعة وكقوله (وبات على النار النداء والمخلق) فاذا استوى التقديران في المجازية فالأكثر استعمالا
 أولى بالتخرج عليه كمررت بزيد ومررت عليه وان كان قد جاء كفى تلمرون عليهم يلمرون عليها (ولقد أمر
 على اللثيم بسبني) الا أن امر به أكثر كان أولى بتقديره أصلا ويتجه على هذا الخلاف خلاف في المقدر
 في قوله (تلمرون الديار ولم تعوجوا) أهو الباء أم على انتهى (قوله لدخول الباء عليه) أى مع وجود التنوين
 والخفض ففيه ثلاث علامات للاسم والمراد بالدخول الوجود كما سبق (قوله والكاف) من معانيها التشبيه
 وهو الحاق ناقص في الشرف أو في الحسة بكامل فيهما هذا أصله فنحو زيد كعمر ومع أنهما متساويان فيهما
 لعله فرعه قال الرضى ودليل حرفيته وقوعه صلة في نحو الذى جاءنى كزيد فهو مثل الذى فى الدار فان قيل
 لم لا يجوز كونه بمعنى المثل والمبتدأ محذوف أى الذى هو كزيد أى مثل زيد قلت ان حذف المبتدأ في صلة
 غير رأى اذا لم تطل في غاية القلة واستعمال الذى كزيد شائع كثيرا فلا يكون اسما ويتعين اسميتها اذا انجرت
 كما في قوله * يضحكن عن كالبرد المنهم * أى الذائب أو ارتفعت بالمفاعلة كما في قوله
 أنتهون ولن ينهى ذوى شطط * كالطعن يهلك فيه الزيت والفنل

نحو رب رجل كريم
 لقيته فرجل اسم
 لدخول رب عليه
 (والباء) نحو مررت
 بزيد فزيد اسم لدخول
 الباء عليه (والكاف)

أو على الابتداء نحو كذا عندي درهما على ما قال بعضهم واستدل بقولهم ان كذا درهما مالك برفع مالك انتهى وذوي شطط أصحاب ظلم ﴿ تنبيه ﴾ شد دخولها على الضمير نحو قول الشاعر
 خلى الذنابات شهلا كئيبا * وأم أو عال كها أو أفربا
 وكقوله ولا أرى بعلا ولا حلثلا * كه ولا كهن الا حظلا

وباقى الكلام يأتي ان شاء الله تعالى في باب الخفوضات (قوله زيد كالبدري) هو مثال لالحاق الناقص في الشرف بالكامل فيه ومثال الحاق الناقص في الحسة بالكامل فيه زيد كالحمار فان الحمار في البلادة أ كمل من زيد فيها ويحتملها قولك زيد كالأسد اذا شبهت شجاعته بشجاعة الأسد فمن قبيل الأول وان شبهت بلادته أو عدم حياته به فمن قبيل الثاني فتأمل (قوله فالبدري) يقرأ بالكسروان كان مبتدأ فهو مرفوع بضمة مقدرة على آخره للحكاية (قوله لدخول الكاف) أي وجوده كما تقدم غير مرة مع وجود أل والكسر (قوله واللام) هي مكسورة مع كل ظاهر نحو لزيد ولعمرو والامع المستغاث المباشري ليا مفتوحة نحو يا لله وأما قراءة بعضهم الحمد لله بضمها فهو عارض للاتباع ومفتوحة مع كل مضمّر نحو لناولكم ولهم الامع ياء المتكلم فمكسورة واذا قيل بالك وبالي احتمل كل منهما أن يكون مستغاثا وأن يكون مستغاثا من أجله وقد أجازها ابن جنى في قوله * فباشوق ما أبقي وبالي من النوى * وأوجب ابن عصفور في يالي أن يكون مستغاثا من أجله لأنه لو كان مستغاثا به لكان التقدير يا دعولي ومن العرب من يفتح اللام الداخلة على الفعل ويقرأ وما كان الله ليعذبهم قاله في المغنى أي لأن كل كلمة على حرف واحد كالواو والفاء واللام الابتداء فتحها الفتح لثقل الضمة والكسرة على الكلمة التي هي في غاية الخفة بكونها على حرف وانما كسرت باء الجر ولامه لموافقة معمولها ولم يكسر كاف التشبيه لأنها تسكون اسما أيضا فجرها اذا ليس بالأصالة وانما أبقى لام الجر الداخلة على المضمّر على فتحها لخالها بسائر اللامات كلام الابتداء ولام جواب لو وغير ذلك وانما خص لام المضمّر بذلك لأنها لا تلتبس اذن بغيرها من اللامات اذ الضمير المجرور غير المرفوع ولو فتحت في غير الضمير لالتبست بلام الابتداء والفرق بالاعراب لا يتم اذ ربما يكون الظاهر مبنيًا أو موقوفًا عليه اه رضى على كافية ابن الحاجب ومن معانى اللام الاختصاص والاستحقاق فالأول اما بالملكية نحو المال لزيد أو بغيرها نحو الجمل للفرس اذ لا ملك للفرس والثاني ما وقع بين معنى وذات نحو الحمد لله والعزة لله والملك لله والأمر لله على خلاف في لله ذكرناه في شرح المطالب (قوله المال لزيد) قد علمت أن لامه للاختصاص بالملكية ويمكن أن يكون اللام للاختصاص بغير الملكية لو كان زيد عبدا لشخص اذ لا ملك للعبيد (قوله فزيد اسم) يقرأ بالكسر للحكاية كما تقدم نظيره غير مرة (قوله لدخول اللام) أي وجوده كما مر غير مرة أي مع وجود التنوين والخفض ولو عبر بنحو المال لعثمان لكان أوضح (قوله وحروف القسم) بفتح القاف والسين المهملة وهو واليمين واليمين بالخلف بمعنى (قوله وهي من جملة حروف الخفض) سميت حروف القسم لدخولها على القسم به وأشار به الى أن قول المتن وحروف القسم مرفوع بالعطف على من فالتقدير ودخول حروف الخفض وهي من وحروف القسم ويجوز أن يكون مجرورا معطوفا على الألف واللام أو على حروف الخفض أي ودخول حروف القسم ويكون من ذكر الخاص بعد العام على الأول ومن عطف الخاص على العام على الثاني والنكتة اختصاصها بالدلالة على القسم مع الجر بخلاف باقى حروف الخفض فانها جارة ولا تدل على القسم (قوله واستعملت في القسم) أي سواء صرح بمادة القسم أو لا كما سيأتي (قوله وهي الواو والباء والتاء) اقتصاره على الثلاثة هو المشهور وشنوائى قال الرضى اعلم أن الواو والقسم لها ثلاثة شروط أحدها حذف فعل القسم معها فلا يقال أقسم والله وذلك لكثرة استعمالها في القسم فهي أكثر من أصلها أي الباء والثاني أن لا تستعمل في قسم السؤال فلا يقال والله أخبرني كما يقال بالله أخبرني والثالث أنها لا تدخل على

نحو زيد كالبدري فالبدري
 اسم لدخول الكاف
 عليه (واللام) نحو
 المال لزيد فزيد اسم
 لدخول اللام عليه
 (وحروف القسم)
 وهي من جملة حروف
 الخفض واستعملت في
 القسم (وهي الواو
 والباء والتاء)

الضمير فلا يقال وك كما يقال بك واختصاصها بالحكمين الأخيرين لكونها فرع الباء وبدلا منها وانما حكم بأصلها لأن أصلها اللصاق فهي تلصق فعل القسم بالمقسم به وأبدلت الواو منها لأن بينهما تناسبا لفظيا لكونهما شفويين ومعنويا ألا ترى أن في واو العطف وواو الصرف معنى الجمعية القريبة من معنى اللصاق والتاء بدل من الواو في وراث ووراث ووكلة وتكلة واتعد فلذا قصرت عن الواو فلم تدخل الاعلى لفظة الله وفيها الخصائص الثلاث التي كانت في الواو وحكى الأخفش تربي وترب الكعبة وهو شاذ اه وكان الأولى له صنف تقديم الباء الموحدة على الواو لأصلها وكونها أعم الحروف لأنه لا يشترط فيها شيء لكن ربما يقال قدمت الواو لكثرة دورانها على الألسنة وان كانت الباء أصلا لها كذا قيل ويجاب القسم الذي غير السؤال باللام وان وحر في النفي أي ما ولا فاللام في الموجبة اسمية كانت نحو والله تزيد قائم أو فعلية نحو والله لأفعلن كذا وان فيها أي في الاسمية نحو والله ان زيد القائم وما ولا في المنفية اسمية كانت أو فعلية نحو والله ما زيد بقاء ولا يقوم زيد وقد حذف حرف النفي لوجود القرينة كقوله تعالى تفتؤ تذكرو يوسف أي لا تفتؤ وأما قسم السؤال فلا يتلقى إلا بما فيه معنى الطلب نحو بالله أخبرني وبالله هل قام زيد اه ابن الحاجب وشرحه للجامى وتالله التاء تاء القسم والله مجرور بها وتفتؤ فعل مضارع مرفوع ناقص لتقدير لا النافية واسمه ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت وتذكر فعل مضارع هو مع فاعله خبر تفتؤ ويوسف مفعول لذكر أي لا تزال تذكر يوسف ثم ما ذكر من جواز حذف حرف النفي مختص بكونه لأعنى لفظة لا اللفظة ما خلافا لابن معطى قال في المعنى ذكر ابن معطى ذلك في جواب القسم فقال في ألفتيه

وان أتى الجواب منقيا بلا * أو ما كقولى والسما ما فعلا

فانه يجوز حذف الحرف * اذا أمن الإلباس حال الحذف

قال ابن الحجاز ومارأيت في كتب النحو الحذف لا وقال لي شيخنا لا يجوز حذف ما لان التصرف في لا أكثر من التصرف في ما انتهى وأنشد ابن مالك

فوالله ما نلتكم وما نيل منكم * بمعتدل وفق ولا متقارب

وقال أصله ما نلتكم ثم في بعض كتبه قدر المحذوف ما النافية وفي بعضها قدره ما الموصولة اه وأقول ان حذف الموصولة أجازة الكوفيون والأخفش والعجب من ابن مالك أنه شرط لجواز حذفه كما حكاه ابن هشام كونه معطوفا على موصول آخر نحو آمننا بالذي أنزل إلينا وأنزل إليكم أي والذي أنزل إليكم مع عدم عطفيته هنا فليتأمل (قوله نحو والله) الأولى أن يقول والله لأفعلن كذا مثلا ليعلم المبتدئ أنه واو القسم وكذا يقال في بالله وأما والله فلا يحتاج إلى ذلك لوضوحه (قوله لدخول حرف القسم) أي التي هي الواو والباء والتاء والمراد بالدخول الوجود كما مر غير مرة (قوله والفعل) بكسر الفاء اسم لكلمة مخصوصة احتراز من الفعل بفتح الفاء فانه مصدر لكن كون المكسور الفاء اسما لما ذكر والمفتوح الفاء مصدرا لها هو بحسب الاصطلاح وأما في اللغة فهم مصدران لفعل يفعل قال تعالى وأوحينا إليهم فعل الخيرات بكسر الفاء خلافا لما وقع في بعض التفاسير وقدم بعض هذا في قول المتن وفعل فلان تغفل (قوله أيضا والفعل) أي ما صدق عليه هذا اللفظ من الافراد أعم من أن يكون من أفراد الماضي أو المضارع كيقوم أو الأمر كقم وليس المعنى أن العلامة للفظ فعل لأن لفظ فعل اسم بل لأفراد هذا المفهوم الكلى ثم ليس المراد جميع الافراد بل بعضها اذ منها ما لا يقبل العلامات التي ذكرها كأفعل به وما أفعله في التعجب وخلاو عدا وحاشا اذ انصبت وحب من جذاو كفي يهند أن تفعل وقال الشاطبي ان هذه أفعال ماضية تقبل تاء التأنيث بالنظر إلى أصلها بحسب الوضع وعدم قبولها لها عارض لأن العرب التزمت تجردها عن التاء والعبرة بالأصل فعلى هذا يصح أن يراد جميع أفراد الفعل اه من بعض الحواشي (قوله بقدر) أي الحرفية لأنها المرادة عند الإطلاق فان قيل فما بال الشيخ خالد في شرح المتن

نحو والله وبالله وتالله
لفظ الجلالة اسم
لدخول حروف القسم
عليه (والفعل يعرف
بقدر

قيدها بقوله الحرفية فيفيد حشواً وزيادة في التنفيذ أجاب الشنواني بأن القيد لبيان الواقع ودفع الإيهام
وحينئذ لا حشو ولا زيادة وإنما الحشو والزيادة ما جرى به لا لواحد من أمور ثلاثة الافادة والاخراج وبيان
الواقع وإنما اخصت قد بالفعل حتى صح أن تجعل علامة لها لأنها إنما تستعمل لتفريب الماضي إلى الحال ولتقليل
الفعل أو تخفيفه وشيء من ذلك لا ينحرف إلا في الماضي فادقلنا قام زيد لا يفهم منه قيام زيد بزمان قريب
إلى أخبارنا بل قد يفهم منه القيام به بزمان بعيد إليه فلما قلنا قد قام زيد أفهم أن القيام بزمان قريب إليه قال
في المعنى الاسمية على وجهين اسم فعل وهي مرادفة ليكني يقال قد زيد درهم وقدني درهم كما يقال يكني
زيد درهم ويكفي درهم وقوله * قدني من نصر الحبيدين قد * تحمل قد الأولى أن تكون مرادفة
لحسب على لغة البناء وأن تكون اسم فعل وأما الثانية فتحتمل الأول وهو واضح والثاني على أن النون
حذفت للضرورة كقوله

عددت قومي كعديد الطيس * إذ ذهب القوم الكرام ليسى

والطيس الرمل الكثير ويحمل أنه اسم فعل لم يذ كر مفعوله والياء للاطلاق والكسرة للساكنين واسم
مرادف لحسب وهذه تستعمل على وجهين مبنية وهو الغالب لشبهها بقدر الحرفية في لفظها ولكثر من
الحروف وضعها ويقال في هذه قد زيد درهم بالسكون وقدني بالنون حرصاً على بقاء السكون لأنه الأصل
فيما بينون ومعربة وهو قليل يقال قد زيد درهم بالرفع كما يقال حسبه درهم بالرفع وقدني درهم بغير نون كما
يقال حسبي انتهى قال الدماميني وجه الأعراب ما عارض وجه تحتم البناء من ملازمتها للاضافة وهو مشكل
لأن الشبه الوضعي موجود وهو كاف في تحتم البناء فمواجهة الأعراب فإن قلت ملازمتها للاضافة قلت لو صح
كونه داوماً للبناء لم تبين في قد زيد درهم بالسكون وهي حالتها الغالبة انتهى وأجيب بأن ملازمتها للاضافة
ليست دافعة لبنائها بل لتحتمه فلذا جاز أعرابها اه شنواني (قوله والسين وسوف) هذان اللفطان
اسمان للحرفين الداخلين على المضارع إلا أن سوف تحكى عن الفتح اسماً وأما السين فمعرب غير محكى ولما
انفقد الشبه الصوري بين سوف وسوف دون السين وسه أدخل اللام على السين دون سوف بل حكى على
صورته تحقيقاً للشبه اه فاكهي وفيه أنه إنما قيل والسين لعدم جواز الأخبار بحرف واحد ولذا لم يقل في
أعراب صنت تفاعل ولعلنا نزيد على هذا في قول المصنف ولا في النهي إن شاء الله تعالى (قوله والسين)
قال في المعنى هي حرف تختص بالمضارع وتخلصه للاستقبال وتترزل منه منزلة الجزء ولهذا لم يعمل فيه مع
اختصاصه به وليس منقطعاً من سوف خلافاً للكوفيين ولا مدة الاستقبال معه أضيق منها مع سوف خلافاً
للصريين ومعنى قول المعربين فيها حرف تنفيس حرف توسيع وذلك أنها قبلت المضارع من الزمن الضيق
وهو الحال إلى الزمن الواسع وهو الاستقبال وأوضح من عبارتهم قول الرمنشري وغيره حرف استقبال
وزعم بعضهم أنها اقتدأت للاستمرار لا للاستقبال ذكر ذلك في قوله تعالى ستجدون آخرين واستدل عليه
بقوله تعالى سيقول السفهاء من الناس ما ولاهم عن قبلتهم التي مدعيان ذلك إنما نزل بعد قولهم ما ولاهم قال
جاءت السين اعلاماً بالاستمرار لا بالاستقبال انتهى وهذا الذي قاله لا يعرفه النحويون وما استند إليه من
أنها نزلت بعد قولهم ما ولاهم غير موافق عليه اه (قوله وسوف) قال في المعنى هي مرادفة للسين أو أوسع
منها على الخلاف وكان القائل بذلك نظر إلى أن كثرة الحروف تدل على كثرة المعنى وليس بمطرد ويقال فيها
سب بحذف الوسط وسو بحذف الأخير وسى بحذف وقلب الوسط ياء ومبالغة في التخفيف حكاه صاحب
المحكم وتنفرد عن السين بدخول اللام عليها نحو ولسوف يعطيك ربك فترضى وبأنها قد تفصل بالفعل
المعنى كقوله وما أدري وسوف أخال أدري * أقوم آل حصن أم نساء

والسين وسوف وتاء
التأنيث الساكنة)

(قوله وتاء التأنيث الساكنة) في أواخر الفعل حرف وضع علامة للتأنيث وقيل إنها اسم وما بعده بدل عنه
فقامت هندان التاء فاعل وهند بدل منه وهو خرق للاجماع مع أنه يرد عليه أن البدل يصح الاستغناء به عن

المبدل منه فنحو قام زيد أخوك يصح أن يقال قام أخوك ولم أر من يجوز نحو قام هند بحذف المبدل منه وهو التاء (قوله التانيث) أى تانيث الفاعل فلا يرد تاء ربت وثمت على لغة من سكنهما فان قيل الفاعل من قام به الفعل أو وجد منه الفعل أو نفي عنه ويستدل من رد زعم حرفية ليس بلحاق تاء التانيث مع أن قولك ليست هند قائمة ليست التاء فيه تاء التانيث للفاعل بالمعنى المتقدم لعدم دلالة ليس على الحدث بل هي تاء من نفي عنه الخبر ولو سلم أنها للنفي بشكل جعلها فعلا لأن النفي معنى في الاسناد أوجب بأن المراد بالفعل ما يشمل مدلول الخبر وبعض جعل معناها ثبوت الانتفاء أى انتفاء وصف ما أسندت إليه فلا يشكل (قوله أيضا وتاء التانيث الساكنة) إنما اختصت تاء التانيث الساكنة بالفعل حتى دلت عليه لأنها تدل على تانيث فاعل أو نائب عنه فلا يلحق الإعماله ذلك والصفات استغنت عنها لما يلحق من التاء المتحركة الدالة على تانيث فاعل وتانيث مرفوعها فلا جرم اختصت بالفعل شنوانى (قوله الساكنة) المراد بالساكنة وضعاً وان تحركت لعارض كالتفاء الساكنين فى نحو وقالت امرأة فرعون وضربتاً وقالت أمة بالنقل ويدل على عروضها حذف الألف فى رمتا بخلاف المنحركة وضعاً بحركة اعراب فتختص بالاسم كقائمة أو بناء فقد تدخل الاسم كلاحول ولا قوة عند بناءهما على الفتح وقد تدخل الحرف كربت وثمت فى لغة من سكنهما وإنما سكنت تاء التانيث للفرق بين تاء الأفعال نحو تضرب وثبت وتاء الأسماء نحو يبيت ولم يعكس لثلاث ينضم ثقل الحركة الى ثقل الفعل اه شنوانى بزيادة ^١ تبيينان ^٢ الأول المراد من العلامات المذكورة صحة الحلول لا الحلول بالفعل فلو قيل قام فعل لصح ذلك واستدل على فعليته بصحة حلول تاء التانيث الساكنة على ذلك فيقال قامت واذا علمت ذلك فلا يحتاج الى قول بعضهم ان المراد بالعلامات المذكورة على جهة المجموع لا الجميع وفيه نظر لأنك لو تركت التأويل الثانى وتقول ان قام فعل لصحة حلول تاء التانيث الساكنة لا يخلو عن اعتراض فالأولى فى التأويل أن تقول المراد بالعلامات المذكورة صحة حلول بعض العلامات وقد مر بعض ذلك عند تعرض المصنف لحروف الجر وهو اللام فلا تغفل الثانى أن ما ذكره المصنف من العلامات للماضى والمضارع فقط فى ثلاثة أقسام ما اشترك بينهما وهو قدوسياتى وما اختص بالمضارع وهو السين وسوف وتقدم بحتهما وما اختص بالماضى وهو تاء التانيث الساكنة أصالة ولم يذكر المؤلف علامة الأمر فضلاً عن ذكر ما اختص به وهو دلالة على الطلب وقبوله ياء الخطاب كاضربى أونون التأكيد مخففة أو مشددة نحو اضربين واقعدن ولعله تركها لعسرها على مبتدئ بسبب أنها مركبة من شيئين كما علمت مما ذكرناه أولاً أنه جرى على مذهب الكوفيين القائلين بأن الفعل على قسمين ماض ومضارع وأن الأمر قطعة من المضارع فأصل اضرب لتضرب حذفت اللام والتاء واجتلبت همزة الوصل ليصح الابتداء بالساكن وفيه نظر من وجهين الأول أنه ذكر فى باب الأفعال أن الأفعال ثلاثة وقال ماض ومضارع وأمر كما سيأتى والثانى أن ما يكون علامة للمضارع لا يكون علامة للأمر والله تعالى أعلم (قوله يعنى أن الفعل) أى يقصد المصنف أن الفعل الذى هو اسم لكلمة مخصوصة وقوله يتميز بالبناء للفاعل والجملة خبر أن والجملة من أن واسمها وخبرها فى عمل نصب مفعول ليعنى (قوله عن الاسم والحرف) أى اللذين هما قسيان للفعل ولكل من الاسم والفعل والحرف قسيم وقسم (قوله بدخول قد عليه) متعلق بيميز أى وجودها فى أول الفعل (قوله وتدخلى الماضى) قال فى المعنى وأما الحرفية فمختصة بالفعل المتصرف الخبرى المثبت المجرد من جازم وناصب وحرف تنفيس وهى معه كالجزء فلا تفصل منه بشىء اللهم الا بالقسم كقوله

أخالد قد والله أوطأت عشرة * وما قائل المعروف فينا يعنف

وقول آخر فقد والله بين لى عنائى * بوشك فراقهم صرد يصيح

وسمع قد لعمري بت ساهرا وقد والله أحسنت وقد يحذف بعدها كقول النابغة

أفد الترحل غير أن ركابنا * لما تزل برحالتنا وكأن قدى

يعنى أن الفعل يتميز
عن الاسم والحرف
بدخول قد عليه
وتدخل على الماضى

أى وكان زالت ولها خمسة معان أحدها التوقع تقول قد يقدم الغائب اليوم الثانى تقريبا الماضى من الحال
تقول قام زيد فيحتمل الماضى القريب والماضى البعيد فإذا قلت قد قام اختصت بالقريب الثانى التقليل نحو قد
يجود البخيل وقد يصدق الكذوب الرابع التكثير نحو قولك قد يجود الكريم الخامس التحقيق نحو قد
أفلح من زكاه انتهى باختصار وحذف ﴿ تنبيه ﴾ من خواص قد أنها يجوز دخول لام الابتداء على فعل
متصرف ماض معها تقول ان زيد القد قام ولو قيل ان زيد القام كان غير جائز قال ابن مالك
ولا يلى ذى اللام ما قد نفيا * ولا من الأفعال ما كرضيا
وقد يلها مع قد كان ذا * لقد سها على العدا مستحوذا

(قوله أيضا وتدخل على الماضى) قال فى المغنى أيضا أثبت الأكثرون التوقع مع الماضى قال الخليل يقال قد
فعل لقوم ينتظرون الخبر ومنه قول المؤذن قد قامت الصلاة لأن الجماعة منتظرون لذلك وقال بعضهم تقول
قد ركب الأمير لمن ينتظر ركوبه وفى التنزيل قد سمع الله قول التى تجادل لأنها كانت تتوقع اجابة الله
سبحانه وتعالى لدعائها وأنكر بعضهم كونها للتوقع مع الماضى وقال التوقع انتظار الوقوع والماضى قد وقع
وقد تبين بما ذكرنا أن مراد المثبتين لذلك أنها تدل على أن الفعل الماضى كان قبل الاخبار به متوقعا لأنه الآن
متوقع والذى ظهر لى قول ثالث وهو أنها لا تفيد التوقع أصلا انتهى قال الفقير الذى اعتقد أنها تفيد التوقع
أى توقع لقاء الخبر اليه ولعله هو الصواب بل هو هو لكون لو تأملت قول ابن هشام ان الفعل الماضى كان قبل
الاخبار به متوقعا مع قولى هنا بآدى تأمل وجدتهما سواء والله سبحانه وتعالى أعلم (قوله نحو قد قام زيد)
يحتمل أن يكون معناها التوقع ان كان خبر قيام زيد منتظرا اليه وأن يكون لتقريب الماضى من الحال وأن
يكون للتحقيق فلي تأمل (قوله وعلى المضارع) وتفيد التحقيق نحو قد يعلم الله أو التقليل نحو ان الكذوب
قد يصدق ﴿ تنبيه ﴾ علم بما مر أن قد لا تدخل فى الأمر كالسين وسوف وتاء التأنيث الساكنة وأنها تستعمل
علامة للماضى أو المضارع (قوله لدخول قد عليه) أى وجودها كما تقدم فى مبحث علامات الاسم (قوله
والسين وسوف يختصان بالمضارع) يجوز فى هذا أن يكون السين وسوف مبتدأ وقوله يختصان خبره ويجوز
أن يكون السين وسوف بالجر عطفا على قدو يختصان حال من السين وسوف (قوله لدخول السين وسوف
عليه) أى دخول السين على الأول وسوف على الثانى والمراد بالوجود الدخول كما تقدم غير مرة (قوله وتاء
التأنيث الساكنة تختص بالماضى) تقدم البحث عليه وسيأتى بمزيد بسط باقى بحثه فى باب الأفعال ان شاء
الله تعالى ثم اعلم أنه يجوز فى هذا التركيب أن يكون تاء مرفوعة على أنه مبتدأ وجملة تختص خبره ويجوز أن
يكون تاء مجرورة معطوفا على قوله قدو تختص حاله أى حال كونها مختصة بالماضى وهو أولى ليكون على
نسق ما تقدم فى بحث علامات الاسم (قوله نحو قامت هند) قامت فعل ماض والتاء علامة التأنيث ولا تحسبها
ضميرا لوجود الفاعل وهو لفظ هند وهو أعنى لفظ هند مرفوع بضمه ظاهرة فى آخره بلا تنوين لكونه
ممنوعا من الصرف والمانع منه كونه علما مؤنثا ويجوز صرفه لكونه ثلاثيا ساكن الوسط ليس منقولاً من
علم رجل بخلاف زيد علما لامرأة لثقله بالنقل وسيأتى بحثه عند تعرض المصنف للاسم الغير المنصرف
فى باب الاعراب ولعلنا نبسط هذا الكلام عند تعرض المؤلف للفظه هند وهو مذكور فى باب الفاعل ان شاء
الله تعالى (قوله للحقوق التاء) عبر بالحقوق دون الدخول كما سبق فى مواضع المناسبة أعنى كون التاء تلحق
آخر الفعل ولما كانت التاء عارضة لاحقة زائدة على مبنى أصل الكلمة عبر بما ذكر بخلاف التنوين فإنه
لما كان الحرف الأصلى غير زائد بل انما هو فى الحرف الأخير من الكلمة عبر بالوجود كما تقدم وكذلك
الخفض فليتنظرن ولعمري لقد أجاد الشارح أبقاه الله بالسلامة فى توضيح المبتدى نفعنا الله بعلومه (قوله
والحرف) هو لغة الطرف قال تعالى ومن الناس من يعبد الله على حرف فان أصابه خير اطمأن به وان

نحو قد قام زيد وعلى
المضارع نحو قد يقوم
زيد فكل من قام
ويقوم فعل لدخول قد
عليه والسين وسوف
يختصان بالمضارع نحو
سيقوم زيد وسوف
يقوم زيد فيقوم فعل
مضارع لدخول السين
وسوف عليه وتاء
التأنيث الساكنة
تختص بالماضى نحو
قامت هند فقام فعل
ماض للحقوق التاء
عليه (والحرف

أصابته فتنة انقلب على وجهه خسر الدنيا والآخرة وكأنه تعالى وهو أعلم بمراده بين المعنى الخفي في العبادة على الحرف ومثله قوله تعالى ان الانسان خلق هالوعا إذا مسه الشر جزوعا وإذا مسه الخير منوعا والله در البتوشى حيث قال لاحمد من يعبد ربه على * حرف فان وان كما قد أنزلا

والحرف اصطلاحاً مامر في تقسيم الكلام (قوله) ما لا يصلح معه دليل الاسم ولا دليل الفعل) ان قيل هذا التعريف بالأعم لصدقه على الجملة فانها لا يصلح معها دليل الاسم ولا دليل الفعل بحسب اللغة قلت ما عبارة عن الكلمة بقرينة كون الحرف من أقسام الكلمة فخاصه أن الحرف كلمة لا يصلح معها دليل الاسم ولا دليل الفعل وبتفسير ما بكلمة يندفع أيضاً الخط ونحوه فان قيل ان أراد بدليل الاسم ودليل الفعل ما ذكره المصنف فقط ورد أن لنا كلمات كثيرة لا تقبل ما ذكره وليست بحرف وان أراد ما ذكره المصنف وما لم يذكره فهو احواله على مجهول قلت نختار الأول وغاية ما يلزم هذا التعريف أنه من قبيل التعريف بالأعم وقد أجازوه المتقدمون لأنه يستفيد به التمييز في الجملة ونختار الثاني ونقول ان المقصود بوضع هذه المقدمة المبتدى وهو لا يستفيد بالافادة والموقف يبين له ما لم يذكره المصنف فان قيل ما ذكره المصنف لا يحسن التعريف به لأنه يقتضى أن المبتدى لا يعرف الحرف حتى يعرف جميع الأمور التي تدل على الاسم وعلى الفعل ويعلم عدم صلاح الكلمة بحسب اللغة لها وفي هذا من العسر ما لا يخفى فيه قلت الجواب أن المقصود بوضع الكتب بالنسبة للمبتدى انما هو استفادته منها في الجملة للقطع بعجزه عن استفادته منها في الوجه الكامل وغالب الألفاظ التي لا يصلح معها شيء من العلامات المذكورة حرف فيستفيد حرفيته أكثر من الألفاظ بانتفاء العلامات المذكورة وكفى هذا في الاستفادة بالنسبة اليه ولا يضر أنه قد يخطئ باعتقاد حرفية بعض الألفاظ بانتفاء العلامات ظاهراً لقلة ذلك بالنسبة لغيره وكما لو أخطأ في غير ذلك فان المبتدى مظنة الخطأ اذا استقل بالأخذ على أن المبتدى قطعاً لا يستغنى عن التوقيف للقطع بعجزه عن الاستقلال بالاستفادة بالنسبة لجميع ما في الكتاب والتوقيف يبين له ما يستفيد به عدم حرفية تلك الكلمات التي انتفت عنها العلامات المذكورة مع عدم حرفيتها ومن يستحضر ما اعتاده أهل الفنون والمقصود فيها من المسامحات بأمثال ذلك وبما هو دون ذلك كما هو معلوم لمن تتبع في فهم أنه لم يستفد شيئاً مما تقرر اه شنوانى بطوله (قوله يعنى أن الحرف) أى يقصد المصنف أن الحرف جملة أن واسمها وخبرها في محل نصب مفعول يعنى كما أسلفنا في غير ما موضع (قوله يميز عن الاسم والفعل) أى اللذين هما قسيان للحرف كما علمت مما تقدم فتفطن (قوله بأن لا يقبل شيئاً الخ) قيل علامات الاسم والفعل حروف فلا يكون عدمها علامة للحرف لأنه يلزم منه الدور أى لأن الحرف متوقف على عدم الحرف ومعلوم أن عدم الحرف يتوقف عليه لأن عدمه يتوقف تعقله على الملكة كما قالوا ان البعوى عدم البصر فيتوقف تعقل العمى على تعقل البصر أجاب شارح الباب بأن الحرف له جهتان جهة كونه حرفاً وجهة كونه لفظاً معلوماً ومن الثانية يكون عدمه علامة للحرف لا من الأولى فلا دور وأجيب بأننا لانسلم الدور لأنه يمكن معرفة الحروف التي يعلم بها الاسم والفعل والحرف ولا يعلم أنها حروف عبادة على الشذور ^{في تنبيه} قال يس قال اللقاني كان عليه أن يزيد قيداً آخر يخرج أسماء الأفعال كما قال ابن الناظم ولم يدل على نفى الحرفية دليل أى كأن تقع الكلمة أحد ركني الاسناد فانها حينئذ تنتفى عنها الحرفية وتردد بين الاسمية والفعلية والاسم أصل واللاحق به عند التردد أولى اه قال الفقير حقه بعفوه اللطيف الخبير يمكن أن يحجب هنا بما قدمنا هناك تأمل (قوله كهل وفي ولم) معنى الأولين تقدم في التقسيم وسيأتى ان شاء الله تعالى معنى لم في الجازمات للفعل المضارع والكاف استقصائية من جهة التقسيم فان هل مشتركة بين الأسماء والأفعال وفي مختصة بالأسماء ولم مختصة بالأفعال ومن وجد رابعا فعليه بالحق لهذا الموضع وتعميلية من جهة الافراد ولاخفاء (قوله فانها) أى الثلاثة (قوله لا تقبل شيئاً من ذلك) أى من علامات الاسم ومن علامات الفعل (قوله فعلامته) أى علامة الحرف الفاء

ملا يصلح معه دليل الاسم ولا دليل الفعل) يعنى أن الحرف يتميز عن الاسم والفعل بأن لا يقبل شيئاً من علامات الاسم ولا شيئاً من علامات الفعل كهل وفي ولم فانها لا تقبل شيئاً من ذلك فعلامته

واقعة في جواب شرط مقدر أي فإذا علمت ماتقدم فعلامات الخ (قوله عدم قبول العلامات) من إضافة المصدر للفعول أي عدم قبوله العلامات أي عدم قبول الحرف (قوله قال العلامة الحريري) استدل به على تصريح عدمية العلامات كأنه قال وصرح باقلنا قول العلامة الحريري والحريري هو تلميذ العلامة أبي اسحاق الشيرازي صاحب المذهب والتنبيه في الفقه مشهورين (قوله في ملحّة الاعراب) هو كتاب النحو صغير الجرم كبير العلم شرحه وفد من العلماء كالفاكهى وغيره واشتهر أنه بنت ليلة وفيه من الوعظ في الأمثال كثير فمنه قوله جاهدوا يا قوم حتى تغنموا * وقاتلوا الكفار كما يسلموا ولو لم يكن فيها إلا قوله واقتبس العلم لكيما تكرما * وعاص أسباب الهوى لتسما لكفاها نغراً على نظائرها كيف لا وهو صاحب المقامات (قوله والحرف ما ليست له علامة البيت) أي علامة وجودية كما بينه الشارح (الاعراب) الواو بحسب ما قبله الحرف مبتدأ ما اسم موصول بمعنى الذي يقع على الكلمة أو نكرة موصوفة بمعنى شيء ويقع عليها أيضاً كالألف يخفى وعلى كل هو خبر المبتدأ ليست فعل ماض على الأصح للحوق تاء التانيث والتاء علامة التانيث وله اللام جارة والماء المضمومة مجرور بها والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر ليس مقدم وعلامة بالرفع في الأصل اسم ليس مؤخر لكنه الآن موقوف فقس الفاء سببية محضة مثل إنا أعطيناك الكوثر فصل لربك قس فعل أمر من قاس يقيس فاعله ضمير مستتر وجوبا تقديره أنت على قولى جار ومجرور متعلق بقس تكن فعل مضارع مجزوم جواباً للأمر ناقص متصرف يرفع الاسم وينصب الخبر واسمه ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت علامة بتشديد اللام خبر تكن منصوب في الأصل وهو الآن موقوف وقد علمت مما قررنا أنه لا إيطاء في البيت لأن لام علامته في الشطر الأول مخففة وفي الشطر الثاني مشددة (قوله علامة موجودة) أي فقول الحريري على حذف نعت وساغ ذلك للقرينة على حد قوله تعالى يأخذ كل سفينة غصبا أي صالحة واما قدر الشارح أبقاه الله بالسلامة لأن الحرف لا بد له من علامة أي علامة (قوله بل علامته عدمية) أضرب عن كلامه المنفى السابق قال بعضهم انما لم يجعل له علامة وجودية كقسيميه الاسم والفعل لأنه في نفسه علامة فلو جعلت له علامة لزم الدور أو التسلسل وههنا ههنا فان قيل العدمي لا يكون علامة للوجودي أجيب بأن العدم قسمان عدم مطلق وهو الذي لا يكون علامة للوجودي وعدم مقيد وهو علامة له وما ههنا من الثاني لأن المراد عدم علامة الأسماء والأفعال لا العدم مطلقا فإذا عرضت عليك مثلاً كلمة وسئلت عنها أهى اسم أو فعل أو حرف فاعرض عليها شيئاً من علامات الاسم فان قلت فهي اسم كاحمد فانك لما عرضت عليه الباء علمت أنه يقبلها فيقال مررت باحمد وإلا فاعرض عليها شيئاً من علامات الأفعال فان قلت فهي فعل كاحمد فانك اذا عرضت عليه السين فانه يقبلها فتقول * سأحمد ربى طاعة وتعبدًا * وإلا فاحكم بحرفيتها إذ لا تخرج عن ذلك كمدل عليه الاستقراء التام لأن علماء الفن تتبعوا كلام العرب فلم يجدوا إلا ثلاثة أنواع ولو وجدوا رابعاً لغثوا عليه وقد مر (قوله ونظير ذلك) أي نظير ما ليست له علامة موجودة بل علامته عدمية الجيم الخ (قوله والحاء) هذا محل الشاهد (خاتمة) نسأل الله حسنها أعلم أن أحسن ما يضبط الحرف بالعدلان الحروف محصورة وهى واحد وسبعون حرفاً بطرح المشترك ثلاثة عشر آحاد الهمزة والألف والياء والتاء والسين والفاء والكاف واللام والميم والنون والماء والواو والياء * وأربعة وعشرون ثنائية أو وأم وان وأن وأى واى وعن ومن وفى ولو ولا ولم وبل وقد وكى ولن وما ومع على رأى وأل وها وهل ووا ووى ويا * وتسعة عشر ثلاثية أجل ونعم وجير واذن والى والا واما وان وأن وايا وبلى وثم وخلا ورب وسوف وعدا وعلى وليت وهيا * وأربعة عشر رباعية الا وألا واما وأما وحاشا وحتى وكان وكلا ولعل واذا ولولا وهلا ولوما ولكن * وخمسة واحد وهو لكن فقط

عدم قبول العلامات
التي للاسم والفعل قال
العلامة الحريري في
ملحّة الاعراب
والحرف ما ليست له
علامة
فقس على قولى تكن
علامة
أي ما ليست له علامة
موجودة بل علامته
عدمية ونظير ذلك الجيم
والحاء والحاء فالجيم
علامتها نقطة من
أسفلها والحاء علامتها
نقطة من أعلاها والحاء
علامتها عدم وجود
نقطة من أسفلها أو
أعلاها والله سبحانه
وتعالى أعلم

واذا أردت بيان كل من هذه وغيرها فعليك بالمغنى فانه المتكفل بذكرها وقد ألف الامام العالم أبو محمد عبد الله البيهقي كتابا في معاني الحروف وسماه كفاية المعاني إذ قال فيه :

فها كها كفاية المعاني * في حفظه لأ حرف المعاني

وفيه ستمائة بيت واثنتان وسبعون بيتا كما قال

أبياتها محكمة رصينه * مجموعها لؤلؤة ثمينة

٦٧٢

فطالع فيه ان شئت والله سبحانه وتعالى أعلم

﴿ باب الاعراب ﴾

هذه ترجمة وهي كلمتان الثانية منهما مجرورة لاحالة لاضافة الاولى الى الثانية وسيأتي بحث المضاف والمضاف اليه ان شاء الله تعالى في باب المحفوضات وأما الاولى وهي لفظة باب فيجوز فيها ثلاثة أوجه الاعراب الرفع وهو أولاها لأن فيه ابقاء أحد ركني الاسناد وفيه وجهان الأول أن يكون خبرا مبتدأ محذوف تقديره هذا باب الاعراب فيها حرف تنبيه وذا اسم اشارة مبتدأ وباب خبره والثاني أن يكون مبتدأ خبره محذوف تقديره باب الاعراب هذا عمله فباب الاعراب مبتدأ وهذا مبتدأ ثان وعمله خبره والجملة خبر المبتدأ الأول والأول أولى لأن الخبر عمل الافادة كما تقول زيد قائم فانك أخبرت عن قيام زيد لا أنك أخبرت عن زيد بأنه قائم ولي ههنا وقفة فان التركيب في زيد قائم خبري وأي فرق بين الاخبار بقيام زيد وبزيد بكونه قائما ثم رأيتني في شرح المطالب عند قولي وبعد ما في بدئه معلوم * قال أبو حمزة أي معصوم

ذكرت ما يناسب المقام مبسوطا فانظره ان شئت وقيل الثاني أولى لأن المبتدأ مقصود لذاته والخبر مقصود لغيره تأمل والثاني من أوجه الاعراب النصب وهو يلي الأول وهو مفعول لفعل محذوف تقديره خذ أو افهم أو اقرأ أو تعلم ولا يصح أن يكون المحذوف اسم فعل تقديره هالك لأن اسم الفعل لا يعمل وهو محذوف على الأصح والثالث الجر وهو أضعف الكل على أن الجمهور منهوه لأن الجار لا يعمل محذوفا إلا شذوذا مع أن الجار اذا حذف نصب المفعول لكن قال ابن مالك

وقد يجز بسوى رب لدى * حذف وبعضه يرى مطردا

والباب لغة ما يدخل منه الى غيره ويقال هو ما يتوصل به من داخل الى خارج ومن خارج الى داخل ويقال أيضا هو فرجة في سائر يتوصل بها من خارج الى داخل وعكسه قيل هو بيان لما في العبارة التي قبلها ويطلق الباب لغة على القيم على القوم يقال فلان باب على القوم اذا كان عميدهم والقيم عليهم فهو حقيقة في الأجسام مجاز في غيرها الشامل للالفاظ ثم صار حقيقة عرفية في الألفاظ ومنه يقال في كل زاوية أو بابا له وباب وانظر قولهم في التناجي الهى بابك مفتوح واصطلاحا ألفاظ مخصوصة دالة على معان مخصوصة على ما اختاره السيد من أن أسماء الكتب وما فيها من التراجم عبارة عن الألفاظ المحصورة من حيث دلالتها على معان مخصوصة قال الشنواني مسمى مبدأ كل كلام مفصول بابا لأنه يدخل منه الى المقصود ثم مسمى نفس ذلك الكلام بابا للوصول منه الى المعاني أو بمعنى البوب وأصل باب بوب تحركت الواو وافتتح ما قبلها قلبت ألفا فهو واوى لقولهم في الجمع أبواب وفي التصغير بوب و اضافته الى الاعراب من اضافة الدال للمدلول أي باب دال على الاعراب أي على حقيقته وهو قوله وهو تغيير الخ وأقسامه وهو قوله وأقسامه أربعة الخ لأنه تكلم عليها فيه (فائدة) قال الزمخشري بوبت الكتب لأن القاري اذا ختم بابا وشرع في آخر كان أنشط وأبعث كالمسافر اذا قطع فرسخا أي وشرع في آخر فانه أهون عليه من أن يقطع مسافة بلا عدولنا كان القرآن سور اسورا وفي الشنواني قال أستاذ شيخنا ولأنه أسهل في وجدان المسائل والرجوع اليها وأدعى لحسن الترتيب والنظم والالزام تذكر المسائل منتشرة

فافهم اه والاعراب لغة مصدر أعرب يقال لمعان منها الابانة تقول أعرب الرجل عن حاجته أى أبان عنها ومنها الاجالة تقول عربت الدابة جالت في مرعاها وأعربها صاحبها أجالها ومنها التحسين تقول أعربت الشيء أى حسنته ومنها التغير تقول عربت معدة البعير أى تغيرت وأعربها الله غيرها ومنها ازالة الفساد تقول أعربت الشيء أى أزلت عربته (١) أى فسادته وتتعدى هذه الخمسة بالهمزة كما علمت إلا الأول فيتعدى بعن ويأتى أعرب لازما بمعنى تكلم بالعربية أو صار له خيل عراب أو ولد له ولد عربي اللون أو تكلم بالفحشة أو أعطى العربون أو لم يلحن في الكلام أو تحبب الى غيره ومنه العروبة المتحبة الى زوجها فهذه اثنا عشر معنى وجعله في الاصطلاح منقولا عن سائر هاصحيج والحكم بنقله عن واحد معين ترجيح بلا مرجح لكن الانسب نقله عن التبيين لان الكلمة اذا أعربت ظهر معناها وبان وعن التغير لأن الكلمة تتغير عن حال الوقف وعن التحسين لأن الكلمة تحسن بالاعراب لظهور معناها ووضوح دلالتها وعن ازالة الفساد لأن الاعراب تتحول به الكلمة من حال الجهل الى حال العلم وفي ذلك ازالة الفساد وعن التكلم بالعربية وهو ظاهر أو عن تاليه وهو مناسب اذا خيل العراب خلاف البراذين فمن أعرب فكأن له كلاما غير كلامه وهو العربية وكذا الاخيران وانظر في الاثنين قبلهما ولا ترى تناسبا في هذا والله أعلم (قوله الاعراب) أى فى اصطلاح النحويين فالعهد الذهني ولا يتأتى فى الضمير من قوله هو تغير الى آخره الاستخدام تأمل (قوله هو) ضمير فصل فائدته الدلالة على أن الوارد بعده خبر لصفة والتوكيد واجب أن فائدة المسند ثابتة للمسند اليه دون غيره أو هو مبتدأ تغير خبره والجملة خبر الاعراب قاله الزمخشري فى تفسير قوله تعالى وأولئك هم المفلحون وقد تقدم غير هذا فى أول الكتاب فراجع ان شئت (قوله تغير أو آخر الكلام) أورد عليه أن التغير فعل الفاعل فهو وصف له فلا يصح حمله على الاعراب الذى هو وصف للكلمة وأجيب بأن المراد به المعنى الحاصل بالمصدر وهو التغير أو هو مصدر المبني للمفعول واستشكل البعض قول الموردان الاعراب وصف للكلمة وتأويل المحيب التغير بما يصح وصف الكلمة به بأن الاعراب مصدر أعرب أى غير لغة واصطلاحا فهو وصف للفاعل لا للكلمة يدلك على هذا قول النحاة هذا اللفظ معرب بصيغة المفعول وقد صرحوا بأن الأصل فى المعانى الاصطلاحية كونها أخص من اللغوية لامباينة لها فالذى ينبغى ابقاء المصدر على ظاهره وعدم ارتكاب التأويل منه وأنا أقول يرد على هذا البعض قول النحاة هذا اللفظ مبنى بصيغة المفعول فانهم اشتقوه من البناء وهو مفسر اصطلاحا على القول بأنه معنوى بلزوم آخر الكلمة حالة واحدة الذى هو وصف للكلمة قطعاً بالزام آخر الكلمة حالة واحدة فحيث لم يدل قولهم مبنى على أن البناء وصف للفاعل لم يدل قولهم معرب على أن الاعراب وصف للفاعل وحيث كان البناء اصطلاحا وصفاً للكلمة لدليل تعريفهم له كان مقابله وهو الاعراب كذلك وحيث يكون التغير بمعنى التغير ويكون الاعراب اصطلاحاً منقولاً من وصف الفاعل الى وصف الكلمة بقرينة أن مقابله وهو البناء كذلك والجرى على الأصل من أخصية المعانى الاصطلاحية اذا لم تقم قرينة على خلافه كما هنا نعم ان أول اللزوم فى تعريف البناء بالزام اندفع عن هذا البعض الايراد وكان كل الاعراب والبناء وصفاً للفاعل وكان قولهم معرب ومبنى باعتبار ما بعد النقل لكن يرجح ما قدمناه تناسب القولين عليه وتواردهما على محل واحد أعنى القول بأن الاعراب والبناء لفظيان والقول بأنهما معنويان لتوافقهما عليه على أن كلامنا من الاعراب والبناء وصف للكلمة نعم قد يطلق الاعراب والبناء على فعل الفاعل كما فى قولك أعربت الكلمة لكن ليس هذا هو المعقود له الباب بقرينة اختلافهم فى أنه لفظى ومعنوى اذ فعل الفاعل معنوى قطعاً هذا هو تحقيق المقام والسلام صبان وسيأتى أن شارحنا عنى بالتغير التغير فان قيل ان التعريف لا يصدق فى قام زيد بالرفع فقط ولم يتقدم عليه ذكر النصب ولا الجر ولم يتأخر عنه لأنه لا يوجد التغير فلا يتحقق الاعراب فى قولك قام زيد إلا بعد ذكر المنصب أو المجرور فى لفظ زيد وأوضح منه نحو سبحانه اللزوم النصب على المصدرية فان التعريف لا يشمله أجيب

(الاعراب هو تغير
أو آخر الكلام

(١) قوله أى فساد
فى المصباح أى اتهامه
اه

بأن المراد بالتغير بالمعنى المتقدم الانتقال ولو من الوقف الى الرفع فانه كاف في اسمية التغير لا يقال لا وقف في نحو الفتى لأننا نقول كما يوجد التغير في الرفع يوجد أيضاً في الاعراب ولقائل أن يقول من أين يعرف مبتدى حالية وقفه وحالية اعرابه وأجيب اعتبرنا التوقيف حينئذ كما أسلفنا في علامة الحرف (قوله) أو آخر (الكلم) جمع آخر وأقله ثلاث فيلزم أن لا يتحقق الاعراب إلا بتغير ثلاثة أو آخر والأمر بخلاف وقد أسلفناه قلت في الجواب الاضافة ترد لما يرد له التعريف وقد صرح أهل الأصول والتفسير بأن التعريف الذي للجنس يبطل معنى الجمعية فالإضافة هنا للجنس قال الشنواني ولعل التعبير بصيغة الجمع للاشعار بتعداد أنواعها ونوع التغير بتنوعها وقد يجب بحذف مضاف أي أحد أو آخر الكلمة اه واعتراضنا قول المصنف مع قول الشيخ الشنواني بأنه يلزم أن لكل كلمة أو آخر مع أن الكلمة الواحدة ليس لها إلا آخر واحد فمقتضى كلام الشنواني أن للكلمة أو آخر يتحقق الاعراب بتغير واحد منها وهو بديهي الفساد والجواب الثاني ١ من أصله أن في العبارة مقابلة الجمع بالجمع المقتضية للقسمة آحاداً (قوله أيضاً أو آخر الكلمة) المراد بالآخر هو الآخر حقيقة أو ما ينزل منزلة الحقيقة فدخلت الأفعال الخمسة فإن اعرابها بالنون وحذفها وهي ليست بآخر حقيقة وإنما الآخر آخر الكلمة أصلياً كالضرب أو زائداً كالمسكنى والنون وحذفها بعد الفاعل لكن لما كان الفاعل الضمير بمنزلة الجزء من الكلمة كانت النون بمنزلة الآخر والمراد بالتغير المار ما يعم التغير ذاتاً بأن يبدل حرف بحرف حقيقة كما في الأسماء الخمسة والمثنى المرفوع والمنصوب أو حكماً كما في المثنى المنصوب والمجرور فإن نحو رأيت الزيدين ومررت بالزيدين لا يتغير حقيقة وإنما يتغير حكمه فإن الأصل رأيت زيداً وزيداً ومررت بزيد وزيد على أن الجواب في قولنا ان المراد بالتغير الانتقال ولو من الوقف الى الرفع اذا نظرته وجدته ناقصاً لما ذكرنا أو صفة بأن تبدل حركة بحركة حقيقة كفي جمع المؤنث السالم المرفوع والمنصوب أو حكماً كما فيه في حال النصب والجرح على الكلام المار (فائدة) انما جعل الاعراب كالبناء في الآخر لأنهما وصفان للكلمة والوصف متأخر عن الموصوف (قوله) لاختلاف العوامل الداخلة عليها) أي بسبب اختلاف العوامل الداخلة عليها في العمل بأن يعمل بعض منها خلاف ما يعمل البعض الآخر وانما خصصنا اختلافها بكونه في العمل لئلا ينتقض بمثل قولنا ان زيدا مضروب وانى ضربت زيدا وانى ضارب زيدا فان العامل في زيدا في هذه الصور يختلف بالاسمية والفعلية والحرفية مع أن آخر العرب لم يختلف باختلافه اه ملاحظي على أن الجواب المتقدم في التغير يخلصه فلا تغفل والمراد بالاختلاف الوجود اطلاقاً للمزوم على اللازم فالمدار على وجود العامل لا على تعدده المشعربه على أن الجواب المار في التغير يخلصه أيضاً (قوله العامل الداخلة عليها) العوامل جمع عامل وهو ما به يقوم المعنى المقتضى للاعراب أي شيء ملفوظ أو مقدر أو معنوي يتحصل به معنى من المعاني المقتضية للاعراب وهو الفاعلية والمفعولية والاضافة وذلك نحو جاء في جاء زيد فانه به تحصلت الفاعلية فان زيدا انما صار فاعلاً في هذا المثال لاسناد الفعل اليها فتكون فاعليته بسبب الفعل وهي تقتضي الرفع لأنه عاملها ونحو ضرب من ضربت زيدا فانه به تحصلت المفعولية فان زيدا انما صار مفعولاً في هذا المثال لايقاع الفعل عليه فتكون مفعوليته بسبب الفعل وهي تقتضي النصب لانه عاملها ونحو الباء في نحو مررت بزيد فانه بها تحصلت الاضافة أي اضافة الفعل الى ما بعده المقتضية للجر لأنه عاملها ويعنى بالتقوم نحواً من قيام العرض بالجواهر فان معنى الفاعلية والمفعولية والاضافة كون الكلمة عمدة أو فضلة أو مضافاً اليها وهي كالأعراض القائمة بالعمدة والفضلة المضاف اليه بسبب توسط العامل فالمراد كما ذكرنا لهذه المعاني هو المتكلم والآلة العامل ومحلها الاسم وكذا الموجد لعلامة هذه المعاني هو المتكلم ومن النحاة من جعلوا الآلة كأنها هي الموجدة للمعاني ولعلاماتها كما تقدم فلماذا سميت الآلات عوامل اه شنواني ورضي فان قيل العامل الزائد في بحسبك درهم هل يتناوله التعريف أجيب نعم يتناوله لأن الباء فيه حصل بها كون الشيء مضافاً اليه حكماً وصورة

لاختلاف العوامل
الداخلة عليها

فان قيل يبقى الاعتراض في عامل الفعل لأن المعنى يقتضى للاعراب لا يوجد فيه قلنا انه ان قبل اعراب الفعل بطريق الاصلة وأن المعاني المفتقرة للاعراب تعتوره وأنها أعم من الناعلية والمنعولية والاضافة وغيرها فيشمل الحد المعنى الذى من الفعل كالنهي عن كلا الأمرين أو عن الجمع بينهما أو عن الأول دون الثانى في نحو لا تأكل السمك وتشرب اللبن بحزمهما في الأول أو جزم الأول فقط مع نصب الثانى في الثانى أو مع رفعه في الثالث (قوله) تتمتع في الأصل في العامل أن يكون من الفعل لأن العامل إنما يعمل لافتقاره الى غيره والفعل أشد افتقارا لأنه حدث يقتضى صاحباً ومعلولاً ومانعاً ثم الحرف ثم الاسم ولا يؤثر العامل أثراً في محل واحد من جهة واحدة ولا يحمل عاملان على معمول واحد وما قيل ان المبتدأ والابتداء عاملان في الخبر نذكره في باب المبتدأ ان شاء الله تعالى وأما قوله تعالى فان لم تفعلوا فمجزوم ان جملة لم تفعلوا ولا يمتنع أن يكون له معمولات وقد تنتهى معمولات الى نحو العشرة اذا ذكرت المفاعيل والحال والتمييز والاستثناء والأصل تخالفه مع معمول في النوع فان كانا من نوع واحد فلهما شبهة العامل مالا يكون من نوع معمول كعمل اسم الفاعل أو لتضمين العامل معنى لا يكون من نوع معمول كعمل المضاف في المضاف اليه والصحيح في الاعراب أنه زائد على ماهية الكلمة وقيل انه جزء منها فيما لا يعرب بالحروف وانه مقارن للوضع اه فا كى ويس عليه (قوله لفظاً أو تقديرًا) منصوبان على نزع الخافض أى في اللفظ أو في التقدير أو على المصدرية فيكونان نعتين لمحذوف تقديره تغييراً و آخر الكلم تغييراً ملفوظاً أثره أو ما يدل عليه وهي الحركات وماناب عنها لأن نفس التغيير ليس ملفوظاً بل مقدراً أثره أو ما يدل عليه ويجوز أن تقول على هذا الوجه تغييراً لفظاً أو تقديرًا أى تقديرًا يظهر في اللفظ ويدرك أو يتعلق باللفظ بأن يتغير اللفظ أو تغييراً يرجع للتقدير بأن يقدر وهذا الوجه يرجع الى الأول أعنى على نزع الخافض ويجوز أن يكونا تمييزين محولين عن المضاف أى تغيير لفظ أو آخر الكلم أو تقديرها ويجوز أن يكونا حالين فالتقدير تغيير أو آخر الكلم حال كونه لفظاً أو تقديرًا أى ملفوظاً أو مقدراً على ما أسلفنا وصدر به العلامة الشيخ خالد في شرحه (قوله أيضاً لفظاً أو تقديرًا) قيل الأولى أن يكونا راجعين الى تغيير واختلاف العوامل ووجهه أنه ليدخل التغيير لفظاً كما في زيد وعمر وتقديرا كما في الفتى ووجود العامل لفظاً كما في قام زيد ورأيت زيدا ومررت بزيد وتقديرا كما في زيدا ضربته اذا جعلناه منصوباً وان جعلناه مرفوعاً فالأمر ظاهر أو في قولك زيدا اضربه والمراد بالمقدر ما ينوى من ذلك كما تنوى الضمة والفتحة والكسرة في نحو الفتى والضمة والكسرة في نحو القاضى وكما تنوى الواو في مسلمى رفعاً وأصله مسلمون لى ثم حذفت الجارة وأضيفت الصفة الى ياء المتكلم وحذفت النون لأجل الاضافة وحركت الياء بالفتحة فصار مسلموى ثم قلبت الواو ياء لأن الواو والياء اذا اجتمعتا في كلمة واحدة وكانت الأولى منهما ساكنة سواء كانت المتقدمة واو أو ياء قلبت الواو ياء ثم أدغمت الياء الى مثله فصار مسلمى بضم الميم ثم كسرت الميم لتصح الياء فصار مسلمى بكسر الميم وكما تنوى النون في نحو لتبلون أصله لتبلون نن حذفت النون الأولى لتوالى الأمثال ثم أدغمت (١) الواو الأولى لالتقاء الساكنين وكما ينوى حذف الحركة في نحو لم يقرأ اذا كان الابدال قبل دخول الجازم ولم يعتد به أما اذا اعتد به فالاعراب ظاهر وهو حذف الألف (قوله أو تقديرًا) ان قيل المبني يتغير آخره تقديرًا لاختلاف العوامل الداخلة عليه أوجب بالمنع لأن الاعراب التقديرى أن يقدر الاعراب على محله وهو الحرف الأخير لما منع من الظهور كالتعذر في الفتى والاستثقال في القاضى والاشتغال في غلامى والمبني لا يقدر على آخره لأن المانع في جملة وهو مناسبته للحرف لاني آخره نحو هؤلاء وأمس وقد يكون في آخره أيضاً كما في جملة نحو هذا فلهذا يقال في نحو هؤلاء في محل الرفع أى في موضع الاسم المرفوع بخلاف المقصور في نحو جاءنى الفتى فانه يقال فيه ان الرفع مقدر في آخره هذا ما حققه الرضى وتوضيحه أن المبني لما منع قد زال عنه استحقاقه للاعراب وصلاحيته له بذلك المانع فلا يقدر في آخره اعراب بل يقال هو في محل اسم آخر له اعراب وأما المقصور مثلاً

(١) صوابها حذفت

لفظاً أو تقديرًا

كما في الفتي فهو مستحق للاعراب لكنه عاجز عن تحمله فيقدر في آخره ولا يحتاج ههنا الى تقدير اسم آخر فان قيل قام أبوه من قولك زيد قام أبوه يقدر الرفع في جملته لاني آخره فقط فما الفارق بين هذا وبين ما تقدم أجيب بأننا لا نرى منعاً من أن يقدر الاعراب في آخره والمانع من ظهوره التعذر وهو تعذر الحرف الأخير من ظهور الاعراب بسابقة عامل مقتض لعدم الظهور فليتأمل (قوله يعني أن الاعراب) أي يقصد المصنف أن الاعراب والجملة من أن واسمها وخبرها في محل نصب مفعول يعني فضمير يعني لصاحب المتن (قوله وهو) أي الاعراب وهو حرف اذا أعرب فصلا وقتنا لاموضع له من الاعراب خلافا لمن قال انه مع ذلك اسم كما قال الأخفش في محو صه ونزال اسما لا محل لها من الاعراب حكاه في المغني وقد أشرنا لمثل هذا في موضعين فراجعهما ان شئت (قوله تغيير) فيه ما أسلفنا فلا تغفل (قوله أحوال) جمع حال وهو الصفة وأشار به الى أن المراد بتغيير الأواخر تغيير حالها وصفتها والافاخر الكلمة ما في آخرها من الحروف وهو لا يتغير مثلاً قولك قام زيد ورأيت زيدا ومررت بزیدان آخره وهو الدال لا يتغير وإنما يتغير حال آخره من وقف الى ضمة ومنها الى فتحة ومنها الى كسرة ويحجب عن المؤلف بأنه لا حاجة الى ما ذكره الشارح لأن المراد بما ذكر تغيير أواخر الكلم ذاتاً بأن يدل حرف من حرف حقيقة كافي المثني والجمع حالي النصب والجر أو حكماً كافيهما حالة الرفع لأن الألف والواو فيهما صار الشيتين بعد أن كانا لشيء واحد أي صار علامتين للشيء والجمع وعلامتين للاعراب بعد أن كانا للأول فقط لأنهما يقدران بعد الاعراب مغايرين لها قبله لأدائه الى تقدير حذف علامة التثنية والجمع أو صفة بأن تبدل حركة بحركة أخرى حقيقة كافي زيد حالة النصب والجر أو حكماً كافي أحمد حالة جره بعد نصبه مثلاً حينئذ يعترض على الشارح بأن تقديره بالأحوال لا يشمل ما كان الاعراب فيه بالحروف ويمكن أن يجاب بأنه إنما قيد بالأحوال نظراً الى أن الأصل في الاعراب أن يكون بالحركات وما يعرب بالحروف فرع لا يلزم أن يشمل الحد للفرع فيمكن أن يكون ذلك مراد الشارح أطال الله بقاءه لكن المراد لا يدفع الايراد فالجواب الشافي بل الراد على أصل الايراد أن تقول ان كلام المؤلف وهو تغيير أواخر الكلم المراد منه غير ظاهره كما قدمنا بل المراد الأحوال ولا يعترض فيما كان معرباً بالحروف لأنه يتغير أحوال أواخر ما كان معرباً بها فكما تقول ان آخر زيد مثلاً يتغير حاله من ضمة الى فتحة تقول في مثل الزيدون والزيدين فانه يتغير آخره وهو الدال من أن ما بعده واو الى ياء فتأمل والله أعلم (قوله أواخر الكلم) أي حقيقة كافي آخر زيد أو حكماً كما في آخره لأن الأصل يدي بزنة فعل ساكن العين فحذفت الياء اعتباراً وصارت نسيام نسيا وكألف اثنا عشر لأن عشر حالة محل النون القائمة مقام التنوين وكلاهما لا يخرج ما قبله عن كونه آخراً فكذا ما حل محله وإنما كانت لفظة عشر حلت محل النون لأن الأصل في اثنا عشر اثنان وعشر فحذفت النون وأضيفت الى عشر مع حذف الواو والنون في المثني عوض عن التنوين في الاسم المفرد كما سيأتي فعلى هذا تقول في حالة الرفع جاء اثنا عشر رجلاً فائنا عشر مرفوع بالألف لأنه ملحق بالمثني وعشر عوض عن التنوين ورأيت اثني عشر رجلاً فائني عشر منصوب بالياء ومثله مررت باثني عشر رجلاً فائني عشر مجرور بالياء وعشر عوض عن التنوين في الاسم المفرد وفي المثني والمجموع ان التغيير فيهما في الحقيقة لاني الحكم لأن النون بمنزلة التنوين وهو لا يمنع آخريه ما قبله لأن التنوين كذلك كما ذكرنا (قوله الكلم) المراد به الاسم المتمكن وهو الذي لم يشبه الحرف بأنواع الشبه وهو الشبه الوضعي في اسمي جثنا والشبه المعنوي كما في هنا وفي متى والنيابة عن الفعل بلان تأثير للعامل كترال ودراك بمعنى أنزل وأدرك والافتقار كأسماء الموصولات نحو الذي والتي وفروعها والاهالي كفواتح السور كذا قيل والفعل المضارع الذي لم يتصل بآخره شيء من نون الانات في نحو النساء يرعن المفتون ومن نون التأكيد المباشر نحو ليسجنن وليكونا وخرج بالمباشر ما فصل بينه وبين الفعل فاصل ملفوظ به في هل تضر بان يازيدان أو مقدر في هل تضر بن يازيدون بضم الباء وهل تضر بن ياهند بكسرهما هذا هو المشهور وقيل ان المتصل بنون الانات

يعني أن الاعراب هو
تغيير أحوال أواخر
الكلم

معرب باعراب مقدر وأن ما اتصل بنون التوكيد مبنى مطلقا وقيل معرب مطلقا (فائدة) الاسم قسمان متمكن وغير متمكن فغير المتمكن هو المبنى والمتمكن قسمان متمكن أمكن ومتمكن غير أمكن فالمتمكن الأمكن هو الذى ينصرف والغير الأمكن هو الذى لا ينصرف فالاسم اذا لم يشابه الحرف والفعل يسمى متمكنا أمكن كزيد واذا شابه الحرف يسمى مبنيا كهذا وقدمروا كان يشابه الفعل يسمى متمكنا غير أمكن كأحمد وسيأتى بمزيد بسط ان شاء الله تعالى فى الاسم الذى لا ينصرف (قوله بسبب) أشار بذلك الى أن اللام فى قول المصنف لاختلاف الخ للسببية وهو ما فى أكثر الكتب منها متن القطر فى تعريف المعرب وشرح الأزهرية للشيخ خالد وغيرها قال الشيخ خالد فى شرح المتن ان قول المصنف لاختلاف متعلق بتغيير على أنه علة له أى فالتقدير على هذا القول لأجل اختلاف العوامل الى آخره وما قدره شارحنا العلامة أبقاه الله بالسلامة أولى والمعنى واحد فافهم (قوله دخول العوامل) أى وجودها وتعايقها واحدا بعد واحد كما أسلفنا فنحو قام زيد ورأيت زيدا ومررت بزيد انما يتغير آخره وهو الدال أى أحواله بسبب وجود عامل الرفع فى الأول فيضم وعامل النصب فى الثانى فيفتح وعامل الجر فى الثالث فيكسر (قوله المختلفة) أى كالرفع أو الناصب أو الحافض أو الجازم (قوله وذلك) أى التغير المار وهو مبتدأ وقوله نحو خبره وكلمة ذلك مجتمعة من ثلاث كلمات الأولى ذا وهى التى تكون مبتدأ والثانية اللام وهى حرف سيقى للبعد والثالثة الكاف وهى حرف أيضا سيقى لتدل على الخطاب (قوله فانه) أى لفظ زيد (قوله قبل دخول العوامل) أى على لفظ زيد (قوله موقوف) هذا من الميثب للواسطة لعدم مقتضى الاعراب وسبب البناء وهذا اختيار أبى حيان والميثب للواسطة أدخل فيه ما يضاف الى ياء التكلم فانه لا معرب ولا مبنى فى قوله وسماه خصيا أى لا ذكر ولا أنثى ومنه أيضا ما حررته اتباع أو حكاية ليس معربا ولا مبنيا فى قول وقيل ان الأسماء قبل التركيب مبنية وهو يتخرج على قول من قال ان من الأسباب المقتضية للبناء السبب الالهالى كما قدمنا وهو قول أبى مالك والحاجب وقيل انها معربة حكما أى قابلة للاعراب فالخلاف بينه وبين من قال انها موقوفة لفظى أى فالخلاف بينهما انما هو فى التسمية وعدمها أى فالتأثر بانها موقوفة أجاز الاعراب لأنه لا ينفى ولا تكون معربة بالفعل ولا مبنية بالفعل لأنه لا يصح بهما فعلى هذا الخلاف رجع الى قولين وهو أنها مبنية لما أسلفنا وأنها معربة بالمعنى الاصطلاحي أى المصطلح عليه فى المعرب وهو ما سلم من شبه الحرف فالظاهر أن للمعرب معنيين أحدهما المتصف بالاختلاف بالفعل والثانى مقابل المبنى فبين المبنى والمعرب بالمعنى الثانى تقابل لعدم والملكة وبين المبنى والمعرب بالمعنى الأول تقابل التضاد ولذا جاز ارتفاعهما كذا قيل قال العلامة الجامى فى شرح الكافية اعلم أن صاحب الكشف جعل الأسماء المعدودة العارية عن المشابهة المذكورة معربة وليس النزاع فى المعرب الذى هو اسم مفعول من قولك أعربت فان ذلك لا يحصل الا باجراء الاعراب على آخر الكلمة بعد التركيب بل فى المعرب اصطلاحا فاعتبر العلامة مجرد الصلاحية لاستحقاق الاعراب بعد التركيب وهو الظاهر من كلام الامام عبد القادر واعتبر المصنف يعنى ابن الحاجب حصول الاستحقاق بالفعل ولهذا أخذ التركيب فى تعريفه يعنى قول ابن الحاجب المعرب المركب الخ وأما وجود الاعراب بالفعل فى كون الاسم معربا فلم يعتبره أحد ولذلك يقال لم تعرب الكلمة وهى معربة انتهى وهو كلام حسن سقناه هنا لعزته (قوله ليس معربا) ليس فعل ماض ناقص متصرف يرفع الاسم وينصب الخبر والاسم ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو عائد على زيد قبل دخول العامل أى ان زيد قبل دخول العامل ليس معربا بالفعل فيوافق قول الزغشرى لكن قوله موقوف لا يساعده لأنه الأول من قول من لا يثبت الواسطة والثانى من قول من يثبتها (قوله ولا مبنيا) أى لمن يثبت الواسطة وقد علمت الخلاف فيما مر (قوله ولا مرفوعا ولا غيره) هذه الجملة تضران قلنا بالميثب للواسطة وان قلنا بالبناء فقوله ولا مبنيا لا يساعده الا ان جعلنا قوله ولا مرفوعا معطوفا على ليس معربا من عطف الخاص بعد العام وجعلنا المفهوم من قوله ولا غيره يشمل النصب والجر المنفيين والسكون بسكون البناء فافهم بمزيد اعتناء (قوله فاذا دخل عليه) أى على

بسبب دخول العوامل
المختلفة وذلك نحو زيد
فانه قبل دخول العوامل
موقوف ليس معربا
ولا مبنيا ولا مرفوعا
ولا غيره فاذا دخل
عليه العامل

لفظ زيد أي وجد العامل (قوله فان كان) الفاء جوابية واسم كان ضمير مستتر يعود على العامل (قوله يطلب
الرفع) أي يطلب المرفوع أو كان ألعوض عن المضاف إليه أي يطلب رفع الاسم بعد العامل (قوله رفع)
بالبناء للمفعول جواب ان ونائب الفاعل ضمير مستتر يعود على ما يعود عليه ضمير عليه وهو لفظ زيد (قوله
نحو جاء زيد) أي جاء من نحو جاء زيد ليصح المعنى في قوله فانه فعل لأننا لو أبقيناه على ظاهر هذه العبارة
لم يصح المعنى إذ المعنى على هذه فان جاء زيد فعل وهو فاسد كما لا يخفى فافهم (قوله فعل) أي ماض تام مبنى
للفاعل إذ يصدق عليه قولك وكل ما هو كذلك يطلب فاعلا ولا يصح أن يقال كل فعل يطلب فاعلا لأن المبنى
للمفعول لا يطلب فاعلا بل يطلب النائب عن الفاعل والفعل الناقص يطلب اسما وقد يقال ان القضية كل يصح
الاستثناء منه فتقدير الكلام وكل فعل يطلب فاعلا إلا المبنى للمفعول والفعل الناقص ولك أن تقول من أين
تعرف أن القضية كل إذ كلامه يحتمله والكيفية فتخصيصها بالكون كلاترجيح بلا مرجح فتأمل (قوله
فيكون زيد مرفوعا بجاء) قال الرضى بعد كلام طويل مانصه ثم اعلم أن محدث هذه المعاني في كل اسم هو
التسكلم وكذا محدث علاماتها لكنه نسب أحداث هذه العلامات إلى اللفظ الذي بواسطته قامت هذه المعاني
بالاسم فسمى عاملا لكونه كالسبب للعلامة كما أنه كالسبب للمعنى المعلم فقبل العامل في الفاعل هو الفعل لأنه به
صار أحد جزأي الكلام وكذا العامل في كل واحد من المبتدأ والخبر هو الآخر على مذهب الكسائي والفراء
إذ كل واحد منهما صار عمدة بالآخر واختلف في ناصب الفضلات فقال الفراء هو الفعل مع الفاعل وهو قريب
على الأصل المذكور إذ باسناد أحدهما إلى الآخر صار فضلة فهما معاسبب كونها فضلة فيكونان أيضا سبب
علامة الفضلة وقال هشام بن معاوية هو الفاعل وليس بعيد لأنه جعل الفعل الذي هو الجزء الأول بانضمامه
إليه كلاما فصارع غيره من الأسماء فضلة وقال البصريون العامل هو الفعل نظرا إلى كونه المقتضى للفضلات
وقول الكوفيين أقرب بناء على الأصل المهد المذكور وجعل الحرف الموصل لأحد جزأي الكلام إلى
الفضلة عاملا للجرف في ظاهر الفضلة إذ بسببه حصل كون ذلك الاسم مضافا إليه تلك العمدة اه وقوله صار
فضلة أي صار ماعداهما من متعلقات الفعل كالمفعول به والمطلق وغيرها وقوله فهما معاسبب كونها فضلة
أي سبب كون الفضلة فضلة (قوله على أنه) أي على أن لفظ زيد فاعله أي فاعل جاء وهو متعلق بقوله
مرفوعا (قوله وان كان العامل) معطوف على قوله فان كان وأظهر الاسم مع أن المقام مقام اضمار لبعده
ولدفع الالتباس عن أفهام مبتدئين ويطلب خبر كان وفيه اشكال وهو ان قوله نصب مابعده يشعر بأن
العامل مجموع الفعل والفاعل ولا معنى للبعدية في قولك ضرب عمر إذ ان المنسوب متوسط بين الفعل والفاعل
والغرض أنهم معا سبب في النصب وان قلنا ان الشارح جرى على مذهب البصريين القائلين ان الناصب
الفعل وحده قلنا ما مثل به الشارح في نحو رأيت يكون مابعدا للعامل الذي هو الفعل هو الفاعل وهو مرفوع
باتفاق وان قلنا ان التاء من فرط اتصاله بالفعل صار كالكلمة الواحدة فلا يعتد بكون وقوعه بعد الفعل يرد
أيضا قولك ضرب عمرو زيدا إذ لا اتصال في هذا المثال ويجاب بأن المؤلف مشى على مذهب الكوفيين
القائلين بأن ناصب الفضلات الفعل مع الفاعل والبعدية منحصرة فيما مثل به الشارح وهو قوله رأيت زيدا أي
ونحوه من ضربت عمرا وجعل البعدية أغلبية في المثال المذكور لكن فيه تكلف فليتأمل (قوله نصب
مابعده) بالبناء للمجهول جواب ان ولو حذف قوله مابعده كان أوضح ليكون جاريا على نسق ما قبله وهو
قوله رفع واندفع الاعتراض المذكور آنفا لأنه من تنمة جواب إذا في قوله فاذا دخل عليه العامل فان كان
وان كان فافهم (قوله مابعده) نائب فاعل نصب وما اسم موصول والظرف صلته والأصل ما هو بعده فحذف
صدر الصلة وهو جائز على الدور لعدم طول الصلة قال ابن مالك

فان كان يطلب الرفع
رفع نحو جاء زيد فانه
فعل يطلب فاعلا
والفاعل مرفوع
فيكون زيد مرفوعا
بجاء على أنه فاعله وان
كان العامل يطلب
النصب نصب مابعده
نحو رأيت زيدا فان
رأيت

وفيذا الحذف أي يقتنى * ان يستطل وصل وان لم يستطل * فالحذف نزر

(قوله نحو رأيت) أي وذلك نحو رأيت الخ كما صرح به فيما مضى ولكن ليس بلازم (قوله فان رأيت) الأولى

أن يقول فإن رأى من رأيت فعل كما لا يخفى (قوله فعل) أى ماض تام وقد أسلفناه (قوله والتاء) بالنصب معطوف على اسم ان ويصح أن يقرأ بالرفع مبتدأ أى والتاء المضمومة فاعله ان قرأنا رأيت بضم التاء ويصح أن يقرأ بغير الضم (قوله وزيدا مفعوله) ان قلنا انه مرفوع فيقال في الاعراب انه مرفوع بضمه مقدرة على آخره للحكاية وان قلنا انه منصوب عطفا على اسم ان فيقال انه منصوب بفتح مقدر على آخره للحكاية أيضا والأولى اجراء النصب على ظاهره (قوله والمفعول) الواو والواو والحال (قوله وان كان) أى العامل وهو معطوف على قوله فان كان وأضمر هنا لأن المقام مقام اضمار وما جاء على أصله لا يسأل عنه (قوله جر مابعد) بالبناء للمفعول جواب ان وقوله مابعد الأولى حذفه ليكون جاريا على نسق ما قبله وقد يقال لا مانع هنا اذا يكون الجار متأخرا عن المجرور فافهم وفي اعراب مابعد ما تقدم سابقا (قوله نحو الباء) أى وذلك نحو الباء لكن ليس بلازم كما قدمنا (قوله فزيد) يقرأ بالكسر وان كان مبتدأ فرفعه بضمه مقدرة للحكاية (قوله فتغير الآخر) هكذا في بعض النسخ وهو اشارة الى أن التغيير في كلام المؤلف بمعنى التغير وقد أسلفناه فلا تغفل وقوله الآخر أى وهو الدال في هذا المثال أى أحواله (قوله من رفع) لو قال من وقف الى رفع ومنه الى نصب ومنه الى جر أو نحو ذلك لكان أولى (قوله هو الاعراب) هو ضمير فصل على الأصح لا محل له من الاعراب كما مر في مواضع (قوله وسببه دخول العوامل) خرج به نحو الضمة في النون في قوله تعالى فمن اوتى كتابه في قراءة ورش بنقل حركة همزة أو تى الى ما قبلها واسقاط الهمزة والفتح في دال قد افلح على قراءته أيضا بالنقل والكسر في دال الحمد لله في قراءة من أتبع الدال اللام فان هذه الحركات وان كانت ظاهرة في آخر الكلمة لكنها لم تجلبها عوامل دخلت عليها فليست اعرابا وقول في آخر الكلمة بيان لمحل الاعراب من الكلمة وليس باحتراز اذ ليس لنا آثار تجلبها العوامل في غير آخر الكلمة فيحترز عنها فان قلت بل قد وجد ذلك في غير امرى وابنم ألا ترى أنهما اذا دخل عليهما الرفع ضم آخرهما وما قبل آخرهما فتقول هذا امرؤ وابنم واذا دخل عليهما الناصب فتحما فتقول رأيت امرأ وابنم واذا دخل عليهما الخافض كسرهما فتقول مررت بامرئ وابنم قال الله تعالى ان امرؤ هلك ما كان أبوك امرأ سوء لكل امرئ منهم يومئذ شأن يغنيه قلت اختلف أهل البلدين في هذين الاسمين فقال الكوفيون انهما معربان من مكانين واذا فرعنا على قولهم فلا يجوز الاحتراز عنهما بل يجب ادخالهما في الحد وقال البصريون وهو الصواب ان الحركة الأخيرة هي الاعراب وما قبلها اتباع لها وعلى قولهم لا يصح ادخالهما في الحد وارتفاع امرؤ في الآية الأولى على أنه فاعل بفعل محذوف والتقدير ان هلك امرؤ هلك ولا يجوز أن يكون فاعلا بالفعل المذكور خلافا للكوفيين لأن الفاعل لا يتقدم على رافعه ولا مبتدأ خلافا لهم وللأخفش لأن أدوات الشرط لا تدخل على الجملة الاسمية وانتصابه في الآية الثانية لأنه خبر كان وانجراره في الثالثة بالاضافة اه ابن هشام في شرح شذوره وقوله أهل البلدين أى البصرة والكوفة وقوله بل يجب ادخالهما أى بالنظر للغالب أى فالتقسيد لبيان الواقع وقوله لا يصح ادخالهما في الحد أى فالتقسيد للاحتراز (قوله وقوله) مبتدأ خبره قوله يعنى به والعائد اليه ضمير به وضمير الفعل للثنى (قوله أن الآخر) مفعول يعنى والمراد بالآخر حاله كما فسره الشارح أولا أى أن حال الآخر (قوله يتغير) أى بتلك العوامل الداخلة (قوله لفظا) أى ملفوظا محسوسا مسموعا في الملفوظ ومرثيا في المكتوب (قوله كما رأيت في الأمثلة المذكورة) وهى قوله جاء زيد ورأيت زيدا ومررت بزيد أى من الوقف الى الضم في الأول والى الفتح في الثانى والى الكسر في الثالث وكانت ملفوظة (قوله أو تقديرا) معطوف على لفظا أى مقدرًا بأن لم يكن محسوسا بامر (قوله كما في الاسم) أى وذلك كالذى في الاسم الذى آخره ألف فمما موصولة وفي الاسم جار ومجرور صلة ما أى كالذى ثبت في الاسم أو كالذى هو في الاسم (قوله الذى آخره ألف) أى لازمة في اسم معرب ويسمى معتلا مقصورا لكونه ضد الممدود وهو الاسم المعرب الذى آخره همزة بعد ألف زائدة كحمراء وصفراء بخلاف ما كان ألفه أصليا ككساء ورداء وسمى مقصورا

فعل والتاء فاعله وزيدا
مفعوله والمفعول
منصوب وان كان
يطلب الجر جر مابعد
نحو الباء في نحو مررت
بزيد فزيد مجرور
بالباء فتغير الآخر من
رفع الى نصب أو جر هو
الاعراب وسببه دخول
العوامل وقوله لفظا أو
تقديرا يعنى به أن الآخر
يتغير لفظا كما رأيت في
الأمثلة المذكورة أو
تقديرا كما في الاسم
الذى آخره ألف

لأنه محبوس عن المد لأن معنى القصر الحبس أو عن ظهور الاعراب قال الشيخ خالد المقصور يقابله الممدود فعلى هذا لا يسمى سعى مقصورا وإن كان ممنوعا من ظهور الحركات فيه لأنه ليس في الأفعال ممدود اه والمراد باللزوم أن يلزم وجودها لفظا أو تقديرا ولو باعتبار ما بعد الإبدال كافي مقرى اسم مفعول أصله مقرا وخرج بقيد اللزوم ما لا يلزم وجودها نحو رأيت أخاك فإنه تغير بحسب الاعراب وخرج بذلك الاسم الفعل وقد دخل فيما ذكرنا آنفا والحرف نحو طى وبذكر العرب نحو ذا وإنما يسمى معتلا لأن آخره حرف علة وسأبين ذلك إن شاء الله تعالى في جزم ما يعتل آخره معنى المعتل وبيان حرف العلة ﴿ تنبيه ﴾ لو سمي شخص بالفعل الذى آخره ألف كسعى ويخشى أو بالحرف كذلك نحو حتى فهل يسمى كلاهما مقصورا أولا والظاهر نعم إلا أن فرعا على من يحكى في أعرابه في نحو قول الشاعر * نبئت أخوالى بنى يزيد * (قوله نحو الفتى) هذا في الألف الظاهرة ونحو فتى في الألف المحذوفة فالتقدير في الأول على الألف الظاهرة وفي الثانى على الألف المحذوفة (قوله أوياء) أى في اسم معرب وقبلها مكسور سواء كانت الياء أصلية كالمرتقى أو عوضا عن واو كالداعى وسواء كان منصرفا كأمرا أو غير منصرف كجوار لأنه في جوار تقدير الفتحة في حالة الجر نيابة عن الكسرة ولم تظهر الفتحة مع خفتها لأنها نابت عن الكسرة فاستقلت لنيابتها عن المستقل أعنى أبقيت على حالة الاستقلال ويسمى ما آخره الياء معتلا منقوصا مسمى معتلا لما مرسومى منقوصا لأنه نقص منه بعض الحركات وظهرفيه بعضها أولاً لأنه تحذف لامه لأجل التنوين قال الشيخ خالد وكلا التعليلين لا يخلو عن نظر أما الأول فلأن نحو يدعو ويرمى نقص منه بعض الحركات وهو لا يسمى منقوصا وأما الثانى فلأن نحو الفتى حذف لامه لأجل التنوين ولا يسمى منقوصا اه أجاب الشيخ يس ناقلا عن شرح الحدود للفاكهى بأنه لا يلزم ذلك لأن المناسبة لا يلزم اطرادها كالتقارورة للزجاجة المعروفة سميت بذلك لقرى الماء فيها أى اجتماعه ولا يلزم منه تسمية الزير ونحوه قارورة اه فخرج بذلك الاسم الفعل نحو رى والحرف نحو فى وبذكر العرب نحو ذى اسم إشارة وبذكر اللزوم نحو مررت بأخيك وباشتراط ككون ما قبل الياء مكسورا ما كان قبلها سا كنا نحو طى ودخل بقيد اللزوم ما قدمناه وهو ما يعتل بعد الإبدال فى نحو المقرى فان الياء فى الأصل عوض عن الهمزة ولو سمي شخص بصورة الفعل الذى آخره واو فهل يجرى فيه الاعراب أو لا يجرى الظاهر الثانى لما سبين فى الاعراب عند الكلام على المعتل الآخر وهو أنه لا يوجد اسم آخره واو قبله مضموم إن شاء الله تعالى أو سمي بصورة الفعل الذى آخره ياء كيرمى حذفت الياء فى حالتى الرفع والجر تقول جاء يرم مررت يرم وتظهر الفتحة فى حالة النصب فتقول رأيت يرمى واعراب قولك مررت يرم مررت فعل وفاعل والباء جارة ويرم مجرور وعلامة جره الفتحة المقدرة لأنه اسم لا ينصرف والمانع له من الصرف العلمية ووزن الفعل فينشد عومل معاملة جوار (قوله نحو القاضى) هذا فى الياء الظاهرة ونحو قاض فى الياء المحذوفة فالتقدير فى الأول على الياء الظاهرة وفى الثانى على الياء المحذوفة وما أحسن قول بعضهم فى القاضى

واذا فزت بقاض مسعف * عادل فى الحكم خير منصف

فتأمل حكمة السر الخفى * ان للنقص والاستقلال فى

* لفظة القاضى لو عطا ومثل

(قوله فان الألف اللينة يتعذر تحريكها) جعل هذا تعليلا لما قبله أى فهى سا كنة لأنها هوائية تجرى مع النفس لا اعتمادها فى الفم والحركة تمنع الحرف من الجرى وتقطعه عن الاستطالة فلم يجتمعوا لهذا لو فرض تحريكها انقلبت حقيقتها وصارت همزة (لطيفة) قال ابن هشام فى شرح الشذور ومن محاسن بعض الفضلاء أنه كتب من مدينة قوص الى الشيخ العلامة بهاء الدين محمد بن النحاس الحلبي رحمه الله يتشوق اليه ويشكوه نحوه فقال : سلم على المولى البهاء وصف له * شوقى اليه وأنى مملوكه

نحو الفتى أو ياء نحو
القاضى فان الألف

أبدأ بحركتي اليه تشوقى * جسمى به مشطوره منهوكة
لكن نخلت لبعده فسكأتى * ألف وليس بممكن تحريكه

والمشطور من البيت ماحذف نصفه والمنهوك ماحذف ثلثه استعمل للضعيف (قوله اللينة) بسكون الياء
وتشديدها مكسورة مع فتح اللام فيهما كالميتة والميتة كما يؤخذ من القاموس (قوله فيقدر فيها) أى وان
كان كذلك فيقدر فيها (قوله الاعراب) أى جميعه وهو الرفع والنصب والجر (قوله نحو جاء الفتى) مثله جاء
فتى فتى فاعل جاء مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الألف المحذوفة لالتقاء الساكنين منع من
ظهورها التعذر وأصل فتى فتى تحركت الياء وانفتح ما قبلها قلبت ألفا فالتقى ساكنان الألف والتنوين
فحذفت الألف لالتقاء الساكنين فصار فتى ومنه أيضاً نحو المقرئ اسم مفعول من أقرئت الضيف فيقدر
فيه جميع حركات الاعراب وأصله مقر أباهمزة قلبت الهمزة ألفا شذوذا اذ هو الاغلب فيما همزته ساكنة
نحو رأس وانظر كتابنا فى صناعة الاعلال فانه مراتع الأطفال (قوله على الألف) أى الموجودة كما هو
ظاهروان كان كتابته بالياء على القاعدة الخطية (قوله منع) بالبناء للفاعل والتعذر فاعل لمنع ومن فى قوله
من ظهورها زائدة لأن قوله من ظهورها مفعول لمنع (قوله التعذر) وهو عدم وجود الاعراب فى الألف كما
أسلفنا (قوله ورأيت الفتى) مثله رأيت فتى فتى منصوب بفتحة مقدرة على الألف المحذوفة لالتقاء
الساكنين كما تقدم (قوله على الألف) فيه مامر (قوله ومررت بالفتى) مثله مررت بفتى فالباء حرف جر
وفتى مجرور بها بكسرة مقدرة على الألف المحذوفة لالتقاء الساكنين (تنبيه) قال الفاكهى فى شرح القطر
وشرح التمام واعرابه بالحركات الثلاث مخصوص بالمنصرف منه أما غير المنصرف منه كموسى وجبلى فلمقدر
فيه الضمة والفتحة فقط دون الكسرة لعدم دخولها فيه هذا مذهب الجمهور وذهب ابن فلاح اليمنى الى
تقديرها أيضاً فيه لأنها انما امتنعت فيما لا ينصرف كأحمد للثقل ولا ثقل مع التقدير (قوله ونحو جاء
القاضى) مثله جام قاض ومنه قوله تعالى لا ينكحها إلا زان أو مشرك فان فاعل لا ينكح مرفوع وعلامة
رفعه ضمة مقدرة على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين منع من ظهورها الثقل وأصل زان زانى بزنة فاعل
استثقلت ضمة الياء فحذفت الضمة فالتقى ساكنان وهما الياء والتنوين فحذفت الياء فصار زان (قوله على
الياء) أى الموجودة (قوله الثقل) بكسر ففتح كعظم وصغرو مائقل لا يتعذر لامكان الاظهار كقوله

لعمر ك ما تدرى متى أنت جأتى * ولكن أقصى مدة العمر عاجل

لكن لعله على حسب الرواية والافتقار يصح بالاسكان اذ لا ينكسر به الوزن فلا ضرورة فيه فلا يستشهد به
تأمل (قوله ومررت بالقاضى) مثله مررت بقاض فقاض مجرور بالياء وعلامة جره كسرة مقدرة على الياء
المحذوفة لالتقاء الساكنين منع من ظهورها الثقل (قوله وأما فى حالة النصب) مدخول أما محذوف التقدير
أما الاعراب للقاضى فى حالة النصب كما هو ظاهر (قوله فتظهر الفتحة على الياء) ومن العرب من سكن الياء
فى النصب أيضاً قال شاعرهم

ولو أن واش باليامة داره * ودارى بأعلى حضر موت اهتدى ليا

قال أبو العباس المبرد وهو من أحسن ضروريات الشعر لأنه حمل حالة النصب على حالة الرفع والجر أشمونى
وقوله من أحسن الخ أى لأن لغة ربيعة كذلك كذا ظهر لى (قوله أيضاً فتظهر الفتحة على الياء) أى
لخفتها سواء مما كان فيه الياء الموجودة كالقاضى أو المحذوفة كقاض وتظهر الفتحة أعنى فتحة النصب فى
جوار وغواش أيضاً وانما قلنا فتحة النصب لأن فتحة الكسرة فيهما لا تظهر كما أسلفنا قال ابن مالك

وذا اعتلال منه كالجوارى * رفعا وجرا أجره كسارى

قال السيوطى فى شرحه ونصبا كدراهم فى فتح آخره من غير تنوين نحو سيروافيها ليا لى انتهى (تنبيه)

اللينة يتعذر تحريكها
فيقدر فيها الاعراب
نحو جاء الفتى فالتقى
فاعل مرفوع بضمة
مقدرة على الألف منع
من ظهورها التعذر
ورأيت الفتى فالتقى
مفعول به منصوب
بفتحة مقدرة على
الألف منع من ظهورها
التعذر ومررت بالفتى
فالتقى مجرور بالياء
بكسرة مقدرة على
الألف منع من ظهورها
التعذر ونحو جاء
القاضى فالتقى فاعل
مرفوع بضمة مقدرة
على الياء منع من
ظهورها الثقل ومررت
بالقاضى فالتقى
مجرور بالياء بكسرة
مقدرة على الياء منع
من ظهورها الثقل
وأما فى حالة النصب
فتظهر الفتحة على
الياء للفتحة

قال يس في حاشية التصريح مانصه وتقدر أيضا عليها في المركب المزجي اذا كان أول الجزء الأول ياء والمعرّب اعراب المتضايين نحو قالى قلاو معدى كرب قال فى الجمع بلا خلاف وهل لو قدر أن الجزء الأول منه واو يكون كالياء الظاهر نعم بقى أن ألف لبدى قلب ياء نحو لديمهم وعليه فهل تقدر الفتحة على الياء اذا نصب أو على الألف المنقلبة ياء الظاهر الثانى هربا من تخلف قاعدة ظهور الفتحة على الياء (قوله نحو رأيت القاضى) مثله رأيت قاضيا وهو ظاهر (قوله فالفرق) مبتدأ خبره قوله أن ما آخره ألف الى المتن (قوله بين) ظرف مكان متعلق بالفرق (قوله ما آخره ألف) ما اسم موصول مضاف اليه وآخره ألف مبتدأ وخبر والجملة صلة الموصول وهو ما ويكتبان منفصلين ولا يكتسان متصلين (تنبيه) اذا كان لفظة ما زائدة كافة عن العمل فاما أن يكون المعمول رفعا فلا تتصل الا فى ثلاثة أفعال قل وكثر و طال تقول قلما وكثرا و طالما أو نصبا وهى المتصلة بان وأخواتها تقول انما الله الله واحد أو جرا وهى تتصل بأحرف وظروف تقول بما موضع وبينما نحن جلوس وتكتب متصلة فى جميع ما ذكر وأما ما التى فى كلام شارحنا هنا فغير زائدة ولذا تكتب منفصلة كما قدمنا (قوله أن ما آخره ألف) بفتح همزة أن يكون خبرا (قوله يتعذر) بالبناء للفاعل (قوله رفعا الخ) حال أى حال كونه مرفوعا أو غيره فالمصدر بمعنى اسم المفعول (قوله وما آخره) الواو للعطف وما مبتدأ وخبره قوله لا يتعذر ويجوز أن يكون ما فى محل نصب معطوفا على مدخول ان فقيه العطف على معمولى عامل واحد وهو جائز بالاجماع (تنبيه) بقى فى المعرب بالاعراب التقديرى أشياء الأول ما يضاف الى ياء المتكلم فانه يقدر فيه جميع الحركات الثلاث وهو الضم والفتح والكسر تقول قام غلامى رأيت غلامى مررت بغلامى الأول مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة وكذا فى الثانى وأما فى الثالث فتقدر فيه الكسرة عندهم وذهب ابن مالك الى أنه تقدر فيه الضمة والفتحة فقط وتظهر الكسرة فى حالة الجر واعترض بأن الكسرة موجودة قبل دخول العامل الجار قال الشيخ خالد فى شرح الازهرية وله أن يدعى أن كسرة المناسبة ذهبت وخلفها كسرة الاعراب كما قالوا فى شرب اذا بنوه للمفعول أن الكسرة فيه غير الكسرة فى المبنى للفاعل اه الثانى ما سكن آخره وقفوا تقدر فيه الحركات للثقل لا للتعذر وانما قلنا لا للتعذر لأن الوقف بالسكون ليس متعينا لأنه قد يكون بالروم وهو الاثنان ببعض الحركة الثالث ما سكن آخره تخفيفا وتقدر فيه الحركات للثقل أيضاً الرابع ما اشتغل آخره بحركة الاتباع كذلك الخامس ما سكن آخره لا لدغام فى الفعل فى نحو يضرب بكر لا فى نحو لم يضرب بكر لا ستيفاء الجازم مقتضاه ولا يقال ان سكون الآخر حاصل قبل وجود الجازم لأننا تقول مر فى مررت بغلامى آفا السادس ما سكن آخره للتخفيف نحو وينصركم فى قراءة السكون السابع الفعل المعتل الآخر فان فيه ما يقدر رفعا ونصبا وهو نحوشى ويرمى ويدعى بالبناء للمجهول فى الكل أو للفاعل فى الأول وما يقدر رفعا فقط فى نحو يرمى ويدعو بالبناء للفاعل (تمة) ما مشى المصنف عليه فى حد الاعراب هو على القول بأنه معنوى اختاره العلم وكثيرون وهو ظاهر مذهب سيويه وقيل انه لفظى فتعريفه ما جرى به لبيان مقتضى العامل من حركة أو حرف أو سكون أو حذف واختاره ابن مالك ونسبه الى المحققين قيل ان الأول أقرب الى الصواب وحكى الاهدل عن المرادى أن الثانى أقرب الى الصواب فكيفية الاعراب على الأول أن تقول فى قام زيد قام فعل ماض وزيد فاعل مرفوع وعلامة رفعه ضمة وعلى الثانى أنه مرفوع ورفع ضمة ظاهرة (قوله وأقسامه) شروع فى بيان ألقاب الاعراب قال أستاذ شيخنا النوع والضرب والصنف والقسم متقاربة المعنى أو متحدته عندهم يعنى أن بعض أفرادهم مسمى بالرفع وبعضها بالنصب وبعضها بالجر فلا حاجة الى اثبات كونها أنواعا منطقية اه قال شيخنا رحمه الله تعالى كأن مراده أن كونها أنواعا منطقية يتوقف على اثبات اتحاد حقيقة أفراد كل نوع كالمضمة والواو والألف والنون للرفع وهو مشكل اذ القدر المشترك بين هذه الاربعة مثلا وهو مطلق اللفظ أى على القول بأن الاعراب لفظى ليس بتمام حقيقتها وإلا لكان جميع أفراد الأنواع الاربعة

نحو رأيت القاضى
فالقاضى مفعول به
منصوب بفتحة ظاهرة
فالفرق بين ما آخره
ألف أو ياء أن ما آخره
ألف يتعذر اظهار
اعرابه رفعا ونصبا
وجرا وما آخره ياء
لا يتعذر ولكنه
يستثقل رفعا وجرا
(وأقسامه أربعة رفع
ونصب وخفض وجزم)
يعنى أن أقسام الاعراب

فرعا واحدا قال ومما يدل على أنه ليس المراد بالأنواع المنطقية قولهم ان الضمة رفع أصلى بخلاف الألف مثلا
اذ لا يعقل في النوع بالمعنى المنطقي الاصاله والفرعية اللهم الا أن يقال الممتنع تفرع بعض أفراد النوع عن
بعض من حيث كونها أفرادا لذلك النوع والمراد بالاصالة هنا أن يكون بعض الأفراد أكثر استعمالا أو
أغلب أو أرجح في نظر الواضع أو نحو ذلك ومثل هذا معقول في الأنواع فليتنامل اه شنواني (قوله أيضا
وأقسامه) أى من حيث هو أو بالنسبة للاسم والفعل أى مجموعها لأنه لو أراد به أقسام اعراب الاسم فقط أو
الفعل فقط لكانت ثلاثة ولو أراد أقسام اعرابها لكانت ستة ولم ينبه على هذا شارحنا بقاء الله بالسلامة وقد
نبه عليه الشيخ خالد في شرح المتن (تنبيه) الأقسام هنا مستعملة في حقيقتها وهى الجزئيات بخلاف
ما تقدم في الكلام فلا تغفل (قوله أربعة) ذكره ولم يقتصر على التفصيل محافظة على فوائد الاجمال والتفصيل
ولأنه يحتمل الزيادة والنقص وبذلك العدد يضعف أو يندفع ذلك الاحتمال وللإشارة الى أن الخبر مجموع
رفع وما عطف عليه كما مررت الإشارة لنظيره يس فان قيل ان ثلاثة منها ثبوتيات وواحدا عدمى لأنه عدم
تلك الثبوتيات وما يكون عدميا لا يشترك في النوعية مع الوجودى فاذا ليست أنواع الاعراب أربعة وقد
ذهب الى ذلك أكثر الكوفيين وتابعهم على ذلك المازنى على أنه روى عنه أنه قال الجزم ليس باعراب انما
هو عدم الاعراب وأن الجازم للفعل المضارع الصحيح الآخر يحذف الحركة ويلزم من حذفها السكون
فالسكون يوجد عند دخول الجازم لابه والاثر على القول بأن الاعراب لفظى حقه أن يكون بالعامل أجيب
عن الأول بأن ذلك لمجرد الضبط لا للجمع بين الوجوديات والعدميات وجعلهما واحدا مع أننا لو قلنا الرفع عدم
قسيميه قياسا على الجزم لا جواب لك والقول بأن الجزم ليس باعراب مردود كما يعلم في ضابط الاعراب وعن
الثانى بأن السكون لما كان لازما لحذف الحركة فكان السكون أثر العامل فليتنامل (قوله رفع ونصب الخ) قال
الرضى اعلم أن الحركات في الحقيقة أبعاض حروف العلة فضم الحرف في الحقيقة الاتيان بعده بلا فصل ببعض
الواو وكسره الاتيان بعده بحزء من الياء وفتحه الاتيان بعده بشئ من الالف والا فالحركة والسكون من
صفات الاجسام فلا تحمل الأصوات لكسرك لما كنت تأتى عقيب الحرف بلا فصل ببعض حروف المدسمى
الحرف متحركا كأن حركة الحرف الى مخرج حرف المد وبضد ذلك سكون الحرف فالحركة اذا بعد
الحرف لكنها من فرط اتصالها به يتوهم أنها معه لا بعده بلا فصل فاذا أشبعت الحركة وهى بعض حرف
المد صارت حرف مد تاما تهى (قوله يعنى أن أقسام الاعراب) أشار الى أن الهاء في قول المؤلف وأقسامه
راجع للاعراب لأنه من وظيفة الشرح والى أن الأقسام فى المتن تستعمل في حقيقتها بخلاف ما مر في الكلام
كما نبهنا أولا فلا تغفل (قوله نحو يضرب زيد) نحو خبر مبتدأ محذوف أى وذلك نحو ويجوز أن يكون مفعولا
لفعل محذوف تقديره أعنى وقوله يضرب زيد مراد لفظه مجرور المحل باضافة نحو اليه وأما باعتبار المعنى فسيأتى
في كلام الشارح (قوله ونصب) معطوف على قوله رفع (قوله لن أضرب عمرا) مراد لفظه مجرور المحل
باضافة نحو اليه (قوله زيد فى الأول) جواب شرط مقدر تقديره اذا عرفت معرفة وجوه التمثيل فزيد فى
الأول أى فى قوله يضرب زيد (قوله مرفوع يضرب) أى بلفظ يضرب وهو اظهر لفائدة التمثيل وقديقال
لم أظهر الفائدة فى زيد وقد يوجد فى يضرب أيضا فالأولى للشارح بقاء الله بالسلامة أن يقول فى يضرب وزيد
مرفوعان لأن الرفع لاسم وفعل فافهم ذلك (قوله واضرب الخ) الواو عاطفة أضرب مبتدأ مرفوع بضمه
مقدرة على آخره منع من ظهورها حركة الحكاية وهو الآن اسم لارادة اللفظ (قوله فى الثانى) أى فى المثال
الثانى من قوله لن أضرب عمرا وقوله فعل مضارع أى صحيح الآخر تام متصرف وقوله منصوب بلى أى
وعلامه نصبه الفتحة الظاهرة (قوله وعمرا) الواو عاطفة عمر مبتدأ مرفوع بضمه مقدرة على آخره منع من
ظهورها حركة الحكاية (قوله منصوب بأضرب) أى بلفظ أضرب وهو الآن اسم على ارادة اللفظ وأظهر

أربعة رفع نحو يضرب
زيد ونصب نحو لن
أضرب عمرا وخفض
نحو مررت بزيد وجزم
نحو لم أضرب فزيد فى
الأول مرفوع يضرب
على أنه فاعله وأضرب
فى الثانى فعل مضارع
منصوب بلى وعمرا
منصوب بأضرب على
أنه مفعول

الشارح هنا فائدة التمثيل من الاسم والفعل خلاف ما تقدم في الرفع فلا تغفل (قوله وزيد في الثالث) أي في المثال الثالث وهو قوله مررت بزید وقوله مجرور بالباء أي وهذا أعني فائدة التمثيل لا يشمل مررت بخلاف سابقه (قوله وأضرب) بالجزم وقوله في الرابع أي في المثال الرابع وهو قوله لم أضرب ولم يذ كر في هذا المثال المفعول به (قوله ولن تسمى حرف نفي ونصب) سيأتي ان شاء الله تعالى أني أبين ذلك في باب الأفعال (قوله لأنها تنفي الفعل) تعليل لقوله حرف نفي أي انما سميت حرف نفي لأنها تنفي الفعل (قوله وتنصبه) تعليل لقوله ونصب أي انما سميت حرف نصب لأنها تنصب الفعل المضارع (قوله وتصيره) تعليل لقوله واستقبال أي انما سميت حرف استقبال لأنها تنصب الفعل مستقبلا (تنبيه) تصير بتشديد الياء من صير يصير تصيرا وهو من صار الناقص يرفع الاسم وينصب الخبر فلما عدى بالتشديد صار له مفعولان وأظن أنه خرج من الناقصة اذ الناقص ماله اسم ولا يكون الاسم إلا مرفوعا وهنا منصوب لكن المفعول الثاني هنا في الاصل خبره والمفعول الأول اسمه والفاعل هو الذي يؤخذ من التشديد اذا صار التركيب بعد التصير وصار مستقبلا فافهم ذلك قال ابن مالك وهب تعلم والتي كصيرا * أيضا بها انصب مبتدا وخبرا

(قوله ولم تسمى الخ) سيأتي أيضا ان شاء الله تعالى (قوله لأنها تنفي الفعل) تعليل لقوله حرف نفي أي أنها سميت حرف نفي لأنها تنفي الفعل وهو بفتح المثناة الفوقية من نفاء المتعدي (قوله وتجزمه) تعليل لقوله وجزم أي انما سميت حرف جزم لأنها تجزم الفعل (قوله وتقلب معناه) تعليل لقوله وقلب أي انما سميت حرف قلب لأنها تقلب معناه وهو بتشديد اللام من قلب يقلب تقليبا (قوله فيصير) باسكان الياء من صار أي لا من صير المشدد والاقال فتصير بتأنيته على نسق ما قبله (قوله فللاسماء) الفاء للتفصيل واللام جارة والأسماء مجرورها متعلق بمحذوف وذلك المحذوف خبر مقدم على الخلاف الآتي في باب المبتدا وزعم الوالد أبقاه الله بالسلامة أن من الحروف الجارة ما يجر الاسم ويرفع الخبر وهو غير معلوم في كتب النحو فيما طالعهنا وقوله الرفع مبتدأ مؤخر قدم الخبر للاهتمام بشأنه (قوله أيضا فللاسماء) أي معربة كانت أو مبنية فالمعربة اعرابها على أولها ظاهرا أو مقدرها والمبنية اعرابها بالحلية أي انها في محل كذا (قوله من ذلك) أي من ذلك المذكور وهو قوله رفع ونصب الخ قال الشنواني قال السعد التفتازاني كغيره يجوز أن يكنى باسم الإشارة الموضوع للواحد عن أشياء كثيرة باعتبار كونها في تأويل ما ذكر وما تقدم كما يكنى عن أفعال كثيرة بلفظ فعل لقصد الاختصار كما تقول للرجل نعم ما فعلت وقد ذكر أفعالا كثيرة وقصة طويلة كما تقول له ما أحسن ذلك وقد يقع مثل هذا في الضمير الآن في الإشارة أكثر وأشهر اه (قوله الرفع) أي ظاهرا في قام زيد وجاءني الزيدان أو مقدر في جاءني الفتى أو علا في يعجبني أن تقوم وأن تصوموا خير لكم (قوله والنصب) أي ظاهرا في رأيت زيدا أو مقدر في رأيت غلامي أو محلا في رأيت أن تقوم (قوله والحذف) أي ظاهرا في مررت بزید أو مقدر في مررت بالفتى أو علا في رغبت في أن تدرس الكتب (قوله ولا جزم فيها) لانه لا فاعل للجنس جزم اسمها بالانوين وفيها جار ومجرور متعلق بمحذوف تقديره كائن فيها فكائن خبر لا مرفوع وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره (قوله يدخلها الرفع) أي يوجد فيها الرفع كما مر في مواطن كثيرة (قوله نحو جاء زيد) مثال للرفع الظاهر فجاء فعل ماض زيد فاعله مرفوع وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره (قوله والنصب) معطوف على قوله الرفع (قوله نحو رأيت زيدا) مثال للنصب الظاهر رأيت فعل وفاعل زيدا مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة (قوله نحو مررت بزید) مثال للمخفوض الظاهر الاعراب ومررت فعل وفاعل بزید جار ومجرور متعلق بمررت (قوله ولا يدخلها الجزم) أي لا يوجد في الأسماء الجزم (قوله ولا لافعال) الاعراب هنا كالاعراب فيما مرثمة فان قيل لم جمع الأفعال مع أن الفعل المعرب واحد وهو المضارع الخالي من النونين نون التوكيد المباشر ونون الاناث أوجب بأن المصنف جمعها لمقابلتها بالأسماء أو

وزيد في الثالث مجرور بالباء وأضرب في الرابع فعل مضارع مجزوم ولم ولن تسمى حرف نفي ونصب واستقبال لأنها تنفي الفعل وتنصبه وتصيره مستقبلا ولم تسمى حرف نفي وجزم وقلب لأنها تنفي الفعل وتجزمه وتقلب معناه فيصير ماضيا (فللاسماء من ذلك الرفع والنصب والحذف ولا جزم فيها) يعني أن الأسماء يدخلها الرفع نحو جاء زيد والنصب نحو رأيت زيدا والحذف نحو مررت بزید ولا يدخلها الجزم (وللافعال)

بالنظر لافرادها الذهنية وترك شارحنا العلامة أبقاه الله بالسلامة قيد المعربة اذ الكلام فيها وانما قيد الشيخ خالد رضى الله عنه في شرحه هنا وتركه في الأسماء لأن الأكثر في الأسماء الاعراب وفي الأفعال البناء قال بعضهم والحرف مبنى بكل حال * وغالب البناء في الأفعال

(قوله من ذلك) أى المذكور وهو قوله رفع ونصب الخ (قوله الرفع) أى ظاهرا كما في يقوم أو مقدر نحو يدعو ويغشى ويرمى (قوله والنصب) أى ظاهرا فى لن يقوم أو مقدر كما فى قوله تعالى ولن ترضى عنك اليهود ولا النصارى (قوله يدخلها الرفع) أى يوجد فيها الرفع (قوله نحو يضرب) لا يمكن اعرابه لخلوه من المسند اليه فلو قال بدل نحو تقول كان أولى (قوله ولا يدخلها الحذف) أى لا يوجد فيها الحذف أى لأن الحذف من علامات الاسم ولذا التزم نون الوقاية مع الفعل قبل ياء التكلم فى نحو يضربنى وأنا لا أرى منعا من أن يكسر آخر الفعل مع عارض اذ المنفى فى الفعل الحذف أعنى به خفض اعراب لا مجرد الكسر والا لاورد عليه نحو ليسى بناء على الأصح أنه فعل (قوله يشترك) بكسر الراء والاسم والفعل فاعله (قوله ويختص الاسم بالحذف) ان قيل يلزم عليه التكرار فإنه ذكر أولا أن الاسم يعرف بالخفض فيستفاد منه أن الحذف يختص بالاسم ثم ذكر هنا ما يوافقّه أجيب بأن الغرض مختلف فذكر هناك لغرض التمييز وان لزم منه الاختصاص وذكر هنا لغرض كونه نوعا من الاعراب ويختص بالاسم وان لزم مما هناك والباء فى الحذف داخل على المقصور يعنى أن الحذف مقصور على الاسم لا يتجاوز الى الفعل وأما الاسم فليس مقصورا على الحذف بل يتعداه الى الضم والفتح واعلم أن الباء بعد الاختصاص يجوز دخولها على المقصور والمقصور عليه باتفاق وانما الخلاف فى الغالب فذهب السعدان الغالب دخولها على المقصور كما يشهد به غير موضع من مختصره وعكس السيد فالنظم المشهور

والباء بعد الاختصاص يكثر * دخولها على الذى قد قصروا

وعكسه مستعمل وجيد * ذكره الخبر الهام السيد

حقه ابدال السيد بالسعد قاله الأمير (قوله والفعل بالجزم) فيه مامر (فائدة) * انما اختص الجر بالاسم والجزم بالفعل لقصد التعادل لأن الاسم أخف من الفعل لكون مدلوله بسيطا بخلاف الفعل لدلالته على الحدث والزمان والسكون أخف من التحريك فأعطى الثقيل للثقيل وله توجيه ثان وهو أن الجر بالاضافة أو بالحرف وهى تفيد الملك أو الاستحقاق وللعل معنى لا يوصف بذلك والجزم قد يكون بلم وهى للنفي والاسم قد يكون ذاتا وهى لاتنفي وله توجيه ثالث وهو أن يقال وجه اختصاص الجر بالاسم ضعف عامله اذ هو الحرف أو الاضافة فلم يكن أهلا لأن يحمل عليه ووجه اختصاص الجزم بالفعل أن عامله لا يكون الانفيا أو تشكيكا وذلك لا يكون الانفيا يقبلهما والاسم لا يقبلهما وأما اشتراكهما فى الرفع والنصب فلقوة عاملهما وحمل الاسم على الفعل فيهما اه من حواشى الشذور والله سبحانه وتعالى أعلم

باب معرفة علامات الاعراب

من اضافة الدال للمدلول بناء على مختار المحققين وسيدهم وهو الجرجاني فى مسمى الكتب والأبواب والفصول أنه الألفاظ المخصوصة الدالة على المعانى المخصوصة أى هذا دال معرفة الخ أو من اضافة العام الى الخاص كشجر أراك وعلم النحو بناء على أنه المسائل وهى بمعنى اللام على كلا التقديرين والمراد بالمعرفة الادراك واطافة الباب اليها من اضافة السبب للسبب أى باب هو سبب حصول معرفة الخ ولا ينافى ما تقدم من أنه من اضافة الدال للمدلول لأن ذلك بالنظر لمدلوله أى الباب وهو علامات الاعراب وهذا بالنظر للمعرفة ثم اعلم أن المصنف عبر بالمعرفة مع أنها لا تنقل الا لادراك الجزئيات كزيد وعمر والبسائط وهى ما لا يقبل الانقسام كغاية النقطة فكان الأولى للمصنف أن يعبر بالعلم لأنه يقال للكل كالحىوان والانسان أو المركب كالنسبة فى نحو زيدا قائم ويقال عرفت الله دون علمته وأيضا المعرفة للادراك المسبوق بالعدم أو للاخير من

من ذلك الرفع والنصب
والجزم ولا خفض فيها)
يعنى أن الأفعال يدخلها
الرفع نحو يضرب
والنصب نحو لن
أضرب والجزم نحو لم
أضرب ولا يدخلها
الخفض فالرفع والنصب
يشترك فيهما الاسم
والفعل ويختص
الاسم بالخفض والفعل
بالجزم (باب معرفة

الادراكين لشيء واحد اذا تخلل بينهما عدم بأن أدرك أولاً ثم ذهل عنه ثم أدرك ثانياً والعلم للادراك المجرد من هذين الاعتبارين ولذا يقال الله تعالى عالم ولا يقال له عارف ويحجب عنه بأنه جرى على مذهب الأكثر من أنهما بمعنى واحد أو أنه نزل العلامات لقلتها المفهومة من التعبير الذي جمع المؤنث السالم وهو من جموع القلة منزلة الجزئي الذي لا تكثرفيه أو نزلها منزلة الجزئي تسهيلاً على الطالب حتى كأن ادراكها وإن كانت كلية كادراك الجزء في السهولة وقرب تناول وبأنه لما كانت المعرفة تشعر بسبق الجهل فهي تناسب المعاني المقصودة بوضع هذه المقدمة بأنه يمكن أن يقال المراد بالمعرفة امكانها وبالعلامات كل فرد من العلامات بمعنى أي فرد يوجد منها كما قاله بعض الأفاضل فإن قيل يلزم للمصنف أنه ترجم لشيء وهو المعرفة ولم يذكره وذكروا شيئاً وهو علامات الاعراب التي عقد لها الباب ولم يترجم له أجيب بأن المعرفة لما كانت تنشأ من هذا الباب أضافه إليها إضافة السبب للمسبب كما تقدم لأن من طالع المسائل التي يدل عليها الباب حصلت له معرفة علامات الاعراب والإضافة تصح لأدنى ملازمة وبعضهم أجاب بأن التعريف كما يكون بالحد والعلامة يكون بالتقسيم ولا شك أن المصنف عرف هذه العلامات بالتقسيم حيث قسم الرفع إلى أصلي وفرعي والنصب والخفض والسكون كذلك (قوله علامات الاعراب) إن قيل إن العلامات التي ذكرت ليست علامات للاعراب المطلق والتركيب مشعر بأن العلامات تدل على اعراب مطلق أي كانت تدل على الحقيقة والماهية لا خصوص الأفراد والأمري ليس كذلك إذ الضمة مثلاً تدل على خصوص الرفع لا على عموم الاعراب أعني النصب والخفض ويدل عليه قول المؤلف فأما الضمة الخ أجيب بأن فيه حذف مضاف أي علامات أقسام الاعراب كما قدره الشيخ خالد في شرح المتن والفاكه في شرح المتممة وأزال الشبه في الشرح المذكور بقوله بعد قول المتن للرفع وهذا هو القسم الأول من أقسام الاعراب واعتراض على من قدر المضاف بأن لنا اعراباً لا يكون فيه الا علامتان وهو الجزم ولو أبقيناه على ظاهر المتن لكان أولى إذ لا يرد فيه اعتراض بأن قسمنا العلامات فقلنا للرفع كذا وللنصب كذا وللخفض كذا وللجزم كذا والمجموع علامات وأجيب بأن الجمع فيه باعتبار الأفراد الشخصية وهي ممكنة التحقق في أفراد الفعل المعرب وفيه نظر إذ يلزم عليه أن المراد ما يدخله العلامات لا ذكر العلامات والترجمة تأباه ويمكن أن يجاب أيضاً بأن من قدر المضاف استعمل الجمع فيما فوق الواحد على حد قوله تعالى أولئك مبرؤن أي عائشة وصفوان رضي الله عنهما على أن الإضافة تنال ما ينال المعرفة بآل (قوله أيضاً علامات الاعراب) العلامات جمع علامة بمعنى علم أو جمع علم كاصطبلات جمع اصطبل اه تصريح ورد الأول بأنه إن أراد علم الجنس لزم منع لفظ الضمة من الصرف للعلمية والتأنيث مع أنه مصروف قطعاً أو علم الشخص لزم ذلك مع عدم تناولها لسائر أفراد الرفع أو بأن الضم ٧ كما قاله اللقاني في حواشي التوضيح صدق جد النكرة وهي ما دل على شيء لا بعينه ورد الثاني بما قاله الدنوشري بأنه غلط من الشيخ رضي الله عنه فإنه لو كان جمع علم لقل علامات لا علامات لأن الألف والتاء يزادان على المفرد والقرض أن مفردة علم ثم هذه المقولة بالنسبة لمن قال إن الاعراب لفظي وإن قلنا إن الاعراب معنوي كما عليه المؤلف فعلامات جمع علامة بمعناها فافهم فأنحرفنا لك صيانة لا اعتراض القائل بأن الاعراب لو قيل على مذهب من جعله لفظياً ﴿تنبيه﴾ إن للاعراب علامات أصولاً وعلامات فروعاً فالأصول هو الضم للرفع والفتح للنصب والكسر للجر والسكون للجزم وغيرها فروع قال ابن مالك

فارفع بضم وانصبن فتحا وجر * كسرا كذكر الله عبده يسر

واجزم بتسكين وغير ماذكر * ينوب نحو جا أخو بني نمر

وهذا على سبيل التصريح ولقد أحسن من نظم ألقاب الاعراب على سبيل التلويع

لقد فتح الرحمن أبواب فضله * ومن بضم الشمل فأنحجر الكسر

ومدسكن القلب انتصبت لشكره * لجزمي بأن الرفع قدجره الكسر

(قوله للرفع) معنى الرفع لغة العلو والارتفاع ومنه الرفع واصطلاحاً على القول بأن الأعراب لفظي نفس الضمة وما ناب عنها وعلى أنه معنوي كما عليه المصنف تغيير مخصوص علامته الضمة وما ناب عنها وسمى رفعاً لارتفاع الشفة السفلى به وهذا ظاهر في الضمة والواو ودون الألف والنون ودخول الأصل في المناسبة كاف وقيل سمي رفعاً لارتفاعه على أخويه لكونه أعراب العمدة على القولين الآتي بينهما في الفاعل إن شاء الله تعالى. ولذا قدم على غيره (قوله أيضاً للرفع أربع علامات) للرفع جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم وقوله أربع علامات مبتدأ مؤخر والمراد به أن للرفع من حيث هو لا بقيد كونه في الاسم فقط لأنه ثلاثة أوفى الفعل فقط لأنه اثنان أوفيهما جميعاً لأنه خمسة (قوله الضمة) على الأصل وقوله الواو والألف والنون نيابة عن الضمة كما تقدم وقدم الضمة لصالها وثني بالواو لكونها تنشأ عن الضمة إذا أشبعت فهي بنتها وثلاث بالألف لأنها أخت الواو في المد واللين وختم بالنون لضعف شبهها بحروف العلة في الغنة عند سكونها ولا يخفى ما في كلام المصنف من الحسن من حيث أنه بدأ بالأمر وثني بالبنت وثلاث بالأخت فقدم البنات على الأخوات وكان النون أجنبية عنها (قوله أيضاً الضمة) بدل من أربع بدل مفصل من مجمل وهل هو بدل كل أو اشتمال إن نظرنا إلى الجميع فهو بدل كل وإن نظرنا إلى كل فرد فهو بدل مفصل من مجمل (١) والأول هو التحقيق اهـ عبد المعطى على الشيخ خالد فليحرر (قوله يعني أن الكلمة الخ) أعم من أن تكون فعلاً أو اسماً فالاسم يدخله الضمة والواو والألف والفعل يدخله الضمة والنون (قوله واحد) أشار به إلى أن كلام المصنف كذلك لأن لم نجد كلمة أعرابها اثنان أو أكثر من ذلك (قوله من أربع علامات) ذكر العدد لأن المعدود وهو علامات مؤنث قال ابن مالك

ثلاثة بالتاء قل للعشرة * في عدما آحاده مذكوره
وهو حل ما ألغز به الحريري في مقاماته * أي موضع يلبس الذكران * براقع النسوان * وتبرزربات
الحجال * بعمامة الرجال * (قوله أما الضمة) بكسر همزة أما وهي غير عاطفة باتفاق لاعتراضها بين
العامل والمعمول في مثل قام زيد وإما عمرو وبين أحد المعمول على العامل ومعموله الآخر في نحو رأيت إما
زيداً وإما عمراً وبين المبدل منه وبدله نحو قوله تعالى حتى إذا رآوا ما يوعدون أما العذاب وإما الساعة فإن
ما بعد الأولى بدل مما قبلها وما هنا من هذا القبيل وسيأتي باقي البحث في العطف إن شاء الله تعالى (قوله
مرفوع بالضمة) لا يناسب ما ذهب إليه المؤلف لأن هذا مبني على القول بأن الأعراب لفظي فالأولى للشارح
أن يقول فعلة رفعه بالضمة قال الرضي الباء في الضمة بمعنى مع ويجوز أن يكون المعنى ملتبساً بالضمة اهـ
أي فتكون الباء للاتصاف (قوله أو الواو) قد نزل أو منزلة أما الثانية وأوهنا للتفصيل وهو أعنى التنزيل
شائع في عبارة المتأخرين خلاف قانون المتقدمين (قوله مرفوع بالواو) أي مع الواو أو ملتبس بالواو على
ما قدمنا عن الرضي (قوله أو الألف) أو منزل منزلة أما الثالثة وقد قدمنا (قوله بالألف) لوقال وعلامة رفعه
بالألف كان أولى ليكون جارياً على ظاهر ما ذهب إليه المصنف كما أسلفنا (قوله فاما الضمة) الفاء فاء الفصيحة
وتقدم نظيرها وأما حرف شرط وتفصيل وتوكيداً ما كونهما شرطاً فبدليل لزوم الفاء بعدها قال ابن مالك

أما كمهايك من شيء وفا * لتلو تلوها وجوبا ألف

وقد بينتهما في غير ما تأليف فلو كانت الفاء للعطف لم تدخل على الخبر إذ لا يعطف الخبر على مبتدئه ولا يقول به
أحد ولو كانت زائدة لصح الاستغناء عنها مع أنهم أئزموها بعدها فإن قلت فما بالها حذفت في قوله تعالى وأما
الذين أسودت وجوههم أ كفرتم بعد إيمانكم وفي قوله ﴿أما القتال لاقبال لديكم﴾ وقول حسان
رضي الله عنه من يفعل الحسنات الله يشكرها * والشر بالشر عند الله مثلاً

قلت حذفتها تبعاً للقول المحذوف التقدير فيقال لهم أ كفرتم وحذفها في الشعرين للضرورة على أن بعضهم
قال الرواية في بيت حسان ﴿من يفعل الخير فالرحمن يشكره﴾ وأما كونها للتفصيل فلا أنه غالب حالها

(للرفع أربع علامات
الضمة والواو والألف
والنون) يعني أن
الكلمة يعرف رفعها
بواحد من أربع
علامات أما الضمة نحو
جاء زيد فزيد فاعل
مرفوع بالضمة أو الواو
نحو جاء أبوك وجاء
الزيدون فأبوك فاعل
مرفوع بالواو والزيدون
فاعل مرفوع بالواو أو
الألف نحو جاء الزيدان
فالزيدان فاعل
مرفوع بالألف أو
النون نحو يضربان
فيضربان فعل مضارع
مرفوع بثبوت النون
(فأما الضمة

قال تعالى أما السفينة أما الغلام أما الجدار الآيات وأما كونها للتوكيد فقال في المغنى مانصه ولم أر من أحكم شرحها غير الزمخشري فإنه قال **في فائدة** أما في الكلام تعطيه فضل توكيد تقول زيد ذاهب فإذا قصد توكيد ذلك وأنه لا عمالة ذاهب وأنه بصد الذهاب وأنه من على عزيمة قلت أما زيد فذاهب ولذا قال سيويه في تفسيره مهما يكن من شيء فزيد ذاهب وهذا التفسير مدل بفائدتين بيان كونه توكيدا وأنه في معنى الشرط انتهى ثم ذكر أنه مع أما العبيد فذو عبيد بالنصب وأما قريشا فأنا أفضلها وفيه عندي دليل على أمور أحدها أنه لا يلزم أن يقدر مهما يكن من شيء بل يجوز أن يقدر غيره مما يليق بالحل إذا التقدير هنا مهما ذكرت والثاني أن أما ليست العاملة إذ لا يعمل الحرف في المفعول به والثالث أنه يجوز أما زيدا فاني أكرم على تقدير العمل للمحذوف اه والمعجب منه أنه ذكر أن أما مفسرة بهما ثم ذكر أن أما لا تعمل مع أنها يمكن أن تعمل في المحذوف لكن إذا نظرت شرحنا على الحل وجدت الجواب ببعض تأمل وانما ذكرناها هنا لأن المؤلف رحمه الله تعالى لم يتعرض لها في الجواز فينبغي أن يلحق الكلام هنا بما هناك (قوله فتكون علامة للرفع) الفاء واقعة في جواب أما كما تقدم وجملة تكون واسمها وخبرها خبر الابتداء وهو لفظة الضمة (قوله في أربعة مواضع) يحتمل أن يكون الظرف متعلقا بعلامة فالظرف لغو لكون العامل فيه خاصا ويحتمل أن يكون نعتا متعلقا بمحذوف تقديره علامة كائنة في أربعة مواضع فالظرف مستقر لكون العامل فيه عاما واجب الحذف وقد يعبر بعبارة أخرى كما في عبد المعطى على الشيخ خالد وهو أن يقال الفرق بين الظرف المثنى والمستقر أن المثنى يتعلق بالمدكور قبله من فعل أو ما أشبهه وغير المثنى يتعلق بشيء محذوف بحسب ما يقتضيه الحال وهذه العبارة أوضح من الأولى وفي باب الابتداء والخبر ما فيه كفاية للبندى إن شاء الله تعالى وانما ذكرنا هذا لأجل حل كلام المؤلف (قوله أربعة مواضع) بتأنيث العدد لأن معدوده مذكر كما قدمنا وهي ثلاثة مواضع من الأسماء وموضع في الأفعال وهو الفعل المضارع وأربعة مضاف ومواضع مضاف إليه مجرور بالفتحة لأنه اسم لا ينصرف والمانع له من الصرف صيغة منتهى الجموع (قوله في الاسم المفرد) بدل من قوله في أربعة مواضع بدل البعض من الكل أو بدل مفصل من مجمل وهو هنا ما ليس مثنى ولا مجموعا ولا ملحقا بهما ولا من الأسماء الخمسة فخرج بعدم كونه مثنى نحو الزيدان وبعدم كونه مجموعا نحو الزيدون وبعدم كونه ملحقا بالمثنى والمجموع نحو كلا وكلا وعشرون وبابه وبعدم كونه من الأسماء الخمسة نحو أبوك وأخوك وما أشبه ذلك فلا يسمى كل منهما مفردا وانما قلنا هنا لأن المفرد في باب الابتداء ما ليس جملة ولا شبيهها وفي باب النادى ما ليس مضافا ولا شبيهها به وستمر بهما في بابهما إن شاء الله تعالى (قوله أيضا في الاسم المفرد) مذكرا كان أو مؤنثا للعاقل أو غيره نكرة أو معرفة منصرفا أو غير منصرف ذاتا أو صفة علما شخصيا أو جنسيا مرتجلا أو منقولا أو غير علم كزيد وفاطمة وأم عريط وأسامة ورجل وامرأة وهلال وشمس والرجل والمرأة والهلال والشمس وأحمد وهند ومودوعا وأم وأحمد وحائض وقوم وجماعة وأدد وماء ونار وصاهل وما أشبه ذلك (قوله وجمع التكسير) قال للرضى أعرب اعراب المفرد أى بجميع الحركات إذا كان منصرفا لمشابهة المفرد بكونه صيغة مستأنفة مغيرة عن وضع مفردة ويكون بعضه مخالفا لبعض في الصيغة كالمفردات المتخالفة للصيغ وأيضا لم يطرد في آخره حرف لين صالح لأن يجعل اعرابا كما في الجمع بالواو والنون اه والأولى في التعبير أن يقول والجمع المكسر كما هو عبارة الأقدمين (قوله وجمع المؤنث السالم) إن قيل قد يكون مكسرا كبنات وأخوات وكسجدات وركعات وغرفات لتحريك وسطها بعد سكونه في المفرد وقد يكون مفردا كعرفات وقد يكون مذكرا ككلمات واصطبلات أجيب بأن جمع المؤنث السالم صار لقبا لكل ما جمع بألف وتاء مزيدتين وسيأتي بحثه (قوله الذي لم يتصل) الذي موضعه رفع نعت للفعل المضارع ولا يتوهم أنه مع صلته نعت له قال في المغنى وبلغنى عن بعضهم أنه كان يلحقن أصحابه أن يقولوا إن الموصول وصلته في موضع كذا محتجا بأنهما كلمة واحدة قال

فتكون علامة للرفع
في أربعة مواضع في
الاسم المفرد وجمع
التكسير وجمع المؤنث
السالم والفعل المضارع
الذى لم يتصل

والحق ما قدمت لك بدليل ظهور الاعراب في نفس الوصول في نحو ليقم أيهم في الدار ولأكرم من أيهم عندك
وامرر بأيهم هو أفضل وفي التنزيل ربنا أرنا الذين أضلنا قال * فحسبي من ذى عندهم ما كافينا *
وقال * نحن اللذون صبحوا الصباحا * وقال * هم اللاؤن فكوا الغل عنى * اه ببعض تغيير
لكن قوله فحسبي من ذى لعله في بعض الروايات والافالذى عليه أكثر الكتب فحسبي من ذوبالواو على كل
حال (قوله لم يتصل بآخره شيء) لم يحرف نبي وجزم وقلب ويتصل فعل مضارع مجزوم بلم وأصل يتصل يتصل يوصل
لأنه مثال واوى من الوصول قلبت الواو تاء للقاعدة الصرفية ثم أدغمت التاء في التاء فصارت يتصل كما ذكرنا
في الزلال في الاعلال وبآخره متعلق به وشيء فاعل يتصل والجملة صلة الذى (قوله شيء) أى من نون التوكيد
المباشر لفظا وتقديرًا ومن نون الأناث ومن الألف والواو والياء كما سيصرح بها شارحنا أبقاه الله بالسلامة
(قوله في هذه المواضع) أى الأربعة (قوله رفعها) أى رفع المواضع الأربعة (قوله لفظا أو تقديرًا) أى
أو عملا ويمكن أن يقال المحلى داخل تحت المقدّر (قوله نحو جاء زيد) أى نحو زيد من جاء زيد كما هو ظاهر
عبارته ودخل في نحو ما قدمنا ومهدنا لك (قوله زيد والفتى) أشار به إلى أن الضمة في المفرد قسمان قسم
لفظي وقسم تقديري فاللفظي في زيد والتقديري في الفتى (قوله مرفوع بالضمة) الأولى للشارح أن يقول
وعلمة رفعه الضمة ليكون جاريا على طريقة المتن (قوله المقدرة) أى على الألف وقوله للتعذر أى لأن
الألف لا تقبل الحركة كما قدمنا هناك فلتراجع (قوله وجمع التكسير) مبتدأ وقوله نحو جاء إلى آخره خبره
وقوله وهو ما تغير عن بناء مفردة جملة اعتراضية فاصلة بين المبتدأ والخبر والذى يدل عليه عبارته قبل فالاسم
المفرد ٧ ولا يجوز غيره فافهم ذلك (قوله وهو ما تغير عن بناء مفردة) هذه العبارة أولى من تعبير الشيخ
خاله في شرحي المتن والأزهرية بقوله ما تغير فيه بناء مفردة لأن المتغير هو الجمع لا مفردة كما يعلم بالتأمل وأولى
من عبارة الشارح أبقاه الله بالسلامة ما في شرح الألفية تبعا للأشعري بقوله هو الاسم الدال على أكثر
من اثنين بصورة تغيير لصيغة مفردة لفظا أو تقديرًا لأنه يلزم أن لا يستعمل الأعلى أكثر من اثنين قال
الأشعري وإنما قلنا بصورة تغيير لأن المفرد باق على أصله فالحرركات التي في الجمع غير الحركات التي في المفرد
في الحقيقة انتهى بالمعنى (قوله أيضا ما تغير عن بناء مفردة) أى جمع تغير عن بناء مفردة وهو ما دل على أكثر
من اثنين أى في الأصل فلا ينافي استعماله فيما فوق الواحد الصادق بالاثنتين وقوله عن بناء مفردة أى عن صيغة
واحدة فالمراد بالمفردة هنا ما قابل المركب أى تغير لغير اعلال بخلاف نحو قاضون ومصطفون فانهما جمعا
تصحيح وتغير عن بناء واحدهما بالاعلال ولا الحاق علامة جمع بخلاف نحو الزيدون فانه تغير عن بناء
مفردة لا الحاق علامة جمع ونحو هندات لا الحاق مامر ولا يعرب بالحروف بخلاف سنون وأرضون فانه تغير عن
بناء مفردة ولكنه يعرب بالحروف وفيه دور لأنه يلزم الجواب إذا سئل لم أعرب بالحركات الجمع المكسر أن
يقال فيه لا يعرب بالحروف ولم أستحضر الجواب الآن فتأمل فانه مشكل (قوله عن بناء مفردة) وذلك
التغير في ستة أقسام الأول التغير بالزيادة على المفرد من غير تغيير شكل نحو صنو وصنوان وهو فرع الشجر
والثاني التغير بالنقص عن المفرد من غير تغيير شكل نحو تخمة بضم التاء وفتح الحاء المعجمة وتخم وهو ثقل
المعدة بسبب كثرة الطعام حتى ضعفت عن هضمه فيحدث منه الداء وأصل تائه الواو لأنه من الوخامة وقد يوجد
نظيره وهو تراث من الوراثه كما ذكرنا في كتابنا الزلال والثالث التغير بتبديل الشكل من غير زيادة ولا
نقص نحو أسد بفتحين للمفرد وأسد بضمين للجمع والرابع التغير بالزيادة على المفرد مع تغيير الشكل
كرجل بفتح الراء ورجال بكسرها والخامس التغير بالنقص عن المفرد مع تغيير الشكل كرسول ورسول
بضمين والسادس التغير بالزيادة والنقص عن المفرد وتغيير الشكل نحو غلام بضم الغين المعجمة وغلما
بكسرها فانه نقص عن مفردة الألف التي بين اللام والميم وزاد عليه الألف والنون في الآخر ﴿فائدة﴾ الجموع
المكسرة على قسمين جموع قلة وجموع كثرة فالقلة مجموعة في قول ابن مالك

بآخره شيء) يعنى أن
الضمة تكون علامة
لرفع في هذه المواضع
أى يعرف رفعها بوجود
الضمة فيها لفظا أو
تقديرًا فالاسم المفرد
نحو جاء زيد والفتى
زيد فاعل مرفوع
بالضمة الظاهرة والفتى
فاعل مرفوع بالضمة
المقدرة للتعذر وجمع
التكسير وهو ما تغير
عن بناء مفردة

ابن مالك

والسالم العين الثلاثى اسما أنل * اتباع عين فاء بما شكل

ان سا كن العين مؤثا بدا * محتما بالتاء أو مجردا

وسكن النالى غير الفتح أو * خففه بالفتح فكلا قدروا

(قوله بالضمه الظاهرة) قد تقدم الكلام على ذلك فلا تغفل ﴿ تنبيه ﴾ يطرد هذا الجمع فى خمسة أمور الأول ما فيه تاء التأنيث مطلقا علمائنا أو غيره أو غير علم والثانى ما فيه ألف التأنيث مطلقا مقصورة أو ممدودة والثالث العلم المؤنث ولم يكن فيه علامة التأنيث كهند والرابع مصغر مذكر ما لا يعقل كدريهمات والخامس وصف مذكر غير عاقل كأيام معدودات وجبال راسيات ونظمها الشاطي رحمه الله تعالى فقال وقسه فى ذى النانوخذ كرى * ودرهم مصغر وصحرا وزينب ووصف غير العاقل * وغير ذا مسلم للناقل والأولى أن يقول وغيرها ويستثنى من الأول أربعة أسماء لا تجمع هذا الجمع وان كان فيها التاء وهى امرأة وأمة وشاة وشفة استغناء بنكسرها عن تصحيحها ونظم المستثنيات الدنوشرى ولم يذكر امرأة وزدت على ذلك فى الآخر استكمالاً للمستثنيات فقال

وكل ما أنث بالتاء يجمع * بألف والتاء قول متبع

واستثنى من هذا الذى قد ذكرنا * ثلاثة ألفاظها لن تنكرا

شاة ولفظ أمة ثم الشفه * فجمعها بما مضى لن نعرفه

لفظ نساء نوة قد يغنى * عن جمع مرأة بنظر عيني

(قوله والفعل المضارع) الفعل مبتدأ والمضارع صفة له وخبره قوله بعد نحو كما يشهد لذلك قوله السابق فالاسم المفرد نحو جاء زيد والأولى للشارح إبقاء الله بالسلامة أن يقول والفعل المضارع الذى لم يتصل بآخره شىء نحو الخ ليكون موافقا للكلام المؤلف وان شرحه بعد لأن تركه هنا مضى فى صناعة الشروح فتأمل (قوله يضرب زيد الخ) الأول لما عرابه بالضمه الظاهرة والثانى لما يقدر عرابه على الألف والثالث لما يقدر عرابه على الياء ولم يمثل لما يقدر عرابه على الواو كيدعو خالد مع أنه من وظيفته وقد يجاب بأن يقال ان الشارح قدم مثل بما يقدر للتعذر وبما يقدر للثقل والتمثيل بالواحد كاف فيقاس عليه كل ما يقدر للثقل (قوله مرفوع) أى لتجرده من الناصب والجازم (قوله بالضمه) فيه ما أسلفنا (قوله المقدرة للتعذر) أصل يخشى يخشى بزنة يفعل تحركت الياء وانفتح ما قبلها قلبت ألفا فصارى يخشى (قوله المقدرة للثقل) اذ أصل يرمى يرمى بزنة يفعل استثقلت ضمة الياء فسكنت طلبا للتخفيف فصارى يرمى (قوله وقوله) مبتدأ خبره قوله احتراز (قوله عما) أى عن الفعل (قوله ألف الاثنين) أى الألف العائدة الى الاثنين أى الثنى (قوله يضربان) للمذكرين الغائبين وقوله وتضربان للمؤنثين الغائبين تقول المهندان تضربان وللمخاطبتين تقول أنتما يازيدان تضربان وللمخاطبتين تقول أنتما ياهندان تضربان (قوله أو واو الجماعة) أى الواو العائدة للجمع (قوله يضربون) لجمع المذكور الغائبين تقول الزيدون يضربون وقوله تضربون لجمع المذكور المخاطبتين تقول تضربون يازيدون (قوله أوياء المؤنثة) أى الياء العائدة الى المؤنثة المخاطبة تقول تضربين ياهند (قوله فانه) أى فان ما اذا انصل الى ما ذكره يرفع الخ (قوله كما سيأتى) أى فى المتن عند تعرضه للأفعال الخمسة (قوله واحتراز) عطف على قوله أولا احتراز عما (قوله أيضا) مصدر آض بمعنى رجح أى رجعت رجوعا (قوله عما) أى عن الفعل المضارع (قوله اذا اتصلت) أنت الفعل لأن فاعله مؤنث وهو قوله نون الخ (قوله نون التوكيد الخفيفة أو الثقيلة) هما نونان يؤكدا الفعل بهما ويلحقان فعل الأمر نحو اضربن واضربن أو مضارع اذا طلب نحو ليقومن ولا تقومن أو شرطان لا ما نحو فاماترين أو مثبتان فى جواب قسم مستقبلا متصلا

بالضمه الظاهرة والفعل
المضارع نحو يضرب
زيد ويخشى عمرو
ويرمى بكر فيضرب
فعل مضارع مرفوع
بالضمه الظاهرة ويخشى
بالضمه المقدرة للتعذر
ويرمى بالضمه المقدرة
للتثقل وقوله الفعل
المضارع الذى لم يتصل
بآخره شىء احتراز عما
اذا اتصل به ألف الاثنين
نحو يضربان وتضربان
أو واو الجماعة نحو
يضربون وتضربون
أوياء المؤنثة المخاطبة
نحو تضربين فانه يرفع
بثبوت النون كما سيأتى
واحتراز أيضا عما اذا
اتصلت به نون التوكيد
الخفيفة أو الثقيلة

نحو وتالله لا كيدن أصنامكم وحرك آخر الفعل المؤكد قبل مضمرين بما جانس ذلك المضمر فيجانس
الألف الفتحة والواو الضمة والياء الكسرة مع حذف غير الألف نحو اضربن يازيدون ولتضربن ياهند ولا
تتبعان ﴿ تنبيه ﴾ لا تلحق الخفيفة المثني وما فيه نون الاناث بل يلحقهما الثقيلة ويزاد بعد نون الاناث
الألف فتقول هل تضربن ان يا نساء (قوله نحو ليسجنن) مثال لنون التوكيد الثقيلة واعرابه اللام داخله في
جواب قسم مقدر تقديره والله يسجنن فعل مضارع مغير الصيغة مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد
الثقيلة ونائب الفاعل مستتر فيه جواز تقديره هو (قوله وليكونن) اعرابه اللام داخله في جواب قسم مقدر
تقديره والله يكونن فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة ناقص متصرف يرفع الاسم
وينصب الخبر واسمه ضمير مستتر فيه جواز تقديره هو وخبره جملة من الصاغر بن (قوله فانه يبني على الفتح)
أى فيما مثل به الشارح اذ لا يعم كل مادخله نون التوكيد بل انما يبني على الفتح اذا كانت النون مباشرة لفظا
وتقديرًا وأما اذا لم تكن مباشرة لفظا وتقديرًا فاعرب لكن اعرابه لا بالضمة اذ هو غير موجود فحوهل
تضربن يازيدان وهل تضربن يازيدون وهل تضربن ياهند معرب بالحروف وهى النون وعلى ما حررنا
كان الأولى للشارح أن يقول فانه لا يرفع بالضمة كما لا يخفى اذ هو شامل لأن يبني على الفتحة كما مثل به
الشارح ويعرب بغير الضمة مثل ما ذكرناه ﴿ تنبيه ﴾ قال الأشموني ما ذكرناه من التفرقة بين المباشرة
وغيرها هو المشهور والمنصور وذهب الأخفش وطائفة الى البناء مطلقا وطائفة الى الاعراب مطلقا اه
(قوله نون النسوة) أى النون العائدة الى جماعة الاناث في الوضع وان استعملت في الدكور مجازا كما في قوله

يمرون بالدهنا خفافا عياهم * ويرجعن من دارين بحرق الحقائق

والدهناء موضع يلا دميم يعدو يقصر والعياب جمع عيبة ما يجعل فيه الثياب والحقائق ما علق في مؤخر الرجل
للناقة سواء كان ضمير انحوأتين تقمن أو حرفا نحو النساء يقمن لجواز ظهور الفاعل في يقمن النسوة ٧ (قوله
والوالدات يرضعن) الاعراب الواو للعطف والوالدات مبتدأ مرفوع بالابتداء وعلامة رفعه الضمة الظاهرة
وهو جمع المؤنث السالم ومفرده والدة أى الأمهات ويرضعن فعل مضارع مبنى على السكون لاتصاله بنون
النسوة ونون النسوة فاعل مبنى على الفتح في محل رفع وجملة الفعل والفاعل في محل رفع خبر المبتدأ والعائد الى
المبتدأ نفس الضمير (قوله فانه يبني على السكون) أى رجوعا للأصل من بناء الفعل لفوات شبهه بالاسم
المقتضى اعرابه باتصاله بالنون التى لاتصل الا بالفعل وبني على السكون لأنه الأصل في البناء وحمل له على
الماضى المتصل بها وما قاله الشارح هو الأصح وذهب ابن طلحة والسهيلي وابن درستويه وطائفة الى أنه مع نون
النسوة معرب لبقاء موجب الاعراب فيه فهو يقدر في الحرف الذى كان فيه ظاهرا قال يس قال ابن جماعة
وعلى هذا يكون اعرابه مقدر ارفع من ظهوره التزامهم السكون في محل الاعراب وقال في حاشية الفا كهى
منع من ظهوره ما عرض فيه من الشبه بالماضى (قوله وأما الواو) الواو للاستئناف كما قاله عبد المعطى وعندى
أنه حرف عطف والجملة معطوفة على قوله ثمة فأما الضمة وهو ظاهر وفي اعرابه ما قدمنا هناك فلا نعيده قصدا
للاختصار (قوله أيضا وأما الواو) أى المضموم ما قبلها لفظا كالزيدون أو تقديرا كالصطفون اذ أصله
المصطفون قلبت الياء ألفا ثم حذفت لالتقاء الساكنين على ما بينا في كتابنا الزلال فلتطالع فانه كتاب صغير
عملته للطلبة واجتهدت في تسهيله على الطالبين لينتفعوا به (قوله علامة للرفع) أى على الرفع فاللام بمعنى
على أى أمانة على الرفع على سبيل النية اه من بعض الحواشى (قوله في موضعين) أى أصالة فلا يرد عليه
ما ألحق بجمع المذكر السالم من نحو أولو وغيره فزاد عليهما بطريق الفرعية وذكر الأصل في العدد كاف على
ما يأتى (قوله في جمع المذكر السالم) أى من تغيير مفردة ان قلت كان الأولى أن يعرب بالجمع بالواو والنون ليعم جمع
المذكر السالم وما ألحق به نحو أراضين وسنين بل كان الأولى التعبير بجمع المذكر السالم وما ألحق به ليشمل أيضا

نحو ليسجنن وليكونن
فانه يبني على الفتح أو
اتصلت به نون النسوة
نحو والوالدات يرضعن
فانه يبني على السكون
(وأما الواو فتكون
علامة للرفع في موضعين
في جميع المذكر السالم

ما الحق به من أسماء المجموع نحو أولو وعشرون وأخواته قلت يجاب بأن التعبير جرى على الغالب فلا مفهوم له وبأن المراد بجمع المذكور السالم الجمع بالواو والنون مجازا بطريق ذكر اللزوم وإرادة اللزوم اه شنواني وقد يقال ان جمع المذكور السالم صار علما على ما ذكره فلا يرد عليه ذلك تأمل ولا يخفى أن الجمع مصدر والمعنى ضم اسم الى مثليه فأكثر بالشرط الآتي لكن المراد بالجمع اسم المفعول المجموع المذكر السالم على ما مر وكثيرا ما يستعمل المصدر في كلام العرب بمعنى اسم المفعول كاللفظ بمعنى الملفوظ والخلق بمعنى الخلق يعرفه الصادر والوارد فاستعمال من مر لما تقدم على ما سبق شاهد فلا يرد عليه هنا ما يرد عليه في قوله تغيير فليفتن (قوله وفي الأسماء الخمسة) هو علم بالغلبة على هذه الامثلة كالعبدلة على عبد الله بن عباس وعبد الله بن عمر وعبد الله بن عمرو بن العاص وعبد الله بن الزبير والشيخين على أبي بكر وعمر رضي الله عنهم أجمعين (قوله وهي أبوك وأخوك وحموك) قدم الأب لشرفه ولبه الأخ ثم اللحم لأنه أقارب الزوج الذكرا كان أو أختا أو غيرهما ويكسر الكاف وجوبا لأن المخاطب المرأة فيقال حموها ولا يقال حموه وقد يقال على أقارب الزوجة وعليه فيضاف للذكر ويفتح الكاف ويقال حموه وأسقط المصنف المهن تبعاً للفراء والزجاجي فإن الأصح في المهن اذا استعمل مضافا للنقص بأن تحذف اللام فيعرب بالحركات الثلاث فتقول هذا هنك ورأيت هنك ومررت بهنك وفي الحديث في الجامع الصغير اذا رأيت الرجل تعزى بعزاء الجاهلية فأعضوا بهن أي بهن لا تكنوا حم ت عن أبي وتعزى أي انتسب واتسمى وأعضوا أي قولوا له اعضض على هن أيك أي على ذكر أيك استهزاء ولا تجبوه وقد يجوز النقص أيضا في الأب والأخ واللحم ندورا قال الشاعر

بأبه اقتدى عدى في الكرم * ومن يشابه أبه فما ظلم

وقد يقصرون وهو أولى قال ابن مالك

وفي أب وتاليه يسدر * وقصرها من نقصهن أشهر

قال الشاعر ان أبها وأبا أبها * قد بلغا في المجد غايتها

وحكى أن أبا عمرو بن العلاء سأل أبا حنيفة عن القتل بالمثل هل يوجب القود قال لا على قاعدة مذهبه خلافا للشافعي فقال له أبو عمرو ولوقته بجحر المنجنيق فقال أبو حنيفة ولوقته بأباقيس يعني الجبل المطل على مكة قيل لأن أبا حنيفة من أهل الكوفة والقصر لغة الكوفيين قاله الدميري في حياة الحيوان الكبرى (قوله أيضا وهي أبوك وأخوك وحموك) شرط في اعرابها أن تكون مضافة فإن تجردت عنها أعربت بالحركات نحو له أخ فان له أبا وبنات الأخ وأن يضمن لغيرياء المتكلم فان كانت للياء المذكورة أعربت بالحركات المقدرة كغلامي نحوان هذا أخى له تسع وتسعون نعجة ومررت بأبي وحمى وأن تكون مفردة فلوثنين أعربن كما في اعراب المثنى تقول قام أبواي ورأيت أخوي ومررت بحمي وأن تكون مكبرة فلوصفرت أعربت بالحركات الظاهرة نحو جاء أوبي زيد ورأيت أوشي عمرو ومررت بحمي بكر ويكتب بعد ألف أوبي وأوشي بالواو قال ابن مالك

وشرط ذا الاعراب أن يضمن لا * للبا كما أخو أيك ذا اعتلا

وقال العلامة العمري في نظم هذا المتن

كما أتت في الخمسة الأسماء * وهي التي تأتي على الولاء

أب أخ حم وفو وذو جرى * كل مضافا مفردا مكبرا

(قوله وفوك) قال ابن مالك كذلك ذوان صحبة أبانا * والقم حيث الميم منه بانا

فعلم أن الأصل فيه فم وأنه يشترط في اعرابه بالحروف مع ما مر حذف الميم وفي يس على التصريح مانصه أنها أي المقولة لا تستقيم لوجهين أحدهما أن الهم هذه اللفظة بعينها لا وجود لها مع مفارقة الميم لأن الوجود مع مفارقة

وفي الأسماء الخمسة وهي
أبوك وأخوك وحموك
وفوك

الميم لفظة أخرى ليست هذه فهو فرض محال والآخرون المحكوم عليه بالأعراب الخاص لفظة الميم نفسها والمعرّب الأعراب المذكور لفظة أخرى هي المتعاقب عليها الأحوال الثلاثة أعني فوئوك وفك وفيك فالمحكوم عليه شيء لم يثبت له الحكم والثابت له الحكم غير المحكوم عليه وأما أخواته الخمسة فإن هذا الأعراب ثابت لها وأجيب بأن المراد بالميم ما يدل على مساء وما يدل عليه ما يكون مع ميم وما يكون دونها إذا غادت إليه العين وفي شرح الراعي أن هذه مناقشة لفظية وأنه إذا فهمت المعاني لا مشاحة في الألفاظ انتهى وسقناه هنا لأنه كلام نفيس فإن لم يحذف الميم أعرب بالحركات قال عليه السلام خلوف فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك أعرابه اللام موطئة للقسم للتأكيّد وخلوف مبتدأ مضاف وفم مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة وهو محل الشاهد وفم مضاف وللصائم مضاف إليه وأطيب خبر المبتدأ وعند الله ظرف متعلق بأطيب ومن ريح المسك جار ومجرور متعلق به أيضاً وأصل فم فوه على وزن فعل بفتح فسكون بدليل جمعه على أفواه (قوله وذو مال) يشترط فيه أن يكون بمعنى صاحب وخرج ما كان ذوبه معنى الذي وهو ذو الطائفة قال ابن مالك

ومن وما وأل تساوي ما ذكر * وهكذا ذو عند طي شهر

فانه يقدر فيه الحركات نحو جاء ذو قام ورأيت ذو قام ومررت بذو قام أي الذي قام قال شاعرهم

فاما كرام موسرون لقيتهم * فحسبي من ذو عندهم ما كفانيا

وقد يعرب بالحروف الثلاثة رفعاً ونصباً وجراً وروى ابن جني الشعر بالياء معرباً ولفظاً ما بالكسرة أي فالناس اما كرام حسبي مبتدأ وما كفاني خبره والعكس أولى ﴿تنبيه﴾ أن ذوبه بمعنى صاحب وزنها فعل بالتحريك ولا مهايأ ومذهب الخليل أن وزنها بالاسكان ولا مهايأ وفيه من باب فوه وأصله ذو وو قال ابن كيسان يحتمل الوزنين جميعاً اه أشعوني وقوله من باب فوه أي من باب ماعينه ولا ميه وأول قطع النظر عن حركة الفاء اه صبان عليه (فائدة) لا تضاف ذو التي بمعنى صاحب إلى الضمير إلا في لغة قليلة قال الحريري في مقاماته

ثم مات ابنه وقد عقلت منذ ﴿هـ﴾ فجاءت بابن يسر ذويه

قال الشريشي في شرحها وأضاف ذوى إلى الضمروهي لغة قليلة ومنعها بعضهم وجوزها جماعة من أئمة اللغة وقال أبو علي الفارسي اللهم صل على محمد وذويه حملوا ذوى على الأصحاب قال الأزهري جمعت غير واحد من العرب يقول كذا مع ذوى عمرو يعني مع أصحاب عمرو وهو كثير في كلام قيس ومن جاورهم وقال الحريري في الدرة ويقولون رأيت الأمير وذويه فيهملون فيه لأن العرب لم تنطق بذى الذي بمعنى صاحب إلا مضافاً إلى اسم جنس كقولك ذو مال وذو نوال فأما إضافته إلى الأعلام أو إلى أسماء الصفات المشتقة من الأفعال فلم تسمع بحال ولهذا لحن من قال صلى الله على محمد وذويه وكلمة يقولوا ذواً وبى ولا ذواً أمى واقتصر واطلى إضافته إلى الجنس ولهذا لم يرفع السبب لأنه ليس بمشتق فلا يقال مررت برجل ذى مال أخوه وتصحيحه ذو مال أخوه لأن النكرة تختص بأن توصف بالجملة اه كلام الشريشي (قوله أن جمع المذكر السالم) نصب السالم صفة لجمع أي السالم من التغير وبالجر صفة للمذكر لأن المراد به المفرد لا الجمع المذكر وعلى هذا يكون مجروراً لا محالة وعلى ما تقدم الجراً أيضاً وإن كان نعنا للجمع كما قدمناه وكسر للجوار بكافرى في قوله تعالى وأرجلكم عطفاً على الوجوه لأنه مفعول فهو للجوار ولا يجوز القطع (قوله والأسماء الخمسة بالنصب) لا محالة عطفاً على جمع (قوله يعرف رفعها) يعرف فعل مضارع مبني للمجهول ورفعها نائبه والجملة خبر أن والجملة من أن واسمها وخبرها في محل نصب مفعول يعنى (قوله بوجود الواو) لافرق بين أن تكون الواو ظاهرة في جمع المذكر السالم كجاء الزيدون أو مقدرة كقولك جاء مسلمي فإن أصله مسلمون لي حذف اللام للتخفيف والنون للإضافة فصار مسلموى اجتمعت الواو والياء وسبقت أحدهما بالسكون فقبلت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء فصار مسلمي بضم الميم الثانية ثم قلبت الضمة كسرة لمناسبة الياء فصار مسلمي وهو فاعل مرفوع ورفع الواو المنقلبة ياء المدغمة في ياء المتكلم نيابة عن الضمة ومسلمي

وذو مال) يعني أن جمع المذكر السالم والأسماء الخمسة يعرف رفعها بوجود الواو

مضاف وياء المتكلم مضاف اليه مبنى على السكون في محل جر اه عشاوى (قوله فتكون مرفوعة بالواو)
فيه التسامح المار فان مذهب المؤلف كون الاعراب معنويا وانما قال تكون بالتأنيث اعتبارا بمجموع
جمع المذكور السالم والأسماء الخمسة (قوله نيابة عن الضمة) حال من الواو أى حال كون الواو نيابة عن الضمة
أى نائبة فالمصدر بمعنى اسم الفاعل (قوله عن الضمة) أى الكائنة في مفردة (قوله والمراد بجمع المذكور
السالم) مبتدأ خبره قوله اللفظ الدال أى سواء كان مفرد ذلك الجمع علما أو صفة ويشترط في العلم أن يكون
خاليا من تاء التأنيث فلا يجمع هذا الجمع نحو طلحة فلا يقال طلحون بل طلحات مراعاة للفظ ثانيا وبالعرض
فان قيل قد يعتبر في العدد التذكير فيؤنث العدد أجيب بأن ما في العدد من نحو طلحات ليس فيه ما يمنع من
مراعاة المعنى وانما المعتبر عندهم أولا وبالذات اذا لم يوجد المانع وهنا موجود وهو التاء واحتراز يكون
التأنيث بالتاء عن التأنيث بالألف كجلى وحمراء علمين لرجلين فيقال في جمعهما الحمراون والجللون
بمحذوف المقصورة وقلب المدودة واوا ويشترط أيضا أن يكون لمذكور فلا يجمع هذا الجمع زينب علما لامرأة
وزيد كذلك وان كانا علمين لمذكورين يجمع هذا الجمع وأن يكون لعاقل فلا يجمع نحو واشق علما للكلب
وأن لا يكون مركبا تركيب اسناد كبرق نحره بفتح الراء أو مزج كعمد يكرب ويقال في جمعهما بجمع ذوى
المذكرو ذات في المؤنث فتقول جاء ذوو برق نحره وذلك لأن المحكى لا يغير ومعدى كرب شبيه بالمحكى
وأن يكون منكرا أى يقبل التنكير فلا يجمع ما لا يقبله نحو فلان (تنبيه) لا يجمع العلم باقيا على علميته فاذا
أردت جمعه فكره بأن تريد به شخصا مسمى بهذا الاسم وقد ألغز البدر الدماميني غاطبا لأهل الهند فقال

أيا علماء الهند لازال فضلكم * مدى الدهر يدو في منازل سعده
ألم بكم شخص غريب لتحسنا * بارشاده عند السؤال لقصده
وهاهو يمدى ماتعصر فهمه * عليه لتهدوه الى سبل رشده
فيسأل مأمرا شرطم وجوده * لحكم فلم ترض النجاة برده
فلما وجدتم ذلك الأمر حاصلًا * منعم ثبوت الحكم الا بفقده
وهذا لعمرى في الغرابة غاية * فهل من جواب تنعمون برده
(وأجاب بعض الفضلاء كما في العطار بقوله)

أيا من على أفراس أفكاره غدا * يصيد عزيز الشاردات بجده
فهاك جوابا للسؤال موضعا * يفوق فريد الدر في نظم عقده
قد اشترطوا في مفرد علمية * لجمع على نهج المثني وحده
فلما رأو تعريف ذاك محققا * أبوا جمعه الا بإثبات ضده
ويدفع ذا الأشكال أن شيوعه * لصحة جمع لاغنى عن وجوده
وتعريفه شرط لاقدام حاذق * عليه فلا تستغربوا شرط فقده

ويشترط في الصفة الثلاث الأول فلا يجمع هذا الجمع نحو علامة بتشديد اللام لئلا يجمع علامات التأنيث وهى
التاء والتذكير وهى الصيغة ولا نحو حائض ولا نحو سابق صفة لفرس وأن تقبل التاء كضارب أو تدل على
التفضيل كافضلون بخلاف جريح بمعنى مجروح وصبور بمعنى صابر وسكران وأحمر وشذ قوله

فما وجدت نساء بنى تميم * جلائل أسودين وأحمرين

وقوله منا الذى هو ما ان طر شاربه * والعانسون ومنا المرد والشيب

حيث جمع العانس وهو من بلغ أو ان التزويج ولم يتزوج ذكرًا كان أو أنثى بلاتاء وفعل بمعنى فاعل كعلم
بمعنى عالم للمذكور وعليمة للمؤنث فيجمع هذا الجمع فيقال العالمون واعلم أن ما لم يكن علما ولا صفة لا يجمع

فتكون مرفوعة
بالواو نيابة عن الضمة
والمراد بجمع المذكور
السالم اللفظ الدال على

هذا الجمع كرجل فلا يقال رجلاون نعم ان صغرجاز فيقال الرجلون لأنه حينئذ صار صفة (قوله بواو ونون في آخره) في ذكر النون نظرتأمل (قوله في حالة الرفع) الظاهر أنه متعلق بواو ونون (قوله وياو ونون) في ذكر النون نظر كما تقدم (قوله نحو جاء الزيدون) مثله به للعلم ومثله جاء القائمون في الصفة (قوله ورأيت الزيدون ومررت بالزيدين) بكسر الدال في المثالين وذكرهما هنا استطرادى وسيأتى البحث عنهما في محلها ان شاء الله تعالى (قوله مرفوع بالواو) فيه التسامح المار فان مذهب المؤلف رحمه الله تعالى أن الاعراب معنوي والشارح يقول انه لفظي (قوله والنون عوض عن التنوين) قال الرضى أما نون المثني والمجموع فالذى يقوى عندي أنه كالتنوين في الواحد في معنى كونه دليلا على تمام الكلمة وأنها غير مضافة لكن الفرق بينهما أن التنوين مع افادتهما هذا المعنى يكون على خمسة أقسام بخلاف النون فإنه لا يشوبها من تلك المعاني شيء وانما يسقط التنوين مع لام التعريف لاستكراه اجتماع حرف التعريف مع حرف يكون في بعض المواضع علامة للتذكير ولا يسقط النون معها لأنها لا تكون وكذا أسقط التنوين للبناء في يازيد ولا رجل بخلاف النون في نحو يازيدان ويازيدون ولا مسلمين ولا مسلمين لأنها ليست للتمكن كالتنوين وكذا يسقط التنوين رفعا وجرا في الوقف بخلاف النون لأنها متحركة واسكان المتحرك يكنى في الوقف وان كان الحرف الأخير ساكنا فان كان ذلك بعد حركة الاعراب وهو التنوين فقط حذف بعد الضم والكسر وقلب ألفا بعد الفتح اه ولم يقل ان النون عوض عن التنوين فان المنزل منزلة الشيء غير عوض لذلك الشيء (قوله والأسماء الخمسة) بالجر عطفًا على جمع المذكر السالم في قوله والمراد بجمع المذكر الخ وقوله نحو جاء أبوك خبر مبتدأ محذوف تقديره والمراد بالأسماء الخمسة نحو الخ ويصح أن يكون الأسماء مرفوعا على الابتداء ونحو خبره وكلا الوجهين مردودا بإيراد لفظ جاء ولفظي الكاف ومال في ذو مال فان المراد بالأسماء المذكورة غير ماركب من نحو جاء أبوك فايراد جاء مضر اللهم الا ان كلفنا بحذف المضاف بأن نقول في التقدير ومثال الأسماء الخمسة المبحوثة هنا نحو جاء أو نقول والأسماء الخمسة هي أبواؤهم وحوالهم في نحو جاء أبوك وأخوك الخ (قوله بالواو) فيه التسامح السابق (قوله نية عن الضمة) حال من الواو أى حال كون الواو نائبة عن الضمة أى الذى فى الاسم المفرد (قوله وكل) مبتدأ أول وقوله من جمع الى آخره بيان لكل وقوله له جار ومجرور خبر المبتدأ الثانى وهو قوله شروط والجملة خبر المبتدأ الأول (قوله من المطولات) قد مضى محل التطويل والله الحمد (قوله وأما الألف) فى اعرابه ما قدمناه فلا تغفل (قوله فى تثنية الأسماء) اعترض بأن الألف علامة فى المثني لافى التثنية التى هى فعل الفاعل وهو ضم شىء الى شىء وأجيب عنه بأن كلامه من اطلاق المصدر وارادة اسم المفعول كالحلق بمعنى الخلق واللفظ بمعنى الملفوظ كما أسلفنا فى غير ماموضع فالإضافة الى الأسماء من إضافة البعض الى الكل فهى على معنى من أى فى المثني من الأسماء أو من إضافة الصفة للموصوف أى فى الأسماء المثناة وقوله الأسماء لا يحترز لها لأن غيرها لا يثنى كما أن خاصة كذلك (قوله خاصة) بمعنى خصوصا فهو من المصادر التى جاءت على فاعلة كالعاقبة والعافية ومنه قمت قائما أى قياما وهو منصوب على أنه مفعول مطلق بمحذوف تقديره أخص تثنية الأسماء بكون الألف علامة لرفعها خصوصا بناء على ما هو المشهور من جواز حذف عامل المؤكد خلافا لابن مالك حيث قال

وحذف عامل المؤكد امتنع * وفى سواء لدليل متسع

قال الشارح أطال الله بقاءه فى شرح الألفية عند تعرضه لشرح هذا البيت ونازع الشارح ابن الناظم والده فى ذلك وأطال فى بيان جواز حذف عامل المؤكد وقال ان ذلك مسموع فى قوله أنت سيراسير او ما أنت الاسير و ضربا زيدا وغير ذلك فكل ذلك عامله محذوف جواز او هو من المصدر المؤكد وقال ان الحذف لا ينافى التوكيد لأنه اذا جاز أن يقرر معنى عامل مذكور فليقرر المحذوف لقريئة بالأولى ونوزع فى ذلك بما يطول ذكره وأيد الشاطبي كلام الناظم وابن هشام كلام ابنه ورجحه كثيرون اه والنفس أميل الى مذهب ابنه

الجمعية بواو ونون فى آخره فى حالة الرفع وياو ونون فى حالتى النصب والجر نحو جاء الزيدون ورأيت الزيدون ومررت بالزيدين فالزيدون فى قولك جاء الزيدون فاعل مرفوع بالواو والنون عوض عن التنوين فى الاسم المفرد والأسماء الخمسة نحو جاء أبوك وأخوك وحموك وفوك وذو مال فكل واحد منها فاعل مرفوع بالواو نياية عن الضمة وكل من جمع المذكر السالم والأسماء الخمسة له شروط تطالب من المطولات (وأما الألف فتكون علامة للرفع فى تثنية الأسماء خاصة)

قال العلامة الشنواني لا يجوز أن يكون حالا انتهى (قوله المراد من تثنية الأسماء المثني) قد تقدم فراجعه ان شئت (قوله والمراد منه) أي من المثني الذي أراده المؤلف أي من تثنية الأسماء المراد منه المثني (قوله مادل) أي اسم دل على اثنين مخرج لمادل على أقل منهما كسكران ورمان أو أكثر كغلمان وصنوان ومخرج المثني المسمى به علما كالبحرين لبلد أو اسم جنس ككلبتي الحداد فانه ملحق بالمثني في أعرابه لا مثني حقيقة ثم اعلم أن هذا الحد ناقص فالتمام أن يقول مادل على اثنين بما ذكره صالح للتجريد وعطف مثله عليه فخرج نحو شفع لأنه لا ألف ولا نون رفعا ولا ياء ولا نون نصباً وجرأ وخرج أيضا اثنان فانه لا يصح اسقاط الزائدة عنه فلا يقال اثنان وخرج القمران لأنه لا يعطف عليه مثله بل يعطف عليه مغايره نحو قمر وشمس وهو ما يغايره في الحروف ونحو قوله ﷺ اللهم أعز الاسلام بأحب العمرين إليك أي عمر بن الخطاب وأبي جهل عمرو ابن هشام فقلب من سبقت له السعادة وهو يغايره في الوزن يس (قوله بألف) منه ألف مافي قول بعضهم ملفزا * أتنا عبيد الله في صحن داره * فأنا مثني أتان وهي الأنثى من الحمر الأهلية لافعل مع مفعوله ومنه الألف المقدرة في نحو * لقد قال عبد الله قولا عرفته * وقوله

لقد طاف عبد الله بالبيت سبعة * وحج مني الناس الكرام الأفاضل

فبعد الله في البيتين مفتوح الدال تثنية عبد الله وحذفت الألف لالتقاء الساكنين (قوله ونون) لاجابة الى ذكره كما علمت (قوله أيضا بألف ونون) اعلم أن شرط ما يثنى ثمانية شروط الأول الافراد فلا يثنى المثني ولا المجموع على حده ولا الجمع المتناهي ولا الجمع المؤنث السالم الثاني الاعراب فلا يثنى المبني وأماذان وتان والذان والتان فصيح موضوعة للاتنين وليست من المثني حقيقة على الأصح عند جمهور البصريين وأما قولهم منان ومنين فليست الزيادة فيهما للتثنية بل للحكاية بدليل حذفها وصلا ولا يرد نحو يازيدان ولا رجلين لأن البناء وارد على المثني فهما من بناء التثنية لا من تثنية المبني الثالث عدم التركيب فلا يثنى المركب تركيبا اسناديا باتفاق ولا مزجيا على الأصح فان أريد الدلالة على اثنين أو اثنتين مما سمى بهما أضيف اليهما ذوا أو ذواتا والمجوزون تثنية المزجي قال بعضهم يقال معديكربان وسيويهان وقال بعضهم يحذف عجز المختوم بويه ويثنى صدره فيقال سيان كما يقال في جمعه سيون وأما العلم الاضافي فانما جزؤه الأول على الصحيح الرابع التنكير فلا يثنى العلم باقيا على علميته بل ينكر ثم يثنى مقرونا بأل أو ما يفيد فائدتها ليكون كالعوض من العلمية وفيه جرى اللغز السابق فيقال جاء الزيدان ويازيدان مثلا ولهذا لا تثنى كنيات الأعلام كفلان وفلانة لأنها لا تقبل التنكير كما مر الخامس اتفاق اللفظ وأما نحو الأبوين للأب والأم والقمرين للشمس والقمر والعمرين لعمر وعمره فتغليب كما قدمناه السادس اتفاق المعنى فلا يثنى اللفظ مرادابه حقيقة ومجازاه ومرادابه معناه المختلفان المشترك هو بينهما عند الجمهور وأما قولهم القلم أحد اللسانين فشاذ لأن اطلاق القلم على اللسان مجاز قيل ان الأصح الجواز قياسا على العطف ولوروده في واله آبائك ابراهيم واسماعيل واسحق أي على الاطلاق وقيل يجوز بقيد الاتفاق في المعنى الموجب للتسمية نحو الأحمران للذهب والزعفران السابع أن لا يستغنى بتثنية غيره عن تثنيته نحو سواء فانهم استغنوا عن تثنيته بتثنية سى فقالوا سيان لا سوا آن أي في القياس ولا ينافي محيئه شذوذا وبعض فانهم استغنوا عن تثنيته بتثنية جزء أو بملحق من المثني نحو أجمع وجمعاء فانهم استغنوا عن تثنيتهما بلفظ كلا وكلتا أو بغير ذلك نحو ثلاثة وأربعة فانهم استغنوا عن تثنيتهما بستة وثمانية الثامن أن يكون له ثان في الوجود فلا يثنى الشمس والقمر وأما قولهم القمران فتغليب وقد تقدم ولا يفهم أن الشرط الخامس مع الشرط الثامن متحدان لأن الخامس يفرض وجود ثان وهنا ليس كذلك وهذا كله أفاده في التصريح مع زيادة ونظمها بعضهم في بيتين وذيل الشيخ الأمير بيتا في الآخر فقال شرط المثني أن يكون معربا * ومفردا منكرا ماركبا

المراد من تثنية الأسماء
المثني والمراد منه مادل
على اثنين بألف ونون

موافقا في اللفظ والمعنى له * مماثل لم يغن عنه غيره

ولم يكن كلا ولا بعضا ولا * مستغرقا في النفي نلت الأمل

وقول الأمير ولا مستغرقا في النفي وذلك في قولك أحد فان ذلك لما أفاد الاستغراق لامعنى لتثنيته لوجود التعارض (قوله في حالة الرفع) متعلق بقوله بألف ونون (قوله ويا ونون) معطوف على قوله بألف ونون وقوله في حالتي النصب والجر متعلق بقوله ويا ونون (قوله نحو) خبر مبتدأ محذوف تقديره وذلك نحو (قوله فالزيدان الخ) لم يتعرض للمثالين الآخرين لأن علمهما في النصب والجر (قوله وعلامة رفعه الألف) فيه تصريح للاتصاف بما ذهب إليه المصنف (قوله نيابة) حال من الواو أي حالة كونها نائبة عن الضمة (قوله والفرق إلى آخره) لما كان الفرق بين المثني والجمع في حالتي النصب والجر محل سؤال المبتدئ بينه الشارح أطال الله بقاءه اعانة على فهمه فيكتفي بمطالعة هذا الكتاب عن مطالعة غيره من الكتب ونظمت ما في الشرح فقلت والفرق بين المثني ثم ان جمعا * في حالة النصب والجر كما علما

فالخالدين بفتح الدال اذ ثنيا * والنون مكسورة بعد اذ رقا

واجمعه بالكسر في الدال افتحن نونه * فخالدين اقرآن حالا كما رسمنا

يارب صل على المختار من مضر * محمد وعلى الآل كذا سلما

(قوله مكسور مابعداها) المراد به النون وقد جاء ضمها بعد الألف وهو لغة كقوله

يا أبتا أرقني القذان * فالنوم لاتألفه العينان

والقذان بكسر القاف وتشديد الدال المعجمة جمع قذذ وهو البرغوث وقد جاء فتحها بعد الياء وهو لغة أيضا

كقوله على أحوذين استقلت عشية * فما هي الالحة وتقيب

وبعد الألف كقوله أعرف منها الجيد والعينانا * ومنخرين أشبا ظيبابا

(قوله مفتوح مابعداها) قد تكسر شذوذا كقوله

عرفنا جعفرا وبني أبيه * وأنكرنا زعانف آخرين

وقوله وماذا تبتغي الشعراء مني * وقد جاوزت حدا الأربعين

هذا ما قاله ابن عقيل وأما ابن مالك فسوى بين فتح المثني وكسر المجموع حيث قال

ونون مجموع ومابه التحق * فافتح وقل من بكسره نطق

ونون مائني والملحق به * بعكس ذلك استعماله فأنته

وجعل ولده أن كسر نون المجموع ضرورة وتبعه في التوضيح ولم يتعرض شارحنا العلامة بقاءه بالسلامة في

شرحه لذلك البيت (قوله عوض عن التنوين) تنبيه على قيل لحقت النون المثني والمجموع عوضا عما فاتهما

من الاعراب بالحركات ومن دخول التنوين وحذفت مع الاضافة نظرا الى التعويض بها عن التنوين ولم

تحدف أل وان كان التنوين يحدف معها نظرا الى التعويض بها عن الحركة وقيل لحقت لدفع توهم الاضافة

في نحو جاءني خليلان موسى وعيسى ومررت بينين كرام ودفع توهم الافراد في نحو جاءني هذان ومررت

بالمهتدين وكسرت مع المثني على الأصل في التقاء الساكنين لأنه قبل الجمع ساكن ثم خولف بالحركة في الجمع

طلبا للفرق وجعلت فتحة طلبا للخفة اه شرح الألفية للشارح ونعيد الكلام بأبسط من هذا في النصب

ان شاء الله تعالى (قوله وأما النون) اعرابه كاعراب قوله فأما الضمة فلا نعيده هنا (قوله اذا اتصل) اعلم أن

اذا للجازم وان لغير الجازم وهي حرف لما يستقبل من الزمان خافض لشرطه منصوب بجوابه واتصل فعل

ماض مبني على فتح في آخره واصاله واتصل قلبت الواو تاء ثم أدغمت في التاء وقوله ضمير الخ فاعل اتصل

والجمله من الفعل والفاعل في محل جر باضافة اذا اليها وجواب اذا محذوف دل عليه ما قبلها أي اذا اتصل به الخ

في آخره في حالة الرفع

ويا ونون في حالتي

النصب والجر نحو جاء

الزيدان ورأيت

الزيدين ومررت

بالزيدين فالزيدان في

قولك جاء الزيدان

فاعل مرفوع وعلامة

رفع الألف نيابة عن

الضمة والفرق بين

المثني والجمع في حالتي

النصب والجر أن الياء

التي في المثني مفتوح

ما قبلها مكسور

مابعداها وفي الجمع

مكسور ما قبلها مفتوح

مابعداها والنون

عوض عن التنوين

في الاسم المفرد في كل

من التثنية والجمع

(وأما النون فتكون

علامة للرفع في الفعل

المضارع اذا اتصل به

فالنون تكون علامة لرفعه والجملة من المحذوف لا موضع لها من الأعراب على فهم الفقير وهي التي تنصب اذا وأنشد بعضهم ملفزا في مسألة ان واذا فقال:

سلم على شيخ النحاة وقل له * هذا سؤال من يحبه يعظم
أنا ان شككت وجدتموني جازما * واذا جزمت فاني لم أجزم
جوابه هذا سؤال غامض عن كلمتي * شرط وان واذا مراد مكلم
ان ان شككت بها فاني جازم * واذا اذا أثبتتها لم أجزم
واذا لما قطع الكلام بفهمه * بخلاف ان فافهم أخى وفهم

(قوله ضمير ثنية) ان كانت الثنية بمعنى المثني فيعترض من وجهين الاول أن الضمير لا يشمل ما كان حرفا في لغة اكلوني البراغيث والثاني أن المثني لا يشمل نحو زيد وعمرو يضربان والجواب عن الأول أن المراد بالضمير مجرد التسمية فلا ينافي كونه حرفا في بعض المواضع لأنه في الأصل ضمير أول لأنه لا يبالى بحرفيته وعن الثاني المراد به ضمير المثني في الغالب والمراد به ألف الاثنين (قوله يفعلان) بالتحانية أي اسما أو حرفا للغائبين تقول الزيدان يفعلان ويفعلان الزيدان (قوله وتفعلان) بالفوقانية اسما يصح للمخاطبين تقول أيتها يزيدان تفعلان وللمخاطبتين تقول يا هندان تفعلان وللغائبتين تقول الهندان تفعلان وتفعلان الهندان في استعماله حرفا (قوله أو ضمير جمع) أي واو جماعة كما مر البحث فيه ليشمل نحو زيد وعمرو وبكري يضربون (قوله نحو يفعلون) بالتحانية اسما أو حرفا تقول الزيدون يفعلون ويفعلون الزيدون (قوله وتفعلون) بالفوقانية اسما فقط وهو للمخاطبين تقول أتم تفعلون (قوله أو ضمير المؤنثة المخاطبة) هذا القيد لبيان الواقع اذ ليس لنا فعل يرفع بثبوت النون متصل به ضمير مؤنثة غير مخاطبة يحترز عنه (قوله تفعلين) بالفوقانية لا غير ولا تكون الياء فيه الا اسما تقول أنت يا هند تضربين (قوله تسمى الأفعال الخمسة) قال ابن هشام في شرح اللوحة الاحسن أن تعد ستة اه ويقال على قياسه تكون سبعة نظرا للغائبتين وقد تزيد المعاني على السبعة بالنظر الى أنه قد يغلب مذكر على مؤنث وحاضر على غائب وبالعكس والى انقسام المؤنث الى حقيقي ومجازي وماتأنيته باعتبار اللفظ وماتأنيته بالتأويل نحو الكتابان تجميان على تأويلهما بالصحيفتين وتزيد الصيغ أيضا بالنظر الى كون الألف والواو واسمين أو حرفين على لغة اكلوني البراغيث التي منها * وقد أسماه مبعد وحيم * (قوله بثبوت النون) عبر بالثبوت لمقابلته بالحذف فيما يأتي وتكون النون مكسورة بعد الألف على أصل التقاء الساكنين لأن الساكن اذا أريد تحريكه حرك بالكسر وانما كان أصلها ساكنا لأنها تنوين أي عوض عنه وربما ضمت وقد قرئ شاذا أتعدانني بضم النون الأولى وطعام ترزقانه بضم النون وتقل بعضهم أن بعض العرب يفتحها وأنه قرئ مشدودا أتعدانني بفتحها وتكون النون مفتوحة بعد الواو والياء حملا على نون الجمع في الاسم ولثقل اجتماع الواو والكسرة والياء والكسرة وسيأتي بقية البحث في الفصل ان شاء الله تعالى (قوله فتقول الزيدان يضربان) مثال لكون الألف اسما كما سذكره الشارح ومثال اختلاف المعاني الذي لوحناه فيما مريضربان الزيدان بجعل الألف حرفا وأنت يا خاله وزيد يضربان بتغليب الغائب على المخاطب وأنت يا هند وزيد يضربان بتغليب الغائب المذكر على المخاطبة وهند وزيد يضربان بتغليب الغائب على الغائبة والماء والنار يقتربان بتغليب المذكر على المؤنث المجازيين ويقومان زيد وهند بتغليب المذكر على المؤنث مع جعل الألف حرفا ويقتربان الماء والنار بتغليب المذكر على المؤنث المجازيين مع الجعل المذكر وزيد وعمرو يضربان بجعل الألف عائدا الى اثنين لا الى المثني ويضربان زيد وعمرو بجعل الألف حرفا وفعاله اثنان لامثنى وفاطمة وزيد يضربان بتغليب الغائب على الغائبة والماء والعسل يقتربان وهذا مثل زيد وعمرو يضربان لكن هذا في المذكرين لغير العاقل ويقتربان الماء والعسل وهذا مثل يضربان زيد وعمرو كالذي قبله وهذه ثلاثة عشر (قوله مرفوع بثبوت

ضمير ثنية) نحو يفعلان
وتفعلان (أو ضمير
جمع) نحو يفعلون
وتفعلون (أو ضمير
المؤنثة المخاطبة) نحو
تفعلن هذه الأوزان
تسمى الأفعال الخمسة
وتكون النون التي
في آخرها علامة على
رفعها فهي مرفوعة
بثبوت النون نيابة عن
الضمة فتقول الزيدان
يضربان فيضربان
مرفوع بثبوت

(النون) أى مرفوع ومعلم بثبوت النون لكون الاعراب معنوا عند المؤلف (قوله وكذا أنتما تضربان) أى مذكرا ومؤنثا فى الأول أنتما يازيدان تضربان وفى الثانى أنتما ياهندان تضربان ومثال اختلاف المعانى الذى لوحناه فيما مرالهندان تضربان وتضربان الهندان يجعل الألف حرفا على اللغة المتقدمة وأنت ياهند وزيد تضربان بتغليب المخاطبة على الغائب وأنت يارجل وزيد تضربان بتغليب المخاطب على الغائب وهند وزيد تضربان بتغليب الغائبة على الغائب والنار ان تقتربان للغائبتين والتأنيث مجازى والماء والنار تقتربان بتغليب الغائبة على الغائب وتأنيثه مجازى وتقومان زيد وهند بتغليب المؤنث على المذكر وجعل الألف حرفا وتقتربان النار ان للتأنيث المجازى ويجعل الألف حرفا وتقتربان الماء والنار بتغليب المؤنث المجازى على المذكر ويجعل الألف حرفا وفاطمة ودعد تقومان وهوللاثين لا المثنى وجهن ولنظى تقتربان وهومثل الأول الا أن التأنيث هنا مجازى وفاطمة وزيد تقومان بتغليب الغائبة على الغائب والكتابان تجبيان بتأويل الصحيفة أى الصحفتان والكتاب والقلم تجبيان بتغليب مايؤول بمؤنث بالتأويل المار على المذكر وتجبيان الكتاب والقلم وهذا مثل الأول الا أن هنا جعل الألف حرفا وهذه ثمانية عشر (قوله والزيدون يضربون) ومثال مالوحنا أولا يضربون الزيدون يجعل الواو حرفا وزيد وعمر ووخالد يضربون لجماعة لا للجمع وزيد وعمر و وفاطمة يضربون بتغليب شخصين غائبين على غائبة زيد وفاطمة ودعد يضربون بتغليب الغائب على شخصين غائبتين ويضربون زيد وعمر وودعد يجعل الواو حرفا وتغليب المذكرين على مؤنث ويضربون زيد وفاطمة وحفصة بتغليب المذكر الواحد على مؤنثتين ويجعل الواو حرفا ويضربون زيد وعمر ووخالد يجعل الواو حرفا لجماعة لا للجمع وأنت والزيدان يضربون بتغليب المثنى الغائب على المخاطب وأنت ياعائشة وهند وزيد يضربون بتغليب الغائب على المخاطبة والغائبة وأنت ياعائشة وزيد وعمر و يضربون بتغليب المذكرين على المخاطبة ويضربون زيد وعمر و وأنت ياعائشة بتغليب المذكرين الغائبين على المخاطبة وجعل الواو حرفا ويضربون الزيدان وأنت ياعائشة بتغليب المثنى المذكر على المخاطبة وجعل الواو حرفا وهذه ثلاثة عشر (قوله وأنتم تضربون) مثال مالوحنا أولا أنت والزيدان تضربون بتغليب من خوطب على من غاب مذكرين وكان الغائب المثنى وأنت والهندان تضربون بتغليب من خوطب مذكرا على من غابا وأنت وزيد وحفصة تضربون بتغليب المخاطب على الغائب والغائبة وأنت يابكر وأنت ياهند وزيد تضربون بتغليب المخاطب على المخاطبة والغائب وأنت وزيد وعمر و تضربون بتغليب المخاطب على الغائبين وأنت وهند وحفصة تضربون بتغليب المخاطب على اثنتين مؤنثتين فهذه سبعة (قوله وأنت) بكسر التاء تضربين ومنه أنت يانارتأججين فهذه اثنتان فالجملة ثلاثة وخمسون فإذا نظر الى ما حذف فاعله صارت الجملة مائة وستة وانما ذكرت جميعا ممر لشدّة احتياج المبتدى الى مثل هذا (قوله) فكل هذه الأمثلة (أى الخمسة مرفوعة وكذا كل ما مثلنا أولا مرفوعة أيضا وأنت الخبر مع أن المبتدأ لفظة كل وهو مذكرا نظرا الى المضاف اليه مع كون المضاف أهلا للحذف أى صالحه فالتأنيث مكتسب من المضاف اليه قال ابن مالك وربما أكسب ثان أولا * تأنيثا ان كان لحذف موهلا

النون نيابة عن الضمة
وكذا أنتما تضربان
والزيدون يضربون
وأنتم تضربون وأنت
تضربين فكل هذه
الأمثلة مرفوعة وعلامة
رفعها ثبوت النون
والألف فى الأول والثانى
فاعل والواو فى الثالث
والرابع فاعل والياء فى
الخامس فاعل (وللنصب

(قوله) وعلامة رفعها ثبوت النون) أى النون الثابتة فهو من اضافة الصفة الى موصوفها (قوله) والألف فى الأول والثانى فاعل) أشار به الى أنها اسم لا حرف وان كان تصيرها حرفا جزا لأن الشارح لا ينظر لما هو واقع قليلا على أنه قد يمتنع فى قولك يضربان الزيدان كون الزيدان فاعلا بل هو مبتدأ وهو على نية التقديم والتأخير ولعلنا زيد على هذا فى بابى الفاعل والبدل بما يشئ الغليل ان شاء الله تعالى (قوله) والواو فى الثالث والرابع) أى فى قوله يضربون وتضربون فاعل (قوله) والياء فى الخامس) أى فى قوله تضربين فاعل (قوله) وللنصب) أى من حيث هو لا بقيد كونه فى الفعل فقط أو فى الاسم فقط أو فيها لأنه على الأول اثنان وعلى الثانى أربعة وعلى الثالث ستة كما قدمنا وهو لغة الاستواء والاستقامة تقول فلان منتصب أى مستو مستقيم واصطلاحا على

القول بأن الأعراب لفظى نفس الفتحة وماناب عنها وعلى القول بأنه معنوى تغير مخصوص علامته الفتحة وما ناب عنها وتسمى نصبا لا تنصب الشفتين عند النطق به وهذا ظاهر فى الفتحة والألف دون الكسرة والياء وحذف النون وهذا معطوف على قوله للرفع أربع علامات فهو من عطف الجمل (قوله خمس علامات) مبتدأ مؤخر خبره تقدم وهو قوله أو لا والنصب والمراد متعلق الجار والمجرور (قوله الفتحة) هى وما عطف عليها بدل مفصل من جمل ويجوز أن تكون خبرا مبتدأ محذوف والتقدير الأولى الفتحة الخ ويجوز نصبه بفعل محذوف تقديره أقصد الفتحة ويجوز أن تكون مبتدأ خبرها محذوف أى منها الفتحة اهـ عبد المعطى (قوله والألف) أى وقعت بعد فتحة ظاهرة لا محالة بخلاف الواو فإنها قد تقع بعد صفة مقدرة كما قدمنا هناك (قوله وحذف النون) هل وقع العلامة على النون المحذوفة أو حذف النون وعلى الثانى الماتن وعلى الأول العمريطى فى نظم هذا المتن حيث قال: للنصب خمس وهى فتحة ألف * كسر وياء ثم نون تنحذف (قوله علامات النصب خمسة) الأولى خمس لأن أسماء الأعداد تذكر مع المؤنث وتؤنث مع المذكر قال تعالى ثلاث ليال لكن كلام الشارح مجردا عن الإضافة يجوز ذلك (قوله أصلية) أى فلا يقوم مقامها غيرها الا عند تعذرها فلذا قدمها (قوله وأربعة نائبة عنها) أما الألف فلائها تنشأ عنها اذا أشبعت فقامت مقامها ولذا نئى بها وثلت بالكسرة لأنها تنوب عنها فى جمع المؤنث السالم كما أن الفتحة تنوب عن الكسرة فى الاسم الذى لا ينصرف وربيع بالياء لأنها تنشأ عنها وختم بحذف النون لبعده المشابهة وانما كان نائبا عن الفتحة لأنه لما كان النون علامة للرفع لم يبق الا أن يكون حذفها علامة للنصب (قوله وهى) أى الأربعة النائبة عنها الألف (قوله نحو رأيت الزيدين) الأول مفتوح الدال لكونه مثنى والثانى مكسورها لكونه جمعا (قوله فأما الفتحة) الفاء فاء الفصيحة وأما حرف شرط وتفصيل وتوكيد على ما مر فى قول المؤلف فأما الضمة ولا يحتاج الى اعادته هنا فافهم ان كنت ذكيا والافاليلد لا يفيد التطويل ولوليت عليه التوراة والانجيل (قوله فى ثلاثة مواضع) فى حرف جر ثلاثة مجرور متعلق بتكون مضاف مواضع مضاف اليه مجرور وعلامة جره الفتحة لأنه اسم لا ينصرف والمانع له من الصرف صيغة منتهى الجموع (قوله فى الاسم المفرد) بدل من ثلاثة مواضع بدل مفصل من جمل أو بدل الشئ من الشئ نظرا اليه وما عطف عليه أو بدل البعض من الكل على ما قررنا لك (قوله وجمع التكسير) أى الجمع المكسر عن مفردة وقد تقدم الكلام عليه فى الرفع (قوله والفعل المضارع) أى سواء كان صحيح الآخر كيضرب أو معتل كيدعو ويغشى ويرمى الا أنه يقدر فى نحو لن ترضى لا مطلقا ونحو لن يرمى ولن يدعى للجهول فقط ويكتب بالياء وان كان الأصل فيه الواو بخلاف دعا وذلك لأن الواو وقعت رابعة ولم ينضم ما قبلها على ما بيناه فى زلال الأمثال (قوله اذا دخل عليه ناصب) لاحاجة اليه لأن الشئ لا ينصب الا بنصبه لكنه ذكره توضيحا ولم يذكره فى نظائره هذا الموضع اكتفاء بذكره هنا طلبا للاختصار وان كان الأولى ذكر مثل هذا فى أول الكلام فى قوله فأما الضمة فتكون علامة للرفع فى الاسم المفرد بأن يقول هناك والفعل المضارع اذا خلا عن ناصب أو جازم وفى آخره فى قوله وأما السكون فيكون علامة للجزم فى الفعل المضارع الصحيح الآخر بأن يقول ثم اذا دخل عليه جازم لكنه فات الأولوية وهو ذكره فى أول الكلام ثم اكتفى به فى نظائره (قوله ولم يتصل بآخره شئ) أى من نون التوكيد المباشر لفظا وتقديرا ومن نون النسوة ومن الألف والواو والياء وهذا القيد لم يذكره الشارح أبقاء الله بالسلامة اكتفاء بما ذكره المصنف وبما مر فى شرح قوله اذا لم يتصل فان الشارح ذكره هناك (قوله يعنى أن هذه المواضع) تبع فيه المصنف حيث جمعه باعتبار الأفراد الشخصية والافالألف والكسرة وحذف النون ليس لكل منها الاموضع واحد والياء لها موضعان لا ثلاثة لا يقال يحاب بالمراد بالجمع ما قابل الواحد لأننا نقول ان سلم ذلك فليس مطردا بل هو خاص بالفتحة والياء ولايجرى ذلك الجواب فى الألف والكسرة

خمس علامات الفتحة
والألف والكسرة
والياء وحذف النون
علامات النصب
خمس واحدة منها
أصلية وهى الفتحة
نحو رأيت زيدا
وأربعة نائبة عنها
وهى الألف نحو رأيت
أباك والكسرة نحو
رأيت الهندات والياء
نحو رأيت الزيدين
والزيدين وحذف
النون نحو لن يضربوا
(فأما الفتحة فتكون
علامة للنصب فى ثلاثة
مواضع فى الاسم
المفرد وجمع التكسير
والفعل المضارع اذا
دخل عليه ناصب
ولم يتصل بآخره شئ)
يعنى أن هذه المواضع

والحذف لما عرفت من أنه ليس لكل منها الاموضع واحد قاله في بعض الحواشي (قوله اذا نصب) يجوز في التاء الاسكان ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي عائذ للموضع ويجوز أن تفتح على ارادة الخطاب على عادة المؤلفين ومفعوله محذوف تقديره اذا نصبته والأول أظهر ولكنه موقوف بالرواية ولعل الرواية أن يكون الأول (قوله بالفتحة) أي ولو مقدرة كافي الفتى ويغنى (قوله فالاسم المفرد) ولا فرق فيه بين كونه مضافا أو غير مضاف ظاهر الاعراب أو مقدرة للتعذرا أو للنسبة منصرفا أو غير منصرف وذلك نحو يا قومنا أجيئوا داعي الله وأكل الكمثرى موسى ورأيت غلامى واذا ابتلى ابراهيم ربه وشارحنا أشار الى مثال واحد وهو ما كان منصرفا ظاهر الاعراب غير مضاف (قوله نحو رأيت زيدا) ان أبقيناه على ظاهره فسد المعنى ولا بد من تأويل اما بأن يقال فمثال التى فى الاسم المفرد نحو رأيت زيدا أو يقال فالاسم المفرد نحو زيد فى رأيت زيدا (قوله فزيذا مفعول) زيدا مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة للحكاية (قوله بالفتحة) الباء ليست للتصوير بناء على ما ذهب اليه المؤلف من أن الاعراب معنوية كما تقدم في غير ما موضع ولعلنا زيدا فى الفصل ان شاء الله تعالى (قوله وجمع التكسير) مبتدأ خبره قوله نحو رأيت الرجال ويعمم فيه بمثل ما قبله فتدبر (قوله نحو رأيت الرجال) يؤول فيه ما أول به قوله هناك نحو رأيت زيدا بأن قيل ومثال الضمة التى فى جمع التكسير نحو رأيت الرجال أو وجمع التكسير نحو الرجال فى رأيت الرجال (قوله والفعل المضارع) مبتدأ خبره قوله نحو لن أضرب (قوله نحو لن أضرب) فيه التأويل المذكور فتدبر (قوله فأضرب) مبتدأ لكونه اسما حينئذ مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها التعذر للحكاية (قوله منصوب بـ) الباء حرف جر لن مجرور وهو حينئذ اسم على ارادة اللفظ وقد تقدم فى صدر الكتاب (قوله وأما الألف) الواو حرف عطف وما بعده معطوف على قوله فأما الفتحة (قوله فى الأسماء الخمسة) هو علم بالغلبة على الأمثلة التى ذكرها المصنف كما مر فلا تغفل (قوله نحو رأيت أباك الخ) أى وتلك الأسماء الخمسة المنصوبة بالفتحة لفظ أبافى نحو رأيت أباك (قوله وما أشبه ذلك) ان قلت أى فائدة فى هذا العطف مع وقوع المعطوف عليه فى حيز نحو المقتضى لعدم الانحصار فى المذكورين وليس فيه تعيين المعطوف كالذى قبله ليفيد زيادة على ما أفاده نحو قلت فائدة الايتان به بيان عدم الانحصار فى الخارج فيما ذكر لأنه بقى لها ثلاثة أسماء من الأسماء الخمسة وأما وقوع المعطوف عليه فى حيز نحو فلا يفيد ذلك لأنه يحتمل أن يكون تنظيرا أى نحو رأيت أباك أو ضربت أباك أو علمت أباك ولا يخفى أنه أتى بنحو فى جميع المثل ولك أن تقول جعل قوله نحو رأيت أباك وأخاك من باب الكناية عن رأيت أباك وأخاك فيكون المقصود هو المجرور وقد شاع مثل هذا منه قولهم مثلك لا يبخل ومثلك يجود أى أنت لا تبخل وأنت تجود وهذا كلام حسن ولدقته لا يناسب ما هنا فالجواب الأول أحسن (قوله تكون حالة النصب) لاحاجة الى هذا فإنه حال رفعه يحكم بأن نصبه بالألف وأيضا لا يتأتى النصب الا فى حالة كونه منصوبا وقد عرفت الجواب فيما مر آنفا عند قول المصنف رحمه الله تعالى اذ دخل عليه ناصب ويمكن أن يقال ان ذلك لبيان الواقع مع قصد الاظهار للبتيدي فتدبر (قوله نيابة عن الفتحة) حال من الألف أى حال كون الألف نائبة عن الفتحة (قوله نحو رأيت أباك) لا يلزم أن تكون مضافة الى الكاف الدالة للخطاب فإنه يجوز أن تضاف الى غيره فتقرأ يا أبانا (قوله وما أشبه ذلك) فيه ما تقدم (قوله وهى حماك وذاك) الأولى الايتان بضمير المذكر فيقول وهو وهذه العبارة أولى من عبارة الشيخ خالد فى شرح هذا الموضع بقوله مبينا لعامة من نحو رأيت أباك وأخاك لأنه لا فائدة فى إعادة نحو هنا وان أجاب عنه محشيه ﴿ تنبيه ﴾ لا يحكم فى أن أباه من قول الشاعر

ان أباه وأبا أباه * قد بلغا فى المجد غاياتها

انه منصوب بالألف كما هو ظاهر لأن لغة الشاعر قصر الأسماء الخمسة ولم أر من ننبه عليه (قوله أيضا وهى حماك وذاك وذا مال) أى من رأيت حماك فخاك وما بعده خبر هى مرفوعة وعلامة رفعها ضمة مقدرة على الألف

الثلاثة اذا نصبت
تكون منصوبة
بالفتحة فالاسم المفرد
نحو رأيت زيدا فزيذا
مفعول منصوب بالفتحة
و جمع التكسير نحو
رأيت الرجال والفعل
المضارع اذا دخل عليه
ناصب نحو لن أضرب
فأضرب فعل مضارع
منصوب بـ (وأما
الألف فتكون علامة
لنصب فى الأسماء الخمسة
نحو رأيت أباك وأخاك
وما أشبه ذلك) يعنى أن
الأسماء الخمسة تكون
فى حالة النصب منصوبة
بالألف نيابة عن الفتحة
نحو رأيت أباك وأخاك
وما أشبه ذلك وهى
حماك وذاك وذا مال

منع من ظهورها التعذر للحكاية أو هي لفظ حماك الى آخره (قوله فكها) أي الثلاثة التي هي قوله حماك أو هي مع مامز وهو أظهر (قوله نيابة) حال من الالف أي نائبة عن الفتحة لأنها في الأسماء الخمسة (قوله وأما الكسرة) الواو حرف عطف أما الكسرة معطوف على قوله فأما الضمة خلافاً لعبد المعطى حيث جعلها للاستئناف (قوله فتكون) بالتأنيث أي الكسرة (قوله في جمع الخ) جار ومجرور متعلق بتكون والسالم نعت لجمع أو للمؤنث على ما قدمنا أولاً وجمع المؤنث السالم مرتعيفه (قوله نحو خلق الله السموات) أي وذلك نحو أو أقصد نحواً ونظرت الى نحو الى غير ذلك من أوجه اعراب نحو وهذا لا يخفى (قوله واعرابه) أي اعراب قوله تعالى خلق الله السموات في الأمير في حاشية الشذور أي تطبيقه على القواعد العربية كما في الفيشي ونص عليه الدماميني على المغنى ومواد الأزهرية ومن فساد الزمان أني قررت حال اقراءني الشيخ خالد على الأجر ومئة سنة أربع وسبعين بعد المائة والالف أن الاعراب يطلق على التطبيق المذكور وأنه هو المراد في نحو أعرب جاء زيد فينصب على المركب ليس الا فسمعه بعض أهل الأزهر فاستغربه وشده على التكثير فيه وصار يتحدث به في المجالس حتى بلغني وأعجب منه أن بعض كبار المشايخ الرؤساء في الأزهر أنكروه أيضاً حين عرضت عليه الواقعة فلما الله وأنا اليه راجعون ثم لما عرضت المسألة على غير واحد من العارفين واقفني فلله الحمد اه رحمه الله (قوله خلق فعل ماض) خلق مبتدأ على ارادة اللفظ وفعل خبره وماض صفة لفعل والجملة من المبتدأ والخبر في محل رفع خبر قوله واعرابه فان قيل حيث جعلنا خلق هنا مبتدأ حكماً بأنه اسم والاخبار بأنه فعل لا يساعده لأن الخبر المألوف عين المبتدأ والاخبار عنه بأنه فعل قد يفيد المخالفة والمغايرة أوجب بأن قولنا خلق فعل ماض صدق عليه لفظ خلق من الأفراد الواقعة في غير هذا التركيب من قوله تعالى خلق الله السموات لا خلق الواقعة في كلام شارحنا هنا فانها اسم لارادة الكلمة فلي تأمل ذلك وقد سبق السؤال والجواب لمثل هذا في صدر الكتاب عند كلام المؤلف وهي من فلي نظر هناك (قوله فاعله) أي من جهة الاعراب فان الخالق الفاعل الموجد هو الله تعالى لا لفظ الجلالة فلي تظن (قوله والسموات) بكسر التاء مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة منع من ظهورها حكاية اللفظ (قوله والسموات مفعول به) أي عند الجمهور ومفعول مطلق لبيان النوع عند الشيخ عبد القاهر الجرجاني ومحمود الزغشري وأبي عمرو ابن الحاجب وصوبه الموضح في المغنى ووضحه بأن قال المفعول به ما كان موجوداً قبل الفعل الذي عمل فيه ثم أوقع الفاعل به فعلاً والمفعول المطلق ما كان الفعل العامل فيه هو فعل إيجاده وان كان ذاتاً لأن الله تعالى موجد للأفعال وللذوات جميعاً اه وسبقه الى هذا الايضاح الشيخ عبد القاهر فقال في أسرار البلاغة اذا قلنا خلق الله العالم فالعالم ليس مفعولاً به بل هو مفعول مطلق لأن المفعول به هو الذي كان موجوداً فأوجد الفاعل فيه شيئاً آخر كقولك ضربت زيدا فان زيدا كان موجوداً وأنت فعلت به الضرب والمفعول المطلق هو الذي لم يكن موجوداً فحصل بك والعالم لم يكن موجوداً بل كان عدماً معضواً والله أوجده وخلصه من العدم فكان المفعول المطلق وهو المصدر ولم يكن مفعولاً به اه واحتج الجمهور بالذاهبون الى أن العالم مفعول به لا مفعول مطلق بأمور أولها أنا قد نعلم العالم وان كنا لا نعلم أنه مخلوق لله تعالى الا بدليل منفصل والمعلوم مغاير للجهول فاذن كون الله خالقاً للعالم غير ذات العالم وثانيها أن نصف الله بالخالق فلو كان خلق العالم نفس العالم لزم أن يكون الله تعالى موصوفاً بالعالم كما أنه موصوف بالخالقية والعالم وثالثها أن نقول العالم ممكن فلم يوجد الا لأن الله أوجده وأحدثه وأبدعه فلو كان إيجاد العالم واحداً نفس العالم لكان قولنا العالم وجد لأن الله أوجده جارياً مجرى قولنا العالم وجد لأنه وجد فيكون ذلك تعليلاً للشيء بنفسه ويرجع حاصله الى أن العالم وجد بنفسه وذلك نفى للصانع قاله الفخر الرازي في شرح المفصل اه تصریح (قوله منصوب بالكسرة) انما نصب بالكسرة مع تأتي الفتحة ليجرى على سنن أصله وهو جمع المذكر السالم في حمل نصبه على جره وجوز الكوفيون نصبه بالفتحة مطلقاً وهشام فيما حذف لأمه ومنه قول بعض العرب ممعت لغاتهم بفتح التاء

فكلها منصوبة بالالف نيابة عن الفتحة (وأما الكسرة فتكون علامة للنصب في جمع المؤنث السالم) نحو خلق الله السموات واعرابه خلق فعل ماض ولفظ الجلالة فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة والسموات مفعول به منصوب بالكسرة

حكاه الكسائي ورأيت بناتك بفتح التاء كما حكاه ابن سيده هذا اذالم ترد اليه في الجمع وأما اذا ردت اللام في الجمع كسنوات أو سنهات على اللغتين نصب بالكسرة اتفاقا نحو اعتكفت سنوات أو سنهات بالكسراه أثنوني والتصريح (قوله نيابة عن الفتحة) أشار به الى أن كسرة هذا الجمع كسرة اعراب وذهب الاخفش والمبرد الى أن كسرة هذا الجمع حالة النصب كسرة بناء كما قال في فتحة ما لا ينصرف حالة الجر وذهب الجمهور الى أنها حركة اعراب كذا في شرح التسهيل اه عبد المعطى (قوله لأنه) أى لأن لفظ السموات (قوله سالم) نعت جمع ويجوز قراءته بالرفع على الأصل وبالجر للجوار ويجوز أن يكون نعتا مؤنثا وعليه فلا يجوز غير الجر (قوله وأما الياء) معطوف على قوله فأما الفتحة (قوله فتكون) بالفوقية ضميره عائد للياء (قوله في الثانية) أى المثني كما عرفت فيما ذكرنا فلا تغفل (قوله والجمع) يعنى جمع المذكر السالم وأطلق الجمع لكونه على حد المثني فاذا ذكر الجمع مع المثني انصرف الى جمع المذكر السالم لأنه أخوه في الاعراب بالحروف اه شيخ خالد في شرح هذا المتن (قوله نحو) أى وذلك نحو أو أعنى نحو بالرفع والنصب (قوله فالأول) يعنى قوله رأيت الزيدين منصوب بالياء (قوله المفتوح ما قبلها) المفتوح يقرأ بالجر نعتا على قوله بالياء وما نائب فاعل للمفتوح وقبلها ظرف وهو صلة ما ان جعلناها بمعنى الذى وان جعلناها بمعنى شئ فالظرف نعت لما فاعله معرفة على الأول نكرة على الثانى وترك فتح ما قبل الياء في المثني ابقاء على الحركة الثابتة في الرفع مع عدم النقل وإشارة الى أن الياء منقلبة عن الألف وأما تعليل الشيخ خالد في التصريح بأن بالنون في المثني كسرت على أصل التقاء الساكنين فلم يجمع بين كسرتها وكسرة ما قبل الياء فرارا من ثقل الكسرتين وبينهما ياء فيرد بوجهين الأول اجتماع الكسرتين غير موجود في حالة الإضافة والثانى أنه غير موجود أيضا في لغة من فتح نون المثني ومن ضمها فلي تأمل (قوله المكسور ما بعدها) هذا غير لازم وكان حقه حذف هذه العبارة لأنه اذا أضيف لم يبق لما بعد الياء كسرة كما مر اذ النون محذوفة لدى الإضافة تقول رأيت غلامى زيدويمكن الجواب عن الشارح بأنه أجرى على هذا المثال أى المكسور ما بعدها في هذا المثال وما يشابهه فلا اعتراض عليه (قوله نيابة عن الفتحة) حال كما تقدم أى لأنه مثني (قوله والثانى) معطوف على قوله فالأول يعنى في قوله والزيدين مثال لجمع المذكر السالم (قوله منصوب بالياء المكسور ما قبلها) اعرابه كالذى تقدم في المثني وانما كسر ما قبل الياء ولم يضم لأن الضم قبل ياء الجمع ثقيل لو أقيمت الياء ولا لباس الرفع بغيره لو قلبت الياء لضممة ما قبلها واو امع أن تغيير الحركة أولى من تغيير الحروف فارتفع التباس المجموع بالمثني بسبب كسرة ما قبل الياء للمجموع ان حذف نوناها بالاضافة اه رضى فان قيل قد لا توجد الكسرة في نحو مصطفىين أجيب بأن الكلام هنا على الأصل فأصل مصطفىين مصطفىين قلبت الياء الأولى ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فالتقى ساكنان الألف والياء فحذف الألف لذلك فصار مصطفىين (قوله المفتوح ما بعدها) تقدم الاعتراض عليه والجواب عنه فلا تغفل (قوله نيابة عن الفتحة) حال كما تقدم أى لأنه جمع المذكر السالم (قوله أيضا) (تنبيه) أيضا من آض اذا رجع فهو مفعول مطلق لكن عامله يحذف وجوبا سماعا ويجوز كونه حالا حذف عاملها وصاحبها وقد يقع بين العامل ومعموله كيقوم زيدو يقوم أيضا عمرو أى أرجع الى الأخبار عنك بذكر قيام عمرو رجوعا أو أخبر بما تقدم من قيام زيد حال كونى راجعا الى الاخبار عنك بقيام عمرو وقد لا يقع كما في قولك قام زيد وقام بكر أيضا أى أرجع الى الاخبار عنك بقيام بكر رجوعا فعلم أنها لا تستعمل الا مع شيئين ولو تقدير بخلاف جاء زيد أيضا وبينهما توافق في العامل بخلاف جاء ومات أيضا ويمكن استقلال كل منهما بالعامل بخلاف اختصم زيدو عمرو أيضا قاله ابن حجر في شرح المنهاج في آخرباب الوقف بالمعنى فعلم أن قول الشارح هنا أيضا مفعول مطلق أو حال والعامل قوله نيابة عن الفتحة أى أرجع الى الاخبار بحال كون نصب الجمع بالياء نيابة عن الفتحة رجوعا أو حال كونى راجعا الى الاخبار عنك بحال كون نصب الجمع بالياء نيابة عن الفتحة (قوله عوض عن التنوين فيهما) قد وعدت في الرفع أن أبسط الكلام

نيابة عن الفتحة لأنه جمع مؤنث سالم) وأما الياء فتكون علامة للنصب في التننية والجمع) نحو رأيت الزيدين والزيدين فالأول منصوب بالياء المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها نيابة عن الفتحة والثانى منصوب بالياء المكسور ما قبلها المفتوح ما بعدها نيابة عن الفتحة أيضا والنون عوض عن التنوين فيهما

في النون ههنا فذكرت وفاء بالعهد اعلم أن النون في جمع المذكر جى بهالدلالة على تمام الاسم وانفصاله عما بعده وقيل لرفع توهم الاضافة في مررت بينين كرام ورفع توهم الافراد في نحو المهتدين وحمل مالا توهم فيه على ما فيه توهم وقيل عوض عن حركة المفرد ورد بأن الواو والياء نائبتا عنها وقيل عوض عن التنوين في الاسم المفرد لأن الحركة عوض عنها الواو والياء والتنوين لم يعوض عنه شيء جى بالنون عوضا عن التنوين وعليه ما قاله شارحنا بقاء الله بالسلامة في مواضع من هذا الكتاب ورد بأن النون جى بها في المثني الذي لا تنوين في مفردة لكونه غير منصرف نحو أحمدان فان مفردة أحمد بلا تنوين وقيل عوض عن الحركة والتنوين معاني الاسم المفرد وجرى عليه لسان العربين ورد بأنها اذا لم تكن عوضا عن أحدهما فأولى بها معا أيضا قد ثبت النون في الوقف والحركة والتنوين لا يثبتان وقفا وهذا الخلاف مما لا طائل تحته اه عباد على الشذور بزيادة يسيرة وتغيير (قوله فيهما) أى في المثني والجمع (قوله وأما حذف النون) معطوف على قوله فأما الفتحة وهذا لا يكون في الأسماء كما لا يكون سابقا في الأفعال بخلاف الفتحة فانها في الأسماء والأفعال (قوله فيكون) بالتحية لأنه عائد لقوله حذف النون لا للنون (قوله في الأفعال) المراد بها الأمثلة الخمسة ولذا وصفها بقوله التي الخ وفي أكثر نسخ المتن اثبات الخمسة فيه وهو غير أولى ولعله من زيادة النسخ اذ الوصف يغني عنه (قوله والتي رفعها بثبات النون) التي اسم موصول نعت للأفعال ورفع مبتدأ مرفوع بالابتداء مضاف وهما مضاف اليه عائد للتي بثبات الباء جارة وثبات مجرور بالباء مضاف والنون مضاف اليه والجار والمجرور متعلق بكائن أو استقر خبر المبتدأ والجملة من المبتدأ والخبر لا موضع لها من الاعراب صلة الموصول وهو التي (قوله نيابة) حال من حذف النون (قوله في الأفعال الخمسة) الأولى الأمثلة الخمسة لأن المرفوع بالنون لا ينحصر في الخمسة بل زاد على المائة كما قدمنا لك (قوله نحو لن يفعلوا ولن تفعلوا) مثال لما اتصل به ألف الاثنين (قوله ولن يفعلوا ولن تفعلوا) مثال لما اتصل به واو الجماعة (قوله ولن تفعلوا) مثال لما اتصل به ياء المؤنثة المخاطبة (قوله منصوب) أى بن (قوله وعلامة نصبه) ذكر الضمير لكونه عائدا الى كل (قوله والألف فاعل) أى في مثل هذا التركيب وأشار به الى أنها اسم وأما في قولك يضربان الزيدان فالألف حرف كما قدمنا (قوله في الأول والثاني) أى في لفظ لن يفعلوا ولن تفعلوا (قوله في الثالث والرابع) أى في لفظ لن يفعلوا ولن تفعلوا (قوله في الخامس) أى في قوله لن تفعلوا (قوله وللخفض) خبر مقدم وثلاث مبتدأ مؤخر وقدم علامات الخفض على علامات الجزم لأنها من خصائص الأسماء ومعلوم أن الاسم أشرف من الفعل فما اختص بالاسم ينبغي أن يقدم على ما اختص بالأفعال تقدما للاشرف على غيره وفي بعض الحواشي أن اللام بمعنى على وهو غير أولى والأولى أن اللام بمعنى الملك أعنى الاختصاص وان أجيب عنه بأنه نظر الى لفظ علامات لأن المراد من كلام المتن أن الثلاثة التي ارتكبتها المصنف مختصة للخفض فلي تأمل والخفض لغة الخضوع والتذلل وما أحسن قول البوصيري في مدح خير البرية

خففت كل مقام بالاضافة اذ * نوديت بالرفع مثل المفرد العلم

واصطلاحا على القول بأنه لفظي هو نفس الكسرة وما ناب عنها وعلى القول بأنه معنوي تغيير مخصوص علامته الكسرة وما ناب عنها وسمى خفضا لانخفاض الشفة السفلى عند النطق به (قوله أصلية) ولكونها أصلا لا يقوم مقامها غيرها الا عند تعذرها (قوله وهي الكسرة) وهي من ألقاب البناء والخفض من ألقاب الاعراب وسمى كسرا لانكسار الشفة السفلى عند النطق به ولكونها أصلا قد منها اذ تقديم الأصل على الفرع واقع طبعاً فقدم وضعها (قوله نحو مررت بزيد) ما مثل به الاسم المفرد والمنصرف (قوله واثنان نائبان عنها) أما الياء فلا تنشأ عن الكسرة عند اشباعها لأن المكسور اذا أشبع يتولد منه الياء فقامت مقامها ولذا ثنى بها لكونها بابتها وأما الفتحة فلا لأن الكسرة نابت عنها في جمع المؤنث السالم فتعارضتا في نيابة كل عن الأخرى ولذا ثلث بها واثنان مبتدأ والمسوغ لكونه نكرة (١) ونائبان خبره وهما في عنها عائدة الى الكسرة

(وأما حذف النون) فيكون علامة للنصب في الأفعال التي رفعها بثبات النون (يعني أن حذف النون يكون علامة للنصب نيابة عن الفتحة في الأفعال الخمسة نحو لن يفعلوا ولن تفعلوا ولن تفعلوا فكل واحد من هذه الأمثلة منصوب وعلامة نصبه حذف النون نيابة عن الفتحة والألف فاعل في الأول والثاني والواو فاعل في الثالث والرابع والياء فاعل في الخامس) وللخفض ثلاث علامات الكسرة والياء والفتحة (علامات الخفض ثلاثة واحدة منها أصلية وهي الكسرة نحو مررت بزيد واثنان نائبان عنها وهي الياء نحو مررت بأخيك

(١) لم يذكر المحشى المسوغ

(قوله والزيد والزيد) فالأول بفتح الدال للثنى والثاني بكسرها لجمع المذكور السالم (قوله فأما الكسرة) أما حرف شرط وتفصيل وتوكيد وتقدم معنى الثلاثة في الرفع فلا نعيدها هنا (قوله للخفض) اللام بمعنى على كافي عبد المعطى وقد مر (قوله في ثلاثة مواضع) جار ومجرور متعلق بتكون ثلاثة مضاف مواضع مضاف إليه مجرور وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف والمانع له من الصرف صيغة منتهى الجموع (قوله في الاسم المفرد) بدل من ثلاثة بدل مفصل من مجمل (قوله المنصرف) أى حقيقة أو حكماً والأول كزيد والثاني هو ما لا ينصرف إذا أضيف أو اقترن بأل بناء على أنه باق على منعه من الصرف وهو اختيار جماعة وذهب جماعة منهم المبرد والسيرافي وابن السراج إلى أنه يكون منصرفاً مطلقاً أي زالت منه علة أولم تزل قيل وهو الأقوى فقائل هذا إما أن يقول الصرف هو التنوين ولم يظهر في مثل الاحمد ومساجدكم لوجود أل أو الإضافة ويحتمل أن يقول الصرف هو الجرب بالكسرة وسيأتي كلام الشارح أطال الله بقاءه وتعرض لبسط كلامه هناك إن شاء الله تعالى قال العلامة الأشموني واختار الناظم في نكته على مقدمة ابن الحاجب أنه إذا زالت منه علة فمنصرف نحو بأحمدكم وإن بقيت العلتان فلا نحو بأحسنكم اه ومراده بزوال أحد علتيه العلمية فيما مثل به (قوله وجمع التكسير المنصرف) التكسير مضاف إليه والمنصرف نعت لجمع واحترزنا بالمنصرف عن غير المنصرف كمساجد ودراهم فإنه يجرب بالفتحة ولم يقل في الاسم المفرد وجمع التكسير المنصرف لزيادة الإيضاح للبتي ولأنه ربما يتوهم أن المنصرف مجموعها وأن هذا من باب التغليب أي تغليب المفرد على الجمع أو عكسه اه عبد المعطى (قوله وجمع المؤنث السالم) ولا يكون إلا منصرفاً ولذا لم يقيد المصنف رحمه الله تعالى المؤنث السالم بالمنصرف كما فعل فيما قبله قال العطار لا يصح تقييده بذلك لما علمت في مبحث التنوين أن تنوينه للمقابلة لا للتكسين والصرف هو تنوين التمكين (قوله فالاسم المفرد) الأولى أن يقول فالاسم المفرد المنصرف إذ لا داعي إلى حذفه هنا ولا فرق فيه بين أن يكون الأعراب فيه ظاهراً أو مقدر التتعدراً أو للثقل أو للمناسبة نحو مررت بالقاضي وغلامي والشارح مثل للأولين (قوله مررت بزيد والفتى) الأول مثال لظاهر الأعراب والثاني لمقدره (قوله وجمع التكسير) الأولى أن يقول وجمع التكسير المنصرف إذ لا داعي إلى حذفه هنا وصرفه هنا حقيقة كما مثل به الشارح أو حكماً فدخل غير المنصرف مضافاً نحو اعتكفت في مساجدكم أو مقروناً بأل نحو وأتم عاكفون في المساجد ولا فرق بين أن يكون الأعراب فيه ظاهراً أو مقدر التتعدراً أو للثقل أو للمناسبة نحو مررت بالجوارى ودخلت في بيوتى والشارح مثل للأولين (قوله نحو مررت بالرجال والأسارى والهنود) الأول مثال لظاهر الأعراب مع كونه مذكراً والثاني للمقدر مع كونه مذكراً أيضاً وتقديره للتتعدراً والثالث لظاهره مع كونه مؤنثاً ومعنى الأسارى تقدم مبسوطاً في الرفع فليراجع (قوله وجمع المؤنث السالم) ما لم يكن علماً فإذا كان علماً جاز فيه الصرف وهو التنوين وعدمه نحو عرفات وهو علم لموضع معروف وأذرعات وهى قرية من قرى الشام واختلف العرب في كيفية أعراب هذا النوع المسمى به على ثلاثة فرق فبعضهم يعربه على ما كان عليه قبل التسمية ولم يحدف تنوينه لأنه في الأصل للمقابلة فاستصحب بعد التسمية وبعضهم يعربه على ما كان عليه قبل التسمية مراعاة للجمع ويترك تنوين ذلك مراعاة للعلمية والتأنيث وبعضهم يعربه أعراب ما لا ينصرف فيترك تنوينه ويجره بالفتحة مراعاة للتسمية فالأول راعى الجمعية فقط والأخير راعى التسمية فقط والمتوسط توسط بين الأمرين فراعى الجمعية فجعل نصبه بالكسرة وراعى اجتماع العلمية والتأنيث فترك تنوينه اه عبد المعطى وأبو النجاة قد روى بالأوجه الثلاثة قول امرئ القيس تنورتها من أذرعات وأهلها * يثرب أدنى دارها نظر على ومعنى تنورتها نظرت إلى نارها بقلبي وأدنى مبتدأ ونظر خبره (تنبيه) محل جواز الأوجه الثلاثة في هندات إذا كان علماً لمؤنث فما اقتضاه كلام ابن عقيل في شرح التسهيل من أنه لا فرق حيث مثل له بهندات علم رجل

والزيد والزيد
والفتحة نحو مررت
بإبراهيم (فأما الكسرة
فتكون علامة
للخفض في ثلاثة
مواضع في الاسم
المفرد المنصرف وجمع
التكسير المنصرف
وجمع المؤنث السالم)
فالاسم المفرد نحو
مررت بزيد والفتى
وجمع التكسير نحو
مررت بالرجال والأسارى
والهنود وجمع المؤنث
السالم

أو امرأة محل نظر كما قاله الشنواني ويس على الفا كهي (قوله نحو مررت بالهندات) أي باقيا على علميته كما قدمنا لكن لما كان الشارح مثل به مصحوبا بأل لا جرم أنه لا فرق بين جعله علما أو كونه باقيا على علميته (قوله والمنصرف معناه الذي يقبل الصرف) أي التثوين كما بينه الشارح فيما بعد واعلم أن أقسام الاسم ثلاثة متمكن أمكن ومتمكن غير أمكن ولا متمكن ولا أمكن فالأول المنصرف والثاني غير المنصرف والثالث المبني ومعنى المتمكن أنه عار عن شبه الحرف ومعنى أمكن الزيادة في التمكن وهو العاري عن شبه الفعل وعلامته أن يجر بالكسرة مطلقا ويدخله التثوين للدلالة على خفته وزيادة تمكنه قال الشنواني اعترض أبو حيان تعبيرهم بأمكن فانه اسم تفضيل من التمكن وبناءؤه شاذ ورد بأنه مع من كلامهم مكن مكانة والبناء قياس جار على القاعدة ولا شذوذ فيه اهـ (قوله والصرف هو التثوين) أي عند المحققين وقيل الصرف هو الجر والتثوين وعلى الأول قول ابن مالك

الصرف تثوين أتى مبينا * معنى به يكون الاسم أمكنا

واختلف في اشتقاق المنصرف فقيل من الصرف وهو الصوت لأن في آخره التثوين وهو صوت قال النابغة * له صريف صريف القوم بالمسد * أي صوت صوت البكرة بفتح الكاف بالجل والقوم خشبتا البكرة وبكرة البئر التي يستقى عليها والمسد الجل وقيل من الانصراف أي الجريان في جهات الحركات وقيل من الانصراف وهو الرجوع فكأنه انصرف عن شبه الفعل إلى أصله وقيل من الصرف وهو الفضل لأن له فضلا على ما لا ينصرف (قوله وللأسماء) جار ومجرور خبر مقدم ومبتدؤه قوله علامات والتي اسم موصول نعت للأسماء وجملة تقبل التثوين صلته (قوله تطلب من المطولات) تكفل بتطويل ما ذكره ان شاء الله تعالى (قوله وأما الياء) أما حرف شرط وتفصيل والياء مبتدأ والجملة بعده خبره وعلامة أي أمانة وهو خبر تكون على ما تقدم (قوله مواضع) بالفتح لأنه غير منصرف والمانع له من الصرف صيغة منتهى الجموع (قوله في الأسماء الخمسة والتثنية والجمع) مر الكلام على الثلاثة في الرفع والنصب فلا نعيده هنا (تنبيه) تقدير الأعراب للتعذر أو للاستقلال كما يكون في العرب بالحركات كما ذكره الشيخ في باب الأعراب يكون في العرب بالحروف أيضا مثال التقدير للاستقلال في جميع الأحوال جاءني أبو الحسن ورأيت أبا الحسن ومررت بأبي الحسن وجاءني صالحو القوم ورأيت صالحى القوم ومررت بصالحى القوم وجاءني صالحا القوم اهـ شنواني وضابطه أنه اذا كان الأعراب بالحروف وافقه ما قبله ولا قى ساكنا فأبو الحسن اعرابه بالواو وافقه ما قبله وهو الضمة فخرج مالم يوافقه ما قبله نحو جاءني مصطفىو القوم والمثنى الغير المرفوع فلا يحذف الواو في الأولى ولا الياء في الثانى لعدم ما يدل عليهما وأما المثنى المرفوع فيحذف منه حرف الأعراب لدلالة الفتح عليه ويكون اعرابه مقدر أو يدخل في الضابط المتقدم (قوله ان هذه المواضع) هذه اسم ان والمواضع بالنصب امانعت واما عطف بيان قال في المعنى في بحث آل تنبيه قال ابن عصفور أجازوا في نحو مررت بهذا الرجل كون الرجل نعتا وكونه بيانا مع اشتراطهم في البيان أن يكون أعرف من المبين وفي النعت أن لا يكون أعرف من المنعوت فكيف يكون الشيء أعرف وغير أعرف وأجاب بأنه اذا قدر بيانا قدرت آل فيه لتعريف الحضور فهو يفيد الجنس بذاته والحضور بدخول آل والاشارة انما تدل على الحضور دون الجنس واذا قدر نعتا قدرت آل فيه للعهد والمعنى مررت بهذا وهو الرجل المعبود بيننا فلا دلالة فيه على الحضور والاشارة تدل عليه فكانت أعرف قال وهذا معنى كلام سيويه اهـ (قوله علامة على الخفض) فيه اشارة الى أن كلام المؤلف رحمه الله تعالى فتكون علامة للخفض أن اللام بمعنى على وهو ما قال أبو النجاء وعبد المعطى وقد وجهناه فيما مر عند قول المؤلف وللخفض ثلاث علامات فلتراجع (قوله نيابة) حال من الياء أي حال كون الياء نائبة عن الكسرة (قوله فالأسماء الخمسة نحو الخ) هذا الكلام غير ظاهر الآن يقال ان في هذا حذفاً بأن يقال فمثال الياء في الأسماء

نحو مررت بالهندات
والمنصرف معناه الذي
يقبل الصرف والصرف
هو التثوين وللأسماء
التي تقبل التثوين أو
لا تقبله علامات تعرف
بها تطلب من المطولات
(وأما الياء فتكون
علامة للخفض في
ثلاثة مواضع في الأسماء
الخمس والتثنية والجمع)
يعنى أن هذه المواضع
الثلاثة تكون الياء
فيها علامة على الخفض
نيابة عن الكسرة
فالأسماء الخمسة نحو
مررت بأبيك وأخيك
وحميك وفيك وذى
مال فكلها

الجري فيها الياء نيابة عن الكسرة والثنية بمعنى المثني نحو مررت بالزيدين فالزيدون مجرور بالباء وعلامة الجرفيه الياء المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها نيابة عن الكسرة والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد والجمع نحو مررت بالزيدين فالزيدين مجرور بالباء وعلامة جره الياء المكسور ما قبلها المفتوح ما بعدها والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد (وأما الفتحة فتكون علامة للخفض في الاسم الذي لا ينصرف) يعني أن الاسم الذي لا ينصرف إنما يعرف خفضه إذا دخل عليه عامل الخفض بالفتحة فيكون مجرورا بالفتحة نيابة عن الكسرة نحو مررت بأحمد وإبراهيم فكل منهما مجرور بالباء وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف أي لا ينون لأن الصرف هو التنوين والاسم الذي لا ينصرف

الجمعة نحو الخ (قوله محرورة) أنه مع كون المبتدأ لفظ كل لا كتسابه من المضاف اليه التانيث (قوله والثنية) أي مطلقا مذكرا كاملا مثل به أو مؤنثا نحو مررت بالهندين وهو مبتدأ وقوله بعد نحو مررت خبره (قوله بمعنى المثني) أي ففيه اطلاق المصدر وإرادة اسم المفعول كما مر غير مرة (قوله فالزيدين) مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة منع من ظهورها التعذر للحكاية (قوله المكسور ما بعدها) أي فيما مثل به وإنما قلنا ذلك لأنه لا يلزم أن يكون ما بعدها موجودا أبدا بدليل سقوطه عند الإضافة نحو نظرت إلى عيني رجل (قوله والنون عوض عن التنوين) قد تقدم الكلام على ذلك في مواطن كثيرة (قوله والجمع) مبتدأ خبره قوله نحو (قوله فالزيدين) بكسر الدال مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة منع من ظهورها التعذر للحكاية كما مر (قوله المفتوح ما بعدها) هذا غير لازم وقد قدمنا (قوله وأما الفتحة) أما حرف شرط وتفصيل وتوكيد والفتحة مبتدأ وقوله فتكون الفاء واقعة في جواب أماتكون فعل مضارع ناقص متصرف يرفع الاسم وينصب الخبر واسمه ضمير مستتر فيه جواز تقديره هي عائذ للفتحة وعلامة خبر تكون والجملة خبر المبتدأ وهو قوله الفتحة (قوله للخفض) اللام بمعنى على كما تقدم هناك (قوله في الاسم الذي لا ينصرف) أي لا ينون مطلقا أي مفردا كان أو جمع تكسير (قوله إنما يعرف خفضه) أن قيل لا حاجة إليه لأن الشيء لا يكون مرفوعا لا عامل الرفع ولا يكون منصوبا لا عامل النصب ولا يكون مخفوضا لا عامل الخفض فكان هذا الكلام لا فائدة فيه أجيب بأن دعوى عدم الفائدة فيه غير مسلم إذ المبتدئ لما رأى الاسم الغير المنصرف مفتوحا في الحالتين النصب والجرح قد تشابه عليه حاله فبادر لتدارك فهمه ليرتقى إلى درجة العلم فقال إنما يعرف خفضه لديه إذا دخل عليه عامل الخفض بالفتحة (قوله بالفتحة) متعلق يعرف (قوله نيابة) حال من الفتحة أي حال كون الفتحة نائبة عن الكسرة (قوله بأحمد) وهو علم مع كونه على وزن ما يخص بالفعل وهو أفعول (قوله وإبراهيم) وهو علم مع كونه أعجميا لأن غالب أسماء الأنبياء أعجمية وللعطار نظم في بيان أسماء الأنبياء والملائكة وأسماء الشهور نذكره هنا قال:

وكل أسماء النبيين العلا * في عجمة لها انتظام وولا
واستثن منها أربعا ستسرد * هود شعيب صالح محمد
أسماءهم مصروفة ومثلها * لوط ونوح ثم شيث كلها
وذا فقد علة في الأول * وفقد شرط عجمة فيمن ولي
واستثن من أسماء أملاك السما * رضوان ثم مالك المعظما
ومنكرا ثم نكيرا للعرب * أسماءهم منسوبة نلت الأرب
واحكم لرضوان بمنع الصرف * حكم الجميع والثلاثة أصرف
لصكته بعلة الزيادة * مع علم وفي السوى بالعجمة
واصرف لأسماء الشهور ما عدا * شعبان ثم رمضان الصاعدا
كمثل رضوان وفي جمادى * لألف التانيث ع المرادا
ورجب مع صفران عينا * فامنعهما الصرف والانونا
والنوع فيهما أتى بالعدل * مع علمية فخر للفضل

(قوله فكل منهما) أي من قوله أحمد وإبراهيم (قوله مجرور بالباء) أي مجرور بالباء في الأول وبالتبعية في الثاني إذ المعطوف على المجرور بحرف مجرور بذلك الحرف أيضا على طريقة التبعية (قوله اسم لا ينصرف) المانع له من الصرف العلمية ووزن الفعل في الأول والعلمية والعجمة في الثاني كما تقدم (قوله لأن الصرف هو التنوين) تعليل لكون قوله لا ينصرف مفسرا بكونه لا ينون وقد تقدم الكلام عليه (قوله والاسم الذي لا ينصرف) الاسم مبتدأ والذي اسم موصول نعت له وجملة لا ينصرف صلة الموصول وخبره

قوله أقسام كثيرة فإن قيل المبتدأ وهو قوله الاسم مفرد والخبر وهو قوله أقسام جمع ولا يخبر عن المفرد بأنه كثير فكما لا يقال زيد كثير لا يقال ههنا أجيب بأنه على حذف مضاف والأصل وأنواع الاسم الذي لا ينصرف أقسام كثيرة أو بأن يقال والاسم الذي لا ينصرف ذو أقسام كثيرة فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه أو يقال والاسم الذي لا ينصرف له أقسام كثيرة فأقسام مبتدأ ثان وخبره قولنا له وحذف العلم به وكثيرا ما يحذف الخبر مثل قوله تعالى سلام قوم منكرون أى سلام عليكم أتم قوم منكرون أو نحو ذلك فليتدبر (قوله أقسام كثيرة) حاصله أنه قد قدمنا أن الأسماء على ثلاثة أقسام قسم متمكن أمكن وقسم متمكن غير أمكن وقسم غير متمكن وغير أمكن بالأولى وسبب كون بعض الأسماء متمكنا أمكن عدم مشابهته بالحرف فيبنى وعدم مشابهته بالفعل فيمنع من الصرف نحو زيد علما لمذكر ورجل كذلك وسبب كونه غير متمكن مشابهته بالحروف التي ذكرها ابن مالك بقوله كالشبه الوضئ في اسمي جئتنا * والمعنوى في متى وفي هنا وكنيابة عن الفعل بلا * تأثر وكافتقار أصلا

وسبب كونه متمكنا غير أمكن لمساوئته الفعل قال الحريري

هذا وفي الأسماء ما لا ينصرف * فخره كنبه لا يختلف

وليس للتوئين فيه مدخل * لشبه الفعل الذي يستقل

وحاصله أن الاسم المشابه للفعل إنما كان ذلك باشتماله على علتين فرعيتين مرجع أحدهما للفظ والأخرى للمعنى من العلل التسع المجموعة في قول بهاء الدين بن النحاس

اجمع وزن عادلا أنت بمعرفة * ركب وزد عجمة فالوصف قد كمالا

أو واحدة تقوم مقام العلتين وإنما صار اجتماع اثنتين من هذه التسعة مانعا من الصرف لأن كل واحد منها فرع والفعل فرع من الاسم فإذا حصل للاسم سيان من هذه التسعة صار ذلك الاسم شبيها بالفعل في الفرعية وتلك المشابهة تقتضى منع الصرف وبنين وجه ذلك بكلام نفيس في الفصل ان شاء الله تعالى ونذكر ههنا بيان ما أردناه من موانع الصرف فنقول الجمع فرع الواحد لأن الكثرة فرع عن الوحدة ووزن الفعل فرع وزن الاسم وذلك لأن الفعل فرع الاسم وفرع الفرع فرع والعدل فرع المعدول عنه لأن العدول عن الشيء إلى غيره مسبوق بوجود ذلك الأصل وفرع عنه والتأنيث فرع التذكير لأن كل لفظة وضعت لماهية فانهاتقع على الذكرك من تلك الماهية بلا زيادة وعلى الأنثى بزيادة علامة التأنيث وأيضا الذكركأ كمل من الأنثى والكامل أصل مادونه فرع أى في الغالب فلا يعترض وجود المؤنث أشرف من المذكركأ قيل

وما التأنيث عيب لاسم شمس * ولا التذكير فخر للهِلال

لأنه نادر والتعريف فرع التنكير لأن العلمية هو المراد من التعريف بعد وجود المعلوم أى لأن وضع الاسم للشيء لا يمكن إلا بعد صيرورته معلوما والشيء في الأصل لا يكون معلوما ثم يصير معلوما والتركيب فرع عن الأفراد لكون الوحدة أصلا والزائد عليه فرع والزيادة فرع المزيد عليه لأن الألف والنون مثلا في سكران زائدتان على جوهر الكلمة والزائد فرع والعجمة فرع العربية إذ حق كل لسان أن لا يخالطه لسان آخر والوصف فرع الموصوف وهذا ظاهر والمراد بقولنا أو واحدة تقوم مقام العلتين هي منتهى الجموع والمؤنث بالألف الممدودة أو المقصورة أما وجه قيام الجمع مقام العلتين فلأن كونه جمعا بمنزلة علة وهي من جهة المعنى ففيه فرعية المعنى بالدلالة على الجمعية وكونه أقصى بمنزلة علة أخرى وهي من جهة اللفظ ففيه فرعية اللفظ بخروجه عن صيغ الأحاد العربية وأما وجه قيام المؤنث بما ذكرناه من زيادة دالة على التأنيث لازمة لبناء ما هي فيه فلا يقال في حمراء حمرو لا في حبل حبل فالتأنيث بمنزلة علة وهي من جهة المعنى واللزوم بمنزلة علة أخرى وهي من جهة اللفظ فالجمع شرطه أن يكون على صيغة منتهى الجموع وهي صيغة مفاعل أو مفاعيل لكن لا يشترط في

الصيغة أن يكون أولها ميمًا إذا لمعتبر موافقتهم في الهيئة والزنة لا في الحروف وقد يقال لهذا الجمع الجمع المتناهي والجمع الذي لا نظير له في الآحاد أعني لا مفرد عربيًا على وزنه ومما جاء على هذا الوزن سراويل قال ابن مالك وسراويل بهذا الجمع * شبه اقتضى عموم المنع

قال ولده في شرح هذا البيت أن سراويل اسم مفرد أعجمي جاء على مثال مفاعيل فشبهوه به ومنعوه من الصرف وجهاً واحداً خلافاً لمن زعم أن فيه وجهين الصرف ومنعه إلى آخر ما قال وقد ألغز العلامة الحريري رحمه الله تعالى في مقاماته في هذا اللفظ فقال * أي اسم يتردد بين فرد حازم * وجمع ملازم * قال في شرحه قال بعضهم هو واحد وجمعه سراويلات فعلى هذا القول هو فرد وكفى عن ضمه الحصر بأنه حازم وقال آخرون بل هو جمع واحده سراويل مثل شمال وشماليل وسراويل وسراويل فهو على هذا القول جمع ومعنى قوله ملازم أي لا ينصرف اه ولعل ابن الناظم أراد بقوله خلافاً لمن زعم الحريري وأما الجوارى فقد ذكرناه في باب الأعراب قبل قوله وأقسامه بورقتين فلتراجع وأما وزن الفعل فالمراد به إما أن يكون الاسم على وزن خاص بالفعل كفعل بالتشديد وفعل بالبناء للمجهول وانفعل ونحوه من الأفعال البدوءة بهمزة الوصل إذا سمى بشيء من ذلك ويكون في أوله زيادة كزيادة الفعل وهو مشارك للفعل في وزنه كأفعل ونفعل ويفعل وتفعل وأما العدل فهو خروج الاسم عن صيغته الأصلية إما تحقيقاً كفعل بضم أوله ومفعل بفتح أوله وثالثه وسكون ثانيه إذا بنى عليه العدد من واحد إلى عشرة فإنها معدولة عن ألفاظ العدد الأصول مكررة وإما تقديرها كالأعلام التي على وزن فعل بضم ففتح فهي معدولة عن فاعل تقديرها وإما التأنيث فهو على ثلاثة أقسام تأنيث بالألف مطلقاً وتأنيث بالتاء وتأنيث بالمعنى وأما التعريف فالمراد به العلمية وأما التركيب فالمراد به التركيب المزجي المختوم بغير يه وإما الزيادة فهي زيادة الألف والنون وأما العجمة فالمراد أن تكون الكلمة من أوضاع العجمة وأما الصفة فشرطها مع الألف والنون أن يكون على وزن فعلا بفتح الفاء ولا يكون مؤنثه على وزن فعلا بفتح الفاء ومع وزن الفعل أن تكون على وزن أفعل وأن لا يكون مؤنثه بالتاء فالجمع مثاله كالب وهو جمع أكل وهو جمع كلب وأنعم جمع أنعام وهو جمع نعم بفتحين ومساجد جمع مسجد ومصايح جمع مصباح وقد مضى وجهه في المثال الأول جمع الجمع والمثال الثاني جمع المفرد ولازائد على جمع الجمع سوى كلمة واحدة وهي أصائل جمع آصال وهي جمع أصل بضمين وهي جمع أصيل فأصائل جمع جمع الجمع وقد ألغز بعضهم في ذلك كما قاله بعض المحشين للقطر فقال

أفدني أيها النحوي جمعا * له جمع يحى بالاطراد

وجمع الجمع يجمع وهو أمر * غريب ليس للاذواق باد

وقد مر وجهه ومثال وزن الفعل مع العلمية أحمد ويزيد وتغلب ونرجس الثالث علم على قبيلة والرابع علم على نبت وشمر علم لفرس للحجاج بن يوسف الثقفي وضرب علما فكل منها ممنوع من الصرف للعلمية وهي علة راجعة للمعنى ووزن الفعل وهو علة راجعة للفظ ومع الوصف نحو أحمر وأصفر وأبيض فإن مؤنثها حمراء وصفراء ويضاء فكل منها ممنوع من الصرف للوصفية وهي علة راجعة للمعنى ووزن الفعل وهو علة راجعة للفظ والعدل مع العلمية نحو عمرو وزفر وزحل فإنها لما سمعت ممنوعة من الصرف وليس فيها علة ظاهرة غير العلمية التي هي الراجعة إلى المعنى قدر وافيها العدل وأنها معدولة عن عامر وزافر وزاحل فالعدل علة راجعة إلى اللفظ ومع الوصفية نحو أحاد وموحد وثناء وثنى وثلاث ومثلث ورباع ومربع وهكذا مع العشرة بادخالها في الغاية فكل منها ممنوع من الصرف للوصفية وهي علة راجعة إلى المعنى والعدل لأنه معدول عن واحد واثنتين اثنتين وثلاثة وثلاثة وأربعة أربعة وهي علة راجعة إلى اللفظ وأما التأنيث فمثاله بالألف الممدودة نحو صحراء وحمراء وزكرياء وأشياء والمقصورة نحو جلي ومرضى وذكرى وقدم وجهه والتأنيث بالتاء مع العلمية سواء كان علما لمذكر كطلحة أو لمؤنث كفاطمة والتأنيث المعنوي مع العلمية لكن بشرط أن يكون الاسم زائداً على ثلاثة

أحرف كسعاد وزينب أو ثلاثيا محرك الوسط كسقر أو أعجميا كجور أو منقولاً من المذكر الى المؤنث كزيد اسم امرأة لا اسم رجل فيمنع من الصرف لأن كونه علما علة راجعة الى المعنى وكونه مؤنثا علة راجعة الى اللفظ وخرج بما ذكرنا نحو هند ودعد فيجوز الصرف وعدمه وهذا أحسن فرار عن الغاء العلتين وهما العلمية والعجمة والصرف بسبب نقصان الشرط ومعلوم أن الاثنين يغلبان الواحد ولعلنا نزيد على هذا عند قول المتن وقامت هند في باب الفاعل ان شاء الله تعالى واعلم أنه ان كان التأنيث المعنوي ثنائيا كيد علما جاز فيه الوجهان أيضا والمنع أرجح واذا سمى مذكرا بمؤنث الأصل فان كان ثلاثيا صرف سواء كان ساكن الوسط أم متحركه كعين وقدم علمين متقولين من اسم الجارحتين وأما أسماء القبائل والبلدان التي لا يظهر فيها سبب سوى العلمية فمنها ما سمع عدم انصرافه ومنها ما سمع انصرافه قال العلامة الحريري

وليس مصروفا من البقاع * الانواح جئن في السماع

نحو حنين ومنى وبدر * ودابق وواسط وحجر

ومنها ما سمع فيه الأمران ومنها ما لم يسمع فيه شيء فعدم الانصراف باعتبار اسم القبيلة أو القرية أو البقعة والانصراف باعتبار أنها اسم الحى أو المكان والتركيب مع العلمية نحو بعلبك علم بلدة مركب من بعل وهو صنم وبك اسم صاحب هذه البلدة ثم جعل اسمها واحدا وحضر موت علم لقطر من اليمن فيمنع من الصرف للعلمية وهى علة راجعة الى المعنى والتركيب وهى علة راجعة الى اللفظ وكان الاعراب على الجزء الأخير منه وأما الجزء الأول فيفتح آخره اذا لم يكن معتلا ولا نونا فان كان آخره معتلا نحو معدى كرب أو نونا كباذن جانة فيسكن آخرها والزيادة مع العلمية كعمران وعثمان فيمنعان من الصرف للعلمية وهى علة راجعة الى المعنى والزيادة وهى علة راجعة الى اللفظ وأما عفان فان كان من العفة منع من الصرف وان كان من العفونة لم يمنع منه لأنه على الأول النون زائدة فيه وعلى الثانى أصلية والغرب في هذا فقلت

أيا علماء العصر لازال فضلكم * سماوان أشرفت بكم حق في عرف

أبينوا فما لفظ اذا كنت مادحا * به فالجميع يمنعون من الصرف

وان كان مهجوا به فاصرفنه * بما شئتمو هذا يخالف للعرف

ومع الصفة نحو سكران وعطشان ومؤنثهما سكرى وعطشى فيمنعان من الصرف للوصفية وهى علة راجعة الى المعنى والزيادة وهى علة راجعة الى اللفظ قال الأهدل وبنو أسد تؤنث باب سكران بالتاء فيقولون سكرانة وعطشانة فينصرف وهو قبيح اه والعجمة مع العلم كإبراهيم وإسماعيل وإسحق ويعقوب فهى ممنوعة من الصرف للعلمية وهى علة راجعة الى المعنى والعجمة وهى علة راجعة الى اللفظ ويشترط في العجمة أن يكون الاسم علما في العجمة ولذلك صرف الجلم ونحوه وأن يكون زائدا على الثلاثة فلو لم يكن زائدا على ذلك لم يمنع من صرفه لحقيقته نحو نوح ولوط مع كونهما اسمين أعجميين ﴿ تنبيه ﴾ ما أسلفناه اذا لم يكن مضافا ولا دخلت عليه أل فان كان مضافا أو دخلت عليه أل صرف نحو مررت بأحمدكم وصليت في المساجد كما قدمنا ثم ان الشاعر لما اضطر الى صرف ما لا ينصرف لأجل الوزن ساع ذلك له وقد يصرف لأجل التناسب قال ابن مالك

ولا اضطرار أو تناسب صرف * ذو المنع والمصرف قد لا ينصرف

وقال الحريري وجائز في صنعة الشعر الصلف * أن يصرف الشاعر ما لا ينصرف

ومعنى الصلف الميل عن الاعتدال فمثال الاضطرار قول امرئ القيس

ويوم دخلت الحدر خدر عنيزة * فقالت لك الويلات انك مرجلى

والحدر بكسر الخاء الموحج ومرجلى أى مصري راجلة ومثال التناسب نحو سلاسل وأغلالا في قراءة من نون سلاسل لمناسبة أغلال وذكر الشارح في شرحه للألفية عن بعضهم

قد منعتم صرف الدنانير عنى * ولكم فى لورى هبات كثيره
وأنا شاعر وفى شرع نظمى * صرفها جائز لأجل الضرورة

والمصروف قد لا ينصرف كقوله وما كان حصن ولا حابس * يفوقان مرداس فى مجمع
هذا وقال الكوفيون السبب الواحد يمنع الصرف فينثذ يمكن أن يخرج النظم على مذهبهم قال الرازى بحاج
عنه بأن الرواية الصحيحة فى البيت يفوقان شيخى فى مجمع اه (خاتمة) قال الأشمونى قال فى شرح الكافية
مالا ينصرف بالنسبة الى التكبير والتصغير أربعة أقسام مالا ينصرف مكبرا ولا مصغرا ومالا ينصرف مكبرا
وينصرف مصغرا ومالا ينصرف مصغرا وينصرف مكبرا وما يجوز فيه الوجهان مكبرا ويتحتم منعه مصغرا
فالأول نحو بعلبك وطلحة وزينب وحمراء وسكران واسحق وأحمر ويزيد لما لا يعدم سبب المنع فى تكبير
ولاتصغير والثانى نحو عمر وشمر وسرحان وعلقي وجنادل أعلاما مما يزول بتصغيره سبب المنع فان تصغيرها
عمر وشمر وسرحان وعلقي وجنيدل بزوال العدل ووزن الفعل وألف سرحان وعلقي وصيغة منتهى
الجمع والثالث نحو تحلى وتوسط وترتب وتهبط أعلاما مما يتكامل فيه بالتصغير سبب المنع فان تصغيرها تحلى
وتوسط وترتب وتهبط على وزن مضارع يطرقت التصغير كمالها سبب المنع فمنعت من الصرف فيه دون
التكبير فلو جىء فى التصغير بيا معوضة مما حذف تعين الصرف لعدم وزن الفعل والرابع نحو هند وهنيدة
فلك فيه مكبرا وجهان وليس لك فيه مصغرا الامنع الصرف والله أعلم اه بحروفه (قوله وله حدود) له جار
ومجرور خبر مقدم وحدود مبتدأ مؤخر والحد من أنواع المعارف وهو قسمان تام وناقص فالحد التام ما فيه
جنس قريب وفصل كقولك الانسان حيوان ناطق والحد الناقص ما فيه فصل قريب كقولك الانسان ناطق
أو مع جنس بعيد كقولك الحيوان الجسم الناطق قال فى السلم

فالحد بالجنس وفصل وقعا * والرسم بالجنس وخاصة معا
وناقص الحد بفصل أو معا * جنس بعيد لا قريب وقعا

وكثيرا ما يستعمل النحاة الرسم وأطلقوا عليه الحد تساعا (قوله وعلامات) قد قدمنا فى الباب معنى
العلامات (قوله تطلب من المطولات) قدمضى عمل التطويل فله الحد (قوله يكفيه) فعل ومفعول عائد
لمبتدى والجملة من أن ومعمولها فى محل رفع فاعل يكنى والجملة من يكفيه من الفعل والمفعول والفاعل فى محل
رفع خبران المكسور الهمزة فى قوله فان المبتدى (قوله أن يتصور) التصور هو ادراك الفرد ولما كان
التصور مقدما بالطبع ذكره أولا بالوضع والمعنى أن المبتدى فى أول تعلمه يكفيه أن يتصور ما ذكره أولا أراد
الشارح أبقاه الله بالسلامة أن ما ذكره على جهة التصور وأراد أن الذى بسطنائهم من جهة التصديق وأراد
أن من أراد أن يترقى من درجة الابتداء الى درجة العلم ينبغى أن يطلع فى غير هذا الكتاب فقصد الشارح
بوضع هذا الشرح التمرين فى أول أمر المبتدى لاسما والمتمن جدير بذلك (قوله وللجزم علامتان)
للجزم خبر مقدم وعلامتان مبتدأ مؤخر ولا مدخل فيه للاسماء كإقدمه المؤلف رضى الله عنه والجزم معناه
لغة القطع تقول جزمت الجبل أى قطعتة واصطلاحا على القول بأنه معنوى تغير بخصوص علامته السكون
ومانا ب عنه وعلى القول بأنه لفظى هو نفس السكون ومانا ب عنه وسمى جزما لانقطاع الحركة عند النطق
به وهو من ألقاب الاعراب (فائدة) لما كان الاسم أشرف من الفعل والفعل دونه فى الشرف جعل
العلامة المختص بالفعل مذكرا فالسكون مذكر والحذف كذلك للتعاقل والله أعلم (قوله السكون) بدل
من علامتان بدل مفصل من مجمل وبدل المرفوع مرفوع وان نظرت اليهما معا يمكن أن يكون بدل الشئ
من الشئ (قوله والحذف) معطوف على السكون والمراد حذف حرف العلة أو النون كما سيأتى (قوله
فالسكون علامة أصلية) أى ولذا قدمه (قوله فيضرب) بسكون الباء مبتدأ على ارادة اللفظ
مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها التعذر للحكاية (قوله فعل مضارع)

وله حدود وعلامات
يعرف بها تطلب من
المطولات فان المبتدى
يكفيه فى أول الأمر أن
يتصوره اجمالا والله
سبحانه وتعالى أعلم
(وللجزم علامتان
السكون والحذف)
فالسكون علامة أصلية
نحو لم يضرب زيد
فيضرب فعل مضارع
محزوم بلم وعلامة

كون لفظ يضرب مبتدأ إشارة الى أنه اسم والاخبار بأنه فعل مضارع يقتضى بأنه غير اسم لأن الخبر هو ما عليه المبتدأ وههنا قد يفيد التغاير بين المبتدأ والخبر فالجواب ما قدمنا عند قول المصنف وهي من والى فلترجع ثمة (قوله والحذف) مبتدأ وقوله ينوب فعل وفاعل خبر المبتدأ أى ولذا أخره عن الأصل (قوله حذف الألف) أى نيابة عن السكون (قوله مجزوم) أى بلم (قوله حذف الألف) أى نيابة عن السكون (قوله فأما السكون) الفاء فاء الفصيحة السكون مبتدأ وجملة فيكون علامة للجزم خبره والسكون لغة ضد الحركة واصطلاحاً هو حذف الحركة فإن قيل حيث كان السكون اصطلاحاً حذف الحركة كان المناسب للمصنف أن يقول وللجزم علامة واحدة وهي الحذف ويكون الحذف شاملاً لحذف الحركة وحذف الحرف أعنى حرف العلة والنون أجيب لما كان وضع هذا المتن لتسهيل المبتدى أراد التصريح بالمقصود فإن قيل حيث كان معنى السكون اصطلاحاً حذف الحركة ومعنى الجزم اصطلاحاً كذلك وقد قال المصنف فأما السكون فيكون علامة للجزم فجعل الشيء علامة لنفسه وأنه غير جائز أجيب بأن هذا الاشكال ساقط سواء جعلنا الاعراب معنوية أو لفظية أما الأول فظاهر وأما الثاني فالتغاير بالاجمال والتفصيل (قوله فيكون) بالتذكير اسمه ضمير مستتر فيه جواز تقديره هو يعود على السكون (قوله الصحيح الآخر) أى اذا لم يتصل بآخره شيء يوجب بناءه أو ينقل اعرابه من نوني النسوة والتوكيد لأن الجازم اذا دخل على ما فيه نون النسوة نحو لم يرضعن كان مبني على السكون محله جزم أو على ما فيه نون التوكيد المباشرة فانه يبنى على الفتح محله الجزم وفيه خلاف ذكر مستوفى في الرفع والمراد بالصحيح الآخر ما لم يكن في آخره ألف أو واو أو ياء فنحو يخشى ويدعو ويرمى غير صحيح كما سيأتى (تنبيه) واذا تعرض المصنف للفعل المضارع الصحيح الآخر تعرض لأقسام الأفعال فنقول اعلم أن الأفعال على أربعة أقسام صحيح عند النحويين وعند الصرفيين نحو يضرب وينصر ومعتل عند النحويين وعند الصرفيين كيرمى ويدعو ويخشى وصحيح عند النحويين معتل عند الصرفيين أو غير سالم عندهم كيمد ويقرأ ويقوم ومعتل عند النحويين صحيح عند الصرفيين كيسلنقى فاما يقوم فهو مجزوم بالسكون لكونه صحيحاً عند النحويين تقول لم يقم عمرو وأما يقرأ فسيأتى بيانه في العلامة الثانية ان شاء الله تعالى وأما يمد فهو مجزوم بالسكون نحو لم يمدد ويحوز أن يدغم نحو لم يمد بالفتح ولم يمد بالضم ولم يمد بالكسر والأول يفتح لكون الفتح أخف الحركات والثاني يضم تبعالين مضارعه ولذلك لم يحز الضم في يمد من أمد لعدم الضم في العين والثالث يكسر لأن الساكن اذا حرك حرك بالكسر نحو قالت امرأة وقد بينا ذلك مستوفى في زلال الأمثال فينبغى أن يراجع ذلك الكتاب في الباب الثانى عند الكلام على المضارع من هذا الباب (قوله المراد بالصحيح الآخر) هذه العبارة غير واضحة اذا المعنى على هذه أن المراد بالصحيح الآخر هو عدم كون الألف والواو والياء في الآخر وهو غير ظاهر لأن عدم ذلك لا يكون صحيحاً بل هو سبب كون الفعل صحيحاً فالأولى أن يعبر بما عبر به الشيخ خالد في شرح المتن بقوله والمراد بالصحيح الآخر ما لم يكن الخ فما واقعة على المضارع اذا الصحيح هو المضارع لا لعدم المنذ كور وان كان الاعراب صحيحاً بوجود العائد فتدبر (قوله أن لا يكون في آخره) لو أسقط الشارح أبتاه الله بالسلامة لفظاً في لكان أخصر وأنسب وأظهر لأن اثباتها يوهم أن آخر الفعل المعتل غير حرف العلة وليس كذلك واذا كان حرف العلة هو الآخر يلزم على اثباتها أن يكون الشيء ظرفاً لنفسه فتدبر وانما قل المراد الخ إشارة الى أن الصحيح الآخر ما انتفى عن آخره هذه الحروف الثلاثة وان كان آخره همزة أو حرف علة كيقرأ ويمد فانه يقال فيه صحيح الآخر كما قدمناه (قوله ألف أو واو أو ياء) هذه الثلاثة تسمى حروف الاعتلال وحروف المد واللين قال الحريرى

والواو والياء جميعاً والألف * هن حروف الاعتلال المكتنف

(قوله نحو يخشى ويدعو ويرمى) هذا مثال لما فيه حروف العلة داخلة في النفى لادخاله في المراد (قوله مثال

جزمه السكون والحذف
ينوب عن السكون
نحو لم يضربا ولم يخش
زيد فيضربا فعل
مضارع مجزوم بلم
وعلمة جزمه حذف
النون ويخش فعل
مضارع مجزوم وعلمة
جزمه حذف الألف
(فأما السكون فيكون
علامة للجزم في الفعل
المضارع الصحيح الآخر)
المراد بالصحيح الآخر
أن لا يكون في آخره
ألف أو واو أو ياء نحو
يخشى ويدعو ويرمى
مثال

الصحيح الآخر
يضرب فاذا دخل عليه
جازم يكون مجزوما
بالسكون نحو لم يضرب
زيد (وأما الحذف
فيكو علامة للجزم
في الفعل المضارع المعتل
الآخر) نحو لم يخش
زيد فيخش فعل مضارع
مجزوم بلم وعلامة جزمه
حذف الألف نيابة عن
السكون والفتحة قبلها
دليل عليها وزيد فاعل
ولم يدع زيد فيدع فعل
مضارع مجزوم بلم
وعلامة جزمه حذف
الواو نيابة عن السكون
والضمة قبلها دليل
عليها وزيد فاعل مرفوع
ولم يرم زيد فيرم فعل
مضارع مجزوم بلم
وعلامة جزمه حذف
الياء نيابة عن السكون
والكسرة قبلها دليل
عليها وزيد فاعل

(الصحيح الخ) مبتدأ مضاف الصحيح مضاف إليه وقوله يضرب خبره (قوله) فاذا دخل عليه جازم) أشار به
إلى أنه لو سكن الفعل مع عدم وجود الجازم لم يكن مجزوما بالسكون وهو ما سكن عند الوقف وهو ظاهر (قوله
وأما الحذف) هو لغة الاسقاط والقطع واصطلاحا اسقاط حرف العلة أو النون للجازم وإنما قلنا للجازم
احترازا من نحو سندع الزبانية لأن الواو حذفت في الخط تبعا لحذفها في اللفظ لالتقاء الساكنين ومن نحو
لتبلون فإن النون حذفت لتوالي النونات والأصل لتبلون بواو ين ونون خفيفة بوزن ترحمون حذفت
ضمة الواو الأولى للثقل فالتقى ساكنان حذفت الواو الأولى التي هي لام الفعل لالتقاء الساكنين وإنما لم
تحذف الواو الضمير لأنها ثابتة عن الفاعل فهي عمدة والعمدة أحق بالاثبات بخلاف لام الفعل فانها جزء كلمة
لا كلمة بخلاف الواو الثانية فصار لتبلون فأدخلت عليه نون التوكيد المشددة وهي بنونين على نون الرفع
فاجتمع حينئذ ثلاث نونات حذفت نون الرفع لتوالي النونات ولما حذفت نون الرفع التقي ساكنان الواو
والنون المدغمة فحركات الواو بما يناسبها وهو الضم لعدم إمكان حذفها حينئذ فصار لتبلون حينئذ علم أن حذف
نونه لا للجازم فلم يدخل في هذا الباب أعني باب الحذف الذي يكون علامة للجزم (قوله فيكون) بالتذكير
عائد على قوله الحذف وهو مصدر مذكر بخلاف نحو الفتحة فانه مؤنث لفظا والنون فانه مؤنث معنى (قوله
علامة) أي أمانة وهو خبر يكون رفيه مامر (قوله للجزم) أي عليه كما قدمنا (قوله المعتل الآخر) نعت
للمضارع بإضافة المعتل إلى الآخر ويغفروا وصل إل للمضاف لكونه اسم صفة مع كونها واصله للمضاف إليه قال
ابن مالك ووصل إل بهذا المضاف مغتفر * ان وصلت بالثان كالجعد الشعر

وهذه الإضافة لفظية أي الذي اعتل آخره فهو من إضافة الوصف إلى فاعله والدليل على أن إضافته لفظية
وقوعه صفة للنكرة نحو هذا فعل معتل الآخر قال ابن مالك

وذى الإضافة اسمها لفظية * وتلك محضة ومعنوية

فالمضاف على هذا باق على نكرته وقد صرح ابن مالك بقوله

وان يشابه المضاف يفعل * وصفا فعن تنكيره لا يعزل

وهل تفيد الإضافة الاختصاص خلاف والأشبه نعم وقد ذكرناه في شرح الألفية فراجع ان شئت (تنبيه)
عبر بالمعتل دون المعتل لأن المدار على كون آخره حرف علة سواء أعل كيخشى أو لم يعمل كيدعو ويرى (قوله
لم يخش زيد) مثال لما فيه ألف (تنبيه) لا يوجد فعل آخره ألف المتقلبة عن الواو نحو يدعى مبنيا للمجهول أو
عن الياء نحو يخشى مطلقا (قوله والفتحة قبلها دليل عليها) جواب عن سؤال مقدر تقديره اذا حذفت الألف
فما الدليل على أن المحذوف الألف فأجاب بأن فيه دليلا على ذلك وهو فتح ما قبلها لأن الألف تقتضي فتحة
ما قبلها فاذا حذفت ولم يعرف أصل المحذوف كان أثر المقتضى كافيا في الدلالة (قوله ولم يدع) مثال لما آخره
واو (فرع) لم يوجد اسم معرب آخره واو لازمة قبلها ضمة فخرج بالاسم الفعل نحو يدعو وخرج بالمعرب
ذو الطائية فانها مبنية وخرج بكون الواو في الآخر ما كان في الوسط وان كان محذوف الآخر كما في ياء ومنادى
مرخم ولذا لو أعرض عن الكلمة الأخيرة قيل يائى وخرج بكون الواو لازمة نحو ذوب معنى صاحب لكون
الواو انقلبت ألفا للنصب وياء للجرو وخرج بكون ما قبلها ضمة نحو ذلو فانه مسكن ما قبل الآخر ولذا لو جمع
على وزن أفعل بضم العين صار الوزن أدل بقلب ضمة اللام كسرة لعدم وجود المتقدم وقلب الواو ياء
لكسرة ما قبلها ثم حذفت كما حذفت في رام (قوله والضمة قبلها دليل عليها) جواب عن سؤال مقدر كما مر
(قوله ولم يرم) مثال لما آخره ياء (تنبيه) مامر من حذف حرف العلة للجازم فهو ما اذا كان أصليا فاذا كان
حرف العلة عارضا بأن كان بدلا من همزة مفتوح ما قبلها كيقرا مضارع قرا ومكسور ما قبلها نحو يقرى
مضارع أقرأ ومضموم ما قبلها نحو يوضو مضارع وضو بضم الضاد بمعنى حسن وجمل فان كان الإبدال بعد

دخول الجازم فهو ابدال قياسي لكون الهمزة ساكنة وابدال الهمزة الساكنة من جنس حركة ما قبلها قياسي ويمتنع حينئذ الحذف للحرف البديل من الهمزة لاستيفاء الجازم مقتضاه وهو حذف الحركة التي كانت موجودة قبل الابدال وان كان الابدال قبله فهو ابدال شاذ لكون الهمزة متحركة ويجوز حينئذ مع دخول الجازم الاثبات للحرف البديل والحذف بناء على الاعتداد بالعارض وعدمه وهو الأكثر في كلامهم وعليه الأكثرون وما ذكر من جواز الاثبات والحذف هو ما ذكره ابن عصفور وذهب غيره الى أن الابدال اذا كان قبل دخول الجازم فالحذف لذلك الحرف البديل ممتنع لأن تسهيل الهمزة كتحقيقها اه توضيح بزيادة من التصريح ثم على القول بعدم الاعتداد كما قاله يس عن الدنوشري الاعراب حينئذ مقدر لكن هل يقال ان السكون مقدر على الألف أو الهمزة المقلوبة ألفا مثلاً قال يس والظاهر الأول بل لوجه للثاني اه قال الفقير بل الوجه للثاني نظرا الى عدم الاعتداد والله أعلم (قوله وفي الأفعال) معطوف على قوله في الفعل المضارع وقوله التي اسم موصول نعت له ورفعها مبتدا ببنات جار ومجرور خبر المبتدأ والجملة لاموضع لها من الاعراب صلة الموصول (قوله هي الأفعال الخمسة) اشارة الى أنها هي المرادة للمصنف وفي بعض نسخ المتن اثبات لفظ الخمسة وهو غير أولى كما هو ظاهر (قوله تكون حذف النون) حذف بالنصب لأنه خبر تكون واسمها عائد الى علامة (قوله نحو لم يضربا ولم تضربا) مثالان لما فيه ألف الاثنين (قوله حذف النون) أي نيابة عن السكون (قوله والألف فاعل) أي فيهما وأشار به الى أنه جعلها اسما (قوله ولم يضربوا) الأول بالياء المثناة تحت والثاني بالمشاة فوق مثالان لما فيه واو الجماعة (قوله كذلك) جار ومجرور متعلق بمجزومان الى آخر كلامه (قوله وعلامة جزمه حذف النون) أي نيابة عن السكون (قوله والواو فاعل) أي فيهما وأشار به الى أنه جعلها اسما (قوله مجزوم) خبر لمبتدأ محذوف تقديره وهو مجزوم (خاتمة) حاصل ما ذكر في هذا الباب أربع عشرة علامة فانه ذكر للرفع أربعة وللنصب خمسة وللخفض ثلاثة وللجزم اثنين فأربعة من هذه المذكورات أصول وهي الضمة للرفع والفتحة للنصب والكسرة للخفض والسكون للجزم وباقي العلامات فروع الألف في المثني رفعا وفي الأسماء الخمسة نصبا والواو في الأسماء الخمسة رفعا وفي جمع المذكور السالم رفعا والياء في المثني وجمع المذكور السالم نصبا وجرأ وفي الأسماء الخمسة جرا والفتحة فيما لا ينصرف جرا والكسرة في جمع المؤنث السالم نصبا والنون في الأفعال الخمسة رفعا والحذف في الفعل نصبا وجزما لكنها في الحقيقة عشرة فقط الحركات الثلاث والسكون والألف والواو والياء وحذفها من آخر المضارع المعتل جزما والنون وحذفها نصبا وجزما ومواضع العلامات الفرعية سبعة الأسماء الخمسة والمثنى والجمع والأفعال الخمسة وما لا ينصرف وجمع المؤنث السالم والفعل المضارع المعتل الآخر وتسمى عندهم أبواب النيابة والله سبحانه وتعالى أعلم

(فصل) هولة الحاجز بين الشيتين واصطلاحا كغيره من التراجم عبارة عن الألفاظ المعينة الدالة على تلك المعاني الخصوصة عند السيد والمعنى الألفاظ المعينة الدالة على المعاني الخصوصة وقدم في شرحنا في باب معرفة علامات الاعراب مبسوطا وجيء بها للفصل لما بعدها عما قبلها وهو خبر لمبتدأ محذوف تقديره هذا فصل ويجوز أن يكون مبتدأ خبره محذوف تقديره فصل هذا محله ويجوز أن يكون مفعولا لفعل محذوف تقديره اقرأ فصل لكن الرسم لا يساعده على اللغة المشهورة ويساعده على لغة ربيعة لأنهم يقفون على الاسم المنون المنصوب بغير ألف فيقولون رأيت زيد بسكون آخره من غير ألف ويرسمون أيضا المنصوب بصورة المرفوع والمجرور وقد تكلم النبي ﷺ مع كونه أفصح العرب بشهادة القرآن والحديث بما يوافق لغتهم فقال لا وتران في ليلة وسياي أنى أذكره ان شاء الله تعالى في هذا الفصل ويجوز جره أيضا على شذوذ قال ابن مالك وقد يجر بسوى رب لدى * حذف وبعضه يرى مطردا

كما تقدم في باب الاعراب قال الشنواني قيل ان هذا ان ذكر بعده ما يتعلق به والاف ومبنى فيقرأ ساكنا

(وفي الأفعال التي
رفعها ببنات النون)
هي الأفعال الخمسة
يعنى أن علامة الجزم
فيها تكون حذف
النون نحو لم يضربا ولم
تضربا فهما مجزومان
بلم وعلامة جزمهما
حذف النون والألف
فاعل ولم يضربوا
ولم تضربوا كذلك
مجزومان بلم وعلامة
جزمهما حذف النون
والواو فاعل ولم تضرب
مجزوم بلم وعلامة جزمه
حذف النون والياء
فاعل والله سبحانه
وتعالى أعلم
(فصل) هذا الفصل
يذكر فيه جميع ما تقدم

كهذا الفصل في عبارة المصنف وفيه نظر لأن مقتضى البناء هنا ليس الا عدم التركيب على ما ادعاه وهو ممنوع لأن التركيب وان فقد مع ما يليه فهو ممكن بالتقدير المذكور ومثله شائع ذائع فلا ضرورة الى العدول عن الاصل مع امكانه اهـ (تنبيه) الفصل مصدر محتمل أن يكون بمعنى الفاعل وأن يكون بمعنى المفعول والمعنى على الأول هذه الألفاظ المعينة الدالة على المعاني المخصوصة فاصلة ما بعدها عما قبلها تتميزها عنهما وعلى الثاني مفصولة عنهما وهذا بالنظر للأصل كما قاله الشبرا ملسى والافه من قبيل علم الجنس فهو ملحق بالأعلام الجامدة غير مراعى فيها معناها الأصلية فلا حاجة الى جعله بمعنى فاعل أو مفعول اهـ من بعض الحواشي (قوله في الباب السابق) أى من أول باب معرفة علامات الاعراب الى هنا (قوله لكنه) استدراك عما يوهى التكرار وأنه معيب فكان قائلاً يقول اذا ذكر المصنف ما في الباب السابق فامراده بذكره هنا فاستدرك ذلك الايهام بقوله لكنه والهاء عائد للماتن وهو اسم لكن وقوله في الباب جار ومجرور متعلق بذكره وذكروا فعل وفاعل للماتن ومفعول عائد لجميع ما تقدم (قوله والقصد) أى قصد المصنف وقوله ذكره أى جميع ما تقدم في الباب السابق وقوله هنا أى في هذا الفصل (قوله وهذه عادة المتقدمين) دفع به ما يوهى أن المصنف رحمه الله تعالى ابتكره واختاره من عند نفسه فكانه قال ان المصنف لا يخترع ذلك وانما هو عادة المتقدمين فالمصنف تبع لهم (قوله يذكرون الكلام أولاً مفصلاً) أى لاستيفائه الأحكام من الشيء (قوله ثم يذكرونه مجملاً) أى ان عادتهم أنهم يذكرون الشيء أولاً مفصلاً لاستيفائه الأحكام منه ثم ثانياً مجملاً لسهولة استحضار الجواب عنه عند السؤال ولا يرد على هذا قولهم ان ذكر الشيء مجملاً مفصلاً أوقع في النفس لأن هذا في حق المنتهى اهـ عبد المعطى (قوله تمرينا) مفعول مطلق لقوله والقصد ذكره هنا مجملاً على ما فهمه الفقير لا لقوله وهذه عادة المتقدمين اذ قوله تمرينا من تنمة شرح هذا الفصل والمعنى أن المصنف ذكر ذلك لتمرين المبتدى أى يمرنه ويعوده فيما يعلمه من قولهم مرن على كذا مرونا ومرة تعوده واستمر عليه ولذلك كان عليه يكرر الحديث مرة بعد أخرى كي يفهم عنه (قوله للمبتدى) بالهمز لأن فعله مهموز وهو ابتداء مبتدى ويحوز أخذه من ابتداء بلا همز فيكون بالياء عبد المعطى (قوله كالجمع عند الحساب) فيسهل على المبتدى أى بخلاف عادة المتأخرين رحمهم الله تعالى فانهم يذكرون الشيء أولاً مجملاً ثم يذكرونه مفصلاً وهذا أوقع في النفس ولا يخفى أن المصنف جرى هنا على عادة المتقدمين وسيأتى أنه جرى على عادة المتأخرين في باب المرفوع والنصب والخفوض لأنه ذكر المرفوعات والنصب والخفوضات اجمالاً ثم ذكرها تفصيلاً فله دره حيث شرب من الكأسين (قوله العربات قسمان) العربات مبتدأ وقسمان خبره واستشكل بأن العربات جمع وقسمان مثنى فلا يصح الاخبار بالثنى عن الجمع ضرورة أنه لا يقال الزيدون ثمان وأجيب عن ذلك بجوابين الأول أن في الكلام مضافاً معذوفاً وذلك المحذوف اما يقدر قبل المبتدأ فتقدره مثنى والتقدير نوعا العربات قسمان وان قدرته قبل الخبر فتقدره جمعا والتقدير العربات ذوات قسمين خذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه فارفع ارتفاعه والثاني أن الألف واللام للجنس واذا دخلت لام الجنس على الجمع أبطلت منه معنى الجمعية وصح الاخبار بالواحد والمتعدد ويحاجب أيضاً بأن عمل وجوب المطابقة اذا لم يكن المثنى في معنى الجمع كقوله تعالى فاذا هم فريقان يختصمون وهنا كذلك ومنه وان طائفتان من المؤمنين اقتتلوا حيث رجع الضمير على الطائفتين مجموعاً لأنه لو طابق ل قيل في غير التنزيل اقتتلا اهـ عبد المعطى (قوله أيضاً العربات) أى جنس العربات من حيث هى لا بقيد كونها معربة بالحركات ولا بكونها معربة بالحروف ولا يلزم تقسيم الشيء الى نفسه والى غيره حينئذ كونها قسمين بالاستقراء من العرب ولو وجدوا ثلثاً لعثروا عليه وهل الاستقراء من قبيل كونه حقاً من الشهود أو من الجلاء الذين في قول زهير

فان الحق مقطعه ثلاث * يمين أو شهود أو جلاء

كل محتمل والثاني للنفس أوقع (قوله قسم) بدل من قسمان ويجوز أن يكون مبتدأ وجملة يعرب خبره أى

في الباب السابق لكنه
في الباب السابق ذكره
مفصلاً والقصد ذكره
هنا مجملاً وهذه عادة
المتقدمين يذكرون
الكلام أولاً مفصلاً ثم
يذكرونه مجملاً تمرينا
للمبتدى فيكون كالجمع
عند الحساب (العربات
قسمان قسم

قسم منها وهو المسوغ لكون المبتدأ نكرة (قوله يعرب بالحركات) بالبناء للمجهول وهو نائب فاعله نعت لقسم أو خبر عنه وقوله بالحركات متعلق بـ يعرب أى يعرب بالحركات وجودا وعدما (تنبيه) قال الرازي اعلم أن الحركات أبعاض من حروف المد واللين ويدل عليه أن حروف المد واللين قابلة للزيادة والنقصان وكل ما كان كذلك فله طرفان ولا طرف لها في النقصان إلا هذه الحركات وأيضا إن هذه الحركات إذا مددناها ظهرت حروف المد واللين فلم أن هذه الحركات ليست إلا أوائل تلك الحروف اهـ (قوله يعرب بذلك) هكذا ابتدئ كير الإشارة والأولى أن يؤتىها عائدة إلى الحركات ويمكن أن يجاب بأنهاراجعة إلى القسم فكان في كلامه حذف والتقدير يعرب بذلك القسم العرب بالحركات العرب بالضممة والفتحة الخ وتحقيق المقام مر عند قول المصنف فللاسماء من ذلك عن العلامة الشنواني فلتراجع ثمة (قوله الضمة) بالنصب مفعول لقوله يعرب وإن كان الأصل على ما قدرنا مجرورا وكذا يقال فيما بعده (قوله ويلحق بها السكون) لاجابة إليه مع قولنا ان المراد بالحركات وجودا وعدما اللهم الا أن يقال أراد الشارح العلامة أبقاه الله بالسلامة مطلق المغايرة ضرورة أن الحركة خلاف السكون فم المراد بقوله ويلحق بها السكون وحينئذ فلا اعتراض على شارحنا أبقاه الله بالسلامة بل ما ذكره هو المتعين والصواب والتعليل بأن السكون يقال له اعراب هو عين الرد على من ادعى بحمل المتن له اذ هو خلاف الحركة كما أسلفنا فليفتن قال عبد المعطى وقوله العربات قسمان قسم يعرب بالحركات وقسم يعرب بالحروف عبارة صحيحة ولا يرد عليها أن العربات أربعة أقسام قسم يعرب بالحركات وقسم يعرب بالسكون وقسم يعرب بالحروف وقسم يعرب بالحذف كما يعلم من كلامه لأن مراده بقوله قسم يعرب بالحركات ما يعبر وجودها وعدمها وبقوله وقسم يعرب بالحروف ما يعبر وجودها وعدمها والجزم بالحذف عدم الحرف الذي كان قبل وجود الجازم وكذا النصب بالحذف كما في الأفعال الخمسة اهـ (قوله وقسم يعرب بالحروف) أى وجودا وعدما كما تقدم وقسم معطوف على قوله قسم وقوله يعرب الجملة من الفعل ونائب الفعل نعت لقسم أو خبر عنه والمسوغ لكون المبتدأ نكرة ذكره في معرض التقسيم (قوله يعرب بها) أنت هنا الضمير لكونه عائدا إلى الحروف خلاف ما صنع في الذي تقدم وقد تكلمنا فيه فلتراجع ثمة (قوله الواو) بالنصب مفعول لقوله يعرب وكذا يقال فيما بعده (قوله ويلحق بها الحذف) أى حذف حرف العلة أو حذف النون لكن لا حاجة إلى ذكره لكونه عدما وقد مر أن المراد بقوله الحروف وجودا وعدما ويحجب عنه بما أجبنا عنه في الحركات (قوله فالذي يعرب) الفاء فاء الفصيحة والذي اسم موصول مبتدأ مفعول رفع وقوله يعرب بالبناء للمجهول هو ونائب فاعله صلة الموصول لا موضع لها من الأعراب (قوله بالحركات) الباء ليست للتصوير لأن جاعلها يقول ان الأعراب لفظي والمصنف يقول انه معنوي فعلى هذا يكون تقدير كلامه فالذي يعرب ويعلم اعرابه بالحركات وقد مر لنا في مواضع شتى معترضا على شارحنا أبقاه الله بالسلامة ولا جرم بذكره هنا وهو أن كلام شارحنا تابع لكلام المصنف هنا فالأولى أن ينبه أن الباء في مواضع من كلام الشارح ليست للتصوير وحينئذ فالأولى لمن تمذهب بمذهب القائل ان الأعراب لفظي أن يقول مثلاً عند الأعراب مرفوع ورفع كذا ولمن تمذهب بمذهب القائل ان الأعراب معنوي كالمصنف أن يقول مثلاً عند الأعراب مرفوع وعلامة رفعه كذا وقد نبهنا على كلام شارحنا في مواطن كثيرة فإن كلامه يحتمل المذهبين وأنه لا ينبغي على من قصده تمرين المبتدئ وأصل الكتاب وضعه كذلك والله أعلم (قوله أربعة أنواع) جمع نوع والمراد أربعة أبواب أو لفض أنواع زائدة للتأكيـد وللبادرة إلى بيان أن المراد بقوله أربعة الأنواع لا الأفراد لأن الأفراد أكثر من ذلك بل لا تنحصر ولم يقتصر الشيخ رحمه الله على التفصيل حيث لم يكتف بقوله فالذي يعرب بالحركات الاسم المفرد الخ بل أجمل أولا حيث قال أربعة أنواع الخ محافظة على فائدة الاجمال ثم التفصيل اهـ أبو النجا (قوله في الاسم المفرد) أى مذكرا كان أو مؤنثا للعاقل أو غيره نكرة أو معرفة منصرفا أو غير منصرف ذاتا

يعرب بالحركات) يعرب بذلك الضمة والفتحة والكسرة ويلحق بها السكون) وقسم يعرب بالحروف (يعرب بها الواو والألف والياء والنون ويلحق بها الحذف فالذي يعرب بالحركات أربعة أنواع الاسم المفرد

أوصفة علما شخصيا أو جنسيا مرتجلا أو منقولاً أو غير علم كأم في الرفع وسواء في ذلك ظاهر الأعراب كزيد أو مقدره للتعذر كالفق أو اللثقل كالفقضي أو للتناسب كغلامى أو للحكاية كيزيد حيث ضم الدال في جميع الأعراب (قوله كزيد) تمثيل لمذكر عاقل معرفة بكونه علما منقولاً شخصيا وكون أعرابه ظاهرا إلا ما ألحق من الاسم المفرد بالثنى ككلا وكتافانه مفرد اللفظ ألحق بالثنى في أعرابه إن أضيف لمضمر وسيأتى (قوله وجمع التكسير) مر تعريفه في أول الباب وسواء في ذلك ظاهر الأعراب أو مقدره منصرفا أو غير منصرف والمقدر للتعذر أو للاستثقال أو للنسبة كأم في الاسم المفرد (قوله كالرجال) مثال للصحيح الآخر ومثله الأسارى والجوارى في المنوع من الصرف والموالى في المقدر للاستثقال وغلمانى في المقدر للنسبة ويستثنى من ذلك نحو سنون وبابه وأرضون بفتح الراء فانه وإن كان جمع تكسير في الأصل لكن ألحق بجمع المذكر السالم في أعرابه ولذا أشار ابن مالك إلى أنه شاذ وسيأتى (قوله وجمع المؤنث السالم) معطوف على الاسم المفرد والسالم بالرفع نعت لجمع ويجوز قراءته بالجزم للجوارى على ما تقدم سواء كان في ذلك علما نحو عرفات وبركات أوصفة كالمسلمات والمؤمنات أو كان محمولا عليه كاولات أو مسمى به كالذى مثلنا وقد تقدم بحث ما جمع بألف وتاء مزيدتين (قوله كالهندات) لم يذكر ههنا اسم الجنس ولا اسم الجمع ولا في أول الباب لدخولها في قوله الاسم المفرد لأن لفظها لفظ المفرد نحو قوم ورهط وجند وتمر (قوله لم يتصل بآخره شئ) أى مما يوجب بناءه أو ينقل أعرابه من الحركات إلى الحروف فالأول نون التوكيد المباشرة في ليسجن وليكونا ونون النسوة نحو والودات يرضعن والثانى ألف الاثنين وواو الجماعة وياء المؤنثة المخاطبة نحو يقومان ويقومان وتقومون وتقومين فهذه كلها لا تدخل تحت قول المصنف يعرب بالحركات إذا الأول مبنى على خلاف والثانى معرب بالحروف لا بالحركات (قوله نحو يضرب) مثال للصحيح الآخر وهو لا يختص به بل كلام المصنف شامل لمعتله كيدعو ويغشى ويرمى وهو داخل في قول شارحنا نحو اذهو لا يفيد كون ما ذكر مختصا فيما مثل به (قوله وكلها) المراد الكل الجموعى إذا نظرنا الكلام المصنف بقطع النظر عما استثناءه بأن يراد بضمير كلها ما يشمله وإنما كان من الكل الجموعى لا مكان التخلف عن الحكم المذكور فى بعض الأفراد الداخلة تحت كل وهو المستثنى وبقطع النظر المذكور فىكون من الكل الجموعى وأما إذا نظرنا لكلام المصنف مع إخراج المستثنيات من أول الأمر بأن يكون المراد بالضمير جميع ما لم يستثنى فىكون من الكل الجميعى لأنه ليس هناك أفراد مما دخل تحت كل تخلفت عن الحكم المذكور لعدم دخول ما تخلف تحتها وما ذكرناه هو المعنى عند المنطقيين بالكل والكلية قال فى السلم

الكل حكما على المجموع * ككل ذاك ليس ذا وقوع

وحينما لكل فرد حكما * فانه كلية قد علما

فالفرق بين الكل الجموعى المعبر عنه عندهم بالكل والكل الجميعى المعبر عنه عندهم بالكلية أن الكل الجموعى الحكم فيه على كل مجموع الأفراد مثل كل يحملون الصخرة العظيمة والكل الجميعى الحكم فيه على كل فرد فرد مثل كل رجل يشبهه رغيفان أى غالبا قال الشيخ الشنوانى ويصح أن يراد الجميعى ولا يضر التخلف الذى ذكره الشارح يعنى الشيخ خالد الآن المصنف قد استثنى ما تخلف فيه ذلك بقوله الآتى وخرج الخ (قوله ترفع بالضمة) أى ترفع وتعلم بالضمة أو ترفع ويعلم رفعه بها ولا يجوز أن تكون الباء للتصوير لأن جاعلها له إنما يقول إن الأعراب لفظى والمؤلف يقول انه معنوى وقد تقدم مبسوطا فلا تغفل وأنت الفعل مع كونه خبر الكل لا كتساب النأنث من المضاف إليه (قوله وتجزم بالسكون) نقل بعضهم عن الماضى أنه قال الجزم ليس بأعراب قال ابن هشام وليس بشئ (قوله وسيأتى يستثنى) أو للاستثناف وسيأتى فعل مضارع فاعله ضمير مستتر فيه جواز يعود على الماتن وقوله يستثنى حال من ضمير سيأتى والعامل فيه الفعل

قال ابن مالك وذات بدء بمضارع ثبت * حوت ضميرا ومن الواو خلت

كزيد (وجمع التكسير)
كالرجال (وجمع المؤنث السالم)
كالهندات (والفعل المضارع الذى لم يتصل بآخره شئ) نحو يضرب (وكلها ترفع بالضمة وتنصب بالفتحة وتخفض بالكسرة وتجزم بالسكون) وسيأتى يستثنى

(قوله من ذلك) أى مما يفهم من لفظ كلها ترفع الخ (قوله جمع المؤنث) بالنصب مفعول يستثنى (قوله والرجال والمسلمات كل منهما فاعل) الأولى أن يقول معطوف على زيد والمعطوف على الرفع مرفوع ولك أن تقول المعطوف على الفاعل فاعل فكان قوله فاعل صحيحا أيضا تأمل (قوله والفاعل مستتر) أى ضمير مستتر بكسر التاء الثانية على صيغة اسم الفاعل أى مستتر فيه (قوله وزيدا والرجال) مبتدآن مرفوعان وعلامة رفعهما ضمة مقدرة منع من ظهورها التعذر للحكاية كما مر وقوله كل منهما مبتدأ ثان والجملة منه وخبره فى محل رفع خبر المبتدأ الأول (قوله فكل منها) بتأنيث الضمير عائدا للثلاثة (قوله وجر بالكسرة) أى وعلامة جره أى جر كل من الثلاثة بالكسرة (تنبيه) الوقف على نحو مررت بزيد بالسكون والتلفظ به محركا بالكسرة لحن لكن تسومح فيه فى مقام التعليم وإذا وقف عليه بالسكون فهو مجرور بكسرة مقدرة منع من ظهورها السكون العارض لأجل الوقف انتهى دلجوني اه عبادة (قوله وخرج عن ذلك) أى خرج عن ذلك الأصل وهو الرفع بالضم والنصب بالفتحة والحذف بالسكون والجزم بالسكون لكنه لم يذكر مما خرج عما يرفع الضمة اذ هو غير موجود فيما يعرب بالحركات (قوله ثلاثة أشياء) ثلاثة فاعل خرج ثلاثة مضاف وأشياء مضاف اليه وهو بالمد غير معصوف جمع شئ أو اسم جمع والراجع فى تصريفه أن أصله شياء على وزن حمراء فنقلت همزته الأولى وهى التى كانت فى المفرد وهى لام الكلمة الى موضع الفاء كراهة اجتماع همزتين بينهما ألف فوزنه لفعاء فمنعت من الصرف لأنف التأنيث الممدودة وقد نظم بعضهم الخلاف فى وزنها فقال

أشياء لفعاء فى وزن وقد قلبوا * لاملها وهى قبل القلب شياء
وقيل أفعال لم تصرف بلا سبب * منهم وهذا لوجه الرد اعماء
أو أشيئا وحذف اللام من ثقل * وشيئ أصل شئ وهى آراء
وأصل أسماء اسما وأكمل كسا * فاصرفه حتما ولا تغررك أسماء
واحفظ وقل للذى يبنى العلاسفها * حفظت شيئا وغابت عنك أشياء

وقوله وأصل أسماء اعماء وجواب عن سؤال مقدر تقديره لم صرفت أسماء ولم تصرف أشياء مع أنهم فى الشكل متحدان فأجاب به وقد نظمت مامر فقلت

واختلفوا فى وزن أشياء على * خمسة أقوال وكلا اقبالا
ف قيل ذا اسم جمع شئ فالأصل * شياء حدا فاعتراه النقل
بذاك سيويه والخليل * والمازنى كذا سواهم قالوا
والثان للفراء كان عرفا * جمع لوزن هين قد خففا
والأصل أشيئا ثم اعتلا * بالقلب والحذف بوزن أفلا
وقيل جمع شئ كفلس جملا * الجمع للاخفش مثل أفعلا
وقيل كالآيات للكسائي * كذا أبو حاتم هذا نائى
اذ فقد المانع للصرف وقيل * الأصل اشياء جمع كعقيل

(قوله جمع المؤنث السالم) وهو ما جمع بألف وتاء مزيدتين فخرج بيت وأيات وميت وأموات فان التاء فيهما أصلية فينصبان بالفتحة وخرج نحو قضاة ورماة لأن الألف أصلية منقلبة من الياء فينصبان بالفتحة أيضا وما ألحق به من نحو أولات وماسمى به من نحو أذرع وعرفات وقد أشبعنا الكلام على هذا فيما تقدم فى غير ما موضع (تنبيه) هل ذوات التى هو كاللاى معربة اعراب هذا الجمع فيه حكايان فبعضهم قال هى مضمومة مطلقا أى رفعوا ونصبا وجرا كما فى التسهيل تقول رأيت ذوات قمن بالبناء على الضم وحكى أبو جعفر النحاس الحلبي اعرابه اعراب هذا الجمع فتقول رأيت ذوات قمن بالكسر قاله فى التصريح (قوله ينصب بالكسرة)

من ذلك جمع المؤنث
فى حالة النصب والاسم
الذى لا ينصرف فى حالة
الجر والفعل المضارع
المعتل الآخر فى حالة
الجزم فمثال الرفع لما
ذكره يضرب زيد
والرجال والمسلمات
فيضرب فعل مضارع
مرفوع بالضم الظاهرة
والرجال والمسلمات كل
منهما فاعل مرفوع
بالضم ومثال النصب
لن أضرب زيدا
والرجال فأضرب فعل
مضارع منصوب بلن
والفاعل مستتر تقديره
أنا وزيدا والرجال كل
منهما مفعول منصوب
بالفتحة ومثال الحذف
مررت بزيد والرجال
والمسلمات فكل منها
مجرور بالباء وجره
بالكسرة (وخرج
عن ذلك ثلاثة أشياء
جمع المؤنث السالم
ينصب بالكسرة)

من العجيب ما حكاه صلاح الدين الصفدي في شرح لامية العجم من أنه رأى جماعة من الفضلاء يكتبون بخطهم نظم المملوك أبيات قال فإذا أنكرنا ذلك عليهم يقولون قال الشيخ جمال الدين بن مالك رضى الله عنهما * وما بتا وألف قد جمعا * البيت فأقول لهم الشيخ قال وما جمع بالألف والتاء وهذا ليس منه لأنها في المفرد أصل فيقولون وكذلك مسلة التاء فيه أصلية فأقول التاء الأصلية في مسلة حذفت في الجمع لأن أصله مسلمات فاستقل الجمع بين علامتي التانيث فحذفت الأولى اه كلامه ولعمري لقد أخطأ هؤلاء الفضلاء وأخطأ هو معهم أما خطوهم فمن وجهين الأول أنهم جعلوا اعراب الجمع المكسر المنصرف بالكسرة في حال النصب مستدلين عليه ببيت الألفية مع أنه غير دال عليه لأن الباء من قوله بتا متعلقة بجمع على معنى أن الجمعية حصلت بالألف والتاء فتكون هذه الباء للاستعانة مثلها في كتبت بالقلم ولا شك أن قضاة وأبيانا إنما حصلت جمعيتهما بالصيغة لأنهما جمعان كسيران ولم تحصل بالألف والتاء بخلاف مسلمات فإن الجمع إنما هو بالألف والتاء الثاني دعواهم أن التاء في مسلة أصلية نظيرها في بيت وذلك مما يضحك منه فإن الأصل عندهم ما كان في مقابلة الفاء أو العين أو اللام والتاء في بيت كذلك لأنها لام الكلمة وأما التاء في مسلة فهي زائدة للتانيث ليست في مقابلة فاء ولا عين ولا لام وكثير من الأطفال يتقن هذا المحل ويتلقنه في أول تعلمه لعلامات الاعراب فمن يصدر منه هذا الجهل العظيم كيف يصح إطلاق اسم الفاضل عليه وأما خطوّه هو من جهة موافقتهم على أصالة الهاء في مسلة وقد تبين أن القول بذلك جهل عظيم نسأله سبحانه أن يعصمنا من الزلل ويوفقنا لحسن القول والعمل اه بعض من كتب على القطر قال الفقير لا يحوجه الى الوقعة في مثل الصلاح الصفدي من التخطئة اذ كان مراده بالأصلية الثابتة قبل الجمع ولا يرى من ذلك منعا والله أعلم (قوله نحو خلق الله السموات) مثال لجمع المؤنث السالم ومثال ما ألحق به نحو قوله تعالى وان كن أولات حمل فان حرك حرف شرط جازم يحزم الفعلين كن كان فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر والنون اسمها وأولات خبره منصوب بالكسرة ﴿ تنبيه ﴾ اذا اجتمع في الكلمة علامتا تانيث فان كانتا من جنس واحد حذفت احدهما مطلقا نحو مسلمات أصله مسلمات كما مر وان كانتا من غير جنس واحد فان كانتا في الفعل حذفت احدهما للثقل كافي ضرب بن أصله ضرب بن بسكون التاء كما ذكره صاحب المراح وان كانتا في الاسم أبقيتا نحو حليات (قوله والسموات) بالكسر مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها التعذر للحكاية (قوله مفعول) لم يبين المفعولية هل هو مفعول به أو مفعول له لكن الأول هو مراد الشارح أطال الله بقاءه اذ هو صرح به في المنصوب هناك وقد أشبعنا الكلام عن صاحب التصريح فلتراجع ثمة (قوله والاسم الذي لا ينصرف) أي ما يصدق عليه هذا الاسم نحو أحمد لانفسه أي لفظ الاسم الذي لا ينصرف لأنه ليس فيه من موانع الصرف والمراد ما لم يضاف ولم يتلأل فان كان مضافا أو تلال لم يخرج عن قضية الكل وقد مرفى الحذف من الباب السابق فلا تغفل والاسم بالرفع معطوف على قوله وجمع المؤنث السالم والذي اسم موصول صفة للاسم وجملة لا ينصرف صلته (قوله يخفض بالفتحة) أي لأنه لما ثبت أن الموصوف بأمرين من تلك الأمور التسعة يكون مشابها للفعل في الفرعية ومخالفه في كونه اسما في ذاته والأصل في الفعل البناء كما سيأتي في باب الافعال وهو عدم الاعراب فوجب أن يحصل في مثل هذا الاسم الشبيه بالفعل أثران بحسب كل واحد من الاعتبارين المذكورين وطريقه أن يبقى اعرابه من أكثر الوجوه ويمنع من اعرابه من بعض الوجوه ليتوفر على كل واحد من الاعتبارين ما يليق به فتمنع التنوين والجر لأجل أن التنوين يدل على كمال حال الاسم بدليل أنه جعل علامة له فاذا ضعف الاسم بحسب حصول هذه الفرعية أزيل عنه ما دل على كمال حاله وأما الجر فلأن الفعل يحصل فيه الرفع والنصب وأما الجر فقير حاصل فيه فلما صارت الأسماء مشابهة للفعل فلا جرم سلب عنها الجر الذي هو من خواص الأسماء والتنوين كذلك أيضا (قوله نحو مررت بأحمد) مر فعل ماض والتاء المضمومة فاعل والباء حرف جار وأحمد مجرور بها وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم

نحو خلق الله السموات
فلفظ الجلالة فاعل
مرفوع بالضمة
والسموات مفعول
منصوب بالكسرة
(والاسم الذي لا ينصرف
يخفض بالفتحة) نحو
مررت بأحمد

لا ينصرف والمانع له من الصرف العلمية ووزن الفعل (فائدة) ألغز الحريرى في مقاماته في لفظة صيارفة
 فقال * أية هاء اذا التحقت أماطت الثقل * وأطلقت المعتقل * فقال في شرحها هاء اللاحقة
 للجمع الذى على وزن مفاعل كقولك صيارفة وصياقلة فيصرف هذا الجمع عند التحاق الهاء به لأنها قد
 أصارت إلى مثال الآحاد نحو رفاهية وكراهية فخفف بهذا السبب وصرف لهذه العلة وقد كفى في هذه الحاجة
 عمالا ينصرف بالمعتقل اه يعنى أن لفظة صيارف وصياقل ممنوعة من الصرف والمانع لها من الصرف
 صيغة منتهى الجموع فلما لحقت بها الهاء صرفت لما ذكره (قوله والفعل المضارع) بالرفع معطوف على قوله
 جمع المؤنث السالم والمراد ما يصدق عليه هذا الاسم وهو يغزو ويخشى ويرمى لان نفسه لأن لفظ الفعل المضارع
 لا يخرج عن الذى ذكره فضلا عن كونه يحزم بالحذف (قوله المعتل الآخر) ان قيل لا حاجة إلى تقييد المعتل
 بكونه الآخر فلا فائدة له اذ المعتل في اصطلاح النحاة يختص بما آخره حرف علة سواء كان لا ما نحو يدعو
 ويدعى مبنيًا للمجهول ويدعى بتشديد الدال أو زائد عن الأصل نحو يسلقى ويسرندى ويعرندى والتعميم
 اصطلاح صرفي كما بينا في الذى تقدم أجيب باننا سلم ما ذكره ونمنع دعوى عدم الفائدة اذ فيما ذكره فائدة أى
 فائدة وهى أن التقييد لبيان الواقع لا للاحتراز كما علمت (قوله يحزم بحذف آخره) أى وكان حقه أن يحزم
 بالسكون اذ هو بقطع النظر عن الاخراج دخل تحت قوله وكلها الخ ثم القول بأن علامة الجزم فيه حذف حرف
 العلة انما يتمشى على قول ابن السراج ومن تابعه بأن هذه الأفعال لا يقدر فيها الاعراب بالضمّة في حالة الرفع
 والفتحة في الألف في حالة النصب وعلل ذلك بأن الاعراب في الفعل فرع فلا حاجة لتقديره فيه بخلاف الاسم
 وجعل الجازم كالذواء المسهل ان وجد فضلة أزهاو الاخذ من قوى البدن وذهب سيويوه إلى تقدير الاعراب
 فيه فعلى قول سيويوه لما دخل الجازم حذف الحركة المقدرة واكتفى بها ثم لما صارت صورة المجزوم والمرفوع
 واحدة فرقوا بينهما بحذف حرف العلة فحرف العلة محذوف عند الجازم لابه وعلى قول ابن السراج الجازم
 حذف نفس حرف العلة اه تصريح (خاتمة) قد ثبت حرف العلة مع الجازم في قوله

وتضحك منى شيخة عبسمية * كأن لم ترى قبلى أسيرا يمانيا

وقوله ألم يأتيك والأبناء تنمى * بما لاقت لبون بنى زياد

وقوله اذا العجوز غضبت فطلق * ولا ترضاها ولا تملق

وقوله هجوت زبان ثم جئت معتذرا * من هجوز بان لم تهجو ولم تدع

ف قيل ضرورة وعليه فحزم الفعل باسقاط حرف علة مقدر منع من ظهور السقوط ضرورة لأجل الوزن وقيل

بل حذف حرف العلة ثم أشبعت الفتحة في تروترض فنشأت ألف على حد

أخوك أخو مكاشرة وضحك * فحيالك الاله فكيف أتنا

وأشبعت الكسرة في يأتك فنشأت ياء والضمّة في تهج فنشأت واو قال في التوضيح وأما قوله تعالى انه من

يتقى ويصير في قراءة قبل فليل من موصولة وتسكين بصرا ما التوالى حركات الباء والراء والفاء والهمزة واما

على أنه وصل بنية وقف واما على العطف على المعنى لأن من الموصولة بمعنى الشرطية لعمومها وابهاها اه كذا

في شرح الشذور (قوله لم يخش) مثال لما فيه ألف وقوله ولم يدع مثال لما فيه واو وقوله ولم يرم مثال لما فيه ياء

(قوله فالأول) أى لفظ لم يخش مجزوم بحذف الألف والفتحة قبلها دليل عليها (قوله والثاني) أى لفظ يدع

مجزوم بحذف الواو والضمّة قبلها دليل عليها (قوله والثالث) أى لفظ يرم مجزوم بحذف الياء والكسرة قبلها

دليل عليها (قوله والذى يعرب بالحروف) الذى اسم موصول معطوف على قوله فالذى يعرب بالحركات وهو

مبتدأ وجملة يعرب بالحروف صلته وقوله أربعة خبره (قوله أعنى الواو) وهو فى الأسماء الخمسة وجمع المذكور

السالم حالة الرفع والألف فى التثنية حالة الرفع والأسماء الخمسة حالة النصب والياء فى التثنية والجمع حالتى النصب

(والفعل المضارع المعتل
 الآخر يحزم بحذف آخره)
 نحو لم يخش ولم يدع
 ولم يرم فالأول مجزوم
 بحذف الألف والثاني
 بحذف الواو والثالث
 بحذف الياء (والذى
 يعرب بالحروف)
 أعنى الواو والألف

والجرو الأسماء الخمسة حالة الجر كما ستأتي (قوله ويلحق بها النون) أي اثباتا وحذفا فالأول في الأفعال الخمسة حالة الرفع والثاني فيها حالتي النصب والجرم (تنبيه) لا معنى للاحق النون بالحروف الثلاثة اذ هي من الحروف المرادة للمصنف لأن المصنف ذكر ما يعرب بالحروف على الإطلاق أعني سواء كان اسما أو فعلا وعليه فكان الأولى للشارح العلامة أبقاه الله بالسلامة اسقاط قوله يلحق بها أو أن يقول على عادته بعد قوله والياء والنون ويلحق بها حذف النون فتدبر ثم أخبرني من أثق به أن النسخة التي بخط الشارح هكذا والنون ويلحق بها الحذف وهو موجود في قوله هناك عند شرح قول صاحب الجرومية وقسم يعرب بالحروف (قوله أربعة أنواع) بتأنيث العدد لضافته إلى مذكر كما أسلفنا (قوله التثنية) أي سواء كان للعاقل نحو الزيدان أو لغير العاقل نحو القمران فإن قيل ما الحكمة في جريان صيغة المثني على طريقة واحدة من غير تفرقة بين مثني العاقل وغيره كما فعل في الجمع حيث فرق فيه بين صيغتي جمع من يعقل وما لا يعقل أجيب بأن المثني لما كان لا يصلح إلا لوجه واحد فلم يكن مسلمان لأكثر من اثنين فكان ما يعقل وما لا يعقل واحدا في المثني ولم يحتج إلى الفرق بين الصيغتين بخلاف الجمع فإنه يحتمل القلة والكثرة وجمع المذكر السالم خص بالقلة من العاقل دون جمع المؤنث فلهذا اختلفت صيغة الجمع اهـ يس على التصريح (قوله يعني المثني) لما كانت التثنية غير مرادة هنا اذ هي فعل الفاعل وهو لا يعرب فضلا عن كونه معربا بالحرف أجاب الشارح بأن المراد المثني ويجاب عن المصنف بأنه لما كثرت في كلام العرب استعمال المصدر بمعنى اسم المفعول كاللفظ بمعنى الملفوظ والخلق بمعنى المخلوق لاجرم كانت التثنية بمعنى المثني وقد مر في غير موضع من هذا الكتاب (قوله وجمع المذكر السالم) أي على المشهور وقيل يعرب بحركات مقدرة على الأحرف فيرفع بضمة مقدرة على الواو وكسرة أو فتحة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل وردبأنه لو كان كذلك لظهرت الفتحة على الياء وأجيب بأنهم حملوا حالة النصب على حالتي رفعه وجره وقيل معرب بحركات مقدرة على ما قبل الأحرف فهو مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل الواو ومنصوب أو مجرور بفتحة أو كسرة مقدرة على ما قبل الياء منع من ظهور تلك الحركات حركة مناسبة الواو والياء ورد الأعراب بأن لا يكون إلا آخر اهـ عبادة على الشذور (قوله السالم) بالرفع نعت لجمع أو بالكسر على ما تقدم في غير ما موضع (قوله والأسماء الخمسة) بالرفع معطوف على قوله التثنية والمراد ما تصدق عليه لا هي نفسها وإنما كانت هذه الأسماء بالشروط السابقة معربة بالحروف لأن الحروف وإن كانت فروعاً عن الحركات إلا أنها أقوى منها فكره استبدال المثني والمجموع الفرعين على المفرد بالأعراب الأقوى فاخترنا هذه الأسماء وجعلوها معربة بالحروف ليكون في المفردات الأعراب بالأصل وهو الحركة والأقوى وهو الحرف وخصوا هذه الأسماء لمشابتها المثني والمجموع في أن آخرها حرف علة يصلح للأعراب وفي استلزام كل منهما ذاتا فالأخ للاخ والأب لابن وأما نحو ابن فهزمة الوصل فيه بدل من اللام بدليل معاقبتها إياها في النسبة نحو ابني وبنوي فكان لا مهال يست حرف علة وخصوا ما ذكر بحال إضافتها لتظهر تلك الذات الملازمة فتقوى المشابهة وفضلت على المثني والمجموع باستيفاء الحروف الثلاثة لاصالتها بأفراد اهـ شنواني وهذا يخالف ما سنقل فيما بعد عن الأشموني (قوله والأفعال الخمسة) الأولى والأمثلة الخمسة كما بسطنا الكلام فيما أسلفنا (قوله وهي يفعلان) يفعلان وما عطف عليه خبر هي مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها حكايته في تركيب غير هذا أي هذه الألفاظ التي يقاس عليها ما وازنها ويحتمل أنها مقولة لقول محدوف هو الخبر أي وهي قولك يفعلان الخ فافهم اهـ حامدي على الكفراوى (قوله بالمشاة تحت) أي بالياء المشاة تحت وهو لمذكرين على ما بسطنا فيما هناك (قوله وتفعلان) وهو لمؤنث سواء كان حقيقيا أو مجازيا وسواء كان الألف اسما كما في أتما تفعلان أو حرفا كما في تفعلان الهندان (فائدة) إذا قلت هما تفعلان تعني امرأتين فهل يفتح الفعل بتاء فوقية حملا للمضمر على المظهر ورعيا للمعنى أو ياء تحتية رعيا للفظ فإن هذا اللفظ يكون للمذكرين الأول قول ابن أبي العافية تلميذ الأعم

والياء ويلحق بها
النون (أربعة أنواع
التثنية) يعني المثني
(وجمع المذكر السالم
والأسماء الخمسة والأفعال
الخمسـة وهي يفعلان)
بالمشاة تحت (وتفعلان)
بالمشاة فوق
(ويفعلون) بالمشاة
تحت (وتفعلون)
بالمشاة فوق
(وتفعلين) بالمشاة
فوق لا غير

وهو الراجح الذي ورد به السماع والثاني قول ابن الباذش قاله الدماميني صبان على الأشموني (قوله فأما
الثنية فترفع بالألف) قال يس على التوضيح ان قيل علامة الاعراب لا تكون الا بعد تمام الكلمة
وأتم أجزتم في الأسماء الستة والثني والمجموع حصولها خطا قبل تمام حروفها فالجواب أن حق اعراب
الكلمة أن يكون بعد حصولها بكمال حروفها وفي آخرها لما تقدم من أن الاعراب دال على صفات الكلمة
فيكون بعد ثبوتها فان كان بالحركات فلا بد أن يكون على حرفها الآخر وعمل الحركة بعد الحرف فتكون
الحركة بعد حروف جميع الكلمة وأما اذا كان بالحروف التي هي من نسج الكلمة فلا بد أن يكون الحرف
آخر حروفها ويكون الاعراب فيها أيضا بعد ثبوت جميع حروف الكلمة لأنها انما تجعل اعرابا بعد ثبوت
كونها آخر حروف الكلمة كذا بهامش نسخة الدنوشري بخط كاتب الأصل وقوله وعمل الحركة بعد
الحرف خلاف التحقيق والحق أنه مقارن له كما قال السخاوي في نونيته

والشكل سابق حرفه أو بعده * قولان والتحقيق مقترنان

اه (قوله نحو جاء الزيدان) فالزيدان فاعل جاء مرفوع وعلامة رفعه الألف (قوله وتنصب وتخفض
بالياء) أي نيابة عن الفتحة والكسرة (تنبيه) في المثني وما ألحق به لغة تعربه اعراب المقصور ولومى
بالمثني في اعرابه وجهان أحدهما اعرابه قبل التسمية والثاني يجعل كعمران فيلزم الألف وينع الصرف
وقيده في التسهيل بأن لا يجاوز سبعة أحرف فان جاوزها كاشهياين لم يجز اعرابه بالحركات والاشهيايان
الستتان اللتان ليس فيهما مطر ثنية اشهيايان انتهى أشموني بزيادة اه عبادة (قوله نحو رأيت
الزيدين) بفتح الدال وكسر النون وكذا قوله مررت بالزيدين (قوله وأما جمع المذكر السالم) أي ما يصدق
عليه لاهو نفسه اذ لفظ جمع المذكر السالم لا يرفع بالواو كما هو ظاهر والسالم بالرفع (قوله فيرفع بالواو) أي
المضموم ما قبلها ولو تقديرا في نحو هؤلاء المصطفون بفتح الفاء أصله المصطفون قلبت الياء ألفا لتحركها
وانفتاح ما قبلها فصار بعد ذلك القلب المصطفون فالتقى ساكنان الألف المنقلبة عن الواو والواو التي هي
علامة الرفع فحذفت الألف لذلك فصار المصطفون وقد قدمنا ذلك في الرفع فليراجع ثمة (قوله وينصب
وتخفض بالياء) بالياء متعلق بيخفص لقربه وهو اختيار البصريين ويقدر في ينصب مثله أو متعلق
بينصب لتقدمه وهو اختيار الكوفيين ويقدر في يخفص مثله وكذا يقال فيما قبله قال ابن مالك

ان عاملان اقتضيا في اسم عمل * قبل فلولواحد منهما العمل

والثان أولى عند أهل البصرة * واختار عكسا غيرهم ذأسره

(خاتمة) اذا سمى بجمع المذكر وما ألحق به ففيه خمسة أوجه اعرابه كما كان قبل التسمية واعرابه كغسلين
بالحركات الظاهرة الثلاثة على النون مع لزوم الياء مع التنوين واعرابه كعربون بالحركات الثلاث مع
التنوين ومع لزوم الواو واعرابه اعراب الممنوع من الصرف مع الواو في الأحوال الثلاثة والاعراب على
النون وعلة منع الصرف العلمية وشبه العجمة واعرابه بحركات مقدرة على الواو منع من ظهورها الثقل
والنون عوض عن التنوين ويلزمه الواو في الأحوال الثلاثة والنون مفتوحة في الأحوال الثلاث وهذه
الأوجه مرتبة في القوة كما ذكرنا ومحل الأوجه الأربعة الأخيرة ما لم يجاوز سبعة أحرف والاعتين الوجه
الأول كاشهيايان بين اسم للسنين التي لا مطر فيها اه عبادة (قوله أما الأسماء الخمسة) أي على المشهور باسقاط
الهن ولكون الهن غير مشهور لم يطلع عليه الفراء ولا الزجاجي فادعيا أن المعرب بالحروف خمسة أسماء
وأنكر الفراء جواز الاتمام وهو عجوج بحكاية سيويه الاتمام عن العرب ومن حفظ حجة على من لم يحفظ
وقد مر في الرفع (قوله فترفع بالواو الخ) قال الأشموني انما أعربت هذه الأسماء بالأحرف توطئة لاعراب
المثني والمجموع على حده جه وذلك أنهم أرادوا أن يعربوا المثني والمجموع بالأحرف للفرق بينهما وبين

(فأما الثنية فترفع
بالألف) نحو جاء
الزيدان (وتنصب
وتخفض بالياء) نحو
رأيت الزيدين ومررت
بالزيدين (وأما جمع
المذكر السالم فيرفع
بالواو) نحو جاء
الزيدون (وينصب
ويخفض بالياء) نحو
رأيت الزيدين ومررت
بالزيدين (وأما الأسماء
الخمس فترفع بالواو)

المفرد فأعربوا بعض المفردات بها ليأنس الطبع فاذا انتقل الاعراب بها الى الثني والمجموع لم ينفر منه لسابق ألفه وانما اختيرت هذه الأسماء لأنها تشبه الثني لفظا ومعنى أما لفظا فلا تشبهها لا تستعمل كذلك الامضافة والمضاف مع المضاف اليه اثنان وأما معنى فلاستلزام كل واحد منها آخر فالأب يستلزم ابنا والأخ يستلزم أخا والحم لكونه أقارب الزوج أو الزوجة يستلزم واحدا منهما وذو لكونه بمعنى الصاحب يستلزم مصحوبا والفم يستلزم صاحبه وانما اختيرت هذه الأحرف لما بينهما وبين الحركات الثلاث من المناسبة الظاهرة اه بزيادة من الصبان وقد مر هذا الكلام مع مخالفة بينهما (قوله نحو جاء أبوك) مثله أبوزيد وأخوه وحموها وفوه وذومال (قوله وتنصب بالألف) قد قدمنا أن قول الشاعر ان أباه ليست ألفه علامة النصب اعتبارا ببلغته (قوله نحو رأيت أباك) أي وما أشبه ذلك (قوله وأما الأفعال الخمسة) قد تقدم أن الأولى أن يعبر بالأمثلة الخمسة لكن يحاج بأن الأفعال الخمسة صار علما لما على وزن يفعلان وتفعلا ويفعلون وتفعلون وتفعلين وقد قدمناه هناك (قوله فترفع بالنون) أي بلبوتها كما عبره هناك في المنصوب والمجزوم من باب معرفة علامات الاعراب فيحمل ما هنا على ما هناك اذ هو الظاهر بمراذه قال يس قال الدنوشري وقد تحذف النون لغير ناصب ولا جازم كقوله أيت أسرى وتبقى تدلكي * شعرك بالعبر والمسك الذكي

وانما حذفت لأنها فرع عن الضمة والضممة تحذف تخفيفا في بارئكم وينصركم وما يشعركم فلو لم تحذف النون مع أنها فرع لكانت آمنة من حذف لم يأمن منه الأصل صرح بذلك النووي في كتاب له سماه رءوس المسائل انتهى وقال المصنف يعني ابن هاشم في الحواشي وقد تحذف تخفيفا وذلك على ضربين واجب لنون التوكيد نحو ولا يصدنك عن آيات الله وأما ترين وأما يلفن عندك وجائز وهو ضربان كثير وذلك لنون الوقاية نحو أغير الله تأمروني فيمن قرأ بالتخفيف وقليل وهو فيما عدا ذلك نحو لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا حتى تحابوا انتهى وقوله لنون الوقاية أي بناء على أن المحذوف نون الرفع لانون الوقاية وهو الأصح اه (قوله نحو يضربان وتضربان الخ) أي فكلمها مرفوع بالنون نيابة عن الضمة والألف في الأول والثاني فاعل والواو في الثالث والرابع فاعل والياء في الخامس فاعل ان جعلناها أسماء وان جعلناها حروفا فالألف علامة التثنية والواو علامة الجمع والياء علامة المؤنثة المخاطبة وقد أشبعنا الكلام على هذا في الرفع من باب معرفة علامات الاعراب فلتراجع ثمة ان شئت (قوله وتنصب وتجزم بحذفها) أي بحذف النون وقوله بحذفها متعلق بتجزم أو بتنصب على سبيل التنازع فان قيل قوله تعالى الا أن يعفون أن يعفون منصوب بأن والنون لم تحذف وقد تقدم أن الأفعال المتصل بها واو الجماعة تنصب بحذف النون أوجب بأن الواو لام الكلمة لا ضمير الجماعة والنون ضمير النسوة لانون الرفع والفعل معهما مبني على السكون نظير يتربصن ووزنه يفعلن بخلاف قولك الرجال يعفون فالواو فيه ضمير المذكرين نظير يقومون والنون علامة الرفع فتحذف مع الجازم أو الناصب قال تعالى وأن تعفوا أقرب للتقوى ووزنه تفعوا وأصله تعفوا واو ابن الأولى لام الكلمة والثانية ضمير المذكرين (قوله نحو لن يضربا ولم يضربا) مثال للمنصوب والمجزوم مما اتصل به ألف الاثنين وأوله ياء وقوله ولن يضربا ولم يضربا مثال لما هو منصوب وما هو مجزوم مما اتصل به ألف الاثنين وأوله تاء مثناة فوق وقوله ولن يضربوا ولم يضربوا مثال لما دخله عامل النصب وعامل الجزم مما اتصل به واو الجماعة وأوله ياء مثناة تحت وقوله ولن تضربوا ولم تضربوا مثال لدخول الناصب والجازم مما اتصل به واو الجماعة وأوله تاء مثناة فوق وقوله ولن تضربي ولم تضربي مثال لما ينصب ويجزم مما اتصل به ياء المؤنثة المخاطبة فكلمها منصوب ومجزوم بحذف النون والله أعلم (تنبيه) ما ذكره من رفعها بالنون ونصبها وجزمها بحذفها هو مذهب الجمهور وذهب بعضهم الى أن اعراب هذه الأمثلة بفتحة وضمة وسكون مقدرات على لام الفعل منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة فعلا الرفع ضمة مقدرة على ما قبل الالف والواو والياء منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة وعلامة النصب فتحة مقدرة كذلك

نحو جاء أبوك) وتنصب بالألف (نحو رأيت أباك (وتخفف بالياء) نحو مردت بأبيك (وأما الأفعال الخمسة فترفع بالنون) نحو يضربان وتضربان ويضربون وتضربون وتضربين (وتنصب وتجزم بحذفها) نحو لن يضربا ولم يضربا ولن تضربا ولم تضربا ولن يضربوا ولم يضربوا ولن تضربوا ولم تضربوا ولن تضربي ولم تضربي والله سبحانه وتعالى أعلم

وعلامة الجزم سكون مقدر كذلك اه عبادة على الشذور والله سبحانه وتعالى أعلم

﴿ باب الأفعال ﴾

أى هذا باب بيان حقائق الأفعال الاصطلاحية وانما قدرنا حقائق لأن المصنف رحمه الله تعالى ذكر الأفعال بالمثال بقوله نحو ضرب الخ اذا قلنا ان التعريف يفاد بالمثال وقد تساموا بذلك وقد فعل ابن مالك في ألفيته حيث قال في باب المبتدا * مبتدأ زيد وعاذر خبر * خلاف قوله في الكافية في ذلك الباب أيضا مبتدأ مرفوع معنى ذو جبر * أو وصف استغنى بفاعل ظهر

والظاهر عندي أنه غير حد لاخلاله عن شروطه لانام ولا ناقص وانما قلنا الاصطلاحية لاجراها اذا كانت لغوية وهى التى جمع فعل بفتح الفاء وهو المصدر أى الحدث الذى يحدثه الفاعل من قيام أو قعود أو نحو ذلك ويعتذر لصاحب المتن حيث ترك القيد المذكور بوجهين الأول أن المتن قسمها الى ثلاثة والأفعال اللغوية لا تنحصر والثانى أن كل قوم انما يتكلمون على اصطلاحهم فالفيه للعهد الذهنى وقد صرح ناظم هذا المتن بقوله أفعالهم ثلاثة لا رابع * ماض وفعل الأمر والمضارع

كما صرح فى الكلام حيث قال (كلامهم لفظ مفيد مسند) وقدم الأفعال خلاف ماتقدم فى صدر الكتاب من تقديم الاسم على الفعل لقلة أفراد الأفعال وأحكامها وهناك لشرف الاسم وأيضا قدم الأفعال ههنا لأنها عاملة فى الفاعل ونائبه واسم كان وخبرها ومفعولى ظننت والحال والتمييز أى فى الأصل وغير ذلك ورتبة العامل التقديم تقدم وضعها وليكون الطالب على بصيرة ولأن الأفعال كالوسيلة بالنسبة الى الأسماء والوسائل مقدمة على المقاصد فهو يخالف عادة المتقدمين كالزعمشرى فى الفصل وابن الحاجب فى كافيته (قوله الأفعال) أى باعتبار أنواعها لا باعتبار صيغها اذ هى لا تنحصر فى ألف فضلا عن كونها منحصرة فى ثلاثة بحسب زمانها لا بالنظر الى غيره من التجرد والزيادة والتام والنقصان والصحة والاعتلال وعدل عن مقام الاضمار الذى هو مقتضى الظاهر للايضاح والتعليل المذكور يكفى فى دفع عدم كون الكلام بليغا عند البلغاء وهو جمع فعل بكسر الفاء وهو جنس تحته ثلاثة أنواع (قوله ثلاثة) خبر المبتدا وانما كانت الأفعال منحصرة فى الثلاثة لانحصار الزمان فى ذلك لأن الفعل الذى هو الحدث اما متقدم على زمان الأخبار أو مقارن له أو متأخر عنه فالأول هو الماضى والثانى هو المضارع والثالث هو الأمر ويدل على أن الزمان ثلاثة قوله تعالى له ما بين أيدينا يعنى المستقبل وما خلفنا يعنى الماضى وما بين ذلك يعنى الحال وقول زهير

وأعلم علم اليوم والأمس قبله * ولكننى عن علم مافى غد عمى

﴿فائدة﴾ الثلاثيات فى هذا الفن كثيرة منها أنواع الكلام والكلمة ثلاثة اسم وفعل وحرف ومنها أن أقسام الاسم ثلاثة مظهر ومضمر ومبهم ومنها أن أقسام الفعل ثلاثة كما ههنا ومنها أن أقسام الحرف ثلاثة قسم مشترك بين الأسماء والأفعال وقسم يختص بالأسماء وقسم يختص بالأفعال ومنها أن للاسم ثلاثة رفعا ونصبا وجرا ومنها أن للفعل كذلك ومنها أن الجر بثلاثة بالحرف وبالإضافة وبالتبعية ومنها أن معنى المفرد فى باب الاعراب غير مافى باب المبتدا والخبر ومافى باب لا والنادى ومنها أن انتظام الكلام بوجود الفعل والفاعل والمفعول وأوسع الثلاثيات ما قاله الشيخ اسحاق السمارانى رحمه الله تعالى الفاعل مرفوع والمرفوع مفعول عليه والمفعول منصوب ووالمنصوب مفعول عليه والمضاف اليه مجرور والمجرور مفعول عليه انتهى (قوله أيضا ثلاثة) أى عند جمهور البصريين واثنان عند الكوفيين والأخفش باسقاط الأمر بناء على أنه مقتطع من المضارع الذى فى أوله تاء الخطاب فهو عندهم معرب بلام الأمر مقدره قال فى المغنى وزعم الكوفيون وأبو الحسن أن لام الطلب حذفت حذفًا مستمرافى نحو قوم واقعدوا أن الأصل ليقم وليقعد فحذفت اللام للتخفيف وتبعها حرف المضارعة قال وبقولهم أقول لأن الأمر معنى حقه أن يؤدى بالحرف ولأنه أخواله انتهى ولم يدل

(باب الأفعال الأفعال
ثلاثة

عليه الا بالحرف ولأن الفعل انما وضع لتقييد الحدث بالزمان المحصل وكونه أمرا أو خبرا خارج عن مقصوده
ولأنهم قد نطقوا بذلك الأصل كقوله لتقم أنت يا ابن خير قريش * فلتقض حوائج المسلمين
وكقراءة جماعة فذلك فلتفروحا وفي الحديث لتأخذوا مصافكم ولأنك تقول اعر واخشا وارم واضربا
واضربوا واضرب كما تقول في الجزم ولأن البناء لم يسهل كونه بالحذف ولأن المحققين على أن أفعال الانشاء
مجردة عن الزمان كعت وأقسمت وقبلت وأجابوا عن كونها مع ذلك أفعالا بأن مجردها عارض لها عند ثقلها
عن الخبر ولا يمكنهم ادعاء ذلك في نحو قم لأنه ليس له حالة غير هذه وحينئذ فيشكل فعليته فاذا ادعى أن أصله
لتقم كان الدال على الانشاء اللام لا الفعل اه وخالف هو نفسه فتبع البصريين في التوضيح والقطر والشذور
وتبعهم المصنف في هذا الكتاب وسنين ان شاء الله تعالى في مبحث الأمر (قوله ماض) بدل من ثلاثة وهو
مرفوع بضمة مقدرة على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين ويجوز أن يكون خبرا لمبتدأ محذوف والتقدير
أحدهما ماض ويجوز أن يكون مبتدأ خبره محذوف والتقدير منها ماض وانما قدم الماضي على المضارع ثم المضارع
على الأمر اقتداء بالكتاب العزيز فان الله سبحانه وتعالى ذكر أولا الماضي وثانيا المضارع وثالثا الأمر فقال
انما قولنا لشيء إذا أردناه أن نقول له كن (قوله وهو) أي الماضي خصوصا لأن الشارح حدد لخصوص الماضي
كما سيحدد لخصوص المضارع والأمر (قوله مادل على حدث مضى وانقضى) ما واقعة على الفعل فهو جنس تحته
ثلاثة أنواع وقوله دل على حدث مضى وانقضى فصل أخرجه المضارع والأمر وان جعلنا ما واقعة على الكلمة
فالحديث غير تام اذ نقول ان ما الواقعة على الكلمة جنس تحته أفراد كثيرة وقوله دل على حدث فصل أول
أخرج به نحو زيد وعمر ووبكر ويدخل نحو يضرب وقائم وقوله مضى وانقضى فصل ثان أخرجه به الأمر
والمضارع ودخل نحو رب العالمين وغيره من اسم الفاعل الذي بمعنى الماضي فالأولى له أن يزيد قيد الوضعية
كما فعل في تعريف الفعل في صدر الكتاب (قوله أيضا مضى وانقضى) أي مضى زمنه بأن كان قبل زمان التلطف
به لا على وجه الحكاية فلا يعترض بنحو خرجت في قولك اليوم يقول زيد بعد غد خرجت أمس فخرجت
ماض وان لم يدل ههنا على زمان قبل زمان تلفظك به اذا أمسية ما بعد الغد صار غدا لأنك حاك ويخرج أيضا
نحو أخرج في قولك اليوم قال زيد أول من أمس أخرج غدا فأخرج غير ماض وان دل ههنا على زمان قبل
زمان تلفظك اذ غدوية أول من أمس صار أمس لأنك حاك (تنبيه) قال الرضى وأكثر ما يستعمل في
الانشاء الاتقاعى من أمثلة الفعل هو الماضي نحو بع واشترى والفرق بين بع والانشائي وأبيع المقصود
به الحال أن قولك أبيع لا بدله من بيع خارج حاصل بغير هذا اللفظ تقصد بهذا اللفظ مطابقتها لذلك الخارج
فان حصلت المطابقة المقصودة فالكلام صدق والا فهو كذب فلهذا قيل ان الخبر محتمل للصدق والكذب
فالصدق محتمل اللفظ من حيث دلالة عليه والكذب محتمله ولا دلالة للفظ عليه وأما بع والانشائي فانه
لا خارج له تقصد مطابقتها بل البيع يحصل في الحال بهذا اللفظ وهذا اللفظ موجود له فلهذا قيل ان الكلام
الانشائي لا يحتمل الصدق والكذب وذلك لأن معنى الصدق مطابقة الكلام للخارج والكذب عدم مطابقتها
فاذا لم يكن هناك خارج فكيف تكون المطابقة وعدمها اه (قوله وعلامته أن يقبل تاء التأنيث الساكنة)
أي أصلا فلا يرد قولك قالت امرأة والمراد بالتأنيث أي تأنيث الفاعل فلا يرد أيضا تاء ربت وثمت على لغة
من سكنهما كما مر في صدر الكتاب فان قيل كثير من الفعل الماضي لا يقبل هذه التاء كفعل التعجب
نحو ما أحسن هند اوجب من حبذا وخلا وعدا وحاشا أوجب بأن تلك الأفعال تقبل بالنظر الى أصلها
لكن طرأ لها أنها ألزمت استعمال خاصة لا تقبل معها التاء وذلك أنهم التزموا تذكير فاعلها فان فاعل
فعل التعجب يرجع الى ما وهى بمعنى شيء عظيم وفاعل حب هو ذا وهو من الأمثال وهى لا تغير وأما خلا
وعدا وحاشا فسيأتى ان شاء الله تعالى في باب الاستثناء والعبرة بأصل الوضع فعلم بذلك ماضوية تبارك
مع عدم قبوله التاء المذكورة على أن بعضهم نقل عن البجائي في شرح الجرومية أن تبارك يقبل التاء

ماض (وهو مادل على
حدث مضى وانقضى
وعلامته أن يقبل تاء
التأنيث الساكنة نحو
ضرب

أيضا يقال تبارك الله وتباركت أسماء الله وفيه نظر (قوله أيضا وعلامته أن يقبل تاء التأنيث الساكنة) اقتصر عليه لأنه أنفع علامات الماضي اذبه يستدل على ماضوية نعم وبئس وعسى وليس لقبولها التاء قال الشاعر

نعمت جزاء المتقين الجنة * دار الأمانى والننى والمنة

واستدل بعضهم بحديث من توشأ يوم الجمعة فيها ونعمت وهو منتقض بقول بعضهم أن الأكثر في كتب الحديث فيها ونعمة فالهاء بفتح الباء الحسن وتقول بئست المرأة حمالة الحطب وعست هندا أن تفلح وليست بفلحة وخالف في نعم وبئس أكثر الكوفيين منهم القراء حيث قالوا انهما ليستا من الأفعال بل هما حرفان مستدلين بقولهم ماهى بنعم الولد وقولهم نعم السير على بئس العير وقول الشاعر

صحبك الله بخير باكر * بنعم طير وشباب فاخر

وابن السراج وثعلب في عسى والفارسي في ليس لعدم دلالتهم على الحدث والزمان ولدالتهم على معنى في غيرها وهو الرجاء والننى وأجيب عن الأولين بأن قولهم بنعم الولدان الجار داخل على محذوف تقديره ماهى بولد مقول فيه نعم الولد وقوله على بئس العير كذلك أى نعم السير على غير مقول فيه بئس العير ويجعل نعم في النظم اسما أضيف الى طير وحكى لفظه الذى كان عليه قبل عروض الاسمية وعن الأخيرين بمنع دعوى عدم دلالتهم على الحدث والزمان ولو سلم فهو عارض وبأن توقف افادة معناها على ذكر المتعلق بعدها انما هو لشبههما بالحرف في الجمود فلما شابهاه أعطيا حكمه في التوقف المذکور اذ بعض الكلمات قد يعطى حكم بعض آخر لمشابهة بينهما كالمضارع أعطى اسم الفاعل المعنى واسم الفاعل أعطى المضارع الاعراب (قوله تقول فيه) أى في ضرب بعد دخول تاء التأنيث الساكنة هند ضربت باسكان التاء وأشار به الى أن المراد بالقبول صلاحيته لا القبول بالفعل كما نهنا فيما هناك في صدر الكتاب (قوله ومضارع) معطوف على قوله ماض ومسمى مضارعا لمشابهته الاسم لأنه لم يسم مضارعا الا لهذا ومعنى المضارعة في اللغة المشابهة مشتق من الضرع كأن كلال الشبهين ارتضعا من ضرع واحد فهما أخوان رضاعا يقال تضارع السخلان اذا أخذ كل واحد منهما بحلمة من الضرع وتقابلا وقت الرضاع ووجه الشبه أنه انما شابهه في الابهام والتخصيص وقبول لام الابتداء وجريانه على حركات الاسم وسكناته وسيأتى بسطه ان شاء الله تعالى (قوله وهو) أى المضارع خاصة لأنه حد الماضى بمحذو محذو الأمر بمحذو (قوله مادل على حدث) أى فعل دل بحسب الوضع بالتضمن على حدث (قوله يقبل الحال والاستقبال) قال الرضى قال بعضهم هو حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال وهو أقوى لأنه اذا خلا من القرائن لم يحمل الا على الحال ولا يصرف الى الاستقبال الا لقرينة وهذا شأن الحقيقة والمجاز وأيضا من المناسب أن يكون للحال صيغة خاصة كما لأخوية يعنى للماضى والأمر وقيل هو حقيقة في الاستقبال مجاز في الحال لحفاء الحال حتى اختلف العقلاء فيه فقال الحكماء ان الحال ليس بزمان موجود بل هو فصل بين الزمانين ولو كان زمانا لكان التنصيف مثلثا وليثا والحال عند النجاة غير الآن المختلف في كونه زمانا بل هو ماضى جنبى الآن من الزمان مع الآن سواء كان الآن أيضا زمانا أو الحد المشترك بين الزمانين ومن ثمة تقول ان يصلى في قولك زيد يصلى حال مع أن بعض صلاته ماض وبعضها باق فجعلوا الصلاة الواقعة في الآتات الكثيرة المتتالية واقعة في الحال اه وعلم بما قلنا من اشتراط الوضع خروج اسم الفاعل المستعمل في زمان الاستقبال نحو أن تضارب غدا عن كونه مضارعا لأن الواضع لم يجعل الزمان جزء معناه وكذلك اسم الفعل المضارع كوى بمعنى أعجب وخروج الفعل الماضى الواقع شرطا نحو ان قام زيد فقت عن مضارعيته لأنه وان دل على معنى في المستقبل لسكن تلك الدلالة ليست من جهة الوضع بل من جهة أداة الشرط فهى عارضة بدليل أنه اذا عرى الفعل عنها تمحض للدلالة على الزمن الماضى فليس بمضارع ولا يشكل الفعل المضارع الذى دخل عليه لم نحول لم يضرب فان لم تصير المعنى الحاصل للمضارع ماضيا ولذا سمي قلبا كما مر لأن دلالة

تقول فيه ضربت
(ومضارع) وهو مادل
على حدث يقبل
الحال والاستقبال

على الزمان الماضي عارضة بدليل أنه اذا عرى الفعل عنها تمحضت للدلالة على الزمن المستقبل فهو باق على مضارعته (تنبيه) علمت مما تقرر أن الفعل اما ماض لفظا ومعنى نحو قام زيد أمس واما ماض لفظا لا معنى نحو ان قام زيد قام عمرو وماض معنى لا لفظا نحو لم يضرب ومستقبل لفظا ومعنى نحو سيقوم زيد ومستقبل لفظا لا معنى نحو لم يقم زيد ومستقبل معنى لا لفظا نحو ان قمت (قوله وعلامته أن يقبل السين وسوف) أخذ هذا من قوله في صدر الكتاب والسين وسوف يختصان بالمضارع (قوله ولم) معطوف على قوله السين فهو منصوب وعلامة نصبه فتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها التعذر للحكاية واقتصر عليها ابن مالك في ألفيته والتأخرون منهم الشيخ خالد في المتن فان قيل فيه دور لأن معرفة المضارع متوقفة على معرفة صحة دخول لم عليه ومعرفة صحة دخول لم عليه متوقفة على معرفته أجيب بأن المراد أن يصح دخول لم بأن استقام المعنى ولا يمتنع بحسب اللغة ولا خفاء في امكان معرفة ذلك بدون معرفة أن ما دخلت عليه لم مضارع (قوله نحو يضرب) أي فانه فعل ولو كان مع خلوه من العلامات المتقدمة كما يؤخذ من عبارته وبما قدمنا (قوله سيضرب وسوف يضرب) تخصص المضارع بهما للاستقلال اذ هما ينقصان الاحتمال (قوله ولم تضرب) لم حرف نفى وجزم وقلب لأنها تنفي المضارع وتجزمه وتصير معناه ماضيا فحينئذ ارتفع احتمال الحال والاستقبال (قوله وأمر) معطوف على قوله ماض وهو لغة تقيض النهي وجمعه وأمر واصطلاحا ما ذكره الشارح (قوله وهو ما دل على حدث) الأولى أن يقول هو ما دل على طلب حدث كما هو شأن الحدود ودان صرح به في قوله ويدل على الطلب (قوله على حدث في المستقبل) أي اذ المقصود منه حصول ما لم يحصل نحو ابن لي البيت أو دوام ما حصل نحو يأبى النبي اتق الله لأن البيت لم يحصل قبل الأمر بالبناء والتقوى حاصلة له صلى الله عليه وسلم قبله والمعنى والله أعلم بمراده دم على التقوى الحاصلة فيك بشهادة أن أكرمكم عند الله أتقاكم وقوله صلى الله عليه وسلم أنا سيد ولد آدم ولا فخر والسيادة والكرامة كما علمت مقترنان وهذا ما فهمه الفقير وقد مر بعض ما يتعلق بهذا في صدر الكتاب عند تقسيم الكلام (قوله في المستقبل) أي فزمان الأمر مستقبل أبدا باعتبار الحدث المأمور بإيقاعه لأن المقصود به مأمرا وأما باعتبار كون الأمر انشاء فله زمان حالي بناء على أن الانشاء ايقاع معنى يلفظ يقارنه في الوجود قال يسر رحمه الله تعالى ان من الانشاء ما حدثه مسند الى المتكلم باللفظ الانشائي نحو بعت واشتريت وهذا حالي لا غير وليست فعليته بهذا الاعتبار ومنها ما حدثه مسند الى غير المتكلم باللفظ الانشائي وهو الأمر وهذا له زمان حالي من حيث هو انشاء ومستقبل من حيث الحدث المطلوب به وفعليته بهذا الاعتبار لا بالأول واثبات الحال للأفعال الانشائية ليس باعتبار دلالتها على الطلب في أصل الوضع وإنما ثبوته لها من ضرورة الوقوع اهـ (قوله وعلامته أن يقبل ياء المؤنثة المخاطبة) إنما قال أن يقبل ياء المخاطبة ولم يقبل ياء المتكلم لدخولها الكلم الثلاث ولم يذ كر نون التوكيد للاختصار اذ هي مشروطة بما قدمنا هناك (قوله ويدل على الطلب) أي بحسب الوضع بصيغته وان استعملت تلك الصيغة في نحو الاباحة بقرينة دلالتها على الطلب بصيغتها لا بالوضع على الصحيح بل هو موضوع للخبر وهو فعل ماض أتى به في صورة الأمر كذا قيل فخرج نحو تقومين خبر العدم دلالة على الطلب وخرج أيضا نحو قوله تعالى تؤمنون بالله ورسوله وتجاهدون في سبيل الله وان قبل الياء ودل على الطلب بدليل جزم المضارع في جوابه وهو قوله يغفر لكم ذنوبكم الخ اذ ليست دلالة بالوضع بحسب الصيغة بل باللام المقدرة ومثله والمطلقات يتربصن وما أشبهه مما دلالة على الطلب عارضة وليست بنفسه بحسب الوضع الأولى فقيده الوضع يفيد الاحتراز والتعميم وخرج أيضا نحو لتقم وان قبل الياء ودل على الطلب بالوضع اذ دلالة ليست بالصيغة بل بواسطة اللام ونحو نزال ودر الكعبة انزل وأدرك في الحرب وان دل على الطلب بالوضع لا يقبل ياء المخاطبة فليس بأمر وكذا نحو كلاً بمعنى اتته وان دل بالوضع الا أنه لا يقبل ما ذكر على أنه منع دلالة على الطلب بل معناه الزرع والزرع وكذا نحو ضربا زيدا بمعنى اضرب زيدا لأنه لا يقبل الياء وان دل على الطلب ولا يخفى

وعلامته أن يقبل
السين وسوف ولم نحو
يضرب تقول فيه
سيضرب وسوف
يضرب ولم يضرب
(وأمر) وهو ما دل
على حدث في المستقبل
وعلامته أن يقبل ياء
المؤنثة المخاطبة ويدل
على الطلب

عليك أن نحو نزال ودر الكوكلا وضربا زيدا خارجة أيضا بتفسير ما في قول شارحنا أبقاء الله بالسلامة ما دل
بالفعل (قوله نحو اضرب) أي فانه أمر لدلالته بحسب الوضع بصيغته على الطلب مع قبوله ياء المؤنثة المخاطبة
(قوله تقول فيه اضرب) فيه مامر ^{بالتنبيه} من الأمر لهم في لغة تميم إذا الخوا بها الضمائر تقول هلمى يا هند
فهو دال على الطلب بحسب الوضع بالصيغة وقابل لياء المؤنثة المخاطبة وأما أهل الحجاز فهي عندهم اسم فعل
لازم طريقة واحدة لا يختلف بحسب من أسند اليه وبلغتهم جاء التنزيل نحو قل هلم شهداءكم والقائلين
لاخوانهم هلم الينا ولا مدخل لكلام العلماء فيه اذهم يقولون هو على الأول فعل وعلى الثاني اسم ومنه هات
بكسر التاء وتعال بفتح اللام في الأصح لدلالتهما على الطلب وقبولهما ياء المؤنثة المخاطبة تقول هاتى وتعالى
خلافًا للزعرى (قوله فالماضى مفتوح الآخر أبدا) أما بناؤه فلانه الأصل في الأفعال وما جاء على أصله
لايسأل عن سببه وأما قولنا ان الاعراب أصل في الأسماء فرع في الأفعال فلان الاعراب انما يحىء لبيان
المعاني المتعاقبة على الكلمة بصيغة واحدة لولا الاعراب لالتبست تلك المعاني فان قيل مقتضى ما ذكر أن
الاعراب أصل المضارع من الأفعال أيضا بجريان تعاقب المعاني فيه كقولك لا تأكل السمك وتشرب
اللبن فالتبست المعاني فيه لولا الاعراب التباسها في الأسماء أجيب بأن الاعراب في المضارع غير متعين لبيان
المعاني لامكان الاستغناء عن الاعراب بوضع اسم مكانه في المرفوع والمنصوب وبظهور لافي المجزوم تقول
لا تأكل السمك ولا تشرب اللبن ولا تأكل السمك شاربا اللبن ولا تأكل السمك ولك شرب اللبن وليس
للاسم ما يغييه عن الاعراب لأن معانيه مقصورة عليه لا تحصل الا بلفظه وسيأتى في اعراب المضارع باقى بحثه
وأما بناؤه على الحركة فلما شابهته الاسم مشابهاة ما في وقوعه موقعه نحو رجل ضرب ورجل ضارب فلما شابه
الاسم استحق أن يعد عن أصل البناء وهو السكون ويقرب الى أصل الاعراب وهو الحركة فيبنى على
الحركة وأما بناؤه على الفتح فلخفته وثقل الفعل ولأنه لو بنى على الضم لاجتمع ضمتان في مثل شرف
ولو بنى على السكسر لاجتمع كسرتان في مثل علم وحمل المفتوح على غيره طردا للباب (قوله أبدا) ظرف
زمان مستقبل ملازم للنصب على الظرفية وليس مرادا هنا وانما المراد في جميع الأحوال قاله عبد المعطى
وأشار به الى أنه مبنى على الفتح في جميع الأحوال وان اتصل بما يأتى ومن المبنى على الفتح ضربا على الأصح
قاله الشنوائى فان قيل الفتحة انما وجدت بجلب الألف اياها لأنها تقتضى فتحة ما قبلها فلم يقدر الفتح على
آخره أجيب بأن تقدير ما وجد غير ما لوف تأمل ويمكن أن يجاب هنا بما قررنا في باب الاعراب عند الكلام
على غلامى فلتراجع ثمة (قوله مبنى على الفتح) أشار به الى أن قول المصنف مفتوح المراد به فتح بناء لفتح
اعراب (قوله لفظا) أى ملفوظا فهو مصدر بمعنى اسم المفعول كالحلق بمعنى الخلق وقدم في مواطن
كثيرة (قوله نحو ضرب) منه ضربا وتقدم آنفا فلا تغفل (قوله للتعذر) لاثاني له اذ الفعل الماضى الحالى
عن شيء مما سئد كره الشارح لا يكون الا ظاهر الاعراب أو مقدره للتعذر ولا يوجد ما يقدر للثقل (قوله
إذا اتصل به ضمير رفع متحرك) قال الشنوائى وفي حاشية الحفيد على التوضيح واعلم أنهم اختلفوا فيما
بنى عليه الماضى على أقوال فمنهم من قال انه مبنى على الفتح حالة تجرده من ضمير الرفع المتحرك وعلى الضم
فيما إذا أسند الى الواو وعلى السكون اذا أسند الى الضمير المرفوع أو على الفتح في جميع الأحوال وهو ما ذهب
اليه المصنف يعنى ابن هشام أو على الفتح والسكون وهو ما ذهب اليه المصنف في شرح الشذور انتهى وقوله
متحرك صفة لتوابعه ضمير فهو مرفوع وخرج بالضمير الاسم الظاهر كضرب زيد وبالرفوع المنصوب
كضربنا وبالتحريك الساكن ما عدا الواو نحو ضربا فبناؤه على الفتح الظاهر على ما مر آنفا (قوله نحو
ضربت) بتليث التاء (قوله وضربنا) بالتسكين للباء ونا فاعل بخلاف ما اذا كان مفعولا فان الباء
مفتوح كما سيأتى (قوله متعذرا) بكسر الدال المعجمة على انه اسم الفاعل (قوله كراهة توالى أربع
متحركات) كراهة مفعول لأجله مضاف توالى مضاف اليه وتوالى بكسر اللام مصدر أصله توالى بضم

نحو اضرب تقول فيه
اضربى (نحو ضرب
ويضرب واضرب)
الأول للماضى والثانى
للمضارع والثالث للامر
(الماضى مفتوح
الآخر أبدا) يعنى أنه
مبنى على الفتح
لفظا نحو ضرب أو
تقديرًا للتعذر نحو
رمى ويقدر فيه الفتح
أيضا اذا اتصل به ضمير
رفع متحرك نحو
ضربت وضربنا ويكون
ظهور الفتح متعذرا
كراهة توالى أربع
متحركات

اللام بوزن تفاعل كسرت اللام لتسلم الياء فصارت توالى ثم سكنت الياء طلبا للتخفيف فصارت توالى بكسر اللام وسكون الياء وهو مضاف أربع مضاف إليه بتذكير العدد لتأنيث المعدود وهو مضاف حركات مضاف إليه (قوله أيضا كراهة توالى أربع متحركات الخ) ضعف ابن مالك هذه العلة بأنها قاصرة إذ لا يوجد التوالى الا في الثلاثي الصحيح وبعض الخماسي نحو انطلق والكثير لا تتوالى فيه فمرعاته أولى وبأن تواليها لم يهمل بدليل غلبت وبرثن وجندل ولو كان مقصودا لاهمال وضعه لم يتعرضوا له دون ضرورة ولسد باب التأنيث بالتاء نحو شجرة قال وانما تميز الفاعل من المفعول نحو أكرمنا وأكرمنا ثم حملت التاء والنون على نال المساواة في الرفع والاتصال وقد يقال انما راعوا الأقل لأنه لو حمل الأقل على الأكثر لزم التوالى المذكور ولو في بعض الصور بخلاف العكس فانه لا تتوالى فيه أصلا فمرعاته أولى والتاء طارئة على أصل الكلمة وليست منها فكأنها لم يتوال في نحو شجرة أربع حركات حقيقة فان قلت معتبرة بدليل قولهم قلنسوة وقمحة فلو لم يعتبر التاء لوجب قلب الواو ياء والضممة كسرة لرفعهم الواو المتطرفة المضمومة ما قبلها قلت الأصل في قلنسوة وقمحة ذوة وهو المفرد موضوع على التاء والحذف طاركا في الجمع نحو قلانس وقمحاخذ بخلاف نحو شجرة فان الأصل بدون التاء وأما نحو غلبت وبرثن وجندل فزال عن الأصل والأصل غلبت وبرثن مثل قرنفل وجندل اه يس (قوله فيما هو كالكلمة الواحدة) الجار والمجرور متعلق بتوالى وما اسم موصول وهو مبتدأ والكاف خبره وهو اسم بمعنى مثل مضاف والكلمة مضاف إليه والجملة من المبتدأ والخبر صلة ما (قوله ويقدر الفتح فيه) أى في الماضي (قوله أيضا) أى كما يقدر اذا اتصل به ضمير رفع متحرك وأشار به الى أن الماضي مبنى على فتح مقدر على آخره اذا اتصل به واو الضمير وقد مروا أن بعضهم قال اذا اتصل به واو الضمير يبنى على الضم فلا تغفل (قوله لأن الواو يناسبها ضم ما قبلها) أى والمناسبة لا تمنع بقاء البناء على الفتح وهو مذكور في الشرح (تنبيه) قال يس قال الراعى في شرح الالفية عند الكلام على موجبات البناء على الضم وعدمها مجاورة الواو الضمير في الفعل الماضي نحو ضربوا ماضيه هكذا قالوا والظاهر في الماضي والأمر المسندين الى الألف والواو أنهما مبنيان على حذف النون فانهما اخوان والأمر يبنى على ما يجزم به مضارعه من حذف أو سكون فكذلك الماضي عند اتصالهما به يبنى على حذف النون لأن سيبويه رحمه الله قال في باب التسمية بالحروف انك تعيد اليه النون اذا سميت به فتقول يا ضربان ويا ضربون وهذا دليل على أنه مبنى على حذفها اه وهو عجيب فليتأمل (قوله فضمة المناسبة تمنع من ظهور الفتح) أى وان وجد الفتح في نحو غزوا ورماوا لأن الفتح فيهما في غير الآخر اذ آخرهما الياء (قاعدة) اذا اتصل بالفعل المعتل اللام واو ضمير فانفتح ما قبلها أو ضم أبقى على حاله تقول رماوا أصله رميا وبزنة فعلا وقلت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار رماوا فالتقى ساكنان الأول الألف المنقلبة عن الياء والثاني واو الفاعل فحذفت الألف لالتقاء الساكنين فصار رماوا ونحو سروا بضم الراء بمعنى صاروا وسادة أصله سرووا أسكنت الواو الأولى للتخفيف ثم حذفت لالتقاء الساكنين فصار سروا فان انكسر ما قبلها ضم نحو رضوا أصله رضوا نقلت حركة الواو الى الضاد بعد سلب حركتها لئلا يلزم الخروج من الكسرة الى الضمة ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين فصار رضوا وقد ذكرناها مستوفى في كتابنا الزلال ونظم العلامة السجاعي تلك القاعدة فقال

واو الضميران بفعل تتصل * معتل لام فيه تفصيل قبل

فان يكن ما قبلها قد فتحا * أو ضم فابقه كما قد وضحا

واضمه حتما ان يكن ذا كسر * كقولنا رضوا بكل يسر

(قوله بحركة المناسبة) أى فان الواو تقتضى ضمة ما قبلها كما أن الألف تقتضى فتحة ما قبلها وكذلك الياء

تقتضى كسرة ما قبلها (قوله والأمر مجزوم أبدا) أى مبنى على ما يجزم به مضارعة قال بعضهم

والأمر مبنى على ما يجزم * به مضارعه أيا من يفهم

فما هو كالكلمة
الواحدة ويقدر فيه
الفتح أيضا اذا اتصل
به واو الضمير نحو
ضربوا لأن الواو
يناسبها ضم ما قبلها
فضمة المناسبة تمنع من
ظهور الفتح فيقال
مبنى على فتح مقدر
منع من ظهوره اشتغال
الحل بحركة المناسبة
(والأمر مجزوم أبدا) يعنى

أى مضارعه المعرب لو كان مجزوما من سكون في صحيح الآخر ملفوظ كاضرب أو مقدر كردوا ضرب الرجل أو حذف نون في الأفعال الخمسة أو حرف علة في المقتل ومنه هات وتعال اذ لو كان لهما مضارع للجزم بذلك كما سيوضحه الشارح في غير هات وتعال وقلنا المعرب لاخراج نحو اضربن واضربن واضربن من أمر الواحد اذا اتصل به نون التوكيد الخفيفة أو الثقيلة أو نون النسوة فانهما مبنية على الفتح تبعاً لمضارعها اذ مضارعها مبنى كما سيوضح الشارح أبقاه الله بالسلامة (تنبيه) ظاهر كلام المصنف في تقسيم الأفعال حيث قسمها ثلاثة أن قوله ههنا مجزوم أبدا المراد به مبنى على ما يجزم به مضارعه أو يعامل معاملة المضارع المجزوم كما قدمنا وحمل عليه أيضا شارحنا أبقاه الله بالسلامة وهو مذهب البصريين خلافاً للشارح الشيخ خالد حيث حمل المتن على مذهب الكسائي من أن الأمر مجزوم بلام الأمر وهو رئيس الكوفيين ولم يناسب ذلك لتقسيم المتن المذكور وأيضا اضمار الجازم كاضمار الجار ضعيف وأيضا انه كما قيل خلف من القول بناء على رأى الكسائي ان حرف المضارعة هو علة الأعراب وهو منتف فيجب انتفاء الأعراب (قوله مبنى على السكون) أى اذا كان الفعل صحيح الآخر لفظاً نحو اضرب أو تقديراً نحو اضرب الرجل ومدو فروهلم كما لو حنا أولاً وقد اجتمعا في قوله من أبا قاسم وأم أباه * ول زيدا ومن أباه الجهولا

وذلك لأن من في الموضعين أمر من المين وأبا قاسم مفعول به منصوب بالالف أى كذب يا مخاطب أبا قاسم وأم بضم الهمزة وتثنية الميم من أم يؤم أى قصدوا أباه مفعول به منصوب بأم ول فعل أمر مبنى على حذف الياء كما سيأتى من ولى يلى وزيدا مفعول به أى قاربه والجهولا نعت لاباه الثانى وألفه للإطلاق (قوله الشبيه بالجزم) فيه تنبيه على المبالغة والأصل مثل المجزوم أو يقال المجزوم بمعنى المعامل معاملة المجزوم مجازاً من باب تسمية الشيء باسم ما يشاكله كما يقال للفرس النقوش على الجدار انه فرس لشبهه صورة بالحيوان المعروف اه شنوانى (قوله فان كان معتلاً آخره) انما قال آخره مع أن المقتل عند النحاة لا يكون الا آخراً قصداً للإيضاح فهو لبيان الواقع لا للاحتراز كما هو ظاهر (قوله بالالف) أى النابتة عن الواو أو الياء اذ لم تجد فعلاً مضارعاً آخره ألف أصلاً أى لا يكون نائباً عن احداها وقد نبهنا في كون الحذف علامة للجزم في كلام المؤلف هناك (قوله أو الياء) أى سواء كان أصلياً كيرمى أو منقلبة عن الواو وكيرضى بضم الياء من أَرْضى فان أصله يرضو بدليل رضوانا بالواو لا بالياء (قوله مبنياً على حذف حرف العلة) أى بقيد كونه لم يتصل به ألف الاثنين أو واو الجماعة أو ياء المؤنثة المخاطبة أو نون النسوة أو نون التوكيد مباشرة لفظاً وتقديرافان اتصل به ذلك فحكمه مذكور في الشرح بعد (فائدة) قد يحذف حرف العلة من الأمر المقتل فلا يبقى منه الا حرف واحد نحو إمن الوأى كالوعد لفظاً ومعنى وأصله أوئى حذفت واوه تبعاً لحذفها في مضارعه في يوتى لوقوعها بين عدوتيه الياء والكسرة ثم همزة الوصل لعدم الاحتياج اليها ثم بنى على حذف آخره كما يجزم مضارعه عليه فبقى حرف واحد وهو عين الكلمة ويلحق به الهاء للوقف فيقال زيدا اه وعليه الغرض المشهور من بحر الحفيف ان هند المليحة الحسناء * وأى من أضمرت لخل وفاء

فيقال رفع هند بعد ان قيل في اعرابه ان فعل أمر من وأى بمعنى وعد ويلحق به نون التوكيد الثقيلة وأصله أوئى ن أعل كما مر وهند منادى يحذف حرف النداء والمعنى عدى يا هند والمليحة بالرفع نعت لها بحسب اللفظ والحسناء بالنصب نعت ثان لها بحسب المحل لأن المنادى في محل نصب أو مفعول بفعل محذوف تقديره أمدح الحسناء أو صفة لموصوف محذوف أى عدى يا هند الحلة أو الحالة الحسناء ووأى مفعول مطلق لقوله ان أى عدى وعد ومن اسم موصول مضاف اليه وجملة أضمرت من الفعل وفاعله صلة من و لخل جار ومجرور متعلق بقوله أضمرت ووفاء مفعول به لا ضمرت ثم اذا وقع قبل هذا الفعل وهو لفظ اه ساكن من كلمة جاز نقل حركة الهمزة لذلك الساكن على قياس تحقيق الهمزة فتحذف حينئذ الهمزة تقول قل بالخير يا زيد أى عدى بالخير بتحريك لام قل بالكسر فلم يبق من فعل الامر غير الكسرة المنقولة للام قل والغز فيه بعضهم بقوله

انه مبنى على السكون
الشبيه بالجزم فان كان
معتلاً آخره بالالف
أو الواو أو الياء يكون
مبنياً على حذف حرف
العلة وهي الالف

في أي لفظ يا نحة الله * حركة قامت مقام الجملة
وأجبت ذلك بقولي أما غموض لغزه قتل أي * جوابه النقل لكسر قل أي
وقوله أي في الأول بمعنى نعم وقولي أي في الثاني هو الجواب لكن بأشباع الفعل وذلك لا يضر (تنبيه)
جمع ابن مالك الأفعال المعتلة الفاء واللام مبينا كيفية اسنادها للواحد المذكور ثم المثني مطلقا ثم الجمع المذكور ثم
الواحدة ثم جمعها فقال

أني أقول لمن ترجى شفاعته * ق السنجير قياه قوه ق قين
وان صرفت لوال شغل آخر قل * ل شغل هذا لياه لوه لى لين
وان وشى ثوب غيرى قلت في ضجر * ش الثوب ويك شياه شوه شى شين
وقل لقاتل انسان على خطأ * د من قتلت دياه دوه دى دين
وان هموا لم يروا رأيي أقول لهم * ر الرأي ويك رياه روه رى رين
وان هموا لم يعوا قولي أقول لهم * ع القول منى عيا عوه عى عين
وان امرت بوأى للحب قتل * ا من تحب اياه اوه اى اين
وان أردت الوئى وهو الفتور قتل * ن يا خيلى نياه نوه نى نين
وان أبى أن ين بالهد قلت له * ف يا فلان فياه فوه فى فين
وقل لساكن قلبى ان سواك به * ج القلب منى جياه جوه جى جين

فهذه عشرة أفعال كلها بالكسر الاربعة فتفتح في جميع أمثله فتفتح عين مضارعه وكلها متعدية الا فلازم لأنه
بمعنى تأن فالهاء في نياه هاء المصدر لا المفعول به اه خض (قوله نحو اخش) مثال لما آخره ألف وقوله وادع
مثال لما آخره واو وقوله ارم مثال لما آخره ياء (قوله وان كان مسندا الى ألف الاثنين الخ) لافرق بين
صحيحه ومعتله فتقول في المعتل اغزوا اغزوا واغزوا واربوا ارموا ارمى واخشيا اخشوا اخشى (قوله يبنى
على حذف النون) لأن مضارعة المتصل به ما ذكر يحزم بحذف النون قال ابن هشام في شرح السذور
ومن غريب ما يحكى أن بعض من يتعاطى اقراء النحو يبلدنا هذه سمع قول بعض العربيين في قوله عز وجل
فقل لا له قولنا ان قولنا مبنى على حذف النون فأنكر ذلك عليه وهذا أمر مشهور بين الطلبة فخفاؤه على
من يتصدى للاقراء غريب اه فجعل ابن هشام رحمه الله تعالى أن بناء الأمر اذا اتصل به ما ذكر على
حذف النون مشهور لا خفاء فيه لكنه خالف ذلك في المغنى كما نقلناه منه ثمة (قوله والألف فاعل) أى في قوله
اضربا وفهم منه وفيما مر في باب المعرفة التقدم أن الألف والياء تأنيان للغائب والمخاطب وهو كذلك كما قال
ابن مالك وألف والواو والنون لما * غاب وغيره كقاما واعلما

(قوله يبنى على السكون) أى سواء كان الفعل صحيح الآخر أو معتله كما تقول اضربن مبنيا على السكون
تقول أيضا اغزون وارمين واخشين وأما المدغم فينك ادغامه عند اتصاله لتلك النون تقول امددن وافررن
(قوله يانسوة) دفع ما يتوهم جعل النون للتوكيد اذ هو مذكور فيما سياتى (قوله نون التوكيد) أى سواء
كانت مخففة أو مشددة الا ان المخففة لا تدخل فيما اذا سندا الى نون النسوة (قوله يبنى على الفتح) هذا اذا كان
الفعل مفردا فان كان مسندا الى نون النسوة فالفعل باق على أنه مبنى على السكون تقول اضربنان وسواء في
ذلك كون الفعل صحيح الآخر أو معتله تقول اغزون فى الثقيلة واغزون فى الخفيفة ومثله اخشين واخشين
وارمين وارمين فيهما وما ذكره من أن فعل الامر اذا اتصل به نون التوكيد يبنى على الفتح مقصور فيما اذا
لم يتصل به ألف الاثنين أو واو الجماعة أو ياء المؤنثة المخاطبة أما اذا اتصل به ذلك فان الفعل يبنى على حذف
النون فان المضارع المتصل بما ذكر محزوم بحذف النون مطلقا أى سواء كان اتصل به نون التوكيد

أو الواو أو الياء نحو
اخش وادع وارم وان
كان مسندا الى ألف
اثنين أو واو الجماعة
أو ياء المؤنثة المخاطبة
يبنى على حذف النون
نحو اضربا واضربوا
واضربى والألف فاعل
وكذا الواو والياء وان
كان مسندا الى نون
النسوة يبنى على السكون
نحو اضربن يانسوة وان
اتصلت به نون التوكيد
يبنى على الفتح

أولا تقول اضربان اضربن بضم الباء اضربن بكسرها الا أن الخفيفة لاتدخل مافيه ألف فلا تدخل الثانية (قوله نحو اضربن) بفتح الباء وأسكان النون في الأول وتشديد النون في الثاني كما علمت (تتمة) قد تلحق النون الفعل الماضي واسم الفاعل شذوذا كقوله

دامن سعدك ان رحمت مثبا * لولاك لم يك للصبابة جانحا

وقوله الصبابة معناه رقة الشوق وحرارته وجانحا أي مائلا وكقوله

ياليت شعري منكم حنيفا * أشاهرن بعدنا السيوفا

(قوله والمضارع) مبتدأ وما اسم موصول خبره (قوله ما كان في أوله) ان قيل دخول كان في التعريف مفسد له لصدقه على الأمر قلت قال السيد رحمه الله تعالى ليس المراد بالأفعال في التعاريف اقترانا بزمان انتهى قال أستاذ شيخنا بل المراد مجرد ثبوت الحدث كما هو مشهور فلا ضرر اه شنواني وحاصل الايراد أن الأمر داخل في التعريف لأنه كان في الزمن الماضي في أوله احدى الزوائد الأربع والمألوف بخلافه وحاصل الجواب أن لفظة كان لا يراد بها الماضوية بل مجرد ثبوت الحدث ولقائل أن يقول هذا الاعتراض انما يسمع من مدعى أن الأمر نوع من المضارع ومذهب المصنف ليس كذلك فما وجدت ولو في الزمان الماضي فيه تلك الاحرف سمى مضارعا وأجيب بأن التعريف كما يكون لمن قال ان الأمر نوع برأسه يكون أيضا للقائل بخلاف ذلك ضرورة أن التعريف لا يكون من واحد دون آخر ولقائل أن يقول اذا كان المراد بالمماضوية في هذا التعريف مجرد الحدث لا يدخل قولك نار تأجج لأن التأليس بما ذكر في التعريف بل هو الثابت في الماضي وأجيب بأن هذا نوع نادر مع الاشتراط في وجوده بكونه مبتدأ بالتاء ويعلم بالقرائن وهو أنه لو كان ماضيا لقل تأججت بالتأنيث وفي التنزيل اني آنست نار العلى آتيكم منها بقبس (قوله احدى الزوائد الأربع) الزوائد جمع زائدة لاجمع زائد بدليل احدى وأربع بالتأنيث في الأول والتجريد في الثاني ولا يكتفى الاستدلال بالثاني فقط قال العلامة الشنواني قد صرح المرادى بأن الحروف تذكروا ثبوت هذا واعلم أن زيادة التاء للذكر كروثا للمؤنث انما يجب اذا كان المميز مذكورا بعد اسم العدد وأما اذا حذف أو قدم أو جعل اسم العدد صفة فيجوز في اسم العدد اجراء هذه القاعدة ويجوز تركها كما في غيرها تقول مسائل تسعة ورجال تسع وبالعكس كذا نقله الامام النووي رحمه الله تعالى عن النجاة فاحفظها فانها عزيزة اه فعلم أن تجريد الاربع من التاء غير لازم (قوله يجمعها قولك أنيت) ان قلت كما يجمعها قولك أنيت يجمعها أيضا قولك نأيت بمعنى بعدت ونأيت وأتين فبالله يختار أنيت قلت أجاب الشنواني بقوله لعل وجهه أن أنيت بمعنى أدركت ففيه تفاؤل بادراك المطلوب واختياره على نأيت وجه آخر وهو أن الماضي قبل المضارع اه وتسمى تلك الحروف أحرف المضارعة بفتح الراء مصدر ضارع قال العلامة الحريري

والأحرف الأربعة المتابعة * مسميات أحرف المضارعة

وسميت زوائد لأنها من أحرف الزيادة المجموعة في قول بعضهم

هويت السمان فشينني * وقد كنت قدما هويت السمانا

(تنبيه) انما زادوا أحرف أنيت للفرق بين المضارع والماضي وخصت بالمضارع لأنه مؤخر في الزمان عن الماضي فالماضي أصل والمضارع فرع وعدم الزيادة أصل ووجود الزيادة فرع فأعطى الأصل الأصل والفرع الفرع وانما خصوا تلك الأحرف بالزيادة دون غيرها لأن الزيادة فيها ثقل وهم محتاجون الى حروف تزداد فوجدوا أولى الحروف بالزيادة حروف المد واللين لكثرة دورها في كلامهم اما بنفسها أو بأبعضها أعني الحركات الثلاث فزادوها وقلبوا الألف همزة لرفضهم الابتداء بالساكن ومخرجها قريب من مخرج الألف ثم قلبوا الواو تاء لأنه يؤدي زيادتها الى الثقل لاسيما في مثل ووجل بالعطف وقلبها تاء كثيرا في الكلام نحو تراث وتجاه والأصل وراث ووجه قلبوها تاء ولما كان في الماضي فرق بين المتكلم وحده أو معه غيره أرادوا

نحو اضربن بالنون
الخفيفة واضربن
بالنون الثقيلة (والمضارع
ما كان في أوله احدى
الزوائد الأربع يجمعها
قولك أنيت)

أن يفرقوا بينهما في المضارع فزادوا النون لأنها تشبه حروف المد واللين في الحفاء والغنة اه عبادة (قوله بشرط أن تكون الهمزة للمتكلم) هذا جواب عما قيل أنه لا يصح تعريف المضارع بها لأنها وجدت داخلة في أول الماضي نحو أكرمت وتداويت ونرجست الدواء إذا جعلت فيه نرجسا ويرنأت الشيب إذا خضبت باليرنأ وحاصل الجواب أن هذه الأحرف بهذه المعاني مختصة بالمضارع ولا تدخل على الماضي فإن قلت لعل القائل أراد أنها إذا ذكرت غير مقيدة كما وقع في المتن تبعا لكثير لم تميز المضارع عن الماضي لدخولها عليهما والأحرف الداخلة على المضارع هي ذات المعاني المخصوصة لا مطلقا فلم يتعرض لذلك في العبارة قلت لا حاجة للتعرض لها في العبارة لأنها صارت في الاصطلاح علما على الحروف ذات المعاني المخصوصة حتى لا يفهم في الاصطلاح من أحرف أنيت الذات المعاني المخصوصة فإن قلت لو سلمنا ذلك فقد يجهل الغالب ذلك وقد يغفل قلت يمكن الجواب بأن المقصود بالذات من وضع هذه المقدمة المبتدى والمقصود بوضع الكتب بالنسبة إليه إنما هو استفادته منها في الجملة للقطع بعجزه عن الاستفادة منها على الوجه الكامل وغالب الألفاظ التي في أولها الأحرف المذكورة وكفى هذا في الاستفادة بالنسبة إليه ولا يضر أنه قد يخطئ باعتقاد بعض الألفاظ المذكورة لوجود تلك الأحرف في أولها ظاهر أو كما أخطأ في غير ذلك فإن المبتدى مظنة الخطأ إذا استقل بالأخذ لأن المبتدى قطعاً لا يستغنى عن التوقيف للقطع بعجزه عن الاستقلال بالاستفادة والتوقيف يعين له ما يستفيد به عدم مضارعية تلك الكلمات التي وجد في أولها تلك الأحرف مع عدم مضارعية فإن قلت هلا ذكرها المصنف مقيدة بهذه المعاني قلت لأنه يؤدي إلى الطول مع توقع الاشتباه على المبتدى المقصود بالذات بوضع هذه المقدمة للاحتياج إلى ملاحظة المعنى الذي قد يخفى عليه اه شنواني بطوله (قوله للمتكلم) أي وحده والمراد بالمتكلم المتكلم مذكرا كان أو مؤنثا فإن قيل لم يفرقوا بين كون المتكلم مذكرا أو مؤنثا كما فرقوا في يقوم وتقوم بينهما أجيب بأن المتكلم يرى في أكثر الحالات أنه مذكرا أو مؤنثا واه جاء الشبه فيه بكون صوت الرجل كصوت المرأة أو العكس فنادر وأعطوا الهمزة للمتكلم لأنه مقدم والهمزة مخرجها مقدم على مخرج أخويه الواو والياء لكونها من أقصى الخلق (قوله نحو أقوم) يقال إذا كان القائل مذكرا أنا أقوم مريدا الصلاة وإذا كان مؤنثا أنا أقوم مريدة الصلاة (قوله والنون للمتكلم ومعه غيره) هل المراد أن يكون النون للمتكلم حال كونه مشاركا فالشاركة قيد في ثبوتها للمتكلم ولا يلزم من ذلك أن تكون للمتكلم ومن يشاركه مع على السواء في القصد أو المراد للمتكلم ومن يشاركه في ذلك الفعل منظور فيه للجمع بالاصالة مفردا كان المشارك أو غيره من الذكور أو الإناث أو منهما ظاهر كلام الشارح الأول فالمعنى على الأول أن المتكلم ومعه غيره إذا قال تقوم فقد يكون مخبرا عن قيامه وعن قيامهم وعلى الثاني لا يكون ذلك بل هم مخبرون عن قيام أنفسهم بشهادة ذلك القائل فينبغي فرق دقيق فليفتن (قوله أو المعظم نفسه) بكسر الظاء المشالة اسم فاعل ونفسه مفعول به أي للشخص المعظم نفسه أي لكونه عظيما أما بحسب الواقع أو بحسب الادعاء فلا أول نحو قوله تعالى ونريد أن نمن والثاني نحو تقوم قيل واستعملها في هذه الحالة مجاز حيث أطلق ما لا يجمع على الواحد ويوجه بأن العظيم يتكلم عن نفسه وغيره غالبا لأن أتباعه يشاركونه في غالب أمورهم وقد يستعمل النون للدلالة على أن الفعل لفخامته مما يقصر الواحد عن القيام به كقولي إياك نعبد ونحمدك اللهم وما أشبه ذلك لأن المقام مقام التذلل والخضوع في تنبيه الواو في قوله تعالى وإنا على ذهاب به لقادرون والياء في قوله وما كنا عن الخلق غافلين يقال فيهما للتعظيم لاواو الجمع ويأوه ولعله هو الصواب (قوله نحو تقوم) يقال نحن نقوم مريدين للصلاة بفتح الدال على أنه للاثنتين وتقوم مريدين للصلاة وبكسر الدال للجماعة ومريدات للصلاة بحسب التذكير والتأنيث (قوله والياء للغائب) أي على الإطلاق أي مفردا كيقوم أو غيره كيقومان ويقومون والمراد اللفظ الغائب فلا يرد أن الياء تستعمل في الله تعالى كقوله الله يحكم وهو منزه عن التذكير والتأنيث إذ هما من صفات الأجسام ومنزه عن الغيبة لاستلزامها الاختصاص بخير دون آخر فيستحيل

بشرط أن تكون
الهمزة للمتكلم نحو
أقوم والنون للمتكلم
ومعه غيره أو المعظم
نفسه نحو تقوم والياء
لغائب نحو يقوم

على من هو في كل مكان جل وعلا (قوله والتاء للمخاطب) أي مفردا كان أو غيره مذكرا أو غيره كما قال أو للمؤنثة الغائبة وإذا اجتمع مخاطب وغائب فالقياس تغليب المخاطب لتقدمه لكون الخطاب معه كقوله تعالى فمن تبعك منهم فإن جهنم جزاؤكم جزاء موفورا وإذا اجتمع مذكر ومؤنث فالقياس تغليب المذكر لشرفه تقول أنت وزيد يقومان وحاصل ما ذكرناه أن الياء في أربعة وهو يقوم يقومان يقومون يقمن والتاء في ثمانية وهي تقوم تقومان في الغيبة تقوم تقومان قومون قومين تقومان تقمن في الخطاب والهمزة في واحدة وهي أقوم والنون كذلك تقول تقوم (قوله فخرجت الهمزة) شروع منه في المحترزات من الشروط المتقدمة (قوله التي ليست للمتكلم) أن قيل لك ما تقول في أخفى من قوله تعالى فلا تعلم نفس ما أخفى لهم فقل من سكن الياء فهو عنده مضارع ومن فتحها فماض اه يس (قوله نحو أكرم) بالبناء للفاعل أو للمفعول (قوله والنون) معطوف على قوله الهمزة أي وخرجت النون التي ليست للمتكلم ومعه غيره بأن كانت تستعمل في الغائب نحو نرجس زيد الدواء أو في الغائبة نحو نرجس هندا الدواء أو غيرها (قوله إذا جعل فيه النرجس) بكسر النون على الأشهر المختار ويجوز فتحها مع كسر الجيم وهو زهر البصل خلافا لما صنعه عبد المعطى حيث قال والنرجس نبت له نورور ان تحت زكية فأوهم أن النرجس نبت برأسه والمعروف ما قدمناه قال ابن الوردي

أما الورد من الشوك وما * يطلع النرجس الأمن بصل

(قوله والياء) معطوف على قوله الهمزة أي وخرجت الياء التي ليست للغائب (قوله باليرنأ) قال الغزالي في حواشي الجار بردي بضم الياء وفتحها مقصورا مشددا للنون وبالضم والمد اه سجاعي على القطر (قوله الحناء) بكسر الحاء المهملة وتشديد النون وبالمداهش وينون إذا خلا من الإضافة ومن أل لأنه مصروف اه سجاعي على القطر (قوله تعلم زيد المسئلة) قال في المفصل يجي تفعل بمعنى التكلف نحو تشجع وتصبر وتحلم وتمرأ قال حاتم تحلم عن الدين واستبق ودهم * ولن تستطيع الحلم حتى تحلما قال سيوييه وليس هذا مثل تجاهل لأن هذا يطلب أن يصير حلما اه والادين جمع مذكر سالم ومفرده أدنى خلاف أعلى وفي الرفع أدنون وقال في البناء ومعنى التكلف تحصيل المطلوب شيئا بعد شيء وهو أوضح (قوله لوجود حرف الزيادة في أولها) قد تقدم أن المراد بكونها زيادة بأن كانت زائدة عن الماضي (تتمة) أحرف الزيادة مضمومة مع الرباعي نحو يدحرج ويكرم ويقاتل ويفرح ويحوقل ويبيطر ويجهور ويعبر ويجلب ويسلقى وتفتح في غيره كيضرب وينطلق ويستخرج وأما يهريق فأصله يريق زيدت الهاء في أوله ولم توجد مكسورة إلا في أخال قال الشاعر

وما أدري وسوف أخال أدري * أقوم آل حصن أم نساء

بكسر الهمزة قال الجوهري الكسر أفصح من الفتح والفتح لغة بني أسد وهو القياس وقلت في كتابي نظم متممة الأجرومية وزد على ماضيه حرف نائي * وضم ذا الأربع مثل يؤتى وافتح سواء نحو لن تنالوا * وقل بكسر الهمز في أخال

(قوله وهو مرفوع أبدا) لما شابه المضارع الاسم في أن كلا منهما يطرأ عليه بعد التركيب معان مختلفة متعاقبة على صيغة واحدة أعرب مثال ذلك في الاسم نحو ما أحسن زيد فإن معنى الفاعلية إذا رفع ومعنى المفعولية إذا نصب ومعنى الإضافة إذا جاز لا يتعدى إلى غير ما هو له أي أنه إذا رفع لا يتعدى إلى معنى المفعولية ولا إلى معنى الإضافة وكذا القياس في النصب والجرو مثال ذلك في الفعل نحو لا تأكل السمك وتشرب اللبن فإن معنى النهي عن الكل إذا جزم وعن المصاحبة إذا نصب وعن الأول وإباحة الثاني إذا رفع لا يتعدى إلى غيره كما سيأتي ذلك في الجواب بالواو لكن لما لم يكن للاسم ما يغنيه عن الأعراب لكون معانيه مقصورة عليه وجب الأعراب له فيكون أصلا له بخلاف المضارع فإنه يغنيه عن الأعراب وضع اسم مكانه كما في المثال

والتاء للمخاطب نحو
تقوم أو للمؤنثة الغائبة
نحو هندا تقوم فخرجت
الهمزة التي ليست
للمتكلم نحو أكرم
فانه ماض والنون التي
ليست للمتكلم ومعه غيره
أو المعظم نفسه نحو
نرجس زيد الدواء إذا
جعل فيه النرجس فانه
ماض والياء التي ليست
للفاعل نحو يرنا زيد
الشيب إذا خضبه باليرنأ
فانه ماض واليرنأ هي
الحناء وخرج بالتاء التي
للمخاطبة أو الغائبة تاء
تعلم زيد المسئلة فهو
فعل ماض فاقوم وتقوم
ويقوم وتقوم أفعال
مضارعية لوجود حرف
الزيادة في أولها أعني
الهمزة والنون والتاء
والياء (وهو مرفوع
أبدا

المتقدم بأن قيل في الرفع والنصب ووضع حرف مكانه في الجزم فتقول لائناً كل السمك ولا تشرب اللبن ولا تأكل السمك شارباً اللبن ولا تأكل السمك ولك شرب اللبن فالاعراب فرع في المضارع بطريق الحمل على الاسم فإن قيل إذا كان توارد المعاني سبباً لاعراب المضارع فلم لم يعرب قولك ما صام زيد واعتكف فإنه يحتمل أن المعنى ما صام وما اعتكف وما صام وقد اعتكف أي معتكفاً وما صام ولكن اعتكف أجيب بأن ذلك نادر على أن العمدة في هذه الأحكام السماع وهذه حكم تلتبس بعد الوقوع لا تحتمل هذا البحث والتدقيق كذا قيل وقال بعض أهل الصرف أن سبب اعراب المضارع مشابهته للاسم في الإبهام والتخصيص وقبول لام الابتداء والجريان على حركات الاسم وسكناته أي فكما أن النكرة من الأسماء تخصص بالتعريف كذلك الفعل المضارع يحتمل الحال والاستقبال ويتخصص بدخول قد والسين ويقال إن زيدا لقائم وأنه يقوم ويضرب على وزن ضارب ورده ابن مالك بأن الأول والثاني يأتيان في الماضي فإن زمانه يحتمل القرب والبعد فإذا دخلت عليه قد تخصص بالقرب والثالث يأتي أيضاً في الماضي فإنه يقبل اللام إذا كان جواباً للو نحو ولوردوا لعادوا والرابع ليس بمطرد فقد لا يجري المضارع على اسم الفاعل في جميع ما ذكر ولو سلم فالماضي قد يجري على الاسم كفرح فهو فرح وأشرف هو أشرف وغلب غلباً وجلب جلباً فالأوجه الأربعة ليست تامة وبتقدير تمامها لا تنفيد لأنها ليست علة حكم الأصل وهو اسم الفاعل حتى يترتب على ثبوتها في الفرع وهو المضارع حكم الأصل مع أن شرط القياس ذلك وأجاب عن ذلك العلامة الصبان فانظره (قوله حتى يدخل عليه ناصب أو جازم) أي وينصبه أو يحزمه وإنما قدرنا ذلك للاحتراز عما إذا أهمل الناصب أو الجازم فالفعل باق على كونه مرفوعاً فمن ذلك قوله

أن تقرأن على أسماء ويحكما * مني السلام وأن لا تشعرا أحداً

وقوله لولا فوارس من نعم وأسرهم * يوم الصليفاء لم يوفون بالجار

ومنه قراءة ابن محيصن لمن أراد أن يتم الرضاعة برفع يتم والمصنف كالشارح استغنى عن ذلك لأن الوصف حقيقة في الحال أي في الحدث الحاصل بالفعل وأما قول علي بن أبي طالب رضي الله عنه يخاطب النبي ﷺ محمد تفد نفسك كل نفس * إذا ما خفت من أمر تبالا

فالجازم فيه مقدر وهو لام الدعاء أي لتفد قال الشنواني وقوله تبالا أصله وبالألف بدلت الواو تاء كما قالوا في وراث ووجه تراث وتجاه اهـ (قوله ورافعه تجرده من الناصب والجازم) وفاقاً للفراء وغيره من حذاق الكوفيين لاحتلوه محل الاسم خلافاً للبصريين غير الأخفش والزجاج ولا حروف المضارعة خلافاً للكسائي ولا مضارعتة للاسم خلافاً لثعلب والزجاج واختار ابن مالك الأول فقال أرفع مضارعا إذا مجرد * من ناصب وجازم كتسعد

وتبعه أكثر المتأخرين وهو الظاهر إذا وجد في نظيره وهو أن الابتداء مرفوع بالابتداء كما سيأتي إن شاء الله تعالى في باب منظم لأقوال العلماء فيه وذلك لأن الثاني يعترض بنحوه لا تنفع فإن المضارع فيه مرفوع وليس حالاً محل الاسم والثالث بأن جزء الشيء لا يعمل فيه والرابع بأن المضارعة إنما اقتضت اعرابه من حيث الجملة ثم يحتاج كل نوع من أنواع الأعراب إلى عامل يقتضيه ونظمت هذه الأقوال فقلت:

ورافع الغابر كونه عري * من ناصب وجازم وقد يرى

قائله الفراء مع أخفشنا * واختاره ابن مالك ومن عنا

قيل حلوله محل الاسم في * زيد يفى في العهد موضع وفي

للبريين وهذا يطل * بمثل ما أرى الذي يمثل

وقيل نفس شبه للاسم ذا * مقال ثعلب وزجاج كذا

ورد ذا بأنه تسبياً * بشبه اسم فلذا أعربا

حتى يدخل عليه ناصب
أو جازم (ورافعه
تجرده من الناصب
والجازم

والرابع المنسوب للكسائي * رافعه الأحرف هذا نائي
اذ لم تجد من علماء ناقلا * من كون جزء الشيء عاملا
لكن ذا الخلاف لا يزيد * علما فالاستقصاء لا يفيد

(قوله وهو) أى التجرد عامل معنوى لالفظى كالاتداء (قوله فانه ينصبه) أشار به الى أن الأهم ذكر
الناصب لذكر حال الفعل المفاد من تقديم ضمير الناصب والا لقال فالفعل منصوب به فليفتن (قوله
فالنواصب) شروع فى بيان النصب والجزم فذكر الناصب والجازم والفاء رابطة للجواب لشرط مقدر
تقديره اذا أردت كمية الناصب والجازم فالتواصب كذا والجوازم كذا والنواصب جمع ناصبة أى كلمة ناصبة
أو جمع ناصب أى لفظ ناصب قال ابن مالك

فواعل لفوعل وفاعل * وفاعلاء مع نحو كاهل
وحائض وصاهل وفاعله * وشذفى الفارس مع ما مثله

وعلى الثانى فتأنيث العدد موافق للقاعدة وعلى الأول غير موافق لها على أن اقد ذكرناه فى قول المصنف احدى
الزوائد الأربع فلترجع (قوله أربعة منها تنصب بنفسها) اتفاقا فى أن ووافقا للاثنتين فى الثلاثة قال العلامة
الشونانى فى اذن قال الزجاج والفارسي الناصب أن مضمرة بعدها وهو أحد قولى الخليل لأنها غير مختصة
لدخولها على الجمل الابتدائية نحو اذا عبد الله يأتيك وقال أبو حيان أن المصدرية أم النواصب بدليل الاتفاق
عليها والاختلاف فى لن واذن وكى اه ولعلنا نزيد فى مواضعها (قوله وستة يكون النصب معها بأن مضمرة
وجوب الخ) وهى خمسة وقوله أو جواز وهى واحدة كما سنفصل ان شاء الله تعالى فى محالهن (قوله وهى أن)
أى المفتوحة المهمزة الساكنة النون تنصب المضارع العرب لفظا والمضارع المبني والماضى محلا وتأتى مفسرة
وهى المسبوقة بجملة فيها معنى القول دون حروفه نحو فأوحينا اليه أن اصنع الفلك أى اصنع وزائدة نحو فلما
أن جاء البشير ومخففة من أن المشددة وذلك واجب فيما بعد علم نحو علم أن سيكون ونحو يعلم أن قدأ بلغوا
ونحو أفلا يرون ألا يرجع وجائز فيما بعد ظن مؤول بالعلم نحو وحسبوا أن لا تكون فتنة فيجوز الرفع والنصب
وهذا أرجح الى هذا أشار ابن مالك بقوله

وبلن انصبه كذا بأن * لا بعد علم والتي من بعد ظن
فانصب بها والرفع صحيح واعتقد * تخفيفها من أن فهو مطرد

(قوله ولن) وهى لنفى سيفعل ولا تقتضى تأييد النفى خلافا للزغشرى فى أنموذجه ولا توكبده خلافا له
فى كشافه فى تفسير لن ترانى ولا تقع دعائية بأن يكون الفعل بعدها دعاء خلافا لابن السراج وابن عصفور
 وآخرين وهى بسيطة على وضعها الأصل عند سيويه والجمهور وليس أصلها لا النافية فأبدلت الألف نونا
خلافا للفراء ولا أصلها لأن فتكون مركبة من لا النافية نظرا معناها ومن أن المصدرية نظرا عملها فحذفت
المهمزة تخفيفا والألف للسالكين خلافا للخليل والكسائي والحازر نجى اه من التصريح قال الصبان
ولا يجوز الفصل بين لن والفعل اختيارا عند البصريين وهشام وأجاز الكسائي الفصل بالقسم ومعمول
الفعل ووافق الفراء على القسم وزاد الفصل بأظن والشرط كذلك فى السيوطى اه وأما قوله

لن ما رأيت أبا يزيد مقاتلا * أدع القتال وأشهد الهيجا

فضرورة حيث فصل بين لن وأدع بما ذكره واذا أردت الالغاز فكتب لن مع ما وصلا هكذا

لما رأيت أبا يزيد مقاتلا * أدع القتال وأشهد الهيجا

فتقول أين جواب لما وبم نصب أدع (قوله واذن) قال الرضى فى شرح الكافية الذى يلوح لى فى اذن
ويغلب فى ظنى أن أصله اذ حذفت الجملة المضاف اليها وعوض عنها التنوين لما قصد جعلها صالحا لجميع الأزمنة
الثلاثة بعد ما كان مختصا بالماضى وذلك أنهم أرادوا الإشارة الى زمان فعل مذكور فقصدوا الى لفظ اذ الذى

وهو عامل معنوى
لا لفظى فان دخل عليه
عامل ناصب فانه ينصبه
أو جازم فانه يجزمه
(فالنواصب عشرة)
أربعة منها تنصب بنفسها
 وستة منها يكون
النصب معها بأن
مضمرة وجوبا أو جوازا
(وهى أن ولن واذن

هو بمعنى مطلق الوقت لحفة لفظه وجردوه عن معنى الماضي وجعلوه صالحا لازمة الثلاثة وحذفوا منه الجملة المضاف هو اليها لأنهم لما قصدوا أن يشيروا به الى زمان الفعل المذكور دل ذلك الفعل السابق على الجملة المضاف اليها كما يقول لك شخص مثلا أنا أزورك فتقول اذن أكرمك أى اذ تزورنى أكرمك أى وقت زيارتك الى أكرمك وعوض التنوين من المضاف اليه لأنه وضع فى الأصل لازم الاضافة فهو ككل وبعض الا أنهما معربان واذ مبنى فاذن على ما تقرر صالح للماضى كقوله * اذن لقام بنصرى * والمستقبل نحو ان جئتني اذن أكرمك وللحال نحو اذن أظنك كاذبا واذن ههنا هى اذنى قولك حينئذ ويومئذ الا أنه كسر ذلك فى نحو حينئذ ليكون فى صورة ما أضيف اليه الظرف المقدم واذم يكن قبله ظرف فى صورة المضاف فكسره نادر كقوله نهيتك عن طلابك أم عمرو * بعاقبة وأنت اذ صحيح

والوجه فتحه ليكون فى صورة ظرف منصوب لأن معناه الظرف اه (قوله وكى) أى المصدرية وهى الداخلة عليها اللام لفظا نحو لكيلا تأسوا أو تقديرا نحو جئتكم كى تكرمنى لا التعليلية اذ هى غير ناصبة بنفسها بل الناصب أن كما سيوضح الشارح أبقاه الله بالسلامة واعلم أن كى امام مصدرية قطعا وتعليلية قطعا أو محتملة لهما فالأولى هى الواقعة بعد اللام وليس بعدها أن نحو لكيلا تأسوا ولا يصح كونها تعليلية لأن حرف الجر لا يدخل على مثله فى الفصح بلا ضرورة اليه والثانية أربعة أقسام الداخلة على الاستفهامية نحو كيمه بمعنى له أو المصدرية كقوله

وكى (هذه الأربعة تنصب بنفسها مثال أن يعجبني أن تضرب فيعجبني فعل مضارع وأن حرف مصدرى ونصب والفعل المضارع منصوب بها وسميت أن حرفا مصدرى لأنها تسبك ما بعدها بمصدر اذ التقدير يعجبني

إذا أنت لم تنفع فضر قائما * يرجى الفتى كى يضر وينفع أى للضر والنفع فالفعل مسبوك بما وكى حرف جر وقيل بكى وما كفتها عن العمل فتقدر قبلها اللام والمذكورة قبل اللام كقوله كى لتقضى رقية ما * وعدتني غير مختلس أو قبل أن كقوله فقالت أكل الناس أصبحت مانحا * لسانك كى أن تفر وتخدعا فكى فى كل ذلك كاللام معنى وعملا واللام بعدها مؤكدة والنصب بعدها بأن مضمرة واطهارها فى الأخير ضرورة عند البصريين وأجازوه الكوفيون اختيارا كجئت كى أن تكرمنى ويؤيده أن اضمار أن بعد اللام جائز لا واجب ويمتنع كونها فى ذلك مصدرية أما الأول فظاهر وأمامع اللام فانه لا يفصل بين الحرف المصدرى وصلته وأمامع أن أو ما المصدرية فلا أن الحرف المصدرى لا يدخل على مثله فى الفصح والمحتملة لهما قسمان المنفردة عن اللام وأن نحو كيلا يكون دولة فان قدرت قبلها اللام فمصدرية أو بعدها أن فجارة والواقعة بينهما كقوله أردت لكى أن تطير بقربى * فتركها شنا بيضاء بقلع فلك جعلها جارة مؤكدة اللام ومصدرية مؤكدة بأن والأول أرجح لأن لصوق أن بالفعل يرجح نصبها وأيضا هى أم بابها فلا تؤكدها غيرها واغتفرها دخول حرف الجر أو المصدر على مثله للضرورة اذ لا يمكن غيره بخلاف ما مروا جمعوا على جواز فصلها من الفعل بلا النافية أو ما الزائدة كما مر من الأمثلة وبهما معا نحو كى مالا يكون كذا وفى غير ذلك خلاف وقد تكون اسما مختصرا من كيف فيرفع الفعل بعدها كقوله

كى تجنحون الى سلم وما ثرت * قتلاكم ولظى الهيجاء تضطرم أى كيف تجنحون اه خض وثارت القتل قتلت قاتلة (قوله هذه الأربعة تنصب بنفسها) أى على الاتفاق المذكور فلا يرد ما قدمنا ومن العرب من يجزم بأن كقول الشاعر اذا ما غدونا قال ولدان أهلنا * تعالوا الى أن يأتنا الصيد نخطب وكقوله أحاذر أن تعلم بها فتردها * فتركها ثقلا على كما هيا

لكن عطف ترك مع كونه منصوبا على تعلم دليل على أن تعلم منصوب وسكونه للضرورة (قوله لأنها تسبك ما بعدها بمصدر) أى بأن يجعل ما بعدها فى تأويل المصدر وهذه العبارة صحيحة قال الشنوائى الذى يظهر أن المسبك بالمصدر صلتها فقط لاهى وصلتها ثم رأيت أستاذ شيخنا قال عقب قول ابن الحاجب حروف المصدر

أن تجعل ما بعدها في تأويل المصدر اه قول شارحنا تسبك من أسبك مبنى للفاعل وعبارة الشيخ خالد في شرح المتن تسبك مع منصوبها بمصدر يقرأ بالبناء للجھول وعبارة الفا كھی في شرح القطر المنسكة مع مدخولها بالمصدر فعلم أن عبارتيهما تفيدان أن المسبك أن مع مدخولها فهما مختلفتان لما عبر به شارحنا العلامة أبقاه الله بالسلامة وهذا ظاهر كما قدمناه (قوله) ومثال لن قولك لن يقوم زيد) تقدم معناها عند تحشية المتن فلا تغفل (فائدة) قال في المغني زعم بعضهم أن لن قد تجزم كقوله * فلن محل للعينين بعدك منظر * وقوله لن يجب الآن من رجائك من * حرك من دون بابك الحلقة

والأول محتمل للاجتزاء بالفتحة عن الألف للضرورة اه قال الصبان الحلقة بسكون اللام (قوله) فاذن حرف جواب وجزاء ونصب) قال الرضي ومذهب سيويه ورواه عن الخليل أنها حرف ناصبة بنفسها قال سيويه ويروى عن الخليل أن انتصاب الفعل بعدها بأن مقدرة وضعفه سيويه بأنه لو كان أن مقدرًا لجاز تقديره في نحو زيد اذن أكرم كما جاز في اذن أكرم زيدا اذ المعنى لا يتغير ويروى أيضا عن الخليل أن أصله اذن فركا كما قال في لن أصله لأن اه بحذف (قوله) لوقوعها في الجواب (أى لكلام آخر ملفوظ أو مقدر سواء وقعت في الصدر أو الحشو أو الآخر وقد تتمحض للجواب بدليل أنه يقال أحبك فتقول اذن أظنك صادقا فلا مجازاة هنا قال الرضي لأن الشرط والجزاء ما في الاستقبال أو في الماضي ولا مدخل للجزاء في الحال اه ولأن ظن الصدق لا يصلح جزاء للمحبة وعلى هذا فيرفع أظن لأنه للحال (قوله) وجزاء لأن ما بعدها جزاء لما قبلها) المراد بكونها للجزاء أن يكون مضمون الكلام الذي هي فيه جزاء لمضمون كلام آخر (قوله) ولنصبها شروط) وهي ثلاثة الأول أن تصدر في أول الجواب فان وقعت حشوا أهملت وذلك في ثلاث مسائل الأولى أن يكون ما بعدها خبرا لما قبلها نحو أنا اذن أكرمك واني اذن أكرمك الثانية أن يكون جوابا للشرط قبلها نحو ان تأتني اذن أكرمك الثالثة أن يكون جواب قسم قبلها مذكورا أو مقدر فالأول كقولك والله اذن لأخرج والثاني كقوله يمدح عبد العزيز

لئن عاد لي عبد العزيز بمثلها * وأمكنني منها اذن لا أقبلها

برفع أقبلها أو ما قوله لا تركني فيهم شطيرا * اني اذن أهلك أو أطيرا

بنصب أهلك مع كون اذن وقعت حشوا بين اسم ان وخبرها ضرورة ومعنى شطيرا غريبا ويمكن أن يوجه النصب بكون خبر ان محذوفا أي اني لا أستطيع ذلك اذن أهلك أو أطيرا الشرط الثاني أن يكون المضارع بعدها مستقبلا قياسا على بقية النواصب فان كان حالا أهملت كما اذا كان انسان يحدثك فقلت له اذن أصدقك لان نواصب الفعل تلخصه للاستقبال فلا تعمل في الحال للتدافع الشرط الثالث أن يكون المضارع متصلا بها أو منفصلا بقسم كقوله اذن والله نرميهم بحرب * يشيب الطفل من قبل المشيب

قال الشيخ خالد في شرح التوضيح واعتقر في المغني الفصل بلا النافية وابن عصفور الفصل بالظرف وابن بابشاذ الفصل بالنداء والدعاء والكسائي وهشام الفصل بعمول الفعل والأرجح حينئذ عند الكسائي النصب وعند هشام الرفع وحكي سيويه عن بعض العرب الغاء اذن مع استيفاء شروط العمل وهو القياس لأنها غير مختصة اه وفي الرضي قال سيويه وزعم عيسى بن عمر أن ناسا من العرب يقولون اذن أفعل ذلك في الجواب بالرفع فأخبرت يونس بذلك فقال لا يتعذر ذا ولم يكن يروي غير ما سمع اه وعيسى بن عمر هو شيخ الخليل وسيويه ويونس شيخ سيويه ونظم بعضهم جواز الفصل مع الاعمال بقوله

أعمل اذن اذا أتتك أولا * وسقت فعلا بعدها مستقبلا

واحذر اذا أعملتها أن تفصلا * الا بحلف أو نداء أو بلا

وافصل بظرف أو بجرور على * رأى ابن عصفور رئيس النبلا

وان تجي بحرف عطف أولا * فأحسن الوجهين أن لا تعملا

ضربك ومثال لن
قولك لن يقوم زيد
فلن حرف نفى ونصب
واستقبال لأنها تصير
معناه مستقبلا ومثال
اذن قولك اذن أكرمك
في جواب من قال لك
أزورك غدا فاذن
حرف جواب وجزاء
ونصب وأكرم فعل
مضارع منصوب باذن
ومميت حرف جواب
لوقوعها في الجواب
وجزاء لأن ما بعدها
جزاء لما قبلها ونصب
لأنها تنصب الفعل
المضارع ولنصبها شروط

فائدة قال الرضى نقل المازني أنه كان لا يرى الوقف عليها بألف لكونها حرفاً كان وأجاز المبرد الوجهين وقال الفراء إذا أعملتها فأكثها بالألف وإذا ألفتها فأكثها بالنون ثلاثين باذا الزمانية وأما إذا أعملتها فالعمل يميزها عنها اهـ (قوله تطلب من المطولات) مضى محل التطويل فله الحمد (قوله ومثال كي) أي المصدرية كاعلمت (قوله فان كانت كي بمعنى لام التعليل كان النصب بأن مضمرة بعدها) أي وجوباً عند البصريين خلافاً للكوفيين في جئت كي أن تسكرمني وقد قدمنا ذلك فلا تغفل (قوله ولام كي) أضيفت إلى كي لأنها تخلفها في إفادة التعليل نحو جئت كي لأزورك فانه يصح أن تحذف اللام وت عوض عنها كي وتقول جئت كي أزورك اهـ خالده على المتن واعلم أن لها ثلاثة أقسام أحدها اللام التعليلية وعليها اقتصر شارحنا كما سيأتي نحو وأنزلنا إليك الدكر لتبين للناس ومنه انفتحنا لك فتحة مبينا ليغفر لك الله ماتقدم من ذنبك وماتأخر قال ابن هشام في شرح الشذور فان قلت ليس فتح مكة علة للمغفرة قلت هو كما ذكرت ولكنه لم يجعل علة لها وإنما جعل علة لاجتماع الأمور الأربعة للنبي ﷺ وهي المغفرة وإتمام النعمة والهداية إلى الصراط المستقيم وحصول النصر العزيز ولا شك أن اجتماعها له عليه السلام حصل حين فتح الله تعالى مكة عليه اهـ الثاني لام العاقبة وتسمى لام الصيرورة ولام المآل وهي التي يكون ما بعدها تقيضاً لمقتضى ما قبلها نحو قوله تعالى فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدواً وحزناً فان التقاطهم إياه إنما كان لرأفتهم عليه وليكون قرعة عين لهم فالهم الأمر إلى أن صار عدواً لهم وحزناً الثالث اللام الزائدة وهي الآتية بعد فعل متعدي نحو يريد الله ليبين لكم أنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس وأمرنا للناس أن يسلموا رب العالمين (قوله جوازاً في لام كي وجوباً فيما بعدها) حصر الشارح جواز الاضمار في لام كي لأنه هو الذي في المتن والافان تضر في مواضع غير هذا منها أن تكون أن بعد عاطف تقدم عليه اسم خالص أي غير مقصود به معنى الفعل كقوله تعالى وما كان لبشر أن يكلمه الله الا وحياً أو من وراء حجاب أو يرسل رسولاً وكقولها

ولبس عبادة وتقر عيني * أحب إلى من لبس الشفوف

والشفوف الثياب الرقيقة وكقوله

لما رأيت أبا يزيد مقاتلاً * أدع القتال وأشهد الهياج

وقوله أنى وقتلى سليكاً ثم أعقله * كالثور يضرب للماعافات البقر

وعافت أي كرهت شرب الماء لكونها ذات لبن بخلاف الثور وقوله

لولا توقع معتر فأرضيه * ما كنت أوثر أتراباً على تربي

والمعتر المعترض لسؤال المعروف والترب بالكسر الموافق في العمر بخلاف قولك الطائر فيغضب زيد الذباب والماشي فيقوم زيد الأمير فلا يجوز النصب فيهما لأن الطائر والماشى وإن كانا مميّنين لكنهما غير محضين بل هما في تأويل الفعل بدليل اتصالهما لآل الموصولية وأنت تعلم أنها لا تدخل الأعلى الصفة الصريحة لاجل الجامدة تنبيهه قد تحذف أن بسبب وجود المثل في الكلام كقول بعضهم تسمع بالمعدي خير من أن تراه بنصب تسمع باضمار أن والذي حسن حذفها من تسمع ذكرها في أن تراه وسأذكره إن شاء الله تعالى في باب المبتدا فحذفها إذا قال ابن مالك وشذحذف أن ونصب في سوى * ما مر فاقبل منه ما عدل روى

(قوله والفعل منصوب بأن مضمرة جوازاً بعدها) هذا مذهب جمهور البصريين وقال جمهور الكوفيين إن الناصب هو اللام وإنما جاز اظهر أن بعدها توكيداً وقال ثعلب الناصب اللام كما قالوا ولكن بنيانها عن أن المحذوفة وقال ابن كيسان والسيرافي يجوز أن يكون الناصب أن المقدرة بعدها وأن يكون كي ولا تتعين أن لذلك ودليلهم اظهار صحة كي بعدها تقول جئت لكي أكرمك قال يس في حواشي الفاكهى ومذهب الجمهور أن كي لا تضر لأنهم لم يثبتوا اضمارها في غير هذا الموضع اهـ (تنبيه) محل جواز اضمار أن بعد لام الجر إذا لم يكن

تطلب من المطولات ومثال كي جئت كي أقرأ إذا كانت اللام مقدرة قبلها أي لكي أقرأ فتكون كي مصدرية بمعنى أن وأقرأ فعل مضارع منصوب بها فان كانت كي بمعنى لام التعليل كان النصب بأن مضمرة بعدها (ولام كي) هذه وما بعدها ليست ناصبة بنفسها بل النصب بأن مضمرة بعدها جوازاً في لام كي وجوباً فيما بعدها مثال لام كي جئت لأقرأ فاللام حرف جر للتعليل والفعل منصوب بأن مضمرة جوازاً بعدها وإنما قيل لها لام كي لإفادتها التعليل مثل كي ولأنها قد تدخل على كي نحو جئت لكي أقرأ

الفعل مقرونا بلا فان كان مقرونا بها واجب اظهارها لثلاثي الى مثلان وهما لام كي ولام لا من غير ادغام وهو
 ركيك في الكلام نحو لا يكون للناس عليكم حجة ونحو لا يعلم أهل الكتاب (قوله ولام الجحود)
 مصدر جحد وهو لغة انكار ما علم ويقال أيضا أجدد مجحد وأجدد الرجل فهو مجحد اذا كان ضيقا قليل
 الخير وعلى ما حررنا فلا يكون الا مع علم الجاحد والمراد هنا اللام الواقعة بعد النفي مطلقا فهو من اطلاق
 الخاص واردة العام ولذا أشار الشارح بقوله أي النفي (قوله والنصب بأن مضمرة وجوبا بعدها) أجاز بعض
 النحويين اظهار أن بشرط حذف اللام محتجا بقوله تعالى وما كان هذا القرآن أن يفترى ورد بأن أن
 يفترى في تأويل المصدر مخبره عن القرآن وهو مصدر مثله وفي هذا الرد نظر لأن المراد بالقرآن المقروء
 لا القراءة اه شيخ خالد في شرح التوضيح قال الفقير يمكن توجيه الرد بأن اللفظ قد يكون على تقدير وذلك
 المقدر على تقدير فلا مانع من أن يكون قوله تعالى أن يفترى مؤولا بالافتراء والافتراء مؤولا بمفترى ونظير
 ذلك عسى زيد أن يقوم فأن يقوم مؤول بالقيام والقيام مؤول بالقائم غدا أو الآن كلا وضحه ابن هشام في
 المنفى (قوله أن يسبقها كان) قد تحذف كان قبل لام الجحود كقوله

فما جمع ليغلب جمع قومي * مقاومة ولا فرد لفرد

(ولام الجحود) أي النفي
 والنصب بأن مضمرة
 وجوبا بعدها وضابطها
 أن يسبقها كان المنفية
 بما أو يكون المنفية بلم
 نحو وما كان الله ليعذبهم
 ولم يكن الله ليغفر لهم
 فيعذب ويغفر
 منصوبان بأن مضمرة
 وجوبا بعد لام الجحود
 (وحتى) سواء كانت

أي فما كان جمع ومنه قول أبي الدرداء في الركتين بعد العصر ما أنا لأدعهما اه أشموني قال الصبان عن
 الدماميني والشمعي ليس ما ذكره في البيت وقول أبي الدرداء متعينا لجواز أن يكون المنفى في البيت فما جمع
 متأهلا لغلب قومي وفي قول أبي الدرداء ما أنا مریدا لتركها اه (قوله المنفية بما أو يكون المنفية بلم) قال
 الأشموني المراد ما ينفي الماضي وذلك ما ولم دون لن لأنها تخصص بالمستقبل وكذلك لأن نفي غير المستقبل
 بها قليل وأما لما فاتها وان كانت تنفي الماضي لكن تدل على اتصال نفيه في الحال وأما ان فهي بمعنى ما وزعم
 كثير من الناس في قوله تعالى وان كان مكرهم لتزول منه الجبال بكسر اللام ونصب تزول في قراءة غير
 الكسائي أنها لام الجحود لكن يعبده أن الفعل بعد لام الجحود لا يرفع الا ضمير الاسم السابق والذي يظهر
 أنها لام كي اه بتوضيح قال الشيخ خالد في شرح التوضيح وزعم بعضهم أن هذا الحكم لا يختص بكان بل
 يجوز في سائر أخواتها نحو ما أصبح زيد ليفعل وزعم بعضهم أنه يجوز في ظن قياسا على كان نحو ما ظننت
 زيدا ليفعل ووسع بعضهم الدائرة فأجاز ذلك في كل فعل تقدمه نفي نحو ما جاء زيد ليفعل كذا اه قال يس قال
 الدنوشري ظاهر قوله تقدمه نفي عدم تقييده بما ولم بل كل أدوات النفي كذلك اه (قوله نحو ما كان الله
 ليعذبهم) اعرابه مانافية كان فعل ماض ناقص متصرف يرفع الاسم وينصب الخبر ولفظ الجلالة اسمه
 واللام في ليعذب لام الجحود يعذب فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوبا بعد لام الجحود والتقدير ما
 كان الله مریدا لتعذيبهم (تبيينه) اختلف في الفعل الواقع بعد اللام فذهب الكوفيون الى أنه خبر كان واللام
 للتوكيد وذهب البصريون الى أن الخبر محذوف واللام متعلقة بذلك الخبر المحذوف وقدره ما كان زيد مریدا
 ليفعل وانما ذهبوا الى ذلك لأن اللام جارة عندهم وما بعدها في تأويل مصدر وصرح ابن مالك بأنها مؤكدة
 لنفي الخبر الا أن الناصب عنده أن مضمرة فهو قول ثالث قال الشيخ أبو حيان ليس بقول بصرى ولا كوفي
 ومقتضى قوله مؤكدة أنها زائدة وبه صرح البدر بن مالك لكن قال في شرحه لهذا الموضع من التسهيل
 سميت مؤكدة لصحة الكلام بدونها لأنها زائدة اذ لو كانت زائدة لم يكن لنصب الفعل بعدها وجه صحيح
 وانما هي لام اختصاص دخلت على الفعل لقصد ما كان زيد مقدرا أو هاما أو مستعدا لان يفعل اه أشموني
 (قوله منصوبان بأن مضمرة وجوبا) علة وجوب اضمار أن بعد لام الجحود أن ما كان ليفعل رد على من
 قال كان سيفعل أو سوف يفعل فاللام في مقابلة السين أو سوف فكما لا تذكر أن الناصبة مع السين أو
 سوف كذلك لا تذكر مع اللام (قوله وحتى) لا ينتصب الفعل بعد حتى اذا كان مستقبلا ثم ان كان
 استقباله بالنظر الى زمن التكلم فالنصب واجب نحو لن نبرح عليه عا كفين حتى يرجع إلينا موسى وان كان

بالنسبة الى ما قبلها خاصة فالوجهان نحو وزلزوا حتى يقول الرسول الآية فان قول الرسول والمؤمنين مستقبل بالنظر الى الزلزال لا بالنظر الى زمن قص ذلك علينا فانه سبحانه وتعالى قص علينا ذلك بعدما وقع ولولم يكن الفعل الذي بعد حتى مستقبلا بأحد الاعتبارين أمتنع اضماراً وتعين الرفع نحو قولك سرت حتى أدخلها اذا قلت ذلك وأنت في حالة الدخول لسكن انما يتعين الرفع بثلاثة شروط أن يكون الفعل حالاً وأن يكون مسبباً عما قبله وأن يكون فضلة أي تم الكلام قبله وانما وجب الرفع عند ارادة الحال لأن نصبه يؤدي الى تقدير أن وهي للاستقبال والحال ينافي الاستقبال وانما اشترطت السببية ليحصل الربط معنى لأنه لما لم يتعلق ما بعدها بما قبلها لفظاً زال الاتصال اللفظي فشرطت السببية الموجبة للاتصال المعنوي جبر المافات من الاتصال اللفظي فلا يجوز الرفع في قولك سرت حتى تطلع الشمس لأن طلوع الشمس لا يتسبب عن السير وانما اشترطت الفضلة لأنك لو رفعت أدخلها في قولك سيري حتى أدخلها لبقى المبتدأ بلا خبر (قوله بمعنى الى الى آخره) ذكر في المعنى معنى ثالثاً وهو مرادفة الاستثنائية قال وهذا المعنى ظاهر من قول سيويوه في تفسير قولهم والله لا أفعل الا أن تفعل المعنى حتى أن تفعل وصرح به ابن هشام الخضر اوى وابن مالك ونقله أبو البقاء عن بعضهم في وما يعلمان من أحد حتى يقولوا والظاهر في هذه الآية خلافه وأن المراد معنى الغاية نعم هو ظاهر فيما أنشده ابن مالك في قوله ليس العطاء من الفضول سماحة * حتى تجود وما لديك قليل

وقوله والله لا يذهب شيخي باطلا * حتى أير مالكا وكاهلا

لأن ما بعدهما ليس غاية لما قبلهما ولا مسياعنه وجعل ابن هشام من ذلك الحديث كل مولود يولد على الفطرة حتى يكون أبواه هما اللذان يهودانه أو ينصرانه أو يمجسانه اذ زمن الميلاد لا يتناول فتكون حتى فيه للغاية ولا كونه يولد على الفطرة علة لليهودية والنصرانية فتكون فيه للتعليل اه (قوله نحو حتى يرجع الينا موسى) أي ورجوع موسى عليه السلام مستقبل بالنظر الى ما قبل حتى وهو ز من عكوفهم على عبادة العجل (قوله أسلم حتى تدخل الجنة) والاسلام سبب في دلول الجنة فهو علة لدخولها (قوله منصوب بأن مضمره وجوبا بعد حتى) قال ابن هشام وانما قلنا ان النصب بعد حتى بأن مضمره لا بنفسها كما تقول الكوفيون لأن حتى قد ثبت أنها تخفض الأسماء وما يعمل في الأسماء لا يعمل في الأفعال وكذا العكس اه (تنبيه) أجاز الأخفش الفصل بين حتى وبين الفعل المنصوب بالشرط تقول انتظر حتى ان أقسم شيثا خذ (قوله والجواب بالفاء والواو) ألحق الكوفيون بذلك لفظة ثم في قوله ﷺ لا يولن أحدكم في الماء الدائم ثم يغتسل منه وجوز ابن مالك الرفع والنصب ورد بأنه يصير المعنى النهي عن الجمع بين البول والاعتسال وليس الحكم خاصاً به بل لو بال في الماء فقط كان داخلاً تحت النهي ويجوز فيه الجزم أيضاً اه يس على الفاكهي (قوله بالفاء) مع فاء السببية أي التي قصد بها سببية ما قبلها لما بعدها بقرينة العدول عن العطف على الفعل المضارع الى النصب (قوله والواو) أي المعية أعني المفيدة معنى مع العطف وخالف الرضى في كون الواو التي ينصب بعدها عاطفة فقال لما قصدوا في واو الصرف معنى الجمعية نصبوا المضارع بعدها ليكون الصرف عن سنن الكلام المتقدم مرشداً من أول الأمر الى أنها ليست للعطف فهي اذن اما واو الحال وأكثردخولها على الاممية فالمضارع بعد في تقدير مبتدأ محذوف الخبر وجوبا فمعنى قم وأقوم وقيامى ثابت أي في حال ثبوت قيامى واما بمعنى مع أي قم مع قيامى كما قصدوا في المفعول معه مصاحبة الاسم للاسم فنصبوا ما بعد الواو ولو جعلنا الواو عاطفة للمصدر على مصدر متصيد من الفعل قبله كما قال النحاة أي ليكن قيام منك وقيام منى لم يكن فيه تنصيص على معنى الجمع انتهى صبان فائدة قال يس قال بعضهم ان واو المعية ليست واقعة في جواب شيء وانما هي واقعة بعد الأمور المذكورة وليس ما بعدها جواباً لما قبلها كما في الفاء اه وعليه فما قاله مؤلفنا والجواب بالفاء والواو تسمح في الثاني حيث جعل ما حقه الواقع بعد الأمور المذكورة جواباً لتلك الأمور فليتأمل (قوله بل النصب بأن مضمره وجوبا بعدها) قال الدنوشري كون النصب

بمعنى الى نحو حتى يرجع الينا موسى أو بمعنى لام التعليل نحو قولك للكافر أسلم حتى تدخل الجنة أي لتدخل فيرجع وتدخل كل منهما منصوب بأن مضمره وجوبا بعد حتى (والجواب بالفاء والواو) يعني الفاء والواو الواقعتين في الجواب وليست الفاء والواو ناصبتين بأنفسهما بل النصب بأن مضمره وجوبا بعدها والمراد من وقوعهما في الجواب وقوعهما

باضمار أن بعدهما هو مذهب البصريين وذهب الكوفيون إلى أنه منصوب بالمخالفة أي مخالفة الثاني للاول من حيث لم يكن شريكه في المعنى ولا معطوفاً عليه وبعضهم ذهب إلى أنه منصوب بالواو نفسها والفاء وهو مروي عن الجرمي قال ابن الأنباري فما هو مشهور عن الكوفيين أن الواو ناصبة بنفسها لا أصل له فليحذر وإن كثرت ناقلوه وجل متلقوه والصحيح هو الأول ولذا لا يتقدم معمول الفعل عليها ولا يفصل بينها وبين الفعل لأنها حرف عطف وهل يجوز الفصل بينهما بالشرط نحو لا تدن من الأسد فوالله تسلم الأشبه نعم اهيس بزيادة (قوله في المواضع التسعة المشهورة) أي المجموعة في قول بعضهم

مر وادع وإنه وسل واعرض لحظهم * تمن وارج كذلك النني قد كسلا

وقوله وسل المراد بالسؤال الاستفهام وقد تكفل الشارح ببقاء الله بالسلامة بذكر هذه التسعة كما ترى وهذا ما قاله القراء واختاره ابن مالك والأكثر من المتقدمين على أن ما ذكر ثمانية حتى يعبر عنها بالأجوبة الثمانية (تنبيه) لا يسمع نصب الفعل بعد الواو إلا في أربعة فقاسه النحويون في أربعة قال أبو حيان كان نقله بعضهم ولا أحفظ نصب الفعل بعد الواو إلا في أربعة وهي الدعاء والعرض والتحضيض والترجي فينبغي على ذلك أن لا يقدم على ذلك إلا بسمع اه فالذي قاسه النحويون على هذا خمسة كما ترى فليفتن (قوله الأول منها الأمر) شرطه أن يكون بصيغة الطلب خلافاً للكسائي وأن لا يكون بلفظ اسم الفعل خلافاً له أيضاً فقولك حسبك حديث فينام الناس لا يجوز النصب وإن كان المعنى كف عن الحديث وكذا قولك صفة فنكرمك وإن كان المعنى اسكت وقيل يجوز النصب إذا كان اسم الفعل من لفظ الفعل أو معناه كنزال وصه قال ابن هشام وما أجدر هذا القول أن يكون صواباً (تنبيه) أن سقطت الفاء بعد الأمر وكذا كل ما أفاد معنى الطلب وقصد به الجزاء جزم مثل قوله تعالى قل تعالوا أتلقوا قال امرؤ القيس

قفانك من ذكرى حبيب ومنزل * بسقط اللوى بين الدخول فحومل

وإن لم يقصد الجزاء امتنع جزمه كقوله تعالى خذ من أموالهم صدقة تطهرهم فتطهرهم مرفوع باتفاق القراء وإن كان مسبوقاً بالأمر وهو خذ لكونه ليس مقصوداً به معنى أن تأخذ منهم صدقة تطهرهم وإنما أريد خذ من أموالهم صدقة مطهرة فتطهرهم صفة لصدقة ولو قصد الجزاء في غير التنزيل وقلت تطهرهم بالجزم لصح أيضاً لصحة المعنى وشرط الجزم بعد النهي صحة تقدير شرط في موضعه مقروناً بلا النافية مع صحة المعنى تقول لا تدن من الأسد تتلم فإنه لو قيل لا تدن من الأسد أن لا تدن منه تسلم لصح المعنى بخلاف ما إذا قلت لا تدن من الأسد يا كلك فلا يصح الجزم لعدم صحة المعنى إذا قلت لا تدن من الأسد أن لا تدن من الأسد يا كلك قال ابن هشام في شرح الفطر ولهذا أجمعت السبعة على الرفع في قوله تعالى ولا تمنن تستكثر لأنه لا يصح أن يقال إن لا تمنن تستكثر فهذا ليس بجواب وإنما هو في موضع نصب على الحال من الضمير في تمنن فكأنه قيل ولا تمنن مستكراً ومعنى الآية أن الله تعالى نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن أن يهب شيئاً وهو يطعم أن يتعوض من الموهوب له أكثر من الموهوب فإن قلت فما تصنع بقراءة الحسن البصري تستكثر بالجزم قلت تحتل ثلاثة أوجه أحدها أن يكون بدلاً من تمنن كأنه قيل لا تستكثر أي لا تر ما تعطيه كثيراً والثاني أن يكون قدير الوقف عليه لكونه رأس آية فسكنه لأجل الوقف ثم وصله بنية الوقف والثالث أن يكون سكنه ليناسب رؤس الآي وهي فأنذر فكبر فطهر فاهجر اه (قوله الثاني النهي) مشروط بأن لا ينتقض بالاقبل الفاء والواو فإن نقض بالاقبلها امتنع النصب نحو لا تضرب الاعمرأ فيغضب فيجب في يغضب الرفع وإن نقض بعدهما لم يمتنع النصب نحو لا تضرب زيدا فيغضب عليك أو يغضب عليك الاتاديا فالنصب جائز اه شنواني (تنبيه) يجوز النصب والجزم والرفع في وتشرب من قولك لا تأكل السمك وتشرب اللبن فإن نصبت كان جواباً للنهي فالواو والامعية والنهي عند الجميع عن الجمع بين أكل السمك وشرب اللبن أي لا يكون منك أكل السمك مع شرب اللبن وإن جزمت فالعطف على اللفظ والنهي عن كل منهما وإن رفعت فالمشهور أنه

في المواضع التسعة المشهورة الأول منها الأمر نحو أقبل فاحسن اليك فأحسن منصوب بأن مضمرة وجوبا بعد الفاء الواقعة في جواب الأمر وإن قلت وأحسن كانت الواو والامعية فالنصب بأن مضمرة وجوبا بعد والامعية الواقعة بعد الأمر الثاني النهي نحو لا تضرب زيدا فيغضب أو يغضب فيغضب فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوبا بعد الفاء أو الواو الواقعتين بعد النهي

أو الواو الواقعتين بعد الدعاء والفرق بين الدعاء والأمر أن الأمر طلب من الأعلى إلى الأدنى والدعاء طلب من الأدنى إلى الأعلى الرابع الاستفهام نحو هل زيد في الدار فأذهب إليه أو وأذهب إليه فأذهب منصوب بأن مضمرة بعد الفاء أو الواو الواقعتين بعد الاستفهام الخامس العرض نحو ألا تنزل عندنا فتصيب خيرا أو وتصيب خيرا فتصيب منصوب بأن مضمرة وجوبا بعد الفاء أو الواو الواقعتين بعد العرض السادس التحضيض نحو هلا أكرمت زيدا فيشكرك أو ويشكرك فيشكرك منصوب بأن مضمرة وجوبا بعد الفاء أو الواو الواقعتين بعد التحضيض والفرق بين العرض والتحضيض أن العرض هو الطلب برفق ولين والتحضيض هو الطلب ببحث وازعاج السابع التمني نحو ليت لي مالا فأحج أو وأحج فأحج منصوب بأن مضمرة وجوبا بعد الفاء أو

نهي عن الأول وإباحة للثاني والمعنى ولك شرب اللبن وتوجيهه أنه مستأنف فلم يتوجه إليه حرف النهي قال في المغنى قال بدر الدين بن مالك إن معناه كعنى وجه النصب ولكنه على تقدير لا تأكل السمك وأنت تشرب اللبن اه قال وكأنه قدر الواو للحال وفيه بعد لدخولها في اللفظ على المضارع المثبت ثم هو مخالف لقولهم إذ جعلوا الكل من أوجه الأعراب معنى اه قال الفقير هذه الأوجه بحسب الأعراب مع توجيه معناه أما أصل هذا الكلام فالظاهر عندى النصب لأن أكل السمك مع شرب اللبن ممنوع عند بعض الحكماء (قوله) والثالث الدعاء بشرط أن يكون بفعل أصلى فخرج الدعاء بالاسم نحو سقيالك فيرويكَ الله فلا يجوز النصب والدعاء بلفظ الخبر نحو رحم الله زيدا فيدخل الجنة كما قاله بعضهم ﴿فائدة﴾ ذكر المنطقيون أن الطلب على ثلاثة أقسام إن كان من الأعلى إلى الأدنى فيسمى أمرا أو بالعكس فيسمى دعاء أو من المساوي فيسمى التماسا قال في السلم أمر مع استعلاء وعكسه دعا * وفي التماسي فالتماس وقعا

فالأولى للشارح كالنحاة ذكر الجواب بعد التماس أو الاقتصار على الطلب وجعل ذلك شاملا للأمر والدعاء والتماس ثم الدعاء يستوى فيه طلب الخير أو الشر مثال الثاني قوله تعالى ربنا اطمس على أموالهم واشدد على قلوبهم فلا يؤمنوا حتى يروا العذاب الأليم (قوله) والفرق بين الدعاء (الح) قد تقدم الكلام على ذلك حقيقة الدعاء الأمر ويسمى به تأديبا مع الله تعالى (قوله) الرابع الاستفهام السين والتاء للطلبية والمعنى طلب الفهم أو طلب التكلم فهم نفسه قال ابن هشام في شرح الشذور شرطه أن لا يكون بأداة تليها جملة اسمية خبرها جامد فلا يجوز النصب في نحو هل أخوك زيد فأكرمه بخلاف هل أخوك قائم فأكرمه ولا فرق بين الاستفهام بالحرف نحو فهل لنا من شفعاء فيشفعوا لنا والاستفهام بالاسم نحو من ذا الذي يقرض الله قرضا حسنا فيضاعفه يقرأ برفع يضاعف ونصبه فان قلت فما بال الفعل لم ينصب في جواب الاستفهام في قول الله عز وجل ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء فتصبح الأرض مخضرة قلت لوجهين أحدهما أن الاستفهام هنا معناه الإثبات والمعنى قد رأيت أن الله أنزل من السماء ماء والثاني أن اصباح الأرض مخضرة لا يتسبب عما دخل عليه الاستفهام وهو رؤية المطر وإنما يتسبب ذلك عن نزول المطر نفسه فلو كانت العبارة أنزل الله من السماء ماء فتصبح الأرض مخضرة ثم دخل الاستفهام صح النصب قاله في شرح الشذور (قوله) الخامس العرض يفتح العين وسكون الراء وهو الطلب بلين ورفق كما سيوضح الشارح (قوله) ان العرض هو الطلب برفق مأخوذ من قولك عرض فلان حاجته على فلان إذا أظهرها عليه وأبرزها عليه فيكون معناه الطلب على سبيل الرفق بحسب معونة المقام اه ش اه سجاعي على القطر (قوله) والتحضيض هو الطلب ببحث وازعاج يقال حضه على الأمر حضيا من باب قتل حملة عليه والتحضيض منه لكنه شديد مبالغة ودخوله على المستقبل حث على الفعل وطلب له وعلى الماضي توبيخ على ترك الفعل وحروفه هلاو ألا بالتشديد ولولاو لوما (قوله) السابع التمني هو حقيقة محبة النفس أي ميلها إلى حصول الشيء الغير الواجب مستحيلا كان أو ممكنا غير مترقب الحصول وتعلقه بالمستحيل أكثر ولما كان الغالب أن من مالت نفسه إلى حصول شيء يطلب حصوله قالوا في التمني طلب ما لا طمع فيه أو ما فيه عسر فهو تفسير باللازم اه ح ل اه عبادة على الشذور (قوله) ليت لي مالا فأحج) ليت حرف تمن ولى جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر ليت مقدم وما اسمها مؤخر (قوله) الثامن الترجي الترجي حقيقة ميل النفس إلى حصول الشيء الممكن غير الواجب حصولا مترقبا ولما كان الغالب أن من مالت نفسه إلى حصول الشيء يطلبه قالوا في الترجي هو طلب الأمر المحبوب اه ح ل اه عبادة على الشذور وهو بكسر الجيم أصلها مضمومة لكنها ثقلت الضمة قبل الياء نقلت إلى الكسرة لتصح الياء وكذا تقول في التمني (قوله) التاسع النفي يشمل ما كان بحرف أو فعل أو اسم وما كان تقييلا مرادا به النفي فالأول نحو لا يقضى عليهم فيموتوا والثاني نحو ليس زيد

حاضر فيكلمك والثالث نحو أنت غير آت فتحدثنا والرابع نحو قلما تأتينا فتحدثنا اه تصریح (قوله)
 ماتأتينا فتحدثنا (لك في هذا أربعة أوجه أحدها أن تقدر الفاء لمجرد العطف للفظ الفعل على لفظ ما قبلها
 فيكون شريكه في اعرابه فيجب هنا الرفع لأن الفعل الذي قبلها مرفوع والمعطوف شريك المعطوف عليه
 فكأنك قلت ماتأتينا فتحدثنا الثاني أن تقدر الفاء لمجرد السببية ويقدر الفعل الذي بعدها مستأنفا ومع
 استئنافه يقدر مبنيًا على مبتدأ محذوف فيجب الرفع أيضا لحال الفعل عن الناصب والجازم فتقول ماتأتينا
 فتحدثنا بمعنى فأنت تحدثنا لكونك لم تأتتا وذلك اذا كنت كارها لآتيانه ويوضح هذا أنك تقول ما زيد
 قاسيا يعطف على عبده أي فهو لا تتفاء القسوة عنه يعطف على عبده والفرق بين هذا الوجه والذي قبله
 واضح لأن الوجه الأول يشمل النفي فيه ما قبل الفاء وما بعدها وهذا الوجه إنما يختص النفي بما قبل الفاء ولا
 يشمل ما بعدها لكن هذا في مثال شارحنا غير معقول كيف ينتفى الاتيان ويوجد التحديث ويوجه بأن
 التحديث في الآن والاتيان أي عدمه في المستقبل الثالث أن تقدر الفاء عاطفة لعطف المصدر المؤول من الفعل
 بواسطة أن على المتصيد مما قبلها وتقدر النفي منصبا على المعطوف دون المعطوف عليه فيجب حينئذ النصب
 بأن مضمرة وجوبا والتقدير ما يكون منك اتيان فتحدث منك أي ما يكون منك اتيان فيعقبه منك
 تحديث بل يكون منك اتيان ولا يكون منا تحديث الرابع أن تقدر أيضا الفاء لعطف المصدر المؤول الذي
 بعدها على المصدر المؤول مما قبلها ولكن تقدر النفي منصبا على المعطوف عليه فينتفى المعطوف لأنه مسبب
 عنه وقد انتفى ويكون معنى الكلام ما يكون منك اتيان فكيف يكون منك تحديث أفاد ذلك ابن هشام
 في شرح الشذور ﴿ فائدة ﴾ اذا قلت ما يليق بالله الظلم فيظلمنا فالفعالان منفيان وانتفاء الثاني مسبب عن
 انتفاء الأول فيجوز رفع الثاني على مجرد العطف أي ما يظلمنا ونصبه على ترتيب انتفاء الثاني على انتفاء الأول
 أي فكيف يظلمنا واذ قلت ما يحكم الله تعالى بحكم فيجوز فالثاني فقط هو النفي والنصب واجب على جعل
 الثاني قيدا للأول أي ما يكون منه حكم يترتب عليه جور اه صبان على الأشموني (قوله وأو) أي أو
 العاطفة قال ابن علقم هو على بابها لأحد الشئيين أو الاشياء عاطفة لمصدر منسبك من أن ومدخولها على
 مصدر مفهوم مما قبلها ولهذا وجب تقدم فعل أو وصف أو ظرف عليها اه أهمل (قوله التي بمعنى الا) الأولى
 أن يقول التي يصلح في موضعها الا اذ عبارته توهم أن أو ترادف الأولى كذلك بل هي العاطفة كما قدمنا
 وأحسن منه قول ابن مالك في الألفية

كذلك بعد أو اذا يصلح في * موضعها حتى أو الا ان خفي

لأن حتى معنيين كلاهما يصلح هنا الأول الغاية كما مثل به الشارح للثاني فيما بعد والثاني التعليل مثل كي فشملي
 كلامه نحو لأرضين الله أو يغفر لي ولا يناسب هنا معنى الى ولا معنى الا لأنه يوهم انقطاع الارضاء اذا حصل
 الغفران وليس كذلك بل يجب أن تكون هنا للتعليل ﴿ تنبيه ﴾ ذهب الكسائي الى أن أو المذكورة ناصبة
 بنفسها وذهب القراء ومن وافقه من الكوفيين الى أن الفعل انتصب بالخالفة والصحيح أن النصب بأن
 مضمرة بعدها لأن أو حرف عطف فلا عمل لها ولكنها عطفت مصدرا مقدرًا على مصدر متوهم ومن ثم لم
 اضمار أن بعدها اه أشموني في شرح الألفية (قوله والجوازم) جمع جازمة أي كلمة جازمة أو جمع جازم أي لفظ
 جازم كما تقدم نظيره في النواصب والجزم في اللغة القطع وسميت هذه الكلمات جوازم لأنها تقطع من
 الفعل حركة أو حرفا وإنما عملت الجزم لما فصله السيرافي فقال ان أصل الجوازم وعملت الجزم لأنه لما طال
 مقتضاها يعني الشرط والجزاء اقتضى القياس تخفيفه والجزم اسقاط ثم حمل عليها لم لأن كلا منهما ينتقل
 الفعل فان تنقله الى الاستقبال أي الى التعيين له ولم الى الماضي وكذلك لما أوأما لام الأمر فجزمت لأن أمر
 المخاطب أي كاضرب موقوف أي مبني فجعل لفظ المعرب كلفظ المبني لأنه مثله في المعنى وحملت عليها لافي النهي
 من حيث كانت ضرورة لها وفيه نظر من جهة حمل الاعراب على البناء وقد أنكر على ابن الخياط مثله اه حفيد

ماتأتينا فتحدثنا
 أو وتحدثنا فتحدث
 منصوب بأن مضمرة
 وجوبا بعد الفاء أو الواو
 الواقعتين بعد النفي
 (وأو) يعني أن من
 النواصب للفعل المضارع
 أو لكن بأن مضمرة
 وجوبا بعدها نحو
 لأقتلن الكافر أو يسلم
 أي الا أن يسلم فيسلم
 منصوب بأن مضمرة
 وجوبا بعد أو التي بمعنى
 الا وقد تكون بمعنى
 الى نحو لا تزمك
 أو تقضيني حتى أي الى
 أن تقضيني فتقضي فعل
 مضارع منصوب بأن
 مضمرة وجوبا بعد أو
 التي بمعنى الى (والجوازم

وأجيب بأنه لا يضر حمل الاعراب على البناء فيما ذكر لكونه فرعاً عنه في الفعل وسكت السيرافي عن بقية أدوات الشرط لأنها ضمنت معنى ان اه صبان (قوله ثمانية عشر) قد علمت أن الجوازم تسعة عشر بادخال اذا وسيوضح الشارح فيما هناك لا يقال انما قال المصنف ثمانية عشر ولم يقل تسعة عشر لأن اذا غير موجودة في النثر والكلام على ما هو شائع نظماً ونثراً لأننا نقول لأن المصنف ذكر كيفاً مع أنه غير موجود نظماً ونثراً كما ستقف عليه ان شاء الله تعالى ﴿تنبيه﴾ زعم ابن السجري أن لو قد تجزمت فعلاً مضارعاً حملاً على ان مستدلاً بقول الشاعر نامت فؤادك لو يحزنك ما صنعت * احدى نساء بنى ذهل بن شيبانا

ورده ابن هشام في شرح بانث سعاداً ثلثانه لا دليل في البيت لاحتمال أنه سكنه تخفيفاً لتوالي الحركات كقراءة أبي عمرو وينصر كم ويشعر كم ويأمر كم باسكان الراء أو أنه سكن لضرورة الشعر قال ابن مالك في الكافية وجوز الجزم بها في الشعر * ذو حجة ضعفها من يدرى وقلت وبعضهم أدخل لوفى الجازم * موضعفه يعرف عند العالم وقوله في الشعر لو يحزنك قد * يسكن ضرورة ومثله ورد

(قوله قسم منها يجزم فعلاً واحداً) وهو ستة لم ولما وألم والما واللام الطلب ولا الطلبية (قوله وقسم يجزم فعلين) الأول فعل الشرط والثاني جوابه وجزاؤه كما سيأتي وهو اثنا عشر باخراج اذا وثلاثة عشر بادخالها (قوله وهي لم) قد يرفع المضارع بعدها كقوله

لولا فوارس من نعم وأسرتهم * يوم الصليفاء لم يوفون بالجار
قل ضرورة وقيل لغة وقد مروى عن اللحياني أن بعض العرب ينصب بها كقراءة بعضهم ألم نشرح وقوله في أي يومى من الموت أفر * أيوم لم يقدر أم يوم قدر

قال في المغنى وخرج على أن الأصل نشرحن ويقدرن ثم حذف نون التوكيد الخفيفة وبقيت الفتحة دليلاً عليه اقال وفي هذا شدوذان توكيد المنفى لم وحذف النون لغير وقف ولا التقاء ساكنين وقال أبو الفتح الأصل يقدر بالسكون ثم لما تجاوزت الهمزة المفتوحة والراء الساكنة وقد أجزت العرب الساكن المجاور للمحرك مجرى المحرك والمحرك مجرى الساكن اعطاء للجار حكم مجاوره أبدلوا الهمزة المحركة ألفاً كما تبدل الهمزة الساكنة بعد الفتحة يعنى ولزم حينئذ فتح ما قبلها اذ لاتقع الألف الا بعد فتحة اه (قوله تقلب معناه وتصيره ماضياً) مضى لنا في غير ماموطن فلا تغفل (قوله ولما) تشترك مع لم في الحرفية والاختصاص بالمضارع والمنفى والجزم وقلب معنى الفعل للماضى والجمهور على أن لما مركبة من لم وما وقل بسبب (قوله وهو بمعنى لم) الا في خمسة مواضع الأول يجوز أن تقول ان لم تفعل ولا يجوز أن تقول ان لما تفعل الثاني أن منفى لم يحتمل الاتصال نحو ولم أكن بدعائك رب شقياً والاقطاع مثل لم يكن شيئاً مذكوراً ومنفى لما مستمر المنفى الى الحال ولهذا لا يجوز أن تقول لما يكن ثم كان ويجوز أن تقول لما يكن وقد يكون الثالث أن منفى لما قريب من الحال ولا يشترط ذلك في منفى لم تقول لم يكن زيد في العام الماضى بخلاف لما والرابع أن منفى لما متوقع الحصول كقوله تعالى لما يذوقوا عذاب أى وسيدوقونه بخلاف منفى لم فلا يقال لما يجتمع الضدان لأنه لا يتوقع اجتماعهما والخامس جواز حذف مجزوم لما والوقف عليها في الاختيار كقوله

فجئت قبورهم بداء ولما * فتأديت القبور فلم يجبه
(قوله لما يذوقوا عذاب) تقدم أنه متوقع أى وسيدوقونه (قوله وألم) ظاهر كلام الشيخ خالد في شرح المتن ان ألم أداة مستقلة اجراء على ظاهر المتن وليس كذلك ولذا قال شارحنا أبقاه الله بالسلامة ان أصلها لم واقترنت بهمزة الاستفهام (قوله فالهمزة للاستفهام التقريرى) اعلم أن الاستفهام التقريرى عن أمر معلوم للمخاطب يستلزم حمله على اقراره بما هو معلوم منه وأن الهمزة تدخل على المنفى فيخرج من الاستفهام الى التقرير رأى

ثمانية عشر) قسم منها
يجزم فعلاً واحداً وقسم
يجزم فعلين وبدأ
بالقسم الأول فقال
(وهى لم) نحو لم يضرب
زيد فلم حرف نفى وجزم
وقلب ويضرب فعل
مضارع مجزوم ولم وزيد
فاعل وسميت لم حرف
نفى لأنها تنفى الفعل
المضارع وجزم لأنها
تجزمه وقلب لأنها
تقلب معناه وتصيره
ماضياً (ولما) وهى بمعنى
لم حرف نفى وجزم وقلب
نحو لما يذوقوا عذاب
زيد فذل مضارع
مجزوم ولما علامة جزمه
حذف النون والواو
فاعل (وألم) هى لم الا
أنها اقترنت بهمزة
الاستفهام نحو ألم
نشرح فالهمزة
للاستفهام التقريرى
ولم حرف نفى وجزم
وقلب ونشرح فعل
مضارع مجزوم ولم

حمل المخاطب على الإقرار بما بعد النفي نحو ألم نشرح لك صدرك فيجاب بلى كما في حديث البخارى بينا
أيوب يغتسل عريانا فخر عليه جراد من ذهب فجعل أيوب يحثي في ثوبه فناداه ربه يا أيوب ألم أكن أغنيك
كأزى قال بلى وعزتك ولكن لا غنى لى عن بركتك وقد تبقى على الاستفهام كقولك لمن قال لم أفعل كذا
ألم تفعله أى أحق انتفاء فعلك فيجاب بنعم وقد تبقى لغير ذلك كالأبطال نحو قوله تعالى ألم يأن للذين آمنوا
أن تخشع قلوبهم لذكر الله والتوبيخ نحو ألم نعلمكم ما يتذكرفيه اه من الشنوانى (قوله هي لما الا أنها
اقرنت بهمزة الاستفهام) تقدم أن هذا مخالف لما قاله الشيخ خالد في شرح المتن وأن قول شارحنا أولى (قوله
ولام الأمر) اعلم أن جزمها فعلى التكلم المبدوء بالهمز والمبدوء بالنون حال كونهما مبنيين للفاعل قليل لأن
التكلم لا يأمر نفسه نحو قوله عليه السلام قوموا فلاصل لكم وقوله تعالى ولنحمل خطاياكم وأقل
منه جزمها فعل الفاعل المخاطب نحو قوله تعالى فبذلك فلتفرحوا وقوله عليه السلام لتأخذوا مضافكم
وقول الشاعر لتقم أنت يابن خير قریش * فلتقض حوائج المساكينا

لامكان الاستغناء عن هذا بالأمر بالصيغة كما هو مبين في علم التصريف (قوله نحو لينفق) هذا مثال للأمر
وقد تستعمل للتهديد نحو ومن شاء فليكفر كما مر (قوله لام الدعاء هي لام الأمر) قد قدمنا ذلك فلا تغفل
(قوله والكسرة قبلها دليل عليها) أى لأن الياء تقتضى كسر ما قبلها ونظيره الواو تقتضى ضمة ما قبلها
والألف تقتضى فتحة ما قبلها وذلك لأنك لو لم تكسر الضاد لم يعلم أن أصله يأتى أو غيره (قوله ولا فى النهى) لم
يضاف لا كما أضاف اللام لأن لا علم لنفسها فلا تقبل الاضافة بخلاف اللام فإنها نكرة قابلة للاضافة (تنبيه)
إذا أسندت الى الاسم مراد منه لفظه وكان لفظه مبنيًا جازلك أن تعربه اعرابا ظاهرا بحسب العوامل كأن
تقول ضرب فعل ماض بالرفع والتنوين ومن حرف جر بالرفع والتنوين مالم يمنع من الظهور مانع ككون
آخر الاسم ألفا فى على حرف جر وإذا كان ثانى الكلمة الثنائية المراد لفظها حرف لين ضاعفته فتقول فى لولو
وفى فى حرف جر وفى ماماء بقلب الألف الثانية الحادثة بالتضعيف همزة لامتناع اجتماع الفين وجازلك أن
تحكيه بحالة لفظه وهو الأكثر فيكون اعرابه مقدرًا منع من ظهوره حركة الحكاية أو سكونها ولا يبعد إذا
كان لفظه حرفًا أن يبنى للشبه اللفظى بالحرف قاله الصبان قال الفقير إذا كان لفظه حرفًا واحدًا إذا أسندت اليه
عبرت باسمه فتقول فى مثل ضربت التاء المضمومة فاعل مثلاً قال البرناوى

وعيب فى الاعراب أن تقول فى * نحو تحصنت بلطفك الحنى

ت فاعل وأن تقول حرف جر * أو جملة أو مبتدا بلا خبر

(قوله وتخف فعل مضارع مجزوم) أصله تخوف قلبت الواو ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار تخاف ثم
حذفت الألف لالتقاء الساكنين فصار تخف واعلم أن جزم لا فى النهى فعلى التكلم نادر كقوله

لأعرفن ربنا حورا مدامها * مردفات على أعقاب أكوار

والرب رب القطيع من البقر الوحشية والخور بالضم شدة البيضاء للعين فى شدة سوادها ومدامها أى عيونها
والأكوار الرجال بأدواتها وكقوله

إذا ما خرجنا من دمشق فلانعد * لها أبدا مدام فيها الجراضم

الجراضم بالضم الاكول الواسع البطن وعنى به معاوية رضى الله عنه هذا اذا كان الفعل مسندا الى الفاعل
وأما الى النائب فكثير تقول لا أخرج ولا تخرج (قوله لا الدعائية هي لا الناهية) قال الزرقانى قال فى المغنى ان
لا يكون للالتباس كقولك لنظيرك غير مستعمل عليه لا تفعل كذا قال الدمامين انما احتاج الى قوله غير
مستعمل مع أنه قد فرض أن المخاطب نظير التكلم لأن الاستعلاء لا يستلزم العلو فيجوز أن يتحقق من النظر
بل من الأدنى أيضا اه ومقتضى هذا أن الطلب من المستعلى نهى لا التماس فلا تكفى المساواة فى نفس الأمر

(وأما) هي لما الا
أنها اقرنت بهمزة
الاستفهام نحو أما
أحسن اليك فالهمزة
للاستفهام التقريرى
ولما حرف نفي وجزم
وقلب وأحسن فعل
مضارع مجزوم بلما
(ولام الأمر) نحو لينفق
ذو سعة فاللام لام الأمر
وينفق فعل مضارع
مجزوم بلام الأمر وذو
فاعل مرفوع بالواو
لأنه من الأسماء الخمسة
وسعة مضاف اليه مجرور
بالكسرة الظاهرة
(والدعاء) لام الدعاء
هي لام الأمر الا أنها
من الأدنى الى الأعلى
فتسمى لام الدعاء تأدبا
نحو ليقض علينا ربك
فاللام لام الدعاء ويقض
فعل مضارع مجزوم بلام
الدعاء وعلامة جزمه
حذف حرف العلة وهي
الياء والكسرة قبلها
دليل عليها (ولا فى
النهى) نحو لا تخف
فلاناهية وتخف فعل
مضارع مجزوم بلا
الناهية (والدعاء)
لا الدعائية هي لا الناهية
الا أنها من الأدنى الى
الاعلى نحو ربنا
لاتؤاخذنا فتؤاخذ فعل

في كونه التماسا اه يس على التوضيح (قوله ثم أخذ يتكلم) عطف على متوهم أى ذكر ما هو ثم أخذ
وأخذ من أفعال الشروع يرفع الاسم وينصب الخبر وخبره مضارع مجرد من أن وجوبا قال ابن مالك
ومثل كاد في الأصح كريا * وترك أن مع ذى الشروع وجبا
كأنشأ السائق يحدو وطفق * كذا جعلت وأخذت وعلق
(قوله على ما يجزم فعلين) الأول فعل الشرط والثاني جوابه وجزاؤه قال أبو حيان التسمية بالجواب والجزاء
مجاز فان الجزاء الثواب أو العقاب على فعل والجواب ما وقع في مقابلة كلام السائل لكن لما أشبه الفعل
الثاني في ترتيبه على الأول الجزاء والجواب ممي جزاء وجوبا اه ملخصا قال سم دعوى التجوز صحيحة
باعتبار اللغة أما باعتبار الاصطلاح فهي ممنوعة بل الظاهر أن التسمية حقيقة اصطلاحية اه صبان
(تنبيه) ان هذه الأحرف التي تجزم فعلين في لحاق ما على ثلاثة أضرب ضرب لا يجزم الامتقار بها وهو
حيث واذ وكيف وأجاز بعضهم الجزم بالأولين بدون ما وضرب لا يلحقه ما وهو من ومهما وأنى وما وأجازه
الكوفيون في من وأنى وفيهما ككسنيين ان شاء الله تعالى في عملها وضرب يجوز فيه الأمران وهوان وأنى
ومتى وأين وأيان ولبعضهم نظما كما في السجاعي

قد لزم ماحيثما واذما * وامتنعت في من وما ومهما
كذلك في أنى وبقيا أنى * وجهان اثبات وحذف ثبتا
(قوله وان) بكسر الهمزة هي ترد لأربعة أقسام نظمت ذلك فقلت
وان على أربعة أقسام * وهذه تختص بالأحكام
شرطية وهي التي تؤصل * كذلك تخفيف التي تثقل
وزيد في ما ان يقوم أحمد * والنبي قد أتى وربى أحمد

وأشرت بقولي وهي التي تؤصل إلى أنها أم الباب بالنسبة إلى الأدوات (قوله يجزم فعلين) سواء كان مضارعين
نحو وان تعودوا نعد أو ماضيين نحو وان عدتم عدنا أو ماضيا مضارعان نحو ان كان زيدا قائما أقم وعكسه وهو
قليل حتى خصه الجمهور بالشعر وذهب الفراء ومن تبعه إلى جوازه في الاختيار ومنه ان نشأ نزل عليهم من
السما آية فظلت أعناقهم لها خاضعين لأن تابع الجواب جواب فاذا تسلطت على المضارع جزم لفظه أو الماضي
فمحلها فهذا مراد قول بعضهم قد يجزم فعلا وجملة (قوله فيقيم الأول مجزوم بان) قيل الأدوات لم تعمل إلا في
الشرط والشرط وحده عمل في الجواب أو هو مع الأدوات لضعفها وحدها وقيل الشرط والجواب تجازما
ونظمت ذلك فقلت وأدوات الجزم للفعلين * هي التي تعمل جزم ذين
وقيل جزم الشرط بالأداة * جزم الجزاء بالشرط أو مع هاتى
بسبب الضعف فيستعين بما * تجزمه قيل هما تجازما

(قوله وما) وهي نوعان زمانية أثبت ذلك الفارسي وأبو البقاء وأبو شامة وابن برى وابن مالك وهو ظاهر في
قوله تعالى فما استقاموا لكم فاستقيموا لهم أى استقيموا لهم مدة استقامتهم لكم قاله في المغنى وغير زمانية وهو
ما مثله الشارح (قوله ما اسم شرط جازم) وهو مفعول مقدم لتفعل الذى هو فعل الشرط أى أى شئ تفعل
بالنصب أفعل فمابنى على السكون في محل نصب (قوله ومن) هو موضوع لمن يعقل ثم ضمن معنى الشرط
(قوله فمن اسم شرط جازم) محله رفع بالابتداء والخبر جملة الشرط على الراجح وقيل جملة الجواب وقيل هما
ولا يرد على الأول أن الفائدة متوقفة على الجواب لأن توقفها عليه من حيث التعليق فقط لا من حيث الخبرة
فقولك من يقيم لو لم يكن فيه معنى الشرط لكان بمنزلة قولك كل من الناس يقوم اه من بعض حواشى الشيخ
خالد كالشنوانى (قوله ومهما) المختار أنها بسيطة اذ لا يقوم على التركيب دليل وقيل مركبة وعلى هذا فقال
بعضهم أصلها ما ما الأولى شرطية والثانية زائدة فتقل اجتماعهما فأبدلت ألف الأولى هاء وانما ساغ ذلك لوجود

مضارع مجزوم بلا
الدعائية الى هنا انتهى
الكلام على ما يجزم
فعلا واحدا ثم أخذ
يتكلم على ما يجزم
فعلين فقال (وان) وهي
حرف يجزم فعلين
الأول فعل الشرط
والثاني جوابه وجزاؤه
نحو ان يقيم زيد يقيم
عمر وفيقيم الأول مجزوم
بان على أنه فعل الشرط
والثاني مجزوم بها أيضا
على أنه جوابه وجزاؤه
(وما) نحو ما تفعل افعل
فما اسم شرط جازم
تجزم فعلين الأول فعل
الشرط والثاني جوابه
وجزاؤه فتفعل الأول
مجزوم بها على أنه فعل
الشرط والثاني أيضا
مجزوم بها على أنه جوابه
وجزاؤه (ومن) نحو
من يقيم أقم معه فمن
اسم شرط جازم تجزم
فعلين فيقيم الأول
مجزوم بها على أنه فعل
الشرط والثاني أيضا
مجزوم بها على أنه جوابه
وجزاؤه (ومهما) نحو
مهما تفعل افعل

مثله في ماء أصله موه بدليل مياه هذا مذهب البصريين ومذهب الكوفيين أصلها مه بمعنى اكفف زيدت عليها ما فحدث بالتركيب معنى لم يكن قبل التركيب وهو الشرطية وأجازه سيويه قال الصبان قال الدماميني لمن قال بالبساطة أن يكتبها بالياء ولمن قال أصلها ماما أن يكتبها بالألف فانظره (قوله فهم اسم شرط) قاله الجمهور بدليل عود الضمير عليها في قوله تعالى مهما تأتتا به من آية وزعم السهيلي وابن يسعون أنها حرف وعلى القول الأول فهم مبتدأ مبني على السكون في محل رفع وتفعّل فعل مضارع مجزوم على أنه فعل الشرط وهو وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ والعائد محذوف تقديره مهما تفعّله (قوله واذا ما) وهي للدلالة على مجرد تعليق الجواب على الشرط (قوله وهي حرف مثل ان) هذا ما ذهب اليه سيويه بمنزلة ان الشرطية فاذا قلت اذ ما تقيم اقم معناه ان تقيم اقم وقال البرد وابن السراج والفارسي انها ظرف زمان وأن المعنى في المثال متى تقيم اقم واحتجوا بأنها قبل دخول ما كانت اسما والأصل عدم التغير وأجيب بأن التغير قد تحقق بدليل أنها كانت للماضي فصارت للمستقبل فدل على أنها نزاع منها ذلك المعنى البتة واعتراض بأنه لا يلزم من تغيير زمانها تغيير ذاتها كالمضارع فانه موضوع لأحد الزمانين الحال والاستقبال واذا دخل عليه لم انقلب زمانه الى الماضي مع بقاء ذاته على أصلها اه تصرّح (قوله وأى) هو موضوع لشيء يكون من جنس ما يضاف اليه فهو في قولك أيهم يقيم اقم لمن يعقل وفي قولك أي الدواب تركب اركب لما لا يعقل وفي قولك أي يوم تصم أصم للزمان وفي قولك في أي موضع تجلس أجلس للمكان (قوله فأيا اسم شرط جازم) وهو منصوب وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره لأنه مفعول مقدم لتضرب (قوله ومتى) هو موضوع للزمان ثم ضمن معنى الشرط (قوله فمتى اسم شرط جازم) محله نصب على الظرفية الزمانية (قوله وأيان) بفتح الهمزة وكسرها لغة سليم وقرئ بها شاذ وهي لا تختص بالزمان المستقبل وهو صريح تمثيل السكاكي والقزويني بأيان جئت والذي في التسهيل وكلام أبي حيان أنها تختص بالمستقبل كقوله تعالى أيان يبعثون فلا يقال أيان خرجت قاله الدماميني اه صبان (قوله فأيان اسم شرط جازم) مبني على الفتح في محل نصب على الظرفية الزمانية (قوله وأين) هو اسم موضوع للدلالة على المكان ثم ضمن معنى الشرط (قوله فأين اسم شرط جازم) مبني على الفتح في محل نصب على الظرفية المكانية والعامل فيه تنزل (قوله ومازائدة) على سبيل الجواز قال الأهدل قال أبو البقاء دخول ما على أين يقوى معناها في الشرط ويجوز حذفها اه (قوله وأنى) وهو اسم موضوع للمكان ثم ضمن معنى الشرط كأين وقيل للزمان كمتى وقيل للحال وكيف وقيل للثلاثة وقد جوزت في قوله تعالى فاتوا حرثكم أنى شئتم أى من أين شئتم أو في أى وقت شئتم أو كيف شئتم اذا كان المآتى واحدا وهو محل الحرث الذي هو القبل دون الدبر اه أهدل في شرح التمامة (قوله فأنى اسم شرط جازم) مبني على السكون في محل نصب على الظرفية المكانية (قوله وحيثا) انما وجبت زيادة ما فيها لتكفها عن الاضافة فيتأتى الجزم بها وانما لم يجمع الاضافة والجزم لأن المضاف اليه حال محل الاسم فهو واجب الجر فكيف يجزم وهي اسم موضوع للدلالة على المكان وتضمن معنى الشرط اذا اتصلت به وأجاز الأخفش استعمالها بمعنى الزمان قال الشاعر

حيثما تستقم يقدر لك الله نجاحا في غابر الأزمان

قال في المغنى وهذا البيت دليل عندي على محيها للزمان اه خلافا لظاهر عبارة الشيخ خالد في التصريح فراجع ان شئت (قوله حيثما تستقم) هو من بحر الخفيف وتقطيعه فاعلاتن مستفعلن فاعلاتن ولم يعرف قائله والاستقامة الاعتدال والنجاح الظفر بحاجة (الاعراب) لفظ الجلالة فاعل يقدر ونجاحا مفعول به في حرف جر غابر مجرور بفي مضاف والأزمان مضاف اليه والمعنى في أى زمن تعدل ولا تعرج تظفر بحاجتك في باقى الأيام والاستقامة هو أمر شيب النبي ﷺ وفي الحديث شيتنى هود (قوله وكيفما) هي موضوع لتعميم الأحوال (قوله الجزم بها قاله الكوفيون) وبه قال من البصريين قطرب وهو شاذ

فهما اسم شرط جازم وتفعّل الأول مجزوم بها على أنه فعل الشرط والثاني كذلك على أنه جوابه وجزاؤه (واذا ما) هي حرف مثل ان نحو اذا ما يقيم زيد يقيم عمرو واعرابه كاعراب مثال ان وقد تقدم (وأى) نحو أيا تضرب تضرب فأيا اسم شرط جازم وما بعده مجزوم به على أنه شرطه وجوابه وجزاؤه (ومتى) نحو متى تأكل (ومتى اسم شرط جازم) وما بعده شرطه وجوابه وجزاؤه (وأيان) نحو أيان ما تعدل أعدل فأيان اسم شرط جازم ومازائدة وما بعده شرطه وجوابه وجزاؤه (وأين) نحو أينما تنزل أنزل فأين اسم شرط جازم ومازائدة وما بعده شرطه وجوابه وجزاؤه (وأنى) نحو أنى تستقم ترج فأنى اسم شرط جازم وما بعده شرطه وجوابه وجزاؤه (وحيثا) نحو حيثما تستقم يقدر لك الله نجاحا في غابر الأزمان شرط جازم وتستقم فعل الشرط ويقدر جوابه (وكيفما) الجزم بها قاله الكوفيون

(قوله ومنعه البصريون) قال بعضهم لم تنف لها على شاهد في كلام العرب يستدل به على الجزم بها ومذهب البصريين أنها يجازى بها معنى لأعمالها وأما تعليلهم بقولهم لوجوب موافقة شرطها لجوابها انما يتأتى ذلك في قولك كيفما تصنع أصنع وقد توجد المخالفة كما في قوله تعالى ينفق كيف يشاء أى كيف يشاء ينفق ومعلوم أن الاتفاق غير المشيئة وليت شعري ما حملهم على ذلك (قوله واذا في الشعر خاصة هذا زائد على الثمانية عشر) قدمناه في أول البحث (قوله في الشعر خاصة) أى فانه لا يجزم بها الا في الشعر خاصة فلا يوجد لافي قليل من الكلام ولا في كثير خلافا لبعضهم حيث جوز ذلك في النثر على قلة قال ابن مالك في الكافية

وشاع جزم باذا حملا على * متى وذا في الشعر لن يستعملا

(قوله واذا تصبك خصاصة فتحمل) بالحاء المهملة وفي رواية بالجيم وصدره (استغن ما أغناك ربك بالغنى) قاله عبد القيس بن خفاف بن عمرو بن حنظلة اسلمى وهو من بحر الكامل وتفاعيله متفاعلن متفاعلن متفاعلن مرتين والخصاصة الحاجة والشدة والتحمل تكلف المشقة والتجمل اظهار الجمال بالتعفف (الاعراب) استغن فعل أمر ومما صدرية ظرفية تسبك الفعل بعدها مصدرا أغناك ربك فعل ومفعول وفاعل بالغنى جار ومجرور متعلق بأغناك أو باستغن وهو عندي أولى واذا اسم شرط جازم تجزم فعلين الأول فعل الشرط والثاني جوابه وجزاؤه ومحل نصب على الظرفية الزمانية هنا وباقي الاعراب في الشرح (قوله بحركة الروى) سمي روياً لأنه مأخوذ من الروية وهي الفكرة لأن الشاعر يتفكر فيه فهو فاعيل بمعنى مفعول أو مأخوذ من الرواء بالكسر والمدو هو الحبل الذي يضم به شئ الى شئ لأنه يضم أجزاء البيت ويصل بعضها ببعض فهو فاعيل بمعنى فاعل وهو عند العروضيين حرف بنيت عليه القصيدة ونسبت إليه فيقال قصيدة لامية أو دالية أو ميمية وهكذا (تتمة) أسماء الشرط ما كان منها ظرفاً مطلقاً سواء كان زمانياً كأي في أى يوم تصم أصم أو مكانياً كهي في أى مكان تجلس أجلس فمحل نصب على الظرف بفعل الشرط كما ذكرنا أولاً في مواضع قال الأهدل الا اذا فان العامل فيها جوابها على قول الأكثر وعند المحققين العامل فيها شرطها اه وما أريد به الحدث كهما في قولك مهما تجلس فيه أجلس أى أى جلوس فنصب على المفعول المطلق بفعل الشرط أيضاً ونحو من يقيم أقم مرفوع على أنه مبتدأ خبره فعل الشرط أو مع جوابه على ما قدمنا ونحو أيا تضرب أضرب مفعول به والله سبحانه وتعالى أعلم ﴿باب مرفوعات الأسماء﴾

معنى الباب والأسماء مرفوعة في صدر الكتاب ثم اضافة مرفوعات الى الأسماء من اضافة الصفة للموصوف أى الأسماء المرفوعة أو من الاضافة البينانية أى المرفوعات التي هي الأسماء لكن الأولى أن تكون بمعنى من أى المرفوعات من الأسماء وقد صرحنا في بعض العبارات والمرفوعات جمع مرفوع لا مرفوعة لأن موصوفه الاسم وهو مذكر لا يعقل وجمعه جمع مؤنث مطرد كالصفات للذكر من الحيل والأيام الخاليات والجبال الراسيات ويصح أن يكون جمعا لمرفوعة أيضاً أى كلمة مرفوعة ولا ينافيه قوله بعد سبعة بالتأنيث لما قدمنا عند قول المؤلف احدى الزوائد الأربع فلترجع ثمة وخرج بقيد الأسماء المرفوعات من الأفعال فانها تقدمت في قوله هناك وهو مرفوع أبداً وقدم الأفعال لأنها عاملة في الأسماء والأسماء ليس لها دخل في عمل الأفعال غالباً ورتبة العامل مقدمة على رتبة المفعول وتخرج أيضاً المنصوبات والمجرورات من الأسماء (قوله المرفوعات سبعة) لا يخفى أن المرفوعات أكثر من سبعة اذ بقي منها اسم أفعال المقاربة نحو كاد زيد يقوم واسم ما ولا وان المشبهات بليس وخبر لا التي لنى الجنس وبعضهم أجاب بأنها داخلة في أخوات كان وأن المراد بأخوات كان نظائرها في رفع المبتدأ ونصب الخبر وبأخوات ان نظائرها في نصب المبتدأ ورفع الخبر ومعلوم أن غير لا التي لنى الجنس داخلة في كان وأخواتها ولا التي لنى الجنس داخلة في ان وأخواتها وأجاب الشنواني أنه لا يراد بقوله سبعة حقيقة الحصر بل المراد التسهيل على المبتدى بمنعه عن التوجه لغيرها الواقع في المشقة

ومنعه البصريون مثاله كيفما تجلس أجلس فكيفما اسم شرط جازم وما بعده شرطه وجوابه وجزاؤه (واذا في الشعر خاصة) هذا زائد على الثمانية عشر وسمع الجزم باذا في الشعر لافي النثر ومما سمع قول الشاعر

* واذا تصبك خصاصة فتحمل *

فتصب فعل الشرط وجملة تحمل جوابه فالفاء رابطة للجواب وتحمل فعل أمر مبنى على سكون مقدر منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة الروى والله سبحانه وتعالى أعلم (باب مرفوعات الأسماء) المرفوعات سبعة

الناشئة عن الإشارة بالغير بالتعبير بما يشعر بعدم الحصر فيها والجواب الأول هو أولى ولنا جواب ثالث وهو عدمية خروج ما ذكر بقوله المبتدأ والخبر وأريد به الأصلية فإن اسم غير لا أصله مبتدأ وخبر لا أصله خبر فليتأمل (قوله وهي الفاعل) بدأ به لأنه أصل المرفوعات عند الجمهور ولأن عامله لفظي كاسيائي مبسوطا في باب الفاعل قال الراوي والسبب في كون الفاعل مرفوعا والمفعول منصوبا كون الفاعل واحدا والمفعول أشياء كثيرة لأن الفعل قد يتعدى إلى مفعول واحد وإلى مفعولين وإلى ثلاثة ثم يتعدى أيضا إلى المفعول من أجله وإلى الظرفين وإلى الحال فلما كثرت المفاعيل اختير له أخف الحركات وهو النصب ولما قل الفاعل اختير له أثقل الحركات وهو الرفع حتى تقع الزيادة في العدم مقابلة للزيادة في المقدار فيحصل الاعتدال اهـ (قوله نحو جاء زيد الخ) مثل بأربعة أمثال إشارة إلى أن الفاعل امام مرفوع بالضمة الظاهرة أو المقدرة فالأول لفظ زيد والثاني للتعذر أو للثقل أو للمناسبة فالأول لفظ الفتى والثاني لفظ القاضي والثالث لفظ غلامى فالفتى والقاضى وغلامى كلها فاعل لأنه معطوف على الفاعل والمعطوف على الفاعل فاعل أيضا (قوله الذى لم يسم فاعله) أى لم يذكّر فاعله الاصطلاحى بأن ترك ولم يقصد وقولنا الفاعل الاصطلاحى لا يرد نحو أنبت الربيع البقل ونحو أشاب الصغير وأفنى الكبير كرك الغداة ومر العشى

وهي الفاعل) نحو جاء زيد والفتى والقاضى وغلامى (والمفعول الذى لم يسم فاعله) نحو ضرب زيد ويضرب عمرو (والمبتدأ وخبره) نحو زيد والفتى والقاضى وغلامى قائمون (واسم كان وأخواتها) نحو كان زيد قائما (وخبر ان وأخواتها) نحو ان زيدا قائم (والتابع للمرفوع وهو أربعة أشياء النعت) نحو جاء زيد الفاضل (والعطف) نحو جاء زيد وعمرو (والتوكيد) نحو جاء زيد نفسه (والبدل) نحو جاء زيد أخوك وهذه كلها مذكورة هنا اجمالا على سبيل التعداد وسيد كر كل واحد منها في باب مفصلة والله سبحانه وتعالى أعلم ﴿باب الفاعل﴾

فان كلام من البقل واشابة الصغير وافناء الكبير اسم حذف فاعله الحقيقي وهو الله تعالى وليس مما دخل تحت ما نحن فيه وازافة فاعل الى ضمير المفعول لأدنى ملاسة أى لكون الفاعل فاعلا بفعل متعلق بالمفعول صحت الاضافة الى ضمير المفعول فلا يقال كيف يضاف الى ضمير المفعول مع أنه انما هو فاعل الفعل لا فاعل المفعول فتفتن (قوله نحو ضرب زيد) بضم الضاد وكسر الراء وقوله ويضرب عمرو بضم الياء وفتح الراء (قوله والمبتدأ) أى ولو مجرورا بحرف الجر الزائد كما في بحسبك درهم (قوله قائمون) الواو عائدة للجماعة لا للجمع كما علمت (قوله وأخواتها) أى نظائرهما كاسيائي (قوله والتابع للمرفوع) أى ولو محلا كما في كفى بالله العليم شهيدا برفع العليم لأنه نعت للمرفوع محلا (قوله وهو) أى مطلق التابع لا بقيد كونه مرفوعا والحقيقة أنه خمسة والخامس عطف البيان ولعله انما تركه لاستغنائه بالبدل اذ ما يصح أن يكون بدلا صح كونه عطف بيان الا في لفظة قليلة قال ابن مالك وصالحا لبدلية يرى * في غير نحو يا غلام يعمر

ونحو بشر تابع البكرى * وليس أن يدل بالمرضى

(قوله والعطف) أى النسق اذ هو المراد في كلام مؤلفنا (قوله على سبيل التعداد بفتح التاء) قال الصبان ومذهب البصريين أن التفعال بالفتح مصدر فعل المحقق جىء به كذلك للتكثير والله سبحانه وتعالى أعلم

﴿باب الفاعل﴾

قال الرازى قال الخليل الأصل في الرفع الفاعل والبواق مشبهة وقال سيويه الأصل هو المبتدأ والبواق مشبهة به وقال الأخفش كل واحد منهما أصل برأسه واحتج الخليل بأن جعل الرفع اعرابا للفاعل أولى من جعله اعرابا للمبتدأ والأولية تقتضى الأولية بيان الأول أنك اذا قلت ضرب زيد بكر باسكان المهملتين لم يعرف أن الضارب من هو والمضروب من هو أما اذا قلت زيد قائم باسكانهما عرفت من نفس اللفظتين أن المبتدأ أيهما والخبر أيهما فثبت أن افتقار الفاعل الى الاعراب أشد فوجب أن يكون الأصل هو وبيان الثاني أن الرفعية حالة مشتركة بين المبتدأ والخبر فلا يكون فيها دلالة على خصوص كونه مبتدأ ولا على خصوص كونه خبرا أما لا شك أنه في الفاعل يدل على خصوص كونه فاعلا فثبت أن الرفع حق الفاعل الا أن المبتدأ لما أشبه الفاعل في كونه مسندا اليه جعل مرفوعا رعاية لحق هذه المشابهة وحجة سيويه أننا نينا أن الجملة الاسمية مقدمة على الجملة الفعلية فاعراب الجملة الاسمية يجب أن يكون مقدما على اعراب الجملة الفعلية والجواب أن الفعل أصل في الاسناد الى الغير فكانت الجملة الفعلية مقدمة وحينئذ يصير هذا الكلام دليلا

للخليل اه (قوله الفاعل) أى اصطلاحاً وأما لغة فهو من أوجد الفعل سواء تقدم في الذ كر على فعله أو تأخر اه فأكهى على التثنية وما أراه لغيره وهو إشارة الى أن زيد من قولك زيد قائم فاعل لأنه الذى أوجد القيام وقائم زيد مثله (قوله هو الاسم) أى الصريح أو المؤول لوجود سابقك ولو تقدير او هو هنا أن المفتوحة المشددة وأن الناصبة للفعل وما نحو أو لم يكفهم أنا أنزلنا أليمان للذين آمنوا أن تخشع قلوبهم لذكر الله وقول الشاعر يسر المرء ما ذهب الليالى * وكان ذهابهن له ذهاباً

أى ذهابها وإنما يقدر منه أن الساكنة النون لعدم ثبوت تقدير غيرها نحو * وماراعنى الايسر * أى الآن يسير أى سيره وليس عند البصريين فاعل مؤول بلا سابقك واستثنى بعضهم باب التسوية نحو سواء عليهم أنذرتهم خلافاً للكوفيين قال بعضهم لاجبة لهم فى نحو ثم بداهم من بعد مارأوا الآيات ليسجننه حيث أولوا ليسجننه بالسجن بفتح السين على أنه فاعل بد الاحتمال أن يكون فاعل بد اضميراً مستترا راجعاً الى المصدر المفهوم منه والتقدير ثم بداهم بداء كجاء مصرحاً به فى قوله * بدالى من تلك القلوص بداء * ومثله قوله تعالى تبين لكم كيف فعلناهم أى جواب كيف فعلنا وقوله تعالى أو لم يهد لهم كم أهلكنا أى كثرة أهلاكنا والكوفيون استدلوا بتلك الآيات فجوزوا نحو يعجبني يقوم زيد وظهر لى أقام زيد (قوله المرفوع) قال الشيخ خالد فى شرح المتن أن هذا التعريف رسم بخواص الفاعل وهو مبنى على مقاله بعض أن الأمور الاصطلاحية لا يمكن الوقوف على ذاتياتها جزاً لجميع تعاريفها رسوم لجواز أن لها ذاتيات غيرها بينهما لزوم مساواة أعم ولا أخص قال الفخر الرازى فى نظيره هذا المقال وهو عن التحقيق بعزل اذهى أمور اعتبارية يلاحظها الواضع ويضع الألفاظ بازائها ولا ماهية لها عند الواضع الا هذه الأمور فالتعريف بها حد على أن عدم الجزم بأن هذه الأمور ذاتيات لا يوجب الجزم بأن التعريف رسم كما هو ظاهر نقله عنه قاضى القضاة مولانا شيخ الاسلام زكريا الأنصارى على ايساغوجى فى آخر الكليات الخمس ولقد كان يخطر ببالى والله الحمد اه أمير على الأزهرية ووجه كون ما ذكره المصنف ربما أن الرفع خاصة لكن لا على الإطلاق بل بقيد كون الرفع بالفعل المذكور قبله اذ لو كان الرفع المطلق خاصة للفاعل لمجه لسان صحيح الفهم فضلا عن لسان عليه اذ يتحقق فى النائب والمبتدا والخبر فلذا كان هذا الرسم تاماً لا ناقصاً والتام ما ذكر فيه جنس وهو هنا الاسم وخاصة وهو قوله المرفوع الى آخر ما ذكره وقد علمت رده مما مر (قوله أيضاً المرفوع) أى لفظاً نحو قال الله أو تقديراً للتعذر نحو جاء الفتى أو للثقل نحو جاء القاضى وقد يجر لفظه باضافة المصدر نحو ولولا دفع الله الناس أو اسمه نحو من قبله الرجل امرأته الوضوء أو بمن الزائدة نحو ما جاءنا من بشرى أى ما جاءنا بشير أو الباء الزائدة نحو كفى بالله شهيداً أى كفى بالله وفى هذا قلت نظماً

(الفاعل هو الاسم المرفوع المذكور قبله)

وقد يجر لفظه نحو كفى * بالموت واعظاً ونكرى من نقي

وأبهم المصنف رافع الفاعل ليكون كلامه جارياً على القولين فى رافعه والصحيح عند سيويه أن رافعه ما أسند اليه من فعل أو شبهه وقال خلف الأحمر أن رافعه هو الاسناد ووجهه بعضهم أن العامل هو ما به يتقوم المعنى المقتضى للاعراب وهو الفاعلية وتوجيه مذهب سيويه قد قدمناه فى باب الاعراب عن الرضى **تنبيه** قد ينصب الفاعل ويرفع المفعول به اذا أمن اللبس وسمع من كلامهم خرق الثوب المسمار وكسر الزجاج الحجر وهو مسموع لا يقاس عليه قال ابن مالك فى الكافية

ورفع مفعول به لا يلبس * مع نصب فاعل رويوا فلا تنس

(قوله المذكور قبله فعله) هذا الكلام يلوح بل يصرح الى وجوب تقديم الفعل على الفاعل وهو كذلك قال الرازى لأن الفعل اثباتاً كان أو نفيًا يقتضى أمراً ما يكون هو مسنداً اليه فصول ماهية الفعل فى الذهن يستلزم حصول شيء يسند الذهن ذلك الفعل اليه والمنتقل اليه متأخر بالرتبة عن المنتقل عنه فلما وجب كون الفعل مقدماً على الفاعل فى الذهن وجب تقدمه عليه فى الذكر فان قالوا لا نجد فرقاً فى العقل بين قولنا ضرب

زيد وبين قولنا زيد ضرب قلنا الفرق ظاهر لأننا إذا قلنا زيد لم يلزم من وقوف الدهن على معنى هذا اللفظ أن يحكم باسناد معنى آخر إليه أما إذا فهمنا معنى لفظ ضرب لزم منه حكم الدهن باسناد هذا المفهوم إلى شيء ما إذا عرفت هذا فنقول إذا قلنا زيد ضرب فقد حكم الدهن باسناد مفهوم ضرب إلى شيء ثم يحكم الدهن بأن ذلك الشيء هو زيد الذي تقدم ذكره فحينئذ قد أخبر عن زيد بأنه هو ذلك الشيء الذي أسند الدهن مفهوم ضرب إليه وحينئذ يصير قولنا زيد ضربا عنه وقولنا ضرب جملة من فعل وفاعل وقعت خبرا عن ذلك المبتدا اهـ **تنبيه** حكى ابن هشام أن الكوفيين أجازوا في قوله تعالى إن امرؤ هلك أن يكون امرؤ فاعلاله لك وإن كان متقدما عليه وذلك لأنهم أجازوا تقديم الفاعل على الفعل فقل ما فائدة الخلاف بين أهل البلدين قلنا فائدته تظهر في التثنية والجمع فتقول على رأى البصريين الزيدان قاما والزيدون قاموا وعلى رأى الكوفيين الزيدان قام والزيدون قام **(قوله فعله)** أى أو شبهه كاسم الفاعل نحو أقائم الزيدان والصفة المشبهة باسم الفاعل نحو زيد حسن وجهه بالرفع وأمثلة المبالغة نحو أضرب زيد والمصدر نحو عجبت من ضرب زيد عمرا بتنوين ضرب ورفع زيد واسم المصدر نحو عجيت من عطاء الدنانير زيد واسم الفعل نحو هيات العقيق والظرف نحو زيد عندك غلاماه والجار والمجرور نحو زيد في الدار غلاماه وأفعل التفضيل نحو مررت بالأفضل أبوه واسم موضوع موضع الفعل نحو اياك أنت وزيد أن تخرجاً فانت توكيد للضمير المستتر في ايا يصح عطف وزيد عليه ولبعضهم في هذا نظما على سبيل اللغز

أبن لى ماضير ذو ضمير * له رفع به وله استتار
وقد عدوه فاعله وقالوا * له التوكيد صار له اعتبار

وقلت عجبا لغرابة هذا اللغز

أجبت وذاك في اياك أتنا * وزيد اذ بعطف قد يصار
على ما كان مستترا بابا * فالتوكيد صار له اعتبار

(قوله نحو قام زيد الخ) مثل بمثالين الأول لما يرفعه الماضى والثانى لما يرفعه المضارع **(قوله وهو)** أى الفاعل على قسمين **(قوله بلا قيد)** أى بلا قيد التكلم ولا الخطاب ولا الغيبة **(قوله مادل على متكلم)** الأولى ليكون جاريا على نسق ما قبله مادل على مسماه بقيد التكلم أو الخطاب أو الغيبة وعدل عن ذلك تفننا **(قوله فالظاهر)** يرفعه مامر ولا يرفعه فعل أو اسم الفعل بمعنى الأمر **تنبيه** * أوجب الامام السكاكى أن يكون رجل في قولك رجل جاءنى بدلا من الضمير المستتر وقال لأنه لو جعل فاعلا ثم قدم وجعل مبتدأ صار مبتدأ منكرا بغير مسوغ فأحوجه الى ذلك التكلف لأن من شرط التخصيص عنده أن لا يكون الاسم المتقدم بحيث لو أخر صار فاعلا معنى لالفاظا ورده القزوينى بأن فى ذلك مكابرة وأجاب الامام الفناى بأنه ليس المراد أن المرفوع فى مثل عرف رجل بدلا من أن رجل عرف مقدر بعرف رجل على أن لا يكون بدلا حتى أن رجلا عرفا يكون مقدر بعرفا رجلا فهو دائما فى التقدير دون التحقيق **(قوله نحو قولك قام زيد)** مثل المصنف بعشرة أنواع وهذا النوع هو المفرد المذكور **(قوله وقام الزيدان)** هذا نوع ثان وهو المثنى المذكور وأشار به الى أنه يجب تجريد الفعل وإن أسند الى المثنى أو المجموع قال ابن مالك وجرى الفعل اذا ما أسندا * لاثنتين أو جمع كفاز الشهدا

وأما وجب التجريد لأنك اذا قلت قاما الزيدان وقاموا الزيدون لتوهم أن الاسم الظاهر مبتدأ مؤخر وما قبله فعل وفاعل خبر مقدم ومثله فى تثنية الوصف وجمعه فالترزم توحيد المسند دفعا لهذا الإيهام وهذا هو الفارق بين التانيث وبين التثنية والجمع حيث ألحقوا علامة التانيث دون ما هنا كما سيأتى وقد يلحق الفعل الألف مع اسناده الى اثنتين فمنه قوله

تولى قتال المارقين بنفسه * وقد أسماه مبعده وحميم

فعله) نحو قام زيد ويقوم
عمرو) وهو على قسمين
ظاهر) وهو مادل على
مسماه بلا قيد كزيد
ورجل (ومضمر)
وهو مادل على متكلم
أو مخاطب أو غائب
كأنا وأنت وهو
(فالظاهر نحو قولك
قام زيد) فقام فعل
ماض مبنى على فتح
ظاهر فى آخره وزيد
فاعله مرفوع بالضممة
الظاهرة (ويقوم زيد)
فيقوم فعل مضارع
مرفوع لتجرده عن
الناصب والجازم وزيد
فاعل مرفوع بالضممة
(وقام الزيدان) فقام
فعل ماض والزيدان
فاعل مرفوع بالألف
نيابة عن الضمة لأنه مثنى

وقوله

نسيا حاتم وأوس لدن فا * صت عطايك يا ابن عبد العزيز

وقوله

ذريني للغنى أسعى فاني * رأيت الناس شرهم الفقير

وأحقرهم وأهونهم عليه * وان كانا له نسب وخير

ولما رأيت هذه البيتين مدحا للغنى وذما للفقير لم أتركهما سدى فعارضتهما بما وسعت منه يدا فقلت

ذريني أطلب الفقر المهانا * لدى من عابه كلب حقير

ومدح الفقر موجود فاني * رأيت الناس إخيرهم الفقير

وأحقرهم غنى المال عندي * وان كانا له مال وخير

(قوله ويقوم الزيدان) هو من النوع الثاني الآن الرفع هنا فعل مضارع (قوله وقام الزيدون) هذا

نوع ثالث وهو جمع المذكر السالم وأشار به إلى وجوب تجريد الفعل مع اسناده إلى جمع المذكر السالم فلا يقال

قاموا الزيدون لما تقدم وقد جاء على خلاف ذلك ولذا قال ابن مالك

وقد يقال سعدا وسعدوا * والفعل للظاهر بعد مسند

فمنه قوله

يلوموني في اشتراء النخيل قومي فكلهم يعذل

وقوله

نصروك قوم فاعتزت بنصرهم * ولو أنهم خذلوك كنت ذليلا

وفي الحديث الصحيح أو مخرجي هم بضم الميم وسكون الحاء المعجمة وكسر الراء والجيم وذالما قال للنبي صلى

الله عليه وسلم ورقة بن نوفل وددت أن أكون معك اذ يخرجك قومك والأصل أو مخرجي هم ومع هذا

كان اللغة قليلة ^{في تنبيه} قال العلامة الصبان منع أبو حيان أن يقال على هذه اللغة جاؤني من جاءك لأنها لم تسمع

في ذلك وضعفه في المغنى بأنه اذا كان سبب الحاق الواو بيان جمعية الفاعل كان لحاقها هنا أولى لحفاء الجمعية

وقد جوز الزمخشري في لا يملك كون الشفاعة الامن اتخذ عند الرحمن عهدا كون من فاعلا والواو علامة اه

فجعل هذا الباب موسعا وتسمى هذه اللغة بلغة أكلوني البراغيث (قوله ويقوم الزيدون) هو من النوع

الثالث الآن الفعل هنا مضارع (قوله وقام الرجال) هذا نوع رابع وهو الجمع المكسر من المذكر وأشار

به إلى أن جمع المكسر يجوز تذكره كما أنه يجوز تأنيته ولم يذكر التأنيث لأن التأنيث هو الأصل وما أحسن

قول الزمخشري ان قومي تجمعوا * ولتقتل تحذثوا

لا أبالي بجمعهم * كل جمع مؤنث

وقال بعضهم ان حذف التاء أجود فيما ذكر من جمع التكسير مطلقا أي مذكرا كان أو مؤنثا ومثله الجمع بالألف

والتاء من المذكر كالطلحات واسم الجمع كفوم ورهط وغير ذلك (فائدة حسنة) قال ابن جنى اذا أنتت الجمع

العاقل أعدت إليه الضمير مؤنثا وان ذكرته أعدته إليه مذكرا تقول قامت الرجال إلى اخوتها وقاموا إلى اخوتهم

اه يس على الفا كهي (قوله ويقوم الرجال) هو من النوع الرابع الآن الفعل هنا مضارع (قوله وقامت

هند) هذا نوع خامس وهو المفرد المؤنث وأشار به إلى أنه اذا أسند الفعل إلى مؤنث حقيقي وجب تأنيته وذلك

ليدل على تأنيث الفاعل وكان حقا أن لا تلحقه لأن معناها في الفاعل الآن الفاعل لما كان كجزء واحد من

الفعل جاز أن يدل ما اتصل بالفعل على معنى في الفاعل كما جاز أن يتصل بالفاعل علامة رفع الفعل في الأفعال

الخمسة ويجب أيضا تأنيث الفعل اذا كان الفاعل ضميرا مستترا الغائبة مطلقا سواء كان التأنيث حقيقيا أو مجازيا

تقول هند قامت وشمس طلعت وانما وجب في شمس طلعت مع أن التأنيث مجازي لبلا يتوهم أن ثم فاعلا

مذكرا منتظرا اذ يجوز أن يقال شمس طلع قرنهما فان قيل اذا قدم المؤنث الحقيقي فأي فائدة في تأنيث الفعل

مع أناسلم أنه انما أنت ليعلم في البداهة أن فاعله مؤنث وههنا معلوم أولا أجيب بأن التوهم المذكور يأتي هنا

أيضا اذ يمكن أن يقال هند قام أبوها وجاز الأمران في مجازي التأنيث الغير المقدم تقول طلع الشمس وطلعت

(ويقوم الزيدان)

فيقوم فعل مضارع

والزيدان فاعل

مرفوع بالألف (وقام

الزيدون) فقام فعل

ماض والزيدون فاعل

مرفوع بالواو نيابة

عن الضمة لأنه جمع

مذكر سالم (ويقوم

الزيدون) فيقوم فعل

مضارع والزيدون

فاعله (وقام الرجال)

فالرجال جمع تكسير

فاعل قام (ويقوم

الرجال) فالرجال فاعل

يقوم (وقامت هند)

فقام فعل ماض والتاء

علامة التأنيث

وهند فاعل (وتقوم هند) فتقوم فعل مضارع وهند فاعله (وقامت الهندان) فقام فعل ماض والهندان فاعله (وتقوم الهندان) فتقوم فعل مضارع والهندان فاعله (وقامت الهندات) فقام فعل ماض والهندات فاعله وهو جمع (١١٧) مؤنث سالم (وتقوم الهندات)

فتقوم فعل مضارع والهندات فاعله (وقامت الهندود) فقام فعل ماض والهندود فاعله وهو جمع هند جمع تكسير (وتقوم الهندود) فتقوم فعل مضارع والهندود فاعله (وقام أخوك) فقام فعل ماض وأخو فاعل مرفوع بالواو لأنه من الأسماء الخمسة والكاف مضاف إليه (ويقوم أخوك) فيقوم فعل مضارع وأخوك فاعله (وقام غلامي) فقام فعل ماض وغلامي فاعله مرفوع بضمه مقدرة على ما قبل ياء التكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة وغلام مضاف وياء التكلم مضاف إليه مبني على السكون في محل جر (ويقوم غلامي) فيقوم فعل مضارع وغلامي فاعله (وما أشبه ذلك) وجملة ما ذكره عشرون مثالا عشرة مع الماضي وعشرة مع المضارع كلها مع الظاهر * ولما قدم الكلام على الظاهر أخذ يتكلم

الشمس ويجوز التذكير في نحو أتى القاضي هند كما استحسنت في نعم المرأة هند ويجوز التذكير في مقام الا فاطمة وقد جاء التأنيث على قلة كقوله ما برئت من رية وذم * في حربنا الا بنات العم على أن ابن مالك جوز التأنيث في الترحيث قال والحذف مع فصل بالافضالا * كما زكا الا فتاة ابن العلا (قوله وهند فاعل) يجوز في هند الوجهان الصرف والمنع وهو أولى فالمنع نظرا لوجود العلتين وهما العلمية والتأنيث والصرف نظرا لحقة اللفظ بسبب عدم نقله من المذكر الى المؤنث بخلاف زيد اسم امرأة لا اسم ذكر فانه يمنع من الصرف لأنه بنقله حصل فيه ثقل وهو منزل منزلة حرف رابع فيكون كزيب وبسبب عدم تحريك وسطه بخلاف سقر فيمنع لأن تحريك وسطه قائم مقام حرف رابع أيضا وبسبب كونه ليس أعجميا بخلاف جور اسم بلدة فيمنع من الصرف لأن العجمة بمنزلة تحريك الوسط فتزول منزلة حرف رابع اه شرح شواهد ابن عقيل فيكون هند منونا أو غير منون (قوله وتقوم هند) هو من النوع الخامس (قوله وقامت الهندان) هذانوع سادس وهو الثني المؤنث وأشار به الى أنه يؤنث الفعل ويجوز أن يذكر حذف التاء وإثباته سواء لأن العلمية لما زالت بالثنية فزوال حقيقة التأنيث به أولى هذا ما ظهر لي (قوله وقامت الهندات) هذانوع سابع وهو المجموع جمع المؤنث السالم وأشار به الى أنه يجب التأنيث وهو مذهب سيويه وجمهور البصريين خلافا للكوفيين والفارسيين من البصريين حيث قالوا بجواز الوجهين واحتجوا بنجوا إذا جاءك المؤنث فذكر الفعل مع جمع تصحيح المؤنث وأجيب بأن التذكير في جاءك المؤنث للفعل وهو الكاف على حد قوله حضر القاضي امرأة أولان الأصل النساء المؤنثات والنساء اسم جمع أولان أل في المؤنثات اسم موصول مقدر باللاتي وهي اسم جمع قيل وفي هذه الأجوبة الثلاثة نظر أما الأول فلان الفصل بغير الا الأرجح فيه التأنيث وقد أجمعت السبعة هنا على تركه وأما الثاني فلانه يلزم منه حذف الفاعل والبصري لا يقول به وأما الثالث فلان أل في نحو المؤمن والكافر معرفة لكون الوصف للثبوت والادوام لا للحدوث والتجدد قاله في التصريح (قوله وقامت الهندود) هذانوع ثامن وهو المجموع جمع تكسير من المؤنث وأنت اعتبارا للأصل ويجوز تذكيره لأنه الآن ليس بمؤنث حقيق لأن المجازي الطاريء أزال حكم الحقيق كما أزال التذكير الحقيق في رجال (قوله وقام أخوك) هذا نوع تاسع وهو ما كان من الأسماء الخمسة وان كان في الحقيقة اسما مفردا لأن هذا تقسيم اعتباري لا يضر فيه التداخل لتباين الأقسام بالاعتبار فلا يرد ذلك على المصنف فتدبر (قوله وقام غلامي) هذانوع عاشر وهو ما يقدر اعرابه وهو على ثلاثة أقسام ما يقدر للنسبة وهو ما مثل به المصنف وما يقدر للتعذر وهو لفظ الفتى ولانقل كالقاضي ونظمت ما يقدر فيه الاعراب فقلت :

وقدر الاعراب في نحو الفتى * والمرئى والحكاية أتى به يقول شاعر مجيد * نبئت أخوالى بنى يزيد ومثله البارى وجا مخففا * وعارض الادغام أو ما وقفا وباتباع ثم في اسعافى * وبعضهم يزيد في القوافى

وقد قدما في أول الكتاب بعض ذلك فلتراجع ثمة ان شئت (قوله وما أشبه ذلك) أى فما أشبه قولك قام زيد قام خالد وما أشبهه قام غلامي جاء عبدى وهكذا فان قلت أى فائدة في هذا العطف مع وقوع المعطوف عليه في حيز نحو مقتضى لعدم الانحصار في المذكورين وأنت خير بأن ما في حيز قوله وما أشبه ذلك لا يزيد على ما أفاده نحو قلت لك أن تقول جعل قوله نحو قام زيد الخ من باب الكناية عن قام زيد الى آخر ما تقدم

على المضمر وهو اثنا عشر ضمير اسبعة للحاضر وخمسة للغائب فقال (والمضمر) نحو قولك (ضربت) بفتح الضاد وضم التاء للمتكلم واعرابه ضرب فعل ماض والتاء ضمير المتكلم فاعل مبني على الضم في محل رفع (وضربنا) بفتح الضاد وسكون الباء للمعظم نفسه أول المتكلم

ومعه غيره واعرابه ضرب فعل ماض ونافاعله مبنى على السكون في محل رفع (وضربت) بفتح الضاد والتاء للمخاطب واعرابه ضرب فعل ماض والتاء ضمير المخاطب فاعل (١١٨) مبنى على الفتح في محل رفع (وضربت) بفتح الضاد وكسر التاء للمخاطبة واعرابه ضرب

فعل ماض والتاء ضمير المؤنثة المخاطبة فاعل مبنى على الكسر في محل رفع (وضربت) بفتح الضاد وضم التاء للمثنى المذكور والمؤنث واعرابه ضرب فعل ماض والتاء ضمير المخاطبين فاعل مبنى على الضم في محل رفع والميم حرف عماد والألف حرف دال على التثنية (وضربت) بفتح الضاد وضم التاء لجمع المذكور المخاطبين واعرابه ضرب فعل ماض والتاء ضمير المخاطب فاعل مبنى على الضم في محل رفع والميم علامة جمع المذكور (وضرتين) بفتح الضاد وضم التاء لجمع الاناث المخاطبات واعرابه ضرب فعل ماض والتاء فاعل مبنى على الضم في محل رفع والنون علامة جمع الاناث المخاطبات وهذه كلها أمثلة الحاضر وأشار الى أمثلة الغائب بقوله (وضرب) أى من قولك مثلاً زيد ضرب واعرابه زيد مبتدأ

فيكون المقصود هو المجرور وقد شاع مثل ذلك منه قولهم مثلك لا يخل ومثلك يجود أى أنت لا تبخل وأنت تجود كما ذكره في التلخيص في أحوال المسند اليه وقد قدمنا هذا الجواب فيما مر هناك عند قول المصنف نحو رأيت أباك وأخاك وما أشبه ذلك فلتراجع ثمة (قوله ومعه غيره) الظرف خبر مقدم وغيره مبتدأ مؤخر ومضاف اليه أى أولئك الكلم الذي غيره معه أو لفظة غير فاعل للظرف وذلك سائغ في مثل زيد عندك غلاماه كما يجوز في الجار والمجرور وزعم والذى أن من الجار ما يجزى الاسم ويرفع الخبر وذلك الزعم ناشئ من كثرة تداول استعمال نحو في الدار زيد وكذا عندك بكر فقرر عند دروس الشيخ خالد وقد قدمنا هناك عند قول مؤلفنا فللاسماء من ذلك الرفع (قوله والتاء ضمير المخاطب فاعل) واعلم أن الطاء والدال قد يتبدلان شذوذاً من الفاعل في نحو خطط وفزد وأصل خطط خطت من الخطط وهو الحياطة شبه واء الفاعل بقاء افتعل فأبدلوا وجه شذوذه أن تاء الضمير كلمة فتغيرها يوجب انعدامها بالكلية وأصل فزد فزت من الفوز ففعل به مثل ما مر في خطط والظاهر أن كلاً من الطاء والدال فاعل وأنه ضمير رفع في محل رفع اه من الشنواني (قوله للمثنى المذكور والمؤنث) ويظهر في من خوطب تقول أتما يازيدان ضربتما وأتما ياهندان ضربتما وأتما يازيد وياهند ضربتما وإنما سوى بين تثنيي المخاطب والمخاطبة لقلة استعمالهما ووضع الضمائر للإيجاز (قوله والميم حرف عماد) يعنى أن الألف لما كانت اقتضت فتحة ما قبلها ولم يمكن فتح التاء خوف الالتباس جىء بالميم ليعتمد على ذلك قال في المراح زيدت الميم في ضربتما حتى لا يلتبس بألف الاشباع في مثل قول الشاعر أخوك أخو مكاشرة وضحك * وحيالك الإله فكيف أتما

واختصت الميم في ضربتما لأن تحته أتما مضمر وأدخلت الميم في أتما لقرب الميم الى التاء في المخرج اه (قوله والميم علامة جمع المذكور) قال في المراح زيدت الميم في ضربتما حتى يطرد بتثنيته وضمير الجمع فيه محذوف وهو الواو لأن أصله ضربتما وحذفت الواو لأن الميم بمنزلة الاسم ولا يوجد في آخر الاسم وأقبلها مضموم الا هو اه (قوله وضرتين) أصله ضربتيم فأدغم الميم في النون لقرب الميم من النون ومن ثمة تبدل الميم من النون في عمير لأن أصله عنبر وقيل أصله ضربتيم بتخفيف النون فأريد أن يكون ما قبل النون ساكناً ليطرد بجميع نونات النساء ولا يمكن اسكان تاء المخاطبة التي قبل النون لاجتماع الساكنين لأن ما قبل التاء ساكن أيضاً ولا يمكن حذفها لأنها علامة للخطاب والعلامة لا تحذف فأدخل النون لقرب النون من النون ثم أدغمت النون في النون فصار ضربتيم اه مراح وشرحه (قوله وضرب) أى والضمير المستتر في قولك ضرب اذ لفظ ضرب لا يكون فاعلاً كما لا يخفى ﴿تنبيه﴾ من اضمار الفاعل قولك اذا كان غدا فأتني بنصب غدا أى اذا كان ما نحن عليه غدا فأتني وقد جعلنا كان تامة فغدا ظرف زمان ويجوز أن تكون ناقصة فالمحذوف اسمها وغدا خبرها قال الشيخ خالد في التصريح وحكى سيويه اذا كان غدا بالرفع على أنه فاعل كان وقد قيل ان النصب لغة تميم والرفع لغة غيرهم اه (قوله مستتر جوازا) الا في نحو خلا وعدا وحاشا اذا نصبت المستثنى به كما استغنى عنه ان شاء الله تعالى (قوله تقديره هو) قال ابن كمال باشا قول النحاة الفاعل في نحو زيد ضرب وهند ضربت هو وهى تدريس وتفهم لضيق العبارة عليهم لأنه لم يوضع لهذين الضميرين لفظ فعبروا عنهما بلفظ المرفوع المنفصل لكونه مرفوعاً مثل ذلك المقدر لأن المقدر هو ذلك المصرح به اه (قوله والتاء علامة التأنيث) هذا قول الجمهور وهو المشهور قال في المغنى وزعم الجلولي أنها اسم وهو خرق لأجماهم وعليه فيأتى في الظاهر بعدها أن يكون بدلاً أو مبتدأ والجملة قبله خبر ويرد أن البدل صالح لاستغنائه عن المبدل منه وأن عود الضمير على ما هو بدل منه نحو

مرفوع بالضممة الظاهرة وضرب فعل ماض والفاعل مستتر جواز تقديره هو يعود على زيد والجملة من الفعل والفاعل اللهم في محل رفع خبر المبتدأ (وضربت) بسكون التاء للغائبة أى من قولك هند ضربت واعرابه هند مبتدأ مرفوع بالضممة الظاهرة وضرب فعل ماض والتاء علامة التأنيث وفاعله ضمير مستتر جوازا تقديره

هي يعود على هند والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر المبتدا (وضربا) للمثنى المذكور من قولك مثلا الزيدان ضربا واعرابه الزيدان مبتدأ مرفوع بالألف نيابة عن الضمة لأنه مثنى والنون عوض عن (١١٩) التنوين في الاسم المفرد وضرب فعل

ماض والألف فاعل مبنى على السكون في محل رفع والجملة خبر المبتدا وللمثنى الغائب المؤنث ضربتا تقول المهندان ضربتا واعرابه المهندان مبتدأ مرفوع بالألف نيابة عن الضمة لأنه مثنى وضرب فعل ماض والتاء علامة التأنيث وحركت لالتقاء الساكنين وكانت الحركة فتحة لمناسبة الألف والألف فاعل مبنى على السكون في محل رفع والجملة خبر المبتدا (وضربوا) لجمع الذكور الغائبين من قولك مثلا الزيدون ضربوا واعرابه الزيدون مبتدأ مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لأنه جمع مذكر سالم والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد وضرب فعل ماض مبنى على فتح مقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة المناسبة والواو فاعل مبنى على السكون في محل رفع والجملة خبر المبتدا (وضربن) لجمع الاناث الغائبات من قولك

اللهم صل عليه الرؤوف الرحيم قليل وأن تقدم الخبر الواقع جملة قليل أيضا اه (قوله وضربا) ظاهر كلام المصنف أن ضربا يصح أن يكون مذكرا وأن يكون مؤنثا بدليل أنه مثل لها بمثال واحد وليس كذلك ولذا رده شارحنا أبقاه الله بالسلامة فيما يأتي فليفتن (قوله والألف فاعل) لا يكون الألف كالواو والنون الا في محل رفع وذهب المازني الى أن الفاعل في أكرموا أكرموا أو أكرم من ضمير مستتر وأن الألف والواو والنون علامات كتاء التأنيث وواقفه الأخفش في الواو دون الألف والنون اه عطار وقد تكون الألف في محل جر بالاضافة وذلك فيما اذا قلبت ياء التكلم ألفا في النداء قال ابن مالك

واجعل منادى صح ان يصف لي * كعبد عبدى عبد عيدا عبديا

وذلك نحو يا أسفا على يوسف فان أصلها أسفى قلبت الياء ألفا وليس لنا ألف ضمير في محل جر الالهذه وقد ألفز للامام العطار بقوله بين لنا يا امام النحو ما ألف * عملها الجر جرت بالضاف لها وأجبت ذلك فقلت هاك جوابا تنال رفعة وسنا * في ولهى اذ تناديه أيا ولهى

تنبيه من العجب أن الامام ابن هشام اختار في قولهم قاما أخواك وقاموا اخوتك وقمن نسوتك أن الألف والواو والنون أحرف كالتاء في قامت هند مع أن هذا كلام نادر والختار عندي أنه على التقديم والتأخير اذ التقدير أخواك قاموا وأخوتك قاموا ونسوتك قمن وسيأتي أنى أصرح بهذا في باب البدل ان شاء الله تعالى (قوله وللمثنى الغائب المؤنث) قد نبهناك فيما مر ثمة فلا تغفل (قوله وكانت الحركة فتحة لمناسبة الألف) أى فالحركة عارضة لا اعتداد بها فسقط اعتراض من قال ما ذكره من أن توالي أربع متحركات لم يوجد فيها هو كالكلمة الواحدة منقوض بضربتا اه أبو النجاء (قوله مبنى على فتح مقدر) هذا مبنى على أن الماضى مبنى على الفتح مطلقا أى سواء اتصل به ضمير الرفع المتحرك أو الواو والجماعة المذكور أم لم يتصل وذلك مستفاد من كلام المصنف فيما مر بقوله فالماضى مفتوح الآخر أبدا وقد بسطنا فيما هناك فلتراجع (قوله بحركة المناسبة) أى فان الواو تقتضى ضمة ما قبلها (قوله والواو فاعل) قدمضى كلامنا فيها تنبيه زادوا بعد الواو المتطرفة في الفعل ألفا نحو كلوا واشربوا فرقا بينهما وبين واو العطف فيما لم يتصل به الواو صورة نحو جادوا وسادوا فجعلوا الباب كله واحدا وان لم يلتبس كفاها لم يتصل كالمثال المذكور لأن واو العطف لا تكتب متصلة بخلاف نحو يدعو ويغزو فانه لا يلتبس وان قدر الانفصال ومن ثم كتب ضربوا هم في التأكيـد بالألف لأن التأكيـد ليس كالجزم بماقبله وفي ضربوهم في المفعول بغير الألف لأن ضمير المفعول المتصل كالجزم بماقبله ومنهم من يكتبها في نحو شاربوا الماء ومنهم من يحذفها في الجميع اه شافية بزيادة من بعض شروحه وانما نقلناها لشدة الحاجة اذ قد يغلط الكاتب (قوله وضربن) أصله ضربتن بسكون التاء حذفت التاء لاجتماع علامتى التأنيث في الفعل الثقيل بخلاف نحو جليات فان فيه علامتى التأنيث الألف المقلوقة ياء والتاء وانما حذفت في مسلمات أصله مسلمات لكونهما على جنس واحد فصار ضربن بتحريك الباء ثم سكن الباء لأن النون تقتضى سكون ما قبلها وقد مر في جمع المؤنث السالم في باب الاعراب فلا تغفل (قوله والنون ضمير النسوة فاعل) قد علمت الخلاف فيما مر والله سبحانه وتعالى أعلم (باب المفعول الذى لم يسم فاعله)

هذه العبارة غير أولى لعدم دخول نحو قولك سير يزيد وضمير رمضان مع أن هذا داخل في هذا الباب باتفاق فيأرأينا وعدم خروج نحو درهما أعطى زيد لأنه المفعول الذى لم يسم فاعله مع أن هذا خارج عن هذا الباب باتفاق فيأرأينا أيضا وأجيب عن الأول بأن المفعول هو الأصل وغيره الفرع ودليل كون المفعول أصلا عدم جواز أن تقول ضرب في الدار أو عندك زيدا وذكر الأصل كاف وعن الثانى بأن الكلام في المرفوعات

مثلا المهندات ضربن واعرابه المهندات مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة وضرب فعل ماض والنون ضمير النسوة فاعل مبنى على الفتح في محل رفع والجملة خبر المبتدا والله سبحانه وتعالى أعلم (باب المفعول الذى لم يسم فاعله)

وما أوردتم منصوب وبعضهم أجاب بأن المفعول الذي لم يسم فاعله صار في العرف علما بالغلبة على ما يقوم مقام الفاعل من مفعول وغيره بحيث لو أطلق فهم منه ذلك ولا يدخل فيه غيره وبعضهم قال إنما قال المتقدمون مفعول ما لم يسم فاعله لأنهم يرون أن الفعل اذا بنى للمفعول انما يكون اسناده حقيقة اذا أسند الى المفعول به أما اذا أسند الى غيره فلا يكون حقيقة وبهذا صرح أهل المعاني وعلى هذا فعبارتهم أولى لأنها لا تشمل غير المقصود (قوله يسمى نائب الفاعل) هذه عبارة المتأخرين والأولى عبارة المتقدمين بل قال بعضهم ان العبارة الثانية أي قولهم نائب الفاعل مما انفرد بها ابن مالك وهي كما قالوا أولى لأن النائب عن الفعل يكون مفعولا وغيره ولان المنصوب في قولك أعطى زيد درهما يصدق عليه أنه المفعول الذي لم يسم فاعله وقد علمت في صدر الباب ردهذين الباحثين قال يس وذكر في المعنى لبيان الأولوية وجهين غير هذين أحدهما أنها أخصر والثاني أنها أفصح في المراد والمغرب ينبغي أن يختار الأوضح والأخصر قال الحفيد الاخصرية موجودة في كلامهم لأنه لا عبارة أخصر مما ذكرنا في تأدية ما قصدوا وأما الاوضحة فموجودة أيضا اه قال الفقيه لك أن ترد الجواب الأول بأن العبارة التي للمتقدمين وان كان فيها أخصرية مالكن عبارة المتأخرين أخصر ضرورة أن الامام ابن هشام لا يبنى أخصرية عبارة المتقدمين وأن ترد الجواب الثاني بأن الامام ابن هشام لا يبنى أوضحتها لكن عبارة المتأخرين أوضح (قوله وهو الاسم) أي حقيقة في ضرب زيد وحكما في سير يزيد وصيم رمضان أو تأويل في قولك حرم أن تقذف العفيفات ظاهرا كما مثلنا أو مضمرا نحو زيد ضرب وخروج به الفعل والحرف والجملة الا أن يراد لفظها كما تقول يجعل من حرف جر ويبنى ضرب للفاعل ويجعل أن تقوم فاعل يعجبني اذا أعربت يعجبني أن تقوم أو تجعل أعلاما (قوله المرفوع) منع المنطقيون ادخال الحكم في الحدود قال في السلم

وعندهم من جملة المردود * أن تدخل الأحكام في الحدود

ومر بعض الكلام في الفاعل ونعيد هذا الاعتراض في المبتدأ ولعلنا نزيد في الجواب هناك ان شاء الله تعالى (قوله الذي لم يذكر معه فاعله) أي فاعل عامله من الفعل أو شبهه كما سيأتي وازدادة الفعل للمفعول للملابسة لكونه فاعلا لفعل متعلق به والمراد بفاعله فاعله في اصطلاح النحاة كما قدمنا في باب المرفوعات فلا يرد نحو أنبت الربيع البقل فان البقل اسم لم يذكر معه فاعله الحقيقي أي أنبت الله البقل في وقت الربيع فاسناد الانبات الى الربيع للملابسة الزمان (قوله يعني أن المفعول الذي لم يسم فاعله) انما اقتصر الشارح على المفعول لأنه الذي ترجمه المصنف رحمه الله تعالى والا فالذي ينوب عن الفاعل أربعة الأول المفعول به وهو الذي تكلم له مؤلفنا وجرى فيه عليه شارحا والثاني الجار والمجرور نحو سير يزيد وهو موافق لظاهر كلام التسهيل وشرح الكافية ونقل ترجيحه عن ابن هشام لكن قال في الارتشاف لم يذهب الى ذلك أحد بل مذهب البصريين أن النائب هو المجرور وحده فهو في محل رفع كما أنه بعد المبني للمفعول في محل نصب وعند الفراء الحرف وحده وهذا مرغوب عنه اذا الحرف لاحظ له في الاعراب أصلا اه خض والثالث الظرف المتصرف المختص زمانيا نحو صيم رمضان أو مكانيا نحو جلس أمام الأمير والمتصرف هو ما يكون فاعلا أو مفعولا في بعض الاحيان وغير المتصرف بخلافه نحو عند ومع قال ابن مالك

وما يرى ظرفا وغير ظرف * فذاك ذو تصرف في العرف

وغير ذي التصرف الذي لزم * ظرفية أو شبهها من الكلم

وقولنا المختص المراد به ما يختص بالعلمية أو الاضافة بخلاف مكان وزمان فلا يقال صيم زمان وجلس مكان والرابع المصدر المتصرف المختص نحو فاذا نفخ في الصور نفخة واحدة فنفخة مصدر متصرف لكونه مرفوعا ومختص لكونه موصوفا بواحدة وغير المتصرف نحو سبحان فانهم يقولون انه يلزم فيه النصب وغير المختص نحو سير فلا يقال فيه سير سير وحكي ابن السراج كما في الأشموني أن قوما يحيزون انابة خبر كان المفرد

ويسمى نائب الفاعل (وهو الاسم المرفوع الذي لم يذكر معه فاعله) يعني أن المفعول الذي لم يسم فاعله المسمى أيضا نائب الفاعل هو المفعول

وهو فاسد لعدم الفائدة ولا استلزامه أخبارا عن غير مذكور ولا مقدر وأجاز الكسائي نيابة التمييز في امتلات
الدار رجلا قال في الكافية * وقول قوم قد ينوب الخبر * يباب كان مفردا لا ينصر

وناب تمييز لدى الكسائي * لشاهد عن القياس نائي

اه (قوله الذي يقوم مقام فاعله) بضم ميم مقام من أقام الرباعي وأما الذي من قام الثلاثي فمفتوح (قوله في
جميع أحكامه) أي من كونه مرفوعا متأخرا عن فعله ووجوب تأنيث ما أسند إلى ضمير المؤنث مطلقا وإلى
مؤنث في الحقيقي التأنيث وجواز الأمرين في مجازيه وامتناع حذفه وصيرورته كالجزء من الفعل فيسكن
في ضربت الباء ولا يعطف على ضميره الامع التوكيد (قوله لغرض من الأغراض) وذلك الغرض اما لفظي
كلا يجاز نحو قوله تعالى بمثل ما عوقبتم ولا صلاح السجع كقولهم من طابت سريرته حمدت سيرته وكتصحيح
النظم نحو وما المال والاهلون الا ودائع * ولا بد يوما أن ترد الودائع
واما معنوي وهو اما للجهل به أو للتعظيم أو للتحقير أو غير ذلك مما يذكر في علم المعاني وانما ذكره هنا على وجه
التطفل ونظم بعضهم الاغراض كما في الأهدل بقوله

وحذفك الفاعل للنظام * والسجع والتحقير والاعظام
والخوف والابهام والايثار * والعلم والجهل والاختصار
تيسر الانكار واختبار * تفتن السامع أو مقدار
ذكاه أو تخييلك العذولا * منك إلى أقواها دليلا
ولا حترار ظاهر عن العبث * وللوفاق فاشكرن من نفت
ولا تظن الحصر في المذكور * بل ذاهو المعروف في المشهور

(قوله فبقى الفعل محتاجا إلى ما يسند إليه) أي فإن الفعل لا يترك بغير اسناد إلى شيء (قوله وغير مع نائبه)
أشار به إلى فرعية البناء للمفعول وهو مذهب جمهور البصريين وذهب الكوفيون والمبرد وابن الطراوة إلى
انه أصل برأسه قال أبو حيان وهذا الخلاف لا طائل تحته اه عبادة (قوله فبقى) بضم الباء وتشديد القاف
مكسورة (قوله ثم بين كيفية تغيير الفعل) قد علمت من المتن والشرح أنه لم يذكر فيه غير الفعل ونذكره
تعميما للفائدة فاعلم أن العامل في هذا الباب لا يخلو من أن يكون مصدرا أو اسم فاعل فالمصدر لا يغير فتقول
عجبت من أكل الطعام بتنوين أكل ورفع الطعام ويجوز أن تضيفه للمفعول ويكون في موضع رفع وشرط
عمله أن يصح حلول أن يفعل محله قال ابن مالك

بفعله المصدر ألحق في العمل * مضافا أو مجردا أو مع أل
ان كان فعل مع أن أو ما يخل * محله ولا سم مصدر عمل

واسم الفاعل يغير إلى صيغة اسم المفعول وشرط عمل اسم الفاعل أن يعزل عن معنى الماضي مع اعتماده على
واحد من خمسة مذكورة في قول ابن مالك

كفعله اسم فاعل في العمل * ان كان عن مضيه بمعزل
وولى استفهاما أو حرف ندا * أو نفيا أو جاسفة أو مسندا
وكل مقرر لاسم فاعل * يعطى اسم مفعول بلا تفاضل

ثم قال

(قوله ضم أوله) قد علمت أنه انما ضم أوله وكسر ما قبل آخره ليفصل بين المبني للفاعل والمبني للمفعول فغيروه إلى
فعل بضم الأول وكسر ما قبل الآخر لأنه لما كان بعيدا عن المؤلف وهو اسناد الفعل إلى المفعول جعل بنيته
بعيدا عن أوزان الاسم اذ لا يوجد اسم على وزنه الا دتل ولو كسر الأول وضم الثاني لحصل الغرض المذكور أعني
التفريق لكن الخروج من الضمة إلى الكسرة أولى من العكس وأيضا ذلك الوزن متروك في كلام العرب

الذي يقوم مقام فاعله في
جميع أحكامه بعد حذف
الفاعل لغرض من
الأغراض كقوله تعالى
وخلق الانسان ضعيفا
الأصل وخلق الله
الانسان برفع لفظ
الجلالة على الفاعلية
ونصب الانسان على
المفعولية فحذف الفاعل
وهو لفظ الجلالة للعلم به
فبقى الفعل محتاجا إلى
ما يسند إليه فأقيم
المفعول به مقام الفاعل
في الاسناد إليه فاعطى
جميع أحكام الفاعل
فصار المفعول مرفوعا
بعد أن كان منصوبا
فالتبست صورته بصورة
الفاعل فاحتيج إلى
تمييز أحدهما عن الآخر
بحيث اذا سمع لفظ
الفعل يعلم أن ما بعده
فاعل أو نائب عن
الفاعل فبقى الفعل مع
الفاعل على صورته
الأصلية وغير مع نائبه ثم
بين كيفية تغيير الفعل
بقوله (فان كان الفعل
ماضيا ضم أوله

وكسر ما قبل آخره) نحو وخلق الانسان ضعيفا واعرابه خلق فعل ماض مبني للمي اسم فاعله وان شئت قلت مبني للمجهول وهو بمعنى ما قبله
والانسان نائب الفاعل مرفوع بالضممة الظاهرة وضعيفا حال من الانسان (وان كان الفعل مضارعاً ضم أوله وفتح ما قبل آخره) نحو يضرب
زيد بضم الأول وفتح الراء التي قبل آخره واعرابه يضرب فعل مضارع مبني لما لم يسم فاعله وان شئت قلت مبني للمجهول وهو بمعنى ما قبله
وزيد نائب الفاعل مرفوع بالضممة الظاهرة (وهو على قسمين ظاهر ومضمر) كما تقدم نظيره في الفاعل (فالظاهر نحو قولك ضرب) بضم
أوله وكسر الراء التي قبل آخره (زيد) (١٢٢) فاذا قلت ضرب زيد تقول في اعرابه ضرب فعل ماض مبني لما لم يسم فاعله وزيد نائب

الفاعل مرفوع بالضممة
الظاهرة (ويضرب)
بضم أوله وفتح الراء
التي قبل آخره (زيد)
فاذا قلت يضرب زيد
تقول في اعرابه يضرب
فعل مضارع مبني لما لم
يسم فاعله وزيد نائب
الفاعل مرفوع بالضممة
الظاهرة (وأكرم عمرو)
بضم أول الفعل وكسر
ما قبل آخره واعرابه
أكرم فعل ماض مبني
لما لم يسم فاعله وعمرو
نائب الفاعل مرفوع
بالضممة الظاهرة (ويكرم
عمرو) بضم أول الفعل
وفتح الراء التي قبل
آخره واعرابه يكرم
فعل مضارع مبني لما لم
يسم فاعله وعمرو نائب
الفاعل مرفوع بالضممة
الظاهرة (والمضمر نحو
قولك ضربت) بضم
الضاد وكسر الراء وضم
التاء للمتكلم واعرابه
ضرب فعل ماض
مبني للمجهول والتاء
ضمير المتكلم نائب

والوزن الذي كنا بصده موجود في دثل ولو على قلة (قوله أيضا ضم أوله) أي لفظاً في ضرب أو تقديرًا كما
في قيل وبيع ويجوز فيهما الضم والكسر والاشتمام وكذا في حب وإذا التبت الصيغة من المبني للفاعل والمبني
للمفعول اجتنب كما في قلن وبعن فيجوز في قلن الكسر والاشتمام دون الضم وفي بعن الضم والاشتمام دون
الكسر قال ابن مالك وان بشكل خيف لبس يجتنب * ومالباع قد يرى لنحو حب
وشارك الأول في الضمة ثاني تعلم وماشابهه وثالث استخرج وماشاكله (قوله وكسر ما قبل آخره) أي ان
لم يحصل كسر فان كان مكسوراً قبله أبقى على كسره كما في علم قال الشيخ خالد ومن العرب من يسكنه كقوله
* لو عصر بها البان والمسك انعصر * واختاره قطرب قال الحضراوى هي لغة بكر بن وائل وكثير من
بنى تميم ومن العرب من يقلب الكسرة فتحة في المعتل اللام فتقلب الياء ألفاً فتقول في رؤى زيد رؤى زيد
بفتح الهمزة وهي لغة طيء فتحصل في معتل اللام ثلاث لغات كسر ما قبل آخره وتسكينه وفتحه اهـ (قوله
وان شئت قلت مبني للمجهول) أي للمجهول فاعله وفيه أنه قد لا يكون فاعله مجهولاً لأن نحو وخلق الانسان
ضعيفاً لا يجمل خالق الانسان فلا يتحقق فيه مناط التسمية وأيضاً ما يجمل فاعله لا يلزم أن يحذف بل جىء
باسم الفاعل المشتق من مصدر ذلك الفعل مثل سأل سائل وسام سائم ففاد الجمل أن لا يصرح به ويمكن أن
يجاب بأن ما حذف فاعله يمكن أن يجمل في بعض الافراد فوجوده كاف على أنى لا أرى منعاً من أن يقال ان
حذف الفاعل هو للجمل في أصل كلام النحاة وأما ما ذكره أهل المعاني فهو مدون في فن آخر ولا دخل له في
علم النحو وان كان أصحاب هذا الفن قد ذكروا ما وجه في علم المعاني على سبيل التطفل كما أسلفنا (قوله
وان كان الفعل مضارعاً ضم أوله) أي اذا لم يحصل فيه ضم فان حصل فيه ضم قبل بناءه للمجهول يبقى على حاله
نحو يكرم ويقاقل ويدحرج (قوله وفتح ما قبل آخره) أي ان لم يحصل فتح فان حصل فيه فتح قبل بناءه
للمجهول يبقى على حاله وأما ما قيل من أن الفتحة في يشرب مبنياً للمفعول غيرها فيه مبنياً للفاعل بأن تحذف
فتحته ثم جىء بفتح جديد فقيه تكلف وتحصيل الحاصل ﴿ تنبيه ﴾ سكت عن فعل الأمر لأنه لا يبنى للمفعول
لفساد الصيغة والمعنى أما فساد الصيغة فانك اذا بنيت اضرب مثلاً للمجهول ضمنت الهمزة فان كسرت الراء
التبت بصيغة الماضي المبني للمجهول من اضرب وان فتحتها التبت بصيغة المضارع المبني للمفعول أيضاً
وأما فساد المعنى فلأنه يصير حينئذ دال على الاخبار والأمر انما يدل على الطلب ثم هذا في الأمر بالصيغة وأما
الأمر باللام فالحقيقة أنه مضارع (قوله وان شئت قلت مبني للمجهول) قد قدمنا فلا تغفل (قوله وهو بمعنى
ما قبله) أي في المراد لا في كونه مطرداً منعكساً اذ يصدق في سأل سائل مع أنه مبني للفاعل وغير صادق في خلق
الانسان ضعيفاً اذ الفاعل غير مجهول (قوله ضرب زيد) ومثله ضرب زيدان وضرب الزيدون في وجوب
تجريد الفعل وضربت هند في وجوب تأنيثه وضرب الرجال أو ضربت الرجال في جواز الأمرين وكذلك
الهنود وضربت المهندات في وجوب التأنيث (قوله ضربت) أصل المسألة ضربتني شخص (قوله وضربنا)

الفاعل مبني على الضم في محل رفع (وضربنا) بضم الضاد وكسر الراء للمتكلم ومعه غيره أو المعظم نفسه واعرابه ضرب فعل
ماض مبني لما لم يسم فاعله ونا ضمير نائب عن الفاعل مبني على السكون في محل رفع (وضربت) بضم الضاد وكسر الراء وفتح التاء للمخاطب
المذكر واعرابه ضرب فعل ماض مبني لما لم يسم فاعله والتاء ضمير المخاطب نائب الفاعل مبني على الفتح في محل رفع (وضربت) بضم
الضاد وكسر الراء والتاء للمخاطبة المؤنثة واعرابه ضرب فعل ماض مبني لما لم يسم فاعله والتاء ضمير المخاطبة المؤنثة نائب الفاعل مبني
على الكسر في محل رفع (وضربت) بضم الضاد وكسر الراء وضم التاء للمثنى المخاطب مذكراً أو مؤنثاً واعرابه ضرب فعل ماض مبني

للمجهول والتاء ضمير المخاطبين نائب الفاعل مبني على الضم في محل رفع والميم حرف عماد والألف حرف دال على التثنية (وضربت) بضم الضاد وكسر الراء وضم التاء لجمع الذكور المخاطبين واعرابه ضرب فعل ماض مبني للميم فاعله والتاء ضمير المخاطبين الذكور نائب الفاعل مبني على الضم في محل رفع والميم علامة الجمع (وضرتين) بضم الضاد وكسر الراء وضم التاء ضمير النسوة المخاطبات واعرابه ضرب فعل ماض مبني لما لم يسم فاعله والتاء ضمير النسوة المخاطبات نائب الفاعل مبني على الضم في محل رفع والنون علامة جمع النسوة والحاصل أن التاء في الجميع نائب الفاعل وما اتصل به حروف دالة على المراد من تثنية وجمع وتذكير (١٢٣) وتأنيت (وضرب) بضم الضاد

وكسر الراء وفتح الباء
للمذكر الغائب في نحو
فولك زيد ضرب
واعرابه زيد مبتدأ
مرفوع بالضممة وضرب
فعل ماض مبني
للمجهول ونائب الفاعل
ضمير مستتر فيه جوازا
تقديره هو (وضربت)
بضم الضاد وكسر الراء
وفتح الباء وسكون
التاء للغائبة المؤنثة في
نحو قولك هند ضربت
واعرابه هند مبتدأ
مرفوع بالضممة وضرب
فعل ماض مبني
للمجهول والتاء علامة
التأنيت ونائب الفاعل
ضمير مستتر فيه جوازا
تقديره هي (وضربا)
بضم الضاد وكسر الراء
وبعد الباء الألف للمثنى
الغائب المذكور في نحو
قولك الزيدان ضربا
واعرابه الزيدان مبتدأ
مرفوع بالألف وضرب
فعل ماض مبني للمجهول

أصل المسألة ضربنا شخصا (قوله والميم حرف عماد) قد قدمنا ذلك في الفاعل (قوله والميم علامة الجمع) أي علامة جمع الذكور (قوله وضرتين) أصل المسألة ضرب بكن شخص ثم أسند الفعل إلى المفعول وغيره إلى صيغة فعل فصار ضرب بكن لكن لما كان الكاف لا يكون ضمير رفع جعل التاء مكانها لأن التاء ضمير رفع فصار ضربتين وأصله ضربت من ثم فعل به ما فعل في الفاعل هناك (قوله والحاصل) أي من قوله ضربت إلى قوله ضربتين (قوله من تثنية) بيان للمعنى المراد بخلاف الضمائر التي في باب المبتدأ فأنها لفظة أن وما بعدها من التاء وغيرها بيان للمعنى المراد كما سيوضح في باب (قوله وضرب) أصله زيد يضربه شخص فحذف الفاعل لغرض من الأغراض وأقيم المفعول مقامه وأسند الفعل إلى المفعول فاستتر ذلك الضمير وغيره إلى ضرب والله سبحانه وتعالى أعلم

باب المبتدأ والخبر

جمعهما في باب واحد لتلازمهما غالبا والتسمية بالمبتدأ والخبر التسمية الشهيرة وسيبويه يقول المبني والمبني عليه والمنطقيون يقولون الموضوع والحمول والبيانون يقولون المسند والمسند إليه وقولنا لتلازمهما غالبا أي لأن المبتدأ منه ما لا يكون له خبر نحو أقام العمران وهل قائم الزيدون وما مضروب العمران فالهمزة استفهامية وقائم مبتدأ والعمران فاعله سدمسدا الخبر وكذا البواقى وشرط هذا المبتدأ الذي لا خبر له أن يكون وصفا معتمدا على النفي أو الاستفهام ويكون له مرفوع أغنى عن الخبر سواء كان المرفوع فاعلا أو نائبا عن الفاعل وسواء كان الوصف اسم فاعل أو اسم مفعول وسواء كان النفي بحرف أو اسم وهو غير قال غير لاه عدالك فاطرح الله ولا تغتر بعارض سلم

وقد لا يعتمد على شيء مما ذكر نحو قائم الزيدان قال ابن مالك

وأول مبتدأ والثاني * فاعل اغنى في أسارذان

وقس وكاستفهام النفي وقد * يجوز نحو فائز أولو الرشد

وأخصر منه قوله في الكافية

مبتدأ مرفوع معنى ذو خبر * أو وصف استغنى بفاعل ظهر

وفي أقام عمرو وجهان وهما كونه مبتدأ مؤخرا وخبرا مقدما وكون الوصف مبتدأ وما بعده فاعل سدمسدا الخبر وفي قائم زيد تعين كونه مبتدأ مؤخرا وخبرا مقدما على المشهور وفي أقامان الزيدان وأقامون الزيدون وأقامون الرجال تعين كون الاسم مبتدأ مؤخرا والوصف خبرا مقدما لأنه لا يجوز أن يجعل الاسم فاعلا للوصف إذ يجب تجريد الفعل المسند إلى المثنى أو المجموع والوصف كالفعل قال ابن مالك

والاسم مبتدأ وإذا الوصف خبر * ان في سوى الأفراد طبقا استقر

الا أن يخرج على لغة أكلوني البراغيث فحينئذ يجوز جعله فاعلا وظاهر كلام ابن مالك عدم جواز تخريج ذلك على تلك اللغة (تنبيه) اشتهر في قول بعضهم بقرة تكلمت أن بقرة مبتدأ وتكلمت الجملة من الفعل والفاعل

والألف نائب فاعل مبني على السكون في محل رفع وتقول في مثنى الغائب المؤنث ضربتا بزيادة تاء التأنيت (وضربوا) بضم الضاد وكسر الراء لجمع الذكور الغائبين في نحو قولك الزيدون ضربوا واعرابه الزيدون مبتدأ مرفوع بالواو وضرب فعل ماض مبني للمجهول مبني على فتح مقدر منع من ظهوره اشتغال المحل بضممة المناسبة والواو ضمير جمع الذكور الغائبين في محل رفع نائب فاعل (وضربن) بضم الضاد وكسر الراء لجمع النسوة الغائبات في نحو قولك النسوة اضربن واعرابه النسوة مبتدأ مرفوع بالضممة الظاهرة وضرب فعل ماض مبني للمجهول والنون ضمير النسوة نائب الفاعل مبني على الفتح في محل رفع والله سبحانه وتعالى أعلم

باب المبتدأ والخبر

في محل رفع صفة لبقرة واكتفى بالجملة الصائرة صفة عن الخبر والمسوغ لكون المبتدا نكرة كونه عجبيا حيث تكلم مامن شأنه عدمه وفي الرازي روى سعيد بن المسيب عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ بينا رجل يسوق بقرة قد حمل عليها فالتفت اليه البقرة فقالت اني لم اخلق لهذا وانما خلقت للحرث فقال الناس سبحان الله بقرة تتكلم فقال النبي ﷺ آمنت بهذا أنا وأبو بكر وعمر رضي الله عنهما اه ذكر هذا في تفسير سورة الكهف عند التعرض للكرامات ونظمت هذا فقلت

واكتف في بقرة تكلمت * اذ النظائر لها قد عدت

عن خبر وكون هذا بلغا * في غاية العجب لنكر سوغا

(فائدة) هل المقصود بالذات المبتدأ أو الخبر قال شيخنا بعض الحذاق من أشياخنا قول ان نظر الى محط الفائدة فالخبر هو المقصود بالذات من هذه الحثية وان نظر الى الاسناد فالمبتدأ هو المقصود بالذات لأنه انما أتى بالخبر لأجله اه ملوى على المكودي وخرج بقوله بالذات القصد لشيء آخر باعث لسوق الكلام فالمقصود هو الباعث كأن سئل كيف حال زيد فالمقصود الخبر أو من القائم بالمقصود المبتدأ (قوله المبتدأ) أي اصطلاحاً وأما لغة فهو الذي يجعل في أول كل شيء (قوله هو الاسم) يأتي في الضمير هنا ما يأتي في صدر الكتاب فلا تغفل (قوله الاسم) ما قابل الفعل والحرف لا ما قابل الصفة فدخل الاعلام المنقولة نحو زيد قائم ونحو لا اله الا الله كلمة الاخلاص أي هذا اللفظ ولا حول ولا قوة الا بالله كنز من كنوز الجنة أي هذه الكلمة (قوله أيضا الاسم) أي الصريح أو الذي بمنزلة الصريح نحو الله الهنا ومحمد نبينا والذي بمنزلة المصدر المنسبك من أن والفعل نحو قوله تعالى وأن تصوموا خير لكم فان تصوموا مبتدأ وهو بمنزلة الاسم الصريح لأنه في تأويل صومكم وخبره خير لكم والمصدر المتصيد من الفعل نحو سواء عليهم أن نذرتهم أم لم تنذرهم فانذرتهم مبتدأ وهو في تأويل مصدر وأم لم تنذرهم معطوف عليه وسواء خبر مقدم والتقدير انذارك وعدمه سواء عليهم وصح الاخبار به عن الاثنين لأنه في الأصل مصدر بمعنى الاستواء والمصدر الذي يقع على القليل والكثير ومنع الفارسي في الحجة وتبعه ابن عمرون كون أنذرتهم وتاليه مبتدأ وسواء خبرا لأن ما في حيز الاستفهام لا يتقدم عليه وأجيب بأن الاستفهام هنا ليس على حقيقته بل هو خبر من حيث المعنى والمصدر المنسبك من الفعل المقدر معه أن نحو تسمع بالمعيدي خير من أن تراه فتسمع مبتدأ وهو في تأويل سماعك وقوله أن مقدرة والذي حسن حذف أن من تسمع ثبوتها في أن تراه قال الموضح في شرح الشذور والفرق بين هذا والذي قبله أن السبك في هذا شاذ وفي الذي قبله مطرد لأن السبك بدون وجود حرف مصدرى مطرد في باب التسوية وشاذ في غيرها اه تصریح وفي القاموس في مادة عدد والمعيدي تصغير المعدي خفت الدال استقلا للتشديد مع ياء التصغير وتسمع بالمعيدي خير من أن تراه أو لا أن تراه يضرب فيمن شهر وذ كروتزدرى مرآته إذ تأويله أمر أي اسمع به ولا تره (قوله المرفوع) اعلم أن الرفع حكم وهو لا يؤخذ في التعريف قال في السلم وعندهم من جملة المردود * أن تدخل الأحكام في الحدود

أجاب الشيخ الأمير في حواشي الازهرية أن هذا غير محقق وأن قولهم لا يدخل الحكم في الحد معناه لا يدخل الحكم المنسوب للحدود لا لأخذ أجزاء الحدود وذلك لأنهم وجهوا المنع بأن الحكم فرع التصور بالتعريف فهو متوقف على التعريف فلو أخذ في التعريف توقف التعريف عليه فيلزم الدور وظاهر أنه لا يتوقف على التعريف الا الحكم المعروف كأن يقال الانسان هو المحكوم عليه بأنه كذا وهذا الحكم لم ينسب للمبتدأ انما ينسب للاسم وهو معلوم قبل التعريف اه فكأن الرفع واقع للاسم الواقع معر فاللمبتدأ أو يقال ان التعريف حصل بقوله الاسم العاري عن العوامل اللفظية وقوله المرفوع أي ومن أحكامه أنه هو المرفوع لكن في باب النعت أنه لا يفصل بين النعت والمنعوت بأجنبي فلي تأمل وجواب الشيخ الامير أولى ولكن يتأمل بأن المنع ادخال

الأحكام لا خصوص كون الأحكام معرفة إذ لم يقله أحد مع فساد جعلها معرفة والمعنى في قول السلم أن ادخال الأحكام في جزء من أجزاء الحدود مردود فافهم (قوله العارى عن العوامل اللفظية) قال الرضى يشكل بقولهم لا رجل ظريف في الدار حملا لرفع هذه الصفة على محل الاسم الذى هو المبتدأ ان اخترنا مذهب الأخفش والمبرد وهو أن لا هذه عاملة وخبرها مرفوع بها واسمها منصوب المحل ووجه الاشكال هو أن لا ليس زائدا ولا جاريا مجرى الزائد فاسمها اذن اسم ليس بمجرد عن العامل اللفظى وهو مبتدأ والا لم يحز الحمل على موضعه بالرفع ولا يشكل ان اخترنا مذهب سيبويه وهو أن لا هذه ليست بعامة والخبر مرفوع بكونه خبر المبتدأ فان قيل نحن لانحمل الصفة المرفوعة على اسمها وحده بل على محل المركب الذى هو لامع اسمها وهذا المركب مجرد عن العوامل فالجواب أنه قد خرج اذن هذا المركب عن حد المبتدأ بقولهم هو الاسم المجرد وليس هذا المركب باسم بل هو حرف مع اسم الا أن يقال انه بالتركيب صار كاسم واحد لكن الاعتراض وارد على كل حال على مذهب من أجاز رفع صفة اسم لا التبرئة اذا كان مضافا نحو لا غلام رجل ظريف في الدار لأنه لا يصح فيه دعوى التركيب وصيرورتها كاسم واحد اه قول الرضى (قوله أيضا العارى عن العوامل اللفظية) قيد الزمخشري في الفصل بقوله للاسناد وقال وانما اشترط في التجرد أن يكون من أجل الاسناد لأنهما يعنى المبتدأ والخبر لو وجدا للاسناد لكانا في حكم الأصوات التى حقها أن ينطبق بها غير معتبرة لأن الاعراب لا يستحق الابعاد العقد والتركيب وكونهما مجردين للاسناد هو رافعهما لأنه معنى قد تناولهما معا تناول واحد من حيث ان الاسناد لا يأتى بدون طرفين مسند ومسند اليه نظير ذلك أن معنى التشبيه في كأن لما اقتضى مشبها ومشبها به كانت عاملة في الجزأين اه وسيأتى ذلك (قوله العارى) نعت ثان للاسم وهو من عرى يعرى كعلم يعلم بمعنى خلا من عرا يعرو كعلا يعلو لأنه بمعنى أصاب قال الشاعر

وانى لتعرونى لكرك هزة * كما انتفض العصفور بلله القطر

العارى عن العوامل
اللفظية (

فمعنى العارى الخالى (قوله عن العوامل) جار ومجرور متعلق بالعارى وهو جمع عامل وهو ما مر في الاعراب فلا تغفل قال الرضى فسر الزمخشري والمصنف يعنى ابن الحاجب العوامل اللفظية في حد المبتدأ بنواسخ المبتدأ وهى كان وان وظن وأخواتها وما ولا والأولى أن نطلق ولا نحض عاملا دون عامل صونا للحد عن اللفظ المجمل ونجيب عن قولهم بحسبك زيد وما فى الدار من أحد بزيادة الباء ومن فكأنهما معدومان اه وقوله بحسبك زيد الظاهر أن المعرفة بمبتدأ وحسبك خبر لأنه نكرة لا يتعرف بالاضافة وان تخصص بها فمن أين ما قاله الرضى وفي حواشي الصبان على الأشموني مانصها قال الناظم ولا يخبر بمعرفة عن نكرة وان تخصصت الا فى نحوكم مالك وخير منك زيد عند سيبويه وفي النسخ نحو فان حسبك الله وأيده سم وغيره واكتفى ابن هشام فى الاخبار بمعرفة عن المبتدأ النكرة بتخصيصه وجعل حسب مبتدأ سواء وقع بعده نكرة أو معرفة لأن الباء لا تزداد فى الخبر فى الايجاب والذى عليه الجمهور كالمعنى أنه لا يخبر عن النكرة بالمعرفة وان تخصصت مطلقا انتهى فالأولى فى التمثيل أن يقول بحسبك درهم فانه لا خلاف فيه بأن درهم خبر وحسبك مبتدأ وهل المجرور بحرف الجر الزائد أو شبهه مرفوع تقديره ولا محذور فى اجتماع اعرابى لفظى وتقديرى من جهتين مختلفتين أو محلا ولا يختص المحلى بالمبنيات قولان اه قول الصبان فان قيل كان الأولى للمؤلف أن يزيد فى التعريف الغير الزائدة وشبهها أوجب بأن أل فى العوامل للكمال أى العوامل الكاملة فى العمل التى عملها بطريق الأصل فخرج الزائدة وشبهها والزائدة هى التى دخولها فى الكلام نكروجهما والشبيهة بها لا يكون دخولها فيه نكروجهما وانما يقال شبيهة بها فى عدم التعلق الى شىء والزائدة لا تغير المعنى والشبيهة بها تغير المعنى لا يقال الزائدة قد تكون للتأكيد لانا نقول المؤكد لا يحتمل معنى بأنه غير عن أصلها (قوله اللفظية) قيد بها لأن المبتدأ لم يتجرد عن العامل المعنوى بل عن اللفظى فقط شنوانى على الأزهرية واللفظية صفة للعوامل أى المنسوبة الى اللفظ نسبة المفعول الى المصدر فاللفظ بمعنى التلفظ أو

الجزئيات الى الكليات فاللفظ بمعنى المفظوظ أى العوامل المنسوبة الى الأشياء المفظوظة فالأشياء المفظوظة كلية والعوامل بعض جزئياتها يس على الفا كهى (قوله يعنى) أى المصنف فالضمير عائد الى المصنف وقوله أن المبتدأ الى آخره الجملة فى عمل نصب مفعول يعنى كما تقدم غير مرة (قوله أن المبتدأ هو الاسم) قد غير الكلام فان كلام المصنف لا يكون فيه لفظة أن وآتى الشارح بها (قوله هو الاسم المرفوع) الكلام هنا كالكلام فى المتن من الاعتراض والجواب عنه (قوله العارى أى المجرد عن العوامل) أى حرف تفسير عاطفة عند بعضهم كما يأتى ان شاء الله تعالى فى باب العطف فان قيل التجريد عن العوامل اللفظية يقتضى سبق وجودها كما أن قولك زيد مجرد عن ثيابه يقتضى سبق وجود الثياب ولم يوجد فى المبتدأ عامل أصلاً قيل سلمنا لكن قد ينزل الاحكام منزلة الوجود كما فى قولك للحفار ضيق فم البئر ووسع أسفلها وقولك سبحان من صغر جسم البعوضة وكبر جسم الفيل وليس ثم نقل من ضيق الى سعة ولا من سعة الى ضيق ولا من كبر الى صغر ولا عكسه وانما أردت الانشاء الى تلك الصفة والسبب فى صحته أن الصغر والكبر جائزان على الموضوع الواحد من غير ترجيح لأحدهما وهو كذلك وكذلك الضيق والسعة فاذا اختار الصانع أحداً للجائزين وهو متمكن منهما فقد صرف الموضوع عنه الجائز الآخر فجعل الصرف عنه لنقله منه وكفى قوله تعالى ربنا أمتنا اثنتين وأحييتنا اثنتين بتسمية العدم الأصل امة وما هنا من هذا القليل اه شنوانى (قوله اللفظية) فيه ما قدمنا فلا تغفل (قوله نخرج بالاسم) أى الجنس القريب للتعريف الذى استعمله المصنف رحمه الله تعالى كالشارح أبقاه الله بالسلامة (قوله الفعل) فاعل خرج أى بجميع أقسامه الماضى والمضارع والأمر (قوله باعتبار معناها) متعلق بخرج أى انما خرج باعتبار معناها أو حال للفعل والحرف أى حال كونها باعتبار معناها وهذا أولى أى فنحوقول المعربين لضرب زيد مثلاً ضرب فعل ماضى ولست من البصرة من حرف جر المراد منه لفظة ضرب فعل ماضى ولفظة من حرف جر وفيه نظر لأنه اذا قصد اللفظ فلاخبار بكون ضرب فعلاً وبكون من حرف جر لايساعده لأن الخبر المألوف عين المبتدأ وقد حققنا الجواب فيما مضى فى شرح قول المتن فى علامات الاسم وهى من فلتراجع ثمة أى ققولهم ضرب فعل ماضى ان ضرب مبتدأ وفعل ماضى خبره وكذا فى قولهم من حرف جر فهذا هو الذى أراده الشارح أبقاه الله بالسلامة لأن الفعل والحرف اذا أريد معناها لا يصح أن يكونا مبتدئين (قوله فكل منهما) أى من الفعل والحرف اللذين أريد معناها (قوله لا يقع مبتدأ) أى ولا غيره فلا يكونان فاعلين أو مفعولين وانما اقتصر شارحنا على امتناع كونها مبتدئين لأن الكلام فيه ومثال كون الفعل فاعلاً اذا أريد لفظه قولهم يجعل يضرب مكان ضارب وكونه مفعولاً قولهم أعرب ضرب فليفتطن (قوله وخرج بالمرفوع) أى الذى هو الحكم وهو معطوف على قوله نخرج (قوله المنصوب) فاعل خرج ولا يرد عليه قولنا اذا أعربنا ضربت زيداً زيداً مفعول به فان زيداً منصوب وهو مبتدأ وهو فى حال كونه مبتدأ مرفوع بضمه مقدرة للحكاية وقدم كلامنا لمثل ذلك مراراً (قوله والمجرور) هو كالمنصوب فتقول اذا أعربت مررت بزيد فى زيد مجروران زيد مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على آخره للحكاية (قوله بغير حرف زائد) من ذلك ما مر فى بحسبك درهم أو زيد مع البحث المتقدم ومن ذلك قولهم ناهيك بزيد بناء على أن زيداً مبتدأ زيدت فيه الباء وناهيك خبر وهو ظاهر لأن المعنى أن زيداً ناهيك عن أن تطلب غيره لما فيه من الكفاية ويحتمل أن يكون ناهيك مبتدأ وبزيد خبره ويحتمل أن الباء متعلقة بمحذوف وهى مع مدخولها خبر ناهيك أى ناهيك حاصل بزيد ومن ذلك هل من خالق غير الله يرزقكم فان خالق مبتدأ خبره محذوف تقديره لكم ويرزقكم صفة لخالق لا خبر لأن هل لا تدخل على مبتدأ خبره فعل فان قلت كيف يجوز وصف الخالق غير الله بالرازقية قلت التوصيف ههنا مجرد تصوير النفى لالاثبات فان الاستفهام فيه للانكار وكمن مستحيل يفرض ليعلم امتناعه وقال المحلى يرزقكم هو الخبر فاعل محل ما ذكر اذا كانت هل مستعملة فى الاستفهام انتهى يس على الفا كهى (قوله زائد)

يعنى أن المبتدأ هو الاسم المرفوع العارى عن العوامل اللفظية نخرج بالاسم الفعل والحرف باعتبار معناها فكل منهما لا يقع مبتدأ وخرج بالمرفوع المنصوب والمجرور بغير حرف زائد

زاد الشيخ خالد في شرح المتن والشارح في شرح الألفية على قوله زائد أو شبهه ليدخل قول الشاعر
لعل الله فضلكم علينا * بشيء أن أمكم شريم

فلعل حرف جر شبهه بالزائد والاسم الكريم مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد قال ابن عقيل في شرح الألفية ان لعل زائدة ولعل الصواب ما قدمناه ومعنى شريم مفضضة (قوله فكل منهما لا يقع مبتدأ) أي إذا أريد به المعنى اذ قد يصير مبتدأ على ارادة اللفظ كأم ومثله المرفوع في قولك عند اعراب قام زيد زيد فاعل فان لفظة زيد مبتدأ ورفع لفظة زيد بسبب كونه فاعلا فلا يصح أن يكون مبتدأ على ارادة المعنى اذ لا يصح الاخبار بقولنا فاعل فالذي يراد به اللفظ فقط غير مختص في النصب والجر بل يعم في الرفع أيضا والفرق بين قولك زيد قائم وبين قولك زيد فاعل أو زيد اسم ظاهر وهو أن الأول على ارادة المعنى والثاني على ارادة اللفظ (قوله وخرج) معطوف على قوله فخرج وقوله بقوله متعلق به وقوله العاري عن العوامل اللفظية في عمل نصب بالقول وفاعل خرج قوله ما اقترن الخ (قوله ما اقترن به عامل لفظي) فيه اشكال حيث أجرينا القول بأن رافع المبتدأ الخبر أجيب بأن قائل هذا جرى على قول الأكرين ولم يبال بقول أقلهم (قوله كالفاعل) أي فانه لا يسمى مبتدأ إذا أريد به المعنى لا إذا أريد به اللفظ كما أسلفنا وقوله ونائب الفاعل هو كالفاعل ومثلها اسم كان وخبر ان فعلم أن الكاف تمثيلية لاستقصائية والجار وهو الكاف والمجرور متعلق باقترن أو بمحذوف تقديره وذلك كالفاعل ونائب الفاعل (قوله فلا يسمى كل منهما مبتدأ) أي لعدم تجرده عن العامل اللفظي اذ في قام زيد يوجد العامل اللفظي وهو قام وفي ضرب زيد يوجد ضرب (تنع) الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة وقد يكون نكرة ان عم أو خص نحو ولعبد مؤمن خير من مشرك ونحو أ رجل في الدار أم امرأة وما أحد خير منك وشراً هـ رذائب وتحت رأسى سرج وعلى أيه درع وقال الأهدل نقل الفاكهي عن بعضهم أن مدار صحة وقوع المبتدأ نكرة على حصول الفائدة فاذا حصلت فأخبر عن أي نكرة شئت من غير توقف على وجود مسوغ من السوغات التي ذكرت اذ لا تخلو عن تكلف وضعف وهذا هو ظاهر عبارة الألفية فعليه يصح رجل على الباب وكوكب انقضى الساعة اذا كان المخاطب لا يعرف ذلك قال ابن عتقاء بعد نقله لذلك وهذا هو التحقيق بل الحق الذي لا يحيد عنه وهو المنقول عن سيويه فانه لم يشترط في الابتداء بها سوى حصول الفائدة اهـ (قوله والخبر هو الاسم) أي الصريح أو المؤول فان قيل قوله هو الاسم لا يشمل الخبر اذا كان جملة أو شبهها أجيب انما اقتصر على الاسم لأن الأصل في الاخبار بكسر الهمزة أن يكون بالاسم لأن الأصل في الخبر كذلك لأن تركيب المبتدأ والخبر يتضمن نسبة أمر الى آخر فينبغي أن يكون المنسوب نسباً واحداً كالمنسوب اليه والا كانت هناك نسبتان أو أكثر فيكون خبران فأكثر لا خبر واحد فالتقدير في زيد ضرب غلامه زيد مالك الغلام ضاربه هو والى هذا الجواب أشار الشيخ خالد في شرح المتن بقوله الأصلي ولوقيد الشارح أبقاه الله بالسلامة به أو قال المراد بالاسم الصريح أو المؤول لكان أولى لكن الموضوع لهذه المقدمة المبتدأ فالمؤلف والشارح يسهلانه فلذا عبر بأصل المباحث فافهم (قوله هو الاسم المرفوع) لا يتوهم من تعريف المصنف المبتدأ على حدته وتعريف الخبر على حدته أن المبتدأ لا بد له من خبر لأن هذا التعريف للخبر اذا وجد فان وجد في الكلام فاعل أو مفعول سدمسدا الخبر نحو أقام الزيدان ومما ضرب العمران ونحو أقل رجل يقول كذا جملة يقول صفة لرجل لا خبر عن أقل لأن احتياج النكرة الى الصفة أشد من احتياج المبتدأ الى الخبر اهـ عبد المعطى (قوله المرفوع) الكلام هنا كالكلام في تعريف المبتدأ في الاعتراض والجواب (قوله المسند اليه) أي المسند هو الى المبتدأ وهذا قيد آخر يفرق بين المبتدأ والخبر من جهة أن المبتدأ هو المحكوم عليه فهو المسند اليه غيره وأن الخبر هو المحكوم به فهو المسند الى غيره اهـ أبو النجاء فخرج ماذا أسند الى غير المبتدأ نحو قام زيد العاقل فالعاقل مسند لا الى المبتدأ بل الى الموصوف فهو صفة غير

فكل منهما لا يقع مبتدأ
وخرج بقوله العاري
عن العوامل اللفظية
ما اقترن به عامل لفظي
كالفاعل ونائب الفاعل
فلا يسمى كل منهما
مبتدأ (والخبر هو الاسم
المرفوع المسند اليه)

خبر (فائدة) اعلم أن عندهم حمل مواطأة وهو ما يصح بلا تأويل بالمشتق أو حذف المضاف كحمل العلم على الفقه فتقول الفقه علم وحمل اشتقاق وهو ما كان بخلافه كحمل العلم على مالك فتقول مالك العلم اه حامدى على الكفراوى (قوله يعنى) أى يقصد المصنف وجمله قوله أن الخبر فى محل نصب على أنه مفعول يعنى كما تقدم غير مرة (قوله هو) ضمير فصل أو حرف أو مبتدأ ثان على أما سلفناه فى صدر الكتاب (قوله المسند الى المبتدا) أظهر مرجع الضمير الذى فى المتن لأنه من وظيفة الشروح ^{في} تنبيه ^{في} الأصل فى الاخبار التأخير ويجوز تقديمه كما فى قولك الزيدان قائمان فتقول قائمان الزيدان وقد يجب تقديمه كما فى الدار صاحبها اذ لو تأخر الخبر لكان الضمير فى المبتدأ عائدا الى متأخر لفظا ورتبة وانه غير جائز الا فى ربه رجلا ونعم رجلا زيد ويجب أيضا فى الدار رجل اذ لو قدم المبتدأ لكان المبتدأ نكرة بلا مسوغ وانه غير جائز على كلام قدمناه فى المبتدأ ويجب أيضا فى أين زيد لوجوب التصدير أعنى تقديم لفظة أين ويمتنع فى مثل من جاء ولو كان المبتدأ معرفة والخبر معرفة أو نكرتين لم يحز تقديم الخبر اذا لم يدل دليل فقولك زيد أخوك وأخ زيدا أخ لعمر وان المقدم هو المبتدأ ويجوز فى أبو يوسف أبو حنيفة تقديم الخبر لأن أباحنيفة سواء تقدم أو تأخر هو المشبه به وأبو يوسف هو المشبه كذلك كأنك قلت أبو يوسف كآبى حنيفة فى الفقه فلا يضر تقديم المشبه به (قوله نحو قولك) نحو خبر مبتدأ محذوف تقديره وذلك نحو أو منصوب بتقدير أعنى (قوله زيد قائم) مراد لفظه منصوب بالقول (قوله هذا تمثيل) أى هذا الذى مثله المصنف فى زيد قائم تمثيل الخ (قوله المفردين) أى الافراد فى باب الاعراب وهو ما ليس مثنى ولا مجموعا ولا ملحقا بهما ولا من الأسماء الخمسة (قوله فزيد اسم) لوقال فزيد مبتدأ لأنه اسم لكان أوضح فى المراد (قوله مجرد عن العوامل اللفظية) أى خال عنها اذ الكلام فى الخلو لا فى التجريد وقد تقدم الجواب عنه وعن كوننا اذا جعلنا رافع المبتدأ الخبر فلا تغفل (قوله فهو) أى لفظة زيد مبتدأ (قوله ورافعه الابتداء) وقوله أيضا فى الخبر ورافعه المبتدأ هو مذهب سيويه قال ابن مالك

ورفعوا مبتدا بالابتداء * كذاك رفع خبر بالمبتدا

فان قيل المبتدأ قد يرفع الفاعل فى مثل القائم أبوه صاحبك فلو كان رافعا للخبر لأدى الى رفع شيئين لم يكن أحدهما تابعا للآخر أجب بأن الجهة مختلفة لأن طلبه للفاعل من حيث كون الفاعل محكوما عليه وطلبه للخبر من حيث كون الخبر محكوما به وفيه نظر لأن المبتدأ لا يرفع الفاعل ههنا وإنما الرفع صلة الموصول والمبتدأ هو ال والصفة صلة فرفع الفاعل هو صلة ال كذا قيل ثم اعلم أن الابتداء هو التجرد عن العوامل للاسناد كما مرقول ان الخبر مرفوع ورافعه الابتداء كالمبتدأ لأن الابتداء رفع المبتدأ فيجب أن يرفع الخبر لأنه مقتضى لهما فهو كالفاعل لما عمل فى الفاعل عمل فى المفعول وقيل ان المبتدأ مرفوع بالابتداء والخبر مرفوع به وبالمبتدأ لأن الابتداء عامل ضعيف فقوى بالمبتدأ كقوى حرف الشرط بفعله حين عملا جميعا فى الجزاء وقيل ترافعا لأن كل واحد منهما يفتقر الى الآخر فكان كل منهما عاملا لصاحبه كأن أيا الشرطى عامل فى الفعل بعده والفعل عامل فيه كما فى أياما تدعوا وما قاله الشارح أبقاه الله بالسلامة هو المعتمد المعول عليه عند المتأخرين ويعترض فى الترافع بأن عامل المبتدأ معنوى لا محالة وهم قالوا المبتدأ المجرد عن العوامل اللفظية فلو ترافعا لزم أن يرفع المبتدأ الخبر وهو عامل لفظى لا معنوى ويمكن أن يجاب زيادة على ما أجابنا فى ماضى بأن الخبر لما كان مرفوعا بالمبتدأ فرفعه المبتدأ فى حكم رفع المعنوى اياه لكن لم يقل به أحد وأقول هذا الخلاف مما لا يجدى نفعا وقد نظمت جميع الأقوال فقلت

واختلفوا فى رافع للمبتدا * مع خبر لأربع فالمبتدا

رافع مبتدا ابتدا ويرفع * المبتدا خبره ذا يسمع

عندهم واختاره ابن مالك * فى نظمه لم يحك غير ذلك

والثان رفع خبر بالابتدا * مع مبتدا لضعفه فأ كذا

وثالث رفعهما بالابتدا * ورابع ترافعا فلتحمدا

يعنى أن الخبر هو الاسم المرفوع المسند الى المبتدا (نحو قولك زيد قائم) هذا تمثيل للمبتدا والخبر المفردين فزيد اسم مرفوع مجرد عن العوامل اللفظية فهو مبتدأ ورافعه الابتداء

لكن جدوى خلفه قليل * وانما يجمع قال قيل

(قوله وهو عامل معنوى) جواب عن سؤال مقدر تقديره أتم قلتم ان المبتدأ هو الاسم المجرد الخ فلم قلتم انه مرفوع بالابتداء وأى شيء هو فأجاب بأن الابتداء عامل معنوى فلا ينقض الكلام المتقدم فله دره (قوله لالفظى) لاحرف عطف لفظى معطوف على معنوى (قوله وقائم الخ) حق الكلام كما قدمناه وقائم خبره لأنه اسم مرفوع مسند الى المبتدأ وقد تقدم فلا تغفل (قوله مسند الى المبتدأ) أى الى لفظ زيد (قوله فهو خبر) أى وكل اسم مرفوع مسند الى المبتدأ خبر لذلك المبتدأ (قوله مرفوع) أى بالضمة الظاهرة فى آخره (قوله ورافعه المبتدأ) هذا أحد الأقوال المتقدمة وأرجحها كما قدمنا (قوله والزيدان قائمان والزيدون قائمون) (فائدة) فى نحو أقامان الزيدان وأقامون الزيدون هل يجب أن يكون كل منهما مبتدأ وخبراً ولا يجوز أن يكون الوصف مبتدأ والاسم بعده فاعل سدمسداً الخبر قالوا يتعين الأول وعللوا بأنهما قد أبرز فيهما ضمير المثني وضمير المجموع حتى قالوا الا أن يقال فيهما على لغة أكلوني البراغيث أى فيجوز الوجه الثانى على هذه اللغة قلت وفيه نظر اذا ألّف فى قائمان والواو فى قائمون اتفقوا على أنهما علامتا رفع فلو قيل فيهما انهما غلامتا رفع وانهما ضميرا تثنية وجمع فلا يجوز الوجه الثانى لهذه العلة الا على تلك اللغة والحق أنهما حرفان دالان على التثنية والجمع اذا ضمير لا يتغير اعرابه وقدر بعض هذا فى أول الباب (قوله فالزيدان مبتدأ) أى لأنه اسم مرفوع خال عن العوامل اللفظية (قوله وعلامة رفعه) لم يقل رفعه بناء على أن الاعراب معنوى كما مر فى غير ما موضع (قوله نيابة) أى حال كونها نيابة عن الضمة (قوله خبر المبتدأ) أى لأنه اسم مرفوع مسند الى المبتدأ (قوله مرفوع به) أى مرفوع بالمبتدأ وفيه مامر (قوله لانه) أى لأن قائمان مثنى والنون عوض عن التنوين فى الاسم المفرد والعائد الى المبتدأ ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هما (قوله والزيدون قائمون) مراد لفظه منصوب بقولك المتقدم ذكره (قوله جمع مذكر) بنصب جمع لأنه مفعول مطلق للمجموعين (قوله سالما) نعت لجمع (قوله مبتدأ) أى لأنه اسم مرفوع خال عن العوامل اللفظية كما مر (قوله بالواو) أى لأنه جمع مذكر سالم والنون عوض عن التنوين فى الاسم المفرد والعائد الى المبتدأ ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هم (قوله خبره) أى لأنه اسم مرفوع مسند الى المبتدأ (قوله كذلك) أى كلفظ الزيدون متعلق بقوله مرفوع بعده (قوله والمبتدأ قائمان) أل فى المبتدأ للجنس ولذا يجوز أن يخبر بالثنى وهو قوله قيمان لأن الجنسية أبطلت حكم الافراد والتثنية والجمع على التخصيص فالعنى جنس المبتدأ الصادق بالواحد وأكثر ومنه الاثنان وهو المراد هنا ثم قيل فى الخبر حذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه فيرتفع فتقول فى التقدير المبتدأ ذو قسمين وهذا سمعته من بعض الاخوان تأمل (قوله ظاهر ومضمر) بدل من قيمان بدل مفصل من يحمل وبدل المرفوع مرفوع ويصح أن يكونا منصوبين أو مجرورين على تعسف (قوله كما تقدم أن الفاعل الخ) التمثيل فى القسمة بقط لافى الحكم فلا يشبه عليك الأمر وقد يقال هنا أيضاً بجواز الاطلاق فى التمثيل (قوله فالظاهر) الفاء فاء الفصيحة لأنها أفصح عن جواب شرط مقدر تقديره اذا أردت بيان المبتدأ الظاهر فأقول لك الظاهر الخ وقوله ما تقدم ذكره ماموصولة خبر الظاهر وجملة تقدم ذكره صلة ما (قوله يعنى) أى يقصد المصنف (قوله من قوله زيد قائم الخ) تنبيه على هذه العبارة مشكلة الاعراب وهو أن الجار والمجرور بيان لما ان كان هذا الكلام من المتن وان كان من الشارح فهو مفعول لقوله يعنى أقول وهل يجرى مثل ذلك فى عطف التلقين كما اذا قال قائل أكرمك فقلت وزيد أقولك وزيد معطوف على قول القائل أعنى الكاف فى أكرمك وان كان المعطوف عليه من مقول الغير ومثله قوله تعالى انى جاعلك للناس اماماً قال ومن ذريتي فقوله ومن ذريتي من مقالة ابراهيم عليه السلام مع أنه معطوف على الكاف وهو من قول الله جل وعلا كما أفاده الفناى فى حواشى المطول فليتأمل (قوله والظاهر هو ماد

وهو عامل معنوى
لالفظى وقائم اسم
مرفوع مسند الى
المبتدأ فهو خبر عنه
مرفوع ورافعه المبتدأ
(والزيدان قائمان)
وهذا مثال للمبتدأ
والخبر المثنيين
فالزيدان مبتدأ مرفوع
بالابتداء وعلامة رفعه
الألف نيابة عن الضمة
لأنه مثنى وقائم خبر
المبتدأ مرفوع به
وعلامة رفعه الألف
لأنه مثنى (والزيدون
قائمون) وهذا مثال
للمبتدأ والخبر المجموعين
جمع مذكر سالما
فالزيدون مبتدأ
مرفوع بالواو وقائمون
خبره كذلك مرفوع
بالواو لأن كلا منهما جمع
مذكر سالم (والمبتدأ
قيمان ظاهر ومضمر)
كما تقدم أن الفاعل
ظاهر ومضمر (فالظاهر
ما تقدم ذكره)
يعنى من قوله زيد
قائم والزيدان قائمان
والزيدون قائمون
والظاهر هو ماد

لفظه) أى دلالة ظاهرة كما هو ظاهر (قوله على مسماه) يشكل هذا بأنه شبيه بالعلم أعنى فى حده قال ابن مالك
اسم يعين المسمى مطلقا * علمه كجعفر وخرنقا

ويمكن أن يجاب بأن دلالة العلم على مسماه أخص من دلالة غيره على ذلك المسمى وفيه أنه يشمل ما عرفه
الشارح العلم أيضا (قوله بلا قرينة) أى بلا قرينة غيبة أو حضور بخلاف الضمائر كما استقف عليه ان شاء الله
تعالى (قوله نحو زيد) مثل به العلم (قوله فانه يدل على الذات) أى دلالة مطابقة وعين مسماه وكل ما هو كذلك
فهو علم بخلاف غيره فانه وان دل على مسماه لكن لا يعين مسماه فافهم (قوله الموضوع لها) أى بشخصيتى
المدلول والموضع واعلم أن اللفظ مدلوله اما كلى أو مشخص والأول اما ذات وهو اسم جنس أو حدث وهو
المصدر أو نسبة بينهما وذلك اما أن تعتبر النسبة من طرف الذات وهو المشتق أو من طرف الحدث وهو الفعل
والثانى فالوضع اما مشخص أو كلى فالأول العلم والثانى مدلوله اما أن يكون معنى فى غيره يتعين بانضمام ذلك
الغير وهو الحرف أو لا فالقرينة ان كانت فى الخطاب فالضمير وان كانت فى غيره فاما جنسية وهو اسم الإشارة
أو عقلية وهو الموصول اه عضد (قوله والمضمر مادل على متكلم الخ) قال ابن مالك

فما لندى غيبة أو حضور * كأنك وهو سم بالضمير

(قوله فالتصل) أى فالضمير المتصل ما يجب اتصاله بعامله أى متأخر عنه كما هو المراد (قوله ولا يقع بعد الا
فى الاختيار) أى فقد يفصل بينهما بالضرورة الشعر كقوله

وما نبالى اذا ما كنت جارتنا * أن لا يجاورنا الاك ديار

أى أحداى فانه قد فصل بين الكاف وبين الفعل بالضرورة وسأبسط الكلام ان شاء الله تعالى فى باب
النعى عند تعرضه للنكرة والعرفة (قوله والمنفصل ما يبتدأ به) أى كقولك أنا قائم أو اياك ضربت (قوله
ويقع بعد الا فى الاختيار) أى فى قولك ماضرب الأنت وما الضارب الأنا (قوله وهو ما أشار اليه) أى
المصنف وفيه أنه ان أعاد الضمير فى هو الى المضمر على الاطلاق فالمصنف ذكره لاعلى سبيل الإشارة وان أعاده
الى التفصيل المذكور فالمصنف لا يشير الى شىء مما ذكره فافهم (قوله والمضمر اثنا عشر) البحث فيه كالبحث
فى قوله والمبتدأ قسمان (قوله وهى أنا) قال الرضى لستكم المذكر والمؤنث وقد تبدل همزتها هاء نحو هنا
وقد تدهمزه نحو آنا فقلت وقد تسكن نونه فى الوصل وهو عند البصريين همزة ونون مفتوحة والألف يؤتى
بها بعد النون فى حالة الوقف لبيان الفتح لأنه لولا الألف لسقطت الفتحة للوقف فكان يلتبس بأن الحرفية
لسكون النون فلذا يكتب بالألف لأن الخط مبنى على الوقف والابتداء وقد يوقف على نونها ساكنة وقد
يبين فتحها وفتحة هاء السكت قال حاتم هكذا فزدى أنه أى فصدى وبنو تميم يثبتون الألف فى الوصل أيضا
فى السعة وغيرهم لا يثبتونها فى الوصل الا ضرورة كقوله

أنا سيف العشيرة فاعرفونى * حميدا قد تدرت السناما

أى علوته وجاء فى قراءة نافع اثبات الألف اذا كان قبل همزة مفتوحة أو مضمومة فى أنا أقل وأنا أنبئكم دون
المكسورة فى أنا الانذير أقل أبو على لأعرف فرقا بين الهمزة وغيرها فالأولى أن لا يثبت الألف وصلافى
موضع ومذهب الكوفيين أن الألف بعد النون من نفس الكلمة وسقوطه فى الوصل فى الأغلب مع فتح النون
أو سكونه ومعاقبة هاء السكت له وقفا دليلا على زيادته وكونه لبيان الحركة وقفا انتهى واختار ابن مالك
ما ذهب اليه الكوفيون من أن الضمير مجموع الأحرف الثلاث كما فى الشنوانى (قوله فى نحو قولك أنا قائم) شبه
الامام السكاكى الصفة مع كونه متضمنا للضمير بالخالى عن الضمير من جهة عدم التغير فى التكلم والخطاب
والغيبة تقول هو قائم وأنت قائم وأنا قائم فهو عنده مثل هو رجل وأنت رجل وأنا رجل قائم وقال العلامة الفناى
فى حواشى المطول لعل السرفى عدم التفاوت أن المعنى على تقدير موصوف أى أنا رجل وأنت رجل قائم وهو
رجل قائم (قوله ونحن) ظاهر كلام صاحب المراح أنه لم يذكر أو المؤنث مثنى أو مجموعا فى لزوم الاخبار بما تضمن

لنظنه على مسماه
بلا قرينة نحو زيد
فانه يدل على الذات
الموضوع لها بلا قرينة
والمضمر مادل على
متكلم أو مخاطب أو
غائب بقرينة التكلم
أو الخطاب أو الغيبة
نحو أنا وأنت وهو
ينقسم الى متصل
ومنفصل فالتصل هو
ما يجب اتصاله بعامله
ولا يقع بعد الا فى
الاختيار وتقدمت
أمثله فى باب الفاعل فى
قوله ضربت وضربنا
الى آخر ما تقدم
والمنفصل ما يبتدأ به
ويقع بعد الا فى
الاختيار وهو ما أشار
اليه بقوله (والمضمر
اثنا عشر وهى أنا) الدال
على المتكلم فى نحو
قولك أنا قائم فأنا ضمير
رفع منفصل مبتدأ
مبنى على السكون فى
محل رفع وقائم خبره
مرفوع بالضممة الظاهرة
(ونحن) الدال على
المتكلم ومعه غيره

أو المعظم نفسه في نحو قولك نحن قائمون فنحن ضمير رفع منفصل مبني على الضم في محل رفع مبتدأ وقائمون خبره مرفوع بالواو لأنه جمع مذكر سالم (وأنت) بفتح التاء الدال على المخاطب في نحو قولك أنت قائم (١٣١) فإن ضمير رفع منفصل مبني على

السكون في محل رفع مبتدأ والتاء حرف خطاب وقائم خبر المبتدأ مرفوع بالضممة الظاهرة (وأنت) بكسر التاء للمخاطبة المؤنثة في نحو قولك أنت قائمة فإن ضمير رفع منفصل مبني على السكون في محل رفع مبتدأ والتاء حرف خطاب وقائمة خبر المبتدأ مرفوع بالضممة الظاهرة (وأنتما) للثنى سواء كان مذكرا أو مؤنثا في نحو قولك أنتما قائمان فإن ضمير رفع منفصل مبتدأ مبني على السكون في محل رفع والتاء حرف خطاب والميم حرف عماد والألف حرف دال على التثنية وقائمون خبر المبتدأ مرفوع بالألف لأنه مثنى (وأنتن) لجمع الذكور المخاطبين في نحو قولك أنتن قائمون فإن ضمير رفع منفصل مبتدأ مبني على السكون في محل رفع والتاء حرف خطاب والميم علامة الجمع وقائمون خبر المبتدأ مرفوع بالواو لأنه جمع مذكر سالم (وأنتن) لجمع الاناث المخاطبات في نحو

مطابقة المراد فاذاتكم رجلا وأرادا الاخبار بقيامهما فيلزم عليهما أن يقولا نحن قائمان أو رجال نحن قائمون أو امرأتان نحن قائمتان أو نساء نحن قائمات لكن يلزم الاخبار بقائمون مجموعا مذكرا سالما لان المتكلم يرى في أحواله أنه اثنان أو ثلاثة وأنه رجل لا امرأة ويجب أيضا الاخبار به وان كان للمعظم نفسه قال الرضى نحن للمتكلم مع غيره مثل نافي المرفوع المتصل في صلاحيته للثنى والمجموع وتحريكه للساكنين وضعه اما لكونه ضميرا مرفوعا واما لدلالته على المجموع الذي حقه الواو انتهى وفي الشنوائى وعبرة غيره واختلف في علة بناءه على الضم فقال الفراء وتعلب لما تضمن معنى التثنية والجمع قوى بأقوى الحركات وقال الزجاج نحن لجماعة ومن علامة الجماعة الواو والضممة من جنس الواو وقال الأخفش الصغير نحن للمرفوع فحرك بالشبه للمرفوع وقال المبرد تشبيها بقبل وبعد لانها متعلقة بشيء وهو الاخبار عن اثنين فأكثر وقال ابن هشام الأصل نحن بضم الحاء وسكون النون فقلبت حركة الحاء على النون وأسكنت الحاء وقال بعضهم ان نحن اذا كان للمعظم نفسه يجوز أن يخبر عنه بمفرد وفيه نظر لانه لا يحفظ مثل نحن قائم بل يجب في الخبر المطابقة نحو انا نحن نحى ونميت ونحن الوارثون وأما قول الشاعر

والمسجدان وبئر نحن عامره * لنا وزمزم والاركان والستر

فمحمول على الحذف والأصل عامروه. حذف الواو اكتفاء عنها بالضممة للضرورة اه (قوله أو المعظم نفسه) بكسر الظاء المشالة ويجرى في كونه له كون علامة الجمع له أيضا تقول اذا أنت تعظم نفسك نحن قائمون فالواو علامة المعظم نفسه وتقول أيضا ما نحن بقائمين فالياء علامة المعظم نفسه وقد أسلفنا (قوله وأنت بفتح التاء) الى أنتن قال الرضى وأما أنت الى أنتن فالضمير عند البصريين أن وأصله أناو كأن أنا عندهم ضمير صالح لجميع المخاطبين والمتكلم فابتدأوا بالمتكلم وكان القياس أن يبنوه بالتاء المضمومة نحو أنت الا أن المتكلم لما كان أصلا جعلوا ترك العلامة علامة وبنوا المخاطبين بتاء حرفية بعد أن كالاسمية في اللفظ وفي التصرف ومذهب الفراء أن أنت بكماله اسم والتاء من نفس الكلمة وقال بعضهم الضمير المرفوع هو التاء المتصرفه فكانت مرفوعة متصلة فلما أرادوا انفصالها دعوها بأن لتستقل لفظا كما هو مذهب بعض الكوفيين وابن كيسان في اياك وأخواته وهو أن الكاف المتصرفه كانت متصلة فأرادوا استقلالها لفظا لتصير منفصلة فجعلوا ايا عمادا لها فالضماير هي التي تلي اياواياعمادها وما أرى هذا القول بعيدا من الصواب في الموضعين اه قال الفقير ولى به أسوة اذ الضمير في ضربت التاء اتفاقا وفي ضربك الكاف اتفاقا أيضا فالأولى أن يجرى في أنت واياك مجرى ما كان متصلا اذ الخروج عما هو أصل تعسف وانه مما لا ينبغي ويكون المتصل والمنفصل على وتيرة واحدة (قوله فإن ضمير رفع منفصل) تبع هنا مذهب سيويه ومامر في التكلم في قوله أنا ضمير رفع منفصل تبع مذهب الكوفيين والأولى أن يقول ثم أن ضمير رفع منفصل والألف زيدت للبيان المارأوقال هنا أنت بفتح التاء ضمير رفع منفصل مخاطب ليكون على مذهب واحد اذا ما عبر به شارحنا على التلقيق للمذهبيين فافهم (قوله والتاء حرف خطاب) وتقول على مذهب بعض الكوفيين وابن كيسان أن حرف عماد جىء به ليمكن فصل الضمير والتاء ضمير الخطاب مبتدأ مبني على الفتح في محل رفع فالتاء على هذا اسم وعلى ما قاله الشارح حرف وكذا يقال فيما بعده (قوله وقائم خبر المبتدأ) وفيه ضمير مستتر جوازا تقديره هو يعود على المخاطب أو على أنت وفيه كلام تقدم (قوله والتاء حرف خطاب) أى التاء المكسورة حرف خطاب وفيه ما قدمنا (قوله وقائمة خبر المبتدأ) وفيه ضمير مستتر جوازا تقديره هو يعود على المخاطبة أو على أنت كما مر (قوله وأنتما) ظاهر كلام المصنف أن لفظة أنتما يستعمل للمذكر والمؤنث وهو كذلك اذ يقال أنتما يازيدان قائمان

قولك أنتن قائمات فإن ضمير رفع منفصل مبتدأ مبني على السكون في محل رفع والتاء حرف خطاب والنون علامة جمع النسوة وقائمات خبر المبتدأ مرفوع بالضممة الظاهرة

(وهو) للمفرد الغائب في نحو (١٣٢) قولك هو قائم فهو ضمير رفع منفصل مبتدأ مبني على الفتح في محل رفع وقائم خبره مرفوع

بالضمة الظاهرة (وهي) للمفردة الغائبة في نحو قولك هي قائمة فهي ضمير رفع منفصل مبتدأ مبني على الفتح في محل رفع وقائمة خبره مرفوع بالضمة الظاهرة (وها) للمثنى الغائب سواء كان مذكرا أم مؤنثا في نحو قولك هما قائمان فهما ضمير رفع منفصل مبتدأ مبني على السكون في محل رفع وقائمان خبره مرفوع بالالف لأنه مثنى (وهم) لجمع الذكور الغائبين في نحو قولك هم قائمون فهم ضمير رفع منفصل مبتدأ مبني على السكون في محل رفع وقائمون خبره مرفوع بالواو لأنه جمع مذكر سالم (وهن) لجمع الاناث الغائبات في نحو قولك هن قائمات فهن ضمير رفع منفصل مبتدأ مبني على الفتح في محل رفع وقائمات خبره مرفوع بالضمة الظاهرة ثم ان المصنف رحمه الله تعالى مثل لوقوع بعضها مبتدأ بقوله (نحو قولك أنا قائم ونحن قائمون) وتقدم اعراب المثاليين (وما أشبه ذلك) من الأمثلة السابقة

وأنتا ياهندان قائمتان ولذا قال الشارح سواء كان مذكرا أم مؤنثا لكنه مثل للمذكر ولم يمثّل للمؤنث (قوله وهو وهي الخ) قال الرضى الواو والياء في هو وهي عند البصريين من أصل الكلمة وعند الكوفيين للاشباع والضمير هو الهاء وحدها بدليل التثنية والجمع فانك تحذفهما فيهما والاول هو الوجه لأن حرف الاشباع لا يتحرك وأيضا حرف الاشباع لا يثبت الاضرورة وانما حركت الواو والياء لتصير الكلمة بالفتحة مستقلة حتى يصح كونها ضميرا منفصلا اذ لولا الحركة لكاتتا كأنهما للاشباع على ما ظن الكوفيون ألا ترى أنك اذا أردت عدم استقلالهما سكنت الواو والياء نحو انا هو وبهي وكان قياس المثنى والجمع على مذهب البصريين هو ما وهما وهو وهين خففت بحذف الواو والياء والكلام في زيادة الميم وحذف الواو في جمع المذكر وزيادة النونين في جمع المؤنث على ما ذكرنا في التصل سواء وتسكين هاء هو وهي بعد الواو والفاء ولام الابتداء جائز لكون هذه الحروف عند اتصالها بها كبعض حروفهما فجاز تخفيفهما تشبيها بتخفيف نحو كبذ وعضد بحذف الكسرة والضمة مع كون الهاء في هو وهي خفيفة فاستثقل الضمة والكسرة عليها وشبهوا هم هو وثم هي بقولك فهو وفي لكونها حرف عطف مثلها وقد تسكن بعد همزة الاستفهام كقوله

* فقللت أمي سرت أم عاقني حلم * وبعد كاف الجر أيضا شاذ وقد تحذف الواو والياء اضطرارا كقوله فبيناه يشرى رحله قال قائل * لمن جمل رخو الملاط نجيب وقوله * دار لسعدى اذه من هواكا * ويسكنهما قيس وأسد ويشدد هما همدان قال وان لساني شهدة يشقني بها * وهو على من صبه الله علقم

اه قول الرضى والشهدة العسل والعلقم كل شيء مر كالحنظل (قوله فهي ضمير رفع) أي على مذهب البصريين كما مر (قوله في نحو قولك هما قائمان) الظاهر أن هذا التمثيل للمذكر والمؤنث وليس كذلك لأنه لو جعل مذكرا فالأمر كما قال أو مؤنثا فالخبر يؤنث مطابقة للمبتدأ فتقول هما أي المرأتان قائمتان ويمكن أن الشارح أخبر أولا أن لفظة هما يكون للمذكر والمؤنث ثم مثل بالمذكر وترك التمثيل بالمؤنث اكتفاء وهو أولى اذ التأويل أولى من الاعتراض ﴿ تنبيه ﴾ لفظة هما ولفظة هم اذا كانتا مرفوعتين كانتا منفصلتين تقول هم قائمون وما ضربني الا هما أو الا هم فهما وهم يبتدأ بكل منهما ويفصل بينهما بالا وأما اذا استعملتا منصوبتين فهما ضميران متصلان تقول ضربتهما وضربتهم فلا يبتدأ بهما ولا يفصل بالا اختيارا فلا تقول هما أكرمت وهم أكرمت ولا ما ضربت الا هما وما ضربت الا هم فليتفطن (قوله وهن) هذا كلفظة هما وهم في أنه اذا استعمل مرفوعا صار منفصلا واذا استعمل منصوبا صار متصلا (قوله من الأمثلة السابقة) الأولى للشارح أن يقول من سائر الأمثلة ومنها أسلفنا أو مثل ذلك لأن المصنف لا يريد بقوله ما أشبه ذلك ما قد ذكره الشارح كما هو معلوم اذ يستحيل أن يكون ابن آجروم ذكر ما ذكره السيد ابن زيني دحلان لأن بينهما بونا كثيرا ويمكن أن يجاب أن الشارح لما جعل شرحه مع المتن متممزا فكان الشرح كالذي ألفه الماتن ولا ريب في عدم الخلل في النظم لأن الشارح أبقاه الله بالسلامة موثوق به ولذلك أهل والله دره نفعنا الله بعلومه (فائدة) قال الشيخ خالد في شرح المتن والغالب فيها أي في ضماير الرفع المنفصلة اذا وقعت مبتدآت أن يخبر عنها بما يطابقها في المعنى اه وفي بعض الحواشي من غير الغالب لا تحصل المطابقة نحو أنت بكسر التاء أفضل من عمرو وأنتا وأنتم وأنتن أفضل من عمرو وأنت أفضل امرأة وأنتا أفضل رجلين أو امرأتين وأنتم وأنتن أفضل رجال أو نساء وأنت صبور أو جريح وكذلك نحو أنت أو أنت أو أنتا أو أنتم أو أنتن عدل لأن أفعل التفضيل اذا جرد من أل والاضافة ونحو صبور وجريح والمصدر يستوي فيه المذكر والمؤنث مطلقا ومن ذلك قوله وهو قسمان اه (خاتمة) قد يستعمل الضمير المجرور في الصورة مبتدأ وذلك اذا دخلت عليه لولا قال أطمع فينا من أراق دماءنا * ولولاك لم يعرض لاحسابنا حسن

وقوله وكم موطن لولاي طحت كاهوى * بأجرامه من قنة النيق منهوى
فالكاف في لولاك والياء في لوائى فى موضع رفع على الابتداء ووضع ضمير الجر موضع ضمير الرفع والخبر
محذوف تقديره لولاك أو لولاي موجود قال ابن مالك

وبعد لولا غالبا حذف الخبر * حتم وفى نص يمين ذا استقر

ان أجرينا على مذهب الأخفش والفراء ومن وافقهما أن لولا لاتعمل فى الضمائر شيئا كما لاتعمل فى الظواهر
تقول لولا زيد لسمت وأما اذا أجريناها على مذهب سيوبه من كونها عاملا فى الجر فلا يكون الكاف
والياء مبتدئين (قوله والخبر قسمان) فيه مامر من أن أل للجنس فيبطل معنى الافراد وغيره أو على
تقدير مضاف فلا تغفل (قوله مفرد) وهو اما جامد وهو ما لم يشعر بمعنى الفعل الموافق له فى المادة بالنظر الى
القياس الاستعمالى كزيد فانه لا يؤول على معنى زاد المال زيادة وكأسدا اذا أريد به شجاع على رأى فانه وان
كان فى الاستعمال مشعرا بمعنى الفعل لكن بمعنى فعل غير موافق له فى المادة وهو شجع وكصاحب فانه وان كان
مشعرا بمعنى صحب لكن لا بحسب الاستعمال بل بحسب القياس الأصلى وذلك المعنى زال بحسب الاستعمال
فكل من زيد وأسد وصاحب عندهم من قبيل الجوامد واما مشتق وهو ما يشعر بمعنى الفعل الموافق له فى
المادة بالنظر الى القياس الاستعمالى كقائم فانه دل على معنى قام كما فى التصريح (قوله هنا) احتراز
من المفرد فى باب الاعراب فانه ما ليس مثنى ولا مجموعا ولا ملحقا بهما ولا من الأسماء الخمسة واحتراز منه فى
باب لا والمنادى فانه ما ليس مضافا ولا شبيها به فزيد مفرد فى جميع الأبواب والزيدان غير مفرد فى باب
الاعراب فقط وقام زيد غير مفرد فى باب الابتداء فقط وغلام زيد غير مفرد فى باب لا والمنادى فقط وزيد
غلامه قائمان غير مفرد فى جميع الأبواب فى الجزء الوسط وأما فى الجزء الثانى فليس بمفرد فى باب لا والمنادى
(قوله والمراد بغير المفرد الجملة) أى اسمية وفعلية وذكر ابن خروف فى شرح الكتاب أن الخبر ينقسم الى
نصف وسبعين قسما كل منها يخالف صاحبه فى حكم ما وكلها ترجع الى المفرد والجملة اه تصريح والكتاب اسم
كتاب سيوبه وأصله اسم لكل مكتوب ثم صار علما بالغلبة عليه فاذا أطلق الكتاب ينصرف الفهم اليه لا الى
غيره (قوله الجملة) وهى ما تضمن اسنادا مفيدا وليس لعوامل الأسماء تسلط على لفظ جزأها أو أحدها
ولا فرق فى الاسناديين أن يكون مقصودا لذاته أو لافى أعم من الكلام عموما مطلنا كذا فى الحواشى
الحفناوية وقوله وليس لعوامل الأسماء تسلط هو الصواب وما وقع فى بعض نسخ ابن قاسم من اسقاط كلمة ليس
من التعريف فليس بصواب إذ جملة الخبر من قولك زيد أبوه قائم لا يتأثر لفظها بدخول كان أو ظن على
ما هو خبر عنه بل يبقى لفظها بحاله ويكون العمل فى محلها وقوله أو لفظ أحدها المراد به أن يخرج نحو قائم أبوه
من زيد قائم أبوه فان دخول كان مثلا يؤثر فى لفظ الأول فقط ولا يؤثر فى الثانى فلو اقتصر على قوله لفظهما
لدخل هذا فى حد الجملة لأنه اذا لم يتسلط العامل على الثانى صدق عليه أنه لم يتسلط عليهما ولا يخفى فساد هذا
التعريف لأنه يلزم عليه أن لا يكون أبوه قائم من قولنا زيد أبوه قائم جملة لأن لعوامل الأسماء تسلطا على
لفظ جزأها نحو زيد ظننت أباه قائما وعلى لفظ أحدها نحو زيد كان أبوه قائما وزيدان أباه قائم باعتبار نقله
من الرفع الى النصب اه حسن الشريف فى حاشيته على القطر ولا يخفى أن تعريف شارحنا العلامة أبقاه الله
بالسلامة محض تقريب للمبتدى وان كان المراد لا يدفع الايراد فكثيرا ما تسامحوا لاجل هذا الشأن الذى هو
المقصود الأعظم من وضع هذا الكتاب (قوله أيضا الجملة) يشترط أن تكون غير ندائية ولا مصدرة بل كن
أويل أو حتى بالاجماع كذا فى النكت لكن فى الشهاب على البيضاوى استشكل وقوع الاستدراك خبرا
فى نحو زيد وان كثرة ما له لكنه بخيل مع وروده فى كلامهم وخبره بعضهم على أنه خبر عن المبتدا مقيد بالغاية
وبعضهم قال الخبر محذوف والاستدراك منه اه والصحيح جواز كونها قسمية خلافا لثعلب وانشائية
خلافا لابن الانبارى ولا يلزم تقدير قول قبلها كما يلزم فى النعت خلافا لابن السراج لأن القصد من الخبر

(والخبر قسمان مفرد
وغير مفرد) والمراد
بالمفرد هنا ما ليس
جملة ولا شبيها ولو كان
مثنى أو مجموعا والمراد
بغير المفرد الجملة

أوشبها والجملة الكلام المركب من فعل (١٣٤) وفاعل نحو قام زيد ومن مبتدأ وخبر نحو زيد قائم والمركب من فعل وفاعل يسمى

جملة فعلية والمركب من مبتدأ وخبر يسمى جملة اسمية وشبه الجملة الظرف والجار والمجرور كما سيذكره (فالمتفرد نحو زيد قائم) فزيد مبتدأ وقائم خبره (والزيدان قائمان) فالزيدان مبتدأ مرفوع بالألف لأنه مثنى وقائمان خبره مرفوع أيضا بالألف لأنه مثنى (والزيدون قائمون) فالزيدون مبتدأ مرفوع بالواو لأنه جمع مذكر سالم وقائمون خبره مرفوع أيضا بالواو لأنه جمع مذكر سالم فالخبر في هذه الأمثلة مفرد لأنه ليس جملة ولا شبهها (وغير المفرد أربعة أشياء) لأن شبه الجملة شيان الظرف والجار والمجرور والجملة شيان الجملة الاسمية والجملة الفعلية وقد أشار إلى بيان ذلك بقوله (الجار والمجرور والظرف) فكل منهما يسمى شبه جملة (والفعل مع فاعله والمبتدأ مع خبره) فكل منهما يسمى جملة (نحو قولك زيد في الدار) هذا مثال للخبر إذا كان جاراً ومجروراً واعرابه زيد مبتدأ مرفوع

الحكم لا التمييز فلا ضروري في كونه غير معلوم بخلاف النعت لكن كونها خبرا ليس باعتبار نفس معناها لقيامه بالمشي لا بالمبتدأ بل باعتبار تعلقها بالمبتدأ فطلب الضرب في زيد اضربه وان قام بالمتكلم إلا أنه متعلق بزيد فكأنه قيل زيد مطلوب ضربه مثلاً وبهذا صح كونها خبراً واحتمل الكلام الصدق والكذب أفاده الدماميني عن بعضهم وقال انه في غاية الحسن اهـ خـ ض قال الفقير دعوى احتمال الصدق والكذب ممنوع وهذا لم أقف عليه لغير هذا القائل اذ هو معترض بأنه نقض للقواعد المقررة مع أنه لو قيل في قم ان معناه أنت مطلوب قيامك للزم أن يكون كذلك ولو سلمنا لصاق الفضاء اذ لم نجد بعد ذلك جملة انشائية أصلاً فتنبه لهذا المقام (قوله أوشبها) سيأتي أنه لو جعل متعلقاً بنحو زيد في الدار فعلاً كان جملة لا شبهها (قوله نحو قام زيد) هذا تمثيل للجملة ولا يصح جعلها خبراً اذ لا رابط فيها والأولى له أن يقول نحو قام أبوه من قولك زيد قام أبوه ويقول بعده نحو غلامه قائم من قولك زيد غلامه قائم واعلم أن الجملة التي كانت خبراً هي جملة صغرى وما كان الخبر فيه جملة هي جملة كبرى فقولك زيد قام أبوه ان جملة زيد إلى أبوه جملة كبرى لأن الخبر فيها جملة وجملة قام أبوه صغرى لأنها وقعت خبراً وأبوه غلامه منطلق من قولك زيد أبوه غلامه منطلق جملة كبرى باعتبار أن خبرها جملة وصغرى باعتبار أنها وقعت خبراً وأما جملة زيد إلى منطلق فكبرى لا محالة لأن خبرها جملة وجملة غلامه منطلق صغرى لا محالة لأنها وقعت خبراً وقولك قائم زيد لا كبرى ولا صغرى (قوله والمركب من فعل وفاعل يسمى الخ) أي سواء كان الفعل لفظاً كقام زيد أو تقديرًا نحو يا عبد الله اذ التقدير أدعو عبد الله على كلام يأتي في المنادى ان شاء الله تعالى عن الرازي وجملة فقرياً كذبتكم وكيف جاء زيد جملة فعلية (قوله من مبتدأ وخبر) أي سواء كان المبتدأ اسماً صريحاً نحو زيد قائم أو مؤولاً نحو وأن تصوموا خير لكم واعلم أن جملة ان قام زيد وما تصنع أصنع فعلية وجملة من يقيم أقم اسمية (قوله لأنه ليس جملة ولا شبهها) قديقال ان التعليل هو عين الدعوى فلا يفيد لأن الدعوى هي أن الخبر في هذه الأمثلة مفرد أي ليس بجملة ولا شبهها وعللها بقوله لأنه ليس جملة ولا شبهها أي لأنه مفرد في تعليل كونه مفرداً (قوله وغير المفرد) إضافة غير إلى ما بعده لا يفيد تعريفاً وكذا مثل لشدة توغلها في الابهام (قوله لأن شبه الجملة شيان) حاصل ما ذكره الشارح توضيحاً للمتن أن غير المفرد ما شبهه بالجملة وأما جملة والشبه بالجملة شيان والجملة شيان فالجواب أربعة (قوله والجملة شيان) اقتصر على ما ذكره تبعاً للمتن لأن ما وراءها كالفرعية لهما وسيأتي قريباً (قوله الجملة الاسمية والجملة الفعلية) مضى تعريفهما فلا تغفل (قوله الجار والمجرور والظرف) أي زمانياً أو مكانياً التامين والمراد بالتام ما تفهم بمجرد ذكره ما يتعلق هو به نحو زيد في الدار وعمر وعنده وخرج بقيد كونهما تامين نحو زيد بك وزيد مكاناً لعدم الفائدة اذ لا يتم معناها إلا بذكر متعلق خاص نحو زيد يعتكف مكاناً وعمر ومربك فالظرف التام بأن يفيد مع قطع النظر عن ملاحظة متعلقه وضح الاخبار به ثم ان كان متعلقه عاماً وجب حذفه أو خاصاً وجب ذكره والناقص ما لا يفيد كذلك ولا يصح الاخبار به عاماً كان متعلقه أو خاصاً فان صرح به صح الاخبار به ان أفاد بأن كان خاصاً وبهذا يظهر أن ذكر المتعلق الخاص لا يغني عن ذكر التام (فائدة) إذا كان متعلق الظرف عاماً واجب الحذف سمي الظرف مستقراً بفتح القاف لأنه اذا حذف المتعلق العام انتقل الضمير الذي كان مستقراً إليه كما هو مذهب البصريين إلى الظرف أي لاستقرار الضمير فيه وإذا كان متعلق الظرف خاصاً كالقيام والقعود وجب الحذف نحو يوم الجمعة صمت فيه أو جاز نحو يوم الجمعة جواباً لمن قال متى قمت سمي الظرف لغواً لأنه لم ينتقل إليه شيء فكأنه ألقى (قوله والفعل مع فاعله والمبتدأ مع خبره) أي والفعل مع مفعوله الذي لم يسم فاعله واسم كان وانما اقتصر على الفاعل اتكالا على المطولات ولأن النائب واسم كان قد جرى تسميتهم بالفاعل وأن هذا المكان للمبتدأ (تنبيه) الجملة اما نفس المبتدأ في المعنى فلا تحتاج إلى رابط يربطها بالمبتدأ نحو نطقى حسبي الله وكفى في نفس المبتدأ في المعنى المراد لأن المراد بالنطق المنطوق به وهو الله حسبي وكفى والتحقيق أن مثل هذا ليس من الاخبار بالجملة

بل بالمفرد على ارادة اللفظ كافي عكسه نحو لاحول ولا قوة الا بالله كنز من كنوز الجنة قاله في المغني خلافا لابن مالك حيث قال وان تكن اياه معنى اكنى * بها كنطق الله حسبي وكفى

واما غيره في المعنى فلا بد من رابط عائدا الى المبتدا وذلك بأن تشتمل على اسم بمعناه وهو اما بضميره مذكورا نحو زيد قام أبوه أو مقدر نحو السمن منوان بدرهم أي منه أو إشارة اليه نحو ولباس التقوى ذلك خير أو على اسم بلفظه ومعناه نحو زيد مازيدا أو على اسم أعم منه نحو زيد نعم الرجل وفاطمة نعمت المرأة (قوله متعلق بمحذوف) أي وجوبا ان كان متعلقه عاما ويجب ذكره اذا كان متعلقه خاصا كما قدمنا ﴿ تنبيه ﴾ يجوز تقدير الكون الخاص لدليل كما تقول بعد قول القائل زيد صلى في الجامع بل هو في المسجد أي صلى فيه وكما تقول بعد قوله زيد قعد مكان عمرو بل زيد مكان بكر وجاز حينئذ حذفه وما قيل يمتنع حذف الكون الخاص منتقضا باتفاقنا على جواز حذف الخبر عند وجود الدليل والله أعلم (قوله وفي الحقيقة الخبر الخ) صححه في التوضيح تبعا لطائفة لا الظرف والجار والمجرور فقط ولاها مع متعلقاتها وفي المغني وزعم الكوفيون وابنا طاهر وخروف أنه لا تقدير في نحو زيد عندكم وعمرو في الدار ثم اختلفوا فقال ابنا طاهر وخروف الناصب المبتدا وزعموا أنه يرفع الخبر اذا كان عينه نحو زيد أخوك وينصبه اذا كان غيره وأن ذلك مذهب سيويه وقال الكوفيون الناصب أمر معنوي وهو كونهما مخالفين للمبتدا ولا معول على هذين المذهبين اه فانظره (قوله ان قدر المحذوف فعلا) أي كما هو اختيار أكثر البصريين محتجين بأن المحذوف عامل في الظرف والمجرور والأصل في العامل أن يكون فعلا لأن العامل انما يعمل لا فتقاره الى غيره والأفعال أشد افتقارا لأنها أحداث تقتضي صاحبها وزمنا ومعلا وعلة فيكون افتقارها من جهة الأحداث ومن جهة التحقق ولا مدخل في الاسم الا الثاني (قوله وان قدر اسما مفردا) أي كما هو اختيار طائفة محتجين بأن الأصل في الاخبار أن يكون بالافراد ولا بن مالك في شرح الكافية أن كونه اسم فاعل أولى لوجهين أحدهما أن تقدير اسم الفاعل لا يحوج الى تقدير آخر لأنه واف بما يحتاج اليه المحل من تقدير خبر مرفوع وتقدير الفعل يحوج الى تقدير اسم الفاعل اذ لا بد من الحكم بالرفع على محل الفعل اذ اظهر في موضع الخبر والرفع المحكوم عليه به لا يظهر الا في اسم الفاعل الثاني أن كل موضع كان فيه الظرف خبرا وقدر تعلقه بفعل أمكن تعلقه باسم الفاعل وبعدها وما اذا الفجائية يتعين التعلق باسم الفاعل نحو أما عندك فزيد وخرجت فاذا في الباب زيد لأن أما واذا الفجائية لا يليهما فعل ظاهر ولا مقدر واذا تعين تقدير اسم الفاعل في بعض المواضع ولم يتعين تقدير الفعل في بعض المواضع وجب رد المحتمل الى ما لا احتمال فيه ليحذف الباب على سنن واحد قال الأشموني في شرح الألفية ولك أن تقول ما ذكره من الوجهين لا دلالة فيه لأن ما ذكره في الأول معارض بأن أصل العمل للفعل وأما الثاني فوجوب كون المتعلق اسم فاعل بعد أما واذا الفجائية انما هو لخصوص المحل كما أن وجوب كونه فعلا في نحو جاء الذي في الدار وكل رجل في الدار فله درهم كذلك لوجوب كون الصلة وصفة النكرة الواقعة مبتدأ في خبرها الفاء جملة على أن ابن جني سأل أبا الفتح الزعفراني هل يجوز اذا زيدا ضربه فقال نعم فقال ابن جني يلزمك ايلاء اذا الفجائية الفعل ولا يليها الا الأسماء فقال لا يلزم ذلك لأن الفعل ملزم الحذف ويقال مثله في أما فالمحذور ظهور الفعل بعدهما لا تقديره بعدهما لأنهم يغفرون في المقدرات ما لا يغفرون في الملفوظات اه والحاصل أن كلا استند الى أصل صحيح وهو أن المذهب الأول استند الى أن الأصل في عامل الظرف الفعل والثاني استند الى أن الأصل في الاخبار أن يكون بالمفرد لكن يرجح الثاني لأنه صرح به في بعض المواضع كقوله لك العزان مولاك عزوان يهن * فأنت لذي بجوحة الهون كائن

ولم يرد تصريح المتعلق بالفعل في كلام يستشهد به فهذا كاف في الرد على ايراد الأشموني (قوله فكأنهما أخذ طرفا) أي فلذا لا يسمى كل منهما جملة كما هو مذهب جمهور البصريين ولا مفرد كما هو اختيار ابن مالك بل جعل قسما برأسه كما هو مذهب ابن السراج (قوله حذف ذلك في كلامهم) ان قيل لم لم يقل شبيهين

متعلق بمحذوف تقديره كائن أو استقر (زيد عندك) هذا مثال للخبر اذا كان ظرفا واعرابه زيد مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة وعند ظرف مكان منصوب على الظرفية متعلق بمحذوف خبر المبتدا والتقدير كائن أو استقر عندك وعند مضاف والكاف مضاف اليه مبنى على الفتح في محل جر وفي الحقيقة الخبر هو المتعلق المحذوف وانما كان الجار والمجرور والظرف شبيهين بالجملة لأنه ان قدر المحذوف فعلا نحو استقر كان من قبيل الاخبار بالجملة وان قدر اسما مفردا نحو كائن كان من قبيل الاخبار بالمفرد فكأنهما أخذ طرفا من المفرد وطرفا من الجملة فلذا كانا شبيهين بالجملة شبيهين وبالمفرد فحذف ذلك في كلامهم من باب الاكتفاء

مثل سرايل تقيكم الحر
أى والبرد (وزيد قام
أبوه) هذا مثال للخبر
إذا كان جملة فعلية
واعرابه زيد مبتدأ
مرفوع بالضم الظاهرة
وقام فعل ماض وأبو فاعل
مرفوع بالواو لأنه من
الأسماء الخمسة وأبو
مضاف والهاء مضاف
اليه مبني على الضم في
عمل جر والجملة من
الفعل والفاعل في محل
رفع خبر المبتدأ (وزيد
جاريته ذاهبة) هذا
مثال للخبر إذا كان جملة
اسمية واعرابه زيد
مبتدأ مرفوع بالضم
الظاهرة وجاريته مبتدأ
ثان مرفوع بالضم
الظاهرة وجارية مضاف
والهاء مضاف اليه مبني
على الضم في محل جر
وذاهبة خبر المبتدأ
الثاني مرفوع بالضم
الظاهرة والمبتدأ الثاني
وخبره خبر المبتدأ الأول
والرابط بينهما الهاء من
جاريته والله أعلم
باب العوامل الداخلة
على المبتدأ والخبر
هذا الباب منعقد
للعوامل الداخلة على
المبتدأ والخبر

بالمفرد وحذف لفظ وشبهين بالجملة لا كتفاء أجيب بأنه لما كان الأصل في الاخبار الافراد جعلاً كأنهما
مفردان حقيقة فلم يقل شبهين بالمفرد لكن لما كان احتمالان بحسب المتعلق أنهما جملة قيل شبه الجملة فتدبر
اه أمير على الأزهرية وأمر بالتدبر إشارة الى أنه يخالف ما في كلام الشارح فان كلامه يرجع الى تسمية كونه
مفرداً أو كلام الشارح لا يرجع الى كل منهما بل يحتمل الى جعلهما شبهين بالمفرد وشبهين بالجملة على ما فهم
من كلامه مع يسير تأمل وحذف أحدهما لا كتفاء (قوله مثل سرايل تقيكم الحر) جمع سربال وهو
القميص وقوله أى والبرد هو ما عليه أكثر المفسرين من أنه من حذف المعطوف للعلم به أو اكتفى بأحد
الضدين لأهميته عندهم لأن الحر على أهل الحجاز أشد من البرد ونظيره يدك الخير أى والشر لأن الخير
مطلوب العباد من ربهم دون الشر كما في بعض التفاسير (قوله وزيد قام أبوه) مثله زيد ضرب غلامه فزيد
مبتدأ وضرب فعل ماض مبني للمجهول وغلامه نائب الفاعل لضرب والجملة من الفعل ونائب الفاعل في محل
رفع خبر المبتدأ وهو لفظ زيد ومثله زيد كان غلامه قائماً فزيد مبتدأ وكان فعل ماض ناقص متصرف
وغلامه اسم كان مرفوع به وقائماً خبره منصوب به والجملة من كان واسمه وخبره والمضاف اليه وخبره في محل
رفع خبر المبتدأ وهو لفظ زيد (قوله وزيد جاريته ذاهبة) انظر هل لا يجوز أن يكون جاريته بدل غلط تأمل
(قوله والمبتدأ الثاني) أى وهو لفظ وجاريته وقوله وخبره أى وهو ذاهبة وقوله خبر المبتدأ الأول أى وهو
لفظ زيد والرابط بين المبتدأ الثاني وخبره الضمير في ذاهبة فان فيه ضمير تقديره على وجه التسامح هي
(تنمة) قد يقرن الخبر بالفاء اذا كان المبتدأ موصولاً بفعل صالح للشرطية بأن خلا من علامة الاستقبال
كالسين وأداة الشرط ومن قد وما النافية أو بظرف متأول بجملة فعلية أو بمجرور كذلك أو نكرة موصوفة
بأحدهما نحو الذى يأتى أو هنا أو فى الدار فله درهم ونحو رجل يأتى أو هنا أو فى الدار فله درهم أو مضاف الى
الموصول أو الموصوف المذكور بشرط أن يكون المضاف الى الموصوف لفظ كل نحو غلام الذى يأتى أو كل
رجل يأتى فله درهم أو موصوف بالموصول المذكور نحو الرجل الذى يأتى فله درهم أو مضاف الى ذلك كغلام
الرجل الذى يأتى فله درهم وليت ولعل مانعان بالاتفاق وألحق سيبويه ان المكسورة بهما ورد بنحو قوله
تعالى ان الذين كفروا وماتوا وهم كفار فلن يقبل الآية وقد تدخل الفاء على خبر كل مضاف لغير ما مربةلة ومنه
كل أمر ذى بال الحديث المشهور والله سبحانه وتعالى أعلم

باب العوامل الداخلة على المبتدأ والخبر

أى غالباً فلا يرد أفعال الصيرورة فانه تارة تدخل على المبتدأ والخبر نحو صار زيد مصلياً فانه يقال زيد مصل
وتارة لا تدخل عليهما نحو يصير الفقير غنياً فانه لا يقال الفقير غنى مع ابقاء معناه فانه فاسد وقولنا مع ابقاء
معناه مخرج لأن يراد بذلك صيرورة الغنى فى المال فقيراً فى قولك صار الغنى فقيراً أى لكون قلبه لا يطمئن
فانهم ولا يرد أيضاً أفعال التصيير فانها تارة تدخل عليهما نحو واتخذ الله ابراهيم خليلاً فانه يقال فيه ابراهيم
صلى الله على نبينا وعليه وسلم خليل الله وتارة لا تدخل عليهما كجعلت الفقير غنياً فانه لا يقال الفقير غنى كما
مر ومثله صير الله المعدوم موجوداً وجعلت المحتاج غنياً (قوله الداخلة على المبتدأ) أى اذا لم يلزم التصدير
نحو من عندك ولا يلزم الحذف كالخبر عنه بنعت مقطوع نحو الحمد لله الحميد بالرفع ولا يلزم عدم التصرف
نحو طوبى للمؤمن ولا يلزم الابتدائية سواء كانت لنفسه نحو قولهم أقل رجل يقول ذلك الا زيد أم
لمصحوب لفظي كما بعد لولا الامتناعية واذا الفجائية نحو لولا زيد لهلك عمرو ورده بعضهم وخرجت
فاذا زيد بالباب فانظره (قوله والخبر) أى اذا لم يكن طلبياً ولا انشائياً فلا يقال كان زيداً ضربه ولا
كانت هند زوجتكها (قوله منعقد) جرت عادة القدماء وغيرهم من استعمال هذا اللفظ والأصل
عقدت الحبل عقداً بفتح العين من باب ضرب فانه عقد والعقدة ما عسكه ويوثقه ومنه عقد البيع وقول
الفقهاء لم تنعقد الصلاة واستعمل هذا اللفظ ابن يعيش فى تهذيبه فقال عقد باب الأفعال وعقد باب

المرفوعات الى غير ذلك والمعنى على هذا الوجه أن هذا الباب صار عقدة أى عملاً لمبحث العوامل الخ (قوله فتغيرها) الفاعل عائد الى العوامل والضمير البارز عائد للمبتدا والخبر (قوله وتنسخ حكمها السابق) أى من أن المبتدأ والخبر في الأصل مرفوعان والآن صاراً منصوبين أو غيره كما سيأتى (قوله ولهذا تسمى بالنواسخ) من النسخ وهو الازالة لازماً لتأخر المبتدأ والخبر وإنما أزيلت لانه عامل لفظى والابتداء عامل معنوى واللفظى أقوى من المعنوى والنسخ ظاهر فى معمولى ظننت وأخواتها وأما فى كان فى الخبر وفى ان فى الاسم وأما فى اسم كان وخبر ان فلان الرفع فىهما غير الرفع فى الأول وقيل هو باق على رفعه على ما سيأتى ان شاء الله تعالى (قوله وهى كان وأخواتها) أى ونظائرها شبه النظائر بالأخوات بجامع المجانسة فاستعير الأخوات للنظائر على وجه الاستعارة التصريحية الأصلية مميت أصلية لأنها جرت فى الجامد وتصريحية لأنها صرح بالمشبه به بخلاف الاستعارة المكنية فإنها يذكر المشبه وطى ذكر المشبه به كما فى قوله وإذا النية أنشبت أظفارها * ألفت كل تيممة لاتنفع

حيث شبه النية بالسبع تشبيها مضمراً فى النفس على سبيل الاستعارة بالكناية وطوى ذكر المشبه به وهو السبع ورمز إليه بشيء من لوازمه وهو الأظفار التى تلازم السبع وذكر الانشابة ترشيحاً كاهوميين فى عمله واعلم أن المصنف بدأ بكان لأنها أم الباب اذ حدثها وهو الكون يعم الجميع من أخواتها ولذا اختصت بزيادة أحكام وتصرفات وجواز حذف نون مضارعها منجز ما ووزنها فعل بفتح العين لا بضمها لحيى الوصف على فاعل لا فاعل قال ابن مالك وفعل أولى وفعل بفعل * كالضخم والجمل والفعل جمل ولا بكسرهما لحيى المضارع يفعل بالضم لا بالفتح وأما فضل بفضل بكسر العين فى الماضى وضمها فى المضارع فشاذ كفى المراح (قوله وظن وأخواتها) كذا فى نسخ الشرح المطبوعة وجميع نسخ المتن التى شرحها غير الشارح أبقاه الله بالسلامة بلفظ وظننت وأخواتها ولعله من تصرفات النسخ (قوله فإنها ترفع الاسم الخ) اعلم أن دخول هذه الأفعال على المبتدأ والخبر على خلاف القياس لأن الأفعال حقها أن تنسب معانيها الى المفرد لا الى الجمل فان ذلك للحروف نحو هل جاء زيد ولكنهم توسعوا فيها ونسبوا معانيها الى الجمل ورفعوا بها المبتدأ تشبيهاً بالفاعل وكان القياس أن لا تعمل لأنها ليست بأفعال حقيقة وإنما دخلت لتدل على تقييد الخبر بالزمان الذى ثبت له فاشتبهت بذلك الحروف فاذا قلت كان زيد قائماً فهو فى قوة أمس زيد قائم واذا قلت يكون زيد قائماً فهو فى قوة غدا زيد قائم الا أنه لما جىء بها لتقدير المبتدأ على صفة وهو الخبر أعمالوها فى الجزأين وما ذكره من نسبة الرفع الى هذه الأفعال هو مذهب البصريين وحجتهم أن كل فعل يرفع وقد نصب وقد لا ينصب وأما وجود فعل ينصب ولا يرفع فلا وقال أكثر الكوفيين انه لا عمل لها الا فى الخبر لأن الاسم لا يتغير عما كان عليه والصحيح الأول فكان وأخواتها تجدد رفعاً بدليل اتصال الاسم بها اذا كان ضميراً نحو وكانوا هم الظالمين والضمير بحسب الاستقراء إنما يتصل بعامله فلو قيل ان كان وأخواتها لا ترفع الاسم لقيام وكان هم الظالمين ويلزم على قول الكوفيين أن تكون الأفعال ناصبة لارافعة وهذا غير معهود فى الكلام كأم وأما الرد عليهم بأن العامل اللفظى أقوى من العامل المعنوى فلا ينهض عليهم لأن العامل فى المبتدأ عندهم ليس معنوياً بل هو لفظى وهو الخبر وتظهر ثمرة الخلاف فى كان زيد قائماً وعمرو جالساً فعلى مذهب الكوفيين لا يجوز للزوم العطف على معمولى عاملين مختلفين وعلى مذهب البصريين يجوز لأن العامل واحد اه شنوانى بزيادة (قوله الذى كان مبتدأ) أى قبل دخول هذه الأفعال (قوله ويسمى بعد دخولها اسمها) تسمية المرفوع اسمها تسمية اصطلاحية خالية عن المناسبة اذ المرفوع ليس اسمها لها حقيقة وإنما اصطلاحوا على تسميته بذلك وكذا المنصوب ليس خبراً لها حقيقة وإنما هو خبر لاسمها حقيقة فلا حاجة الى تقدير مضاف أى خبر اسمها واندفع الاعتراض بذلك من أن المرفوع ليس اسمها وإنما هو اسم للذى وضع له

فتغيرها وتنسخ
حكمها السابق ولهذا
تسمى بالنواسخ (وهى
كان وأخواتها) نحو
كان زيد قائماً (وان
وأخواتها) نحو ان زيداً
قائم (وظن وأخواتها)
نحو ظننت زيداً قائماً
(فأما كان وأخواتها
فإنها ترفع الاسم)
الذى كان مبتدأ
ويسمى بعد دخولها
اسمها

وقد يسمى المرفوع فاعلا والمنصوب مفعولا مجازا قال الشيخ خالد في شرح المتن وإنما لم يسموا المرفوع فاعلا أي حقيقة والمنصوب مفعولا لأن هذه الأفعال في حال نقصانها تجردت عن الحدث الذي من شأنه أن يصدر عن الفاعل ويقع على المفعول فصارت كالروابط ومن ثم سماها الزجاجة حروفا اهـ وقد مر في صدر الكتاب البحث عن الفخر الرازي فلتراجع ثمة (قوله وتنصب الخبر) أي باتفاق وإن اختلفوا في نفس المنصوب فقال القراء هو شبهه بالحال وبقي الكوفيين حال حقيقة وعلى مذهبهم أين خبر المرفوع وهل يقال سدت الحال مسده والبصريون شبهه بالمفعول وهو الصحيح لوروده باطراد معرفة وجامدا وأما اعتراض الكوفيين عليهم بأنه لو كان مشبها بالمفعول لم يقع جملة ولا ظرفا ولا جارا وعجورا فأجيب عنه بأن المفعول قد يكون جملة وذلك بعد القول وفي التعليق وأما الظرف وشبهه فليسا الخبر على الأصح وإنما الخبر متعلقهما المحذوف وهو اسم مفردة قاله الدماميني اهـ صبان قال الفقير وقوله وهل يقال سدت الحال محل الخبر قلت نعم لعدم المانع مع وروده في ضرب العدم مسيئا وقوله وفي التعليق أي في باب ظن وقد يقع بعدها المبتدأ والخبر مرفوعين فيكون اسمها ضمير شأن مستترا فيها والجملة بعدها خبر نحو كان زيد قائم أي الشأن زيد قائم قال الشاعر

إذا مت كان الناس نصفان شامت * وآخر مثنى بالذي كنت أصنع
ويجوز أن يخرج على لغة من نصب المثنى بالآلف وفي الحديث لا وتران في ليلة قيل كان ملغاة ولا أسوة لي به
إذا ما يمكن التخريج على لغة من تقدم أو التأويل المار لا يتجاسر على الغائه (قوله وهي كان) وما عطف عليها
ونظيره قوله في صدر الكتاب وهي من وقد مر ما يتعلق بهذا المقام فائدة عظيمة عند قول المصنف في مبحث الجوازم ولا في النهي فلتراجع ثمة (قوله كان) تختص من بين أخواتها بأمور منها جواز زيادتها ماضيا بين
شيتين ليسا جارا وعجورا قال ابن مالك وقد تزايد كان في حشو كما * كان أصح علم من تقدما
ومنها حذفها وإبقاء الخبر وهو كثير بعد ان ولو وقال الحريري في مقاماته

فان وصلا ألد به فوصل * وان صرما فصرم كالطلاق

قال في شرحه هو نظير قولهم المرء يحزى بعمله ان خيرا خيرا وان شرافشر قال وهذه المسألة أودعها سيويه كتابه وجوز في أعرابها أربعة أوجه أحدها وهو أوجهها أن تنصب خيرا الأول وترفع الثاني وتنصب شرا الأول وترفع الثاني ويكون تقديره ان كان عمله خيرا جزاؤه خير وان كان عمله شرا جزاؤه شر فتنبص الأول على أنه خبر كان وترفع الثاني على أنه خبر مبتدأ محذوف وقد حذف في هذا الوجه كان واسمها لدلالة حرف الشرط الذي هو ان على تقديرهما وحذفت أيضا المبتدأ لدلالة الفاء التي هي جواب الشرط عليه لأنه كثيرا ما يقع بعدها والوجه الثاني أن تنصبهما جميعا والتقدير ان كان عمله خيرا فهو يحزى خيرا وان كان عمله شرا فهو يحزى شرا والوجه الثالث أن ترفعهما جميعا والتقدير ان كان في عمله خير جزاؤه خير ويجوز أن تجعل كان تامة على حد قوله تعالى وان كان ذو عسرة فنظرة الى ميسرة والوجه الرابع وهو أضعفها أن ترفع الأول وتنصب الثاني والتقدير ان كان في عمله خير فهو يحزى خيرا اهـ بحذف وبالمعنى وفي الحديث قول النبي صلى الله عليه وسلم لمريد النكاح التمس ولو خاتما من حديد أي التمس شيئا ولو كان ما تلتسمه خاتما من حديد قال ابن مالك ويحذفونها ويقون الخبر * وبعد ان ولو كثيرا إذا اشهر

ومنها حذفها مع إبقاء اسمها وخبرها بعد أن وزيادة ماعوضا عنها قال ابن مالك

وبعد أن تعويض ماعنها ارتكب * كمثل أما أنت برا فاقتراب

فإن مصدرية وماعوض عن كان وأنت اسمها وبرأ خبرها والأصل لأن كنت برا ومنها جواز حذف نون مضارعها المحزوم بالسكون غير متصل بضمير نصب ولا ساكن نحو ولم أك بغيا قال ابن مالك ومن مضارع لكان منجزم * تحذف نون وهو حذف ما التزم

(قوله كان فعل ماض ناقص) الأولى أن يزيد متصرف لأنه من وظيفته (قوله لأنها لا تكتفى بالمرفوع) بناء

(وتنصب الخبر) وهو الذي كان خبرا للمبتدأ ويسمى بعد دخولها خبرها (وهي) أي كان وأخواتها (كان) نحو وكان الله غفورا رحيا وأعرابه كان فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر ولفظ الجملة اسمها مرفوع بها وعلامة رفعه الضمة الظاهرة وغفورا خبرها منصوب بها وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ورحيا خبر بعد خبر منصوب بالفتحة الظاهرة وسميت هذه الأفعال ناقصة لأنها لا تكتفى بالمرفوع

على القول بأن التمام الاستغناء بالمرفوع عن الخبر فيقال له فاعل حقيقة وهو الصحيح عند ابن مالك وعلى القول بأن التمام الدلالة على الحدث والزمان فيقال سميت ناقصة لدالتها على الزمان فقط قيل الصحيح أنها كلها دالة على الحدث الاليس وأبطل ابن مالك المذهب الثاني بعشرة أمور ذكرها في شرح التسهيل أحدها أن الحكم بكونها أفعالا يستلزم دلالتها على الحدث لأن الحدث جزء ماهية الفعل الثاني لودلت على الزمان فقط لا يمكن تركيب جملة من بعضها ومن اسم معنى الثالث لو لم تكن دالة على الحدث لم يميز بعضها عن بعض الرابع لو لم تكن دالة عليه لم تدخل عليها أن المصدرية نحو ألا أن تكونا ملكين ولم ينطق بعدها بالمصدر الصريح الخامس لو لم تدل عليه لم يبين منها اسم فاعل لأنه لا دلالة فيها على الزمان بل على الحدث السادس أنها لو لم تدل عليه لم يبين منها أمر لأنه لا يبنى مما لا دلالة فيه على الحدث السابع أن دلالة الفعل على الحدث أقوى من دلالة على الزمان لأن الأولى لا تتغير بالقرائن بخلاف الثانية فالأولى أولى بالبقاء الثامن أن من جعلتها دام ومن شرط أعمالها تقدم ما المصدرية عليها ومن لوازم ذلك تقدير المصدر التاسع من جعلتها انفك ولا بد معها من ناف فلو لم يدل على الحدث الذي هو الانفك لك لزم أن يكون معنى انفك زيد غنيا مازيد غنيا في وقت من الأوقات الماضية وذلك نقيض المراد العاشر الأصل في كل فعل الدلالة على الحدث فالحكم بالخروج عن الأصل لا يقبل بلا دليل اه فأكبى ويس عليه (قوله بل لا يتم معناها الا بالمنصوب) ﴿ تنبيه ﴾ نحو كان زيد قائما يحتمل التمام فقائما حال بخلاف كان زيد أخاك لامتناع كون الحال معرفة ألا أن تجعل كان بمعنى كفل فأخاك مفعول وكذا يتعين النقص في وكونك اياه لما ذكره الآن يجعل الأصل وكونك تفعله فالفعل حال فلما حذف انفصل الضمير اه خ ض (قوله وأمسى) هي فعل لاتصالها بالتاء قال كعب رضى الله عنه أمست سعاد بأرض لا يبلغها * الالتقاء النجيات المراسيل

قال ابن هشام في شرح هذا البيت يحتمل أن تكون بمعنى صارت اه ومعنى أمسى اتصاف الخبر عنه بالخبر في المساء وتستعمل تامة بمعنى دخل في المساء كقوله تعالى فسبحان الله حين تمسون وحين تصبحون أى حين تدخلون في المساء ويجوز توسط الخبر بينها وبين الاسم تقول أمسى مصليا زيدا ويجب في أمسى في الدار صاحبها ويمتنع في أمسى صاحبي عدوى وكذا أمسى غلام هند مغضبا (قوله فعل ماض ناقص) أى متصرف كما سيأتى (قوله وأصبح) هي فعل لاتصالها بتاء التأنيث قال أبو النجم قد أصبحت أم الحيار تدعى * على ذنبا كله لم أصنع

ومعناها اتصاف الخبر عنه بالخبر في الصباح وتستعمل تامة بمعنى دخل في وقت الصباح كآلية المقدمة (قوله أصبح) فعل ماض ناقص أى متصرف كما سيأتى ويجوز أن يتوسط خبرها بين الاسم وبينها تقول أصبح مصليا زيدا ويجب في قولك أصبح في الدار صاحبها ويمتنع في أصبح صاحبي عدوى وفي أصبح غلام هند مغضبا كما مر (قوله وأضحى) معناها اتصاف الخبر عنه بالخبر في وقت الضحى وهي ما بين طلوع الشمس قدر رمح إلى الزوال وتستعمل تامة بمعنى دخل في وقت الضحى نحو أضحينا أى دخلنا في وقت الضحى وجوز ابن هشام في شرح بانت سعاد الوجهين في قول كعب رضى الله عنه

شجت بذى شيم من ماء محنية * صاف بأبطح أضحى وهو مشمول

والشيم البرد الشديد والمحنية عبارة عما انعطف من الوادي ويجوز التوسط أيضا في قولك أضحى مصليا زيدا ويجب في أضحى في الدار صاحبها ويمتنع في أضحى صاحبي عدوى وأضحى غلام هند مغضبا كما تقدم (قوله وظل) فعل ماض ويجوز إذا أسندته إلى نفسك حذف أحد التلئين تقول ظللت صائما وظلت صائما قال تعالى فظلمت نفسكهون وقرئ فظلمت على الأصل ومعناها اتصاف الخبر عنه بالخبر نهارا وتستعمل تامة بمعنى دام واستمر نحو ظل اليوم أى دام ظله واستمر ويجوز توسط الخبر بينها وبين الاسم تقول ظل

بل لا يتم معناها الا بالمنصوب (وأمسى) نحو أمسى زيد غنيا واعرابه أمسى فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر وزيد اسمها مرفوع بالضممة الظاهرة وغنيا خبرها منصوب بالفتحة الظاهرة (وأصبح) نحو أصبح البرد شديدا واعرابه أصبح فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر البرد اسمها مرفوع بالضممة الظاهرة وشديدا خبرها منصوب بالفتحة الظاهرة (وأضحى) نحو أضحى الفقيه ورعا واعرابه أضحى فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر الفقيه اسمها مرفوع بالضممة الظاهرة وورعا خبرها منصوب بالفتحة الظاهرة (وظل) نحو ظل زيد صائما واعرابه ظل فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر وزيد اسمها مرفوع بالضممة الظاهرة وصائما خبرها منصوب بالفتحة الظاهرة

قائما زيد ويجب في ظل في الدار صاحبها ويمتنع في ظل صاحبي عدوى وفي ظل غلام هند مغضبا كما أسلفنا
(قوله وبات) قال الدنوشري قال في القاموس وبات يفعل كذا يبيت ويات بيتا وياتا ومبيتة وبيتوة
أي يفعله ليلا وليس من النوم انتهى ومعنى قوله وليس من النوم أي وليس الفعل من النوم أي وليس نوما
فاذا نام ليلا لا يصح أن يقال بات ينام وبعضهم فهم قوله وليس من النوم على غير هذا الوجه وقال معناه وليس
ما ذكر من المصادر من النوم أي ليس معناه النوم فليتأمل ويجوز أن يقال على هذا بات زيد نائما اه
يس على التوضيح وتستعمل تامة بمعنى عرس بتشديد الراء أي نزل نزول استراحة من غير إقامة ليلا كقول
عمر رضي الله عنه أمارسول الله صلى الله عليه وسلم فقد بات بمني أي عرس بها وقد تكون بمعنى نزل قالوا
بات بالقوم أي نزل بهم ليلا ويجوز توسط خبرها بينها وبين اسمها تقول بات ساهرا زيد ويجب في بات
في الدار صاحبها (قوله وصار) وهي التحول والانتقال وتستعمل تامة بمعنى انتقل نحو صار الأمر اليك
أي انتقل وقد تأتي بمعنى رجع نحو ألقى الله تصير الأمور أي ترجع ﴿ تنبيه ﴾ مثل صار في العمل ما وافقها
في المعنى من الأفعال وذلك كآض نحو قوله ربيته حتى إذا تمعدا * وآض فهذا كالحصان أجردا
ورجع وفي الحديث لا ترجعوا بعدي كفارا وعاد نحو قوله

وكان مضى من هديت برشده * فله مغو عاد بالرشد آمرا

واستحال وفي الحديث فاستحالت غربا أي دلوا عظيمة وقعدومنه قوله تعالى فتقدم مذموما مخذولا كما قال
الزغشري وحار نحو قوله وما المرء إلا كالشهاب وضوئه * يحور رمادا بعد اذ هو ساطع
وارتد ومنه قوله تعالى ألقاه على وجهه فارتد بصيرا وتحول نحو

وبدلت قرحا داميا بعد صحة * فبالك من نعمي تحولن أبوسا

وغدا وراح وفي الحديث لرزقكم كما يرزق الطير تغدو خماصا وتروح بطانا وقد نظم هذه الأفعال الامام الحضري
بقوله بمعنى صار في الأفعال عشر * تحول آض عاد ارجع لتغتم

وراح غدا استحال ارتد فاقعد * وحار فهاكها والله أعلم

(قوله وليس) هي لنفي الحال عند الاطلاق والتجرد عن القرينة قال في المغنى هي فعل لا يتصرف وزنه
فعل بالكسر ثم التزم تخفيفه ولم يندره فعل بالفتح لأنه لا يخفف ولا فعل بالضم لأنه لم يوجد في يائي العين
الإفريقي وسمع لست بضم اللام فيكون على هذه اللغة كهيؤ وزعم ابن السراج أنه حرف بمنزلة ما وتابعه
الفارسي في الحليات وابن شقير وجماعة والصواب الأول بدليل لست ولستما ولستن وليسوا وليست ولسن اه
ويجوز أن يتوسط خبر ليس بينها وبين الاسم نحو قوله

سلى ان جهلت الناس عنا وعنهم * فليس سواء عالم وجهول

وقرأ حمزة وحفص ليس البر أن تولوا بنصب البر قال ابن عقيل والأشموني أنه نقل صاحب الارشاد
خلافًا في جواز تقديم خبر ليس على اسمها قالوا والصواب جوازه اه ويمتنع في ليس صاحبي عدوى وليس
غلام هند مغضبا ويجب في نحو ليس في الدار صاحبها كما مر وهي ناقصة أبدا لا تستعمل تامة حتى
في نحو ليس الطيب إلا المسك وإن رفعه بنو تميم حملا لها على مافي الإهمال عند انتقاض النفي (قوله
وما زال) أي ماضى يزال لأن ماضى يزال بفتح الياء فعل تام متعد إلى مفعول واحد ومعناه ماز تقول
زل ضأنك من معزك أي ميز بعضها من بعض ومصدره الزيل كالضرب ولأن ماضى يزال فعل تام
أيضا لازم وبابه نصر ومعناه الانتقال تقول زل عن مكانك أي انتقل عنه ومنه إن الله يمسك السموات
والأرض أن تزولا ومصدره الزوال قال في التصريح وحكى الفراء والكسائي لزال الناقصة مضارعا
آخر وهو يزال فيكون مشتركا بين التام والناقص بل قال الفراء غيرت زال الناقصة من زال
التامة بتحويلها إلى فعل بكسر العين بعد أن كانت فعل بفتح العين فرقا بين التام والناقص اه

(وبات) نحو بات زيد
ساهرا واعرابه بات
فعل ماض ناقص يرفع
الاسم وينصب الخبر
وزيد اسمها مرفوع
بالضمة الظاهرة وساهرا
خبرها منصوب بالفتحة
الظاهرة (وصار) نحو
صار السعر رخيضا
واعرابه صار فعل
ماض ناقص يرفع الاسم
وينصب الخبر السعر
اسمها مرفوع بالضمة
الظاهرة ورخيضا
خبرها منصوب بالفتحة
الظاهرة (وليس) نحو
ليس زيد قائما واعرابه
ليس فعل ماض ناقص
يرفع الاسم وينصب
الخبر زيد اسمها
مرفوع بالضمة الظاهرة
وقائما خبرها منصوب
بالفتحة الظاهرة (وما
زال) نحو مازال زيد عالما
واعرابه مانافية وزال

ولا تستعمل تامة قال في التصريح وذهب أبو علي في الحليات الى أن زال تكون تامة نحو ما زال زيد عن مكانه
 أي لم ينتقل عنه اه (قوله وما زال وما انفك وما فتى وما برح) شرط اعمال هذه الأربعة أن يتقدمها نفي أو نهي
 أو دعاء مثالها بعد النفي ولا يزالون مختلفين ولن نبرح عليه عاكفين ومنه تالله تفتؤ تذكر يوسف والأصل
 لا تفتؤ وبعد النفي بالفعل قوله ليس ينفك ذا غنى واعتزاز * كل ذى عفة مقل قنوع
 وبعد الفعل العارض للنفي قوله قلما يبرح اللبيب الى ما * يورث الحمد داعيا أو مجيا
 وبعد الفعل المستلزم للنفي نحو أبيت أزل أستغفر الله أي لأزال قاله الفراء كما في التصريح وبعد النهي قوله
 صاح شمر ولا تزل ذا كرم الو * ت فنيانه ضلال مبين
 وبعد الدعاء قوله ألا يا سلمى يادارمى على البلا * ولا زال منها بجر عائلك القطر

(قوله وما دام) وهى موضوعة للدلالة على استمرار خبرها وجملة مادام معناها توقيت أمر بمدة الصاف
 اسمها بخبرها وشرط عملها أن يتقدمها ما المصدرية الظرفية ولا يلزم من وجود المصدرية الظرفية وجود
 العمل المذكور بدليل قوله تعالى مادامت السموات والأرض اذ لا يلزم من وجود الشرط وجود المشروط
 ولا توجد الظرفية بدون المصدرية (قوله لنيايتها عن الظرف) أى لأجل كونها نائية عن الظرف قال
 ابن ثابت فى شرح البردة أما كونها مصدرية فظاهر وأما كونها ظرفية فلم نر حرافظا لأن الظروف كلها
 أسماء ويجب أن ما حيث كانت مصدرية كانت مع ما بعدها كصریح المصدر وصریح المصدر ينوب
 عن الظرف فى اعرابه مع الدلالة عليه فكأنه مؤدله فيسمى مصدرا لذاته وظرفا لنيايته عن الظرف
 نحو جئت طلوع الشمس أى وقت طلوعها حذف لفظ وقت وناب طلوع منابه فيعرب ظرفا وذلك من باب
 حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه فلم تكن ظرفا بل هى كالمصدر نائية عن ظرف نياية مضاف اليه عن
 مضاف اه أبو النجاء (تنبيه) تقديم أخبارهن عليهن جائز عند البصريين قال تعالى أهؤلاء اياكم كانوا
 يعبدون وأنفسهم كانوا يظلمون فان تقديم المعمول يؤذن بجواز تقديم العامل قال الشيخ خالد وهو غير
 لازم فان البصريين أجازوا زيدا عمرو وضرب مع قولهم لا يتقدم الخبر اذا كان فعلا فأجازوا وتقديم المعمول
 ولم يجزوا تقديم العامل وفى التنزيل فأما اليتيم فلا تقهر فتقدم معمول الفعل مع أن الفعل لا يجوز تقديمه
 لان أمالا يليها فعل قاله الموضح فى الحواشى اه ولا يجوز تقديم خبر دام عليها اتفاقا وكذا ليس عند جمهور
 البصريين وأجازوه بعض من قدماء البصريين والفراء وابن برهان والزحشرى والشلوبين وابن عصفور
 من المتأخرين محتجين بنحو قوله تعالى ألا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم قال الجمل وفى السمين وقال
 الشيخ وقد تتبعت جملة دواوين العرب فلم أظفر بتقديم خبر ليس عليها ولا بتقديم معموله الامادل عليه
 ظاهر هذه الآية اه وأجاب ابن هشام بأن المعمول ظرف فيتسع فيه ما لا يتسع فى غيره والشيخ خالد بأن
 يوم معمول محذوف تقديره يعرفون يوم يأتيهم وليس مصروفا جملة حالية مؤكدة أو مستأنفة أو بأن يوم
 فى محل رفع على الابتداء وبني على الفتح لضافته الى جملة يأتيهم وليس مصروفا خبره (قوله وما تصرف
 منها) وهى فى التصرف على ثلاثة أقسام ما لا يتصرف بحال وهو ليس باتفاق ودام عند الفراء وكثير من
 المتأخرين وما يتصرف تصرفا ناقصا وما تقدمه النفي أو شبهه فانه لا يستعمل منه أمر ولا مصدر ودام عند
 الأقدمين وقليل من المتأخرين فانهم أثبتوا لها مضارعا وما يتصرف تصرفا تاما وهو الباقي كقوله

يبدل وحلم ساد فى قومه الفتى * وكونك اياه عليك يسير

وقوله وما كل من يبدى البشاشة كائنا * أخاك اذا لم تله لك منجدا

وقوله قضى الله يا أسماء أن لست زائلا * أحبك حتى يغمض العين مغمض

(تنبيه) لا يحىء منها اسم مفعول على الصحيح وأما قول سيويه مكون فيه فقال فى شرح اللجة ان

فعل ماض ناقص يرفع
 الاسم وينصب الخبر
 وزيد اسمها مرفوع
 بالضمّة الظاهرة
 وعالما خبرها منصوب
 بالفتحة الظاهرة
 (وما انفك) نحو
 ما انفك عمرو جالسا
 (وما فتى) نحو ما فتى
 بكر محسنا (وما برح)
 نحو ما برح محمد كريما
 واعراب الجميع مثل
 اعراب ما زال زيد عالما
 (وما دام) نحو لا أصبحك
 مادام زيد مترددا
 اليك واعراب مادام
 ما مصدرية ظرفية
 ودام فعل ماض
 ناقص يرفع الاسم
 وينصب الخبر وزيد
 اسمها مرفوع بالضمّة
 الظاهرة ومترددا
 خبرها منصوب بالفتحة
 الظاهرة واليك
 جار ومجرور متعلق
 بمترددا وميت ما هذه
 ظرفية لنيايتها عن
 الظرف ومصدرية
 لأنها تسبك ما بعدها
 بمصدر اذ التقدير مدة
 دوام زيد مترددا
 اليك (وما تصرف منها)
 يعنى أن ما تصرف من
 هذه الأفعال يعمل عمل
 ماضيا من كونه يرفع
 الاسم وينصب الخبر

(نحو كان ويكون وكن) فالأول ماض والثاني مضارع والثالث أمر وكلها ترفع الاسم وتنصب الخبر (وأصبح ويصبح وأصبح) مثل الأول ماض ومضارع وأمر (تقول) (١٤٢) في عمل الماضي (كان زيد قائما) وتقدم أعرابه وتقول في عمل المضارع يكون زيد

قائما وأعرابه يكون فعل مضارع ناقص من متصرفات كان الناقصة يرفع الاسم وينصب الخبر وزيد اسمها مرفوع بالضممة الظاهرة وقائما خبرها منصوب بالفتحة الظاهرة وتقول في عمل الأمر كن قائما وأعرابه كن فعل أمر ناقص من متصرفات كان الناقصة يرفع الاسم وينصب الخبر واسمها ضمير مستتر وجوبا تقديره أنت وقائما خبرها منصوب بالفتحة الظاهرة وقس الباقي مما يتصرف (وليس عمرو شاخصا) وأعرابه ليس فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر عمرو اسمها مرفوع بالضممة الظاهرة وشاخصا خبرها منصوب بالفتحة الظاهرة وليس لا تستعمل إلا بصيغة الماضي ليس لها مضارع ولا أمر ولا مصدر ولهذا ذهب بعضهم إلى أنها حرف نفي وليست فعلا ولكن مذهب الجمهور أنها فعل ماض لأنها تقبل تاء التأنيث

أبأفتح سأل أباعلى عنه فقال ما كل داء يعالجه الطبيب اه صبان (قوله نحو كان ويكون وكن وأصبح ويصبح وأصبح) مثل المصنف رحمه الله تعالى للماضي والمضارع والأمر ولم يمثل لغبرها ولها مصادر فمصدر كان الكون والكيونة ومصدر أضحى وأمسى وأصبح الاضحاء والامساء والاصباح ومصدر صار الصير والصورورة ومصدر بات البيات والبيتوتة ومصدر ظل الظلول قاله أبو حيان اه تصريح (قوله مثل الأول) بالرفع خبر لمبتدا محذوف أي هذا مثل الأول في ترتيبه أو بالنصب أي كمثل الأول في ذلك وقوله ماض ومضارع وأمر خبر مبتدآت محذوفات تقديرها الأول ماض والثاني مضارع والثالث أمر فافهم (قوله يكون زيد قائما) مثله ولم أك بغيا أصله لم أكن حذف النون للجزم جوازا كما قدمنا (قوله كن قائما) مثله كونوا حجارة أو حديدا وأصله كون ثم حذف الواو لالتقاء الساكنين فصار كن ولما اتصل بضمير الجماعة عادت الواو لعدم ذلك الالتقاء (قوله من متصرفات كان الناقصة) أي بخلاف قوله تعالى كن فيكون فإن الظاهر كونها من متصرفات كان اللازمة وكذا قوله فيكون (قوله وقس الباقي مما يتصرف) أي فتقول في أصبح يصبح زيد قائما وأصبح مصليا وفي أمسى يمسي تقول * يمسي ويصبح غرار أو مغرورا * وأمسى قائما (قوله وليس عمرو شاخصا) أي ذاهبا أو حاضرا فإن الشخوص يأتي بمعنى السفر وبمعنى الحضور كما قاله الفيشي اه أبو النجاء (قوله يرفع الاسم) هنا وما قبله عائد لقوله فعل ماض إلى آخره وقوله اسمها عائد للليس (قوله وليس لا تستعمل إلا بصيغة الماضي) أي فليست بمتصرفة (قوله ولهذا ذهب بعضهم) وهو ابن السراج والفارسي وأبو بكر ابن شقير وقوله إلى أنها حرف قد قدمنا الجواب في باب الأفعال فلترجع ثمة إن شئت (قوله ولا حاجة إلى الإطالة بكثرة الأمثلة) أي إذ قد يفهم الذكي بمثال واحد ما لا يفهم الغبي بألف شاهد ﴿فائدة﴾ اعلم أن اللفظين اللذين تسلط عليهما العامل إذا كانا معرفتين فالعلوم هو الاسم والمجهول هو الخبر تقول كان زيد أخا عمرو ولمن علم زيدا وجهل أخوته لعمرو وكان أخو عمرو زيدا لمن كان بالعكس وإذا كانا نكرتين ولكل منهما مسوغ للاخبار عنهما فأنت بالخيار تقول كان أخ لزيد أخا لبكر وكان أخ لبكر أخا لزيد فإن كان لأحدهما فقط جعل اسما وإذا كانا مختلفين فاجعل المعرفة اسما والنكرة خبرا وأما قوله * يكون مزاجها عسل وماء * فضرورة (قوله وأما إن وأخوتها) أي نظائرهما كما قدمنا (قوله تنصب الاسم) اتفاقا ويشترط في اسمها مامر في أول الباب فلو كان الاسم محذوفا نحو الحمد لله الحميد برفع الحميد على أنه خبر لمبتدا محذوف أو واجب الابتداء كما يعمن أو واجب التصدير كأي وكم لم تنصب هذه الأحرف (قوله الذي كان مبتدأ) أي قبل دخول هذه الأحرف (قوله وترفع الخبر) يشترط في الخبر مامر في أول الباب فلو كان طلبيا نحو زيد اضربه لم ترفعه هذه الأحرف قال يس وصحح ابن عصفور وقوع الطلب خبرا كقوله

ان الذين قتلتم أمسى سيدهم * لا تحسبوا ليلهم عن ليلكم ناما

فلا تحسبوا جملة نهى وقعت خبرا لان قبل ويجوز أن يكون الخبر محذوفا تقديره تهيأوا لكم ونحوه اه قال الشيخ خالد الآن يكون الاستفهام جوابا بحكى من كلامهم ان أين الماء والعشب جوابا لمن قال ان في موضع كذا الماء والعشب قاله أبو حيان اه ﴿تنبيه﴾ إذا أتى بعد اسم ان ولكن وخبرها بعاطف جاز في الاسم الذي بعدها وجهان الأول نصب عطفا على اسمها تقول ان زيدا قائم وعمرا وقام الناس لكن عمرا جالس وبكرا والثاني الرفع عطفا على محل اسمها لأنه في الأصل مرفوع لكونه مبتدأ فتقول ان زيدا قائم وعمرو وقام الناس لكن عمرا جالس وبكر وقيل انه مبتدأ خبره محذوف تقديره كذلك

إلى ساكنة نحو ليست هند جالسة وقوله (وما أشبه ذلك) يعني أن ما كان مشبها لهذه الأمثلة فهو مثلها في العمل وأجاز والاعراب نفسه عليه ولا حاجة إلى الإطالة بكثرة الأمثلة (وأما ان وأخواتها فأنها تنصب الاسم) وهو الذي كان مبتدأ (وترفع الخبر

وأجاز بعضهم الرفع قبل الكمال مستدلا بقوله تعالى ان الذين آمنوا والذين هادوا والصائبون والنصارى من آمن (قوله الذي كان مرفوعا بالابتداء) أى قبل دخولها فبعد دخولها الرفع له هذه الأحرف على الأصح عند البصريين وذهب الكوفيون الى أن هذه الأحرف لا تعمل في الخبر وإنما هو مرفوع بما كان مرفوعا به قبل دخولها وهو الابتداء قال الشيخ خالد ولكل من الفريقين حجة فحجة البصريين أن لهذه الأحرف شبهة بكان الناقصة في لزوم دخولهن على الابتداء والخبر والاستغناء بهما فعملن عملها معكوسا ليكون الابتداء والخبر معهن كمفعول قدم وفاعل أخرتيتها على الفرعية وحجة الكوفيين أنه لا يجوز ان قائم زيدا ولو كان الخبر معمولا لجاز أن يليها اه (قوله ان) بكسر الهمزة وقد تخفف جوازا تخفيفا تهمل كثيرا نحو وان كل لما جميع لدينا محضرون في قراءة من خفف لما فإزائدة وأعملت قليلا نحو وان كلاما ليو فيهم في قراءة من خفف ان ولما وما كماله الرضى زائدة أتى بها للفصل بين لام الابتداء ولام القسم وتلزم لام الابتداء بعد المهملة فرقا بينها وبين ان النافية وقد تحذف لقريئة كقوله

أنا ابن أبة الضيم من آل مالك * وان مالك كانت كرام المعادن

ومعنى أبة الضيم ممتنى الظلم قال ابن مالك

وخففت ان قبل العمل * وتلزم اللام اذا ما تهمل

وربما استغنى عنها ان بدا * مانطق أرادته معتمدا

وأكثر وقوع الفعل بعدها كونه مضارعا ناسخا نحو وان كانت لكيرة الاعلى الخاشعين (قوله وأن) بالفتح وقد تخفف فيبقى العمل ويجب كون اسمها مضمرًا محذوفًا وكون خبرها جملة نحو وآخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين وقد يظهر اسمها اضطرارا كقوله

بأنك ربيع وغيث مريع * وأنتك هناك تكون الثمالة

والثمال بكسر المثلثة الغياث قال ابن مالك

وان تخفف أن فاسمها استكن * والخبر اجعل جملة من بعد أن

(قوله ولكن) قال ابن هشام في التوضيح مع الشيخ خالد في شرحه وتخفف لكن قهمل وجوب الزوال اختصاصها بالجملة الاسمية ولياين لفظها لفظ الفعل نحو فلم تقتلوهم ولكن الله قتلهم وعن يونس والأخفش جواز الاعمال قياسا على أن ولم يسمع من العرب ما قام زيد لكن عمرا قائم بنصب عمرو وما ورد عن يونس أنه حكى فيها العمل فهي رواية لا تعرف والفرق بينهما وبين ان زوال الاختصاص اه (قوله وكأن) أصلها ان بكسر الهمزة فدخلت عليها الكاف الجارة في الأصل فصارتا كلمة واحدة وانتسخ الأصل ولا تتعلق الجارة بشيء ولا تجر ما بعدها وقد تخفف ويبقى عملها استصحابا للأصل كقوله

وصدر مشرق اللون * كأن ثدييه حقان

وقد نوى خبرها كقوله أفدالترحل غير أن ركابنا * لما نزل برخالنا وكأن قد

أى وكأن قد زالت وقوله تعالى كأن لم تغن بالأمس قال ابن مالك

وخففت كأن أيضا فنوى * منصوبها وثابتا أيضا روى

(قوله وليت) قال في المغنى قال الفراء وأصحابه وقد تنصب المبتدأ والخبر كقوله * ياليت أيام الصبار واجعا * اه وفي يس على التوضيح قال أبو حيان في شرح التسهيل ويقال لت بابدال الياء تاء وادغام التاء في التاء اه (قوله ولعل) أصلها عل واللام في أولها زائدة للتوكيد ويقال لها لغتان بمعنى واحد تقول عليك تفعل ولعلك تفعل كما يؤخذ من الصحاح واللام على مفتوحة أو مكسورة كفى المغنى فالفتح للتخفيف والكسر على أصل التفاء الساكنين وقد يجزى المبتدأ بعدها كقوله * لعل أبى المغوار منك قريب * (قوله ان زيدا قائم)

الذى كانت مرفوعا
بالمبتدأ (وهي ان وأن
ولكن وكأن وليت
ولعل تقول ان زيدا
قائم) واعرابه ان حرف
توكيد ونصب تنصب
الاسم وترفع الخبر وزيدا
اسمها منصوب بالفتحة
الظاهرة وقائم خبرها
مرفوع بالضممة الظاهرة

وتقول في عمل أن المفتوحة بلغني (١٤٤) أن زيداً منطلقاً واعرابه بلغ فعل ماضٍ والنون للوقاية والياء مفعول به مبنى على السكون في عمل

نصب وأن حرف توكيد
ونصب تنصب الاسم
وترفع الخبر وزيدا
اسمها منصوب بالفتحة
الظاهرة ومنطلق خبرها
مرفوع بالضمة الظاهرة
وأن وما دخلت عليه في
تأويل مصدر فاعل بلغ
والتقدير بلغني انطلاق
زيد وتقول في عمل
لكن قام القوم لكن
عمر اجالس واعرابه قام
القوم فعل وفاعل
ولكن حرف استدراك
ونصب تنصب الاسم
وترفع الخبر وعمر
اسمها منصوب بالفتحة
الظاهرة وجالس خبرها
مرفوع بالضمة الظاهرة
وتقول في عمل كأن
كأن زيداً أسد واعرابه
كأن حرف تشبيه ونصب
تنصب الاسم وترفع الخبر
وزيدا اسمها منصوب
بالفتحة الظاهرة وأسد
خبرها مرفوع بالضمة
الظاهرة (و) تقول في
عمل ليت (ليت عمرا
شاخص) واعرابه ليت
حرف تمن ونصب تنصب
الاسم وترفع الخبر
وعمر اسمها منصوب
بالفتحة الظاهرة
وشاخص خبرها مرفوع
بالضمة الظاهرة وتقول

بالكسر لأنها في الابتداء وتكسر أيضا إذا وقعت تالية لحيث نحو جلست حيث أن زيدا جالس أو لا نحو
جئتك اذن زيدا أمير أو لموصول نحو وآتيناه من الكنوز ما ان مفاتحه لتنوء أو وقعت جوابا لقسم نحو
أقسمت أن زيدا لقائم أو عكية بالقول نحو قال أني عبدالله أو حال نحو زرتة واني ذو أمل أو بعد عامل علق عن
عمله فيها باللام الابتدائية نحو والله يعلم أنك لرسوله والله يشهدان المنافقين لكاذبون قال ابن مالك
فاكسر في الابتداء وفي بدء صله * وحيث ان ليمين مكمله
أو حكيت بالقول أو حلت محل * حال كزرتة واني ذو أمل
وكسروا من بعد فعل علما * باللام كاعلم انه لذو تقى

(قوله) وتقول في عمل أن المفتوحة) وهي فيما إذا وقعت فاعلة أو مفعولة غير عكية بالقول نحو خفت أن يموت
زيد أو نائبة عن الفاعل نحو قل أوحي إلى أنه استمع نفر أو مبتدأ نحو ومن آياته أنك ترى الأرض أو مجرورة
بالحرف نحو ذلك بأن الله هو الحق أو بالاضافة نحو انه لحق مثل ما أنكم تنطقون أو معطوفة على شيء من ذلك
أو مبدلة من شيء من ذلك نحو خفت موت زيد وأنه محبوس ونحو واذي بعدكم الله احدي الطائفتين أنها لكم
فأنها لكم بدل اشتمال من احدي والتقدير احدي الطائفتين كونها لكم والحاصل أن أن تفتح في ما يسد المصدر
مسدها (قوله) والنون للوقاية) وهي اللاحقة للفعل المتصل به ياء المتكلم وسميت بذلك لأنها تقي الفعل من الكسر
وقد تحذف تلك النون مع ليس شذوذا كقوله

عددت قومي كعديد الطيس * اذ ذهب القوم الكرام ليس
والطيس الرمل الكثير وثبت مع ليت كثيرا كقوله تعالى ياليتني كنت معهم وتحذف قليلا كقوله
كمنية جابر اذ قال ليتي * أصادفه وأتلف جل مالى
ولعل بعكس ليت فالأكثر تجريدها من النون كقوله تعالى حكاية عن فرعون لعلى أبلغ الأسباب وقل
ثبوتها كقول الشاعر

قللت أعيراني القدوم لعلنى * أخط بها قبرا لأبيض ماجد
والقبر الغلاف والأبيض السيف والماجد العظيم وهي مع ان وأن وكان ولكن على السواء تقول انى واننى
وكأنى وكأننى ولكنى ولكنى (قوله) وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر) هذا شامل للخبر والاسم وفي
ذكر الاسم مسامحة فالأولى أن يقول وأن وخبرها في تأويل مصدر بدليل قوله في التأويل بلغني انطلاق
زيد فالاسم باق على حاله والمؤول بالمصدر لفظة منطلق في عبارة الشارح اذ لا دخل في التأويل كأنه عليه في
بعض الحواشي (قوله) في تأويل مصدر) وذلك المصدر يؤخذ من لفظ الخبر ان كان مشتقا كما مثل ويقدر
بالكون ان كان جامدا نحو بلغني أن هذا زيد أى كونه زيدا وبلا استقرار ان كان ظرفا أو جار أو مجرورا اه
أبو النجا (قوله) وتقول في عمل ليت (ليت عمرا شاخص) تقدم معناه عن بعضهم فلا تغفل (تمة) دخول ما
على هذه الأحرف يبطل اعمالها لأنها تزيل اختصاصها بالأسماء وتهيئها للدخول على الفعل تقول انما زيد قائم
وكأنما خالد أسد ولكنما عمرو جبان ولعلما بكر عالم وسمع بقاء العمل في ليت لبقاء اختصاصها وتجعل ما ملغاة
نحو قوله قالت أليتما هذا الحمام لنا * الى حمامتنا أو نصفه فقد

وفي البواقي قال ابن مالك

ووصل ما بذى الحروف مبطل * اعمالها وقد يبق العمل

(قوله) ومعنى ان وأن للتوكيد) أى منسوب له من نسبة الجزئى لكلية لأن توكيدها جزئى من مطلق توكيد
أو اللام زائدة أى معناها التوكيد وكذا الباقي والمراد توكيد النسبة وتقريرها في ذهن السامع ايجابية كان

في عمل لعل لعل الحبيب قادم واعرابه لعل حرف ترج ونصب تنصب الاسم وترفع الخبر والحبيب اسمها منصوب بالفتحة
الظاهرة وقادم خبرها مرفوع بالضمة الظاهرة (ومعنى ان وأن للتوكيد) أى توكيد النسبة أعنى قيام زيد متصلا في قولك ان زيدا قائم

زيد أقام أولاً نحو أن الله لا يظلم الناس شيئاً فإن قلت كيف تكون المفتوحة للتوكيد مع أنها بمعنى المصدر فمعي علمت أنك قائم علمت قيامك ولا توكيد فيه لعدم جريانه على فعله قلت كونها بمعنى لا يوجب مساواتها له من كل وجه سمى اهـ خـ ضـ (قوله فيرتفع الكذب) أي توهم الكذب إذا الكلام الخالي من أن قد يرفع الكذب بمطابقته لمقتضى الواقع وإنما يرتفع توهم الكذب لأن المخاطب إما تردد أو منكر ومن ثمة لا يؤتى بهما إذا كان السامع خالي الذهن من الحكم ومن التردد فيه والانكار عليه إلا إذا قدم ما يلوح له كقوله تعالى ولا تخاطبني في الذين ظلموا إنهم مغرقون وقوله

جاء شقيق عارضا رعه * ان بنى عمك فيهم رماح

(قوله واحتمال المجاز) أي فيرتفع توهم احتمال التكلم بالمجاز وظاهر كلام الخطيب القزويني أنه لا يفيد هذا إلا التوكيد بما يوجب المصنف فيما يأتي فنحو قولك ان زيدا جاء احتمال ما ذكر بخلاف قولك زيد نفسه جاء فالأولى عندي حذف هذا الأخير وان ذكره في بعض الجواشي (قوله ولكن للاستدراك) أي لأنها لا تتوسط الابن كلامين متغايرين إيجاباً أو سلباً كما سيأتي (قوله برفع مايتوهم ثبوته أو نفيه) قال الحضري هذا الكلام فاسد سواء قرئ نفيه بالرفع عطفًا على ثبوته أو بالجر عطفًا على الهاء إذ المعنى على الأول أو برفع مايتوهم نفيه وعلى الثاني أو برفع مايتوهم ثبوت نفيه وإذا كان النفي أو ثبت النفي متوها لشيء فأى حاجة لنفي ذلك الشيء بالاستدراك فلا بد لصحته من تقدير مضاف أي أو برفع نفي مايتوهم نفيه ورفع النفي اثبات كما أن المراد في الأول برفع ثبوت مايتوهم ثبوته فتأمل اهـ فالأولى للشارح أن يعبر بقوله وهو رفع مايتوهم من الكلام السابق رفعا شبيها بالاستثناء ليسلم من الاعتراض ولا بد أن يتقدمها كلام إمامنا قاض لما بعدها نحو ما هذا ساكنا لكنه متحرك أو ضده نحو ما هذا أسود لكنه أبيض أو خلاف له نحو ما قام زيد لكن عمرو ويظهر عندي أن يكون زيد وعمرو معروفين بالصحة بدليل كونه شبيها بالاستثناء لأن الاستثناء اتصاله وانفصاله كذلك فنحو جاء القوم الاحمار صحيح إذا الحار بما كان داخلا في أمتعة القوم كما سيأتي في بابه ان شاء الله تعالى ولم أر من نه على هذا ههنا فتظن (قوله وكأن للتشبيه) أي المؤكد لتركبها من الكاف التشبيعية وأن المؤكدة فقولك كأن زيدا أسدا الأصل ان زيدا كأسد قدمت الكاف لتفيد التشبيه ابتداء ففتحت الهمزة للجاء ثم صارا كلمة واحدة كما قدمنا وقيل إنها بسيطة لأن الأصل عدم التركيب ويلزم عليه أن يكون لمطلق التشبيه كما قيل وفيه نظر إذ لا مانع من أنها على القول بالبسيطة وضعت للتشبيه المؤكد ويليهما المشبه دائما بخلاف الكاف ومثل فيليهما المشبه به قيل وللظن نحو كأن زيدا كاتب وللتحقيق كقوله * كأن الأرض ليس بها هشام * أي لأن الأرض (قوله وهو مشاركة أمر لأمر الخ) قال البانيون التشبيه الدلالة على مشاركة أمر لأمر في معنى لا على وجه الاستعارة التحقيقية نحو رأيت أسدا في الحمام ولا على وجه الاستعارة بالكناية نحو أنشبت المنية أظفارها بفلان ولا على وجه التجريد نحو لقيت من زيدا أسدا والأولى للشارح أبقاه الله بالسلامة أن يزيد هو الحكم بالدلالة على مشاركة أمر لأمر إذا التشبيه فعل الفاعل والمشاركة أمر اعتباري (قوله وليت للتمنى) أي لانشائه واجدائه لا للاخبار بأن التمني حاصل اهـ يس على الفاكهي وكذا يقال في البواقي (قوله وهو طلب ما لا طمع فيه أو ما فيه عسر) الأول نحو «ألا ليت الشباب يعود يوما * فأخبره بما فعل المشيب» والثاني نحو قول منقطع الرجا لليت لي ما لا فأحج منه ان قلت هذا من نوع الذي قبله إذ لا طمع لمنقطع الرجا في الحج قلت أجيب بأن المراد بما لا طمع فيه ما شأنه أنه لا يطمع فيه أحد كعود الشباب بخلاف المال الذي يحج به يتعلق به غالبا والتحقيق أن التمني لا يدل بالوضع على الطلب وإنما هو موضوع لانشائه حالة مخصوصة يتبعها ميلان الطبع إلى حصول التمني وإظهارها محبة حصول التمني المخصوص أعني محبة مخصوصة على وجه يدل عليه حالة التمني اهـ من الشنواني (قوله ولعل للترجي الخ) في حاشية الكشاف للفتازاني لعل موضوعا لتوقع محبوب وهو الترجي أو مكروه وهو الاشفاق والتوقع

فيرتفع الكذب
واحتمال المجاز (ولكن
للاستدراك) وهو
تعقيب الكلام برفع
مايتوهم ثبوته أو نفيه
(وكان للتشبيه) وهو
مشاركة أمر لأمر في
معنى بينهما (وليت
للتمني) وهو طلب
ملا طمع فيه أو ما فيه
عسر (ولعل للترجي
والتوقع)

بوجهيه قد يكون من التكلم وقد يكون من المخاطب وقد يكون من غيرها كما تشهد به موارد الاستعمال وقد وردت في القرآن للاطماع مع تحقق حصول الطمع فيه لكن عدل عن طريق التحقيق الى طريق الاطماع دلالة على أنه لا خلف في اطماع الكريم وأنه كجزمه بالحصول ولما كان ما بعد لعل الاطماعية محقق الحصول وصالحا لكونه غرضاً لما قبلها زعم ابن الأنباري وجماعة أن لعل قد تكون بمعنى كي ورده المصنف يعني الزغشري بأن عدم صلاحها لمجرد معنى العلية ياباه الأثرانك تقول دخلت على المريض كي أعوده ولا يصح لعل اه صبان على الأشموني (قوله فالترجي طلب الأمر المحبوب) أي المستقرب الحصول فلا يكون الا في الممكن فلا يقال لعل الشاب يعود وقول فرعون لعل أبلغ الأسباب أسباب السموات انما قاله جهلا وافكا أو من تعنته في الكفر اه عبد العطي (قوله والتوقع الاشفاق) هو لغة الخوف يقال أشفقت عليه بمعنى خفت عليه وأشفقت منه بمعنى خفت منه قال الفارسي الاشفاق في المكروه يتعدى بمن كقوله تعالى وأشفقن منها أي خفن وفي غيره يتعدى بعل كأشفقت عليه اه سجاعي على ابن عقيل (قوله هالك) أي ميت أي أخاف عليه الهلاك المتوقع (قوله وأما ظننت وأخواتها) أي نظائرها شروع منه في القسم الثالث وآخره لأنه لا يبقى فيه الأصل وهو الرفع ولذا عبر الشيخ خالد في الأزهرية بقوله باب تسميم النواسخ (قوله فانها تنصب المبتدأ والخبر) هذا قول الجمهور وذهب السهيلي الى أن المفعولين في باب ظن ليس أصلهما المبتدأ والخبر بل هما كمفعولي أعطى واستدل بظننت زيدا عمرا فانه لا يقال زيد عمر والاعلى وجه التشبيه وأنت لم ترد ذلك مع ظننت وأجيب بالمنع أي يمنع أنه لم يرد ذلك بل هو مراد بدليل ظننت زيدا عمرا فتبين خلافه فالظن لتشبيهه به وذهب الفراء الى أن الثاني منصوب على التشبيه بالحال مستدلا بوقوعه جملة وظرفا وجارا ومجرورا وعورض بوقوعه معرفة وضمير او جامدا وبأنه لا يتم الكلام بدونه اه تصریح بتصریح (قوله على أنهما مفعولان لها) الا اذا ألغيت أو علقت والالغاء ترك العمل لفظا ومعنى لا مانع نحو زيد ظننت قائم فزيد مبتدأ وقائم خبره وليس لظننت عمل فيهما لا في المعنى ولا في اللفظ والتعليق ترك العمل لفظا لا معنى لمانع نحو ظننت لزيد قائم فظننت لم تعمل في لزيد قائم لأجل المانع وهو اللام لكنه في عمل نصب بدليل أنك اذا عطف عليه نصبت تقول ظننت لزيد قائم وعمرا جالسا فهي عاملة في لزيد قائم في المعنى دون اللفظ والالغاء جائز في غير الابتداء كما اذا وقعت وسطا نحو زيد ظننت قائم فالاعمال أحسن قيل هما سياتان أو وقعت آخرهما نحو زيد قائم ظننت والالغاء أحسن فلا يلغى في ظننت زيدا قائما وأما قول كعب رضي الله عنه

أرجو وآمل أن تدنو مودتها * وما اخال لدينا منك تنويل

فمؤول بتقدير ضمير الشأن والتقدير ما اخاله له دينامك تنويل خلافا لظاهر كلام ابن هشام في شرح القصيدة حيث جوز الالغاء والتعليق واجيب ان وليها ان ولا وما النافيات ولا م ابتداء ولا م القسم والاستفهام نحو ظننت ان زيد قائم وعلمت ما زيد قائم وعلمت لزيد قائم وظننت أزيد قائم (قوله وهي ظننت) اذا كانت

بمعنى الرجحان أو اليقين وأما التي بمعنى اتهم فهي متعدية لواحد قال ابن مالك

لعلم عرفان وظن تهمة * تعدية لواحد ملترمه

(قوله وحسبت) بمعنى ظننت أو بمعنى تيقنت وهو قليل كقوله

حسبت التقى والجود خير تجارة * رباحا اذ مال المرء أصبح ثاقلا

ومعنى ثاقلا ميتا (قوله وخت) او بمعنى ظننت بمعنى علمت وهو قليل كقوله

دعاني الغواني عمهن وختني * لي اسم فلا أدعى به وهو أول

فان كانت بمعنى تكبرت فهي لازمة (قوله وزعمت) بمعنى الرجحان وان كانت بمعنى تكفلت تعدت الى واحد

(قوله ورأيت) بمعنى علمت أو بمعنى ظننت وهو قليل وقد اجتمعنا في قوله تعالى انهم يرونه بعيدا ونراه قريبا

فالترجي طلب الأمر
المحبوب نحو لعل الحبيب
قادم والتوقع الاشفاق
أي الخوف من المكروه
نحو لعل زيدا هالك
(وأما ظننت وأخواتها
فانها تنصب المبتدأ
والخبر على أنهما
مفعولان لها وهي
ظننت) نحو ظننت
زيدا قائما واعرابه
ظننت فعل وفاعل
وزيدا مفعول أول
منصوب بالفتحة
الظاهرة وقائما مفعول
ثان منصوب بالفتحة
الظاهرة (وحسبت
وخت وزعمت ورأيت

أى يظنونه ونعلمه فان كانت بمعنى أبصرت أو من رأى فى متعدية الى واحد (قوله وعلت) بمعنى
تيقنت وبمعنى ظننت وهو قليل قال تعالى فان علمتموهن مؤمنات أى ظننتموهن وأما التى بمعنى عرفت
فقد تعدت لواحد كأمير فى البيت الذى نقلت من الألفية (قوله ووجدت) بمعنى علمت فان كانت بمعنى
أصاب تعدت لواحد (قوله واتخذت) وهذا من أفعال التصيير أى صيرت ويقال فيه اتخذت (قوله
وجعلت) بمعنى اعتقدت فان كانت بمعنى أوجدت أو أوجبت تعدت الى واحد نحو وجعل الظلمات والنور
وتقول جعلت للعامل كذا ويجوز أن تكون بمعنى صيرت وقوله تعالى وجعلوا الملائكة الذين هم عباد
الرحمن انما قال الصبان قال الناظم فى شرح الكافية يعنى ابن مالك أى اعتقدوا وقال ابن الناظم أى ظنوا
وقال الزمخشري أى صيروا كذا فى شرح الغزى اه والنفس الى قول ابن مالك أميل (قوله وسمعت)
سيأتى فى آخر الباب (تنبيه) ترك المصنف أفعالا كثيرة أوردها ابن مالك فى الألفية وهى عد بمعنى الرجحان
وحجا بمعنى ظن ودرى بمعنى علم وهب بلفظ الأمر بمعنى ظن وتعلم بلفظ الأمر أيضا بمعنى اعلم ونصها

انصب بفعل القلب جزأى ابتدا * أعنى رأى خال علمت وجدا

ظن حسبت وزعمت مع عد * حجا درى وجعل اللذ كاعتقد

وهب تعلم والتى كصيرا * أيضا بها انصب مبتدا وخبرا

(قوله وخلصت الهلال لا نحا) مضارعها اخلال والكثير فيه بكسر الهمزة على غير قياس كقوله

وما أدرى وسوف اخلأ أدرى * أقوم آل حصن أم نساء

لكن اخلال هذه من غير هذا الباب (قوله نخوز عمت بكرا صديقا) مصدره الزعم ومصدر ما كان بمعنى
تكفل الزعم بفتحيتين والزعامة بالفتح وفى المصباح وزعمت بالمال زعما من باب قتل ونفع كفلت به والزعم
بفتحيتين والزعامة بالفتح اسم منه فانا زعيم به (قوله وحسبت الحبيب قادما) بكسر السين والاكث
فى مضارعها الكسر أيضا ويقال بالفتح وان كان القياس فى مضارع فعل المكسور يفعل بالفتح
ومصدرها الحسان بالكسر والمحسبة بفتح السين وكسرها (قوله ووجدت العلم نافعا) مصدرها
الوجدان بكسر الواو ومصدر التى بمعنى استغنى الوجد بتثليث الواو وبمعنى حزن الوجد بالفتح وبمعنى
حقد الموجدة بفتح الميم وكسر الجيم كما يؤخذ من الصبان (قوله سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول)
اعلم أن المصنف رحمه الله تعالى تبع فيه الإخفش حيث جعل سمع المتعلقة بذات غيبر عنها بفعل دال
على صوت كسمعت زيدا يتكلم فزيدا مفعول أول والثانى يتكلم بخلاف المتعلقة بمسموع كسمعت
كلام زيد فتعدى لواحد فقط وقال الجمهور لا تعدى مطلقا الا لواحد كسائر أفعال الحواس فان كان مما
يسمع فذاك والا ففيه حذف مضاف والفعل بعده حال أى سمعت صوت زيد حال كونه يتكلم اه خض
(قوله والجملة التى بعدها حال) أى فى هذا المثال كما يؤخذ من كلام الشارح وانما كلفنا ذلك لأن قولك
سمعت رجلا يقول كذا لا يصح أن تكون الجملة التى بعدها حالا لوجوب تعريف صاحب الحال فالجملة
فى هذا صفة لأن الجملة بعد النكرة حال قال الشنوائى جوز السعد التفتازانى فى الجملة يعنى فى مثل سمعت
النبي صلى الله عليه وسلم يقول أن تكون بيانا أو بدلا بتأويل المصدر أى سمعت قول زيد قائلا كذا
فى الحال أو قوله كذا فى البيان أو البدل ويلزم عليهما حذف أن الناصبة ورفع الفعل بعد الحذف أو الجملة
بمعنى المصدر من غير سابق فيما ليس من الأبواب المعروفة ومثله ليس بمقيس عند المحققين اه وليحرر
بإتمة يجوز اجراء قال كظن فى العمل بأربعة شروط الأول أن يكون بصيغة المضارع الثانى أن يكون
للمخاطب الثالث أن يكون مسبوقا باستفهام الرابع أن لا يفصل بينهما أى بين الاستفهام والفعل بغير
ظرف ولا جار ومجرور ولا معمول الفعل فان فصل بأحدها لم يضر نحو أتقول عمر منطلقا وفى الدار تقول

وعلمت ووجدت
واتخذت وجعلت
وسمعت تقول ظننت
زيدا منطلقا واعرابه
كما تقدم (وخلصت الهلال
لا نحا وما أشبه ذلك)
يعنى أن ما أشبه المثاليين
من بقية الأمثلة يقاس
على هذين المثاليين نحو
زعمت بكرا صديقا
وحسبت الحبيب قادما
ورأيت الصديق منجيا
وعلمت الجود محبوا
ووجدت العلم نافعا
واتخذت بكرا صديقا
وجعلت الطين ابريقا
واعرابها كما تقدم
ومثال سمع سمعت
النبي صلى الله عليه
وسلم يقول فسمعت
فعل وفاعل والنبي
مفعول أول ويقول
فعل مضارع وفاعله
ضمير مستتر فيه جوازا
والجملة فى محل نصب
مفعول ثان والراجح
أن سمع فى نحو هذا
المثال تتعدى لمفعول
واحد والجملة التى بعدها
حال والله سبحانه
وتعالى أعلم

زيدا قائما وأعندك تقول عمرا جالسا وأعمرا تقول قائما بخلاف نحو أنت تقول زيدا قائم فلا يجوز الاجراء ويجوز اجراؤه مطلقا عند سليم قال ابن مالك

وكتظن اجعل تقول ان ولي * مستفهما به ولم يفصل
بغير ظرف أو كظرف أو عمل * وان يبعث ذى فصلت يحتمل
وأجرى القوم كظن مطلقا * عند سليم نحو قل ذا مشفقا

﴿ باب النعت ﴾

والله سبحانه وتعالى أعلم

ذكر غير المصنف رحمه الله تعالى النعت وما بعده من التوابع بعد المجرورات وهو أنسب ولكن لما كان المصنف رحمه الله تعالى ذكر أن من المرفوعات التوابع ناسب أن يذكرها هنا استيفاء لغرضه وهو ذكر المرفوعات بجميعها واعلم أن التوابع خمسة النعت والتوكيد وعطف البيان وعطف النسق والبدل ولم يذكر المصنف عطف البيان ولعله إنما لم يذكره لأنه يبدل الشيء من الشيء أشبه بل ما أصبح جعله بدلا لصح جعله عطف بيان وعكسه الا في نحو يارجل بكرا والا في نحو قوله

أنا ابن التارك البكرى بشر * عليه الطير ترقبه وقوعا

فلا يصح أن يكون بكرا بدلا من رجل اذ البدل في نية إعادة عامل البدل ولا يصح أن تقول يا بكرا لأن المفرد العلم المنادى يبنى على الضم وكذا لا يصح أن يجعل بشر بدلا من البكرى اذ لو كان بدلا لقل أنا ابن التارك بشر وهو في مثل قولك هذا الضارب زيد وهو لا يجوز لأن المضاف الموصول بأل إنما جاز اذا اتصل بالمضاف اليه أل تقول الجعد الشعر فلا يصح كل منهما أن يكون بدلا بل يتعين جعله عطف بيان قال

ابن مالك وصالحا لبديلة يرى * في غير نحو يا غلام يعمر

ونحو بشر تابع البكرى * وليس أن يبدل بالمرضى

(باب النعت)

والنعت تابع للمنعوت

وبدأ المصنف هنا بالنعت تبعا للقوم وخالفهم ابن هشام في شذوره فقدم التوكيد على النعت تبعا لابن مالك في التسهيل كابن السراج وأبي علي والزحشرى واستحسنه الأشموني ﴿ تنبيه ﴾ اذا اجتمع التوابع قدم النعت ثم عطف البيان ثم التوكيد ثم البدل ثم عطف النسق فيقال جاء الرجل العالم أبو بكر نفسه أخوك وزيد ونظم ذلك بعضهم فقال ان التوابع ان جاءت بأجمعها * ورمت تحوى من الترتيب ما نقل

فانعت وبين وأكدوا بدلا وجيء * بالعطف بالحرف نلت العلم والعمل

وأخصر منه ما قاله بعضهم اذا اجتمعت فالنعت قدم به التحق * بيان فتوكيد وجاء بدل نسق

فكان المصنف أخذ تناسب التقديم في الاجتماع الا في العطف والبدل (قوله والنعت تابع للمنعوت) أى في الاصطلاح وأما في اللغة فهو وصف الشيء بما هو فيه من خير أو شر كالحال وخبر المبتدأ فانهما وصفان كالنعت لكن لم يكونا تابعين كذا ظهر لي ثم رأيت الشيخ الرضى سبقني بهذا فقال قال في شرح المفصل الصفة تطلق باعتبارين عام وخاص والمراد بالعام كل لفظ فيه معنى الوصفية جرى تابعا أولا فيدخل فيه خبر المبتدأ والحال في نحو زيد قائم وجاءني زيد راكبا اذ يقال هما وصفان ونعني بالخاص ما فيه معنى الوصفية اذا جرى تابعا نحو جاءني زيد الضارب اه واعلم أن الصفة والنعت متردافان وقيل ان النعت مختص فيما يتغير كقائم وضارب والوصف لا يختص به بل يعم ما يتغير وما لا يتغير كالعلم والحسن وعلى الأول يقال صفات الله ونعوته وعلى الثاني يقال صفات الله ولا يقال نعوته قال الصبان والذي في القاموس أن النعت والوصف مصدران بمعنى واحد وأن الصفة تطلق مصدرا بمعنى الوصف واسما قام بالذات كالعلم والسواد اه أى ولا يكون النعت كذلك (قوله تابع للمنعوت) قال الشيخ خالد في شرح المتن رسمه ببعض خواصه تقريرا على المبتدئ فقال الى آخره قال العلامة أبو بكر الشنواني فيه نظر لأن الظاهر أن قوله النعت تابع للمنعوت الى آخره ليس واردا مورد التعريف بل هو بيان حكم

من أحكام النعت فتأمل اهـ قال الفقير تأملناه فوجدنا قوله لأن الظاهر أن قوله الخ غير ظاهر وحاصله أى كلام المصنف رسم ناقص والرسم الناقص من المعرفات ولا معنى لقوله ليس وارد أمور التعريف والله أعلم وكتب عبد المعطى على الشيخ خالد مانصه قوله رسمه الخ أى رسم المصنف رحمه الله تعالى النعت أى عرفه بالرسم الناقص وهو ذكر عرضيات تختص جملتها بحقيقة واحدة ولو كان رسماً تاماً لآتى بالجنس والخاصة اللازمة ولو عرفه بحقيقته لقال هو التابع المشتق حقيقة أو ما فى قوته الموضح لمتبوعه أن كان معرفة والمخصص له أن كان نكرة ويمكن أن يقال التابع هنا كالجنس ولزوم النعت للأحوال الثلاثة من خواص التابع وحينئذ فهو تعريف بالرسم التام اهـ وقدم فى الفاعل والمبتدأ ما يناسب المقام فلتراجع ثمة ان شئت (قوله تابع للمنعوت فى رفعه الخ) لا يرد هذا جحر ضب خرب يجر خرب لأنه تابع للمنعوت فى إعرابه تقديره على ما حرره الدمامينى ولا يرد على عدم جواز التخالف فى الأعراب والتعريف والتكثير النعت المقطوع لعدم تبعيته فيه لأنه بعد القطع لا يسمى نعتاً حقيقة بل مجازاً باعتبار ما كان اهـ يس على التوضيح قال الفقير ما المانع من أن يجعل المقطوع من الوصف الحقيقى ويقال أنه يتبع منعوته فى الأعراب لكن لا على اللفظ بل على الجملة فيقال إن نحو جاء الرجل العاقل الجملة من عامل العاقل وهو أعنى ومعموله فى عمل رفع نعت للرجل فهو يتبع منعوته فى الأعراب محلاً لكنه فيه نوع تكلف ولكرده بأن الجملة لا تكون نعتاً إلا إذا كان المنعوت بهانكرة (قوله فى رفعه الخ) جار ومجرور متعلق بتابع وهو على حذف مضاف أى نوع رفعه وإنما قلنا ذلك لأنه لا يجب توافقهما فى الشخص إذ قد يكون أعراب أحدهما ظاهراً وأعراب الآخر مقدرًا نحو جاء زيد الراوى وجاء القاضى العالم وقد يكون أعراب أحدهما بالحركات وأعراب الآخر بالحروف نحو جاء الرجال القائمون وجاء الزيدون الكلمة أو أعراب أحدهما علياً والآخر لفظياً نحو يازيد الفاضل بنصب الفاضل فإن قيل قد يعترض عليه قولك يازيد الفاضل بضم الفاضل اتباعاً لضمّة زيد فإن تبعية الفاضل لزيد فى الضم ليست تبعية فى الأعراب لأن المتبوع منصوب محلاً والتابع مضموم أجيب بأن المراد بالأعراب هو هو وما يشبهه من حركة عارضة لغير الأعراب مع أن الفاضل تابع لزيد فى أعراب غير ظاهر بل هو محلى فى المتبوع لأن محله النصب بفعل محذوف كما سيأتى فى باب المنادى إن شاء الله تعالى وتقديرى فى التابع أى منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها حركة الاتباع فعلم أن ضمة التابع ليست ضمة أعراب لعدم الرفع ولا ضمة بناء لعدم مقتضيه (تنبيه) كما يتبع النعت فى الأعراب يتبع فى الأفراد والثنية والجمع والتأنيث والتذكير إن رفع الوصف ضمير الموصوف المستتر نحو هذه امرأة كريمة ورجل كريم ورجلان كريمان ورجال كرام والمرأة الكريمة والرجلان الكريمان والرجال الكرام وامرأة كريمة الأب أو كريمة أباً ورجلان كريما الأب أو كريمان أباً ورجال كرام الأب أو كرام أباً فى الوصف باسم التفضيل إذا كان مع من أو أضيف إلى نكرة فإنه يلزم الأفراد والتذكير ولم يوافق فى التأنيث والثنية والجمع نحو مررت برجل أفضل من زيد وبرجلين أفضل من عمرو وبرجل أفضل من بكر وامرأة أفضل من دعدوبا مرأتين أفضل من هند وبنساء أفضل من سلمى وكذا مررت بشخص أفضل رجل وبشخصين أفضل رجل وبشخص أفضل رجال والافئما يستوى فيه المذكر والمؤنث من الصفة كصبور وجريح تقول هذا رجل صبور وهذه امرأة صبور وهذا رجل جريح وهذه امرأة جريح والافئ النعت بالمصدر تقول مررت برجل عدل وامرأة عدل وبرجلين عدل وامرأتين عدل وبرجال عدل وبنساء عدل (قوله أيضاً فى رفعه ونصبه وخفضه) هذا ما لم يكن المنعوت معلوماً بدون النعت فإن كان معلوماً بدونه جاز القطع والاتباع أو اتباع بعض المنعوت وقطع بعضها فى نعت المعلوم المتعدد نحو مررت بامرئ القيس الشاعر فيجوز فيه الجر على الاتباع والرفع على القطع باضمار هو والنصب باضمار فعل وهو أذم أو غيره مما يناسب المقام ومنه قوله تعالى وامراته حمالة الحطب قرئ حمالة الحطب بالنصب باضمار أذم وبالرفع على الاتباع أو على اضممار هو قال ابن مالك

وان نعوت كثرت وقد تلت * مفتقرا لذكرهن أثبتت
واقطع أو اتبع ان يكن معينا * بدونها أو بعضها اقطع معلنا
وارفع أو انصب ان قطعت مضمرا * مبتدأ أو ناصبا لن يظهر
(قوله وتعريفه وتنكيره) أي فيجب أن يتبع الوصف بالموصوف فيهما ﴿ تنبيه ﴾ مذكوره من وجوب
التبعية في التعريف والتنكير هو مذهب الجمهور وأجاز الأخفش نعت النكرة اذا خصصت بالمعرفة وجعل
الأوليان صفة الآخران في قوله تعالى فأخران يقومان مقامهما من الذين استحق عليهم الأوليان وأجاز
بعضهم وصف المعرفة بالنكرة وأجازه ابن الطراوة بشرط كون الوصف خاصا بذلك الموصوف كقوله
أبيت كأتى ساورتنى ضئيلة * من الرقش في أنيابها السم نافع

والصحيح مذهب الجمهور وما أوهم خلاف ذلك مؤول اه اشعوني أي فيؤول بجعل الأوليان بدلا من
آخران ونافع بدلا من السم وساورتنى واثبتنى ضئيلة من الرقش أي حية دقيقة لها نقط سود ويض ونافع
بالغ في الاهلاك (قوله يعني يتبع منعوته) جملة يتبع مفعول يعني كما قدمنا غير مرة وفاعل يتبع ضمير مستتر
عائد للنعت ومنعوته مفعول يتبع وفي عدوله عن اسم الفاعل الى الفعل المضارع اشارة الى أن عمل اسم
الفاعل فرع عن عمل الفعل المضارع كما هو مقرر (قوله في رفعه) جار ومجرور متعلق بـ يتبع والضمير عائد
للمنعوت (قوله ان كان مرفوعا) انما الحق الشارح العلامة أبقاه الله بالسلامة هذا بما ذكره المصنف رحمه
الله تعالى في رفعه ثلاثا يتوهم المبتدئ أن الأحوال كلها تتأتى في تركيب واحد وعلى كل فليس بضروري
فالأولى أن يقال التقيد به لبيان الواقع ولا ينعت منصوب بمرفوع أو مجرور لما تقدم اه عبد المعطى على
الشيخ خالد وهذا اذا كان النعت تابعا فان كان مقطوعا فقد تقدم (قوله وفي نصبه) أظهر الجار لبيان
مقام المتن (قوله ان كان منصوبا) أي ان كان المنعوت منصوبا والكلام هنا كالذي أسلفنا وان هنا
وما بعده وما قبله شرطية وجوابها محذوف تقديره ان كان مرفوعا فيرفع وان كان منصوبا فينصب وان كان
مخفوضا فيخفض أي فلا ينعت منصوب بغيره (قوله وفي خفضه ان كان مخفوضا) أي فلا ينعت مخفوض
بغيره كما تقدم (قوله وتعريفه ان كان معرفة) أي فلا ينعت معرفة بنكرة لأن المعرفة متعينة والنكرة
مبهمة وفي الجمع بين المتعينة والمبهمة تناف في الوصفية المرادة ههنا وان كان كلام أرباب الحواشي يقتضى
منع التنافي مطلقا (قوله وفي تنكيره ان كان نكرة) أي فلا تنعت نكرة بمعرفة للتنافي فان قيل اذا
وصف بالجملة أو الظرف أو الجار والمجرور فمن أي قبيل قلت لا يخلو اما أن يكون ذلك تابعا للمعرفة أو نكرة فهو
في قوة النكرة ثم ما ذكر من الجملة أو شبهها ان كان بعد نكرة محضة فهو صفة نحو مررت برجل يكتب أو بعد
معرفة محضة فهو حال نحو مررت بزيد يضحك فلو وقعت بعد المحتمل للتعريف والتنكير احتملت الحالية
والوصفية نحو كمثل الحمار يحمل أسفارا الجملة يحمل اما في موضع جر أو في موضع نصب باعتبار الوصفية
والحالية اه عبد المعطى المالكي على الشيخ خالد والحاصل أن النعت يتبع منعوته في واحد من أوجه
الاعراب الرفع والنصب والخفض وواحد من وجهي التعريف والتنكير مطلقا سواء كان رفع
ضميره أم اسما ظاهرا وفي واحد من وجهي التنكير والتأنيث وواحد من أوجه الافراد والتثنية والجمع ان
رفع النعت ضميرا مستترا وسيأتى (قوله وذلك في النعت الحقيقي) أي التابع المذكور وفي المتن في النعت
الحقيقي أي والنعت السببي المبرعنه عند بعضهم بالمجازي وحذف المعطوف على حد سراييل تقيكم الحرأى
والبرد وانما تكلفنا ذلك لأن كلام المتن لا يختص بذلك والالكان سبق قلم أوسهوا أو كان المعطوف ساقطا
من قلم النساخ وحيث وجدنا الفرصة لم نأخذ بالرخصة وابعادة المحظورات في وقت الضرورات (قوله وهو
الرافع لضمير المنعوت) يعني أن النعت الحقيقي هو الذي يرفع ضميرا عائدا الى المنعوت المبرعنه عند كثير
بالجاري على من هو له والنعت السببي هو الرافع لاسم ظاهر حا وضمير المنعوت وهو المبرعنه عند كثير بالجاري

وتعريفه وتنكيره)
يعنى يتبع منعوته في
رفعه ان كان مرفوعا
وفي نصبه ان كان منصوبا
وفي خفضه ان كان
مخفوضا وفي تعريفه
ان كان معرفة وفي
تنكيره ان كان نكرة
وذلك في النعت الحقيقي
وهو الرافع لضمير
المنعوت

على غير من هوله (قوله تقول) هذا كلام مستأنف فاعله ضمير مستتر وجوباً تقديره أنت (قوله قام زيد العاقل) مراد لفظه منصوب المحل على أنه مفعول تقول لأن قال ينصب مفعولاً والمفعول هو المحكى وأما معناه فقد ذكره الشارح (قوله واعرابه) مبتدأ أو جملة قام فعل ماض إلى قوله نعت لزيد خبره وقوله قام فعل ماض مبتدأ وخبر (قوله فعل ماض) بتنوين فعل ماض صفة أى أجوف متصرف (قوله ونعت المرفوع مرفوع) الجملة حالية أى والحال أن نعت المرفوع مرفوع (قوله وهو تابع للنعوت) أى لفظ العاقل تابع للفظ زيد (قوله فى الرفع والتعريف) أى والتذكير والافراد وتقول قامت هند العاقلة فى الرفع والتعريف والتأنيث والافراد وقام الزيدان العاقلان فى الرفع والتعريف والتذكير والتثنية وقامت الهندان العاقلتان فى الرفع والتعريف والتأنيث والتثنية وقام الزيدون العاقلون فى الرفع والتعريف والتذكير والجمع وقامت الهندات العاقلات فى الرفع والتعريف والتأنيث والجمع فهذه ست (قوله ورأيت زيدا العاقل) مراد لفظه معطوف على قام زيد والمعطوف على المنصوب منصوب (قوله فعل وفاعل) الفعل رأى والفاعل التاء المضمومة ولا تقول فيه ت فاعل لأنه معيب قال البرناوى وهيب فى الاعراب أن تقول فى * نحو تحصنت بلطفك الحنفى ت فاعل وأن تقول حرف جر * أو جملة أو مبتدأ بلا خبر

وقد مر لنا فى الجوازم من باب الأفعال عند قول المصنف ولا فى النهى ما يناسب المقام فليراجع ثمة ان شئت (قوله وزيدا) مبتدأ مرفوع بضمه مقدرة للحكاية (قوله والعاقل) بالنصب على الحكاية وبالرفع على الأصل (قوله نعت لزيد) هكذا فى كلامه يقرأ بالجر كما يكتب ويجوز أن يقال لزيدا بالفتح للحكاية (قوله أيضا) أى كما أن العاقل فى مثل قام زيد العاقل نعت لزيد (قوله فى نصبه وتعريفه) أى وتذكيره وافراده وغير التعبير تفننا فراراً من سامة المبتدى بكلام مكرر وتقول رأيت هند العاقلة فى نصبه وتعريفه وتأنيثه وافراده ورأيت الزيدين العاقلين فى نصبه وتعريفه وتذكيره وتثنيته ورأيت الهندين العاقلتين فى نصبه وتعريفه وتأنيثه وتثنيته ورأيت الزيدين العاقلين فى نصبه وتعريفه وتذكيره وجمعه ورأيت الهندات العاقلات فى نصبه وتعريفه وتأنيثه وجمعه وهذه ست فالجملة مع مامر اثنتا عشرة (قوله ومررت بزيد العاقل) مراد لفظه معطوف على قام زيد والمعطوف على المنصوب منصوب (قوله بزيد) مبتدأ على ارادة لفظه (قوله فى خفضه وتعريفه) أى وتذكيره وافراده وتقول مررت بهند العاقلة فى خفضه وتعريفه وتأنيثه وافراده ومررت بالزيدين العاقلين فى خفضه وتعريفه وتذكيره وتثنيته ومررت بالهندين العاقلتين فى خفضه وتعريفه وتأنيثه وتثنيته ومررت بالزيدين العاقلين فى خفضه وتعريفه وتذكيره وجمعه ومررت بالهندات العاقلات فى خفضه وتعريفه وتأنيثه وجمعه وهذه ست والجملة مع ما تقدم ثمانى عشرة (قوله وتقول) أى مكمل لكلام المتن وهو معطوف على تقول التى فى المتن والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره أنت (قوله فى التنكير) أى تنكير الصفة للتنكير الموصوف (قوله جاء رجل عاقل) أى فى الرفع والتنكير والتذكير والافراد وجاءت امرأة عاقلة فى الرفع والتنكير والتأنيث والافراد وجاء رجلان عاقلان فى الرفع والتنكير والتذكير والتثنية وجاءت امرأتان عاقلتان فى الرفع والتنكير والتأنيث والتثنية وجاء رجال عقالاء فى الرفع والتنكير والتذكير والجمع وجاءت نساء عاقلات فى الرفع والتنكير والتأنيث والجمع فهذه ست والجملة مع ما تقدم أربع وعشرون (قوله ورأيت رجلاً عاقلاً) أى فى النصب والتنكير والتذكير والافراد ورأيت امرأة عاقلة فى النصب والتنكير والتأنيث والافراد ورأيت رجلين عاقلين فى النصب والتنكير والتذكير والتثنية ورأيت امرأتين عاقلتين فى النصب والتنكير والتأنيث والتثنية ورأيت رجالاً عقالاء فى النصب والتنكير والتذكير والجمع ورأيت نساء عاقلات فى النصب والتنكير والتأنيث والجمع وهذه ست والجملة مع ما سلفنا ثلاثون (قوله ومررت برجل عاقل) أى فى الخفض والتنكير والتذكير والافراد ومررت بامرأة عاقلة فى الخفض والتنكير والتأنيث والافراد ومررت برجلين عاقلين فى الخفض والتنكير

(تقول قام زيد العاقل) واعرابه قام فعل ماض وزيد فاعل مرفوع بالضمه الظاهرة والعاقل نعت لزيد ونعت المرفوع مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة وهو تابع للنعوت فى الرفع والتعريف (ورأيت زيدا العاقل) واعرابه رأيت فعل وفاعل وزيدا مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة والعاقل نعت لزيد منصوب أيضا بالفتحة الظاهرة فقد تبعه فى نصبه وتعريفه (ومررت بزيد العاقل) واعرابه مررت فعل وفاعل بزيد الباء حرف جر زيد مجرور بالباء والعاقل نعت له مجرور بالكسرة الظاهرة فقد تبعه فى خفضه وتعريفه وتقول فى التنكير جاء رجل عاقل ورأيت رجلاً عاقلاً ومررت برجل عاقل

والتذكير والتثنية ومررت بامرأتين عاقلتين في الجر والتذكير والتأنيث والتثنية ومررت برجال عقلاء في الحفظ والتذكير والتذكير والجمع ومررت بنسوة عاقلات في الحفظ والتذكير والتأنيث والجمع فهذه ست والجملة مع ما ذكرنا ست وثلاثون (قوله) واعرابه كالذي قبله) أي فتقول جاء رجل فعل وفاعل عاقل نعت لرجل ورأيت رجلا فعل وفاعل ورجلا مفعول به وعاقلان نعت لرجلا ومررت برجل فعل وفاعل ورجل وجرور متعلق بمررت وعاقل نعت لرجل (قوله) فقد تبع منعوته) وهو لفظ رجل في المنعوت ولفظ عاقل في النعت (قوله) في الاعراب والتذكير) أي وفي الأفراد والتذكير في الأمثلة للشارح وقد علمت وتقول في النعت السببي جاءني زيد العاقل أبوه أو العاقل أبواه أو العاقل آباؤه وجاءني زيد العاقلة أمه أو العاقلة جاريته أو العاقلة جواريه وجاءت هند العاقل أبوها أو العاقل أبواها أو العاقل آباؤها وجاءتني هند الذاهبة جاريته أو الذاهبة جاريته أو الذاهبة جواريه وجاءني الزيدان العاقل أبوها أو العاقل أبواها أو العاقل آباؤها وجاءني الزيدان الذاهبة جاريتهما أو العاقلة جاريتهما أو العاقلة جواريهما وجاءتني الهندان العاقل أبوها أو العاقل أبواها أو العاقل آباؤها وجاءتني الهندان العاقلة جاريتهما أو الذاهبة جاريتهما أو الذاهبة جواريهما وجاءني الزيدون العاقل أبوهم أو العاقل أبواهم أو العاقل آباؤهم وجاءني الزيدون الذاهبة جاريتهم أو الذاهبة جاريتهم أو العاقلة جواريهم وجاءتني الهندات العاقل أبوهن أو العاقل أبوهن أو العاقل آباؤهن وجاءتني الهندات الذاهبة جاريتهن أو الذاهبة جاريتهن أو الذاهبة جواريهن وهذه ست وثلاثون في الرفع وفي النصب مثلها وفي الحفظ مثلها فالجملة ثمان ومائة ومع النكرة مثلها فالجملة ست عشرة ومائتان وإذا نعت بالجملة صارت الجملة ثلثمائة وأربعا وعشرين لأن منعوتها لا يعرف كما تقدم والتي قدمناها ست وثلاثون فالجملة ثلاثمائة وستون وهذه إذا كانت النعوت أسماء الفاعلين وإذا كانت أسماء مفعولين كانت الجملة مثلهن الاعداد نعت الجملة فالجملة خمسمائة وأربع ولولا خوف الملل لم أدع هنا كل مثال ولكن هذا كفاية لمن وفقه الله تعالى ﴿ تنبيه ﴾ يجوز الفصل بين التابع والمتبوع بغير أجنبي محض كعمول الصفة نحو هذا رجل في الدار قائم ومعمول الموصوف نحواً كل للطعام كثير وعامله نحو زيد اضربت القائم ومفسر عامله نحو زيداً ضربته العاقل ومعمول عامل الموصوف نحو هذا معطى زيد جبة العاقل والابتداء الذي في الخبر موصوفه نحو زيد نمره العاقل والخبر نحو زيد قائم العاقل والقسم نحو زيد والله العالم قائم وجواب القسم نحو والله أني قائم الجبار والاستثناء نحو ما جاءني أحد الازيد خير من عمرو قال في الكشف في قوله تعالى شهد الله أنه لا إله الا هو والملائكة وأولوا العلم قائماً بالقسط ان قائماً يجوز أن يكون صفة للمنفى كأنه قيل لا إله قائماً بالقسط الا هو ولا يبعد فقد رأيناهم يتسعون في الفصل بين الصفة والموصوف اه (قوله) ولما كان النعت الخ) هذا كلام الشارح وربط به بين كلامي المتن وساقه جواباً لسؤال محذوف تقديره أي فائدة في ذكر المعرفة والنكرة ههنا (قوله) تارة) أي مرة ومثله طورافهي ألفاظ مترادفة ويفهم من كلام ابن الحاجب في شرح الكافية أن انتصاب مرة في مثل قولنا ضربته مرة يجوز أن يكون على الظرف ويجوز أن يكون على المفعول المطلق وإذا كان طوراً وتارة بمعنى انتصابهما أيضاً ما على الظرف أو على المفعول المطلق ذكر ذلك نجم الدين سعيد في شرح الساوية في علم العروض اه شنواني (قوله) يكون معرفة) يكون ناسخ للابتداء والخبر واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو عائد للنعت ومعرفة خبره والجملة من يكون واسمه وخبره في عمل نصب خبر كان (قوله) وتارة) معطوف على تارة المتقدم وفيه من الاعراب ما مر (قوله) ذكر المصنف) أي على سبيل الاستطراد وهو أن يكون في فن من الفنون أي غرض من الأغراض ثم سنع له فن آخر يناسبه في الذكر فيورده ثم يرجع الى الأول ويقطع الاستطراد وبالجوابية بلا كما كي ﴿ فائدة ﴾ قال السيوطي ومنه الاستطراد أن ينتقلا * من غرض لاخر قد شا كلا (قوله) أقسام المعرفة والنكرة) فيه نظر لأن المصنف لم يقسم النكرة بل حدها والأولى أن يقول ذكر المصنف

واعرابه كالذي قبله
فقد تبع منعوته في
الاعراب والتذكير ولما
كان النعت تارة يكون
معرفة وتارة يكون
نكرة ذكر المصنف
أقسام المعرفة والنكرة

أقسام المعرفة وحد النكرة لما علمت (قوله فقال) معطوف على قوله ذكر أي قال مقدما للمعرفة على النكرة وإن كان الأولى أن يقدم النكرة لكونها الأصل لا ندراج كل معرفة تحتها وذلك لأنه ما من معرفة الاولها نكرة ولا عكس والمستقل أولى بالاصالة وأيضا فالشيء أول وجوده تلازمه الأسماء العامة ثم يعرض له بعد ذلك الأسماء الخاصة كالآدمي اذا ولد فانه يسمى انسانا أو مولودا أو موجودا ثم بعد ذلك يوضع له الاسم العلم واللقب والكنية وقدم المصنف هنا المعرفة لكونها أشرف من النكرة من حيث دلالتها على معين والشريف مقدم (قوله والمعرفة) هو في الأصل اسم مصدر لعرفته بالتشديد وأما على التخفيف من عرفته فهو مصدر وبهذا يجمع بين القول بأنه مصدر والقول بأنه اسم مصدر ثم جعل اسم جنس للاسم المعروف لاهو علمه والالتماع من الصرف للعلمية والتأنيث واعلم أن أعرف المعارف الجلالة اجماعا وبجسب العقل ثم الضمير على الأصح ثم العلم ثم اسم الإشارة ثم اسم الموصول ثم ذو الأداة ثم المضاف قال في الكافية

فمضمّر أعرفها ثم العلم * فذو إشارة فموصول متم

فذو أداة فمنادى عينا * فذو اضافة بها تينا

ونقل صاحب التصريح عن التسهيل فقال وأعرفها ضمير المتكلم ثم ضمير المخاطب ثم العلم ثم ضمير الغائب السالم عن إبهام يعنى بأن يتقدمه اسم واحد معرفة أو نكرة ثم المشار به والمنادى يعنى أنهما في مرتبة واحدة لأن التعريف فيهما بالقصد عنده ثم الموصول وذو الأداة يعنى أنهما في مرتبة واحدة لأن تعريفهما بالعهد وفي بعض نسخه ثم ذو الأداة فجعله بعد الموصول والمضاف بحسب المضاف اليه فجعل المضاف الى الضمير في مرتبة الضمير والصحيح مانسب الى سيويه أن المضاف في مرتبة المضاف اليه الا المضاف الى المضمرة فانه في مرتبة العلم وذهب المبرد الى أن المضاف دون المضاف اليه مطلقا فتحصل ثلاثة أقول اه كلامه وقوله في ضمير الغائب بأن يتقدمه اسم واحد أي بخلاف نحو جاء زيد وعمر وفا كرمته والمراد بالعلم الشخصي أما الجنسي فالظاهر أنه دون الجميع فان قيل ان قولك جاء رجل وهو قائم يرجع ضمير هو الى رجل وهو عين الأول فكيف حكمت بأنه معرفة أجيب بأن قولك وهو قائم بمنزلة والرجل قائم وهو يتعرف بدخول أل العهدية في تنبيهه كما علم أن ألفاظ التوكيد كلها معارف لاضائتها لضمير المؤكد لفظا وبالم يضاف منها هو معرفة بنية الاضافة أو بالعلمية الجنسية واختلف في كل عند التجرد عن الاضافة فقال الأخفش والفارسي وابن درستويه انها نكرة والذي عليه سيويه والجمهور أنها حينئذ معرفة وقال ابن علقم والأصح أن تعريف أجمع وأخواته بالعلمية على جنس الاحاطة والشمول فمنع أجمع وتوابعه للعلمية والوزن وجمع وتوابعه للعلمية والعدل وقيل شبه العلم ببناء على أنها تعرفت بنية الاضافة فأشبهت العلم في التعريف بغير أداة ظاهرة اه أهذل في موضعين ثم قال الفقير اذا تجردت كلمة قبل وبعد عن الاضافة فان نوى لفظ المضاف اليه أو معناه كان كل منهما معرفة وان لم ينو بالمرة فهو نكرة ولذا نون في قول الشاعر فساغ الى الشراب وكنت قبلا * أكاد أغص بالماء الفرات (قوله خمسة أشياء) قيل ستة بزيادة الموصول وقدم في الكافية ويمكن كونه مداخل في قول المصنف والاسم المبهم الا أيا فتعريفها بالاضافة وهو مذكور في كلام الشرح فانه أدخل الموصول تحت كلام المصنف والاسم المبهم وقيل سبعة بزيادة المنادى كما قاله ابن مالك في الكافية وقد قدمناه وذكره في التوضيح والمراد النكرة المقصودة كيارجل لمعين بناء على أن تعريفه بالقصد والاقبال ويمكن ادخاله في المعرف بأل بناء على ما قيل ان تعريفه بأل المحذوفة وناب يامنابها أو في المبهم بناء على أنه تعرف بما تعرف به اسم الإشارة فقولك يارجل في قوة قولك يا هذا ولا خلاف في النكرة الغير المقصودة فهي باقية على تكثيرها كيارجلا خذ بيدي وأما العلم كيازيد فالأصح أنه باق على تعريف العلمية وانما ازداد النداء وضوحا وذهب بعضهم الى أنه تعرف بالنداء بعد ازالة تعريف العلمية وقيل ثمانية بادخال من وما الاستفهاميتين واستدل بتعريف

فقال (والمعرفة خمسة أشياء)

جوابهما نحو من عندك فيقال زيد ومادعاك الى كذا فيقال لفاؤك قلت وفيه نظرا ذ دعوى لزوم جوابهما بالمعرفة غير مسلم لصحة أن يجاب الأول بقولك رجل من بني فلان وأن يجاب الثاني بقولك أمراً هني والحق أنهما نكرتان اذلا حجة لدعوى كونهما معرفتين ثم رأيت بعضهم سبقتني الى هذا فله الحمد (قوله المعرفة مادل على معين) يفيد هذا أن الواضع قصد في حال وضعه واحداً معيناً وليس كذلك اذ لو أراد ذلك لم يدخل في حده الا الأعلام اذ المضمرة والمبهمة وذو اللام والمضاف الى أحدها تصلح لكل معين قصده المستعمل فالعنى مادل وضعاً على استعمال واحد بعينه سواء كان ذلك الواحد مقصود الواضع كافي الأعلام أولاً كافي غيرها أفاده الرضى ثم قال ويدخل في هذا الحد العلم المنكر نحو رب سعاد وزينب لقيتهما لأنهما وضعاً لشيء معين ويدخل المضمرة في ربه رجلاً ونعم رجلاً وبئس رجلاً والحق أنه منكر ولا يعترض على هذا الحد بالضمير الراجع الى نكرة مختصة قبل بحكم من الأحكام نحو جاء رجل فضربته لأن هذا الضمير لهذا الرجل الجائى دون غيره من الرجال وكذا ذو اللام في نحو جاءني رجل فضربت الرجل وأما الضمير في نحو رب شاة وسخلتها فنكرة كافي ربه رجلاً لأنه لم يختص المنكر المعود اليه بحكم أولاً اه وسيأتي الكلام على الضمير الذي دخله رب والكلام على العلم الذي دخله رب في عمله ان شاء الله تعالى فان قيل قولنا سرت عاماً أول متعين وقولنا هذا أسامة مقبلاً غير متعين فلم لم يسم الأول معرفة وسمى الثاني اياها أجيب بأن الحق في قولنا عاماً أول نكرة بأصل الوضع وتخصيصه بأمر عارض وقولنا هذا أسامة مقبلاً سيأتي الجواب عنه في العلم عن الرازي (قوله الاسم المضمرة) بضم اليم الأولى وفتح الثانية اسم مفعول من أضمرته اذا أخفيته واطلاقه على البارز توسع والضمير بمعنى المضمرة على حد قولهم عقدت العسل فهو عقيد أي معقود وهو اصطلاح بصرى والكوفية يسمونه كناية ومكنياً لأنه ليس باسم صريح والكناية تقابل الصريح قال ابن هاني

فصرح بمن تهوى ودعى من الكنى * فلا خير في اللذات من دونها ستر

اه تصريح (تنبيه) المضمرة كلها معارف الا ضمير الشأن والقصة فانه نكرة بدليل دخول رب عليه كقوله ربه فنية دعوت الى ما * يورث المجد دائماً فأجابوا

لأن كل مادخله رب فهو نكرة قال الحريري

وكل ما رب عليه يدخل * فانه نكرة يارجل

وأخصر منه قولي وكل ما جاء بعد رب نكره * ولو ضميراً نحو ربه مره

ومر عن الرضى زيادة نحو رب شاة وسلختها فافهم (قوله وهو مادل على متكلم) قديداً ايا على المتكلم والمخاطب والغائب ويعلم كونه لأحدها بعلامة فاذا أريد كونه للمخاطب جعل علامته الكاف فيقال اياك أكرمت أول المتكلم جعل علامته الياء أو نافي قال اياي أو ايانا أكرمت أول الغائب جعل علامته الهاء فيقال اياه واياها واياها وقدم في كلامنا لذلك في المبتدا والخبر وذلك نفيس فلتراجع أو على المخاطب تارة والغائب أخرى وهو الألف والواو والنون قال ابن مالك

وألف والواو والنون لما * غاب وغيره كقاما واعلما

(قوله أو غائب) اعلم أن ضمير الغائب لا بد من تقدم مرجعه لفظاً فقط أو رتبة فقط أو لفظاً ورتبة فالأول كقولك في الدار صاحبها وفي البيت صاحبه والثاني نحو ضرب غلامه زيد والثالث ايامادته نحو اعدلوا هو أقرب أي العدل المفهوم من اعدلوا أو بمعناه نحو ولأبويه لكل واحد أي الميت اذ يعلم من السياق بقرينة ذكر الارث ولا يعود على متأخر لفظاً ورتبة الا في ست مسائل جعلوها في حكم المتقدم لنكات خاصة بها وهي المجموعة في قولي

أجزالى الأخير في الترتيب * واللفظ ارجاع ضمير الغائب

في هو زيد قائم ونعما * قولاً كذا جاءت وقامت سلمى

المعرفة مادل على معين
والذي ذكره المصنف
خمسة أشياء الأول منها
(الاسم المضمرة) وهو
مادل على متكلم أو
مخاطب أو غائب

وربه فتى كذا هي العرب * تقول ماشاءت وخفته خيب

وان هيا الا حياتنا وقر * شنوده في زان نوره الشجر

(قوله نحو أنا للتكلم) أى والتكلمة كما علمت (قوله وأتأ للمخاطبين) ظاهر كلامه أنه لا يستعمل للمخاطبتين وليس كذلك (قوله وهي للغائب) تنبيه * قال ابن هشام في الحواشي عند قول ابن مالك فما لذي غيبة الخ لينظر في نحو هي راودتني فإن هي ليس غير ضمير باتفاق وليس هو للغائب بل لمن بالحضرة وكذا يثبت استأجره فهذا في المتصل وذلك في المنفصل وقوله يخاطب شخصا في شأن آخر حاضر معك قلت له اتق الله وأمرته بفعل الخير وقديقال انه نزل فيهن منزلة الغائب وكذا في عكسه يبلغك عن شخص غائب فتقول ويحك يا فلان أتفعل كذا تنزيلا له منزلة من بالحضرة فإن قيل فكان حقه أن يقول مالذي غيبة أو حضور أو منزل منزلة أحدهما قلت انما يحذف الشيء باعتبار وضعه وهذه يصدق عليها أنها الغيبة أو حضور باعتبار أصلها وان استعملت على خلافه اهـ يس على التوضيح (قوله وهما للغائبين) أى وللغائبتين أيضا ولو زاده لكان أولى وقد أشبعنا الكلام على هذا في بابي الفاعل والمبتدأ فليراجع * خاتمة * اعلم أن الضمائر كلها اما للتكلم أو للتكلمة أو للمخاطب أو للمخاطبة أو للغائب أو للغائبة وكل واحد منها اما لواحد أو لثنى أو لجمع فالحاصل من ضرب الستة في ثلاثة صار ثمانية عشر وكل ذلك امام متصل مرفوع وامام متصل منصوب أو منفصل مرفوع أو منفصل منصوب أو متصل مجرور أو منفصل مجرور الحاصل من ضرب ثمانية عشر في ستة صار مائة وثمانية ثم المجرور المنفصل غير موجود فبقي تسعون واقتصر في الثنية على لفظ واحد غائبا أو غاطبا لقلته واقتصر في التكلم على لفظين لأنه يرى أو يسمع في أغلب الأحوال فبقي اثنا عشر من كل صنف فبقي المجموع ستين وذلك نحو ضرب الى ضربنا وضربني الى ضربنا وزيد مررت به الى زيد مر بنا واياه ضربت الى ايانا ضربت وهو ضرب الى نحو ضربنا والمتصل ما لا يتدأ به ولا يلي بعد الا في الاختيار والمنفصل ما يتدأ به ويلى الا في الاختيار ولا يتأق المنفصل في الجر لئلا يتقدم المجرور على الجار وما يتأق الاتصال لا يجوز الأتيان بالمنفصل وعكسه فنحو ضربك لا يجوز أن يقال ضرب اياك ونحو اياك ضربت لا يجوز أن يقال لك ضربت والمفعول الثاني من باب كسا اذا كان للغائب جاز اتصاله وانفصاله فتقول الدرهم سلتني أو سلتني اياه وخبر كان والمفعول الثاني من باب ظن فيه خلاف اختار ابن مالك والرماني وابن الطراوة الوصل تقول الدائن حسبته وعند الجمهور الفصل تقول الصائم كنت اياه واذا اتصلت الضمائر قدم الأخص وهو التكلم للمخاطب فالغائب تقول الدرهم أعطيتكه (قوله الاسم العلم) وهو لغة يطلق على الجبل كقول الحنساء في أخيها صخر وان صخرنا لتأتم الهداة به * كأنه علم في رأسه نار

واصطلاحا الاسم الذي يعين مسماه مطلقا أى بلا قيد للتكلم أو الخطاب أو الغيبة وقولنا بلا قيد أخرج بقية المعارف كالذي فيه الألف واللام فانه يعين ما بقي أل ولا يخرج علم الجنس نحو أسامة * تنبيه * الفرق بين اسم الجنس وعلم الجنس من وجهين الأول أن اسم العلم هو الذي يفيد الشخص المعين من حيث انه ذلك المعين فاذا سمينا شخصا كثيرا باسم زيد فليس ذلك لأجل أن قولنا زيد موضوع لفائدة القدر المشترك بين تلك الأشخاص بل لأجل أن لفظ زيد وضع لتعريف هذه الذات من حيث انها هذه ولتعريف تلك من حيث انها تلك على سبيل الاشتراك اذا عرفت هذا فنقول اذا قال الواضع وضعت لفظة أسامة لفائدة ذات كل واحد من أشخاص الأسد بعينها من حيث هي على سبيل الاشتراك اللفظي كان ذلك علم الجنس واذا قال وضعت لفظ الأسد لفائدة الماهية التي هي القدر المشترك بين هذه الأشخاص فقط من غير أن يكون فيها دلالة على الشخص المعين كان اسم الجنس فقد ظهر الفرق بين اسم الجنس وبين علم الجنس اهـ رازي (قوله نحو زيد) اعلم أن العلم اما كنية وهو كل مركب اضافي في صدره أب أو أم كأبي بكر وأم كلثوم قال

(نحو أنا) للتكلم ونحو نحن للتكلم ومعه غيره أو المعظم نفسه (وأنت) للمخاطب وأنت للمخاطبة وأتأ للمخاطبين وأتم لجمع الذكور المخاطبين وأنتن لجمع الانات المخاطبات وهو للغائب وهي للغائبة وهما للغائبين وهم للغائبتين وهن للغائبات (و) الثاني من أقسام المعرفة (الاسم العلم) نحو زيد

الشيخ خالد في شرح التوضيح زاد الامام الفخر الرازي في العلم الجنسي أو ابن أوبنت كابن دأية للغراب
وبنت الأرض للحصاة انتهى واما لقب وهو كل ما شعر برفعة المسمى أو وضعته كزين العابدين وأنف الناقة
والاسم ماعداها كزيد وعمر ووخالد ﴿ تنبيه ﴾ قد يكون زيد نكرة بدخول رب عليه اذا أريد به من
يسمى به نحو رب زيد لقيته جوابا لقول القائل أنا لم أجد زيدا في البلد وقلت

وكل ما جاء بعد رب نكرة * ولو ضميرا نحو ربه مره

ورب خالد اذا أريد به * شخص به مسمى اذا لا يشته

(قوله ومكة) زادها الله شرفا وتعظيما قال في الصباح وقيل فيها بكة على البدل وقيل بالباء البيت وبالميم ما حوله
وقيل بالباء بطن مكة (قوله الأول علم لما يعقل) الأولي لمن يعقل (قوله الاسم المبهم) أراد المصنف رحمه الله
تعالى بالاسم المبهم أسماء الاشارات والموصولات كما فهم ذلك شارحنا العلامة أبقاه الله بالسلامة خلاف
ما فهمه الشارح الشيخ خالد لأنه اقتصر على الأول فقط وفي ذلك قصور فانهم قال العلامة أبو بكر الشنواني
انما سميت مبهمه لأنه لا يعلم معانيها بالتعيين وان اعتبر في معانيها الاشارة الى التعيين وانما تعرف معانيها
من الاشارة والصلة اه (قوله نحو هذا وهذه وهؤلاء) اعلم أن المشار اليه امام فرد وامام ثني واما جماعة وكل
واحد منها امام ذكر وامام مؤنث فللمفرد المذكور ذواللفرد المؤنث ذى وتى وهذه وتة بالكسر وبالاسكان وذات
وتاقال ابن مالك هذا للمفرد مذكر أشعر * بذى وهذه تى تعالى الأنثى اقتصر

وللمثنى رفعاذان وتان ونصبا وجرا ذين وتين وأما قوله تعالى ان هذان لساحران فمؤول وقلت

واحكم بحذف الاسم في القرآن * في ان هذان لساحران

والأصل انه هذان لساحران ولجمعها أولاء ويلحقها هاء التنبيه ويلحقها في البعد كاف الخطاب وبعضها
يلحقه اللام قبل الكاف ولا يجمع بينها وبين هاء التنبيه ﴿ تنبيه ﴾ مراتب المشار اليه ثلاث قريب نحوذا
ومتوسط نحوذاك وبعيد نحوذلك وعند ابن مالك له مرتبتان فقط (قوله والأسماء الموصولة) الموصول
في الأصل اسم مفعول من وصل الشيء بغيره اذا جعله من تمامه وفي الاصطلاح كل اسم افتقر الى الوصل بجملة
خبرية أو ظرف أو جار ومجرور تامين أو وصف صريح أو الى عائدا وخلفه قاله الموضح في شذوره اه تصريح
(قوله نحو الذى والذى والذين) اعلم أن الأسماء الموصولة كثيرة منها للمفرد المذكور للعالم وغيره وهو الذى
وللمفرد المؤنث للعاقلة وغيرها وهو التى والذان واللذان لشئيهما رفعا والذين واللتين جرا ونصبا وجمع
المذكر العاقل وغيره الألى مقصورا وللعاقل خاصة الذين رفعا ونصبا وجرا وقد يقال بالواو رفعا وقلت

والرفع بالواو أتى وصححوا * كقوله نحن اللذون صبحوا

ولجمع المؤنث اللاتى واللاتى ويصلح للجميع ما ومن وأى وأل فى جاء الضارب وذو على لغة طي وحكى ابن مالك
ذات كالتى وذوات كاللاتى فقال

وكالتى أيضا لديهم ذات * وموضع اللاتى أئى ذوات

(قوله ويحصل التعيين فى أسماء الاشارة بالاشارة الحسية) هذا جواب عن سؤال مقدر كأن قائل يقول اذا
كانت أسماء الاشارة مبهمه فلم سميت معرفة اذ المعرفة ما زالت الابهامية فأجاب انما يحصل التعيين الذى هو
معنى من معانى المعرفة بالاشارة الحسية ولا يعترض عليه كون استعماله لما خوطب به من لا يعلم كالأعمى اذا
سأل من يضربنى فيقال له تهكما هذا يضربك فانه لا يصير لامكان الاحساس بالمس (قوله وفى الأسماء
الموصولة بالصلة) وهى جملة أو شبهها كأمرا الصلة أل فانها الصفة الصريحة تقول جاء الضارب وجاء المضروب
وكونها فعلا مضارعا قليل قال ابن مالك وصفة صريحة صلة أل * وكونها بمعرب الأفعال قل
كقوله ما أنت بالحكم الترضى حكومته * ولا الأصيل ولاذى الرأى والجدل

ومكة الأول علم لما يعقل
والثانى علم لما لا يعقل
(و) الثالث من أقسام
المعرفة (الاسم المبهم نحو
هذا وهذه وهؤلاء)
وهذا الاسم يشمل جميع
أسماء الاشارة والأسماء
الموصولة نحو الذى
والذى والذين ويحصل
التعيين فى أسماء الاشارة
بالاشارة الحسية وفى
الأسماء الموصولة بالصلة

(قوله نحو جاء الذي قام أبوه) الذي فاعل لاهومع صلته وقد قدمنا هذا عند قول المصنف الذي لم يتصل
بآخره شيء (قوله والاسم الذي فيه الألف واللام) هذا مذهب الخليل واستدل على ذلك بفتح الهمزة وبأنه
قديم وقف عليها في التذكر كقولك أل اذا تذكرت ما فيه الألف واللام كالكتاب وغيره والوقف عليها عند
الاضطرار كقوله من بحر الرمل من الضرب الثالث من العروض الأولى

يا خيلى اربعا واستخبرا ال * منزل الدارس من أهل الحلال

ومعنى اربعا قوما وانتظر اقوم حلة أى نزول وفيهم كثرة وكذلك حتى حلال وحذف همزته في الدرج لكثرة
الاستعمال وعند سيديويه أن المعرفة اللام وحدها والهمزة للوصل فتحت لكثرة الاستعمال مع وجود نظيرها
في همزة أيمن ودليله تخطى العامل اياها نحو بالرجل ولو كان على حرفين لكان لها نوع استقلال فلم يخطها
العامل وأما نحو ان لا تفعل وبلا مال فلجعلهم لا بجزء الكلمة فلذا قالوا للشيء وللأفرس وأما نحو بهذا
ففصل بين الجار والمجرور بهاء التنبيه وفبارحة بلفظة ما فلان الفاصل بين العامل والمعمول حيث لم يغير معنى
ما قبله ولما بعده جعل كالافصل وفيه نظر اذ يجوز قولك مررت بوالله زيد كما سئد كر في باب الخفوضات قال
الرضي وذكر البرد في كتاب الشافى أن حرف التعريف الهمزة المفتوحة وحدها وانما ضم اللام اليها لثلا
يشبه التعريف بالاستفهام اه فتألف في المسئلة ثلاثة مذاهب أحدها أن المعرفة أل بتامها والثاني اللام
قط والثالث الهمزة فقط وبعضهم قال اختلف القائل بكون المعرفة أل بتامها فقال بعض الألف أصل كاللام
وقال آخر انها زائدة ففيها أربعة مذاهب وهذا الكلام عين ما وعدنا به في صدر الكتاب عند تعرض المؤلف
لعلامات الاسم ومضى هناك أن اللام قد تبدل ميا عند بعض العرب وهولعة حمير (قوله الألف واللام)
منضى في صدر الكتاب الاعتراض على مثل هذه العبارة والجواب عنه مبسوطا فلتراجع ﴿ تنبيه ﴾ اعلم أن الألف
واللام المعرفة اما للعهد وهو ثلاثة أقسام الذكري وهو ما تقدم ذكره صريحا نحو لقيت رجلا فأكرمت
الرجل أو كناية نحو وائس الذكري كالأنتى فالذكر تقدم ذكره في اللفظ مكنا عنه بما في قولها نذرت لك
ما في بطنى محررا فان التحرير خاص بالذكور والعهد العاسى وهو ما حصل في علم الخطاب بغير الذكر المار نحو
بالوادي المقدس اذما في الغار تحت الشجرة والعهد الحضورى وهو ما حضر في الحس والمشهددة نحو اليوم
أكملت لكم دينكم أى اليوم الحاضر وهو يوم عرفة ولاستغراق الجنس نحو ان الانسان لنى خسر
وعلامتها أن يصلح موضعها كل وتعريف الحقيقة نحو الرجل خير من المرأة أى هذه الحقيقة خير من هذه
الحقيقة وذكر أن الكلمة اذا ذكرت مرتين والاخيرة مع أل هي عين الأولى في صدر الكتاب عند قول
الشارح فاللفظ فلتراجع ثمة ان شئت وذكر في التلخيص أنه قد يأتى المعرفة بلام الحقيقة لواحد باعتبار
عهديته في الذهن كقولك ادخل السوق حيث لاعهد قال وهذا في المعنى كالنكرة اه ولكون هذا المعرفة
في المعنى كالنكرة يعامل معاملة النكرة كثيرا فيوصف بالجل قال الشاعر

ولقد أمر على اللثم يسبنى * فضيت ثمت قلت لا يعنينى

وفي التنزيل كمثل الحمار يحمل أسفارا وآية لهم الليل نسلخ منه النهار قال السيوطي

ثم بال إشارة لما عهد * أو حقيقة وربما ترد

لواحد لعهد في الذهن * نحو ادخل السوق ولا عهدنى

كالنكرة معنى والافراد تعم * حقيقة كعالم الغيب قدم

(قوله نحو الرجل والغلام) قال الشيخ خالد والرجلة قال عبد المعطى رحمه الله تعالى أشار به الى أنه يجوز أن
يقال في الأنتى رجلة قال في الصحاح الرجل خلاف المرأة ويقال للمرأة رجلة ويقال كانت عائشة رضى الله عنها
رجلة الرأى انتهى قال ابن الأثير وفيه أنه لعن المترجلات من النساء يعنى اللاتي يتشبهن بالرجال فيزيهن

نحو جاء الذي قام أبوه
(و) الرابع من أقسام
المعرفة (الاسم الذي
فيه الألف واللام نحو
الرجل والغلام و)
الخامس من أقسام

وهيئتهن فأما في العلم والرأي فمدوح ويقال رجلة إذا تشبهت بالرجل في الرأي والمعرفة اه المقصود منه وقوله
انه لعن الخ الحديث في الجامع الصغير ولفظه لعن الله الخشين من الرجال والمرجلات من النساء خ د ت
عن ابن عباس عليه السلام خاتمة عليه السلام تزداد اللام اما وجوبا في نحو اللات اسم صنم والآن وهو ظرف زمان بني لتضمنه
معنى الحرف وهو لام الحضور وفيه يلغز لنا كلمة يقدر فيها شيء والحال أنه موجود وألغز بعضهم فقال
مولاي اني قد أبديت أحجية * تخالها دررا في السلك منظومه
ما كلمة قدروها وهي حاصلة * في اللفظ موجودة في النطق مفهومة
وأجبت ذلك فقلت ارتجالا هذا جواب الذي أبديت أحجية * تخالها شذرة في الجيد معلومه
حاصله الآن زيد فيه أل عندنا * ولأمه ضمنت والحال مرقومه
ومادخل عليه أل من الموصولات فانها زائدة وجوبا واما جوازا في حال الضرورة كقوله

رأيتك لما أن عرفت وجوهنا * صددت وطبت النس ياقيس عن عمرو

وسياتي هذا في باب التميز (قوله ما أضيف الى واحد من هذه الأربعة) بثلاثة شروط الأول أن لا يكون
المضاف متوغلا في الابهام أي شديد الدخول بخلاف اضافة مثل وغير تقول جاء غير زيد وذلك لأنك اذا
قلت غير زيد فكل شيء الا زيد غيره وكل ماصدق عليه الوصف بالمغايرة صدق وصفه بالمثالة وبخلاف اضافة
ندوشبه لأنها كالأول فان اضافة الكلمات الأربعة لاتفيد تعريفا قال يس على الفا كهي وما ذكره من أن
المانع من التعريف شدة الابهام مذهب ابن السراج وارتضاه الشلوبين وردبأن كثرة المغايرين والمثاليين
لاتوجب التنكير كما أن كثرة غلمان زيد لاتوجب كون غلام زيد نكرة وذهب سيويه والمبرد الى أن
سبب تنكيرها أن اضافتهما للتخفيف لمشابهتهما اسم الفاعل ألا ترى أن غيرك ومثلك بمنزلة مغايرك
ومماثلك اه الشرط الثاني أن لا يكون واقعا موقع نكرة بكاء زيد وحده لأن الحال لاتكون معرفة
وهذا وان كان يقبل التعريف لكن يجب تأويله بنكرة قال ابن مالك

والحال ان عرف لفظا فاعتقد * تنكيره معنى كوحده اجتهد

وسياتي ان شاء الله تعالى في الحال وكرب رجل وأخيه وكمناعة وفصيلها ورب شاة وسخلتها وقدمضى في
مدخول رب وأمامدخول كم فلائن كم لايجر المعرفة وكقولهم لأباله لأن لا لاتعمل في المعارف ولا زائدة بين
المضاف والمضاف اليه جى بها لازالة صورة الاضافة قال ابن هشام في شرح بانت سعادان قولهم لأباله كلام
يستعمل كناية عن المدح والذم ووجه الأول أن يراد نفي نظير المدوح بنى أبيه ووجه الثاني أن يراد أنه
مجهول النسب والمعنيان محتملان هنا اه أى في قول كعب رضى الله عنه

فقلت خلوا سبيلي لأبالكم * وكل ما قدر الرحمن مفعول

الثالث أن تكون اضافته معنوية لا لفظية وهي اضافة اسم الصفة التي لا بمعنى الماضى قال ابن مالك

وان يشابه المضاف يفعل * وصفافمن تنكيره لا يعزل

لأن اضافته لا تفيد تعريفا بجواز دخول رب عليه قال ابن مالك

كرب راجينا عظيم الأمل * مروع القلب قليل الحيل

ومرأن مادخله رب نكرة عليه السلام تنبيه عليه السلام أشكل علينا المضاف الى المضاف الى المعرفة وهكذا تقول هذا غلام أليك
وهذا غلام أخى أليك وغلام أخى ابن أليك وغلام ابن أخى أبى أليك وهكذا حتى طالعت ما أمكن جل
الشروح والحواشي فصادفت شرح الملاجمي على الكافية فوجدته لوح لما أردت ونص عبارته قيل كان
عليه أى على ابن الحاجب أن يقول والمضاف الى المعرفة ليدخل فيه المضاف الى المضاف الى المعرفة أيضا مثل
غلام أليك والجواب أن المراد بالمضاف الى أحدها أعم من أن يكون بالذات أو بالواسطة اه فذكر أنه معرفة

المعرفة (ما أضيف الى
واحد من هذه الأربعة)

وقد تفكرت في هذا زمانا طويلا حتى سألت بعض من حضر عندي فقال لم أعرف التصريح بمسئلتك والله أعلم ﴿فائدة﴾ قال الملوى على المكودي ينبغي للمدرس أن يذكر شيئا من الأدبيات على قدر الحاجة ومن النكات اللطيفة والأمور التي ليست في بطون الدفاتر تشجيدا للأذهان وبذلك يفوح غير العلم ومن هنا ترى الشخص عنده قليل من العلم لكنه يتصرف به كيف شاء ويغلب من عنده كثير من العلم الفاقد لمثل ذلك لكن يجب أن لا يطول بذلك لئلا يخرج بهم عما هو بصدده وقد قيل

لاتألف النفس اذ كانت مغيرة * الا التقل من حال الى حال

وبالجملة فليكن على قدر ما يعطى الطعام من الملح اه (قوله نحو غلامى وغلام زيد الخ) اعلم أن المضاف الى واحد من هذه الأربعة في درجة ما أضيف هو اليه الا المضاف الى المضمرة فانه في درجة العلم وذلك نحو قولك جاء زيد صاحبك فانه لو كان المضاف الى المضمرة في درجة المضمرة لم أن تكون الصفة أعرف من الموصوف ﴿تتمة﴾ المعارف بالنسبة الى نعتها والنعت بها على ثلاثة أقسام قسم ينعت وينعت به وهو اسم الإشارة والمعرف بالاضافة وبالألف واللام وقسم ينعت ولا ينعت به وهو العلم وقسم لا ينعت ولا ينعت به وهو المضمرة (قوله والنكرة) هو في الأصل اسم مصدر لنكرته بالتشديد وأما على التخفيف من نكرته بكسر الكاف فهو مصدر وبهذا جمع بين القول بأنه مصدر والقول بأنه اسم مصدر ثم جعل اسم جنس للاسم المنكر لانه علم له والامتنع من الصرف للعلمية والتأنيث كما مر في المعرفة (قوله كل اسم شائع في جنسه) سواء كان الجنس موجودا كرجل فانه موضوع لما كان حيوانا ناطقا ذكرنا بالغافكل ما وجد من هذا الجنس واحد فهذا الاسم صادق عليه بدليل أنك لو قلت جاء رجل وفي ضميرك أن الجاني زيد فبان عمرا لم تكن مخطئا في اخبارك أو مقدرًا كشمس فانها موضوع لما كان كوكبا نهاريا ينسخ ظهوره وجود الليل فحقها أن تصدق على متعدد كما أن رجلا كذلك وانما تخلف ذلك من جهة عدم وجود أفراد له في الخارج ولو وجدت لكان اللفظ صالحا لها فانه لم يوضع على أن يكون خاصا كزيد وعمرو وخالد وانما وضع وضع أسماء الأجناس ومثلها مرقال الشيخ خالد فأما قوله فكأنه لمعان بر * ق أو شعاع شموس وقوله * وجوهرهم كأنها أقمار * فان العرب تنسب اليهما التعدد باعتبار الأيام والليالي وان كانت حقيقتهم واحدة يقولون شمس هذا اليوم أحر من شمس أمس وقر هذه الليلة أكثر نورا من قر ليلة أول الشهر اه (قوله لا يختص به واحد دون آخر) تفسير للشيوخ ﴿تنبيه﴾ أنكر النكرات شيء ثم موجود ثم محدث ثم جسم ثم نام ثم حيوان ثم انسان ثم بالغ ثم ذكر ثم رجل هذه عبارة التصريح وعبارة الأشموني ان أنكر النكرات مذكور ثم موجود ثم محدث ثم جوهر ثم جسم ثم نام ثم حيوان ثم انسان ثم رجل ثم عالم وهذه العبارة نظمها الامام السجاعي بقوله مذكور موجود ومحدث كذا * وجوهر جسم ونام نخذا

والحيوان ثم انسان رجل * وعالم ترتيب تكبير كمل

وعبارة عبد المعطى ان أنكر النكرات شيء ثم متحيز ثم جسم ثم نام ثم حيوان ثم ماش ثم ذورجلين ثم انسان ثم رجل ولم يذكر عالما ولعله سقط من النسخ فانظره (قوله لفرد غير معين) أى بل كل ما وجد من جنس ذلك واحد فاللفظ صادق عليه كما قدمنا (تطفل) اعلم أن النكرة اذا وقعت في سياق النفي استغرقت الجنس ظاهرا ويحتمل عدم كون الاستغراق فيها احتمالا مرجوحا والآتي بقرينة تقول ما جاءني رجل واحد واذا دخلها من فهو نص في الاستغراق تقول ما جاءني من رجل فمن زائدة مفيدة للنص في الاستغراق وهذا عكس كل فانها اذا وقعت في سياق النفي أفادت النفي لمجموع الافراد بخلاف قول أبي النجم

قد أصبحت أم الحيار تدعى * على ذنبا كله لم أصنع

برفع كل فالنفي على هذا من القضية الموجبة المعدولة المحمول وأما اذا نصب كل كانت واقعة في سياق النفي

نحو غلامى وغلام زيد
وغلام هذا وغلام الذى
قام أبوه وغلام الرجل
(والنكرة كل اسم
شائع في جنسه لا يختص
به واحد دون آخر)
يعنى أن النكرة هي
الاسم الموضوع لفرد
غير معين نحو رجل
وغلام فلا يختص به
واحد

(قوله وتقريره) أى مقربه الى فهم مبتدى لعموض هذا الرسم أى والمقرب الى فهم المبتدى قولك فى حده كل مالخ (قوله كل ماصلح) قال الشيخ خالد فى شرح المتن بفتح اللام وضمها (قوله صح دخول الألف واللام) أى لغة لا عقلا فان العقل يجوز دخول الألف واللام على كل كلمة فان قيل هذا غير جامع لدخول أحد وديار من قولك ماجاءنى أحد أو ديار بمعنى أحد وفى الحديث لا أحد أغير من الله وقوله تعالى رب لا تذر على الأرض من الكافرين ديارا وغير مانع كعباس وحارث وفضل ونعمان فانها تقبل أل تقول العباس والحارث والفضل والنعمان أجيب عن الأول بأنه صالح لدخول الألف واللام عليه بحسب أصل الوضع وعدم صلاحيته لما ذكر عارض من جهة أن الواضع التزم فى استعماله على وجه التنكير وعن الثانى بأن المراد بالهى المؤثرة وأنت خير بأن الداخلة على ما ذكر غير مؤثرة للمح الأصل قال ابن مالك

وبعض الأعلام عليه دخلا * للمح ما قد كان عنه ثقلا
كالفضل والحارث والنعمان * فذكر ذا وحذفه سيان

(قوله قبول دخول الألف واللام علامة التنكير) المراد بالقبول هنا وفى كلام المصنف بنفسه أو بمرادفه فيشمل ذو معنى صاحب والله سبحانه وتعالى أعلم ﴿باب العطف﴾ هو لغة الرجوع الى الشئ بعد الانصراف عنه قال فى التصريح هو فى الأصل مصدر عطفت الشئ اذا اثنته وعطف الفارس على قرنه بكسر القاف أى مساويه فى الشجاعة اذا التفت اليه اه بزيادة من يس واصطلاحا ضربان عطف نسق وعطف بيان فعطف البيان الذى تركه المصنف هو التابع المشبه للصفة فى توضيح متبوعه ان كان معرفة وتخصيصه ان كان نكرة فخرج بالمشبه للصفة النعت لأن المشبه بالشئ غير ذلك الشئ وخرج بذكر الايضاح والتخصيص التوكيد والنسق والبدل فالأول كقوله

أقسم بالله أبو حفص عمر * مامسها من نقب ولا دبر

والنقب رقة خف البعير والدبر مرض فى سنامه فعمر معطوف على أبو حفص والثانى كقوله تعالى من ماء صديد على خلاف فى الثانى كما مر (قوله المراد به) أى بالعطف فى قول المصنف اذا لا يتناول غيره من المصنفين فالأولى أن يزيد لفظ هنا أو فى كلامه (قوله عطف النسق) أى لأن المصنف لا يذكر عطف البيان ومر التوجيه فى أول باب النعت قال العلامة الفاكهى رحمه الله تعالى ان النسق بفتح السين اسم مصدر بمعنى اسم المفعول يقال نسقت الكلام أنسقه أى عطفت بعضه على بعض والمصدر بالتسكين اه واصطلاحا ما ذكره الشارح فيما يأتى وهو ثلاثة أقسام أحدها العطف على اللفظ وهو الأصل وشرطه امكان توجه العامل فلا يجوز فى ما جاءنى من امرأة ولا زيد جرزيد لأن من الزائدة لا تعمل فى معرفة والثانى العطف على المحل وشرطه امكان ظهور المحل فى الفصيح فلا يجوز مررت بزيد وعمر بالنصب خلافا لابن جنى وكون المحل بحق الاصلة فلا يجوز هذا ضارب زيدا وأخيه خلافا للبغداديين ووجود العامل الطالب للمحل فلا يجوز ان زيدا وعمر وقائمان برفع عمر ولان الابتداء قد زال بالناسخ الثالث العطف على التوهم وشرطه صحة دخول العامل التوهم نحو لست قائما ولا قاعد بالجرا اه صبان ببعض حذف (قوله وهو التابع) قال أبو حيان لا يحتاج عطف النسق الى حد لأنه تابع بأدوات محصورة ولا يخفى سقوطه لأن عدم الاحتياج بتسليمه لا يسوغ الاعتراض بذكره ولانه ان أراد أنه يمكن أن يعبر عنه بعبارة لا تكون حدا ففيه نظر لأن تلك العبارة ان كانت نحو تابع بأدوات محصورة أو بالواو الخ أو هو الواقع بعد الواو الخ فلا يخفى أن هذه حدود لأنه لا معنى للحد فى هذه الفنون الا ما يفيد تصور المعرف وان أراد أنه يمكن أن يقال يجوز العطف بالواو الخ فلا يخفى ضعف بيان أحكام العطف بدون تصور معناه اه يس على الفاكهى (قوله المتوسط) هو نعت للتابع جرى على غير ما هو له والعائد اليه الضمير فى مجرور الظرف بعده وهو قوله بينه وبين

دون آخر (وتقريره
كل ماصلح دخول
الألف واللام عليه نحو
الرجل والغلाम) يعنى
أن الرجل والغلाम قبل
دخول الألف واللام
عليهما نكرتان لأن
رجلا يصدق على كل
رجل وكذلك غلام فلما
دخلت عليهما الألف
واللام تعرفا فقبول
دخول الألف واللام
علامة التنكير والله
سبحانه وتعالى أعلم
﴿باب العطف﴾
المراد به عطف النسق
وهو التابع المتوسط
بينه وبين متبوعه أحد
حروف العطف الآتية

متبوعه وفاعله قوله أحد حروف العطف وجعل الشارح العلامة أبقاه الله بالسلامة قوله المتوسط فصلا من الحد وفيه نظر فالأولى أن يقول التابع المقصود بالنسبة مع متبوعه كما فعل ابن الحاجب في الكافية ولذا قال الرضى قوله يتوسط بينه إلى آخره ليس من تمام الحد بل هو شرط عطف النسق ذكره بعد تمام حده ولم أستغن في الحد بقول العطف تابع يتوسط بينه وبين متبوعه أحد الحروف العشرة لأن الصفات يعطف بعضها على بعض اه فان قيل هلا يقال ان قولك جاء زيد العالم والعامل بأن فيه متعاطفة في الحقيقة أى فالعالم معطوف على العالم أجب بأن العالم يقال انه تابع متوسط بينه وبين العالم الواو ولكنه باق على ما كان عليه من الوصفية وفي هذا الجواب نظر اذ لو قيل في قام زيد وعمرو ان عمرا فاعل قام وليس بالتعاطف حقيقة لكان مثل الأول ولم يقل به أحد وانا لو قلنا في المثال الذى تقدم الاطلاق بالعطف مجاز لما وجد عطف أصلا وان حققه بعضهم لكن قال العلامة الفاكهي في شرح التمام ان المراد بتوسط الحرف أن تكون تبعية الثانية للأول بواسطة الحرف فلا اعتراض عليه فافهم ان كنت ذكيا وبهذا علم أن كلام الشارح أبقاه الله بالسلامة المتوسط فصل أخرج به ما عدا النسق (قوله الآية) بالجر نعت لحروف لا بالرفع نعت لأحد كما هو ظاهر (قوله وحروف العطف) الواو للاستئناف حروف مبتدأ مضاف والعطف مضاف اليه (قوله عشرة) أى مجموعها لاجمعها اذ لا معنى للجمعية وهو خبر قوله حروف العطف ﴿ تنبيه ﴾ اختلف في ثلاثة أحرف مما ذكره هنا وهى حتى وأم ولكن أما حتى فذهب الكوفيون أنها ليست بحرف عطف وإنما يعربون ما بعدها باضمار وأما أم فذكر النحاس فيها خلافا وأن أباعبيدة ذهب إلى أنها بمعنى الهمزة فاذا قلت أقام زيد أم عمرو فالعنى أنهم قائم فتصير على مذهبه استفهامية وأما لكن فذهب أكثر النحويين إلى أنها من حروف العطف ثم اختلفوا على ثلاثة أقوال أحدها أنها لا تكون عاطفة الا اذا لم تدخل عليها الواو وهو مذهب الفارسي وأكثر النحويين والثاني أنها عاطفة ولا تستعمل الا بالواو والواو مع ذلك زائدة وصححه ابن عصفور قال وعليه ينبغي أن يحمل مذهب سيويه والأخفش لأنهما قالوا أنها عاطفة ولما مثلا للعطف بهامثلة بالواو والثالث أن العطف بها وأنت غير في الاثني بالواو وهو مذهب ابن كيسان وذهب يونس إلى أنها حرف استدراك وليست بعاطفة والواو قبلها عاطفة لما بعدها على ما قبلها عطف مفرد على مفرد ووافق الناظم هنا الأكثرين ووافق في التسهيل يونس فقال فيه وليس منها لكن وفاقا ليونس اه أشموني وذكر المصنف هنا اما المكسورة الهمزة وقال به أكثر النحويين ويعنى بذلك اما الثانية في قولك جاءنى اما زيد واما عمرو لتكررها في كل حال وذهب يونس وابن كيسان إلى أنها غير عاطفة ووافقهما ابن مالك على ذلك وحققه الشيخ خاله لما لا زمتها غالبا الواو العاطفة ولا يدخل عاطف على مثله ولأن وقوعها بعد الواو مسبوقه بمثلها شبيهة بوقوع لا بعد الواو مسبوقه بمثلها في مثل ما جاءنى لا زيد ولا عمرو ولا هذه غير عاطفة باجماع فلتكن اما كذلك لكن لما كانت الواو لازمة غالبا بعد لكن وجعلت الواو زائدة ولكن عاطفة فلتكن اما كذلك عند القائل به لكن لكن لا مسبوقية لمثلها فالتائل بأن اما عاطفة قال انها بمعنى أو والتائل بأنها غير عاطفة قال انها حرف تفصيل ولعلنا نزيد على هذا عند تعرض الماتن لها ان شاء الله تعالى (قوله وهى الواو) فائدته لمطلق الجمع بين المتعاطفين في الحكم فلا يفيد بالترتيب ولا بالمعية فيعطف الشيء على صاحبه في الحكم وهو بأن كان حكم المعطوف والمعطوف عليه على المعية كقوله تعالى فاتجنيبه وأصحاب السفينة وعلى سابقه بأن كان الحكم للمعطوف عليه سابقا والحكم للمعطوف لاحقا كقوله تعالى ولقد أرسلنا نوحا وبرايم فيبين ارسال نوح وبرايم سنون وعلى لاحقه بأن كان الحكم للمعطوف عليه لاحقا والحكم للمعطوف سابقا كقوله تعالى كذلك يوحى اليك والى الذين من قبلك ونحو قولك قام زيد وعمرو محتمل لها اذ دلالة لسابقة زيد وعمرو أو سابقة عمرو لزيد في القيام أو كون عمرو مصاحبا لزيد في القيام والتعبير بجواز الأحكام الثلاثة لا يمنع أكثرية بعضها إذ يحى الواو للمعية أكثر ولترتيب كثير ولعكسه قليل هذا وبعضهم عبر بقوله للجمع المطلق

(وحروف العطف
عشرة وهى الواو)

واعترضه بعض آخر وقال التعبير بالجمع المطلق غير سديد لأنه قيد الجمع بكونه مطلقا فلا يتأتى في الواو المعية أو الترتيب أو العكس وقال اذ قد يفرق في الماهية من حيث هي والماهية لا بشرط وسبب التوهم ما قد وجد من الفرق بين قولهم مطلق الماء والماء المطلق مع الغفلة عن كون هذا اصطلاحا شرعيا في بعض أنواع المياه وما نحن فيه اصطلاح لغوي فخلط اصطلاحا باصطلاح وانه لا ينبغي (قوله نحو جاء زيد وعمرو) هذا المثال محتمل مع تجرده من القرينة فتكون الواو للمعية بأرجحية وللترتيب برجحان وللعكس بمرجوحية فيقال عند الشك بعده أو معه أو قبله فاذا قيل جاء زيد وعمرو بعده اختصت بكونها للترتيب أو قيل معها اختصت بكونها للمصاحبة أو قيل قبله اختصت بالعكس (قوله فجاء فعل ماض) أي اذا أردت بيان اعرابه فأقول جاء فعل ماض (قوله سواء كان رفعا أو غيره) أي كالنصب والجر والجزم كما سيأتي بيانه في المتن فهذا تعجيل لفائدة وهي أنه مثل للعطف على المرفوع لأن الكلام في المرفوعات هنا وقد يسبق في ذهن المبتدى أن التعاطف لا يكون إلا مع الرفع فدفع ذلك الوهم (تنبيه) تنفرد الواو من بين سائر حروف العطف بأمور وهي أنها تعطف اسماء على اسم لا يكتفى الكلام إلا به كاختصم زيد وعمرو واصطف هذا وابني وأنها تعطف ما تضمنه الأول اذا كان المعطوف دأمية نحو حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى وأنها تعطف الشيء على مرادفه نحو شرعة ومنهاجا وأنها تفصل من معطوفها بظرف نحو جاء زيد قبلي وبعدي عمرو وأنها يجوز فيها العطف على الجوار في الجر خاصة كما سنوضح ان شاء الله تعالى في هذا الباب نحو وأرجلكم في قراءة من جروا أنها يجوز حذفها ان أمن اللبس نحو كيف أصبحت كيف أمسيت وأنها يجوز أن تليها لا اذا عطفت مفردا بعدها بنحو ولا الهدى ولا القلائد أو نني نحو فلا رث ولا فسوق وأنها يجوز أن تليها اما كما سيأتي في كلام المصنف عند تعرض الشارح لها وقد قدمنا بعضه فلا تغفل وأنها تعطف النعوت المفرقة مع اجتماع منعوتين نحو مررت برجلين كريم وبخيل وأنها تعطف ما حقه الاتيان بالثنية نحو قول الحجاج ان الله محمد ومحمد في يوم واحد أراد بالأول ابنه وبالثاني أخاه وقد ذكرنا لما تنفرد الواو به في واحد وعشرين فاذا أردت أن تعرف تحقيقها فعليك بالتصريح فان فيه التصريح (قوله والفاء) فائدتها للجمع في الحكم مع الترتيب المعنوي والد كرى والتعقيب بأن وقع المعطوف بعد المعطوف عليه لكن بلامهلة لكن باعتبار ما يبعد عادة متربنا نظرا الى عظم الأمر وسهولته فقبوله جاء زيد فعمرو أن يحى عمرو وبعدي زيد بلا توسط زمان كثير ومثال ما يكون بعيدا في الزمان قريبا بالنسبة الى هذا الكلام حج زيد في هذا العام فالعام القابل ونحو تزوج زيد فولده ونحو دخلت البصرة فالكوفة اذ الزمان الطويل قد يستقرب بالنسبة الى عظم الأمر وقد يستبعد الزمان القريب بالنسبة الى طول زمان يقتضى العرف حصوله في زمان أقل منه قال حسن الشريف والسجاعي في حاشيتي شرح القطر والذي يظهر من كلام جماعة أن استعمال الفاء فيما تراخي زمان وقوعه عن الأول سواء استقصر في العرف أو لا انما هو بطريق المجاز وظاهر كلام المصنف أن استعمالها فيما بعد بحسب العادة تعقيبا وان طال الزمان استعمال حقيقي فتأمل قوله في الحواشي الهندية اه (لطيفة) الترتيب الذي في قوله تعالى ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء فتنبخ الأرض مخضرة يحتمل أن الفاء على حقيقتها فيكون الاخضرار في وقت الصباح من ليلة المطر قال ابن عطية وقد شاهدنا في السوس الأقصى نزول المطر بعد قحط فأصبحت تلك الأرض الرملة التي نسفتها الرياح قد اخضرت بنبات ضعيف اه عبادة على الشذور (قوله نحو جاء زيد وعمرو) أي اذا كان بين محي زيد وبين محي عمرو وقرب في الزمان أو اذا لم يحى بينهما غير عمرو واذل توسط بينهما محي بكر لم يحسن أن يقال جاء زيد فعمرو وان قرب الزمان كذا ظهر لي فليتأمل (تنبيه) قد تاتي الفاء للسببية وهي التي لغير العطف ولكنها لا تخلو عن معنى التعقيب وتختص بالجمع سواء كانت من تقدم الكلمة نحو وان لقيته فأكرمه أو بدونها نحو زيد فاضل فأكرمه وضابطه أن يصلح تقدير اذا الشرطية قبل الفاء وجعل مضمون الكلام السابق شرطا للتقدير في المثال المتقدم اذا كان كذا فأكرمه ولا يشترط جعل عين الكلام السابق

نحو جاء زيد وعمرو
جاء فعل ماض وزيد
فاعل مرفوع بالضممة
الظاهرة وعمرو الواو
حرف عطف وعمرو
معطوف على زيد
مرفوع بالضممة
الظاهرة فالمعطوف
يتبع المعطوف عليه
في اعرابه سواء كان
رفعا أو غيره (والفاء)
نحو جاء زيد فعمرو
فعمرو معطوف على
زيد مرفوع بالضممة
الظاهرة

شرطا ومنه قولك اللذان يقومان فيغضب زيد أخواك فاللذان مبتدأ وهو اسم موصول ويقومان صلة والفاء عاطفة يغضب معطوف على يقومان زيد فاعل وأخواك خبر اللذان وهذه المسئلة مما تختص بها الفاء لأنه لا يجوز العطف على الصلة لعدم العائد لأن يغضب رافع لاسم ظاهر وهو زيد ولكنها لما عطفت بالفاء صح ذلك لأن ما في الفاء من معنى السبب أغنى عن الضمير لأن الفاء تجعل ما بعدها مع ما قبلها في حكم جملة واحدة لا شعارها بالسببية ومثله عكسه نحو الذي يقوم أخواك فيغضب هو زيد قال الرضى وكثيرا ما يكون فاء السببية بمعنى لام السببية وذلك إذا كان ما بعده سببا لما قبله كقوله تعالى اخرج منها فانك رجيم تقول أكرم زيدا فانه فاضل فهذه تدخل على ما هو الشرط في المعنى كما أن الأولى دخلت على ما هو الجزاء في المعنى وذلك أنك تقول زيد فاضل فأكرمه فهذا داخل على الجزاء فاذا عكست الكلام قلت أكرمه فانه فاضل فقد دخل على ما هو شرط ثم اعلم أنه لا تنافي بين السببية والعاطفة فقد تكون سببية وهي مع ذلك عاطفة جملة على جملة نحو يقوم زيد فيغضب عمرو ولكن لا يلازمها العطف اهـ (قوله وثم) فائدتها للترتيب والتراخي فهي تساوى الفاء في الترتيب وتغايرها في التراخي ولذا قال سيويه مررت برجل ثم امرأة فالمرور ههنا مروران لاجل تراخي أحد المرورين عن الآخر ولا تكون الا عاطفة ولا تكون للسببية اذ لا تراخي المسبب عن السبب التام لأنه اذا وجد السبب وجد المسبب بلا مهلة ولا تعطف المقصل على المجرى بخلاف الفاء فانها تعطفه تقول أجبته نداما زيد فقلت لبيك قال الرضى وقد تجيء في الجملة خاصة لاستبعاد مضمون ما بعدها عن مضمون ما قبلها وعدم مناسبتها له كذا ذكرنا في قوله تعالى ثم أنشأناه خلقا آخر وكقوله تعالى خلق السموات والأرض وجعل الظلمات والنور ثم الذين كفروا بربهم يعدلون فالاشراك بخالق السموات والأرض مستبعد غير مناسب وهذا المعنى فرع التراخي ومجازه وكفى قوله تعالى فلا تقتحم العقبة ثم قال ثم كان من الذين آمنوا فان الايمان بعيد للنزلة من فك الرقبة والاطعام بل لا نسبة بينه وبينهما وكذا قوله استغفروا ربكم ثم توبوا اليه فان توبة العبد وهي انقطاع العبد اليه بالكلية وبين طلب المغفرة بونا بعيدا اهـ (قوله نحو جاء زيد ثم عمرو) يحتمل أن يكون عجيء عمرو بعد عجيء زيد بزمان كثير ويحتمل أن يجيء بين عجيئيهما غيرهما كما قدمنا في تنبيهه في قديمي ثم لمجرد الترتيب في الذكر والتدرج في درج الارتقاء وذكر ما هو الأولى ثم الأولى من دون اعتبار التراخي والبعدين تلك التدرج ولأن الثاني بعد الأول في الزمان بل ربما يكون قبله كما في قوله

(وثم) نحو جاء زيد ثم عمرو (وأو)

ان من ساد ثم ساد أبوه * ثم ساد من قبل ذلك جده

فالمقصود ترتيب درجات معالي الممدوح فابتدأ بسيادته ثم بسيادة أبيه ثم بسيادة جده لأن سيادة نفسه به أخص ثم سيادة الأب ثم سيادة الجد وان كانت سيادة الأب مقدمة في الزمان على سيادة نفسه فثم هنا كالفاء في قوله تعالى فبئس مثوى المتكبرين فان ذكر ذم الشيء يصح بعد جرى ذكره وقد تأتي بمعنى الواو نحو قوله تعالى خلقكم من نفس واحدة ثم جعل منها زوجها في الزمر بدليل قوله تعالى الذي خلقكم من نفس واحدة وجعل منها زوجها بالواو في الاعراف والقصة واحدة كما قال الشيخ خالد في شرح التوضيح خلافا لصاحب المغنى ومنه قول الشاعر كهر الرديني تحت العجاج * جرى في الأنابيب ثم اضطرب

والرديني صفة للرمح قيل انه منسوب الى امرأة تسمى ردينة والعجاج بفتح العين الغبار والأنابيب جمع أنبوبة وهي ما بين كل عقدتين من القصب وقد تقع زائدة ومنه قول زهير

أراني اذا ما بتت على هوى * ثم اذا أصبحت أصبحت غاديا

أي مصبحا الى هوى مصاحبه (قوله وأو) فائدتها بعد الطلب للتخير نحو تزوج زينب أو أختها أو لالاباحة بكالس العلماء أو الزهاد والفرق بينهما امتناع الجمع بين المتعاطفين في التخير وجوازه في الاباحة وبعد الخبر للشك حول ثنائيهما أو بعض يوم أو لالاباهم نحو وانا أو اياكم على هدى أو في ضلال مبين وللتفصيل نحو وقالوا

كونوا هودا أو نصارى أى قالت اليهود كونوا هودا وقالت النصارى كونوا نصارى أوللتقسيم نحو الكلمة اسم أو فعل أو حرف وللأضراب عند الكوفيين وأبى على حكى الفراء اذهب الى زيد أو دع ذلك فلا تبرح اليوم وبمعنى الواو عند الكوفيين وذلك عند أمن اللبس كقوله

قوم اذا سمعوا الصريخ رأيتهم * ما بين ملجم مهره أو سافع

والصريخ صوت المستصرخ والملجم هو جاعل اللجام في محله من الفرس والسافع بالسين المهملة هو الآخذ بناصية فرسه اهـ توضيح بتوضيح (قوله نحو جاء زيد أو عمرو) جاء فعل ماض زيد فاعله أو عاطفة فائدتها للشك لأنه بعد خبر عمرو ومعطوف على زيد والجاى أحدهما لاها اذ لا يجمع بين المتعاطفين في صورة الشك فلذا عاد اليه ضمير الافراد تقول جاء زيد أو عمرو راكبا ولا يقال راكبين وقال في الكشف قوله تعالى ان يكن غنيا أو فقير الله أولى بهما ثم ثنى الضمير في أولى بهما وكان حقه أن يوحد لأن قوله ان يكن غنيا أو فقيرا ان يكن أحدهما قلت في الجواب قد رجع الضمير الى ما دل عليه قوله ان يكن غنيا أو فقيرا لا الى المذكور فلذا ثنى ولم يفرد وهو جنس الغنى وجنس الفقير كأنه قيل فالله أولى بجنس الغنى والفقير أى بالأغنياء والفقراء وفي قراءة أنى فالله أولى بهم وهى شاهدة على ذلك (فائدتان) الأولى لا يعطف بأو بعد همزة التسوية للتناهي بينهما لأن أو تقتضى أحد الشيئين أو الأشياء والتسوية تقتضى الشيئين نحو سواء على أقت أو قعدت فان لم توجد الهمزة جاز العطف بهانص عليه السيرافى في شرح الكتاب نحو سواء على قمت أو قعدت ومنه قول الفقهاء سواء كان كذا أو كذا وقراءة ابن محيىن أو لم تنذرهم وأما مخطئة المصنف لهم في ذلك فقد ناقشه الدمامينى * الثانية اذ انهى عن المباح امتنع فعل جميع ما كان مباحا باتفاق من النحاة وحكم المخير فيه حكم المباح عند السيرافى وواقفه فى المغنى وصححه ابن عصفور وجوز ابن كيسان كون النهى عن واحد وعن الجميع فاذا قلت لا تأخذ دينارا أو ثوبا جاز عنده أن يكون نهاء عن الجميع وعن أحدهما على مقابلة الأمر لأن الأمر كان بأخذ أحدهما وهذا القولان جاربان فى نحو ما جاءنى زيد أو عمرو اهـ فاكهى على القطر (قوله وأم) وهى قسمان متصلة ومنقطعة فالمتصلة هى المسبوقة بهمزة يطلب بها وبأى التعيين لأحد الشيئين من المخاطب نحو أزيد عندك أم عمرو اذا كان عالما بأن أحدهما عند المخاطب لا بعينه ولهذا يجب بتعيين أحدهما بأن يقول زيد عندى أو عمرو عندى ولا يجب بعندى أحدهما لأنه معلوم للسائل ولا نعلم أولا عدم التعيين قال الملا جامى وقد يجب بنى كليهما لاحتمال الخطأ فى اعتقاد التكلم بوجود أحدهما وقد يتجاهل التكلم حيث علم تعيين أحدهما فينزل العارف منزلة الشاك كقول زهير

وما أدرى ولست أخال أدرى * أقوم آل حصن أم نساء

حيث تشكك فى كلامه مع علمه بأنهم رجال لانساء وعلامتها صحة الاستغناء عنها بأى فيقال فى التقدير أيهما عندك أو المسبوقة بهمزة التسوية وهى الداخلة على جملة فى عمل المصدر نحو قوله تعالى سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم أى سواء عليهم الانذار وعدمه وكقول الشاعر

ولست أبالى بعد فقدى مالكا * أموتى ناء أم هو الآن واقع

أى لست أبالى بعدموتى أم وقوعه الآن والمنقطعة هى الحالية من المذكور فى المتصلة ولا يفارقها معنى الاضراب نحو أم هل تستوى الظلمات أى بل هل ثم المنقطعة عاطفة عند ابن مالك وفى الدمامينى ما يفيد أن فى كون أم المنقطعة عاطفة ثلاثة أقوال فابن جنى والمغاربة يقولون ليست للعطف أصلا لا فى مفرد ولا جملة وابن مالك للعطف فى المفرد قليلا سمع من كلامهم ان هناك لا بلا أم شاء وفى الجمل كثيرا وجماعة للعطف فى الجمل فقط وتأولو ما سمع بتقدير ناصب أى أم أرى شاء اهـ صبان رحمه الله (قوله نحو جاء زيد أم عمرو) هذه الهمزة يطلب بها وبأى التعيين فالجواب فى هذا المثال زيد جاء أو عمرو جاء ولا يقال فى الجواب جاء أحدهما ويجوز

نحو جاء زيد أو عمرو
(وأم) نحو أجا زيدا
أم عمرو

أن يقال لم يجز كلاًهما كما تقدم وجاء فعل ماض زيد فاعله أم عاطفة وعمرو معطوف على زيد ﴿ تنبيه ﴾ كأن الشارح العلامة أبقاه الله بالسلامة رد كلام ابن الحاجب في كافيته حيث قال بعدم جواز تركيب أرايت زيدا أم عمرا لأن المستويين فيه زيد وعمرو وأحدهما وإن ولي أم لكن الآخر لم يل المهمزة فالشرط عنده عدم الفصل بين المهمزة وبين أحد المستويين فالحق في التركيب عنده أن تقول أجا زيدا أم لم يجز وأزيد جاء أم عمرو لكن نقل عن سيديوه أن هذا جائز حسن صحيح فمثل به شارحنا وإن كان الأفصح والأحسن التمثيل بقوله أزيد جاء أم عمرو فافهم ذلك ثم اعلم أنه يجوز حذف المهمزة إن أمن اللبس كقراءة ابن عيصن سواء عليهم أنذرتهم وقول الشاعر

لعمرك ما أدري وإن كنت داريا * شعيث بن سهم أم شعيث بن منقر

قال ابن مالك وربما حذفت المهمزة ان * كان خفا المعنى بحذفها أمن (قوله واما) بكسر المهمزة وهي عند سيديوه مركبة من ان ومائم أدغمت النون في الميم كما هو القاعدة والدليل على كونها مركبة الاستغناء بان كقوله

سفته الرواعد من صيف * وان من خريف فلن يعدما

أي امان صيف واما من خريف قال في المعنى وقال البردو الأصمعي ان في هذا البيت شرطية والفاء الجواب والمعنى وان سفته من خريف فلن يعدم الري وليس بشيء لأن المراد وصف هذا الوعل بالري على كل حال ومع الشرط لا يلزم ذلك وقال أبو عبيدة ان في البيت زائدة اه (قوله نحو فاما منا بعد واما فداء) اما هنا للتخير بعد الطلب أي أن الامام غير بين أن يطلق الأسير بلا شيء أو يأخذ منه الفداء ومناه مفعول مطلق وعامله محذوف أي فاما أن تمنوا منا وفداء مفعول مطلق لعامل محذوف والتقدير اما أن تفدوا فداء اه عبد المعطى قال الشنواني والمراد التخير بعد الأسر بين المن والاطلاق وبين أخذ الفداء وهو ثابت عندنا فان الذكر الحر المكلف اذا أسر تخير الامام بين المن والقتل والفداء والاسترقاق منسوخ عند الحنفية اه المقصود منه (قوله واما أتى بها للدلالة على التقسيم أو التخير) الأول بعد الخبر والثاني بعد الطلب تقول في الأول الكلمة اما اسم واما فعل واما حرف وفي الثاني تزوج اما زينب واما فاطمة وتأتي بعد الطلب للإباحة نحو تعلم اما فقها واما نحو أو بعد الخبر للشك نحو جاء اما زيد واما عمرو اذا لم يعلم الجائي منهما وللايهام نحو قام اما زيد واما عمرو اذا علم القائم منهما وأريد الايهام على السامع وللتنصيل نحو اما شاكرا واما كفورا (قوله والمصنف جرى الخ) هو ما ذهب اليه أكثر النحويين ودعوى بعضهم اتفاق النحويين على أنها ليست عاطفة وانما أوردوها في جروف العطف لمصاحبتها لها ممنوعة (قوله والراجح أن العاطف الواو) جرى على هذا أبو علي وابنا كيسان وبرهان قال ابن مالك

ومثل أو في القصد اما الثانية * في نحو اما ذى واما النائية

(قوله وبل) فائدتها للرد عن الخطأ في الحكم ان وقعت بعد نفى أو نهى فهي لتقرير حكم ما قبلها وجعل ضده لما بعدها نحو ما جاء زيد بل عمرو ولا تضرب بكر بل خالد فهي لقصر القلب لا غير ومن ثم وجب الرفع في نحو ما زيد قائما بل قاعد قال ابن مالك

ورفع معطوف بلسكن أو ييل * من بعد منصوب بما ألزم حيث حل

ولسلب الحكم عما قبلها حتى كأنه مسكوت عنه ولم يحكم عليه بشيء وجعل ذلك الحكم لما بعدها ان وقعت بعد ايجاب أو أمر نحو جاء زيد بل عمرو واضرب بكر بل خالد واعلم أنه لا يعطف ييل بعد الاستفهام نحو أجا زيدا بل عمرو وهل قام بكر بل خالد (قوله نحو جاء زيد بل عمرو) هذا مثال لما بعد الايجاب ففائدة بل هنا لسلب المحي عن زيد وجعل ذلك القيام لعمرو ﴿ تنبيه ﴾ ذكر شراح المنهاج عند قول الامام النووي رحمه الله في مسألة الاجتهاد في المياه أو ماء وبول لم يجتهد على الصحيح بل يخلطان أن ابن مالك يقول ان بل تعطف الجمل

(واما) نحو فاما منا بعد
واما فداء فقوله فداء
معطوف على منا
والعاطف الواو الداخلة
على اما واما أتى بها
للدلالة على التقسيم
أو التخير والمصنف
جرى على أن اما هي
العاطفة وهو ضعيف
والراجح أن العاطف
الواو (وبل) نحو جاء
زيد بل عمرو

قال يس والذى ذكره ابن هشام أنه لم يقل بذلك إلا ابنه اه (قوله ولا) فائدتها الرد السامع عن الخطأ في الحكم الى الصواب فيه فهي لنفي الحكم عما بعدها وقصره على ما قبلها اما قصر افراد لمن يعتقد الشركة أو قصر قلب لمن يعتقد العكس ولهذا لا يعطف بها الا بعد ايجاب أو أمر أو نداء نحو زيد كاتب لا شاعر واضرب زيد الامرا ويزيد لا خالد قال ابن هشام في الأوضح شرط العطف بل أن لا يصدق أحد متعاطفيا على الآخر نص عليه السهيلي في نتائج الفكر وهو حق فلا يجوز جاءني رجل لا زيد ويجوز جاءني رجل لا امرأة وقال الزجاجي وأن لا يكون المعطوف عليه معمول فعل ماض فلا يجوز جاءني زيد لا عمرو ويرده قوله

كأن دثارا حلفت ببلونة * عقاب تنوفا لعقاب القواعل

اه أى فعطف عقاب القواعل على عقاب تنوفا وهو فاعل حلفت وهو ماض ومعنى حلفت ذهبت واللبون الابل ذات اللبن وعقاب طائر معروف وتنوفا بفتح المثناة الجبل والقواعل الجبال الصغار قاله الشيخ خالد بحذف (قوله نحو جاء زيد لا عمرو) قد تقدم أن الزجاجي لم يجز مثل هذا التركيب فكان شارحا أبقاه الله بالسلامة أشار الى رده بالمثال تبعا للشيخ خالد (قوله ولكن) بالتخفيف لأنها مخففة من الثقيلة ومضى بسطه الآن الكسائي والفراء اختارا التشديد اذا كان قبلها الواو لأنها حينئذ عاملة لا عاطفة والتخفيف اذا لم تكن قبلها واو لأنها حينئذ عاطفة فلا تحتاج الى الواو قال البيهقي

وهل اذن يحتم أن لا يقتن * بالواو أولا بل وجوبا مقترن
والواو زيدت وابن كيسان يرى * ككونك فيما قلته مخيرا
واختار كالفرا الكسائي أن تشد * بالواو أولا تخفيفا تعد
وبعض العطف الى الواو نسب * لذلك ابن مالك أيضا ذهب

وفائدة لكن كفائدة بل بعد النفي والنهي وقد أسلفنا وقال ابن مالك

وبل كلكن بعد مصحوبها * كلم أكن في مربع بل تبها

فشبه بل بلكن (قوله نحو جاء زيد لكن عمرو) كذا في النسخ المطبوعة وصوابه ما جاء زيد لكن عمرو لأن لكن انما تكون عاطفة اذا سبقت بحرف النفي أو حرف النداء الا أن يخرج كلامه على طريقة الكوفيين حيث أجازوا ذلك وهب أن ذلك غير مسموع كما قيل فاعله من تصرفات النساخ ومن شروطها افراد معطوفها (قوله وحتى في بعض المواضع) فائدتها للغاية والتدريج فالغاية بأن يكون ما بعدها غاية لما قبلها في زيادة أو نقص فالأول نحو مات الناس حتى الأنبياء والملوك والثاني نحو قام الناس حتى الحجامون وقد اجتمعا في قوله قهرناكم حتى البكة فأتتمو * تهابوتنا حتى بنينا الأصاغرا

والكمة جمع كمى على غير قياس وهو الشجاع أو لابس السلاح والتدريج بأن ينقضى ما قبلها شيئا فشيئا الى أن يبلغ الغاية ولهذا اشترط في المعطوف بها أن يكون بعضا مما قبلها ولو تقديرا كما في قوله ألقى الصحيفة كي يخفف رحله * والزاد حتى نعله ألقاها

اذ المراد ألقى ما يثقله حتى نعله أو شبهها ببعض في شدة الاتصال كقولك أعجبتني الجارية حتى كلامها ويمتنع حتى ولدها لأن ولدها ليس جزءا منها ولا شبهها به (قوله في بعض المواضع) دعوى بعضهم أنه يحتمل عود ذلك التقيد لجميع الحروف لا خصوص حتى غير سديد كما لا يخفى على غير البليد وأشار المصنف بهذا الى أن حتى قد تجيء لغير العطف اذ قد تأتي جارة وقد تأتي ابتدائية وسيأتي قريبا (قوله وذلك البعض الخ) انظر هل التي لغير العطف لم يكن ما بعدها بعضا مما قبلها أم كان كذلك وعليه فالأولى أن يقول وتلك المواضع لأن الذى تتأتى للعطف فيه بعض ما كان كذلك وباقيته يتأتى فيه الجارة والابتدائية وفي غيره تأمل (قوله نحو أكلت السمكة حتى رأسها) أى اذا قرأنا رأسها بالنصب وأما اذا قرأناه بالخفض فحتى جارة واذا قرأناه بالرفع فحتى ابتدائية ورأسها مبتدأ خبره محذوف تقديره مأكولة وضابط الابتدائية أن لا تتعلق الجملة التي بعدها بما قبلها من حيث

(ولا) نحو جاء زيد
لا عمرو (ولكن) نحو
جاء زيد لكن عمرو
(وحتى في بعض المواضع)
وذلك البعض هو ما
كان ما بعدها بعضا مما
قبلها نحو أكلت
السمكة حتى رأسها
حتى حرف عطف
ورأس معطوف على
السمكة منصوب بالفتحة

الاعراب وان وجب التعلق من حيث المعنى (قوله والهاء مضاف اليه) الصواب وهما مضاف اليه فليُنظر ذلك الا اذا قيل ان الشارح أراد الاسم فلذا يعبر في ما قام زيد الماحرف نفي فلتطالع كلامنا هناك في باب مجزومات المضارع عند قول المصنف ولا الهى (قوله فان عطفت بها) أى بأحدها (قوله على مرفوع رفعت) أى من الأسماء والأفعال لفظاً في نحو قام زيد وعمر وأوتقديراً نحو جاء الفتى والقاضى أو مختلفين أو محلاً نحو أشرت الى بأن قم وأن كل ويصح أيضاً العطف على ما لا عمل له من الاعراب نحو الذى يطير فيغضب زيداً الباب وهذا ليس بداخل في كلام المصنف ففيه قصور ويمكن أن يجاب بأنه على تقدير كلام أى ان كان له اعراب فافهمه (قوله أو على منصوب نصبت) أى من الأسماء والأفعال كما قدمنا وأما قولك ان زيداً قائم وعمر وبالرفع وقوله تعالى ان الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون والنصارى من آمن فهو من عطف الاسم على عمل اسم ان وعمله مرفوع لأنه مبتدأ في الأصل ويجوز أن يكون مبتدأ خبره محذوف تقديره كذلك فليس من هذا الباب وقدمر في ان وأخواتها (قوله أو على مجزوم جزمت) أما قوله تعالى انه من يتقى ويصبر فقد مضى عن صاحب التوضيح في جزم المضارع المعتل الآخر في الفصل فلتراجع وأما قوله

ان تركبوا فركبوا الخيل عادتاً * أو تنزلون فانا معشر نزل

ففي المعنى في القاعدة الثامنة من آخر الباب قال يونس أراد أو أتم تنزلون فعطف الجملة الاسمية على جملة الشرط وجعل سيويه ذلك من العطف على التوهم قال فكأنه قال أتركبون فذلك عادتاً أو تنزلون فنحن معروفون بذلك (قوله ومثال العطف في الأفعال) ﴿ تنمة ﴾ يجوز عطف الفعل على مثله ان اتحد في الزمان ولا يضر اختلافهما في اللفظ وعلى اسم يشبهه وبالعكس قال ابن مالك

وحذف متبوع بدها استبح * وعطفك الفعل على الفعل يصح

واعطف على اسم شبه فعل فعلاً * وعكسا استعمل تجده سهلاً

تقول الطائر فيغضب زيداً الباب ومنه قوله تعالى يخرج الحى من الميت ويخرج الميت من الحى والعطف على الضمير المرفوع المتصل من غير فاصل ضعيف ولذا يرجح النصب في قولك قمت وزيداً على المفعول معه مع كلام في عمله ان شاء الله تعالى وقولنا من غير فاصل يخرج لنحو قولك ضربت اليوم وزيد وذلك لأن طول الكلام قديغنى عما هو الواجب في قولك أتى القاضى بنت الواقف بحذف التاء في أتى فاغناؤه عما ليس بواجب بطريق الأولى كما هنا ولا يجب إعادة الخافض اذا أريد العطف على الضمير المحفوض عن يونس والأخفش والكوفيين وابن مالك قال ابن مالك

وعود خافض لدى عطف على * ضمير خفض لازماً قد جعلاً

وليس عندي لازماً اذ قد أتى * في النظم والنثر الصحيح مثبتاً

فالنظم نحو قوله فالיום قدبت تهجوناً وتشتبها * فاذهب فمابك والأيام من عجب

وقال تعالى تساءلون به والأرحام في قراءة ابن عباس والحسن وحمزة بالجر وحكاية قطرب ما فيها غيره وفرسه وذهب الجر مى الى جواز العطف على المجرور المتصل بلا إعادة الجار بعد توكيده بالضمير المرفوع المنفصل نحو مررت بك أنت وزيد قياساً على العطف على الضمير المتصل المرفوع قال الرضى وليس بشيء لأنه لم يسمع ذلك مع أن توكيد المجرور بالمرفوع خلاف القياس وإعادة الجار أقرب وأخف اه والله سبحانه وتعالى أعلم

﴿ باب التوكيد ﴾

أى المؤكد بكسر الكاف من اطلاق المصدر واردة اسم الفاعل ويقال فيه التأكيد والأول أكثر استعمالاً والواو أصل والهمزة بدل والشيخ خالد في التصريح يقول ما حاصله انه لم يكن أحدهما أصلاً للآخر وهو مخالف لما قدمنا وقال في شرح المتن ويقال له أيضاً التأكيد بالألف ففيه ثلاث لغات التوكيد بالواو وهو

الظاهرة والهاء مضاف اليه واعراب بقية الأمثلة ظاهر (فان عطفت بها على مرفوع رفعت) كما تقدم (أو على منصوب نصبت أو على مخفوض خفضت أو على مجزوم جزمت تقول قام زيد وعمر ورأيت زيدا وعمر ومرت بزيد وعمر) والأعراب ظاهر ومثال العطف في الأفعال زيد يقوم ويقعد ولن يقوم ويقعد ولم يقيم ويقعد فالأول مرفوع والثاني منصوب والثالث مجزوم والله سبحانه وتعالى أعلم (باب التوكيد)

وهو التابع الرفع
للاحتمال فاذا قلت جاء
زيد يحتمل أن يكون
الكلام على تقدير
مضاف والتقدير جاء
كتاب زيد أو رسوله
فاذا قلت جاء زيد نفسه
ارتفع الاحتمال واذا
قلت جاء القوم يحتمل
أن الذي جاء بعضهم فاذا
قلت جاء القوم كلهم
ارتفع الاحتمال (التوكيد
تابع للمؤكد في رفعه)
نحو جاء زيد نفسه
فزيد فاعل ونفسه
توكيده وتوكيد
المرفوع مرفوع
(ونصبه) نحو رأيت
زيدا نفسه فزيدا
مفعول ونفسه توكيده
وتوكيد المنصوب
منصوب (وخفضه)
نحو مررت بزيد نفسه
فزيد مجرور بالباء
ونفسه توكيده
وتوكيد المجرور مجرور
(وتعريفه) كما رأيت
في الأمثلة ولم يقل
وتنكيره لأن ألفاظ
التوكيد كلها معارف فلا
تتبع النكرة وأجاز
ذلك الكوفيون نحو
صمت شهرا كله فجعلوا
كله توكيدا لشهرا ولم
يوجبوا مطابقتها له
في التنكير (ويكون

أكثر والتأكيـد بالهمز وهو كثير والتأكيـد بالألف وهو قليل وهو لغة التقوية والتشديد واصطلاحاً
ما ذكره الشارح فيما يأتي (قوله وهو التابع) أي اصطلاحاً وقوله التابع كالجنس وتحت العطف والبدل والنعت
وقوله الرفع للاحتمال كالفصل يخرج به ما ذكر أما النعت والعطف فظاهران وأما البدل فانه وان رفع الاحتمال
في نحو مررت بقومك كبيرهم وصغيرهم أولهم وآخرهم إلا أن ذلك كما قاله الصبان عن شيخه عارض نشأ
من خصوص المادة (قوله الرفع للاحتمال) أي احتمال غير الظاهر كما يوضحه شارحنا (قوله يحتمل أن
يكون الكلام على تقدير مضاف) على المجاز العقلي باسناد المجيء لغير من هوله لتعلقه به كضرب الأمير أي
جنده وهذا أحد الاحتمالات الثلاث التي غرض التوكيد لدفع تلك ثانیها أن السامع ظن أن التكلم لم يحمله
على مدلوله أما لفظة ثالثها لظنه أن التكلم غلط ثم هذا معترض بقولك ان ان زيدا قائم فان تكرير ان
لدفع ذلك الاحتمال وقوله تعالى فان مع العسر يسرا ان مع العسر يسرا ولا يدخل هذان في التأكيـد الذي
كنافيه فالأولى أن يقول في حده هو تابع يقرر أمر المتبوع في النسبة أو الشمول كما في كافية ابن الحاجب
(قوله ارتفع الاحتمال) أي عن الذات وصار الكلام نصاعلي ما هو الظاهر منه وارتفع المجاز وثبتت الحقيقة
ونص ابن عصفور على أن التأكيـد يضعف احتمال المجاز ولا يرفع احتماله البته اه تصريح أي بدليل
الاثبات بالفاظ متعددة ولو صار نصا بالأول لم يؤكـد ثانيا لعدم الفائدة (قوله يحتمل أن الذي جاء بعضهم)
أي وأن بعضهم لم يجيء إلا أنك لم تعتمدهم أي أطلقت القوم وأردت بهم من عدا ذلك البعض كأنهم هم القوم
فالتأكيـد يرفع توهم عدم الشمول في لفظ القوم أو أنك جعلت الفعل الواقع من البعض من الكل بناء على
أنهم في حكم شخص واحد كما يقال بنو فلان قتلوا زيدا وأما قتله واحد منهم اه شنواني (قوله في دفعه)
أي ان كان مرفوعاً ولم يذكره لوضوحه ومن الغريب أن الجرمي أجاز توكيد المجرور بالمرفوع في نحو مررت
بك أنت وزيد وقد مررده عن الرضى في آخرباب العطف (قوله ولم يقل وتنكيره) أي كما قال في النعت وأما
ما وجد من بعض نسخ المتن المطبوعة من وجود التنكير خطأ (قوله لأن ألفاظ التوكيد كلها معارف)
قد أسلفنا ذلك في المعرفة والنكرة (قوله فلا تتبع النكرة) أي عند البصريين سواء كانت معدودة كيوم
وليلة وشهر وحول أم غير معدودة كوقت وزمن وحين (قوله وأجاز ذلك الكوفيون) أي اذا حصلت
الفائدة بأن يكون المؤكـد زماً معدوداً والتوكيد من لفظ الاحاطة والشمول نحو اعتكفت أسبوعاً قال
الشاعر

لكنه شاقه أن قيل ذا رجب * ياليت عدة حول كله رجب

وشاقه من الشوق وكقوله * قد صرت البكرة يوماً أجمعا * والبكرة قد قدمنا معناها في موانع الصرف
وان لم تحصل الفائدة لم يجز ونقل الشيخ خالد عن شرح التسهيل لابن مالك أن بعض الكوفيين أجاز توكيد
النكرة مطلقاً اه قال ابن مالك

وان يفد توكيد مذكور قبل * وعن نحاة البصرة المنع شمل

(قوله نحو صمت شهرا كله) أي ولا يجوز نحو صمت زمناً كله (قوله وهي النفس) يسكون الفاء أي
مرادها جملة الشيء وحقيقته وان لم يكن له نفس حقيقة فان أريد بها الدم نحو سفكت زيدا نفسه لم يمكن
توكيد ابل بدل بعض (قوله والعين بمعنى الذات أيضاً) احتراز من العين التي بمعنى الجارحة نحو قات زيدا
عينه لم يكن توكيداً بل هو في هذا المثال بدل بعض واعلم أنه لا بد من إضافة النفس والعين إلى ضمير يطابق
المؤكد فتقول جاء زيد نفسه عينه ورأيت فاطمة نفسها عينا وان كان المؤكـد بالفتح غير مفرد استحسنت
جمعهما بأنفس وأعين في الثنية تقول جاء الزيدان أنفسهما أعينهما ويجب في الجمع فتقول جاء الزيدون
أنفسهم أعينهم ويقال كما في الفصل للزخشي جاء القوم أعينهم خلافاً للاشموني قال ابن مالك
بالنفس أو بالعين الاسم أكدا * مع ضمير طابق المؤكدا

واجمعهما بأفعل ان تبعاً * مالمس واحدا تكن متبعا

(قوله وكل وأجمع) وكلاهما في التوكيد المسبوق لقصد الشمول والاحاطة بأبعض المتبوع فلا يؤكدهما إلا ماله أجزاء يصح وقوع بعضها موقعه وينفصل بعضها عن بعض حقيقة بحسب الرؤية أو ينفصل بعضها عن بعض حكما أي لا بحسب الرؤية بل بحسب أمر آخر كالعبد في قولك اشتريت العبد كله فإن أجزاء العبد وهي النصف أو الثلث أو الربع أو نحوها وان لم ينفصل بعضها عن البعض الآخر بحسب الرؤية إلا أنه يصح انفصاله بحسب الشراء والعق فإن العبد إذا اشترك فيه اثنان مثلا وأعتق الشريك العسر عتق النصف المملوك لذلك وخرج بالعسر للموسر فإنه يسرى العتق في كل العبد ولا يتجزأ لكن لأمر عارض ومثال ما ذكرنا قولك جاء الجيش كله والقبيلة كلها والقوم كلهم لجواز أن يكون الأصل جاء بعض الجيش أو القبيلة أو القوم ولا يجوز جاءني زيد كله ولا جميعه لامتناع التقدير المذكور (تنبيه) إذا أريد تقوية التوكيد جاز أن يتبع كله بأجمع وكلها بجمعاء وكلهم بأجمعين وكلهن بجمع فتقول جاء الجيش كله أجمع والقبيلة كلها بجمعاء والقوم كلهم أجمعون والنساء كلهن جمع قال تعالى فسجد الملائكة كلهم أجمعون وقد يؤكدهن بلا تقدم كل فتقول جاء الجيش أجمع قال تعالى لأغوينهم أجمعين قال ابن مالك

وبعد كل أكدوا بأجمعاء * جمعاء أجمعين ثم جمعا ودون كل قديحي أجمع * جمعاء أجمعون ثم جمع ولفظ جميع ككل مع الضمير وكذا عامة قال ابن هشام ليس من التوكيد خلق لكم في الأرض جميعا خلافا لمن وهم اه وهو تعريض لابن عقيل حيث جوز توكيده و يستغنى بكلاو كلتا عن تثنية أجمع وجمعاء قال ابن مالك واغن بكتنا في مثني وكلا * عن وزن فعلاء ووزن أفعلا

وفد قدمنا ذلك في شرط المثني في باب الاعراب فراجع (قوله توابع أجمع) قال الرضى اعلم أنك لو أردت الجمع بين ألفاظ التوكيد قدمت النفس ثم العين ثم الكل ثم أجمعين ثم أخواته من أكتعين إلى أبتعين أما تقديم النفس والعين على الكل فلا لأن الاحاطة صفة للنفس ومعنى فيها فتقديم النفس على صفتها أولى وأما تقديم النفس على العين فلا لأن النفس لفظ موضوع لماهيتها حقيقة ولفظ العين مستعار لها مجازا من الجارحة المخصوصة كالوجه في قوله تعالى كل شيء هالك الا وجهه أي ذاته وأما تقديم الكل على أجمع فلكونه جامدا واتباع المشتق للجامد أولى ولا سيما إذا كان المشتق على وزن الصفة وهو أفعال وأيضا أن كالا قد يقع مبتدأ دون أجمع فإنه لا يقع الا تاء كيدا وأما تقديم أجمع على أخواته فلكونه أدل على معنى الجمعية المرادة من جميعها وأما تقديم أكتع في الصحيح على أخويه فلكونه أظهر في افادة معنى الجمع منهما لأنه من قولهم حول كتيع أي تام وهذا المعنى خاف فيهما (قوله وهى أكتع وأبتع وأبصع) قال الزمخشري في المفصل وأكتعون وأبتعون وأبصعون اتباعات لأجمعون لا يجئن الا على أثره وعن ابن كيسان تبدأ بأيتهن شئت بعدها ومع أجمع أبصع وجمع كتع وجمع بتع وعن بعضهم جاءني القوم أكتعون اه وقال الرضى وأما أكتع وأخواه فالبصريون لا يذكرون أبتع وهو دلائل على قلته والبغدادية جعلوا النهاية أبتع وأخواتها فقالوا أجمع أكتع أبصع أبتع وكذا ذكر الجزولي والزمخشري قدم أبتع على أبصع وتبعه المصنف ولا أدري ما صحته اه بحذف فعلم أن الأشهر تأخير أبتع وأن ترتيب المصنف موافق لما رتبته الزمخشري وابن الحاجب (قوله نحو جاء القوم أجمعون أكتعون أبتعون أبصعون) قد علمت أن الشارح العلامة انما أخر أبصعون ليجارى كلام المصنف والا فالأصح تأخير أبتعون كما تقدم وما ذكره في الجمع المذكور السالم وتقول في غيره جاء الجيش أجمع أكتع أبصع أبتع والقبيلة جمعاء كتعاء بصعاء بتعاء والمهندات كلهن جمع كتع بصع بتع وشذ قولك أجمع أبصع وأشد منه جمع بتع وفي قول الرازي ياليتني كنت صبيا مرضعا * تحملني الذلفاء حولاً أكتعا

أمران الأول افراد أكتع عن أجمع وهو قليل والثاني توكيد النكرة المحدودة وهو مخالف فيه بين علماء البصرة وعلماء الكوفة كما اسلفنا والذلفاء تطلق على المرأة الحسنة ومرضعا بصيغة اسم المفعول وليت

وكل نحو جاء القوم كلهم
فالقوم فاعل وكل توكيد
للقوم والهاء مضاف
اليه واليم علامة الجمع
(وأجمع) نحو جاء
القوم أجمع فأجمع
توكيد للقوم مرفوع
بالضمة الظاهرة (وتوابع
أجمع وهى أكتع وأبتع
وأبصع) يؤتى بها في
التوكيد تابعة لأجمع نحو
جاء القوم أجمعون
أكتعون أبتعون
أبصعون واعرابه جاء
فعل ماض والقوم
فاعل مرفوع بالضمة

وأجمعون تؤكد للقوم مرفوع بالواو لأنه جمع مذكر سالم والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد وأكتبون تأ كيد ثان وأبتعون ثالث وأبصعون رابع واعرأها (١٧٠) كاعراب ما قبلها وآتى بها لزيادة التوكيد والمبالغة فيه وكلها بمعنى أجمعون لأن

أكتب مأخوذ من قولهم تكتب الجلد إذا اجتمع وأبتع من البتع وهو طول العنق والقوم إذا كانوا مجتمعين طالت أعناقهم فجعلوه كناية عن الاجتماع وأبصع مأخوذ من البصع وهو العرق المجتمع فيكون بمعنى أجمع ولما كانت هذه الألفاظ الثلاثة لا يؤتى بها غالبا لا بعد أجمع سميت توابع أجمع (تقول قام زيد نفسه) فزيد فاعل ونفس توكيد والهاء مضاف إليه (ورأيت القوم كلهم) فالقوم مفعول به لرأيت وكل تأكيد للقوم والهاء مضاف إليه والميم علامة الجمع (ومررت بالقوم أجمعين) فالقوم مجرور بالباء وأجمعين تأكيد للقوم مجرور بالباء لأنه جمع مذكر سالم والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد والله سبحانه وتعالى أعلم

﴿باب البدل﴾

هو التابع المقصود بالحكم بلا واسطة بينه وبين متبوعه نحو جاء زيد أخوك فزيد

شعري ما أراد الرأجز إلا التمتع برضع ثدي الذلفاء (قوله وأجمعون تأ كيد للقوم) وهل يقال أيضا جمع (قوله وآتى بها لزيادة التوكيد) أعلم أنه لا يجوز عطف بعض ألفاظ التوكيد على بعض فلا يقال قام زيد نفسه وعينه ولا جاء القوم كلهم وأجمعون وأجازهم بعضهم وهو قول ابن الطراوة قال بعضهم وينبغي أن يكون مبنيا في كل وأجمعين على اختلاف معناهما (قوله وأبصع مأخوذ من البصع) قال الرضى والمشهور أبصع بالصاد المهملة وقيل بالضاد المعجمة اه (قوله تقول قام زيد نفسه) (تنبيه) لا يخلو المضمرة إذا أكد بالمظهر من أن يكون مرفوعا أو منصوبا أو مجرورا فالرفوع لا يؤكد بالمظهر إلا بعد أن يؤكد بالمضمرة وذلك نحو زيد قام هو نفسه أو عينه والقوم جاؤهم أنفسهم أو أعيانهم والنساء قمن هن أنفسهن أو أعيانهن وقت أنت نفسك وأما المنصوب والمجرور فيؤكدان بلا شرط تقول رأيت نفسه ومررت به عينه (قوله ورأيت القوم كلهم) مثال للتوكيد المنصوب (قوله مررت بالقوم أجمعين) فيه إشارة إلى تجريد أجمعين من لفظ كلهم وهو جائز كما قدمنا قال في المغنى يجب تجريد نحو أجمع المؤكد من ضمير المؤكد وأما قولهم جاءوا بأجمعهم فهو بضم الميم لا بفتحها فهو جمع الجمع كالفلس وفلس أى بجماعاتهم اه لكن نقل الرضى والبرماوى فى شرح ألفية الأصول فتح الميم أيضا اه صبان والله سبحانه وتعالى أعلم

﴿باب البدل﴾

هو لغة العوض قال تعالى عسى ربنا أن يبدلنا خيرا منها واصطلاحا ما ذكره الشارح ثم هذه التسمية للبصريين واختلفت في تسميته عند الكوفيين فقال الأخفش يسمونه الترجمة والتبيين وقال ابن كيسان يسمونه التكرير كما قاله بعضهم ثم أعلم أنه سلك العرب في المبدل مسلكين الأول أنه ليس في تقدير الطرح كما تقول الذى مررت به أبى عبد الله محمد اذ لو فرض اطراح الأول لحلت الصلة من عائد وكقولك ضربت زيدا يده اذ لو كان الأول في تقدير الطرح لما كان للضمير ما يعود عليه على ما يأتى أنى أنقل كلام التصريح قريبا والثانى أن المبدل في تقدير الطرح تقول فى بدل الغلط مررت برجل حمار لأنهم يقصد بالخبر وفى غيره قولك ان زيدا يده مقطوعة وان هداثوها مسلوب فلولا أنه على تقدير الطرح لجرى بتذكير مقطوعة وتأنيث مسلوب ان قرأناها بالنصب (قوله هو التابع) أى اصطلاحا كما مر والتابع كالجنس للبدل تحت جميع التوابع وما بعده كالفصل (قوله المقصود بالحكم) أى حكم التبوع سلبا فى ما جاء زيد أخوك أو إيجابا فى جاء عمرو أبوك قال فى التصريح والغرض منه أى من البدل أن يذكر الاسم مقصودا بالنسبة بعد التوطئة لذكره بالتصريح بتلك النسبة الى ما قبله لافادة توكيد الحكم وتقديره ولذلك يقولون البدل فى حكم تكرير العامل وقولهم المبدل منه فى حكم الطرح انما يعنون به من جهة المعنى غالبادون اللفظ بدليل جواز ضربت زيدا يده اذ لو لم يعتد بزيد أصلا لما كان للضمير ما يعود عليه اه قال يس عليه قديقال يكفى الضمير فيما يعود عليه ذكر مرجعه فى اللفظ وان كان من جملة أخرى وليس ذلك بأبعد من عوده على ما يستلزمه المقام ونحو ذلك اه (قوله) بلا واسطة) المراد بها حرف العطف خاصة والافالبدل من المجرور قديكون بواسطة نحو لقد كان لكم فى رسول الله أسوة حسنة لمن كان الخ ونحو تكون لنا عيدا لأولنا وآخرنا اه خض وصبان وخرج بهذا الفصل المعطوف بيل فانه وان كان هو المقصود بالحكم نفيا واثباتا على رأى الكوفيين القائلين بأن بل عاطفة بعد الاثبات لكن بواسطة حرف وهو بل (قوله نحو ان تصل تسجد لله) لا يصح أن يجعل هذا بدل بعض من كل لأن بمجرد السجود لا يرحم بل يجعل بدل شىء من شىء وهو مساو له فى المعنى فالمراد بالسجود الصلاة لا خصوص السجود ثم رأيت بعضهم صرح بأن نحو ان تصل تسجد لله يرحمك أن تسجد لله بدل بعض من كل فليتأمل (قوله رفعا ونصبا) أى مطلقا سواء كان اسما أو فعلا وقوله وخفضا أى ان كان اسما وقوله وجزما أى

فاعل وأخوك بدل من زيد بدل كل من كل ويسمى البدل المطابق لأن المراد من الثانى هو الأول بعينه (اذا ابدل ان

اسم من اسم) نحو جاء زيد أخوك (أو فعل من فعل) نحو ان تصل تسجد لله يرحمك (تبعه فى جميع اعرابه) رفعا ونصبا وخفضا وجزما

ان كان فعلا (قوله وهو أربعة أقسام) أى على المشهور ومقابله أنه خمسة فزاد عليها بدل كل من بعض كقوله
كأني غداة البين يوم تحملوا * لدى ممرات الحى ناقف حنظل

والبين الفراق والسمرات بفتح فضم جمع سمرة نوع من الشجر وناقف الحنظل من يخرج حب الحنظل
وذلك لأنه لا يصح أن يكون يوم ظرف زمان ثانيا لأن ظرف الزمان لا يتعدد بلا عطف قال خ ض قال
السيوطي ووجدت له شاهدا في التنزيل قوله تعالى فأولئك يدخلون الجنة ولا يظلمون شيئا جنات عدن وفيه
أنه يصح كونه بدل كل من كل يجعل آل في الجنة للجنس اه (قوله بدل الشيء) وسماه الجماعة بدل الكل
من الكل وابن مالك البدل المطابق وهو أولى لأن منه قوله تعالى الى صراط العزيز الحميد الله فيمن قرأ
بالجر فأنه بدل من العزيز بدل مطابق ولا يقال فيه بدل كل من كل لأنه انما أطاق كل على ذى أجزاء وهو ممتنع
هنا لتزحه تعالى عن الأجزاء ويجوز أن يقال بدل الشيء من الشيء اذ يجوز اطلاق الشيء على الله تعالى قال
تعالى قل أى شيء أكبر شهادة قل الله وقد ذكرنا في ألفية التوحيد في كلام مستقل وهو قولنا

اطلاق شى لربنا لا ينكر * دللنا قل أى شيء أكبر

وان يرد به اسم مفعول منع * فقولنا خالق كل شى سمع

الى أن قلنا (قوله ويقال له بدل الكل من الكل) أى وهو عبارة الجماعة وقوله والبدل المطابق أى وهو عبارة ابن مالك
حيث قال مطابقا أو بعضا أو ما يشتمل * عليه يلنى أو كمعطوف يدل

﴿ تنبيه ﴾ ادخال ال على كل مبنى على ما وقع لكثيرين وهو معترض بقول بعض الأئمة لا يجوز ادخال ال
على كل وبعض عند الجمهور قال ابن خالويه في كتاب ليس يغلط كثير من الخواص بادخال ال على كل
وبعض وليس من لغة العرب لأنهما معرفتان في نية الاضافة وبذلك نزل القرآن اه لكن نقل بعضهم
عن الأزهرى أنه قال أجاز النحويون ادخال الألف واللام في كل بعض وان أباه الأصمعى لأن مذهب
العرب عدم جواز دخول الألف واللام عليهما لأنهما مضافتان البتة اما ظاهرا واما مضمرا وفي القاموس وكل
وبعض معرفتان لم تجزى عن العرب بالألف واللام وهو جائز اه أهـ دل (قوله وهو ما كان الثانى فيه عين
الأول) أى ويكون المراد منهما واحدا وان اختلفا مفهوما (قوله نحو جاء زيد أخوك) فزيد وأخوك
يصدقان على ذات واحدة ومفهومهما مختلف واعلم أنه لا يحتاج في بدل الشيء من الشيء الى رابط يربطه
بالبديل منه لأنه عين الأول (قوله وبديل الاشتمال) اختلف في بدل الاشتمال فقال الرماني هو الأول واختاره
في التسهيل وعلمه الجزولى بأن الثانى اما صفة للأول كأعجبتنى الجارية حسنبا أو مكتسب من صفة نحو
سلب زيد ماله فان الأول اكتسب من الثانى كونه مالكا وردبأنه يلزم منه أن يجيز ضربت زيدا عبده
على الاشتمال وهم قد منعوا ذلك قاله أبو حيان في التذكرة وقال الفارسي في الحجة المشتمل هو الثانى
قال بدليل سرق زيد ثوبه ورد بسرق زيد فرسه وقيل لا اشتمال لأحدهما على الآخر وانما المشتمل
المسند الى الأول على معنى أن الاسناد الى الأول لا يكتفى به من جهة المعنى وانما أسند اليه على قصد غيره
مما يتعلق به ويكون المعنى مختصا بغير الأول وهذا القول أفصح عند السيرافي وأبي العباس ولهذا لا يجوز
ضرب زيد عبده على الاشتمال لا كتفاء المسند بالأول وهذا المذهب قيل انه التحقيق وانه الذى نصره
الأستاذ أبو اسحاق بن ملكون وقال ان النحويين يعنى أكثرهم لم يفصحوا عنه كل الافصاح ولم يوضحوه
كل الايضاح اه تصريح وقوله ولهذا لا يجوز ضرب زيد عبده على الاشتمال أى بل هو بدل غلط لأن
اسناد العامل الى المبدل منه قد وجد فيه التناسب بلا احتياج الى شيء آخر بخلاف نحو سلب زيد ثوبه فان
اسناد السلب الى زيد لا يناسب (قوله وهو ما كان الخ) ماموصولية لامصدرية (قوله بغير الكلية
والجزئية) بالأول خرج بدل الشيء من الشيء وبالثانى خرج بدل البعض من الكل (قوله وبديل

(وهو أربعة أقسام بدل
الشيء من الشيء) ويقال
له بدل الكل من الكل
والبدل المطابق وهو
ما كان الثانى فيه عين
الأول نحو جاء زيد
أخوك (وبدل البعض
من الكل) وهو
ما كان الثانى فيه بعضا
من الأول نحو أكلت
الرغيف ثلثه (وبدل
الاشتمال) وهو ما كان
الثانى فيه بينه وبين
الأول ارتباط بغير
الكلية والجزئية نحو
نفعنى زيد علمه (وبدل

(الغلط) وهو ما ذكر فيه الأول غلطا ثم ذكر الثاني لازالة ذلك الغلط نحو ركب زيدا الفرس وقدم مثل المصنف رحمه الله تعالى للأقسام الأربعة بقوله (نحو قولك قام زيد أخوك) فزيد (١٧٢) فاعل وأخوب بدل منه بدل كل من كل مرفوع بالواو لأنه من الأسماء

الخمس والكاف مضاف إليه (وأكلت الرغبة ثلثه) فالرغبة مفعول به لأكلت وثلثه بدل منه بدل بعض من كل والهاء مضاف إليه مبنى على الضم في محل جر (ونفعني زيد علمه) واعرابه نفع فعل ماض والنون للوقاية والياء مفعول به مبنى على السكون في محل نصب وزيد فاعل نفع مرفوع بالضممة الظاهرة وعلم بدل اشتغال من زيد والهاء مضاف إليه مبنى على الضم في محل جر (ورأيت زيدا الفرس) فزيد مفعول به لرأيت والفرس بدل غلطا أي بدل عن اللفظ الذي ذكر غلطا وهو المراد بقوله (أردت أن تقول رأيت الفرس فغلطت فأبدلت زيدا منه) المراد من قوله فأبدلت الابدال اللغوي وهو التعويض والمعنى عوضت زيدا عن الفرس الذي كان حق التركيب الايتان به دون لفظ زيد فلا ينافي أن البدل في الاصطلاح في هذا التركيب هو الفرس

(الغلط) هو أحد أقسام البدل الذي على معنى بل وهي ثلاثة اضراب وهو بأن أريد أن يخبر أولا بشيء ثم بدا للمتكلم أن يخبر بشيء آخر من غير ابطال الأول بل كان في حكم التروك ويسمى أيضا بدل البداء وبدل نسيان وهو أن يريد المتكلم الأخبار بشيء ثم لما نطق به تذكر أنه لم يرد ذلك الشيء وإنما أراد الأخبار بشيء آخر وبدل غلط وهو ما تعرض المصنف لذكره ﴿تنبيه﴾ ظاهر كلام الزغشري في الفصل أن بدل الغلط والنسيان لا يقعان في الشعر بل لا يقعان في فصيح الكلام ومتعلق بدل النسيان الجنان بفتح الجيم أي القلب ومتعلق بدل الغلط اللسان (قوله غلطا) بفتح اللام على وزن فرحا (قوله) وأكلت الرغبة ثلثه اعلم أن مذهب الكسائي وهشام أنه لا يقع البعض الأعلى مادون النصف فيقع على الثلث والرابع والخمس والسادس ونحو ذلك ولا يجوز أن يقال بعض الرجلين لك أي أحدهما (قوله) والهاء مضاف إليه وهو العائد اذ لا بدل البدل البعض من الكل من رابط امام ذكر كماله المصنف أو مقدر كقوله تعالى والله على الناس حج البيت من استطاع أي منهم بناء على أن من بدل بعض من الناس وعلى القول بأنه بدل كل لأن المراد بالناس المستطيع دون غيره بكونه عاما أريد به الخصوص فلا يحتاج لتقدير الرابط (قوله) ونفعني زيد علمه أي لأن اسناد النفع الى زيد لا يناسب بخلاف ضرب زيد عبده كما قدمنا (قوله) والهاء مضاف إليه أي وهو العائد اذ لا بد في بدل الاشتغال من ضمير يربطه بالمبدل منه اما ظاهر كماله المصنف أو مقدر كقوله تعالى قتل أصحاب الأخدود النار أي فيه ﴿تنبيه﴾ يجوز أن يدل الضمير بالاسم الظاهر المفسر له كقولك ضربته زيدا وقاما أخواك وقاموا أخوتك وقمن نسوتك قال ابن هشام في المغني قال ابن عصفور أجاز به يعني البدلية المذكورة الأخفش ومنعه سيويه وقال ابن كيسان هو جائز باجماع نقله عنه ابن مالك ومما خرجه على ذلك قولهم اللهم صل عليه الرؤف الرحيم وقال الكسائي هونعت والجماعة يأبون نعت الضمير ثم قال في الأمثلة المتقدمة قيل على التقديم والتأخير وقيل الألف والواو والنون أحرف كالتاء في قامت هند وهو المختار اه وهو عجيب كما قدمنا في باب الفاعل ﴿تنبيه﴾ تجرى هذه الأقسام الأربعة في الفعل تقول في بدل الشيء من الشيء كقوله تعالى ومن يفعل ذلك يلق أثاما يضاعف له مضاعفة العذاب كما قيل هي لقي الآثام وفي بدل الاشتغال من يصل إلينا يستعن بنا يعن وفي بدل البعض من الكل نحو ان تصل تسجد لله يرحمك على كلام قدمناه وفي بدل الغلط ان تطعم زيدا تكسه أكرمك وقد تبدل الجملة من الجملة نحو أمكم بما تعلمون أمكم بأنعام وبنين في بدل البعض من الكل ونحو عرفت زيدا أبو من هو في بدل الاشتغال فأبو مبتدأ ومن مضاف إليه خبر والجملة بدل من زيد ومن المفرد بدل اشتغال كقوله

الى الله أشكو بالمدينة حاجة * وبالشام أخرى كيف يلتقيان

أبدل كيف يلتقيان من حاجة وأخرى أي الى الله أشكو هاتين الحاجتين تعذر التقائهما والله سبحانه وتعالى أعلم ﴿باب منصوبات الأسماء﴾

معنى الباب والأسماء مرفوعة في صدر الكتاب وإضافة المنصوبات الى الأسماء امامن إضافة الصفة للموصوف وامامن الإضافة البيانية واما أن تكون بمعنى من وهو أولى والمنصوبات جمع منصوب لا منصوبة لأن موصوفه الاسم وهو مذكر لا يعقل وجمعه جمع مؤنث مطرد كالصافات للذكور من الخيل والأيام الخاليات ويجوز أن يكون جمع منصوبة كما أوضحنا في المرفوعات ولم يذكر المصنف رحمه الله تعالى منصوبات الأفعال لأنها تقدمت في باب الأفعال (قوله المنصوبات خمسة عشر) اعلم أن المصنف ترجمها بخمسة عشر ولم يذكر المنصوبات الأربعة عشر وهو معيب أي اذا ترجم بشيء ولم يأت به بخلاف الترجمة مع الزيادة فإنه غير معيب

لازيد فلا اعتراض على المصنف بأن البدل هو الفرس لا زيد فكيف يقول فأبدلت زيدا منه ويضطرب وحاصل الجواب أن مراده الابدال اللغوي لا الاصطلاحى والله سبحانه وتعالى أعلم (باب منصوبات الأسماء المنصوبات خمسة عشر

وهي المفعول به) نحو ضربت زيدا فزيدا مفعول به منصوب (والصدر) نحو ضربت ضربا فضر بامصدر منصوب ويعبر عنه بالمفعول المطلق (وظرف الزمان) نحو صمت اليوم فصمت فعل وفاعل واليوم منصوب على الظرفية الزمانية (وظرف المكان) نحو جلست أمام الكعبة فجلست فعل وفاعل وأمام منصوب على الظرفية المكانية والكعبة مضاف اليه (والحال) نحو جاء زيد راكبا فجاء زيد فعل وفاعل وراكبا حال من زيد منصوب بجاء (والتمييز) نحو وفجرنا الأرض عيونا ففجرنا (١٧٣) فعل وفاعل والأرض مفعول به وعيونا

تمييز منصوب بفجرنا (والمستثنى) نحو قام القوم الا زيدا فالقوم فاعل قام والا أداة استثناء وزيدا منصوب على الاستثناء بالا (واسم لا) نحو لا غلام رجل حاضر فلانافية للجنس تنصب الاسم وترفع الخبر وغلام اسمها منصوب بالفتحة ورجل مضاف اليه وحاضر خبرها مرفوع بالضمة (والمنادى) نحو يا غلام زيد فيا حرف نداء وغلام منادى منصوب بالفتحة لأنه منادى مضاف وزيد مضاف اليه (وخبر كان وأخواتها) نحو كان زيد قائما فكان فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر وزيد اسمها مرفوع وقائما خبرها منصوب (واسم ان وأخواتها) نحو ان زيدا قائم فان حرف توكيد ونصب تنصب الاسم وترفع الخبر وزيدا اسمها منصوب وقائم

ويضطرب هنا أرباب الحواشي في الجواب فقال العلامة أبو بكر الشنواني لعل المراد المنصوبات خمسة عشر في قصدي ثم لم يذكر الخامس عشر نسيانا ويمكن أن يقال على بعد انه عدد المحفوض بالحرف منصوبا وقال العلامة عبد المعطى المالكي شيخ ولد الشبرا ملسي صاحب احسان الوهاب شرح فتح الوهاب قديجاب عن المصنف رحمه الله تعالى بأن الخامس عشر هو مفعولا ظننت وقد استغنى عن ذكره هنا بذكره فيما تقدم لتتميم النواسخ والله أعلم وبعضهم أجاب بعد الطرفين واحدا وخبر كان وأخواتها واسم ان وأخواتها واحدا وعد التوابع أربعة وتبعه الحامدي قال الفقير ولي بجواب عبد المعطى أسوة اذ جواب غيره فيه نوع تكلف (قوله وهي المفعول به) الا في نحو خرق الثوب السمار وكسر الزجاج الحجر فان المفعول به مرفوع على أن بعضهم جعل المنصوب مفعولا ومحل كون المفعول به منصوبا ما لم ينب عن فاعل والارفع تقول ضرب زيد (قوله والمصدر) أي ما لم ينب عن فاعل فان ناب عنه رفع نحو فاذا نفخ في الصور نفخة واحدة (قوله وظرف الزمان) أي ما لم ينب عن فاعل فان ناب عنه رفع كما تقدم نحو صيم رمضان (قوله وظرف المكان) أي ما لم ينب عن الفاعل فان كان نائبا عنه رفع كما مر تقول جلس أمام الأمير (قوله والحال) أي ولو جملة في نحو جاء زيد وهو راكب لأن عملها النصب (قوله والتمييز) أي ما لم يجر بمن نحو قوله وفجرنا الأرض من العيون بدليل وفجرنا الأرض عيونا (قوله والمستثنى) أي في بعض المواضع وهو ما كان مستثنى من كلام تام موجب والمراد بالتام هو الذي يكون المستثنى منه مذكورا والمراد بالموجب بفتح الجيم هو الذي لا يتقدم عليه نفي ولا شبهة أو مستثنى من كلام تام منفي متصلا أو منقطعا وقدمثل للأول الشارح ومثال البقية ما قام القوم الا زيدا وقام القوم الاحمار او ما قام القوم الاحمارا (قوله واسم لا) في نسخ الشيخ خالد الذي حشي عليها الشنواني وعبد المعطى تقديم اسم لا على ما قبله أعنى المستثنى وهو مخالف للتفصيل في الأبواب الآتية ثم المراد ما اذا باشر لا النكرة ولم تكرر أي في وجوب النصب كما سيأتي (قوله والمنادى) هو في الحقيقة داخل في المفعول به اذ التقدير في نحو قولك يا زيد أدعو زيدا كما سيأتي ان شاء الله تعالى (قوله والمفعول من أجله) ويقال له المفعول لأجله كما عبر به الشارح فيما بعد والمفعول له وسيأتي مستوفى ان شاء الله تعالى في باب (قوله وهو أربعة أشياء) فيه أن التابع خمسة والخامس عطف البيان ولكنه أسقطه كما مر في المرفوعات والله سبحانه وتعالى أعلم

باب المفعول به

لما كان الفعل لا يستغنى عن الفاعل غالبا وقد يستغنى عن المفعول في الأكثر مثل قولك قام زيد فانه كلام تام فالتلفظ بالفاعل يوجد لاجرم قدم الفاعل على المفعول ولما كان التلفظ بالفاعل يوجد والنفس قوية فلا جرم أعطى الفاعل أثقل الحركات عند قوة النفس وهو الرفع وأعطى أخف الحركات لما يتلفظ به بعد ذلك وهو المفعول فان التكلم في ابتداء التكلم صارت همته قوية وبعد ما تلفظ بالفاعل قديعل ويسأم وبالمثل والسأمة يبعد عن التلفظ بأثقل الحركات الذي هو الرفع تخفف بابقاء أخفها وهو النصب فلذا كانت المفاعيل منصوبة وخرج بقولنا لا يستغنى عن الفاعل غالبا نحو قلما وطالما وكثرا ونحو ذلك فان كلامهما لا يحتاج الى

خبرها مرفوع (والمفعول من أجله) نحو قام زيد باجلالا لعمر وقيام زيد فعل وفاعل واجلالا مفعول لأجله منصوب بقام لعمر وجار ومجرور متعلق باجلالا (والمفعول معه) نحو سرت والنيل فسرت فعل وفاعل والنيل الواو واو المعية والنيل مفعول معه منصوب بسرت (والتابع للمنصوب وهو أربعة أشياء النعت) نحو رأيت زيدا العاقل (والعطف) نحو رأيت زيدا وعمرا (والتوكيد) نحو رأيت زيدا نفسه (والبدل) نحو رأيت زيدا أخاك واعراب الأمثلة ظاهر والله سبحانه وتعالى أعلم

باب المفعول به

لما ذكر المنصوبات اجمالا شرع يذكرها تفصيلا ولم يذكر في التفصيل خبر كان وأخواتها واسم ان وأخواتها والتوابع لتقدم ذكرها في المرفوعات وبدأ بذكر

المفعول به وهو في اللغة من وقع عليه الفعل سواء كان الفعل حسيا كضربت زيدا أو معنويا كتعلمت المسئلة فان الضرب حسي والتعلم معنوي وفي اصطلاح النحاة ما ذكره بقوله (وهو الاسم المنصوب الذي يقع به الفعل) يعني أن المفعول به في اصطلاح النحاة هو الاسم الذي يقع عليه فعل الفاعل (نحو ضربت زيدا وركبت الفرس) فزيدا مفعول به لضربت والفرس مفعول به لركبت ومثل بمثالين للإشارة الى أنه لا فرق في المفعول به بين كونه عاقلًا كزيد أو غير عاقل كالفرس (وهو على قسمين ظاهر ومضمر) كما أن الفاعل أيضا ظاهر ومضمر (فالظاهر ما تقدم ذكره) وهو زيد والفرس المتقدمان في المثالين السابقين (والمضمر قسمان متصل) وهو الذي لا يبدأ به ولا يقع بعد الا في الاختيار نحو الكاف من رأيتك اذ لا يصح أن يقال مارأيت الاك وقد يقع مثل ذلك في غير الاختيار

الفاعل (قوله المفعول به) قال العصام ولا ضمير في المفعول به وضمير به يرجع الى اللام وكذا المفعول فيه وله ومعه ومن قال الضمير المستتر في المفعول راجع الى الفعل أي الذي فعل فعل بسببه أو فيه أو لأجله أو معه ففيه أن الواجب المفعول هو به أو فيه أو له أو معه لأن مسنده صفة جارية على غير من هي له ويتجه على كون الضمائر المجرورة راجعة الى اللام أيضا أنه لو كان كذلك لما جاز حذف اللام وتنكير المفعول مع أنه يستعمل مفعولا به وله ومعه كثيرا بلا ضنة وتنكيره لتحقيق أنه راجع الى موصوف محذوف أي شيء مفعول به واللام ليس موصولا لعدم قصد الحدوث بالصفة انتهى ولا يبعد كما قال السيد الصنوي أن أمثال هذه العبارة صار كالعلم فلا يقتضي الضمير مرجعا والباء في به اما للسببية فتعلق بالفعل أو للصلة فتعلق بما يتضمنه من معنى التعلق اه يس على الفاكي (قوله من وقع عليه الفعل) ههنا احتمالان الأول أنه على الاطلاق أي سواء كان مرفوعا كما تقول ضرب زيد أو منصوبا كما مثل به الشارح الثاني أن الذي وقع عليه الفعل الذات لا اسمها كما في الاصطلاح لا نا لو أجرينا كلام الشارح على استواء كلام المتن لكان هذا مفعولا اصطلاحيا (قوله كضربت زيدا) أي مسماه وكذا ما بعده فافهم (قوله وهو الاسم المنصوب) اختلفوا في العامل في نصب المفعول على أربعة أقوال الأول وهو قول البصريين أن الفعل وحده يقتضي رفع الفاعل ونصب المفعول والثاني وهو قول الكوفيين أن مجموع الفعل والفاعل يقتضي نصب المفعول والثالث وهو قول هشام بن معاوية من الكوفيين أن العامل هو الفاعل فقط والرابع وهو قول خلف الأحمر من الكوفيين أن العامل في الفاعل معنى الفاعلية وفي المفعول معنى المفعولية حجة البصريين أن العامل لا بد وأن يكون له تعلق بالمعمول وأحد الاسمين لا تعلق له بالآخر فلا يكون له فيه عمل البته وإذا سقط لم يبق العمل الالفعل حجة المخالف أن العامل الواحد لا يصدر عنه أثران لما ثبت أن الواحد لا يصدر عنه الأثر واحد قلنا ذلك في الموجبات أما في المعرفات فممنوع واحتج خلف بأن الفاعلية صفة قائمة بالفاعل والمفعولية صفة قائمة بالمفعول ولفظ الفعل مبين لهما وتعليل الحكم بما يكون حاصلًا في محل الحكم أولى من تعليله بما يكون مبينا له وأجيب عنه بأنه معارض بوجه آخر وهو أن الفاعل أمر ظاهر وصفة الفاعلية والمفعولية أمر خفي وتعليل الحكم الظاهر بالمعنى الظاهر أولى من تعليله بالصفة الخفية والله أعلم اه رازي وهذا الكلام تقدم مثله في صدر الكتاب عند تعرض المتن للعوامل فلترجع ثمة (قوله الذي يقع به الفعل) أي الذي يقع باسمه الفعل اذ زيد مثلا لا يقع عليه فعل الفاعل وهو مفعول به والشخص المسمى به وقع عليه ذلك وليس بمفعول به لأن أبحاث النحاة لا تعلق لها بالأعيان الخارجية بل بالألفاظ من حيث الاعراب والبناء وعلى هذا رجع كون المسماة والحجر في قولك خرق الثوب المسماة وكسر الزجاج الحجر مفعولين تأمل هنا (قوله هو الاسم الذي يقع عليه فعل الفاعل) في هذا إشارة الى أن به الواقع في كلام المتن بمعنى عليه ثم المراد بالوقوع ما يشمل الحسي والمعنوي فالحسي ما مثله المصنف والمعنوي نحو اتقوا الله فالله منصوب على التعظيم أي تعلق الفعل بالمفعول سواء كان التعلق على سبيل الثبوت كما مثل أو على سبيل النفي نحو ما ضربت زيدا وما أكلت خبزا (قوله نحو ضربت زيدا) قال في المحصول الضرب أساس جسم حيواني بعنف قال القرافي في شرحه الظاهر أنه لا يشترط في المضروب كونه حيوانا لقوله تعالى أن اضرب بعصاك الحجر والظاهر أن هذا حقيقة لأن الأصل عدم المجاز اه شنواني وأهدل (قوله فالظاهر ما تقدم ذكره) قال بعضهم أي من الأقسام العشرة المذكورة في باب الفاعل اه وهو عن الصواب بمعزل أو خالف صنيع الشيخ خالد شارحنا العلامة بقاء الله بالسلامة والعلامة الكفر أو حيث أرجعوا الضمير الى المتقدم في هذا الباب وان أوهم كلام العشماوى موافقته فلا تغتر بما قال (قوله والمضمر قسمان) أي ذو قسمين فلا يلزم الاخبار بالثنى عن المفرد وقد أسلفنا (قوله متصل) بالرفع بدل من قسمان أو خبر لمبتدا محذوف تقديره أحدهما متصل أو بالنصب مفعول لفعل محذوف تقديره أعنى متصلا لكن لا يساعده الرسم لعدم رسمه بالألف الا ان أجريناه على لغة ربيعة لأنهم يقفون على المنون المنصوب بغير ألف فيقولون رأيت

وهو ضرورة الشعر (ومنفصل) وهو الذي يقع في ابتداء الكلام نحو اياك نعبد ويقع بعد الا في الاختيار نحو ما نعبد الا اياك (فالمتصل اثنا عشر نحو قولك ضربني) واعرابه ضرب فعل ماض والنون للوقاية والياء ضمير المتكلم مفعول به مبني على السكون في محل نصب (وضربنا) بفتح الباء فنا ضمير المتكلم ومعه غيره أو المعظم نفسه مبني على السكون في محل نصب مفعول به (وضربك) بفتح الكاف فالكاف ضمير المخاطب مبني على الفتح في محل نصب مفعول به (وضربك) بكسر الكاف ضمير المخاطبة مبني على الكسر في محل نصب مفعول به (وضربكما) فالكاف ضمير المخاطبين مبني على الضم في محل نصب مفعول به والميم حرف عماد والألف حرف دال على التثنية (وضربكم) فالكاف ضمير جمع الذكور المخاطبين مبني على الضم في محل نصب مفعول به والميم علامة الجمع (وضربكن) فالكاف ضمير جمع الاناث المخاطبات مبني على الضم في محل نصب مفعول به والنون علامة جمع النسوة ١٧٥ (وضربه) فالهاء ضمير المذكر

الغائب مبني على الضم في محل نصب مفعول به (وضربها) فالهاء ضمير المؤنثة الغائبة مبني على السكون في محل نصب مفعول به (وضربهما) فالهاء ضمير المؤنثين الغائبين مبني على الضم في محل نصب مفعول به والميم حرف عماد والألف حرف دال على التثنية (وضربهم) فالهاء ضمير جمع الذكور الغائبين مبني على الضم في محل نصب مفعول به والميم علامة الجمع (وضربهن) فالهاء ضمير جمع الاناث الغائبات مبني على الضم في محل نصب مفعول به والنون علامة جمع النسوة (والمنفصل اثنا عشر نحو قولك اياي) فاذا قلت ما أكرمت

زيد بالسكون من غير ألف (قوله وهو ضرورة الشعر) كقوله وما علينا اذا ما كنت جارتنا * أن لا يجاورنا الاك ديار (قوله فالمتصل اثنا عشر) أي بعمل ضمير الغيبة خمسة والمخاطب كذلك والتكلم اثنين وقد قدمنا الكلام على ذلك في المعرفة والنكرة مستوفى (قوله نحو اياك نعبد) قدم اياك لافادة الحصر والاختصاص أي ما نعبد الا اياك كما في كتب المعاني (قوله ما نعبد الا اياك) المنى محذوف أي ما نعبد أحدا الا اياك فما بعد الا هو المعبود بحق ونظير هذا التركيب لا إله الا الله معنى لا اعرابا وانما أتى بالنون لأن مثل هذا التركيب لا يتأتى الا به وباقي الكلام نذكره في الاستثناء ان شاء الله تعالى مستوفى (قوله وضربنا بفتح الباء) قيد به لأنه اذا سكنت الباء صار الضمير فاعلا بخلاف سائر الأمثلة (قوله وضربك) قال الرضى وبعض العرب يلحق بكاف المذكر اذا اتصلت بهاء الضمير ألفا وبكاف المؤنث ياء حتى سيويه أعطيتكاه وأعطيتكاه تشبيها للكاف بالهاء نحو أعطيتها وأعطيتها قال أبو علي وقد تلحق الياء تاء المؤنث مع الهاء نحو رميته (قوله ضربكم) اعلم أنه حذف واو الجمع في مثل ضربكم وضربتم وضربهم مر في الفاعل عن صاحب المراح وسكن الميم وهو أشهر من ابقاء الواو اذا لم يله ضمير في نحو أعطيتكموه وضربتموه وأعطيتها فيجب حينئذ ابقاء الواو مع ضم الميم لأن الضمير لا اتصاله صار كبعض حروف الكلمة فكأن الواو لم يقع طرفا وجوزيونس حذف الواو وتسكين الميم مع الضمير أيضا واذا لقيه ساكن بعدها ضمت الميم ردالها الى أصلها قال تعالى قاتلهم الله ويحذرهم الله نفسه وقد يكسر نظرا الى الساكنين وقد يسكن الميم مع ضمير بعدها وقرئ أنزلكموها بالسكون ﴿ تنبيه ﴾ لا تجيء الكاف مرفوعة الا في نحو لولاك لقام زيد كما وضحنا في باب المبتدا فلا تغفل (قوله وضربها فالهاء ضمير المؤنثة الغائبة) ما ذكره من أن الضمير هو الهاء وحدها هو الصحيح كما قال أبو حيان ان الألف زائدة تقوية لحركة الهاء لما تحركت بالفتح للفرق بين المذكر والمؤنث وقال قوم ان الضمير مجموع الهاء والألف وبه جزم ابن مالك وادعى السيرافي أنه لا خلاف فيه للزوم الألف سواء اتصلت بضمير نحو أعطيتها أم لا وقد أجاز قوم حذفها في الوقف اه شنواني (قوله والميم علامة الجمع) هنا وما قبل وما بعد أن العلامة في الظاهر الواو (قوله والا أداة حصر) أي فالا كرام ههنا منحصر لزيد ولا يتعداه الى غيره كما هو شأن الحصر (قوله فايا في الجميع هي الضمير) اعلم أن مذهب بعض الكوفيين

الا اياي تقول في اعرابه مانافية وأكرمت فعل وفاعل والأداة حصر وان شئت قلت الاحرف لا يحجب النفي أو الأداة استثناء ملغاة لا عمل لها وايا ضمير نصب منفصل مبني على السكون في محل نصب مفعول به لأكرمت والياء الأخيرة حرف دال على التكلم (وايانا) للتكلم ومعه غيره أو المعظم نفسه (واياك) بفتح الكاف للمخاطب (واياك) بكسر الكاف للمخاطبة (واياكم) للجمع الذكور المخاطبين (واياكن) للجمع الاناث المخاطبات فايا في الجميع هي الضمير وكلها يقال فيها ضمير نصب منفصل مبني على السكون في محل نصب مفعول به والياء في الأول حرف دال على التكلم ونافي الثاني حرف دال على التكلم ومعه غيره أو المعظم نفسه والكاف فيما بعده للمخاطب والمخاطبة أو المخاطبين أو المخاطبات والميم في ايا كما حرف عماد والألف حرف دال على التثنية والميم في اياكم حرف دال على جمع المخاطبين والنون في اياكن حرف دال على جمع النسوة المخاطبات (واياه) للمفرد المذكر الغائب والهاء حرف دال على الغيبة (واياها) للمفردة الغائبة (واياهن) للثنى الغائبتين (واياهم) للجمع الذكور الغائبين (واياهن) للجمع الاناث الغائبات والله سبحانه وتعالى أعلم

وابن كيسان في اياك وأخواته أن الكاف المتصرفة أعني باختلافها لدى الأفراد والثنائية والجمع كانت متصلة فأرادوا استقلالها لفظا لتصير منفصلة فجعلوا ايا عمادا لها فالضائر هي التي تلي اياوايا عماد لها قال الرضى وما أرى هذا القول بعيدا من الصواب اه قال الفقير ولي به أسوة اذ قد اتفقوا على أن الضمير في ضربت التاء وفي ضربك الكاف ومن المعلوم أن المتصل والمنفصل على وتيرة واحدة فالخروج عما هو أصل مما مالت عنه النفس كما قدمنا في باب المبتدا فلترجع ثمة ﴿ تنبيه ﴾ قال الصبان قال في الهمع وفي ايا سبع لغات قرى بها تشديد الياء وتخفيفها وابدال الهمزة هاء مكسورتين ومفتوحتين فهذه ثمان يسقط منها فتح الهاء مع التشديد وأشهرها كسر الهمزة مع التشديد وبها قرأ الجمهور اه (خاتمة) قد يحذف عامل المفعول للعلم به اما جوازا نحو قالوا خيرا أى أنزل خيرا أو وجوبا قياسا وذلك فيما نصب على الاشتغال تقول زيدا ضربته وعمرًا مررت به أو على الاختصاص نحو نحن العرب أسخى من بذل أى أخص العرب أو على الاغراء نحو ياسارية الجبل أو على التحذير نحو الضيغم الضيغم يا ذا السارى أو على النداء نحو يا عبد الله والله سبحانه وتعالى أعلم ﴿ باب المصدر ﴾

أى المنصوب على المفعول المطلق وهو ما ليس خبرا من مصدر مفيد تو كيد عامله أو بيان نوعه أو عدده وهو منصوب وقولنا ما ليس خبرا مخرج لنحو المصدر المبين للنوع في قولك ضربك ضرب شديد وقولنا من مصدر مخرج لنحو الحال المؤكدة نحو ولى مدبرا ومفيد تو كيد عامله الخ مخرج لنحو المصدر المؤكد في قولك أمرك سير سيرا ومخرج أيضا للمسوق مع عامله لغير المعانى الثلاثة نحو عرفت قيامك وهذا ضربك ولا تنظر الى مشيك ومدخل لأنواع المفعول المطلق ما كان منها منصوبا لكونه فضلا نحو ضربت ضربا في التوكيد أو ضربا شديدا في النوع أو ضربت في العدد وقولنا وهو منصوب مخرج لقولك غضب غضب شديد ولقوله تعالى فاذا نفخ في الصور نفخة واحدة واللائق للمصنف أن يقدم هذا على ما قبله لعدم احتياجه الى صلة كما سيأتى قريبا لكن لما كان المفعول به أكثر تداولاً في كلام العرب لاجرم قدم المصنف رحمه الله تعالى المفعول به حتى لو أطلق وقيل هذا مفعول مثلاً انصرف الى المفعول به (قوله) ويسمى المفعول المطلق (هذا انما يستقيم الكلام حيث جعلنا المصدر عاملا بالعلبة على المفعول المطلق ولعل هذا مراد شارحنا العلامة ببقاء الله بالسلامة والالتقاء المصدر بقوله المنصوب على المفعولية المطلقة كما قدمنا وانما سمى مفعولا مطلقا لأن حمل المفعول عليه لا يحوج الى صلة لأنه مفعول الفاعل حقيقة فمنه خلق الله السموات فان السموات مفعول مطلق لأنها مفعول الفاعل حقيقة لا مفعول به لعدم وجودها قبل الفعل على كلام طويل ذكرناه في أول الكتاب عند كلام المصنف لاعراب جمع المؤنث السالم بخلاف سائر المفعولات فانها ليست بمفعول الفاعل وتسمية كل منها مفعولا انما هو باعتبار الصاق الفعل به أو وقوعه لأجله أو معه فلذلك احتاجت في حمل المفعول عليها الى التفسير بحرف الجر بخلاف المفعول المطلق ولهذا قدمه بعض النحويين ﴿ تنبيه ﴾ اعلم أن بين المصدر والمفعول المطلق عموما وخصوصا مطلقا فكل مفعول مطلق مصدر ولا عكس وقيل بينهما العموم والخصوص الوجهى يجتمعان في قولك قمت قياما ووقفت وقوفا وينفرد المصدر في نحو يعجبنى قيامك وينفرد المفعول المطلق في نحو قولك ضربته سوطا قال تعالى فاجلدوهم ثمانين جلدة والقائل بالأول يقول سوطا وثمانين جلدة نائبان عن المصدر لهما أنفسهما وقد أفصح عن ذلك ابن هشام في شرح القطر فقال وقد ينوب عنه أى عن المصدر غيره كضربته سوطا فاجلدوهم ثمانين جلدة أى ضربا بسوط وجلدا ثمانين جلدة (قوله) وهو الاسم المنصوب اعلم أن الناصب للمصدر له أمثلة أعني المصدر نحو عجبت من ضربك زيدا ضربا شديدا واما الفعل نحو ضربت زيدا ضربا وقمت وقوفا واما الوصف نحو أنا ضارب زيدا ضربا وأنا واقف وقوفا قال ابن مالك بمثله أو فعل أو وصف نصب * وكونه أصلا لهذين انتخب (قوله) أى اسم الحدث على الحدث كالضرب والمراد بالحدث المعنى القائم بغيره والأولى للشارح

(باب المصدر) ويسمى
المفعول (المطلق) وهو
الاسم المنصوب الذى
يجىء ثالثا في تصريح
الفعل نحو قولك ضرب
يضرب ضربا) يعنى
أن المصدر وهو الاسم
أى اسم الحدث الذى
يجىء ثالثا في تصريح
الفعل

كالمصنف أن يزيد على ذلك بأن يقول الجارى على الفعل أعنى المشتمل على جميع حروفه لفظاً أو تقديرًا نحو ضرب ضرباً أو كرم كرمًا أو قاتل قاتلاً والتقدير قيتلاً وقد ورد بلفظ ذلك خرج بذلك اسم المصدر فإنه وإن دل على الحدث إلا أنه غير جارٍ على الفعل لحلوه من بعض ما في الفعل لفظاً وتقديرًا دون تعويض كالغسل والوضوء والعطاء لحلول كل من الثلاثة عن بعض جروف فعله فالمصدر الاغتسال والتوضؤ والعطاء لجريانها على الفعل بخلاف عطاء فإنه خال عن همزة أعطى والغسل فإنه خال عن الهمزة والتاء من اغتسل والوضوء فإنه خال من التاء والتشديد من تَوْضَأ فكل من الثلاثة يقال له اسم مصدر (قوله أى تغييره من صيغة إلى صيغة أخرى) هذا معناه الاصطلاحى ومعناه اللغوى مطلق التغيير قال تعالى وتصريف الرياح أى تغييرها من حال إلى حال والأولى للشارح أن يقول أى تغيير الأصل الواحد إلى أمثلة مختلفة لمعان مقصودة لا تحصل إلا بها كما علم في علم التصريف (قوله فقد تغير من صيغة الماضى) جعل الشارح الأصل الماضى وهو مذهب الكوفيين والمشهور عند الصرفيين التغيير من المصدر إلى غيره من الأمثلة وهو مذهب البصريين (قوله وإن شئت قلت) هو تنويع للعبارة ترغيباً للببتدى (قوله وهو قسبان) أى ذو قسمين كما تقدم في غير ماموضع وتقسيم المصنف ذلك قسمين موافق لما قاله ابن الحاجب وابن مالك تبعاً للكوفيين بناءً على أن المعنوى منهما منصوب بالفعل المذكور الموافق له في المعنى وإن كان مخالفاً له في اللفظ قال الرضى وهو أولى لأن الأصل عدم التقدير ومذهب سيويو والجمهور أن المعنوى منصوب بعامل مقدر من لفظه فنحو قمت وقوفاً الناصب لوقوفاً فاعل مقدر من لفظه كأنك قلت قمت ووقفت وقوفاً اه أهمل (قوله وإن وافق معنى فعله دون لفظه فهو معنوى) اقتصر المصنف على مثال واحد ولم يمثل سائر المعنوى ومنه ما يدل على المصدر من صفة له نحو سرت أحسن السير ومنه ما دل عليه من ضميره نحو قيام زيد قامه بكر فالهاء ضمير المصدر نائبة عنه في الانتصاب على المفعولية المطلقة ولم يكن قام باتصاله لضمير المصدر متعدياً إذ علامة المتعدي جواز اتصال هاء المفعول به قال ابن مالك علامة الفعل المعدي أن تصل * ها غير مصدر به نحو عمل

ومنه ما دل عليه من إشارة إليه نحو ضربته ذلك الضرب ومنه ما دل عليه من مرادف له كما سيأتى في مثال المصنف ومنه ما دل عليه من مشارك له في مادته وهو ثلاثة أقسام اسم مصدر نحو توضأت وضوءاً واسم عين ومصدر لفعل آخر فالأول نحو قوله تعالى والله أنبتكم من الأرض نباتاً وخلق السموات والثاني نحو وتبتل إليه تبتلاً والأصل انباتاً وخلقاً وتبتلاً ومنه ما دل على نوع منه كقعد القرفصاء ورجع القهقرى ومنه ما دل على عدده كضربته عشر ضربات ومنه ما دل على آله كضربته سوطاً أو عصاً ومنه ما دل عليه من كل نحو فلا تملوا كل الميل ومن بعض كضربته بعض الضرب (قوله دون لفظه) ظرف مكان منصوب على الظرفية المكانية وناصبه وافق (قوله نحو جلست قعوداً) فقعوداً منصوب بجلست أو بقعدت مقدراً كما مر * فائدة * قال الزمخشري في الكشف كثيراً ما ينصب العرب من المصادر بفعل مضمير في معنى الأخبار كقولهم شكراً وكفراً وعجباً وما أشبه ذلك ومنها سبحانه ومعاذ الله ينزلونها منزلة أفعالها ويسدون بها مسدها ولذلك لا يستعملونها معها ويجعلون استعمالها كالشريعة المنسوخة اه (قوله فإن الجلوس والقعود بمعنى واحد) قال الحريري في الدرة ويقولون للقائم اجلس والاختيار على ما حكاه الخليل أن يقال لمن كان قائماً أقعد ولمن كان نائماً أو ساجداً اجلس وعلل بعضهم هذا الاختيار بأن القعود هو الانتقال من علو إلى سفلى ولهذا قيل لمن أصيب برجله مقعد وأن الجلوس من سفلى إلى علو ومنه قول عمر بن عبد العزيز رضى الله عنه

قل للفرزدق والسفاهة كاسمها * ان كنت تارك ما أمرتك فاجلس

أى أقصد نجد أو كان عمر واليا على المدينة فقال للفرزدق ان كنت تلزم العفاف والافارج الى نجد وحكى أبو عبد الله بن خالويه قال دخلت على سيف الدولة بن حمدان يوماً فلما مثلت بين يديه قال أقعد ولم يقل اجلس

أى تغييره من صيغة إلى صيغة أخرى نحو ضرب يضرب ضرباً فقد تغير من صيغة الماضى إلى صيغة المضارع إلى المصدر وجاء الماضى أولاً والمضارع ثانياً والمصدر ثالثاً فإذا قلت ضرب زيد ضرباً فزيد فاعل وضرباً مفعول مطلق منصوب بضرب وإن شئت قلت منصوب على المصدر بضرب (وهو قسبان لفظى ومعنوى) فإن وافق لفظه لفظ فعله فهو لفظى نحو قولك قتلته قاتلاً وإن وافق معنى فعله دون لفظه فهو معنوى نحو جلست قعوداً وقتت وقوفاً) فإن الجلوس والقعود بمعنى واحد كما أن القيام والوقوف بمعنى واحد فكل من قعوداً ووقوفاً منصوب على المصدرية بالفعل الذى قبله ويكفى اتفاقهما في المعنى وإن اختلفا في اللفظ

فتبينت بذلك اعتلاقه بأهداب الأدب واطلاعه على أسرار العرب اه شريشى في شرح مقامات الحريرى
(قوله وقيل) قائله سيويه والجمهور كما قدمنا والأول هو المذهب المنصور ولهذا رده شارحنا العلامة أبقاه الله
بالسلامة بقوله وذلك تكلف لاحاجة اليه أى وذلك لأن الأصل عدم التقدير والله سبحانه وتعالى أعلم

﴿ باب ظرف الزمان و ظرف المكان ﴾

جمعهما المصنف في باب واحد لتشابههما وتقارب أحكامهما وافرادهما كل بتعريف يخصه تخلصا للمبتدى من
ورطة الاشتباه وقدم الزمان للإشارة إلى أنه أصل بالقياس إلى ظرف المكان لشدة احتياج الفعل إليه قال
بعض من كتب على شرح القطر لمؤلفه وزن مكان كجناح وهو مشتق من قولهم مكن مكن يمكن اذا ثبت وسمى
بذلك للثبوت فيه ولذلك قالوا في جمعه أمكنة وبهذا يتبين فساد قول من جعله فعلا من كان يكون اذ يقتضى
ذلك أن يكون جمعه أكونة ولم ينقل قاله في شرح الفصول (قوله ظرف الزمان) هذه التسمية للبصريين
وسماه الكوفيون المفعول فيه والقراء عملا والكسائي وأصحابه صفات ولا مشاحة في الاصطلاح اذ هم
اصطلحوا في وضع شيء على شيء معرضين عن معناه الأصلي قال الصبان ولعله باعتبار الكينونة (قوله هو اسم
الزمان) اعلم أن المصنف رسم الظرف ببعض خواصه وحده هو ما ضمن معنى في الظرفية باطراد من اسم وقت
أو اسم عرض دلالة عليه أو من اسم جار مجراه وخرج بقولنا ضمن معنى في ما لم يتضمن من أسماء الزمان
معنى في كما اذا جعل اسم الزمان مبتدأ أو خبر نحو يوم الجمعة يوم مبارك وكذا ما وقع منها مجرورا نحو سرت
في يوم الجمعة واختلف في تسميته ظرفا في الاصطلاح وخرج أيضا ما نصب منها مفعولا به نحو شهدت يوم الجمل
ونحو قوله تعالى انا نخاف من ربنا يوما عبوسا قمطريرا وقوله تعالى الله أعلم حيث يجعل رسالته فكل
منها مفعول به اذ المراد أنك شهدت نفس يوم الجمل وأنهم يخافون نفس اليوم وأن الله تعالى يعلم نفس المكان
المستحق لوضع الرسالة فيه فلم يكن الأولان ظرفي زمان ولا الأخير ظرف مكان والاسم الذي عرض دلالة
عليه مثل قولك سرت عشرين يوما أو جميع اليوم أو كل اليوم أو بعض اليوم أو نصف اليوم أو طويلا من
الدهر وقولك جئت صلاة العصر والتقدير وقت صلاة العصر أو حلب ناقة والأصل مقدار حلب ناقة والاسم
الجارى مجراه قولهم أحقا أنك ذاهب (قوله المنصوب) أى باللفظ الدال على المعنى الواقع فيه فعلا كان نحو
صمت يوم الخميس أو شيبها بالفعل من مصدر نحو عجت من ضربك زيدا يوم الجمعة أو صفة نحو أنا ضارب
زيدا اليوم قال ابن مالك فانصبه بالواقع في مظهرا * كان والا فانوه مقدرا

(قوله بتقدير في) أى الدالة على الظرفية وهى استقرار الشيء في الشيء حقيقة نحو جئت اليوم أو مجازا نحو
زيد اليوم ان قلنا ان الزمانية غير حقيقة فان قيل حيث كان الاسم متضمنا لمعنى الحرف يكون ذلك الاسم
مبنيا كما قالوا في علة بناء متى انه لتضمنه معنى همزة الاستفهام ان جعلناه للاستفهام أو معنى ان ان جعلناه
للشرط فما بال هذا الباب لا يبنى أجيب بأن تضمن الاسم معنى الحرف على نوعين الأول يقتضى البناء بأن
يخلف الاسم الحرف على معناه وي طرح غير منظور اليه والثاني لا يقتضيه وهو أن يكون الحرف منظورا
إليه لكون الأصل في الوضع ظهوره وهذا الباب من هذا القبيل ولذلك لا يبنى ﴿ تنبيه ﴾ قال الأهدل
مرادهم بقولهم بتقدير في أى تقدير معناها لالفظها لأنه قد لا يصح تقديرها قبل الظرف وذلك في نحو سرت
قبله وصليت معه ونحوها اه (قوله نحو اليوم) وهو من طلوع الفجر إلى غروب الشمس (قوله
والليلة) وهى من غروب الشمس إلى طلوع الفجر الصادق على الصحيح و قيل إلى طلوع الشمس قاله
الأهدل (قوله وغدوة) ومثله بكرة وهما علمتا جنس على وقتها وهو من صلاة الصبح إلى طلوع الشمس
فيمتنع صرفهما لعلمية الجنس والتأنيث بالتاء ولا تدخلهما أل ولا الاضافة فتتوניהما ضرورة وقيل ان
اريد غدوة وبكرة يوم معين منعا لعلمية الشخص والتأنيث والاصرفا فتتوניהما للصرف وهما نكرتان
وهذا هو الأصح اه أهدل (قوله وسحرا) وهو آخر الليل قبل الفجر بالتثنية اذا لم ترد به سحر

وقيل يقدر لهما فعل
موافق في اللفظ فيقال
في الأول جلست وقعدت
قعودا و قمت ووقفت
وقوفا وذلك تكلف
لاحاجة اليه والله سبحانه
وتعالى أعلم
﴿ باب ظرف الزمان
و ظرف المكان ﴾ (طرف
الزمان) في اصطلاح
النحاة (هو اسم الزمان
الذى يقع الحدث فيه
المنصوب بتقدير في)
فاذا قلت صمت يوم
الخميس كان التقدير
صمت في يوم الخميس
فاليوم وقع الصوم فيه
(نحو اليوم) في نحو
قولك صمت اليوم
فاليوم منصوب على
الظرفية الزمانية بصمت
ومثله صمت يوم الجمعة
أو يوم الخميس (واليلة)
نحو اعتكفت الليلة أو
ليلة أوليلة الجمعة فالكل
منصوب على الظرفية
الزمانية بالفعل الذى قبله
(وغدوة) نحو أزورك
غدوة فأزورك فعل
مضارع وفاعله مستتر
فيه وجوبا تقديره أنا
والكاف ضمير المخاطب
مفعول به مبنى على الفتح
في محل نصب وغدوة
منصوب على الظرفية
الزمانية بأزورك (وبكرة)

نحو أزورك بكرة (وسحرا) نحو أجيئك سحرا

يوم بعينه وبلاثنين اذا أردت به ذلك لأنه ممنوع من الصرف للعلمية والعدل قال ابن مالك
والعدل والتعريف مانعاً سحر * اذا به التعيين قصداً يعتبر

(قوله وغدا) نحو أجيئك
(قوله وغدا) (وعتمة) نحو
أجيئك عتمة (وصباحاً)
نحو أجيئك صباحاً
(ومساء) نحو أجيئك
مساء والاعراب ظاهر
نما قبله (وأبداً) نحو
لأكلم زيدا أبداً
واعرابه لانا فية وأكلم
فعل مضارع وفاعله
ضمير مستتر فيه وجوبا
تقديره أنا وأبداً منصوب
على الظرفية الزمانية
والأبد الزمن المستقبل
الذي لانهاية له (وأبداً)
نحو لأكلم زيدا أبداً
والأمد الزمن المستقبل
(وحيناً) تقول قرأت
حيناً فقرأت فعل
وفاعل وحيناً منصوب
على الظرفية الزمانية
والحين الزمان المبهم
(وما أشبه ذلك) نحو
وقت وساعة وضخوة
(وظرف المكان هو
اسم المكان) الذي يقع
فيه الحدث (المنصوب
بتقدير في

(قوله وغدا) وهو اسم اليوم الذي بعد يومك الذي أنت فيه (قوله وعتمة) بفتح التاء وهي ثلث الليل الأول
(قوله وصباحاً) وهو عند الفقهاء من نصف الليل إلى الزوال وقديراد به أول النهار من بعد طلوع الفجر إلى
الزوال لأنه مقابل المساء (قوله ومساء) بالمد وهو من الظهر إلى آخر النهار وقديراد إلى نصف الليل ويعقبه
الصباح على ما تقدم (قوله والأبد الزمان المستقبل) أي فلا يصح ما صحبتك أبداً لأن ما صحبت للماضي وذكر
أبداً ينافيه وألحق بأبداً عوضاً لأنها مبنية على الضم ان لم تضاف فتقول لا أكله عوض العائضين وهي
عكس قط من حيث انها للمستقبل وقط للماضي نحو ما كلمته قط ولا يصح ما كلمه قط لأنه لحن اه عبد المعطى
(قوله الذي لانهاية له) أي فلا يتجزأ وحينئذ فلا يصح أن يثنى ولا يجمع اذ ليس هناك زمن آخر ينضم إليه
الا اذا أريد خصوص أزمنة معينة منه فيصح ذلك كالآباد على أنه قيل ان هذا من كلام المولدين اه
عبد المعطى والمولدين على وزن المفرحين وهو من بعد العرب العرباء فلا يعتد به ولا يستشهد به وذلك
كالبحر وأبى تمام والبحر يضم فسكون وضم التاء كما أقرأتني عليه شيخنا أبو بكر بن شطان فعنا الله بعلمه
(قوله وأبداً) هو بمعنى أبداً ولو قال الشارح هكذا لكان أخصر وأوضح اه أبو النجاة (قوله والحين
الزمان المبهم) (فائدة) وزد أن رجلاً حلف لا يطيأ زوجته حيناً فأفتاه أبو بكر بأن الحين الأبد وعمر
بأنه أربعون سنة وعثمان بأنه سنة واحدة وعلى بأنه يوم وليلة فعرض الرجل ذلك على رسول الله صلى الله عليه
وسلم فدعاهم فقال لأبي بكر ما دليلك على أن الحين الأبد قال قوله تعالى في حق قوم يونس ومتعناهم إلى حين
وقال لعمر ما دليلك على أن الحين أربعون سنة قال قوله تعالى هل أتى على الإنسان حين من الدهر الإنسان
آدم ألقيت طينته على باب الجنة أربعين عاماً وقال لعثمان ما دليلك على أنه عام قال قوله تعالى تؤتى أكلها كل
حين وقال لعلي ما دليلك على أنه يوم وليلة قال قوله تعالى فسبحان الله حين تمسون وحين تصبحون فقال
صلى الله عليه وسلم أصحاي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم وأمر الرجل أن يأخذ بقول على تخفيفاً له اه
شبرخيتي المالكي على الأربعين الحديثية ولعمري لقد ثبت قدم عمر رضي الله عنه حيث فسر بين يدي
النبي صلى الله عليه وسلم (قوله وما أشبه ذلك) أي من أسماء الزمان المبهمة نحو وقت وساعة وزمان والمختصة
نحو ضحى وضخوة (تنبيه) ينقسم اسم الزمان إلى متصرف وغير متصرف فالمتصرف من ظرف الزمان
ما استعمل ظرفاً وغير ظرف كيوم فإنه يستعمل ظرفاً نحو سرت يوماً ويستعمل مبتدأً نحو يوم الجمعة يوم
مبارك وفاعلاً نحو جاء يوم الجمعة وغير المتصرف هو ما لا يستعمل الا ظرفاً أو شبهه نحو سحراً اذا أردته من
يوم بعينه فان لم ترده من يوم بعينه فهو متصرف كقوله تعالى الا آل لوط نجيناهم بسحر والذي لزم
الظرفية أو شبهها قبل وبعد فيحكم عليهما بعدم التصرف مع أن من تدخل عليهما نحو الله الأمر من قبل
ومن بعد اذ لم يخرجنا عن الظرفية الا إلى حالة شبيهة بها لأن الظرف والجار والمجرور أخوان قال ابن مالك

وما يرى ظرفاً وغير ظرف * فذاك ذو تصرف في العرف

وغير ذي التصرف الذي لزم * ظرفية أو شبهها من الكلم

(قوله وظرف المكان هو اسم المكان) اعلم أن حد ظرف المكان هو ما ضمن معنى في الظرفية باطراد من
اسم مكان أو من اسم عرضت دلالة عليه أو من اسم جار مجراه كما مر في ظرف الزمان وخرج بقولنا ضمن
معنى في ما لم يتضمن من أسماء المكان معنى في كما اذا جعل اسم المكان مبتدأً أو خبراً نحو مكانك مكان حسن
وكذا ما وقع منها مجروراً نحو جلست في مكان عمرو أو فاعلاً نحو ارتفع مكانك وخرج بقولنا باطراد نحو
دخلت الدار وسكنت البيت فانتصابهما إنما هو على التوسع باسقاط الحافض لاعلى الظرفية فإنه لا يطرء

نحو أمام) تقول جلست أمام الشيخ فجلست فعل وفاعل وأمام منصوب على الظرفية المكانية بجلست والشيخ مضاف إليه (وخلف) نحو جلست خلفه (وقدام) بمعنى الأمام (١٨٠) ووراء بمعنى الخلف (وفوق) نحو جلست فوق السطح فقوى منصوب على الظرفية

المكانية والسطح مضاف إليه (وتحت) نحو جلست تحت السقف فتحت منصوب على الظرفية المكانية والسقف مضاف إليه (وعند) بمعنى المكان القريب نحو جلست عند زيد فعند منصوب على الظرفية المكانية وزيد مضاف إليه (ومع) بمعنى مكان الاجتماع والمصاحبة نحو ركب مع زيد فمع منصوب على الظرفية المكانية وزيد مضاف إليه (وازاء) بمعنى مقابل نحو جلست ازاء زيد فازاء منصوب على الظرفية المكانية وزيد مضاف إليه (وحذاء) بمعنى المكان القريب نحو جلست حذاء زيد فحذاء منصوب على الظرفية المكانية وزيد مضاف إليه (وتلقاء) بمعنى مقابل نحو جلست تلقاء زيد فتلقاء منصوب على الظرفية المكانية وزيد مضاف إليه (وهنا) اسم إشارة للمكان القريب فهو ظرف مكان نحو جلست هنا فهنا مبني على السكون

تعدى الأفعال الى البيت والدار على معنى في لا تقول صليت الدار ولا نمت البيت والاسم الذي عرضت دلالة عليه مثل قولك سرت ثلاثين فرسخاً أو جميع الفرسخ أو كل الفرسخ أو بعض الفرسخ أو نصف الفرسخ وقولك جلست شرقي الدار وجلست قرب زيد أي مكان قريبه ولم أجد تمثيل ما يجري مجرى المكان فانظر اليه (قوله نحو أمام) بفتح الهمزة وهو بمعنى قدام (قوله وخلف) وهو ضد أمام (قوله ووراء) بمعنى الخلف (قوله وقد يأتي بمعنى قدام) نحو قوله تعالى وكان وراءهم ملك يأخذ كل سفينة غصبا أي أمامهم وقرأ ابن كثير وابن عامر وأبو عمرو وشعبة عن عاصم وكان أمامهم ملك قال عبد المعطى قال أبو القاسم في لغات القرآن وراء بالقطبية بمعنى أمامه قال الفقير لا تحمل الآية على هذا فافهم ولا تغتر (قوله وفوق) وهو المكان العالي (قوله وتحت) وهو ضد فوق (قوله وعند) يجوز في عند فتح العين والضم وقد يكون ظرف زمان نحو عند الليلة ذكره النووي رحمه الله تعالى في التحرير اه فاضى اه سجاجى ومنه انما الصبر عند الصدمة الأولى اذ هي للزمان (قوله بمعنى المكان القريب) أي ولو معنوا نحو قوله تعالى رب ابن لي عندك بيتا في الجنة ﴿فائدة﴾ ألغز الحريري في مقاماته لعند بقوله ﴿وما منصوب أبداً على الظرف﴾ لا يخفضه سوى حرف * وقال في شرحها هو عند اذ لا يجره غير من خاصة وقول العامة ذهبت الى عنده لحن اه (قوله ومع) بفتح العين وقد تسكن (قوله بمعنى مكان الاجتماع) هذا هو الحق خلافاً لتردد ابن الناظم فانه تردد فيها هل هي ظرف مكان أو زمان لأنه قال وهي اسم لمكان الاجتماع أو وقته وأقول ليس في عبارة ابن الناظم تردد بل جزم بأنها تارة تكون للزمان وتارة تكون للمكان وغايته أن ابن الناظم رحمه الله لم يلزمها حالة واحدة وان كان الغالب فيها كونه للمكان وقد أُرشد بذلك بتقديمه اه عبد المعطى (قوله وازاء) بكسر أوله واعجام الزاي والمد (قوله وحذاء) بكسر الحاء المهملة بعدها ذال معجمة (قوله وتلقاء) بكسر التاء (قوله وهنا) بضم الهاء وتخفيف النون (قوله للمكان القريب) واذا فتح الهاء مع تشديد النون وكذا كسر الهاء معه صار معناه للبعد (قوله وثم) بفتح التاء المثلثة (قوله وما أشبه ذلك) أي من أسماء المكان المبهمة فقط وأسماء المقادير وما صيغ من المصدر نحو مجلس زيد ومقعد عمرو وشرط نصبه قياساً أن يكون عاملاً من لفظه كقوله تعالى وأنا كنا نقعد منها مقاعد للسمع قال ابن مالك في الألفية

وكل وقت قابل ذاك وما * يقبله المكان الا مبهما

نحو الجهات والمقادير وما * صيغ من الفعل كرمى من رمى

وشرط كون ذام قياساً أن يقع * ظرفاً لما في أصله معه اجتماع

وقولهم هو مني مزجر الكلب شاذ ولو عمل في المزجر زجر لم يكن شاذاً قال ابن مالك في الكافية

ونحو زيد مزجر الكلب ندر * ولا ندور فيه ان تلا زجر

﴿تنبيه﴾ ينقسم اسم المكان الى متصرف وغير متصرف كما تقدم في الزمان فالمتصرف منه نحو مكان تقول جلست مكان عمرو ومكانك مكان حسن وارتفع مكانك وغير المتصرف نحو عند فانه لازم أن يكون ظرفاً أو شبيهاً به بأن جر بمن تقول من عنده وقولهم الى عنده لحن كما قدمنا في عند عن الحريري (قوله وشمال وبرىد وفرسخ) الفرسخ أربعة أميال والبرىد أربعة فراسخ والميل قدر مد البصر وهو عشر غلوات والغلوة بفتح المعجمة مائة باع والله سبحانه وتعالى أعلم ﴿باب الحال﴾

ألفها منقلبة من الواو لقولهم في جمعها أحوال لأن الجمع يرد الأشياء الى أصلها غالباً وقولهم في تصغيرها حويلة واشتقاقها من التحول وهو التنقل ولفظها يذكر ويؤنث فيقال حالة وحال وتُجاء على تأنيث لفظها قوله

في محل نصب على الظرفية المكانية (وثم) اسم إشارة للمكان البعيد فهو ظرف مكان نحو جلست ثم فثم مبني على الفتح في محل نصب على الظرفية المكانية (وما أشبه ذلك) من أسماء المسكان المبهمة نحو يمين وشمال وبرىد وفرسخ وميل والله سبحانه وتعالى أعلم (باب الحال)

على حالة لو أن في القوم حاتما * على جوده لضن بالماء حاتم

والضنين البخيل وحاتم الثاني مجرور بدلا من هاء جوده ومعناها يذكرو ويؤث أيضا تقول حال حسن وحسنة والأفصح في ضميره ووصفه التأنيث وفي لفظه التذكير وتطلق لغة على الوقت الذي أنت فيه وعلى ما عليه الشخص من خير أو شر كما مر في النعت (قوله الحال) أي اصطلاحا (قوله هو الاسم) أي الصريح أو المؤول به كالجملة الواقعة حالاً نحو جاء زيد يضحك فإن الحال تكون جملة كما سننبه فيما بعد إن شاء الله تعالى ولم يقل المصنف رحمه الله تعالى الفضله لأنه معلوم من قوله ولا يكون الحال إلا بعد تمام الكلام وسيأتي (قوله المنصوب) أي أصالة وقد يجز لفظه بالباء بعد النفي لكن ليس ذلك مقبولا على الأصح نحو قوله

فما رجعت بخاتمة ركاب * حكيم بن المسيب منتهاها

وهذا الفصل مخرج للنعت فإنه لا يلزم نصبه فإن قيل النصب حكم والحكم فرع التصور والتصور موقوف على الحد فجاء الدور وهو توقف الشيء على ما يتوقف عليه أما بمرتبة كتوقف على ب وب على أ أو بمراتب كتوقف على ب وب على ج و ج على أ أو الدور مبطل للحد فالجواب ما قدمنا في غير ما موضع (قوله المفسر لما انبهم من الهيئات) أي هيئات ما هو له وصفاته التي هو عليها وقت صدور الفعل منه أو وقوعه عليه والهيئات جمع هيئة وتفسر حال الشيء وكيفية كذا في القاموس وقال ابن هشام في حواشي التسهيل المراد بالهيئة الصورة والحالة المحسوسة المشاهدة كما هو المتبادر محققة كانت تلك الحال أو مقدرة وتسمى الأولى حالا محققة والثانية حالا مقدرة كمررت برجل معه صقر صائدا به غدا أي مقدر ذلك ومنه ادخلوها خالد بن أي مقدرين خلودكم وجعل منه ابن هشام قوله تعالى لتدخلن المسجد الحرام إن شاء الله آمنين محلين رءوسكم ومقصرين قال الدماميني وهو كذلك بالنسبة إلى محلين ومقصرين لا بالنسبة إلى آمنين فإنها من قبيل الحقيقة لا المقدرة اهأهدل (قوله المفسر لهيئة صاحبه) خرج به التمييز المشتق نحو لله دره فارسا فإنه تمييز لا حال إذ لم يقصد به الدلالة على الهيئة بل التعجب من فروسيته فهو لبيان المتعجب منه لا لبيان هيئته وكذلك رأيت رجلا راكبا فإن راكبا لم يسبق للدلالة على الهيئة بل لتخصيص الرجل وبيان الهيئة فيه بطريق اللزوم والتبع لا بالقصد (قوله لهيئة صاحبه) أي سواء كان صاحبه فاعلا أو مفعولا أو غفورا بحرف أو بالاضافة على ما يأتي بيانه (قوله عند حصول معنى عامله) ظرف متعلق للمفسر وذلك نحو جاء زيد راكبا مفسر لهيئة زيد عند حصول معنى المجيء (قوله فهو وصف في المعنى لصاحبه) انما قيد ذلك بكونه في المعنى لأن الوصف الحقيقي لا يلزم النصب وقد سبق لتقييد موصوفه وكان الشارح أبقاه الله بالسلامة جعل معنى الحال والوصف متحدا (قوله قيد عامله) أي بخلاف النعت فإنه انما سبق لتقييد الموصوف كما مر (قوله حال من الفاعل) أي نضا إذ لا يحتمل أن تكون من غيره ولا فرق فيه بين الظاهر والمضمر فمن المضمر قولك زيد في الدار قائما فإن قائما حال من الضمير المستتر في الجار والمجرور العائد على زيد وهو فاعل كما قدمنا في باب الفاعل فلتراجع (قوله وقد تاتي الحال من المفعول) أي نضا ولا فرق فيه بين اللفظي كما مثل أو الحكمي كقوله تعالى هذا بعلي شيخا فالعامل هنا ما معنى ها التنبية أي أنه أو معنى ذا أي أشير وحينئذ يكون بعلي مفعولا به وشيخا حال منه وسننبه إن شاء الله تعالى (قوله ورا كبا يحتمل النخ) أي ولا يصح أن يكون حالا من الفاعل والمفعول والالتفات را كبن كما صنعه صاحب التعمية (قوله وما أشبه ذلك من أمثلة الحال) اعلم أن الحال إما مؤكدة وإما مؤسسة مبنية للهيئة فالمؤسسة التي هي الأصل لا يستفاد معناها بدون ذكرها نحو جاء زيد راكبا فلا يستفاد معنى الركوب بدون را كبا والمؤكدة اما عاملها نحو جاء زيد آتيا وعاث عمرو مفسدا ومنه قوله تعالى فتبسم ضاحكا وولى مديرا ولا تعشوا في الأرض مفسدين فإن الاتيان هو المجيء والعنى هو الافساد والتبسم نوع من الضحك والادبار نوع من التولى واما صاحبها نحو قولك جاء الناس قاطبة أو كافة

(الحال هو الاسم المنصوب المفسر لما انبهم من الهيئات) يعني أن الحال هو الاسم المنصوب المفسر لهيئة صاحبه عند حصول معنى عامله فهو وصف في المعنى لصاحبه قيد عامله (نحو جاء زيد راكبا) فزيد فاعل جاء ورا كبا حال منه حصل بها بيان هيئته عند المجيء فهي حال من الفاعل وناصبه الفعل المذكور قبله وقد تاتي الحال من المفعول كما ذكره بقوله (وركبت الفرس مسرجا) فالفرس مفعول ركبت ومسرجا حال من الفرس فهي حال من المفعول وناصبها الفعل المذكور قبله (ولقيت عبدا لله راكبا) فعبدا لله مفعول لقيت ورا كبا يحتمل أن يكون حالا من التاء وهي الفاعل أو من عبدا لله وهو المفعول (وما أشبه ذلك) من أمثلة الحال

أوطرا ومنه قوله تعالى لا آمن من في الأرض كلهم جميعا فجميعا مؤكدا للعموم الذي في من الموصولة وهذا من استدراكات ابن هشام وذكر بعضهم عن الفيشي أن الفارسي ذكره في التذكرة واما المضمون الجملة وهي الآتية بعد جملة معقودة من اسمين معرفتين جامدين كقولك زيد أبوك عطوف لكن جعل ابن مالك ذلك من المؤكدة لعاملها على تأويل الأب بمشتق فالعامل الأب لما فيه من معنى الاشفاق وخالفه ولده وتبعه ابنا عقيل وهشام وكذا الفا كهي (قوله) وقد تكون الجملة (قوله) وتكون أيضا جامدا مؤولا بالمشتق نحو كر زيد أسدا أي شجاعا وبدت الجارية قمرا أي مضيئة فهذا مادل على تشبيه ومنها مادل على مفاعلة نحو بعته يدا بيد أي متقابضين وكلمته فاه الى في أي متشافهين على ما قاله ابن هشام في التوضيح ومنها مادل على ترتيب نحو ادخلوا رجلا رجلا أي مرتبين وتقع جامدة غير مؤولة بالمشتق وهي أن تكون موصوفة بمشتق نحو قرآنا عربيا أو دالة على سعر نحو بعه مدابكذا أو على عدد نحو قتم ميقات ربه أربعين ليلة أو تكون نوعا لصاحبها نحو هذا مالك ذهبا أو فرعاه نحو هذا حديدك خاتما أو أصلا له نحو هذا خاتمك حديدا وقد تكون الجملة ظرفا لمحور أيت الهلال بين السحاب فيبين ظرف في موضع الحال أو جار أو مجرورا نحو نخرج على قومهم في زينته فني زينته جار ومجرور في موضع الحال (قوله) والجملة في محل نصب حال) وشرط كون الجملة حالا أن تكون خبرية وأن تكون غير مصدرة بدليل استقبال وأن تكون مرتبطة اما بالواو والضمير نحو جاء زيد وهو راكب أو بالضمير فقط نحو جاء زيدا على رأسه أو بالواو فقط نحو جاء زيد وعمر وقاعد وإذا صدرت الجملة بالمضارع المثلث لم يحز أن تقترب بالواو بل لا تربط الا بالضمير نحو جاء زيد يضحك قال ابن مالك وذات بدء بمضارع ثبت * حوت ضميرا ومن الواو خلت

(قوله) وهي في قوة قولك الخ) أي فالجملة مؤولة بالمشتق (قوله) فتؤول بنكرة) قال ابن مالك

والحال ان عرف لفظا فاعتقد * تنكيره معنى كوحده اجتهد

(قوله) (الابعد تمام الكلام) معترض بقوله تعالى وما خلقنا السموات والأرض وما بينهما إلا عيين فانه لا يتم الكلام بدون الحال فالحال من تنمة الكلام لأنها بعد تمام الكلام وأجيب بأن ذلك في الأكثر ولا ينافي ما وجد غير ذلك في بعض الأماكن ومعلوم أن وضع هذا الكتاب للبتي ومن أين يعرف البتي تلك الآية وغير المصنف عبر بأن الحال هي الفضلة والمراد بها ما يستغنى عنه من حيث هو هو وقد يجب ذكره لعارض كونه سادامسد عمدة نحو ضربني العبد مسيئا أولتوقف المعنى عليه كما في الآية السابقة ومنه قوله

ليس من مات فاستراح يميت * انما الميت ميت الاحياء

انما الميت من يعيش كثيرا * كاسفا باله قليل الرجاء

وقال صاحب التنمة ولا يكون الابعد تمام الكلام أي بعد جملة تامة بمعنى أنه ليس أحد جزأي الجملة وليس المراد بتمام الكلام أن يكون الكلام مستغنيا عنه (قوله) وقد يجب تقديم الحال) ويجوز التقديم فيما اذا كان العامل فعلا متصرفا تقول را كبا جاء زيد أو صفة تشبه الفعل المتصرف نحو مسرعا زيد منطلق قال ابن مالك

والحال ان ينصب بفعل صرفا * أو صفة أشبهت المصرفا

فجائز تقديمه كمسرها * ذا راحل ومخلصا زيد دعا

وقد يمتنع تقديمه على عامله بأن كان العامل فعلا جامدا نحو ما أحسنه مقبلا أو صفة تشبه الفعل الجامد وهو أفعال التفضيل نحو هذا أفصح الناس خطيبا أو اسم فعل نحو زال مسرعا أو لفظا مضمنا معنى الفعل لأحرفه كأسماء الإشارة وأحرف التثنية والتشبيه والظرف والجار والمجرور نحو تلك هند مجردة وليت زيدا أخوك أميرا وكأن زيدا أسدا را كبا وزيد في الدار أو عندك قائما فلا تقول مجردة تلك هند ولا أميرا ليت زيدا أخوك ولا را كبا كأن زيدا أسدا قال ابن مالك وعامل ضمن معنى الفعل لا * حروفه مؤخران لن يعمل

وقد تكون الحال جملة نحو جاء زيد والشمس طالعة فالواو واو الحال والشمس طالعة مبتدأ وخبر والجملة في محل نصب حال من زيد وهي في قوة قولك جاء زيد مقارنا طلوع الشمس (ولا يكون الحال الانكارة) يعني أن الحال لا تكون الانكارة كما في الأمثلة السابقة وقد تأتي معرفة فتؤول بنكرة نحو ادخلوا الأول فالأول أي مرتبين واجتهد وحدك أي منفردا (ولا يكون الابعد تمام الكلام) كما في الأمثلة السابقة وقد يجب تقديم الحال اذا كان لها صدر الكلام كأسماء الاستفهام نحو كيف جاء زيد واعرابه كيف اسم استفهام مبني على الفتح في محل نصب على الحال من زيد وجاء زيد فعل وفاعل

كتلك ليت وكأن وندر * نحو سعيد مستقرا في هجر

(قوله ولا يكون صاحبها المعرفة) أي أوخصصا بوصف نحو جاء رجل عاقل راكبا أو إضافة نحو جاء غلام زيد راكبا أو بمعمول غير مضاف إليه نحو عجبت من ضرب أخوك شديدا أو معملا بأن كان في سياق النقي أو شبهه نحو ما جاءني من رجل راكبا وقوله

يا صاح هل حم عيش باقيا قترى * لنفسك العذر في إبعادها الأملا

وحم بالبناء للمجهول أي قدر أو مؤخرا نحو جاء راكبا رجل ومنه قوله

لمية موحشا طلل • يلوح كأنه خلل

والخلل بالكسر جمع خلة وهي البطانة وكانوا يغشون بها أجفان السيوف المنقوشة بالذهب أو غيره (قوله) وقد تأتي من النكرة) أي بلامسوغ (قوله) ومنه الحديث) أي فيما رواه مالك في الموطأ (قوله) وهو يحفظ ولا يقاس) أي عند الخليل ويونس وأما سيويه فذهب إلى جواز كون ذي الحال نكرة قياسا مطردا ووجهه أن الحال انما دخلت لتقييد العامل فلا معنى لاشتراط كون صاحبها معرفة أو شبهه اه يس على الفاكهي • تنبيه • الأصح أن لا يستدل بالحديث وإن كنا نقطع بصحته كالمروى من الثقات إذ قد يحتمل الرواية بالمعنى تسهلا لفهم السامع بدليل اختلاف المتن مع اتحاد الرواية لا يقال إن أمنا الشافعي لا يقبل رواية الفاتحة بسبب مقالة بعض الراويين ولم يقرأ البسملة مع أن الحديث المتن لم يوجد بالبسملة لأننا نقول إننا لم يقبل الرواية لكون بعض الرواة فضوليا غير أمين حيث صرح بما لم يصرح شيوخهم لأنه انما لم يقبل الحديث بسبب روايته بالمعنى فافهم ذلك فذلك مما ظهر لي والله الحمد (قوله) المذكورة في المطولات) مضى محل التطويل والله الحمد • خاتمة • قد يكون عامل الحال مرفوعا أو منصوبا كما في مثال المتن أو مجرورا بحرف نحو مررت بهند جالسة ولا يجوز مجيء الحال من المجرور بالإضافة إلا إذا كان المضاف مما يصح عمله في الحال كاسم الفاعل والمصدر ونحوهما مما ضمن معنى الفعل فتقول هذا ضارب هند مجردة وهذه ضاربة زيد مميثا وأعجبني قيام زيد مسرعا ألا ترى أنك إذا قلت هذا يضرب هند مجردة وهذه تضرب زيدا مميثا وأعجبني أن يقوم زيد مسرعا كان العامل الفعل الذي اسم الصفة أو المصدر بمعناه بخلاف مررت بغلام هند جالسة وكذا يجوز مجيء الحال من المضاف إليه إذا كان المضاف جزءا من المضاف إليه أو مثل جزئه في صحة الاستغناء بالمضاف إليه عنه مثال الأول قوله تعالى ونزعنا ما في صدورهم من غل إخوانا والصدر جزء من المضاف إليه ومثال الثاني قوله تعالى ثم أوحينا إليك أن اتبع ملة إبراهيم خيفا فلوقيل في غير القرآن أن اتبع إبراهيم لصح المعنى قال الشيخ خالد قال أبو حيان والذي نختاره أن المجرور بالإضافة إذا لم يكن في موضع رفع ولا نصب لا يجوز ورود الحال منه سواء كان المضاف إليه جزءا أو كجزئه أو لم يكن لما تقرر من أنه لا بد من اتحاد الحال وصاحبها في العامل اه ولكن لم يشترط ذلك ابن هشام في المغنى وقد يكون عامل الحال لفظا مضمنا معنى الفعل دون حروفه كاسم الإشارة نحو ذلك زيد قائما إذ في الإشارة معنى أشير دون حروفه وحرف التشبيه نحو كأن زيدا راكبا أسدا في التشبيه معنى أشبه دون حروفه وحرف التثنية نحو ليت هندا مقيمة عندنا إذ في ليت معنى أتمنى دون حروفه والله سبحانه وتعالى أعلم

باب التمييز

أي المميز بالكسر على الياء للفاعل من ميز يميز تمييزا لكن اشتهر إطلاق المصدر عليه كثيرا والتمييز والتبيين والتفسير ألقاظ مترادفة ومعناه لغة فصل الشيء عن غيره قال تعالى وامتازوا اليوم أيها المجرمون أي انفصلوا من المؤمنين وقال تعالى تكاد تميز من الغيظ أي ينفصل بعضها من بعض واصطلاحا ما رسمه المصنف ببعض خواصه إذ لم يجد حدود فيه من الأشكال والجواب ما مر في مواطن كثيرة • تنبيه • اعلم أن الحال والتمييز اجتماعا في خمسة أمور وهي أنهما اسمان نكرتان فضلتان بالمعنى المتقدم في الحال منصوبتان رافعتان للإبهام

ولا يكون صاحبها المعرفة) كما في الأمثلة السابقة وقد تأتي من النكرة سمعا ومنه الحديث صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم جالسا وصلى وراءه رجال قياما قياما حال من رجال وهو نكرة وهو يحفظ ولا يقاس عليه وقد يكون صاحبها نكرة قياسا بمسوغ من المسوغات المذكورة في المطولات والله سبحانه وتعالى أعلم

باب التمييز

وفتقران في أن الحال تكون جملة بخلاف التميز وفي أن الحال قديتوقف معنى الكلام عليها بخلاف التميز كذا قيل وفيه نظر وفي أن الحال مبينة للهيئات والتميز مبين للذوات وفي أن الحال تتعدد بخلاف التميز وفي أن الأصل في الحال الاشتقاق والتميز بالعكس (قوله التميز) أي اصطلاحاً (قوله هو الاسم) أي الصريح كما قدمنا (قوله المفسر لما انبهم) أي لما خفي (قوله من الذوات) احتزبه عن الحال فانها ترفع الابهام ولكن لا عن ذات وانما ترفع الابهام عن هيئة الذات لا عن نفسها وكذا القهقري في قولك رجعت القهقري يرفع الابهام عن هيئة الذات التي هي الرجوع لأن ماهية الرجوع معلومة غير مبهمة وهي الانتقال إلى ما ابتدأت الذات منه لكن الصفة في نحو رأيت رجلاً طويلاً أو قصيراً يدخل فيه لأن رجلاً ذات مبهمة بالوضع صالحة لكل فرد من أفرادها فيذكر أحد أوصافه تميزاً عما يخالفه كما تميز بطويل عن قصير فطويل يرفع الابهام عن الذات المذكورة وكذا يدخل فيه عطف البيان في نحو رأيت العالم زيدا وكذا المبدل من الضمير الغائب في نحو رأيت زيدا لأنه يرفع الابهام عن المقصود في الضمير كما في نعم رجلاً ورب رجلاً اه شنواني (قوله وناصبه) أي ناصب التميز من حيث هو وسيأتي تفصيله (قوله وقد يكون مبيناً لما خفي من النسب) قال يس على الفاكهى الذي دل عليه كلام ابن الحاجب أن التميز دائماً إنما يفسر الذوات غايته أن الذات أمامد كورة وأمامدرة غايته أنه عبر عن الثاني بأنه يرفع الابهام عن النسبة نظراً للظاهر وفي المنهل الصافي للدمايني النسبة على الحقيقة لا إبهام فيها إذ تعلق الطيب بزيد أمر معلوم وانما الابهام في المتعلق الذي نسب إليه الطيب في الحقيقة بحسب القصد إذ يحتمل أن يكون داراً وعلماً وأبوة وغير ذلك ولأنه لا يصلح جعله للنسبة إذ الدار ليست هي النسبة في المعنى فكيف يرفع بها الابهام عنها وقال الأستاذ الصفوى عند قول ابن الحاجب والثاني عن نسبة في جملة أو ماضاها مثل طاب زيد بنفسا الخ وقد عرفت أن التميز في هذه المواضع المذكورة في الحقيقة إنما هو عن أمر مقدر إذ التقدير طاب شيء من زيد والتميز يبين ذلك الشيء اه (تنبيه) النسبة المبهمة على قول شارحنا نوعاً من نسبة الفعل للفاعل ونسبته للمفعول (قوله نحو قولك تصبب زيد عرقاً) قال الجوهرى صببت الماء فانصب أي سكبته فانسكب والماء يتصبب من الجبل أي ينحدر وعرقاً أي من جهة العرق اه عبد المعطى (قوله وعرقاً تميز) أي محول عن الفاعل والأصل تصبب عرق زيد فحول الاسناد عن المضاف إلى المضاف إليه فحصل إبهام في النسبة على مراد الشارح تبعاً للأكثرين فجاء بالمضاف الذي كان فاعلاً وجعل تميزاً والباعث على ذلك أن ذكر الشيء مبهماً ثم ذكره مفسراً أو وقع في النفس وهذا من ملح العرب ومنها قوله من غير هذا الباب والذي حارت البرية فيه * حيوان مستحدث من جماد (قوله بالفعل قبله) أي في هذا المثل والناصب لمثل قولك هو طيب أبوة شبه الفعل وهذا هو ما ذهب إليه سيديويه والمازني والبردومتابعوه وذهب قوم إلى أن الناصب في تميز النسبة هو الجملة التي انتصب عن تمامها لا الفعل ولا ما أشبهه وهو اختيار ابن عصفور ونسبه إلى المحققين (قوله وتفقاً بكر شحماً) معنى تفقاً امتلاً كما فسرهم الشيخ خالد والفاكهى وقال بعضهم قوله تفقاً أي تشقق يقال تفقأت السحابة عن مائها أي تشققت اه قال الأهدل وعلى تفسير تفقاً بامتلاً لا يصح أن يقال امتلاً شحماً بكر لأن الشحماً مالى لا مملوء اللهم إلا أن يقال امتلاً هنا بمعنى كثرة وعظم وأما على تفسيره بتشقق فهو مناسب لفظاً ومعنى اه (قوله وشحماً في الأول تميز) أي محول عن الفاعل والأصل تفقاً شحماً بكر على المعنى المتقدم فحول الاسناد عن المضاف إلى المضاف إليه فحصل إبهام في النسبة فجاء بالمضاف الذي كان فاعلاً وجعل تميزاً على ما مر (قوله واشترت عشرين غلاماً) كان الأولى للمصنف رحمه الله تعالى تقديم هذا على الذي قبله لأنه المصرح به في المتن والذي قبله ملوح به على ما أسلفنا (قوله لأنه ملحق بجمع المذكور السالم) قال ابن مالك وشبه ذين وبه عشرونا * وبابه ألحق والأهلونا

(التميز هو الاسم المنصوب المفسر لما انبهم من الذوات) وناصبه ما قبله من فعل أو عدد أو مقدار كما سيظهر من الأمثلة وقد يكون مبيناً لما خفي من النسب كما سيتضح بالأمثلة أيضاً (نحو قولك تصبب زيد عرقاً) فتصبب فعل ماض وزيد فاعل وعرقاً تميز منصوب بالفتحة الظاهرة بالفعل قبله وهو مبين لما انبهم من النسبة فان نسبة التصبب إلى زيد تحتمل أن تكون من جهة العراق أو غيره وكذا قوله (وتفقاً بكر شحماً وطاب محمد نفساً) كل من التمييزين فيهما مبين لما انبهم من النسبة وكل من التركيبين فعل وفاعل وشحماً في الأول تميز وكذا نفساً في الثاني (واشترت عشرين غلاماً) اشترت فعل وفاعل وعشرين مفعول به منصوب بالياء لأنه ملحق بجمع المذكور السالم وغلاماً تميز

مفعول به منصوب
بالياء لأنه ملحق بجمع
المذكر ونعمة تمييز
لتسعين منصوب به كما
تقدم في عشرين (وزيد
أكرم منك أبا) زيد
مبتدأ وأكرم خبره
ومنك جار ومجرور
متعلق بأكرم وأبا تمييز
منصوب بأكرم محول
عن المبتدأ والأصل
أبو زيد أكرم منك
فحول التركيب وقيل
زيد أكرم منك فحصل
ابهام في نسبة الأكرمية
إليه من أي جهة فجاء
بالتمييز لبيان ذلك
الابهام ومثله قوله
(وأجمل منك وجها)
فأجمل معطوف على
أكرم الواقع خبرا عن
زيد والمعطوف على
الخبر خبر والتقدير زيد
أجمل منك وجها فزيد
مبتدأ وأجمل خبره ومنك
جار ومجرور متعلق
بأجمل ووجها تمييز
محول عن المبتدأ لابهام
نسبة الأجملية إليه والأصل
وجه زيد أجمل منك
ففعل به ما تقدم (ولا
يكون الا نكرة) يعني
أن التمييز كالحال
لا يكون الا نكرة كما
تقدم في الأمثلة وأما قوله

(قوله لابهامها) اعلم أن الأسماء المهمة أربعة أنواع العدد والمقدار مساحيا كشر أرضا أو كيلا كصاع برا
أو وزنا كرتل زيتا وما يشبه المقدار نحو مثقال ذرة خيرا وما كان فرعا للتمييز نكاحا حديدا وباب ساجا
وثوب خزا (قوله و ناصب التمييز عشرين) اختلف في صحة أعماله مع أنه جامد قليل شبهه باسم الفاعل لأنه
طالب له في المعنى كعشرين درهما فانه شبهه بضاربين زيدا ورتل زيتا فانه شبهه بضارب عمرا في الاسم
والطلب المعنوي ووجود ما به التمام وهو التنوين والنون وقيل شبهه بأفعل من وذلك في خامس مرتبة فان
الفعل أصل لاسم الفاعل لأنه يعمل معتمدا وغير معتمد واسم الفاعل لا يعمل الا معتمدا وهو أصل للصفة
المشبهة لأنه يعمل في السببي والأجنبي وهي لا تعمل الا في السببي دون الأجنبي وهي أصل لأفعل من لأنها ترفع
الظاهر وهو لا يرفع الا في مسألة واحدة وهو أصل للمقادير لأنه يتحمل الضمير وهي لا تتحملة وصحح هذا
القول لأن حمل الشيء على ما هو به أشبه أولى اه تصريح وقوله وهو لا يرفع الظاهر الا في مسألة واحدة يعني به
في مسألة الكحل (قوله وملكت تسعين نعمة) النعمة الشاة وقد تستعار للمرأة بجامع ما بينهما من الضعف كما
في قوله تعالى ان هذا أخى له تسع وتسعون نعمة ولى نعمة واحدة وفيه نظر تأمل (قوله ونعمة تمييز) أى للعدد
﴿فائدة﴾ اذا كان المقدار مخلوطا من جنسين فقال الفراء لا يجوز عطف أحدهما على الآخر بل يقال عندي
رتل ممناعسلا على حد الرمان حلوحامض وقال غيره يعطف بالواو لأنها للجمع الصادق بالخلط وجوز
بعض المغاربة الأمرين كذا في الجمع اه صبان (قوله منصوب به) أى وان كان جامدا كامر (قوله كما
تقدم في عشرين تنظير لكون تسعين ناصبا ﴿تنبيه﴾ هذا ظاهر في العدد المفرد والمركب نحو تسع
وتسعون نعمة فقال ابن هشام في الحواشي الناصب العقد والأصل تسع نعجات وتسعون نعمة وقد يقال
العددان ككلمة واحدة ولا تقدير وليس هذا بأبعد من جاء زيد وأتى عمرو والعاقلان اه ويؤيد هذا أحد
عشر كوكبا اذ لا يظهر فيه تقدير الا أن يخص السؤال بالمركب المعطوف اه يس على التوضيح (قوله
وزيدا أكرم منك أبا) اعترضه الشيخ خالد بأن حق هذا أن يقدم على ذكر العدد وأجاب الشيخ عبد المعطى
بأن المصنف يعتذر عنه بأنه لحقائه على المبتدى جعله قسما برأسه وأخر ليتفطن له المبتدى ويتنبه له لأنه خفي
عليه اه ويؤيد الجعل المذكور أن له شرطا في النصب كما سيأتي قريبا (قوله وأبا تمييز منصوب بأكرم)
شرط نصب التمييز الواقع بعد أفعل التفضيل أن يكون فاعلا في المعنى وان لم يكن إياه في المعنى وجب جره
بالإضافة وعلامة ما هو فاعل في المعنى أن يصلح جعله فاعلا بعد جعل أفضل التفضيل فعلا فتقول زيد كرم
أبوه وما ليس فاعلا في المعنى نحو زيد أفضل رجل وهذا أفضل امرأة (قوله ولا يكون الا نكرة) وذلك لأنه
لما كان الغرض من التمييز التفسير وازالة الابهام ولأن ذلك حاصل بالنكرة التزموا تنكير التمييز احترازا
عن العبث والزيادة لا لغرض وأيضا فان التمييز ملازم للفضلة فاستقل واستحق التخفيف بلزوم التنكير فان
غيره من الفضلات الا الحال يفارق الفضلية ويقوم مقام الفاعل فلصلاحية ماسوى التمييز والحال من
الفضلات بصيرورته عمدة جاز تعريفه بخلاف التمييز والحال اه شنوانى (قوله يعني أن التمييز كالحال) التمييز
اسم ان وكاف كالحال بمعنى مثل حال للتمييز لأنه خبر وخبرها قوله لا يكون الا نكرة فافهم (قوله * وطبت
النفس يا قيس عن عمرو *) عجزيت من بحر الطويل والبيت بتمامه قائله رشيد بن شهاب اليشكري مخاطب
به قيسا رأيتك لما أن عرفت وجوهنا * صددت وطبت النفس يا قيس عن عمرو

ومعنى صددت أعرضت والشاهد في قوله النفس لأنه تمييز وكان حقه أن يكون نكرة عند البصريين فيؤتى
بالضرورة الشعر ولو حذف لا نسكس الوزن وذهب الكوفيون الى جواز كون التمييز معرفة قال بعضهم
وقيل ان النفس في البيت مفعول لصدت وتميز طبت محذوف تقديره قلبا ولا تمييز له فعلى هذا لا شاهد فيه
(قوله فال فيه زائدة) قد قدمنا ذلك (قوله ولا يكون الا بعد تمام الكلام) هذا ليس موجودا في النسخة

التي شرحها الشيخ خالد والنسخة الى شرحها شارحنا العلامة أبقاه الله بالسلامة موافقة لما شرحه الشيخ الكفراوى والعشماوى (قوله وقد يتقدم اذا كان عامله متصرفا) أى اضطرار عند سيديه ونسبه بعضهم الى الجمهور وجزم به ابن هشام فى المغنى لأنه شبهه بالنعت فى الايضاح فكما لا يجوز تقديم النعت لا يجوز تقديم التمييز واختيارا عند الكسائى والمازنى والمبرد والجزمى قياسا له على سائر الفضلات المنصوبة بفعل متصرف (قوله وشيئا رأسى اشتعلا) قطعة من عجز بيت من بحر البسيط والبيت بتمامه

ضيعت حزمى فى ابعادى الأمل * وما رعويت وشيئا رأسى اشتعلا

والحزم ضبط الأمور واتقانها وما رعويت أى مارجعت والياء فى حزمى وابعادى ورأسى مفتوحة وجوبا للوزن (قوله مقدم على عامله) قال الشيخ خالد واتفق الجميع على جواز تقديم التمييز على المميز اذا كان العامل متقدما نحو طاب نفسا زيد قاله ابن الضائع وهذا يرد قول الفارسى ان التمييز كالنعت لأن النعت لا يتقدم على المنعوت قاله ابن عساور اه قال يس قال الدوشيرى فى كون طاب نفسا تميزا مقدما على المميز نظر ظاهر فليتأمل اه قال الفقير تأملناه فوجدناه كما قال وذلك لأن نفسا لا يكون تميزا لخصوص زيد فيحكم عليه بأنه مقدم بل هو تمييز لنسبة الطيبة الى زيد ومعلوم أن نسبة الطيبة مقدم على التمييز (خاتمة) تمييز كم التى الاستفهام منصوب نحوكم عبد ملكت ويتعين افراده قال الحريرى فى ملححة الاعراب وكم اذا جئت بها مستفهما * فانصب وقل كم كوكبا تحوى السما

الا اذا كانت كم مجرورة بالحرف فيجوز فى التمييز وجهان الجر تقول بكم درهم اشتريت والنصب فتقول بكم درهما اشتريت وتميز كم الخبرية مجرور مفرد كتميز المائة فمافوقها أو مجموع كتميز العشرة فما دونها تقول كم عبد ملكت يدى وكم عبيد أعتقت وتقول عشرة رجال ومائة رجل قال الحريرى واجرر بكم ما كنت عنه مخبرا * معظما لقد رده مكثرا تقول كم مال أفادته يدى * وكم اماء ملكت وأعبد والله سبحانه وتعالى أعلم

أى المستثنى لأن الكلام فى المنصوبات والمنصوب هو المستثنى لا الاستثناء الذى هو الاخراج وظاهر كلام الشارح ابقاء المتن على ظاهره حيث قال هو الاخراج الح (قوله هو الاخراج) جنس شامل للاخراج بالبدل نحو أكلت الرغيف ثلثه وبالصفة نحو أعتقت رقبة مؤمنة والشرط نحو اقتل الذمى ان حارب قال الشيخ خالد قال الشاطبى ومعنى اخراجه أن ذكره بعد الامبين أنه لم يرد دخوله فيما تقدم فبين ذلك السامع بتلك القرينة لأنه كان مرادا للتكلم ثم أخرجه هذا حقيقة الاخراج عند أئمة اللسان سيويه وغيره وهو الذى لا يصح غيره اه وبه يتضح الحال ويحول الاشكال اه كلام التصريح أى فلا يلزم التناقض وهو ادخال الشئ ثم اخراجه والكفر ثم الايمان فى لاله الا الله وهذا هو مرادى فى ألفية التوحيد عند تعرضى لكلمتى الشهادة وهو قولى والكل من نقى واثبات لم * يجر على ما لفهم للقاصر نعى لأنه يلزم ذاكرا لدى * النفى ككفره وإيمان بدا

من حيث أثبت الاله الحقا * وذاك باطل فكفى محقا

(قوله بالا أو احدى أخواتها) فصل أخرج به ما قدمناه (قوله وحروف الاستثناء ثمانية) وذكر المصنف ستة ولم يذكر اثنين وهما ليس ولا يكون كما سيأتى فى الخاتمة ان شاء الله تعالى (تنبيه) حروف الاستثناء على أربعة أقسام حرفان وهما الا عند الجميع وحاشا عند سيويه كما سيأتى قريبا وفعلا وهما ليس ولا يكون ومترددان بين الحرفية والفعلية وهما خلا عند الجميع وعدا عند غير سيويه واسمان وهما غير وسوى بلغاتها فعلم بهذا أن تسمية المصنف اياها حروفا تغليب (قوله وسوى وسوى وسواء) أى بكسر السين كرضى وبضمها

وقد يتقدم اذا كان عامله متصرفا كقوله * وشيئا رأسى اشتعلا فشيئا تمييز مقدم على عامله وهو اشتعل والله سبحانه وتعالى أعلم

باب الاستثناء

هو الاخراج بالا أو احدى أخواتها (وحروف الاستثناء ثمانية وهى الا) نحو قام القوم الا زيدا فقام القوم فعل وفاعل والا أداة استثناء وزيدا منصوب بالا على الاستثناء (وغير) نحو قام القوم غير زيد فغير منصوب على الاستثناء وزيد مضاف اليه (وسوى وسوى وسواء) نحو قام القوم سوى زيد فسوى منصوب على الاستثناء بفتحة مقدرة على الألف للتعذر وزيد مضاف اليه (وخلا وعدا وحاشا) نحو قام القوم خلا زيدا

المفعولية بخلا وهو استثناء في المعنى اذ المعنى جاوز القائم زيدا أى خالقه فهو بمنزلة قام القوم الا زيدا ومثله عدا عمرا وحاشا بكر (فالمستثنى بالا ينصب) وجوبا (اذا كان الكلام تاما موجبا) التام هو الذى ذكر فيه المستثنى والمستثنى منه والموجب هو المثبت أى الذى لم يدخله نفي ولا نهى ولا استفهام (نحو قام القوم الا زيدا) فقام القوم فعل وفاعل والا أداة استثناء وزيدا منصوب على الاستثناء بالا (وخرج الناس الاعمرا) هو مثله فى الاعراب وكل من المثلين تام موجب يجب فيه نصب المستثنى فان كان المستثنى من جنس المستثنى منه يسمى الاستثناء متصلا كالمثلين وان كان من غير جنسه يسمى منقطعا نحو قام القوم الاحمارا (وان كان الكلام منفيا تاما جاز فيه البدل والنصب على الاستثناء) يعنى أن الكلام التام اذا تقدمه نفي ومثله شبه النفي كالنهى والاستفهام

كهدى مقصورا أو بفتح السين ممدودا كماء وبكسرهما كذلك كبناء (قوله وحاشا) يقال فيه حاش بحذف الألف الأخيرة وحشا بحذف الأول (قوله فعل ماض) انظر ما علامة ماضيته ولم أعرفهم ذكروا جواز لحوق التاء به بل اقتصروا على أنه فعل ماض (قوله وفاعله ضمير) أى مستتر وجوبا وانما وجب استتاره فى هذه الأفعال ليكون ما بعدها من صورة المستثنى بالا التى هى أم الباب ولذا لم يظهر معها قد وان قلنا ان جملة الاستثناء فى محل النصب على الحال كذا قيل وقد يقال ان ظهور قد لا ينافى المقصود من كون ما بعدها فى صورة المستثنى بالا الا أن يقال ظهور قد يصرف عن صورة الاستثناء صريحا فليتأمل اه شوانى (قوله ينصب وجوبا) ظاهر كلامه وجوب النصب عند جميع العرب وليس كذلك بل الابدال فيه لغة حكاه الشيخ أبو حيان وخرج عليها قراءة فشربوا منه الا قليل منهم اه شوانى قال الفقير دعوى تخريج الآية على تلك اللغة مدفوع فانها من الكلام المنفى لأن معنى فشربوا منه فلم يطيعوه قال الزخشري فى الكشف وقرأ أبى والأعمش الا قليل بالرفع وهذا من ميلهم مع المعنى والاعراض عن اللفظ جانباهو باب جليل من علم العربية فلما كان معنى فشربوا منه فلم يطيعوه حمل عليه كأنه قيل فلم يطيعوه الا قليل منهم اه فافهم ذلك فانه مهم (قوله الذى لم يدخله نفي) أى فان دخله نفي سمى الكلام منفيا وان كانت القضية موجبة فيما يظهر فتحول لم يقيم الناس منى اتفاقا ونحو الناس لم يقيم منى عند أرباب هذا الفن وموجب عند أهل المعانى لأن القضية معدولة المحمول أعنى لأن النفي داخل فى المحمول فليفتطن (قوله وزيدا منصوب على الاستثناء بالا) الجار والمجرور متعلق بقوله منصوب يعنى أن ناصب المستثنى الا كما اختاره ابن مالك وزعم أنه مذهب سيديوه والصحيح من مذاهب النحويين أن الناصب له ما قبله بواسطة الا اه ابن عقيل وعبرة الشيخ خالد فى شرح التوضيح واختلف فى ناصب المستثنى بالا على ثمانية أقوال أحدها أنه نفس الا وحدها واليه ذهب ابن مالك وزعم أنه مذهب سيديوه والمبرد والثانى تمام الكلام كما تنصب درها بعد عشرين والثالث نصب بالفعل المتقدم بواسطة الا واليه ذهب السيرافى والفارسي وابن الباذش والرابع الفعل المتقدم بغير واسطة الا واليه ذهب ابن خروف والخامس فعل محذوف من معنى الا تقديره أستثنى زيدا واليه ذهب الزجاج والسادس المخالفة وحكى عن الكسائى والسابع أن بفتح الهمزة وتشديد النون محذوفة هى وخبرها والتقدير الا أن زيدا لم يقيم حكاة السيرافى عن الكسائى والثامن أن الا مركبة من ان ولا ثم خففت ان وأدغمت فى اللام حكاة السيرافى عن الفراء وزاد ابن عصفور فاذا انتصب ما بعدها فعلى تغليب حكم ان واذا لم ينتصب فعلى تغليب حكم لا لأنها عاطفة انتهت (قوله وان كان من غير جنسه) لكن يجب أن يكون المستثنى المنقطع أن يفهم من المستثنى منه بواسطة ولو عرفنا فلو قيل مثلا جاء القوم ففهم عرفا ما يتعلق بهم من نحو حمار فقولنا الا الحمار يخرج ما يفهم دخول المتعلق بالقوم وهو الحمار وعليه فلا يصح جاء القوم الا النملة كذا ظهر لى فليتأمل (فائدة) ورد علينا سؤال ماضوته قوله تعالى فسجدوا الا ابليس أبى ان الاستثناء متصل أو منقطع فان كان متصلا فهو مشكل من جهة أن الملائكة معصومون من المعاصى ومعلوم أن الآبى عاص وان كان منفصلا فكيف يعصى ابليس بابائه عن السجود مع كونه غير مخاطب بالسجود فأجيب بأن الاستثناء متصل لأن ابليس لما كان جنيا واحدا بين أظهر الأولوف من الملائكة مغمورا بهم غلبوا عليه فى قوله فسجدوا ثم استثنى منهم استثناء واحد منهم ولقائل أن يقول يجوز أن يكون الاستثناء منقطعا وطلب ابليس وحده لا من جملة فسجدوا ويحاج بأن فيه من التعسف ما لا يخفى (قوله نحو قام القوم الاحمارا) أى قام القوم وقام معهم ما يتعلق بهم الاحمارا كما قدمنا ذلك (قوله وهو المختار) أى ان لم يتقدم المستثنى ولم يطل الفصل والاخير النصب نحو مقام الا زيدا القوم وما جاءنى أحد حين كنت جالسا هنا الا زيدا أما الأول فلائنه الكثير الشائع ومنه قوله ومالى الا آل أحمد شعبة * ومالى الامذهب الحق مذهب

فالنفي (نحو مقام القوم الازيد) بالرفع بدل من القوم بدل بعض من كل والعائد مقدر أي منهم (والا زيدا) بالنصب على الاستثناء ومثال النهي لا يقيم أحد الا زيد والا زيدا ومثال (١٨٨) الاستفهام هل قام القوم الا زيد والا زيدا وعمل جواز الأمرين اذا كان

الاستثناء متصلا فان كان منقطعا وجب النصب وان تقدمه نفي أو شبهه نحو مقام القوم الاحمارا ولا يجوز الاحمار بالرفع هذا مذهب جمهور العرب وأجاز بنو تميم فيه الابدال أيضا (وان كان الكلام ناقصا كان على حسب العوامل) يعني اذا كان الكلام ناقصا بعدم ذكر المستثنى منه كان المستثنى على حسب العوامل التي قبله (نحو مقام الازيد) فما نافية وقام فعل يطلب فاعلا والأداة استثناء ملغاة لاعمل لها لأن ما قبلها يطلب ما بعدها وزيد فاعل (وما ضربت الا زيدا) فزيدا مفعول ضربت والا ملغاة لاعمل لها (وما مررت الا بزيدا) فزيد مجرور بالباء والاملاغة لاعمل لها والجار والمجرور متعلق بمررت (والمستثنى بغير وسوى وسوى وسواء مجرور لا غير) يعني أن المستثنى بهذه الأدوات الأربعة يجب جره باضافتها اليه وأما هي فلها حكم المستثنى بالا

وأما الثاني فلأن الاتباع انما يختار للتشاكل وهو لا يظهر مع الطول وكذا يختار النصب في نحو مقاموا الازيدا ردا لمن قال قاموا الازيدا ليحصل التشاكل في تنبيهه * شرط جواز الابدال عندهم والحالة هذه أن يكون العامل يمكن تسلطه على المستثنى كما في الأمثلة فان لم يمكن تسلطه وجب النصب اتفاقا نحو ما زاد هذا المال الا مانقص وما نفع زيد الا ماضر اذ لا يقال زاد النقص ولا نفع الضر اه اشمونى (قوله بدل من القوم) أي وبدل المرفوع مرفوع فان قلت كيف يكون بدلا وهو مثبت ومتبوعه منى مع أنه يجب تطابقهما ليصح احلاله محل متبوعه أجيب بمنع ذلك لأن سبيل البدل جعل الأول كأنه لم يذكر والثاني حالا في موضعه بالنسبة الى عمل العامل بل انظر للنفي والاثبات وهو هنا كذلك فقولهم البدل هو المقصود بالنسبة أي نسبة مثل العامل بلا اعتبار نفيه واثباته كما قد يتخالف المعطوفان في زيدا قائم لاقاعد والصفة والموصوف في مررت برجل لا قصير ولا طويل اه خ ض (قوله والعائد مقدر أي منهم) لا يتعين ذلك بل قيل حصل الربط بالا لدالتها على اخراج الثاني من الأول فتفيد أنه كان بعضا منه (قوله وان تقدم نفي أو شبهه) غاية ساقها لرد تجويز الأمرين عند تقدم النفي أو شبهه عليه (قوله ولا يجوز الاحمار بالرفع) أي على الابدال اذ لا يصح الابدال فيه حقيقة من جهة أن المستثنى ليس من جنس المستثنى منه (قوله وأجاز بنو تميم فيه الابدال أيضا) قال ابن مالك ما استثنت الامع تمام ينتصب * وبعد نفي أو كني انتخب اتباع ما اتصل وانصب ما انقطع * وعن تميم فيه ابدال وقع

ويخرج على هذا قوله تعالى ما لهم به من علم الا اتباع الظن بالرفع على أنه بدل من العلم باعتبار الموضع لا بالحفظ بدلا منه باعتبار اللفظ لأن من الزائدة لا تعمل في المعرفة ومنه قوله

وبلدة ليس بها أنيس * الا اليعافير والا العيس

واليعافير جمع يعفور وهو ولد البقر الوحشية والعيس بكسر العين جمع عيساء وهي الابل البيض يخالط بياضها شيء من الشقرة في تنبيهه * الا في قوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا ليست للاستثناء وانما هي بمعنى غير فهي صفة لآلهة ولكن نقل الاعراب وهو الرفع منها لما بعدها لكونها على صورة الحرف (قوله وان كان الكلام ناقصا) شروع في بيان الاستثناء المفرغ ومسمى مفرغا لأن ما قبله الانفرغ لطلب ما بعدها ولم يشتغل عنه بالعمل في غيره والاستثناء في الحقيقة من عام محذوف وما بعده ابدال من ذلك المحذوف والتقدير مقام أحد الازيد وما رأيت أحدا الا زيدا وما مررت بأحد الا بزيدا الا أنهم حذفوا المستثنى منه وأشغوا العامل بالمستثنى ومموه استثناء مفرغا اه تصریح (قوله على حسب العوامل) بفتح السين واسكانها اه أهمل في تنبيهه * لا يقع الاستثناء المفرغ في كلام موجب فلا تقول ضربت الا زيدا أي لاستحالة ضربك جميع الناس غير زيد لكنه تطفل من فن المعاني وأما قوله تعالى ويأبى الله الا أن يتم نوره فحمل يأبى على لا يريد لأنهم بمعنى ولا ضير اذ قد قدمنا حمل فشر بوا على فلم يطيعوه (قوله مجرور لا غير) لانا فية تعمل عمل ليس وغير اسمها مبنى على الضم تشبيها بقبل وبعد اذ احذف المضاف اليه ونوى معناه وخبرها محذوف والأصل لا غيره جائزا وانكر هذا التركيب ابن هشام في المغنى وشرح الشذور وشدد النكير عليه ورد مقاله بأنه لا فرق بين ليس وبين لا ويوجد في الشعر أيضا كقوله

جوابا به تنجو اعتمد فوربنا * لعن عمل أسلفت لا غير تسأل

والعجب من ابن هشام حيث أنكر قولهم لا غير مع وقوعه في عبارته في التوضيح في فصل وحكمه النصب من باب ظرف الزمان وظرف المكان (قوله وأما هي فلها حكم المستثنى بالا) أي فاعرابها على سبيل العارية من

المستثنى

السابق من وجوب النصب مع التام والايجاب نحو قام القوم غير زيد وأرجحية الاتباع مع

التام والنفي في المتصل نحو مقام القوم غير زيد برفع غير على البدلية ونصبها على الاستثناء ووجوب النصب في المنقطع عند غير تميم

المستثنى ويوجد له نظير وهو أن صلة الموصول لا عمل لها من الأعراب والذي يعرب هو الموصول الأصلية أن
فإن أعرابها من أعراب الموصولة (قوله نحو ما قام غير زيد) يمتنع في هذا نصب غير وفي الصحاح قال الفراء
بعض بني أسد وقضاة ينصبون غيرا إذا كانت في معنى إلا تم الكلام قبلها أم لم يتم يقولون ما جاءني غيرك
وما جاءني أحد غيرك انتهى بلفظه وإذا كان الفراء نقل ذلك عن العرب فكيف يسوغ منعه قال الموضح
في الحواشي وأقول لا شاهد في تمثيله لجواز أن تكون الفتحة في غيرك فتحة بناء لضافتها إلى المبنى اه
خالد (قوله) وهكذا حكم سوى وسوى وسواء في الجميع) وعليه قول ابن مالك
ولسوى سوى سواء اجعلا * على الأصح ما لغير جعل

قال ابن هشام في توضيحه وقال سيويه والجمهور هي ظرف بدليل وصل الموصول بها بكاء الذي سواك
قالوا ولا تخرج عن النصب على الظرفية إلا في الشعر كقوله

ولم يبق سوى العدو * ن دنهم كما دانوا

وقال الرماني والعكبري تستعمل ظرفا غالبا وكثيرا قليلا وإلى هذا أذهب اه (قوله يجوز نصبه وجره)
لم يسمع سيويه الجر بخلا وعدا وصمعه الأخفش قيل بل ذكر سيويه الجر بخلا أيضا وأما حاشا فالراجح
الكثير الجر بها قال الأشموني ولذلك التزم سيويه وأكثر البصريين حرفيتها ولم يجزوا النصب لكن
الصحيح جوازه فقد ثبت بنقل أبي زيد وأبي عمرو والسيباني والأخفش وابن خروف وأجازوه المازني والمبرد
والزجاج ومنه قوله
حاشا قريشا فإن الله فضلهم * على البرية بالاسلام والدين

اه (قوله على أن خلا فعل ماض) أي جامد * تنبيه * قد وعدنا في باب الأفعال أن نبين فعلية الثلاثة مع عدم
قبولها التاء فنقول هنا وفاء بالوعد قد علمت أنها لم تقبل تاء العلامة لكن لعارض نشأ من استعمالها في
الاستثناء وإنما يكون انتفاء قبول التاء دالا على انتفاء الفعلية إذا كان للذات كأسماء الأفعال فأنها غير قابلة
للتاء لذاتها (قوله وفاعلها مستتر) أي وجوبا (قوله يعود على القائم) هذا أحد أقوال ثلاثة ثانیها وهو
الأصح أنه يعود على البعض المدلول عليه بكلمة السابق وتقديره خلا أي جاوز البعض زيدا نالها أنه عائد على
الفعل المفهوم من الكلام السابق والتقدير خلا أي جاوز فعلهم فعل زيد فحذف المضاف (قوله على أن خلا
حرف جر) الأصح أنه لا يتعلق بشيء كرب وكل حروف جارة زائدة وحاصل ما ذكره المصنف رحمه الله تعالى
والشارح أبقاه الله بالسلامة أن خلا وعدا وحاشا إن نصب في أفعال وإن جرت فهي حروف جارة قال
ابن مالك
وحيث جرا فهما حرفان * كما هما إن نصبا فعلا

ونكلا حاشا ولا تصحب ما * وقيل حاش وحشى فاحفظهما

خاتمة * المستثنى بليس ولا يكون واجب النصب لأنه خبرها واسمها ضمير مستتر عائد على اسم الفاعل
المفهوم من الفعل السابق أو على الفعل المفهوم من الكلام السابق أو على البعض المدلول عليه بكلمة السابق
وهذا أصح الأقوال كما قدمنا في عود ضمير خلا تقول قام القوم ليس زيدا أولا يكون زيدا أي ليس القائم زيدا
ولا يكون بعضهم زيدا أو ليس قيام زيد فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقام الثاني وحكي أن
سيويه قرأ على حماد بن سلمة الأ كوع قوله صلى الله عليه وسلم ليس من أصحابي أحد إلا ولو شئت
لأخذت عليه ليس أبا الدرداء فقال سيويه أبو الدرداء فصاح به حماد لخت يا سيويه ومنعه من قراءة
الحديث فقال والله لأطلب علما لا ياجنني معه أحد ثم مضى ولزم الحليل وغيره فكان سببا لاشتغاله بالعربية
ومعنى لأخذت عليه لعابته وقوله ليس أبا الدرداء أي لكثرة حياته وأفعاله الحسنة وعدم فعله ما يقتضي
المعاقبة فرحم الله امرأ ازدهم في موارد السهر لطلب العلوم مقدما الأهم فالأهم ومن قرأ القرآن أو الحديث
ولم يعرف هذا الفن فقد ركب عمياء وخبط خبط عشواء والله سبحانه وتعالى أعلم

نحو ما قام القوم غير حماد
ومن الأجراء على حسب
العوامل في الناقص
نحو ما قام غير زيد
وما رأيت غير زيد
وما مررت بغير زيد
وهكذا حكم سوى
وسوى وسواء في الجميع
(والمستثنى بخلا وعدا
وحاشا يجوز نصبه وجره
نحو قام القوم خلا زيدا)
بنصب زيدا على أن
خلا فعل ماض وفاعلها
مستتر يعود على القائم
المفهوم من قام القوم
وزيدا مفعول به (وزيد)
بالجر على أن خلا حرف
جر (وعدا عمرو وعمرو
وحاشا زيدا وزيد)
بالنصب والجر في المثالين
نظير الأول والحاصل
أن المستثنى بهذه
الكلمات الثلاث يجوز
نصبه بها على تقديرها
أفعالا وجره على
تقديرها حروفا والله
سبحانه وتعالى أعلم

(باب لا اعلم أن لا تنصب النكرات (١٩٠) بغير تنوين اذا باشرت النكرة ولم تكرر لا) يعني أن لا النافية للجنس تنصب

باب لا

أي النافية للجنس كما يصرح الشارح وتسمى لا التبرئة من برأته أبرؤه اذا نفيت عنه أي تبرئة الجنس من الخبر قال الأشموني رحمه الله تعالى اعلم أنه اذا قصد بلانفي الجنس على سبيل الاستغراق اختصت بالاسم لأن قصد الاستغراق على سبيل التنصيص يستلزم وجود من لفظا أو معنى ولا يليق ذلك إلا بالأسماء النكرات فوجب لا عند ذلك القصد عمل فيما يليها وذلك العمل امارف واما نصب واما جر فلم يكن جرا لئلا يعتقد أنه بمن النوية فانها في حكم الموجودة لظهورها في بعض الأحيان كقوله

فقام يذود الناس عنها بسيفه * وقال ألا من سبيل الى هند

ولم يكن رفعا لئلا يعتقد أنه بالابتداء فتعين النصب ولأن في ذلك الحقا للابان لمشايتها اياها في التوكيد فان لئلا كيد النفي وان لئلا كيد الاثبات ولفظ لا مساو للفظ ان اذا خففت في تضمن متحرك بعده سا كن فلما ناسبتها حملت عليها في العمل اه (قوله اذا باشرت النكرة) أي بأن لم يفصل بينهما فاصل ولو ظرفا أو جارا ومجرورا (قوله النافية للجنس) أي النافية لحكم الجنس فاذا قلت لارجل في الدار دلت لا على نفي الكينونة في الدار عن جنس الرجل لا على نفي الرجل اذ من المعلوم أن الذوات لا تنفي وانما الذي ينفي حكمها الذي هو المعنى والمراد النافية للجنس على سبيل التنصيص لتخرج العاملة عمل ليس فانها نافية للوحدة نحو لارجل قائما فيصح أن يقال معها بل رجلان أو رجال (تنبيه) الجنس يشمل الفردية والاثنية والجماعة فقولك لارجلان في الدار ناف للحقيقة باعتبار تحققها في اثنين اثنين وقولك لارجلان في الدار ناف للحقيقة باعتبار تحققها في ثلاثة ثلاثة لكن استغراق المفرد أشمل اذ قولك لارجل لا يقال معها بل رجلان أو بل رجلان وأما قولك لارجلان في الدار قائما ينفي وجود الاثنين ولا ينافيه خروج الواحد واستغراق الجمع انما يتناول كل جماعة جماعة ولا ينافيه خروج الواحد ولا الاثنين (قوله فلا تعمل في معرفة) أي لأنه على تقدير من ومن الاستغراقية مختصة بالنكرات كما قدمنا فان قيل قولهم لا أباله جائز بدون شذوذ وهو معرفة أجيب بأن اللام أزالته حكم الاضافة ومرعن ابن هشام في شرح بانت سعاد في الاضافة من باب المعرفة والنكرة في باب النعت (قوله وان دخلت على مضاف أو شبهه بالمضاف) كلاهما يسمى غير المفرد كافي المنادى ثم اعلم أنه يظهر نصب اسم لا اذا كان خافضا نحو لا صاحب جود ممقوت أو رافعا نحو لا حسنا فعلة مذموم أو ناصبا نحو لا ضارب عمرا مستريح ومنه نحو لا خير من زيد عندنا ولذا لا يتعلق الظرف في قوله تعالى لا عاصم اليوم وقوله تعالى لا تريب عليكم اليوم على اسم لا لأنه لو كان متعلقا باسم لا كان مطولا فيجب نصبه (قوله وحاضر خبرها) وهو مرفوع بها اتفاقا لأنها غير مركبة وأما اذا ركبت فعن سيديه أنها لا تعمل في الخبر بل النكرة مع لا في موضع رفع بالابتداء والخبر خبر المبتدأ مرفوع بما كان مرفوعا به قبل دخول لا والاصح عند الناظم أنه مرفوع بها أيضا وهو مذهب الأخفش والمأزني والمبرد اه تصريح (تنبيه) شروط اعمالها العمل المذكور سبعة الأول أن تكون نافية لازائدة والثاني أن يكون منفيا للجنس بأسره ولو كانت لنفي الوحدة عملت عمل ليس والثالث أن يكون نفيه نصا فان أريد بها نفي الجنس لا على سبيل التنصيص بل على سبيل الظهور عملت عمل ليس أيضا تقول لارجل قائما ولا يقال بعده بل رجلان والرابع أن لا يدخل عليها جار بخلاف نحو جئت

الاسم وترفع الخبر مثل ان لكنها تختص بالنكرات فلا تعمل في معرفة ويشترط أن تباشر النكرة ولا تكرر فان دخلت على مالميس مضافا ولا شبهه بالمضاف فانه يبنى على الفتح (نحو لارجل في الدار) فلا نافية للجنس تعمل عمل ان تنصب الاسم وترفع الخبر ورجل اسمها مبنى على الفتح في محل نصب وفي الدار جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر وان دخلت على مضاف أو شبهه بالمضاف فانها تنصب ولا يبنى نحو لا غلام سفر حاضر ولا طالعا جبلا موجودا واعراب المثال الأول لا نافية للجنس وغلام اسمها منصوب بالفتحة الظاهرة وسفر مضاف اليه وحاضر خبرها واعراب المثال الثاني لا نافية للجنس وطالعا اسمها منصوب بالفتحة الظاهرة وجبلا منصوب

خطأ (قوله فان لم تبشرها) هذا محترز الشرط السادس وجعل الشيخ خاله في شرح المتن تصوير المتن صورتين وهو بأن فصل بينهما فاصل أو دخلت لاطى معرفة وهو كذلك (قوله وجب الرفع) أى على الغاء لالضعفها بالفصل (قوله ووجب تكرار لا) أى تنبيها على نفي الجنس اذ هو تكرار للنفي وأجاز المبرد وابن كيسان عدم التكرار وهو ضعيف (قوله جاز اعمالها والغاؤها) فيجوز في مثل قولك لاحول ولا قوة الا بالله خمسة أوجه أحدها فتحها وهو الأصل والثاني رفعها وهما ثابتان مذكوران في المتن والثالث فتح الأول ورفع الثاني والرابع رفع الأول وفتح الثاني والخامس فتح الأول ونصب الثاني قال ابن مالك

وركب المفرد فاتحا كلا * حول ولا قوة والثاني اجعلا

مرفوعا او منصوبا او مركبا * وان رفعت أولا لاتنصبا

(قوله فيكون ما بعدها مبتدا) أو على اعمال لا عمل ليس (قوله فان شئت قلت) أى على الاعمال وهو الأصل في عمل لا وعلى هذا فالكلام حينئذ جملتان أو جملة واحدة وذلك منوط على تقدير الخبر فان قدرنا أن لكل خبرا فالكلام جملتان وان قدرنا لها خبرا واحدا فالكلام جملة واحدة (قوله وان شئت قلت) أى على الالغاء للافلازائدة حينئذ لتأ كيد النفي ﴿ خاتمة ﴾ يحذف خبر لا اذا علم كثيرا عند الحجازيين نحو قالوا لا ضيرأى علينا ولا إله الا الله أى موجود أو يمكن لكن الثاني أولى كما بينا في غير هذا الكتاب وأوجب التميميون والطائيون حذف الخبر وقال ابن مالك وشاع في ذا الباب اسقاط الخبر * اذا المراد مع سقوطه ظهر فان جهل وجب ذكره عند جميع العرب كقوله عليه الصلاة والسلام لا أحد أغير من الله عز وجل وقدي يحذف اسم لا لعلم به كقوله لا عليك أى لا بأس عليك والله سبحانه وتعالى أعلم ﴿ باب المنادى ﴾

بفتح الدال اسم مفعول من نادى ينادى مناداة وهو المطلوب اقباله ييا أو إحدى أخواتها وأصل يازيد أنادى زيدا فكونه كلاما ليس من جهة تركبه من اسم وحرف فقط لأن ياقائمة مقام الفعل وأيضا لام الجر قد تتعلق بها فيقال يازيد لسكر فان هذه اللام لام الاستغاثة ولولا أن ياقائمة لما جاز أن يتعلق بها حرف الجر لأن الحرف لا يدخل على الحرف ولقائل أن يقول ذلك متقضى بخمسة أمور الأول أن أنادى اخبار عن النداء والاخبار عن الشيء مغاير للمخبر عنه والثاني أن لفظ أنادى يحتمل الصدق والكذب ولا كذلك لفظ يازيد والثالث أن قولك يازيد انما كان خطابا مع المنادى وقولك أنادى غير مختص بالمنادى فيقال أنادى زيدا أخاك وأخاك وأخا كما الى غير ذلك والرابع قولك يازيد يدل على حصول النداء في الحال ولا كذلك أنادى والخامس أنه يصح أن يقال أنادى زيدا قائما ولا يصح أن تقول يازيد قائما وأجيب بأن مقام مقام الشيء لا يلزم أن يكون مساويا لذلك الشيء في جميع الأحكام كما في صه بمعنى اسكت وحيل بمعنى أقبل واعلم أن أحرف النداء ثمانية الهمزة وأى مقصورتين وممدودتين ويأوأيأو هيأو وألف الهمزة المقصورة للقريب لأن ينزل القريب منزلة البعيد كالمساوى فله بقية الأحرف لا الهمزة كما أنها للبعيد ويأهى أم الباب ولذا تدخل في كل نداء وتعين في نداء اسم الله تعالى نحو يا الله وفي باب الاستغاثة نحو يا الله للمسلمين والأكثر في باب الندبة استعمال واو قد تستعمل يافيه اذا أمن اللبس قال ابن مالك

وللمنادى الناء أو كالأاء يا * وأى وآكذا أيا ثم هيا

والهمز للدانى ووا لمن ندب * أو يا وغير والذى اللبس اجتنب

(قوله المفرد المعلم) المفرد يدل من خمسة والعلم نعت للمفرد واعلم أن تعريف المفرد العلم بالعلمية قبل النداء واستصحب التعريف بعد النداء وهو مذهب ابن السراج وتبعه الناظم وقيل سلب تعريف العلمية وتعرف بالاقبال وهو مذهب المبرد والفارسي ورد بنداء اسم الله تعالى واسم الإشارة فانهما لا يمكن سلب تعريفهما لكونهما لا يقبلان التنكير اه تصريح (قوله والنكرة المقصودة) تعريفها عارض بسبب القصد

(فان لم تبشرها وجب الرفع ووجب تكرار لا نحو لا في الدار رجل ولا امرأة) فلا نافية للجنس ملغاة لا عمل لها وفي الدار جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ورجل مبتدأ مؤخر وامرأة معطوف على رجل (فان تكررت جاز اعمالها والغاؤها) يعنى اذا دخلت على نكرة وبشرتها وتكررت جاز اعمالها عمل ان والغاؤها فيكون ما بعدها مبتدأ وخبرا (فان شئت قلت لا رجل في الدار ولا امرأة) بفتح رجل وامرأة على اعمال لا وجعل كل منهما امما لها (وان شئت قلت لا رجل في الدار ولا امرأة) برفع رجل وامرأة على الغائما وجعل ما بعدها مبتدأ وفي هذين المثالين أوجه كثيرة مذكورة في المطولات والله سبحانه وتعالى أعلم

(باب المنادى)

(المنادى خمسة أنواع المفرد العلم والنكرة المقصودة

والنكرة غير المقصودة والمضاف والمشبّه بالمضاف (يعني أن المنادى ينقسم الى خمسة أقسام المفرد العلم والمراد منه ما ليس مضافا ولا شبيها بالمضاف نحو زيد وعمرو والنكرة المقصودة نحو رجل وامرأة اذا أريد بهما معين والنكرة غير المقصودة نحو رجل اذا أريد به رجل غير معين كقول الأعمى يارجل خذ يدي والمضاف كغلام زيد والمشبّه بالمضاف كياطالما جبلا (فأما المفرد العلم والنكرة المقصودة فيبنيان على الضم من غير تنوين نحو يا زيد ويارجل) فإحرف نداء وزيد منادى مبني على الضم في محل نصب ومثله يارجل والمثنى يبني على الألف وجمع المذكر السالم يبني على الواو ونحو يا زيدان ويازيدون والحاصل أن كلا يبني على ما برفع به (والثلاثة الباقية منصوبة لا غير) نحو يارجل خذ يدي وياغلام زيد وياطالما جبلا فكل منهما منادى منصوب بالفتحة

والاقبال وقيل بأل محذوفة ونابت ياعنها (قوله والنكرة غير المقصودة) الأولى أن يكون غير منصوب بالاحالا للنكرة لتوغل في الإبهام فلا يتعرف بالاضافة (قوله كقول الأعمى يارجل خذ يدي) مثله قوله يارجلين خذ يدي اذا لم يقصد اثنين معينين ويا مسلمين خذوا يدي ولم يقصد جماعة معينة (قوله والمضاف كغلام زيد) اعلم أن جميع الأسماء المضافة يجوز أن تكون منادى ولو كانت الاضافة غير محضة كياحسن الوجه الا المضاف الى ضمير الخطاب مطلقا أي سواء كان الضمير للواحد أو الاثنين أو للجماعة فلا يجوز أن يكون منادى فلا يقال يا غلامك لاستلزام اجتماع التقيضين لأن الغلام مخاطب من حيث انه منادى وغير مخاطب من حيث انه مضاف الى الخطاب لوجوب تباينهما (قوله فيبنيان على الضم) انما يبنيان لمشابهتهما كالف الخطاب في نحو أناديك من حيث الافراد والتعريف والخطاب ووقوعهما موقعة وبنيا على الحركة ايذاناً بأن بناءهما غير أصل اذا الأصل في الأسماء الاعراب وكانت على صورة الرفع للفرق بينه وبين المنادى المضاف الى ياء المتكلم في بعض لغاته اذ لو بني على الكسر لالتبس به عند حذف يائه اكتفاء بالكسرة عنها ولو بني على الفتح لالتبس به عند حذف ألفه اكتفاء بالفتحة عنها ﴿ تنبيه ﴾ قدينون المنادى والحالة هذه اضطرارا فللشاعر أن يضم أو ينصب والأول اختاره الخليل وسيبويه ومنه قوله

سلام الله يامطر عليها * وليس عليك يامطر السلام

والثاني اختاره أبو عمرو وعيسى ويونس والجرمي والمبرد ومنه قوله

ضربت صدرها الى وقالت * يا عديا لقد وقتك الاواق

(قوله والمثنى يبني على الألف) الظاهر كما قال البعض أن نحو يا زيدان ويازيدون من النكرة المقصودة لا من العلم لأن العلمية زالت اذ لا يثنى العلم ولا يجمع الابد اعتبار تنكيره ولهذا دخلت عليهما أل فتعريفهما بالقصد والاقبال اه صبان (قوله يبني على ما برفع به) أي لو كان معربا قبل النداء قال ابن مالك وابن المعرف المنادى المفردا * على الذي في رفعه قد عدا

فان كان مبني قبل النداء كسيبويه وحذام في لغة الحجاز بن قدرت فيه الضمة ومثل ما ذكر فتى وقاض قال ابن مالك

وانو انضمام ما بنوا قبل ندا * وليجر مجرى ذي بناء جددا

(قوله والثلاثة الباقية منصوبة) أي بلا خلاف الامتثال عن ثعلب اجازة الضم في المضاف اضافة غير محضة قال ابن مالك

والمفرد المنكور والمضافا * وشبهه انصب عادما خلافا

(قوله نحو يارجل خذ يدي) أحال المازني وجود هذا القسم مدعيا أن نداء غير المعين لا يمكن (قوله ياغلام زيد) سكتوا هنا عما لو كان المضاف مبني أصالة قبل النداء كيا سيبويه الزمان أو عروضا بسبب الاضافة نحو يا يوم لا ينفع مال ولا بنون وظاهر أنه منصوب محلا ولا يقال انه مبني على ضم مقدر لأن المنادى المضاف انما يستحق النصب وهو ثابت هنا لمحل لكونه مبني اه يس على التوضيح (قوله يا طالما جبلا) مثله يا حسنا وجهه ويارقيقا بالعباد (قوله منصوب بالفتحة الظاهرة) أي على أنه مفعول به وناسبه الفعل المقدر وقيل حرف النداء لسده مسد الفعل (قوله بالفتحة الظاهرة) أي بخلاف المنادى المعرف فانه منصوب محلا وانما نصبت هذه الثلاثة لفظا لأنها ليس فيها علة تقتضي البناء أما المضاف فلعدم مشابهته لكاف الخطاب من حيث الافراد لأنها كلمة وهو كلمتان وأما الشبيه به فلكونه مشابها للمنادى المضاف وأما النكرة غير المقصودة فلتنكيرها فلم تشابه الكاف في التعريف ﴿ خاتمة ﴾ يجوز حذف الحرف أعني يا خاصة نحو يوسف أعرض عن هذا ونحو سنفرغ لكم أيه الثقلان الا المندوب نحو يا عمراه والمستغاث نحو يا الله والمنادى البعيد واسم الجنس غير المعين والمضمر واسم الله تعالى اذا لم يعوض في آخره الميم المشددة واسم الإشارة قال ابن مالك وغير مندوب ومضمر وما * جا مستغاثا قد يعرى فاعلما

وذاك في اسم الجنس والمشار له * قل ومن يمنعه فانصر عاذله
وأما في لفظة الله فانه قد يحذف الحرف ويعوض عنه الميم في الآخر مشددة فتقول اللهم ولا تجمع بين البذل
والمبدل وأما قوله اني اذا ما حدث ألما * أقول يا اللهم يا اللهم
فشاذ قال ابن مالك والأكثر اللهم بالتعويض * وشذيا اللهم في قريض
والحدث الحادث من مكاره الدنيا وألم أي نزل ومعنى قول ابن مالك في قريض أي الشعر والله سبحانه وتعالى أعلم
﴿ باب المفعول من أجله ﴾

ويسمى المفعول لأجله والمفعول له وهو المصدر المفهم علة المشارك لعامله في الوقت والفاعل فان قد شرط من
شروطه جرب باللام نحو جئتك للسمن ولا يجوز نصبه لأن السمن غير مصدر ونحو جئتك اليوم للاكرام
غدا لعدم اتحاد وقتيهما ونحو جاء زيد لاكرام عمروله لعدم اتحاد فاعليهما وان وجدت الشروط جاز نصبه
وجره أيضا فالشروط انما هي للجواز لا للوجوب تقول زيد قنع لزهدي قال ابن مالك
وهو بما يعمل فيه متحد * وقتنا وفاعلنا وان شرط فقد
فاجره بالحرف وليس يمتنع * مع الشروط كل زهد ذا قنع
(قوله وهو الاسم) أي المصدر (قوله المنصوب) أي جوازا مع استكمال الشروط كما مروا أكثر فيما جرد
عن أل النصب وفيما لم يجرد عنها الجر تقول لا أقعد جينا ولا أقعد الجبن ولا أقعد للجبن وكقوله
لا أقعد الجبن عن الهيجاء * ولو تواتر زمر الأعداء

والظاهر في المضاف استواء الأمرين تقول ضربت ابني تأديبه ولتأديبه (قوله يانا لسبب وقوع الفعل)
أي فالمفعول له سبب حامل للفاعل على الفعل ولذا يشترط زيادة على ما تقدم كونه قلبيا فلا يجوز جئتك قراءة
للعلم أو قتلا للكافر أو ضرب زيد لأن الحامل على الشيء متقدم عليه وأفعال الجوارح ليس كذلك قال
خض ورده الرضى بأنه ان أراد أن الباعث يتقدم وجودا فممنوع بنحو الماء المتأخر عن الحفر أو تصور افسلم
ولا ينفعه وينقض قوله ضربت ابني وجئتك تأديبا اصلاحا لك فانه مفعول له اجماعا وليس قلبيا ولا متقدم
الوجود فان قدر فيه ارادة تأديب واصلاح قلنا فليجز جئتك اكرامك لي وجئتك اليوم اكراما لك غدا بل
جئتك ممنا وعسلا على تقدير ارادة لك فظهر أن المفعول له هو الاسم المذكور لامضاف مقدر اه (قوله
واجلا لا منصوب) أي بما تقدمه (قوله على أنه مفعول لأجله) ذهب بعضهم الى أنه منصوب على المصدرية لفعل
مقدر من جنس ذلك الفعل فمعنى قولك قتلت اجلالا لعمر وقت وأجلت اجلالا لعمر و قولك قصدتك ابتغاء
معروفك قصدتك وابتغيتك ابتغاء معروفك قال عبد المعطى وفيه تقدير وتكلف اه (قوله شروط) أي
خمس (قوله من المطولات) مضى عمل التطويل والله الحمد والله سبحانه وتعالى أعلم ﴿ باب المفعول معه ﴾
اعلم أن المفعول معه مقصور على السماع عند سيويه وهو الحائز قصبات السبق في مضمار العربية خلافا
للاخفش وأبي على والراجح فيما جاز فيه العطف والنصب هو العطف بالاتفاق حملا على الأصل ففي جملة
مفعول معه مصير الى الرجوع المختلف فيه وترك الراجح المتفق عليه وصرح أئمة النحو بأن المفعول معه
هو المقصود بالنسبة في جملته قال الشيخ في شرح اللب واعلم أن تحقيق معنى المفعول معه على حرفين مقيدين
أحدهما كذا وكذا والثاني أن المفعول في جملته مقصود بالنسبة والمعمول الأول الذي يصاحبه هو غير مقصود
بالنسبة بل تابع فيها مثلا اذا قلت جئت وزيدا بالنصب كان معناه أن زيدا في الحجيء أصل وأنا تابع له
فيه واذا أريد استواؤهما في الحجيء قلت أنا وزيدا بالرفع هذا كلامه اه فنأري على المطول (قوله وهو
الاسم) أي الصريح فخرج به نحو لا تأكل السمك وتشرب اللبن بنصب تشرب كما قيده الموضح بذلك
في شرح اللوحة ونحو سرت والشمس طالعة برفعهما فان الواو وان كانت بمعنى مع فيهما كما صرح به في شرح

(باب المفعول من أجله)
وهو الاسم المنصوب
الذي يذكر بيانا
لسبب وقوع الفعل نحو
قام زيد اجلالا لعمره
فقام زيد فعل وفاعل
واجلا لا منصوب على
أنه مفعول لأجله لأنه
ذكر لبيان علة وقوع
القيام (وقصدتك ابتغاء
معروفك) فقصدتك
فعل وفاعل ومفعول به
وابتغاء مفعول لأجله
ومعروف مضاف
والكاف مضاف اليه
والمفعول لأجله شروط
تطلب من المطولات
والله سبحانه وتعالى أعلم
(باب المفعول معه وهو
الاسم المنصوب

الذي يذكر لبيان من فعل معه الفعل) يعنى أن المفعول معه هو الاسم المنصوب الذي يذكر لبيان الذات التي فعل الفعل بمصاحبته ويشترط له أن يقع بعدوا ومفيدة للمعية (نحو جاء الأمير والجيش) فجاء الأمير فعل وفاعل والجيش الواو او والمعية والجيش منصوب على أنه مفعول معه وناصبه الفعل المذكور قبله (واستوى الماء والخشبة) واعرابه كالذى قبله والاستواء معناه الارتفاع والمعنى ارتفع الماء حتى حاذى الخشبة والخشبة مقياس يعرف بها قدر ارتفاع الماء (وأما خبر كان وأخواتها) نحو كان زيد قائما (واسم ان وأخواتها) نحو ان زيدا قائم (فقد تقدم ذكرهما في المرفوعات) ولا حاجة الى اعادة ذلك هنا (وكذلك التوابع) وهى النعت نحو رأيت زيدا العالم والعطف نحو رأيت زيدا وعمرا والتوكيد نحو رأيت زيدا نفسه والبدل نحو رأيت زيدا أخاك (فقد تقدمت هناك) فلا حاجة الى اعادتها هنا

القطر لأنها داخلة في المثال الأول في اللفظ على فعل وهو تشرب وداخلة في المثال الثانى على جملة وهى الشمس طالعة فليس مفعولا معه بناء على أن المؤول من أن والفعل لا يسمى مفعولا معه خلافا لبعضهم وعلى أن جملة والشمس طالعة ليست مفعولا معه خلافا لصدر الأفاضل تلميذ الزمخشري كما نقله عنه في المغنى اه تصریح (قوله الذى يذكر) عرفه ابن هشام في القطر بانه اسم فضلة بعدوا أو أريد بها التنصيص على المعية مسبوقة بفعل أو مشتمل على ما فيه حروفه وفي الشذور مثله (قوله فعل) بضم أوله وكسر ثانيه مبني للمفعول وقوله معه ظرف متعلق به وقوله الفعل نائب الفاعل للفعل والضمير في معه عائذ لمن ففعل معه الفعل صفة جرت في غير من هـ له (قوله بعدوا ومفيدة للمعية) خرج بهذا الشرط أمران الأول قولك جئت مع زيد فانه تال لنفس مع لا للواو التي معناها والثانى نحو رأيت زيدا وعمرا قبله أو بعده فان التقيد بالقبلية أو البعدية ينافي المعية ومثله جاء زيد وعمرو قبله أو بعده فيمتنع في هذا النصب مطلقا بخلاف ما قبله فانما يمتنع النصب على المفعول معه فقط ولا ينافي أنه مفعول به (قوله نصا) خرج به نحو مزجت ماء وعسلا اذ الواو ليست لتنصيص معنى المعية وانما استفيد معنى المعية من العامل وهو ما اختصت به الواو من بين سائر حروف العطف ونظيره اصطف هذا وابنى (قوله وناصبه الفعل المذكور قبله) قال به جمهور البصريين وطائفة من الكوفيين لا الواو خلافا لعبد الفاهر الجرجاني ولا المخالفة خلافا للكوفيين ولا عذوف والتقدير في سرت والنيل سرت ولا بست النيل فيكون حينئذ مفعولا به خلافا للزجاج قاله في التوضيح ورد قول الجرجاني بأن الواو لو كانت عاملة لاتصل بها اذا كان ضميرا فيقال جاء زيدوك ورد قول الكوفيين بأن المخالفة لو اقتضت النصب لجاز ما قام زيد بل عمرا بالنصب وقال خالد ورد قول الزجاج السيراني (قوله واستوى الماء والخشبة) مثل بمثابة إشارة الى أن المفعول معه قد يجوز تعاطفه كما في جاء الأمير والجيش وقد لا يجوز كما في الخشبة لأن الذى يرتفع هو الماء لا الخشبة ﴿ تنبيه ﴾ للاسم الواقع بعد الواو خمس حالات وجوب المفعول معه في نحو مات زيد وطلوع الشمس واستوى الماء والخشبة ورجحانه في نحو قت زيدا وجوب العطف في كل رجل وضيعته واشترك زيد وعمرو وجاء زيد وعمرو قبله أو بعده ورجحانه في جاء زيد وعمرو وجاء الأمير والجيش وامتناعهما في أكلت خبزا وماء لعدم تصور المعية (قوله والاستواء معناه الارتفاع) أى وقد وجد نظيره وهو قوله تعالى ذومرة فاستوى قاله الشنوائى ﴿ تنمة ﴾ سمع من لسان العرب نصب المفعول معه بعدما وكيف الاستفهاميتين من غير أن يلفظ بفعل أو شبهه نحو ما أنت وزيدا وكيف أنت وقصة من تريد فخرجه النحويون على أنه منصوب بفعل مضمر مشتق من كون والتقدير ما تكون زيدا وكيف تكون وقصة من تريد فزيدا وقصة منصوبان بتكون المضمرة قال ابن مالك

وبعد ما استفهام او كيف نصب * بفعل كون مضمر بعض العرب

(قوله وأما خبر كان) لم ينبه على مفعولى ظننت لكن ذلك داخل تحت المفعول به وبهذا يعلم انتقاد ما قدمنا في أول باب المرفوعات والله سبحانه وتعالى أعلم

﴿ باب مخفوضات الأسماء ﴾

معنى الباب والأسماء مرفى صدر الكتاب وازدادة مخفوضات الى الأسماء اما من اضافة الصفة للموصوف واما من الاضافة البيانية واما أن تكون بمعنى من وأولى الثلاثة أن الاضافة بيانية أعنى المخفوضات التى هى الأسماء اذ لا يوجد المخفوض الا الأسماء بخلاف المرفوعات والمنصوبات والمخفوضات جمع مخفوضة وقدمر في المرفوعات والمنصوبات (قوله المخفوضات ثلاثة) الأولى ثلاث بالتذكير لكن مر توجيهه في نواصب المضارع وأسقط المصنف أمرين وهما الجر بالتوهم وبالمجاورة فالجور بالتوهم نحو قولك لست قائما ولا قاعد بجرقاعد على توهم دخول الباء على خبر ليس اذ دخلها عليه كثير قال ابن مالك

وبعد ما وليس جراً لبا الخبر * وبعد لا ونفى كان قد يجر

ومن الخفوض بالتوهم قوله بدالى أنى لست مدرك ما مضى * ولا سابق شيئاً اذا كان آتياً
بجر سابق على توهم دخول الباء فى خبر ليس فكأنه قال بمدرك والمجرور بالمجاورة قولهم هذا جحر ضب
خرب بخفض خرب لمجاورته لضب وحقه الرفع لأنه صفة لجحر وهذا فى النعت والتوكيد كقوله
يا صاح بلغ ذوى الزوجات كلهم * أن ليس وصل اذا انحلت عرى الذنب

بخفض كلهم لمجاورته الزوجات مع أنه توكيد لذوى ومنه فى العطف قوله تعالى وأرجلكم الى الكعبين
بالخفض مع أنه معطوف على أيديكم لا على رؤوسكم اذا لأرجل مغسولة لا ممسوحة قال يس ان هذه الآية ليست
من هذا الباب لأن العاطف يمنع من التجاور بل لأن الأرجل لما كانت من بين الأعضاء الثلاثة المغسولة
بصب الماء عليها كانت مظنة الاسراف المذموم شرعاً عطفت على الممسوح لا التمسح ولكن لينبه على
وجوب الاقتصاد فى صب الماء عليها ولذا جاء بالغاية وهو قوله تعالى الى الكعبين اماطة لظن من يظن أنها
ممسوحة لأن الممسوح لم يضرب له غاية فى الشريعة اه قال الفقير فيه نظر من وجهين الأول أن دعوى
وجوب الاقتصاد فى صب الماء عليها ممنوع غاية الأمر فيه أنه مندوب لا واجب والثانى أى دعوى أن الممسوح
لم يضرب له غاية فى الشريعة غير مسلم لأنه يجب مسح جميع الرأس عند مالك فتأمل واعلم أن المصنف ترك
هذين النوعين لكون الأول يرجع الى الخفوض بالحرف المتوهم والثانى قليل (قوله مخفوض بالحرف) قدمه
لأن الأصل فى الخفض أن يكون بالحرف ولا يكون بالاسم الا بطريق النيابة اه عبد المعطى (قوله يوم
أن التابع مخفوض بالتبعية) وهو رأى الأخفش والسهيل وهو ضعيف اه خالد (فائدة) اجتمعت
هذه الثلاثة فى الفاتحة ولهذا لم يذ كر سواها فاعله لأجل ذلك فله دره (قوله فهو ما يخفوض بمن) من معانيها
الابتداء وقد مر فى صدر الكتاب ومنها التبعض نحو حتى تنفقوا مما تحبون وييان الجنس نحو من اساور
من ذهب والتنصيب على العموم نحو ما جاءنى من رجل والبدل نحو أَرْضَيْتُمُ بالحياة الدنيا من الآخرة
والظرفية نحو ماذا خلقوا من الأرض والتعليل نحو مما خطاياهم أغرقوا والاستعلاء نحو ونصرناه من القوم
(قوله والى) من معانيها الانتهاء وقد مر فى صدر الكتاب والمصاحبة نحو ولانأ كلوا أموالهم الى أموالكم
والتبيين أى تبين فاعلية مجرورها بعد ما يفيد جاً أو بغضاً من فعل تعجب أو اسم تفضيل نحو رب السجن
أحب الى ومرادفة اللام نحو والأمر اليك ومرادفة فى نحو ليجمعنكم الى يوم القيامة ومساواة من كفى قوله
تقول وقد عاليت بالكور فوقها * أيسق فلا يروى الى ابن أحمر

وعاليت أى علوت والكور الرحل ومواقفة عند كقوله

أم لاسبيل الى الشباب وذكره * أشهى الى من الرحيق السلسل

الرحيق من أسماء الخمر والسلسل السهل الدخول الى الخلق (قوله وعن) من معانيها المجاوزة وقد مر فى صدر
الكتاب والبعدية نحو طبقاً عن طبق أى حالاً بعد حال والاستعلاء نحو ومن يبخل فانما يبخل عن نفسه
أى على نفسه والتعليل نحو وما نحن بتاركى آلهتنا عن قولك أى لأجل قولك ومرادفة من نحو وهو الذى
يقبل التوبة عن عباده أى منهم ومرادفة الباء نحو وما ينطق عن الهوى أى به والبدل نحو لا تجزى نفس
عن نفس شيئاً أى بدل نفس والظرفية كقوله

وأس سراً الحى حيث لقيتهم * ولانك عن حمل الرباعة وانيا

ومعنى أس أعط والرباعة بالكسر أقساط ما يتحملة الانسان من دية أو غيرها (قوله عن القوس) قال ابن
مالك هى فيه للاستعانة بمعنى الباء لأنهم يقولون رميت بالقوس وعن القوس حكاهما الفراء وفيه رد
للحريرى فى انكاره أن يقال ذلك الا اذا كانت القوس هى المرمية وحكى أيضاً رميت على القوس قاله فى

مخفوض بالحرف) نحو
مررت بزيد (ومخفوض
بالإضافة) نحو جاء
غلام زيد (وتابع
للمخفوض) نحو مررت
بزيد العالم وبزيد
وعمره وبزيد نفسه
وبزيد أخيك وكلامه
يوهم أن التابع مخفوض
بالتبعية والصحيح أنه
مخفوض بمجر التبعوع
الا البدل فعلى نيه
تكرار العامل فلم
يخرج الخفض عن
الخفض بالحرف أو
بالمضاف (فأما الخفوض
بالحرف فهو ما يخفوض
بمن والى) نحو سرت
من البصرة الى الكوفة
(وعن) نحو رميت
السهم عن القوس

المعنى اه تصریح (قوله وعلى) من معانيها الاستعلاء وقد مر في صدر الكتاب ومعنى في نحو على حين غفلة والمجازة كافي قوله اذا رضيت على بنو قشير * لعمر الله أعجبنى رضاها

أى عنى والتعليل نحو ولتكبروا الله على ما هذا كم والمصاحبة نحو وآتى المال على حبه وموافقة من نحو اذا اکتالوا على الناس يستوفون ومرادفة الباء نحو حقيق على أن لا أقول والاستدراك والاضراب كقوله

بكل تداوينا فلم يشف ما بنا * على أن قرب الدار خير من البعد

على أن قرب الدار ليس بنافع * اذا كان من تهواه ليس بذى ود

(قوله وفي) من معانيها الظرفية وقد مر في صدر الكتاب والسببية وفي الحديث دخلت امرأة النار في هرة حبستها والمصاحبة نحو قال ادخلوا في أمم والاستعلاء نحو لأصلبنكم في جذوع النخل والمقايضة نحو فامتناع الحياة الدنيا في الآخرة الاقليل أى بالقياس الى الآخرة وموافقة الى نحو فردوا أيديهم في أفواههم ومرادفة من نحو في تسع آيات أى منها كما قيل ومعنى الباء كقوله

وتركب يوم الروع منا فوارس * بصيرون في طعن الأباهر والكلأ

والأباهر جمع أبهر وهو عرق اذا قطع مات صاحبه والكلأ جمع كلوة أو كلية مضموم الأول فيهما وهما من الاحشاء معروفتان ولكل من الانسان أو الحيوان كليتان وهما لمتان حمراوان لازقتان بعظم الصلب عند الحاصرة وهما منبت زرع الولد كما في المصباح (قوله ورب) أشبعنا الكلام عليها في صدر الكتاب فلترجع ثمة (قوله رب رجل كريم لقينه) رب حرف جر شبهه بالزائد ورجل مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد (تنبيه) يدخل رب على النكرة لا غير حتى جعل الحريرى اياها علامة التنكير فقال

وكل مارب عليه يدخل * فانه نكرة يارجل

وكل ما جاء بدرب نكره * ولو ضميرا نحو ربه مره

ورب خاله اذا أريد به * شخص به سمي اذا لا يشبهه

وهذا الكلام مر في المعرفة والنكرة (قوله والباء) قال في الكشف فان قلت من حق حروف المعاني التي جاءت على حرف واحد أن تبني على الفتحة التي هي أخت السكون نحو كاف التشبيه ولا م الابتداء وواو العطف وفائه وغير ذلك فما بال لام الاضافة وبائها بنيتا على الكسر قلت أما اللام فللفصل بينها وبين لام الابتداء وأما الباء فلكونها لازمة للحرفية والجر اه وقد تقدم في اللام من أول الكتاب ومن معاني الباء الاصاق وقد مر في صدر الكتاب والاستعانة نحو كتبت بالقلم والتعدينية نحو ذهب الله بنورهم أى أذهبهم والتعويض وتسمى باء المقابلة ومماها الوالد باء الثمن كبعتك هذا بهذا والتبعيض نحو عينا يشرب بها عباد الله أى منها والمصاحبة نحو وقد دخلوا بالكفر أى معه والمجازة نحو فاسأل به خيرا أى عنه والظرفية نحو وما كنت بجانب الغربي أى فيه والبدل نحو ما سرنى بذكر ليلي ذكرك سألنى أى بدل ذكرها والاستعلاء نحو من ان تأمنه بقنطار أى على قنطار والسببية نحو فبما نقضهم ميثاقهم لعناهم والتوكيد نحو كفى بالله شهيدا وللغاية نحو قد أحسن بى أى الى (قوله والكاف) من معانيها التشبيه وقد مر في صدر الكتاب والتعليل نحو واذا كروه كما هذا كم أى لهدايتكم والتوكيد نحو ليس كمثل شيء والاستعلاء قيل لبعضهم كيف أصبحت قال كخير أى على خير (قوله واللام) من معانيها الاختصاص والاستحقاق وقد مر في صدر الكتاب والتعدينية نحو ما ضرب زيدا لعمر وفي صيغة التعجب والتعليل نحو قوله

وانى لتعرونى لذكر اك هزه * كما انتفض العصفور بلله القطر

ومعنى تعرونى تصيبنى وهزه بكسر الهاء تشاط والتوكيد كقوله

(وعلى) نحو ركب
على الفرس (وفى) نحو
الماء فى الكوز
(ورب) نحو رب رجل
كريم لقينه (والباء)
نحو مررت بزید
(والكاف) نحو زید
كالبدل (واللام) نحو
المال لزيد (وحروف
القسم

وملكت ما بين العراق ويثرب * ملكا أجار لمسلم ومعاهد
وتقوية العامل المتأخر نحو ان كنتم للرؤيا تعبرون وانتهاء الغاية نحو كل يجري لأجل مسمى والتعجب نحو
قولهم لله درك أي ما أكثر درك والله أنت وبالباء والعشب اذا تعجبوا من كثرتهم والصيرورة نحو
لدوا للموت وابنوا للخراب * فكلكم يصير الى الذهاب

والبعدية نحو أقم الصلاة لدلوك الشمس أي بعده والاستعلاء نحو يخرون للاذقان أي عليها وللنسب نحو
لزيد عم هو لعمر وخال وللتبيين نحو قل لعبادي كفايل ومرادفة في نحو ونضع الموازين القسط ليوم القيامة
أي فيه وبمعنى عند كقراءة بعضهم بل كذبوا بالحق لما جاءهم بكسر اللام وتخفيف الميم وبمعنى من كقوله
لنا الفضل في الدنيا وأنفك راغم * ونحن لكم يوم القيامة أفضل

ومعنى راغم لاصق بالرغام بفتح الراء وهو التراب كناية عن الدلة والاحتقار وبمعنى عن كقوله
كضرائر الحسناء قلن لوجهها * حسدا وبغضا انه لدميم

أي عنه وللتملك نحو جعلت هذا لزيد وشبهه نحو جعل لكم من أنفسكم أزواجا (قوله وهي الواو) الأولى
أن يقدم الباء لأنه الأصل في القسم لكن يجاب عن المصنف بأنه قدم الواو لكثرة استعماله ولذا ألغز
الامام الحريري في مقاماته لهذا بقوله وما حرف نائبه أكثر منه مكررا * وأرحب وكرا * وأكثر لله ذكرا *
والكلام على حروف القسم قد تقدم في صدر الكتاب فلا يحتاج الى الاطالة هنا الا أن أبا عبيدة ذكر أن
الكاف حرف قسم وخرج قوله تعالى كما أخرجك ربك من بيتك بالحق عليه والمعنى كما قاله ابن هشام في المغنى
الأنفال لله والرسول والذي أخرجك قال فيه وقد شنع ابن السجري على مكى في حكايته هذا القول وسكوته
عنه قال ولو أن قائلا قال كالله لأفعلن لاستحق أن يصدق في وجهه ويطل هذه المقالة أربعة أمور أحدها
ان الكاف لم تجي بمعنى واو القسم واطلاق ما على الله سبحانه وتعالى وربط الموصول بالظاهر وهو فاعل أخرج
وباب ذلك الشعر كقوله * وأنت الذي في رحمة الله أطمع * ووصله بأول السورة مع تباعدا ما بينهما (تنبيه)
أكثر نسخ المتن ذكر واو رب الا النسخة التي شرحها الشيخ الكفراوى والشارح فنذكرها تحصيلا للبركة
اعلم أن رب قد تحذف ويبقى عملها بعد الفاء كثيرا كقوله

فمثلك حبل قد طرقت ومرضع * فألهيتها عن ذى تمام محول

ومعنى طرقت أتيت ليلا ومعنى عن ذى تمام محول أي أشغلتها عن صبى ذى تمام اذا تم له سنة وبعد الواو أكثر
كقوله

وليل كموج البحر أرخى سدوله * على بأنواع المغموم . ليتلى

والسدول الستور وبعد بل قليلا كقوله * بل مهمه قطعت بعدمهمه * والمهمه المنازة وبدونهن أقل كقوله
رسم دار وقفت في طلله * كدت أقضى الحياة من جلله

والطلل ماشخص من آثار الديار وأقضى الحياة معناه أموت ومن جلله من عظم أمره في عيني (قوله وبعد
ومنذ) قيل أصل مذ منذ بدليل رجوعهم الى ضم النال من مذ عند ملاقة الساكن نحو منذ اليوم ولولا أن
الأصل الضم لكسروا ولأن بعضهم يقول مذ زمن طويل فيضم مع عدم الساكن وقال ابن ملكون هما
أصلان لأنه لا يتصرف في الحرف وشبهه ويرده تخفيفهم ان وكان ولكن ورب وقال الما لقي اذا كانت مذ اسما
فأصلها منذ أو حرفا فهي أصل اه أشموني ومعناها ابتداء الغاية ان كان الزمان ماضيا نحو ما رأيت مذ يوم
الجمعة أو منذ يوم الجمعة أي من يوم الجمعة والظرفية ان كان حاضرا نحو ما رأيت مذ يومنا أو منذ يومنا أي في
يومنا قال ابن مالك وان يحرا في مضى فكمن * هما وفي الحضور معنى في استبن

وبمعنى من والى معان كان معدودا نحو ما رأيت مذ يومين أو منذ يومين أي من ابتداء هذه المدة الى
انتهائها (تنبيهان) الأول قد تستعمل الكاف اسما كقوله :

وهي الواو والباء والياء
نحو والله وبالله وتالله
(وبعد ومنذ) نحو
ما رأيت مذ أو منذ يوم
الجمعة فما نافية ورأيت
فعل وفاعل ومفعول
ومذ ومنذ حرف جر
ويوم مجرور بمذ أو منذ
والجمعة مضاف اليه

بيض ثلاث كنعاج جم * يضحكن عن كالبرد منهم
والجم جمع جماء وهى التى لا قرن لها والبرد بفتح الراء المطر المتعقد والمنهم الذائب ومما يستعمل اسما
عن وعلى وذلك اذا دخلت عليهما من كقوله

فلقد أرانى للرماح دريئة * من عن يمينى مرة وأمامى
والدريئة الحلقة التى يتعلم فيها الطعن وقوله

غدت من عليه بعد ما تم ظمؤها * تصل وعن قيص بزياء مجهل
والظم بالكسر مدة الصبر عن الماء وتصل تصوت الأحشاء من العطش والقيص القشر الأعلى من البيض
وزياد أرض غليظة ومجهل اسم مكان أى محل لجهل السائر وتبهانه ومنه مذومند اذا دخل على اسم مرفوع
وعلى جملة فعلية تقول ما رأيته مذ يومان وجئت مذ دعانى زيد قال ابن مالك

ومذ ومنذ اسمان حيث رفعاً * أو أوليا الفعل كجئت مذ دعا
وهما مبتدآن على الأول وظرفان على الثانى وتستعمل من وفى واللام أفعالا فمن أمر من مان وقدم فى باب
الأفعال وف أمر من وفى ول أمر من ول (التنبيه الثانى) قد تزداد كلمة ما بعد من وعن والباء فلا تكفهم
عن عمل نحو مما خطاياهم وقرى خطيأتهم ونحو عما قليل فبا نقضهم ميثاقهم وبعد اللام ورب والكاف
قليل كقوله

الى ملك خير أربابه * فان لما كل شىء قرارا
وقوله
ربما ضربت بسيف صقيل * بين بصرى وطعنة نجلاء
ومر هذا فى صدر الكتاب وبصرى بضم الباء بلدة بالشام والنجلاء الواسعة البينة الاتساع وقوله

وتنصر مولانا ونعلم أنه * كما الناس مجروم عليه وجارم
وجارم ظالم (خاتمة) بقى من حروف الجر خلا وعدا وحاشا وكرها المصنف فى المستثنى وحتى فى بعض المواضع
ولعل وتقدم فى باب المبتدأ ومتى فى لغة هذيل بمعنى من كقوله

شربن بماء البحر ثم ترفعت * متى لجج خضر لهن ثليج
وكى بمعنى اللام تقول كيمه بمعنى له (قوله وأماما يخفض بالاضافة) اعلم أن الاضافة اسناد اسم الى غيره بتنزيل
الأول منزلة تنوينه أو ما يقوم مقامه ولهذا وجب تجريد المضاف من التنوين ومن النون التى هى علامة
الاعراب لقيام المضاف اليه مقامه تقول غلام زيد وغلاما زيد وكاتبو القاضى قال ابن مالك

نونا تلى الاعراب أو تنوينا * مما تضيف احذف كطورسنا
ولا تجماع الاضافة أل فلا تقول الغلام زيد الا فى نحو الضارب زيد والقاتل عمرو والضارب الرجل والضارب
رأس الجانى ومررت بالرجل الضارب غلامه ولا تجماع العلم باقيا على علميته ونحو زيدكم قدر فيه الشيوخ كما

فى رب زيد لقيته (تنبيه) قديفصل بين المضاف والمضاف اليه القسم نحو قولهم ان الشاة لتجتر فتسمع صوت
والله ربها حكاه أبو عبيدة وبين الجار والمجرور نحو اشتريته بوالله ألف حكاه ابن كيسان عن الكسائى قاله
الشيخ خاله (قوله فنحو قولك غلام زيد) هذه الاضافة أفادت تعريف المضاف والذى أفاد تخصيصه نحو

غلام رجل (فائدة) قال الرازى اعلم أن مراتب الموجودات ثلاثة مؤثر لا يتأثر وهو الاقوى وهو درجة الفاعل
ومتأثر لا يؤثر وهو الأضعف وهو درجة المفعول وثابت يؤثر باعتبار ويتأثر باعتبار وهو المتوسط وهو درجة
المضاف اليه والحركات أيضا ثلاثة أقواها الضمة وأضعفها الفتحة وأوسطها الكسرة فالحقوا كل نوع بشبهه
فجعلوا الرفع الذى هو أقوى الحركات للفاعل الذى هو أقوى الأقسام والفتح الذى هو أضعف الحركات
للمفعول الذى هو أضعف الأقسام والجر الذى هو المتوسط للمضاف اليه الذى هو المتوسط من الأقسام اه تأمل
(قوله يوهم أنه مجرور بالاضافة) أى كما هو رأى السهيلي وأبى حيان فى النكت (قوله والصحيح أنه مجرور بالمضاف)

(وأماما يخفض بالاضافة
فنحو قولك غلام زيد)
فاذا قلت مثلاً جاء غلام
زيد جاء فعل ماض
وغلام فاعل وزيد
مضاف اليه وهو مجرور
بالمضاف وهو غلام
وكلامه يوهم أنه مجرور
بالاضافة وهذا قول
ضعيف والصحيح أنه
مجرور بالمضاف (وهو
على قسمين) يعنى أن
الاضافة تنقسم الى
قسمين تارة تكون
على معنى اللام وتارة
تكون على معنى من
وأشار اليهما بقوله

وفاقا لسيويوه لاتصال الضمير به والضمير لا يتصل إلا بعامله وقيل معنى اللام هو العامل وقيل الحرف المقدر
 ناب عنه المضاف (قوله ما يقدر باللام) أى الدالة على الملك أو الدالة على الاختصاص فالأول مثل له المصنف
 والثانى نحو قولك باب الدار وسيأتى توضيحه قال الأشمونى اختلف فى اضافة الأعداد الى المعدودات
 فمذهب الفارسي أنها بمعنى اللام ومذهب ابن السراج أنها بمعنى من واختاره فى شرحى التسهيل والكافية
 فقال بعد ذكر ما المضاف فيه بعض المضاف اليه مع صحة اطلاق اسمه عليه ومن هذا النوع اضافة الأعداد
 الى المعدودات والمقادير الى القدرات وقد اتفقا فيما اذا أضيف عدد الى عدد نحو ثلثمائة على أنها بمعنى من اه
 (قوله نحو ثوب خز) الخزنوع من الحرير والساج نوع من الخشب اه خالد (قوله أن يكون المضاف اليه
 جنسا للمضاف) أى وأن يكون المضاف اليه صالحا للاخبار به عن المضاف ألا ترى أن الخاتم بعض جنس
 الفضة وأنه يقال هذا الخاتم فضة وكذا تقول فى باب ساج هذا الباب ساج (تنبيه) قال يس قال الجامى أخذا
 من الرضى واعلم أنه لا يلزم فيما هو بمعنى اللام أن يصح التصريح بها بل يكفى افادة الاختصاص الذى هو
 مدلول اللام فتقولك يوم الأحد وعلم الفقه وشجر الأراك بمعنى اللام ولا يصح اظهار اللام فيه وبهذا الأصل
 يرتفع الاشكال عن كثير من مواد الاضافة اللامية ولا يحتاج فيه الى التكلفات مثل كل رجل وكل واحد اه
 وليس كذلك ما أضيف بمعنى من فافهم ذلك (قوله وبقي قسم ثالث) ذكر هذا القسم ابن مالك تبعا لطائفة
 قليلة (قوله ظرفا للمضاف) أى زمانيا كان أو مكانيا الأول نحو مكر الليل ومنه ما مثله الشارح والثانى نحو
 يا صاحبي السجن وشهد الدار (قوله فاذا لم يكن المضاف الخ) حاصله أنه اذا انتفت الشروط فالاضافة بمعنى
 اللام نحو غلام زيد فان المضاف اليه فى هذه ليس جنسا للمضاف ولا يصح الاخبار فيه بالمضاف اليه عن
 المضاف ولا المضاف اليه فيه ظرفا للمضاف ونحو يوم الخميس فان اليوم وان كان يصح أن يخبر عنه بالخميس
 فيقال هذا اليوم الخميس لكن اليوم ليس بعض الخميس ونحو يزد فأن اليد وان كانت بعض زيد لكنها
 لا يصح أن يخبر عنها بزيد فلا يقال هذه اليد زيد فالاضافة فى جميع ذلك بمعنى اللام المفيدة للملك أو الاختصاص
 قيل ان الاضافة قسمان بمعنى اللام وبمعنى من ولا ثالث لهما وماؤهم معنى فى فهو على معنى اللام مجازا بل هذا
 القيل هو مذهب الجمهور وقيل ان الاضافة لا تكون إلا بمعنى اللام على كل حال وقيل ليست الاضافة على
 تقدير حرف أصلا (قوله كما قال ابن مالك) هو محمد بن محمد بن مالك الطائى المتبحر فى كل فن الا أن النحو
 وما يتعلق به أشهر له من غيره ومن تلاميذه الامام النووى رحمه الله تعالى قيل عنه فى قوله * ورجل من
 الكرام عندنا * ومنهم أبو حيان شيخ ابنى عقيل وهشام (قوله والثانى الخ) اعراب هذا البيت الثانى
 مفعول مقدم باجرر وهو فعل أمر وانو فعل أمر أيضا معطوف على اجرر ومن بكسر الميم مفعول انو على
 تقدير مضاف وأو حرف عطف وتقسيم وفى معطوف على من واذا ظرف متضمن معنى الشرط ولم حرف نفي
 وجزم ويصح فعل مضارع مجزوم بلم والاحرف استثناء وذا اسم اشارة فى محل رفع على أنه فاعل يصلح
 على الاستثناء المفعول ونعت الاشارة محذوف واللام مفعول بخذا على تقدير مضاف وخال فعل أمر مؤكد
 بالنون الحفيفة المبدلة فى الوقف ألفا ولما متعلق بخذا وما موصول امسمى نعت لمحذوف وسوى فى موضع
 الصلة لما ودينك مضاف اليه وهو اسم اشارة لثنى ونعت محذوف والتقدير واجرر الثانى وانو معنى من أو فى اذا
 لم يصلح الا ذاك المعنى وخذا اللام للمعنى الذى سوى دينك المعنيين (قوله والله) مبتدأ وقوله سبحانه وتعالى
 جملة اعتراضية وسبحان مصدر علم على التسبيح وقوله أعلم خبر المبتدأ * وهذا آخر ما يسره الله تعالى من الكتابة
 على شرح الآجرومية التى لمقاصد هذا الفن جامعة ولقاصديه نافعة فالمرجو ممن اطلع عليها أن ينبه على
 ما وقع فيه وأن يصلحه بعد التأمل فيه فرحم الله امرأ رأى عيبا فستره أو زلا فغفره فانه قل أن يخلص
 مؤلف من الهفوات أو ينجو مصنف من العثرات ونسأل الله سبحانه وتعالى أن يجعل هذه الحاشية خالصة

(ما يقدر باللام نحو
 غلام زيد) أى غلام
 لزيد (وما يقدر بمن
 نحو ثوب خز وباب
 ساج وخاتم حديد) أى
 ثوب من خز وباب من
 ساج وخاتم من حديد
 (وما أشبه ذلك) من
 أمثلة القسمين وضابط
 الاضافة التى على معنى
 من أن يكون المضاف
 اليه جنسا للمضاف فتكون
 من لبيان الجنس وبقي
 قسم ثالث تكون
 الاضافة فيه على معنى
 فى وهو أن يكون المضاف
 اليه ظرفا للمضاف نحو
 تربص أربعة أشهر
 أى تربص فى أربعة
 أشهر فاذا لم يكن المضاف
 اليه جنسا للمضاف ولا
 ظرفا له فهى على معنى
 اللام كما قال ابن مالك
 والثانى اجرر وانو من
 أو فى اذا
 لم يصلح الا ذاك واللام
 خذا
 لما سوى دينك والله
 سبحانه وتعالى أعلم

لوجه الكريم وأن ينفع بها النفع العميم بإجاه سيد الأولين والآخرين وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين وكان الفراغ من جمعها ليلة الجمعة بعد العشاء لتسع بقين من شهر جمادى الثانية سنة ثلاث وثلثمائة بعد الألف من هجرة من خلق على أحسن وصف ﷺ

فهرست تشويق الخلان على متن الآجرومية

صفحة	صفحة
١٦٧ باب التوكيد	٢ خطبة الكتاب
١٧٠ باب البدل	٣ البسملة
١٧٢ باب منصوبات الأسماء	٤ باب الكلام
١٧٣ باب المفعول به	١٢ أقسام الكلام
١٧٦ باب المصدر	٢٤ باب الاعراب
١٧٨ باب ظرف الزمان	٤٧ باب معرفة علامات الاعراب
١٨٠ باب الحال	٧٧ فصل العربات قسمان
١٨٣ باب التمييز	٨٧ باب الأفعال
١٨٦ باب الاستثناء	١١٢ باب مرفوعات الأسماء
١٩٠ باب لا	١١٣ باب الفاعل
١٩١ باب المنادى	١١٩ باب المفعول الذي لم يسم فاعله
١٩٣ باب المفعول من أجله	١٢٣ باب المبتدا والخبر
باب المفعول معه	١٣٦ باب العوامل الداخلة على المبتدا والخبر
١٩٤ باب مخفوضات الأسماء	١٤٨ باب النعت
(تمت)	١٦٠ باب العطف

